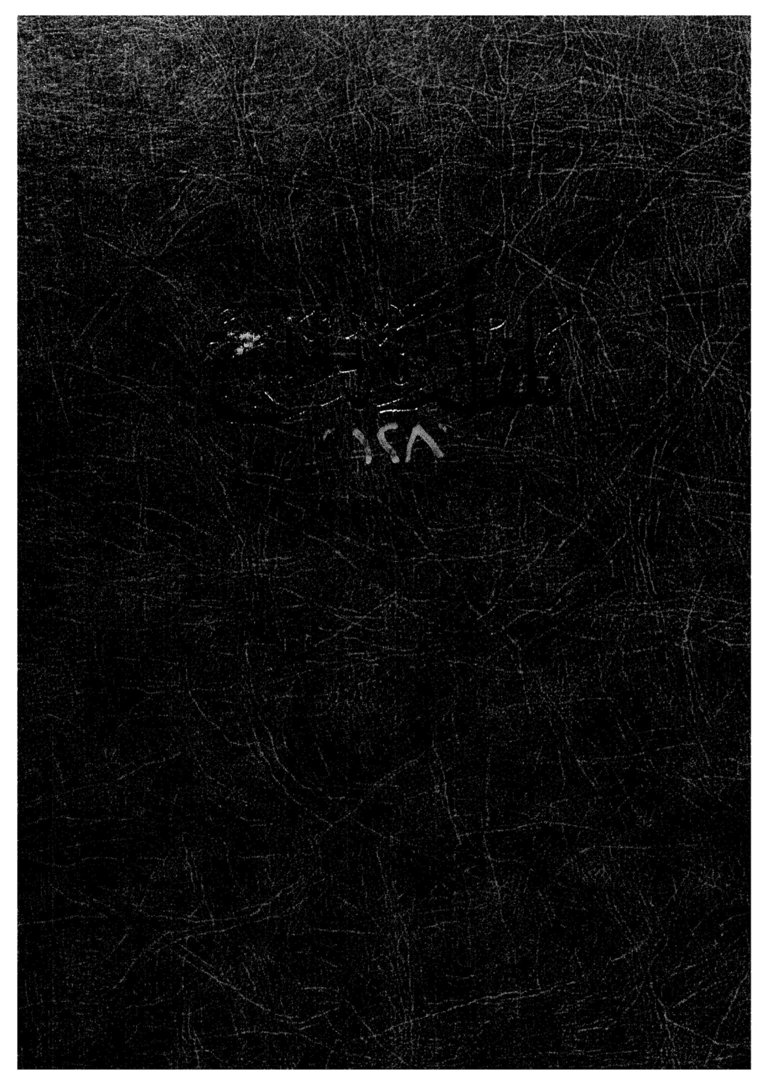


بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
نتائج وتداعيات

المجلد ١٢٨

الترتيبات الأمنية فى المنطقة

الجزء الأول حتى آخر فبراير ١٩٩١

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٢

قائمة محتويات



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٠

صحيفة أمريكية :

البنتاجون يعد لابقاء القوات الأمريكية بالخليج بصورة دائمة

مستشارو بوش ينصحونه بعملية عسكرية عاجلة لتحرير الكويت

واشنطن - أ.ش.أ - أكدت صحيفة واشنطن تايمز الأمريكية أمس ان رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال كولن باول وعددا من مستشارى الرئيس الامريكى جورج بوش قد اكدوا على ضرورة القيام بعملية عسكرية لتحرير الكويت وحذروا من ان التاييد الدولى للمقاطعة المفروضة ضد العراق سيفقد تماسكه خلال فترة تتراوح بين ٣ و ٦ اشهر.

وذكرت الصحيفة ان أجهزة المخابرات الامريكية قدمت للرئيس بوش تقريرا تقول فيه ان الرئيس العراقى صدام حسين يستطيع الاستمرار فى الحكم لمدة عام على الاقل قبل ان يواجه تحديا داخليا.

واشارت الصحيفة إلى ان احد الأهداف التى تسعى إليها الحكومة الامريكية من فرض المقاطعة على العراق هو آثارة تمرد داخلى يؤدى إلى الاطاحة بصدام حسين.

وأوضحت واشنطن تايمز ان وزارة الدفاع الأمريكية تعد حاليا الخطط المتعلقة ببقاء الوجود الامريكى بصورة دائمة فى عدد من بلدان الخليج بما فى ذلك السعودية.

واضافت ان كبار المخططين العسكريين فى البنتاجون أشاروا إلى ان القوات البرية الأمريكية ربما تبقى فى المنطقة لمدة تزيد على ١٠ سنوات لحراسة الخليج.

وكان مستشارو الرئيس بوش قد ابلغوه انه من غير المحتمل ان تنسحب القوات العراقية من الكويت تحت شروط يمكن ان تقبلها الولايات المتحدة. فى حين صرح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ انه يجب اقصاء صدام طائعا أو مكرها بشكل أو بآخر.



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أفكار سياسية



أزمة الخليج .. والتغييرات المحتملة

السفير محمود قاسم

تنوير

بعد أكثر من أربعة أسابيع على غزو العراق للكويت نجد أن الرئيس صدام حسين فى الوقت الذى لم يقتحم فيه حدود السعودية نراه أيضا لم ينسحب منها حتى الآن . كما نجد أن الولايات المتحدة رغم حشودها العسكرية الضخمة فى المنطقة لا تزال تسيغ غرور صدام لتحدد المدى الذى يمكن لها أن تسير فى مواجهتها له . وبهذا يظل الموقف غير مستقر بشكل خطير .

ويبدو من هذا الموقف أن إدارة أمريكا للأزمة فى الخليج تتركز فى منع العراق من غزو السعودية ، أى وقفه عند حدودها لوجود القوات الأمريكية على الجانب الآخر من هذه الحدود ، حيث إن هجومه على السعودية عندئذ سيعد هجوما على أمريكا ، والجانب الأمريكى الآخر لإدارة الأزمة هو إنزال عقاب اقتصادى دولى فعال على العراق إلى المدى الذى يجبره على الانسحاب من الكويت .

أى أن الاستراتيجية الأمريكية مبنية على موقف يستوجب الالتزام بالوجود العسكرى فى مناطق النزاع بالخليج لأجل قد يطول كثيرا ، على أن يتطلب هذا الوجود قبول وترحيب الكثير من دول المنطقة بها دفاعا عن وجودها . ومفتاح نجاح هذه الاستراتيجية يكمن فى المدى الذى تذهب إليه أمريكا فى الصبر وتحمل آثار الالتزام طويل الأجل فى المنطقة .

ولكن إذا شعر صدام بوطأة المقاطعة الاقتصادية بعد شهرين أو ثلاثة فقد يلجأ إلى الخيار العسكرى مما يجبر الغرب على الرد عسكريا عليه .. الأمر الذى يكون عكس ما تأمله أمريكا حسب تلك الاستراتيجية .. ولكن إذا احتكم للسلاح فسيسهل صدام لأمريكا مهمتها فى القضاء عليه ، حتى لو أصاب الرئيس بوش وحكومته بعض الأضرار الداخلية من جراء الخسائر فى الأرواح التى قد تلحق بالأمريكيين فى المنطقة .

ومن منطلق الفكر الأمريكى فى إدارة الأزمة نجد أنه لأول مرة فى أزمة دولية تسعى الولايات المتحدة للحصول على وحدة الصف والتأييد الدوليين لموقفها من العراق بعد عدوانه على الكويت وتهديده للسعودية . وقد نجحت أمريكا حتى الآن فى تطبيق المادتين ٥١ و ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة ، الأولى الخاصة بحق الدفاع عن النفس التى استخدمتها السعودية فى دعوة القوات الأجنبية لنجدتها ضد العدوان العراقى المتوقع ، والمادة ٤١ الخاصة بتطبيق العقوبات والمقاطعة الاقتصادية والتى وقف فيها العالم بأسره وراء أمريكا فى وجه العدوان العراقى على الكويت .

وبهذا نجد أنه باستثناء مواجهة عسكرية نتيجة تهور أحد طرفى النزاع أو طرف ثالث غيرهما ، فإن الأزمة يمكن أن تستمر لعدة شهور قادمة تكون المبادرة فيها باستمرار فى يد العراق وتتناقص أثناءها الفرص الظاهرية لأمريكا بسبب ضغط أزمة الرهائن وقرب إجراء الانتخابات النصفية بالكونجرس فى نوفمبر القادم ، مع بزوغ شبح الكساد الاقتصادى داخل أمريكا بسبب ارتفاع أسعار البترول

والتضخم وزوال الأمل فى حل عاجل للعجز المالى الذى تعانى منه الميزانية الأمريكية بسبب الانفاق العسكرى المفاجئ وبالتالى اليأس من تخفيض سريع للميزانية العسكرية الأمريكية ، الأمر الذى كان متوقعا فى القريب نتيجة لانتهاء الحرب الباردة .

أما الاتحاد السوفيتى فهو ينظر للأزمة من زاوية تفكيره الجديد وسياسته المتقاربة مع الغرب ، حيث يبحث فى كيفية قيام الدولتين العظميين ومعهما الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بالتعامل مع موقف تشتعل فيه منطقة الشرق الأوسط بسبب نزاع بين دول متجاورة ، خاصة أن النزاع له تأثيره على المصالح المباشرة للعالم المجسدة فى البترول وتأمين الطاقة . ويرى السوفييت أن واشنطون وموسكو لهما مصالح مشتركة فى الشرق الأوسط وفى مناطق أخرى من العالم ، وتعاون الاتحاد السوفيتى الآن مع الغرب أصبح أهم بكثير من اتفاقات مبهمة له مع نظم ديكتاتورية تستخدم أسلحتها بغتة ودون تمييز . هذا هو ملخص التفكير الجديد للسوفييت الذين يريدون أن يصبحوا جزءا من النظام العالمى الجديد ولا يريدون أن يكونوا أعداء له ، ولهذا فهم حلفاء فى الكفاح ضد المعتدى .

فى ضوء هذا الموقف المعقد وفى عصر ما بعد الحرب الباردة تجد ان الدولتين العظميين - لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة - تبحثان فى تطوير وتقنين موقف مشترك ومحسوب لحل الصراعات فى العالم الثالث . وهــذا « الاقتراب » APPROACH الجارى بحثه لا يتوقع ان ينتهيا منه بسرعة وخاصة اثناء أزمة الخليج .. وان أصبحت هذه الأزمة الباعث على الاسراع فى التوصل إلى التقنين المطلوب . ولعل البداية فى هذا الاتجاه جاءت فى بعث الحياة فجأة فى اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن الدولى والمكونة من الدول الخمس دائمة العضوية ، والتى طلب منها لأول مرة فى تاريخها منذ انشائها بحث مشكلة دولية واحتمالات استخدام الوسائل العسكرية فى حلها وهى مشكلة العدوان العراقى على الكويت . وواضح من هذا أن التفكير المبدئى لدى الدول الخمس ، وخاصة أمريكا وروسيا ، هو إمكانية أعمال المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على وسائل استخدام القوة العسكرية تحت علم الأمم المتحدة لردع معتد ثبت عدوانه .. ولعل القرار الأخير لمجلس الأمن فى هذا الشأن دليل على تكافل الدول الخمس فى تحقيق ذلك .

لقد هزت أزمة الخليج منطقة الشرق الأوسط والعالم من أعماقه . وبغض النظر عما يقال من أنها أزمة نابعة من خطأ مقصود أو خطأ غير محسوب ، فإن العالم يجد فيها أزمة محورية سيترتب عليها تغييرات جذرية إقليمية وعالمية . ومن هذه التغييرات المتوقعة :

١ - ستظهر الأمم المتحدة بعد تخطيها هذه الأزمة أكثر قوة ونضوجا وجاهزة لتحقيق مبادىء وأهداف ميثاقها خاصة حفظ السلام واحترام القانون الدولى ، وتتحول بهذا إلى محفل دولى فعال لحل النزاعات الدولية ، الأمر الذى يعاد على ضوئه تعريف وصياغة عالم ما بعد الحرب الباردة .

٢ - إذا ترتب على الانتصار على صدام حسين ثبات سعر البترول فى العالم فإن الفوائد التى سيجنيها العالم عامة والغرب خاصة ستكون هائلة .

٣ - ستظهر خريطة العالم الجيوبوليتيكية القديمة وكأنها أعيد رسمها فى ضوء هذه الأزمة ، حيث إنه لأول مرة وجدت الصين والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة نفسها تقف صفا واحدا عندما صوتت مع بريطانيا وفرنسا على أزمة فى منطقة الشرق الأوسط وهى المنطقة التى كانت دائما مثار انقسامهم المرير .

٤ - سيقل دور الدولتين العظميين نسبيا مع تعاظم دور الأمم المتحدة ومع ظهور فاعلية الدول المجاورة لأى عدوان حيث تشارك فى مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين فى منطقتها دون حساسية .

٥ - قد تظهر فى العالم العربى تحالفات جديدة - ولا أقول انقسامات جديدة - قد يكون بعضها مؤيدا للغرب أو معاديا له ، أكثر عداء لاسرائيل أو أقل عداء ، ولكن الأمر الذى لا شك فيه ان العالم العربى سيكون مختلفا ، وإذا ما تداعت النظم الاقليمية العربية لثبوت عدم قدرتها على مواجهة الأزمة والتطورات الدولية الجديدة ، فمن المتوقع ظهور نظام شرق أوسطى جديد . وقد يكون لتركيا وايران واسرائيل فيه أدوار بارزة ومختلفةعن ذى قبل .

٦ - أما النظم الداخلية للدول العربية وهى نظم استبدادية تحرم شعوبها من الحياة الديموقراطية ، فمن المتوقع ان تصاب بزلزال قوى يترتب عليه إما استسلامها لقوى الجهالة والتطرف وما يترتب على ذلك من تخلف عن ركب الحضارة والتقدم ، وإما ان تغير هذه النظم جلدها بنفسها - مضطرة - لتنقلب نظما ديموقراطية حقيقية أو شبه حقيقية تجعلها مؤهلة ولو نسبيا لاستقبال القرن الحادى والعشرين بما يخبئه للعالم من تقدم مذهل وتنافس هائل مبنى على الكتل الدولية المتجانسة اقتصاديا وحضاريا .

٧ - توقع اختفاء الحكم الهاشمى فى الأردن ، واستتباب الوجود الاسرائيلى على أرض كل فلسطين ، وبهذا تنتهى اجراءات تنفيذ إنشاء الوطن اليهودى على أرض فلسطين كما جاء فى اعلان تيودور هيرتزيل ووعد بلفور !!!

□



هيئة للدفاع الاقليمي في الخليج

قال وزير الخارجية بيكر ان العدوان في الخليج مثل غزو العراق للكويت يحتمل ان يحدث مرة أخرى ما لم يتم في المستقبل انشاء « شكل ما من بنية أمنية اقليمية ».

وشدد على ان اتفاقا أمنيا كهذا لا يمكن تصوره إلا « ضمن تعاون كامل مع الدول الواقعة في تلك المنطقة وقد ادلى بيكر بهذه التعليقات يوم ٦ ايلول - سبتمبر اثناء لقائه بالصحفيين وهو في طريقه الى العربية السعودية لاجراء مشاورات مع العاهل السعودي الملك فهد ووزير الخارجية الامير سعود الفيصل.

واشار الى ان المباحثات في صدد الترتيبات الأمنية هي الآن في مراحلها الاولية جدا . واضاف « اني لا اقوم بعملية اقناع لانشاء بنية أمنية دائمة أو شبه دائمة ».

وقال الوزير ايضا ان مقدار ومدى اشتراك الدول المختلفة بما فيها الولايات المتحدة يجب ان « يدرسا بعناية فائقة جدا جدا ».

واشار بيكر الى ان اى بنية اقليمية يجب ان تكون متوافقة مع مضمون قرارات مجلس الامن الدولي التي ادانت العراق بسبب غزوه الكويت . ومع اهداف الولايات المتحدة في الخليج التي تعكس اهداف الأمم المتحدة وكان الرئيس بوش قد دعا الى انسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد او شرط ، واعادة حكومة الكويت الشرعية واستعادة الاستقرار والامن الى الخليج وحماية الامريكيين الذين يعملون في الخارج .

واكد بيكر انه حينما يتم تحقيق هذه الاهداف « ينبغي علينا ان نفكر عندئذ بمعنى انشاء توازن واستقرار على المدى الطويل في هذه المنطقة السريعة الاشتعال جدا جدا ».

وقال الوزير بيكر ان مهمته في الشرق الاوسط واوربا هي مهمة مزدوجة وهي ان نشجع الدول على ان تواصل فرض العزلة السياسية والاقتصادية (على الرئيس العراقي) صدام حسين . وان نشجعها على تقديم المساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية لمساندة الدفاع عن العربية السعودية وردع المزيد من العدوان العراقي في الخليج .

وفي هذا الصدد اشار الى التزام العربية السعودية بان تزيد انتاجها من النفط كي تعوض النقص في الانتاج الذي وقع في البلدان الاخرى . غير انه اضاف قائلا انه يريد ان يبحث انتاج النفط على الصعيد العالمي مع المسئولين السعوديين .

واثنى على قرار فنزويلا زيادة الانتاج ونوه باستعداد المكسيك لزيادة الكمية التي تعرضها من النفط بمقدار مائة الف برميل اخرى يوميا .

وبالنسبة الى امر متصل بهذا . قال بيكر ان الولايات المتحدة غير مهتمة في ربط مؤتمر خاص بعملية سلام الشرق الأوسط باخر يتعلق بازمة الخليج . وهو ما اقترحه هذا الأسبوع وزير الخارجية السوفيتي شيفاردنادزه .

واكد بيكر توجيه رسالة الى وزير الخارجية الاسرائيلي ديفيد ليفي في ٥ ايلول - سبتمبر إلا انه قال ان الولايات المتحدة « لم تستبعد ابدا عقد مؤتمر دولي حول عملية السلام في وقت مناسب وما زلنا لا نستبعد ذلك ».

وقال الوزير انه لا يقلقه قيام طارق عزيز ، وزير خارجية العراق ، بمهمة في موسكو تسبق تماما مؤتمر القمة التالي الذي سيعقد في ٩ ايلول - سبتمبر في هلسنكي بين الرئيس بوش والرئيس السوفيتي جورباتشوف لان الزعيم السوفيتي اوضح للعراق ان عليه ان يمتثل لجميع اهداف قرارات الامم المتحدة .

القاهرة نصحت وزير الخارجية الاميركي بالتخلي عن الفكرة

بيكر يرجيء مشروعه الاقليمي للخليج عقب محادثاته في الرياض والقاهرة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ توقفت اوساط ديبلوماسية امام ما اعلنه وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر، عقب محادثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك امس الاول السبت من ان ترتيبات الامن التي اقترحها لمنطقة الخليج لن تجيء الا بعد اجتياز الازمة الراهنة، وفيما يرى بعض الديبلوماسيين ان هذا الاعلان يعني مجرد ارجاء للبحث في هذا المشروع، يذهب اخرون الى ترجيح تخلي بيكر عنه بعد محادثاته في السعودية ومصر. فالملاحظ انه لم يصدر تعليق رسمي على هذا الاقتراح في الرياض والقاهرة بالسلب او الايجاب، الامر الذي ينظر اليه كمؤشر على عدم ترحيب الدولتين به من ناحية، وحرصهما على تجنب الخوض فيه من ناحية اخرى.

وفي هذا الاطار ثمة اعتقاد قوي بين المراقبين بان السعودية ومصر غير مستعدتين لفتح الباب الى خلافات عربية جديدة تترتب على مشروع بيكر، بينما العالم العربي يتعرض لانقسام حاد بسبب ازمة الخليج. وانهما بالتالي نصحتا الوزير الاميركي بالتخلي عن هذا المشروع لعدم تبديد الجهود خارج نطاق القضية الرئيسية المتعلقة بالازمة الناجمة عن الاحتلال العراقي للكويت.

الى ذلك رصدت «الحياة» خطين واضحين في تقييم المراقبين في القاهرة لمشروع بيكر عن «البنية الامنية الاقليمية» في الخليج والذي كان قد طرحه خلال لقائه مع لجنة العلاقات والشؤون الخارجية في الكونغرس الاربعاء الماضي، اي قبل ساعات من بدء زيارته للمنطقة.

ومفاد الخط الاول ان المشروع غير مناسب من حيث اساسه ومضمونه، لكونه ينتمي الى عصر «الحرب الباردة» الذي مضى، ومن ثم يصعب ان يتوائم منهجه مع المتغيرات التي يفرضها انتقال النظام العالمي الى عصر جديد وفاقي، ولذلك فمن المشكوك فيه ان يؤدي مثل هذا الترتيب الاقليمي الجديد الى تحقيق الاستقرار في المنطقة. بل وثمة اعتقاد لدى البعض بانه قد يؤدي الى المزيد من التوتر. وفضلا عن ذلك فان هذه الفكرة تقتضي نظاما اقليميا جديدا يرث النظام العربي ولا يكون عربيا، لانه في هذه الحالة يصعب ان تستبعد منه الدول المجاورة للعالم العربي، وبخاصة تركيا وربما اسرائيل ايضا، وهو ما لم يزل بالغ الصعوبة وبخاصة بالنسبة الى اسرائيل التي ما زالت تناقضاتها مع العرب اعمق من ان تسمح بهذا التطور.

اما الخط الثاني في تقويم المراقبين للمشروع الاميركي فيركز على «انه يسبب، بغض النظر عن امكان تحقيقه، حرجا للدول العربية الصديقة للولايات المتحدة»، وفي توقيت غير مناسب تتعرض فيه هذه الدول لاتهامات بسبب موقفها من ازمة الخليج. يضاف الى ذلك ما قد يسببه هذا المشروع من زيادة تشدد دول عربية اخرى لا يمكن اعتبارها غير صديقة للولايات المتحدة مثل الاردن وتونس، وحتى اليمن. ومؤدى المخاوف التي يعبر عنها المراقبون في هذا الاطار ان دعوة بيكر يمكن ان تكرس الانقسام العربي الراهن، ومن ثم تؤدي الى نتائج عكسية لكونها قد تتيح للعراق ورقة يستغلها في مساعيه لشطر العالم العربي الى قسمين يامل في ان يصبح احدهما مؤيدا له وليس فقط معارضا للحشد العسكري الاميركي في الخليج.

حلف امـريكي جـديد

اكدت مصادر عليمة ان جولة جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي في الشرق الاوسط استهدفت إستطلاع نوايا مصر والسعودية ودول الخليج وتركيا حول المشروع الامريكي باقامة حلف امنـي يضم هذه الدول بـالاضافة للـولايات المتحدة الامريكية هدفه ، حسبما اعلن حفظ الامن والاستقرار بمنطقة الشرق الاوسط والخليج العربي .



مشروع امريكي لاعادة الانضباط

أكد أحد السيناريوهات المطروحة على الساحة الامريكية ، أن اخراج صدام حسين من الكويت ليس مشكلة وانما المشكلة ألا يعود الى مهاجمة جيرانه مرة أخرى بعد ان شق الساحة العربية ولضمان ذلك يقترح التقرير الذى كتبه (مشيل كرامر) في مجلة التايم الامريكية عرقلة خطط العراق الخاصة بانتاج اسلحة كيماوية والحدمن امكانياته لانتاج السلاح النووى وبعد ذلك يتم طرح تسوية شاملة للمشكلات في منطقة الشرق الاوسط بما في ذلك المشكلة الفلسطينية ويمكن أن يتم الحل على اساس ما يلي :

- اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على معظم أراضي الضفة الغربية اعلان الولايات المتحدة ان اى اعتداء على اسرائيل اعتداء على واشنطن .
- وضع قوات امريكية على الحدود بين الدول العربية واسرائيل
- توقيع اتفاقيات سلام بين الدول العربية التى لها حدود مع اسرائيل وحكومة تل أبيب.
- تخفيض القوات المسلحة لكل دول الشرق الاوسط للحد من المغامرات العسكرية . ان اندلاع الحرب سوف يوقع خسائر بشرية عالية جدًا وقد يشمل ذلك المحتجزين الغربيين في العراق والكويت ويعود النشاط الارهابى الى الانتعاش من جديد وتتاثر امدادات النفط. اذا كان التوصل الى حل يبعد هذه المنطقة الحيوية للعالم كله يبقى املا فان وقوع الحرب حتى لو انتصرت فيها الولايات المتحدة سوف تبقى ماساة وسوف تبتعد كثيرا احتمالات السلام في الشرق الأوسط .

ويشدد روبرت تاكر خبير شئون الشرق الأوسط في جامعة جون هوبكنز على ضرورة التوصل الى حل تفاوضى لأن الترويج لفكرة عدم التفاوض خطيرة وغير مقبولة .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ايران ترفض اية قواعد امريكية بالسعودية

انذر الرئيس الايراني رافسنجاني الولايات المتحدة بان العالم الاسلامي لن يقبل اية محاولة امريكية لانشاء قاعدة دائمة في المملكة العربية السعودية .

وقال انه اذا لم تغادر القوات الامريكية المنطقة بارادتها فان العالم الاسلامي سيخرجها منها بالقوة .

تحديات غياب المظلة العربية للأمن

كشف الغزو العراقى للكويت عن عديد من الاشكاليات السياسية والفكرية والامنية فى النظام العربى ، والتى كانت غير ظاهرة بفعل الاستقرار النسبى الذى كان موجودا فيما قبل الغزو ، ومن بينها تلك الخاصة بالامن فى الخليج وطبيعة الدولة هناك . ويجىء الطرح الامريكى الخاص بعملية بناء وايجاد ترتيبات مابعد انتهاء الاحتلال العراقى للكويت وعودة الشرعية اليها ليجسد رؤية ثالثة فى سياق اشكالية الامن الخليجى والامن العربى . وذلك الى جانب الرؤيتين المعروفتين فى هذا الصدد ، الأولى منهما والتى تنزع الى العمل تحت مظلة الامن القومى العربى وفى اطار اتفاقية الدفاع العربى المشترك ، والثانية التى تنزع الى اعطاء الأولوية لمظلة مجلس التعاون الخليجى .

والواقع ان كلتا الصيغتين العربيتين قد نالتا ضربة قاصمة من جراء الغزو العراقى للكويت ، فصيغة الامن القومى العربى باتت الان مهددة بالزوال تماما - وليس فقط مجرد الجمود - اكثر من ذى قبل ، ولاسيما فى ظل الانقسام القائم الان فى جامعة الدول العربية ، والذى يحول عمليا دون اتخاذ اى ترتيبات فى اطار اتفاقية الدفاع العربى المشترك سواء فى مواجهة الازمة الراهنة او الازمات المحتملة مستقبلا .

اما بالنسبة لصيغة الامن الخليجى تحت مظلة مجلس التعاون فقد اثبت الغزو ايضا عدم قدرتها على منع العراق وردعه من القيام بمغامرة الغزو وضم الكويت . وهذه الصيغة فى ظروف ماقبل الغزو قامت على اساس مفهوم الامن الذاتى للدول الخليجية من خلال تنظيم علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية تحت مظلة تجمع خاص بها يعكس تناسقها السياسى والعسكرى وترك شئون المنطقة الخليجية لاهلها ، واحداث توازن بين هذه الدول الصغيرة مجتمعة من جهة وبين الجارين الكبيرين العراق وايران من جهة اخرى ، مع عدم الاستعانة المباشرة بدعم عسكرى خارجى او السماح بوجود قوات اجنبية على اراضى اى منها . ولقد ثبت ان هذه الصيغة ليست قادرة على مواجهة التضخم الهائل كميا وكيفيا فى القدرة العسكرية العراقية ، الأمر الذى دفع الى الاستعانة بقوات اجنبية وعربية ، وهو مايعنى عمليا تغييرا ولو مؤقتا فى اسس الصيغة الامنية الخليجية بصورتها السابقة على الغزو .

الا ان الاستعانة بمساندة عسكرية خارجية لاتخلو من ضغوط وتحديات ، ولايعدو الطرح الامريكى حول الترتيبات الامنية فى المنطقة سوى احد اوجه تلك التحديات المستقبلية على كل دول النظام العربى دون استثناء وعلى الدول الخليجية بدرجة اكبر . والواضح ان الطرح الامريكى لم يصل بعد الى بلورة كاملة او شبه نهائية لمعنى تلك الترتيبات الامنية والتى تتراوح بين اقامة نوع من التحالف العسكرى مع بلد او اكثر من دول المنطقة ، او وجود قوات امريكية لمدة معينة او لمدة مفتوحة ، واعادة ضبط القوة العسكرية العراقية ووضع سقف على احتمالات تطورها ونموها الكيفى والكمى مستقبلا ، كما تمتد ايضا الى احداث تعديلات فى طبيعة الدولة فى الخليج ، وان النموذج الذى يحبذه الامريكيون هو ذلك الذى يتيح درجة من اشاعة الديمقراطية والمشاركة السياسية وحد ادنى من حقوق الانسان ، الى جانب تعظيم درجة المؤسسة السياسية فى تنظيم وعمل الدولة .

ولاشك ان غياب الفاعلية للمظلة الامنية العربية وفق صيغة اتفاقية الدفاع العربى المشترك هو احد الاسباب الاساسية وراء هذا الموقف البالغ الحساسية الذى يواجه النظام العربى فى وقته الراهن، فمن جهة كان غياب الفاعلية احد اسباب اللجوء الى الصيغ الاقليمية للأمن واعطائها الاولوية على الامن القومى العربى ، ومن جهة اخرى ادى التركيز على الصيغ الاقليمية الى تحويل امكانات الامن القومى العربى الى مجرد حبر على ورق . وفى ظل هذا الموقف الملىء بالدروس والضغوط والتحديات يظل المخرج الوحيد من احتمالات الوقوع فى براثن الهيمنة الخارجية بلا رجعة هو فى اعادة اللحمة مرة اخرى الى المؤسسة العربية الام اى الجامعة العربية ، والاحياء الحقيقى لكل الاتفاقيات التى تجسد العمل العربى المشترك اقتصاديا وسياسيا وبدرجة اكبر امنيا .

حسن ابو طالب



المصدر : الاهالى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

مشروع بوش لاقامة نظام امنى اقليمى جديد هو صورة منقحة لمشروع ايزنهاور

أكد وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر امام الكونجرس منذ ايام احتمال بقاء القوات الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط حتى بعد انتهاء ازمة الخليج ، فى اطار « نظام امنى اقليمى جديد » .

وعندما سئل جيمس بيكر اثر اخر لقاء له مع الرئيس مبارك ــ قبل هذا التصريح بيوم واحد ــ هل يرى فى اعقاب أزمة الخليج وجودا دائما على المدى البعيد لقوات امريكية او قوات غربية .. فانه لم ينفِ هذا الاحتمال ، بل اكد ان للقوات الامريكية وجودا فى الخليج منذ عام ١٩٤٧ ! .. وقال ، فى حضور الرئيس مبارك ، انه قد تحدث اليه عن أهمية « ان تفكر الدول القائمة فى المنطقة على التوصل الى افضل الترتيبات الامنية التى يمكن ان تضمن الاستقرار والامن فى الخليج ، وان تتجاوز الازمة الراهنة بعد التطبيق الكامل لقرارات مجلس الامن » .. والجدير بالملاحظة ان تعبير « الدول القائمة فى المنطقة » تعبيرٌ يعنى اسرائيل ، وليس فقط الدول العربية .

محمد سيد أحمد

ومما يلاحظ كذلك ان قوات عربية ، وعلى رأسها القوات الامريكية ، قد جاءت الى منطقة الخليج فى اعقاب اجتياح العراق للكويت ، فى تحرك لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. جاءت هذه القوات ، استنادا الى دعوة من السعودية ومن دول خليجية اخرى ، واستنادا الى قرارات من مجلس الأمن .. ويقف بجانبها فى منطقة الخليج قوات جاءت من دول عربية .. ووقوف هذه القوات جميعا ــ الامريكية والغربية عموما والعربية ــ فى صف واحد تحكمه الآن دواع معروفة محددة ، هى مواجهة غزو العراق للكويت ، وهى دواع مبررة فى اطار « الشرعية الدولية » .. ولكن ماذا عن هذه التوليفة فى حالة « تطبيق قرارات مجلس الأمن » و « تجاوز الأزمة الراهنة » ، وبقاء القوات الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط بعد انتهاء ازمة الخليج ، على حد قول وزير خارجية امريكا امام الكونجرس الامريكى ؟

لقد اثارت هذه النقطة تحديدا قلق جورباتشوف فى لقاء قمة هلسنكى . ولذلك وجد بوش ضرورة ان يعلن فى المؤتمر الصحفى المشترك الذى اعقب القمة « ان القوات الامريكية لن تبقى فى المنطقة يوما واحدا اكثر مما هو مطلوب منها » .. ولكن بوش لم يحدد ما المقصود بعبارة « المطلوب منها » .. خاصة وان لبوش تصريحا آخر ــ فى غياب جورباتشوف ــ « ببقاء القوات الامريكية حتى تطمئن الولايات المتحدة الى تحقيق الاحتياجات الامنية للمنطقة » . وهذه الاحتياجات لن تتحقق بمجرد انسحاب العراق من الكويت ، بل ــ على حد تعبير بيكر ــ باقامة « نظام امنى اقليمى جديد » ، يكفل استبعاد تكرار ما حدث فى الكويت فى اى موقع اخر .. ومعنى ذلك ــ باختصار ــ ان واشنطن سوف تشرف بوجودها العسكرى فى المنطقة على التغيرات التى يتعين احداثها من اجل اقامة نظام اقليمى امنى بديل ، مكيف لما تراه واشنطن « مقتضيات العصر » !

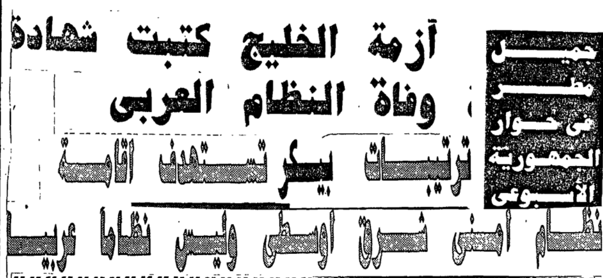
وقد وصفت « رويتر » هذه الرؤية الامريكية بانها « رؤية منقحة وطبعة جديدة لمشروع ايزنهاور » ، وهو المشروع الذى دعا اليه الرئيس الامريكى الأسبق ايزنهاور ، فى اعقاب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، بديلا عن حلف بغداد فى الخمسينيات ، لتطويق الاتحاد السوفيتى والشيوعية .. والجديد فى « مشروع بوش » هو ان التطويق فى هذه المرة لم يعد موجها الى الاتحاد السوفيتى ، بل الى اطراف عربية أضحت تلتف حولها قوى تنسب نفسها الى ايديولوجية « القومية العربية » فضلا عن ان الولايات المتحدة ، فى هذه المرة ، تحاول تقنين وجودها العسكرى فى المنطقة ، ونسبته الى مبررات تستمدها من « شرعية » عصر الوفاق الدولى الجديد ، وكذلك من مشاركة ــ أو تورط ــ دول عربية فى وضع المشروع موضع التطبيق ..

وكما هو معلوم ، فان اقامة نظام امنى عربى بديل تحت اشراف واشنطن ، وبوجود قواتها المسلحة فى المنطقة ، انما يعنى اقامة نظام امنى عربى سوف يكون لحليف امريكا اسرائيل ، ولجماعات الضغط الصهيونية فى الولايات المتحدة ، الكلمة الحاسمة فى تحديد معالمه .

وهكذا نحن بصدد اقامة حلف عسكرى فى المنطقة تحت سيطرة واشنطن فى وقت تجرى فيه ازالة الاحلاف التى اقيمت عليها المواجهة بين الشرق والغرب .

حلف مهمته مواصلة اهداف الاحلاف الاستعمارية السابقة فى مواجهة ايديولوجية « القومية العربية » ، وتكريس الهيمنة الاسرائيلية . وقد نجحت حركة « القومية العربية » فى اسقاط هذه الاحلاف ، الواحد تلو الآخر ، فى الماضى ..

وهكذا يجرى تسليح المنطقة على نحو لم يسبق له مثيل ، فى وقت يجرى فيه انجاز خطوات حاسمه فى نزع السلاح بين الشرق والغرب .. ويتحول فيه الشرق الاوسط الى مستودع ــ يهدد فى اية لحظة بالانفجار ــ لمنتجات الصناعة العسكرية الغربية الباحثة عن اسواق ، والموظفة ازمات الشرق الاوسط لتكفل لنفسها استمرار الازدهار والانتعاش !



آزمة الخليج كتبت شهادة وفاة النظام العربى

جميل مطر فى حوار الجمهورية الأسبوعى

ترتيبات بيكر تستهدف اقامة نظام أمنى شرق أوسطى وليس نظاما عربيا

■■ كتبت أزمة الخليج شهادة وفاة النظام الاقليمى العربى . فقد فشل هذا النظام المتداعى فى الحيلولة دون انفجار الازمة منذ ظهور بوادرها الاولى ، وعجز عجزا مزريا عن التعامل مع تداعياتها الخطيرة بعد أن وقعت الواقعة .

ومع ذلك .. فإن الخطورة الحالية ليست نابعة فقط من اندثار هذا النظام البالى والعاجز ، وإنما هى نابعة أيضا ، وفى الإساس ، من الخشية من فقدان الأمل فى ظهور نظام إقليمى عربى جديد صالح للبقاء وقادر على العمل ، ممايفسح المجال أمام القوى الخارجية لسد هذا الفراغ بترتيبات تضعها لنا وتفرضها علينا أثناء هذه الغيبوبة العربية التاريخية .

الاخطر .. أن نترك مصائرنا لغيرنا ونفقد الثقة فى انفسنا وفي بعضنا وفى عروبتنا وفى حقنا المشروع فى أن نكون أمة فاعلة قادرة على البقاء والعطاء والمساهمة فى صنع الحضارة الانسانية .

قد تكون الصورة العربية الحالية حالكة السواد .. لكننا لايجب أن نستسلم لسلبياتها الكثيرة ونكتفى بالبكاء علي اللبن المسكوب .. بل يجب ان نبحث عن بصيص ضوء فى نهاية النفق المظلم الطويل ونتشبث به ونعمل – باستماتة – على الوصول إليه ، وهذا مانحاوله من خلال هذا الحديث الصريح مع الاستاذ جميل مطر .. الدبلوماسى المصرى الذى هجر الدبلوماسية للعمل بالصحافة والبحث العلمى .

وكان أول باحث فى الشرق الاوسط يدرس علم ادارة الازمات السياسية ، وتمرس بخبرات كثيرة إبان عمله مستشارا لامين عام الجامعة العربية واحتكاكه الطويل بصناع القرار فى سائر أنحاء العالم العربى .

■ قلنا : فى بداية حوارنا معك نود أن نستمع منك إلى تقييمك العام لازمة الخليج وتأثيرها على النظام الاقليمى العربى؟

●● قال : دعونا نبدأ بآخر تطورات هذه الازمة . فقد لفت نظرى من بين هذه التطورات تصريحات لوزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر .

فى التصريح الاول تحدث بيكر عن البنية الامنية للمنطقة وقال إنه «يتعين درس نظام أمنى يكفل الاستقرار فى الشرط الاوسط . وسيحدد هذا النظام كيفية مشاركة الدول بالقوات العسكرية لتجنب عدوان مماثل لعدوان العراق على الكويت» .

وفى التصريح الثانى الذى أدلى به بيكر أثناء زيارته الاخيرة لدمشق قال وزير الخارجية الامريكى : «لقد تناقشنا بشكل مفصل حول سبل التوصل إلى الاستقرار فى المنطقة . وأؤكد أن هذه البنية يجب أن تتولى قيادتها دول المنطقة . ولكن لا يمكن استبعاد اسرائيل من هذه البنية أو أى دولة من خارج الشرق الاوسط» .

وقد فضلت البدء بهذين التصريحين لانهما يعدان من آخر تطورات الازمة حتى الآن ويبينان كيف يفكر الامريكيون فى مستقبل هذه الازمة ، وأيضاً للمغزى الكبير للكلمات التى استخدمها بيكر .

وبهذا الصدد نجد أن كلمة «عربى» غير موجودة وغير مستخدمة وتم الحديث عن المنطقة بشكل مبهم وفضل بيكر استخدام كلمة «الشرق الاوسط» .

ونلاحظ من ناحية ثانية تأكيد بيكر على أنه «لايمكن استبعاد اسرائيل من هذه البنية» .

وأنا هنا لاأجرى وراء الالفاظ لكن أهمية هذه النقطة أن الحديث عن بنية أمنية يعنى ضمنا تحديد هوية المنطقة التى تقام فيها هذه البنية الامنية . فالنظام الامنى لايقام فى فراغ وإنما فى إطار نظام إقليمى . ولان التصريحين اللذين أشرت إليهما لايتحدثان عن العالم العربى ، وإنما يتحدثان عن الشرق الاوسط ، فإن ذلك يستتبعه استنتاج أن المقصود إقامة نظام أمنى شرق أوسطى وليس نظاما عربيا

النظام العربى

■ قلنا : دعنا نقاطعك .. لنسألك عماتعنيه بتعبير «النظام العربى» ؟

●● قال : النظام العربى ليس مجرد حاصل جمع الدول العربية ؛ فالنظام الاقليمى فوق ذلك هو مجموعة تفاعلات الدول الموجودة فى منطقة متقاربة جغرافيا أو ثقافيا أو حضاريا أو دينيا .. إلخ

هذه الدول يجمعها هدف معين تحاول تحقيقه . وهناك فلسفة ما ، أو عقيدة معينة ، تجمعها (من قبيل ذلك حديثنا عن أمل عربى .. وحدة عربية قومية عربية .. إلخ)

وهناك أيضا أخطار حقيقية حتمت إنشاء هذا النظام الاقليمى (وفى حالتنا العربية تمثل الخطر فى الاستعمار القديم ثم احتلال فلسطين)

ثم هناك قواعد سلوك متميزة عن قواعد السلوك الدولى العامة تعطيها صبغة إقليمية .

هذا هو تعريف النظام الاقليمى عموما .

أما عن النظام الاقليمى العربى فقد نشأ فى الاربعينات فى ظل فكرة قومية وفى ظل غمار النضال من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة . وأنشأ هذا النظام الاقليمى مؤسساته وعلى رأسها جامعة الدول العربية ؛

ومع رحلة الثمانينات بدأت مرحلة إنهيار هذا النظام .

الانهيار الكبير

■ قلنا : ماالذى جعل هذا النظام العربى ينهار فى الثمانينات ؟

●● قال : أولا : الفشل فى خلق حركة تكامل اقتصادى جادة تجعل المصرى - مثلا - يشعر بأن له مصلحة فى المال الخليجى أو يجعل المال الخليجى يطمئن إلى أن العرب الآخرين سيدافعون عنه ضد أى تهديد .

- ثانيا : زيادة التفاوت الاجتماعى والفروق الداخلية بين الدول الفقيرة والدول الغنية فى الثمانينات .

- ثالثاً : ظهور فراغ عربى شديد .. حاول كثيرون ملئه . فمن هذه المحاولات محاولة العراق منذ علم ١٩٧٨ و١٩٧٩ تغيير هذا النظام ووضعه تحت قيادة عراقية . وكان هذا أحد أسباب إندلاع الحرب العراقية - الايرانية لاثبات أن العراق قادر على قيادة النظام العربى .

- رابعاً : فى الثمانينات وجدت أيضا عوامل خارجية متعددة منها :

★ إتجاه اوربا إلى المزيد من الوحدة

★ حدوث انفجار سكانى فى المنطقة وبالذات فى شمال افريقيا ، ارتبط بظهور قوى للاصولية الاسلامية .

ومن جراء ذلك شعرت اوربا لاول مرة فى منتصف الثمانينات بخطورة المنطقة العربية حيث سيكون عدد سكانها عام ٢٠٠٠ أكبر من عدد سكان اوربا ، فى حين أن وضعها الاقتصادى سيزداد سوءا ، وأن المد الاصولى سيتفاقم بالتوازى مع ذلك ، وستشتد موجة الهجرة إلى اوربا .

وتعبيرا عن هذه الهواجس الاوربية وضع حلف شمال الاطلنطى على جدول أعماله نقطة جديدة تماما خاصة بكيفية مواجهة «الخطر القادم من شمال افريقيا» .

★ وفى الثمانينات أيضا إنهارت فعليا جميع مؤسسات العمل العربى المشترك . وكانت أبرز علامات هذا الانهيار : إنهيار الجامعة العربية ليس بسبب سوء القيادة وإنما لان الدول العربية فقدت الاهتمام بها

وقد بدأ هذا الانهيار بإنشاء مجلس التعاون الخليجى . وقد كان معنى ذلك لدى العرب غير الخليجيين هو فصل المال العربى عن باقى الامة العربية . أكد ذلك أن أعضاء مجلس التعاون الخليجى بدأوا يأتون إلى الجامعة العربية بصوت واحد يعبر عنهم جميعا وكان من جراء ذلك أن اوربا شعرت بهذا التحول فحولت بدورها الحوار العربى الاوربى إلى حوار اوربى خليجى .

■ قلنا : ماهى الاسباب الاحدث التى وضعت المنطقة على حافة الازمة ؟

●● قال : من يراجع السياسة الخارجية فى السنوات الاخيرة يجد مؤشرات ملفتة للنظر .. منها وجود حملة إعلامية عراقية بالغة القوة فى عدد من الدول العربية منها تونس واليمن وموريتانيا والسودان . وتفسير هذه الحملة القومية هو أن العراق بدأ الاهتمام بالعالم العربى بعد إنتهاء حربه مع إيران .

من الناحية الاخرى لفتت الانتباه تلك الحملة الاعلامية الامريكية والبريطانية غريبة الشأن على العراق ، ممايجعل المرء يتساءل عن السر الخفى وراء هذه المطاردة الغربية للعراق والتضخيم الشديد للقوات العراقية !

من ناحية ثالثة .. هناك أسرار كثيرة لم يكشف عنها النقاب بعد بخصوص قيام مجلس التعاون

العربى . وقد كنت ضد هذا المجلس منذ يوم إنشائه لاننى ضد التجمعات الاقليمية أصلا .. وضد هذا المجلس بالتبعية ، خاصة ، وأن نشأته احيطت بأشياء غامضة كثيرة لم تتضح بعد .. ولعل السؤال الذى يطرح نفسه اليوم هو :

- هل هى صدفة أن يتخذ ثلاثة من الاعضاء الاربعة فى هذا المجلس موقفا موحداً من أزمة الخليج بينما تتخذ مصر موقفا مناقضا ؟ هل كان المقصود من وراء إقامة المجلس احتواء مصر أو ترويضها ؟!

النظام الدولى

■ قلنا : هل كان للتغيرات التى طرأت على النظام الدولى تأثيرات على النظام العربى المتداعى ؟

●● قال : النظام الدولى يتحول .. ولم ينته تحوله بعد .. وإنما يتحول من نظام ثنائى القطبية إلى شىء لم يتحدد بعد لكنه فى طريقه إلى التحديد . وكل الاطراف تحاول المساهمة فى تشكيل هذا النظام الجديد بالشكل الذى يخدم مصالحها . ولانه نظام متعدد الاقطاب فإن كل قطب يشارك فيه بهدف التأثير فيه . وامريكا تريد التحكم فيه . وسيكون العنصر الجاسم فى شكل النظام القادم هو العامل الاقتصادى لانه نظام مكون من كيانات بالغة الضخامة من الناحية الاقتصادية ولهذا أيضا كيانات بالغة الاعتماد على البترول . وإذا سيطرت امريكا على البترول وعمليات إنتاجه ونقله وتصنيعه وتسويقه ستكون لها السيطرة على هذا النظام الدولى الجديد .

وإذن فإن الهيمنة على البترول أصبحت أساسية مع التغير الحادث فى النظام الدولى . وهذه خطة لم تأت بعد عملية صدام ضد الكويت .. بل هى خطة قديمة .

ومن ناحية أخرى فإن النظام الدولى الجديد يضع قواعد جديدة أثناء تحوله ، منها اعتماد لغة الحوار أكثر من اعتماد لغة الصراع ، ومنها أن يتم تسيير الامور باتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وغيرهما من الاقطاب الكبرى ، ومنها الاتجاه إلى مناخ عام يقوم على التعددية السياسية واحترام حقوق الانسان وضرورة التزام الاقاليم المختلفة بهذه الشروط .

فالنظام الجديد لايحتمل مشكلات إقليمية متفجرة ، لذلك لجأ إلى حل مشكلة ناميبيا وغيرها من المشكلات الاقليمية ولم تستعص على الحل إلا مشكلة الشرق الاوسط . لكنه كاتجاه عام يحاول فرض قواعد السلوك الجديدة على كل الانظمة الاقليمية .

تجليات الأزمة

■ قلنا : ما هو رأيك فى الادارة العربية لازمة الخليج ؟

●● قال : فلنبدأ بصاحب الفعل الاساسى الرئيس صدام حسين .. وسنجد أن الطريقة التى فجر بها أزمة الكويت تدل على مدى إنهيار النظام العربى . فالعملية فى حد ذاتها إعتراف عراقى بإنهيار النظام ، فضلا عن تناقضها الصارخ من منطلقات حزب البعث العراقى الذى يتحدث عن الوحدة العربية التى لايمكن أن تتم إلا بين شعب وشعب بينما يقوم فى هذه الازمة بضم الارض وطرد الشعب فى الكويت .

من ناحية أخرى .. نجد انقسام الدول العربية إزاء الازمة بمثابة دليل آخر على الانهيار .. فكل من هذه الدول المنقسمة على نفسها هدف ضيق وصغير ، ربما يضيق فى بعض الاحيان حتى على مستوى الهدف القطرى ، مما يؤكد أن هذه الدول لم تعد تثق فى النظام العربى وتسعى إلى ما هو دون المصالح القطرية .

من ناحية ثالثة .. كشفت الازمة عن فشل هذا النظام فى إقامة بنية أمنية عربية رغم المحاولات المستميتة التى بذلت فى إطار الجامعة العربية - وبالذات تلك المحاولات التى بذلها محمود رياض - من أجل هذا الهدف . وعندما حدثت الازمة فى ظل غياب هذه البنية الامنية العربية لجأت السعودية إلى الامريكيين . فى حين كان بإمكان العرب إنشاء هذا النظام الامنى العربى بجزء يسير مما أنفق فى الاسابيع الستة الماضية فقط على التسليح وعلى الانفاق على القوات الاجنبية وغير الاجنبية .

هكذا إنهار النظام العربى .. وعدنا إلى مسائل شخصية بين الزعماء العرب .. وإلى الحملات الاعلامية التى لاتستهدف الوصول إلى جوهر الحقيقة أو إلى توعية الشعوب بقدر ماتستهدف «الردح» الذى أصبح سائدا فى جميع الدول العربية بلا استثناء .

هذه قاعدة من قواعد السلوك التى لم تتطور .. وهى قاعدة متخلفة وضارة .. لأن «الردح» لن يحل المشكلة . كما أن استمراءه وعدم مواجهة الحقائق لايعطى أملا للشعوب فى أن الازمة ستنتهى . والصحف العربية بكل أسف تطفىء أية بارقة أمل أمام الشعوب العربية . ولعل أكبر جريمة يتم ارتكابها فى هذا السياق هى إحداث شرخ بين الشعوب العربية نفسها . فالازمات تنتهى والشعوب باقية .

■ قلنا : بماذا تفسر مواقف الدول العربية التى ذكرت أنها تصرفت فى الازمة بمنطق البحث عن مصالح ضيقة ؟

●● قال : لعل السبب الاصلى هو أن مؤسسات النظام العربى فشلت فى إعطاء الامل لها .

مشروع الأمل

■ قلنا : مع إنهيار النظام العربى للاسباب التى أشرت إليها .. هل ترى فرصة لقيام نظام عربى جديد على انقاض هذه الازمة ؟

●● قال : لابديل عن ذلك إذا أدرك العرب خطورة أوضاعهم .

■ قلنا : ماهى الخطوات الضرورية الواجب قطعها على هذا الطريق ؟

●● قال : أولا : .. تطوير مؤسسات العمل العربية بنية صادقة وأن تكون كل دولة ، من الدول العربية المتمسكة باستقلالها الصورى ، مستعدة للتنازل عن جزء من سيادتها من أجل التكامل العربى ، مثلما تتنازل عن جزء من هذه السيادة للغرب حاليا . فأى تكامل حقيقى يقتضى تضحية بجزء من السيادة .

□ ثانيا : تطوير البنى والهياكل الداخلية القديمة . سواء هياكل الحكم أو النظم الداخلية . فلابد أن تحدث نقلة للانتقال إلى العصر مثلما يحدث فى بلدان أوربا الشرقية حاليا .

ثالثا : أن يعلم العرب جميعا أننا نعيش فى حضارة عالمية لايمكن الانفصال عنها .. بما يفرضه ذلك من إنشاء أجهزة لتسوية المنازعات ، وأن تتفاعل الدول مع بعضها بطريقة متحضرة . فنحن فى الغرب نرى الدول

تختلف مع بعضها ونرى الاحزاب تختلف داخل البلد الواحد .. لكننا نراها تعتمد النقد والحوار وسيلة لحل هذه التناقضات ولاتلجأ إلى «الردح» .

باختصار .. لو تنبهنا إلى أخطائنا التى ارتكبناها فى الفترة السابقة ، واعترفنا بهذه الاخطاء ، وتقدمنا على الطريق الموصل إلى دخول العصر الجديد .. فإن ذلك يعطينا الامل فى إقامة نظام عربى جديد يجنبنا فرض نظام علينا من خارجنا . فإذا فرض علينا نظام أمنى من خارجنا فإنه سيكون حلفاً .. وسيؤدى هذا إلى زيادة تقسيم المنطقة .. وإلى إلغاء عروبة المنطقة . فإقامة نظام أمنى شرق أوسطى سيكون معناه إقامة نظام إقليمى شرق أوسطى غير عربى كما قلت سابقا . وسيؤثر ذلك على كل مناحى الحياة عندنا .

ترتيبات بيكر

■ قلنا : هذا ينقلنا إلى الترتيبات التى يقترحها بيكر .. هل تعتقد أن هذه الترتيبات ستكون مقصورة على منطقة الخليج أم ستكون شاملة للعالم العربى كله ؟

●● قال: يصعب الآن تصور شكل الترتيبات المقترحة . لكن المفهوم الامريكى للشرق الاوسط لايدخل فيه المغرب العربى .

كذلك قد يوجد رأى فى اوربا يسعى إلى إبعاد المغرب العربى عن أى ترتيبات أمنية أو أى تحالفات فى المشرق العربى .

لكن هذا لايلغى احتمالا لأن يوسع الامريكيون مفهومهم لهذه الترتيبات بحيث يشمل المنطقة العربية بأسرها . لكن الارجح أنهم سيركزون على بؤرة الخليج . ثم سيعتمد اتساع الدوائر المحيطة بهذه البؤرة على الاطراف المشاركة فى الترتيبات .

وعلى سبيل المثال .. إذا اشترك الاتحاد السوفيتى فسيرى من مصلحته أن تشمل هذه الترتيبات إيران الواقعة على حدوده الجنوبية والمؤثرة على المشاعر الدينية لمسلمى الجمهوريات السوفيتية .

■ قلنا : إذا كانت هذه الترتيبات المقترحة تستهدف تحقيق «الاستقرار» .. أفلا يتناقض هذا الهدف مع إشراك أطراف خارجية تنتمى إلى قوميات مختلفة من إيران وتركيا إلى جانب بلدان عربية . ألايعد هذا الاختلاف القومى نفسه مزلزلا للاستقرار فى المنطقة ؟

●● قال: قد يكون السؤال هو نفسه إجابة .. لان الامريكيين ربما يتصورون أن اشتراك كل هؤلاء - من قومية يهودية إلى قومية تركية إلى قوميات إيرانية إلى جانب بقايا القومية العربية - سيكون حلاً لمشكلة القوميات لانها لن تضرب بعضها بعضا - ثم أن هذه الاطراف لن تترك وحدها .. بل إن تصريح بيكر يفسح مجالا رئيسيا لدول أخرى من خارج المنطقة لقيادة هذه الترتيبات وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا .

■ قلنا : هل معنى هذا أنك تتوقع مشاركة السوفييت فى هذه الترتيبات رغم مشاكلهم الداخلية ؟

●● قال: احتمال كبير جدا .. لأن الاتحاد السوفيتى مهما حدث داخله تظل له مصلحة قومية .. ولايمكن أن يقبل نظاما أمنيا على حدوده الجنوبية تنفرد بقيادته الولايات المتحدة .. ليس لان الولايات المتحدة دولة رأسمالية بل لانها دولة لها مصالح قومية خاصة بها . وإذا ما اشترك الاتحاد السوفيتى فى هذه الترتيبات فمن المؤكد أن هذه الترتيبات ستشمل إيران :

■ قلنا : نلاحظ أن اسرائيل ظلت بعيدة - أو مبعدة - عن أزمة الخليج . لكن تصريحات بيكر تدخلها فى ترتيبات ما بعد الازمة لماذا الابعاد .. ولماذا الربط؟!

●● قال: إن صمت اسرائيل إزاء أزمة الخليج قد أثبت بمالايدع مجالاً للشك أن اسرائيل تابعة لامريكا وليس العكس كما كان يقول البعض من قبل . فعندما لعبت أمريكا الدور الرئيسى .. قالت لاسرائيل: اسكتى .. فسكتت . والرئيس جورج بوش يعطى أسلحة للسعودية دون أن يفتح اللوبى الصهيونى فمه .

البقية ص ١٤

اشترك فى الحوار:

محفوظ الأنصارى

محمد أبو الحديد

جلال السيد

بدوى محمود

رياض سيف النصر

سميه عبد الرازق

سميه أحمد

أعده للنشر:

سعد هجرس

تصوير

ابراهيم عمر



وليس معنى هذا أن اسرائيل ساكتة تماماً .. بل هى تتحرك وتحاول الوقيعة بين موسكو وواشنطن .

من جانب آخر ربما يكون للامريكيين والسوفييت تصور لحل ما للقضية الفلسطينية لكنهم لايريدون أن يكون لازمة الخليج تأثير على هذا التصور .

■ قلنا : المعيار الذى احتكمت إليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ادارة أزمة الخليج هو الشرعية الدولية .. فهل تتوقع أن يكون ذلك هو نفس المعيار للتصدى للصراع العربى - الاسرائيلى فى وقت لاحق ؟

●● قال : بعد تنفيذ الشرعية الدولية فى الخليج استناداً إلى إجماع غير مسبوق من مجلس الامن .. سيكون من الصعب جدا التنصل من الشرعية الدولية فى علاج الصراع العربى الاسرائيلى . ومن المحتمل جداً اللجوء إلى شرعية دولية جديدة سواء لاعمال القرارات السابقة الصادرة من مجلس الامن أو لاستصدار قرارات جديدة أو البحث عن حل من خلال مؤتمر دولى .

دور اســـرائيل

■ قلنا : وما الذى يضطر امريكا لذلك .. خاصة بعد أن تنفذ الترتيبات الامنية المشار إليها تحت رعايتها وبقيادتها فى المنطقة ؟

●● قال : لأنها تريد إقامة نظام إقليمى جديد .. وهذا النظام لن يكون قادراً على الاستمرار دون حل المشاكل الموجودة بالاقليم وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية .

■ قلنا : هذا يطرح سؤالا عكسياً .. إذا كانت هذه الترتيبات ستتيح الفرصة المباشرة للتواجد الامريكى .. فلماذا يحافظ الغرب إذن على بقاء اسرائيل التى كانت تستمد دورها من صفتها كوكيل ؟

■ ●● قال : اسرائيل قوة عسكرية ضخمة فى المنطقة .. وإذا تم وضع ترتيبات لن يبقى ٢٠٠ ألف أمريكى فى المنطقة ولن يكون ممكنا لامريكا أن تستغنى عن وجود إسرائيل كمخزن سلاح .. وكترسانة سلاح .

■ قلنا : هل يقبل الاتحاد السوفيتى استمرار اسرائيل كقوة إقليمية كبرى تمتلك أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل قادرة على الوصول إلى الارض السوفيتية ؟

●● قال : لذلك يدخل الاتحاد السوفيتى الترتيبات .. ومن المحتمل أن يسعى إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

لغز الحشود الامريكية

■ قلنا : هل تعتقد أن هدف الاساطيل الغربية الجرارة المحتشدة بالخليج .. هو حقاً إعادة الكويت وآل الصباح ؟

●● قال : هذا السؤال يستدعى تساؤلات كثيرة .. منها : هل القوة العراقية تستدعى كل هذا الحشد ؟ لاأستطيع أن أتصور ذلك .. خصوصا وأنهم هم الذين سلحوا العراق وساعدوا فى تحقيق النصر العراقى على إيران . يستوى فى ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ويعلمون جيدا حجم القوة العراقية . هل فعلا القوة العراقية بهذه الضخامة التى حتمت نقل هذا الحشد الذى يعد أكبر حشد تم نقله عبر التاريخ كله ؟

لاأعرف . هل صحيح أن العراق يمتلك قنبلة نووية ؟ وإذا كان يمتلك القنبلة النووية فإنه من المعروف أن القوة النووية تردع الحرب .. فما معنى حشد ٢٠٠ ألف جندى ؟! .. كل هذه أسئلة تحتاج فعلا لاجابات .

■ قلنا : هل تستبعد إمكانية التوصل إلى حل وسط لازمة الخليج ؟

●● قال : تسوية أى نزاع تتم إما بإنهاء طرف للطرف الثانى وإخراجه من الصراع أو باستقالة طرف من الصراع . ولاتوجد نهاية أخرى لتسوية الصراع غير الحل الوسط وقد يأتى الحل الوسط بمعركة عسكرية لاتقتل طرفا أو تنهى طرفا .

■ قلنا : ماهى حدود الحل الوسط الممكنة فى رأيك ؟

●● قال : محصلة المقترحات المطروحة من مختلف الاطراف .. فمن ناحية تطالب بعض الحلول العربية بإعطاء العراق جزيرتى بوبيان ووربى وإعطائه منفذا على الخليج وإعادة ترسيم الحدود بينه وبين العراق . بعض الاطراف الاخرى تطالب بتخفيض القوة العسكرية العراقية لتهدئة مخاوف السعودية من الخطر العراقى المحتمل .. من ناحية ثالثة .. الكويت يطالب بتعويضات .

السبب .. والذريعة

■ قلنا : الترتيبات الامنية فى الخليج تحت الرعاية الامريكية ليست فكرة جديدة أو وليدة الازمة الاخيرة . فمن المعروف أن مراكز البحوث الامريكية تتحدث عنها منذ ٤ سنوات . ألايعنى ذلك أن الولايات المتحدة استدرجت صدام حسين لمصيدة الكويت حتى تكون هى ذريعة للتواجد المباشر وفرض الترتيبات المذكورة ؟

●● قال : لايوجد فى السياسة الدولية شىء اسمه تآمر . توجد دول تضع خططا سياسية واقتصادية وعسكرية فى السر .. وتضع بدائل لكل سياسة .. وتخلق أرضية لهذه السياسات المستهدفة .. وتسرب معلومات .. إلخ . هذا لاأسميه مؤامرة هو بالاحرى تهيئة مسرح دولى كامل لعملية قد تحدث .. من العراق .. أو غيره .. إذا حدثت هذه العملية أو تلك يتم تنفيذ الخطة الموضوعة سلفاً . هذه سياسات وخطط . فالامور إذن ليست تواطؤاً بين الرئيس بوش والرئيس صدام .

■ قلنا : ماهو تأثير أزمة الخليج على التيار القومى فى رأيك ؟

●● قال : تلقى التيار القومى ضربة قاصمة من جراء غزو العراق للكويت . ولاأتصور أن التيار القومى كما عرفناه سيعود بأفكاره السابقة . وإذا قام فسيقوم على فكر اقتصادى . وأنا أحمل الرئيس صدام حسين شخصيا مسئولية أزمة التيار القومى . فالفكر السياسى العربى وصل إلى أحط مستوى له منذ مائة عام . فمن يمكن أن تعتبره اليوم مفكرا سياسيا يقول شيئا ذا قيمة ؟! لايوجد !

نكـون .. أو لانكـون

■ قلنا : فى فترة سابقة كان الاستقلال هو الحلقة المركزية فى نضال الشعوب العربية . فى فترة أخرى أصبح النضال الديمقراطى هو الاساس . فى فترة ثالثة كانت التنمية والعدل الاجتماعى هما المطلبان . الآن .. ما هى القضية المركزية فى رأيك ؟

●● قال: البقاء .. لذلك لابد من إعادة صياغة كل شىء .

■ قلنا : نعود إلى الفكر القومى ماهو تفسيرك للجوء الرئيس صدام حسين إلى الخطاب الديني مؤخرا رغم الخلفية العلمانية لحزب البعث ؟

●● قال: هذا توجـه مقصود ومدروس بالنظر إلى ما يريد أن يفعله ويحققه .

■ قلنا : هل هذه قراءة للشارع العربى ؟

●● قال: نعم .. هذا جزء .. ثانيا .. أهدافه أين ؟ فى منطقة مسلمة .

■ قلنا : هل هى قراءة للجوار الايرانى المحكوم بدولة دينية ؟

●● قال: الخطاب الدينى العراقى بدأ بعد الحرب العراقية الإيرانية . وقد يكون من مستلزمات إقامة حلف عراقى إيرانى .

■ قلنا : هل مثل هذا الحلف وارد ؟

●● قال: لاأعرف .. لكن التسريع الهائل لاجراءات السلام بين العراق وإيران قبل عملية الكويت وبعدها يوحى باحتمال أن يكون الرئيس صدام حسين يريد إقامة نظام أمنى فى المنطقة بالتحالف مع الايرانيين ليسبق به النظام الامنى الامريكى . والواضح أن هناك تنافسا بين أمريكا والعراق على إيران فى هذا السياق .

■ قلنا : هل تتوقع أن تقابل فكرة الترتيبات الامنية المطروحة من جانب أمريكا بمعارضة شعبية ... [illegible]

إعتبار انها عودة إلى الاحلاف ؟

●● قال: أولا : الاحلاف كانت تعنى أن يتحالف البعض فى مواجهة البعض الآخر عندما كان العالم ينقسم إلى معسكرين . الآن العالم تغير .. والاتحاد السوفيتى تغير .. وأصبح المطروح ترتيبات لا أحلافا .

□ ثانيا .. وبصرف النظر عن مضمون هذه الترتيبات فاننى لاأتوقع أن تحدث انفجارات شعبية بسبب الترتيبات الامنية وأرجح أن تندلع بسبب الأزمة الاقتصادية المقبلة والركود الاقتصادى الفظيع المتوقع والذى سيشمل العالم كله ، وأصبح يهدد مستقبل التحولات السياسية التي تشهدها اوربا الشرقية ، والذى سيكون تأثيره أفظع فى منطقتنا .

اقتراحـات عمليـة

■ قلنا : رغم إنهيار النظام العربى .. هل ترى إمكانية فى ظل هذه الظروف العصيبة لوقف تدهور الموقف العربى أكثر من ذلك ؟

●● قال: لايجب أن نتوقف عن الأمل والعمل .. ويجب أن نعمل على توفير مقومات النظام العربى الجديد التى أشرت إليها . أما بالنسبة للخطوات العملية السريعة فهى كثيرة ، منها على سبيل المثال ، وانطلاقاً من تجاربنا ومعرفتنا بالسلوك العربى ، اختيار شخص مقبول من الجميع لتولى منصب الامين العام للجامعة العربية . بحيث يكون مسموحاً له بالدخول إلى بغداد والرياض فى وقت واحد ويكون مقبولاً من مصر وتونس وهذا ممكن إذا ماتم الاتفاق على شخصية عربية مرموقة من نوعية محمود رياض .

ثم هناك ضرورة ملحة لوقف الحملات الاعلامية البذيئة التى تسعى بإصرار إلى الوقيعة بين الشعوب العربية ذاتها .. ولاأتصور أن يكون هذا إنتاجاً محلياً ولابد أن أصابع خارجية تغذيه فى كل العواصم العربية .

الكثير يمكن القيام به .. لو أحس الحكام العرب بمدى الخطر المحدق .. وتوفرت النيات الطيبة .. ولعل أول بادرة مطلوبة بالحاح - على هذا الطريق - هى أن يعلن الرئيس صدام حسين استعداده للانسحاب من الكويت وأن يقرر الشعب الكويتى مصيره بنفسه دون أن يعتبر ذلك هزيمة له .

فالخطر الاكبر يتمثل فى تحقيق السيناريو المتشائم الذى يؤدى إلى انفراط النظام العربى وقيام نظام شرق أوسطى .

وثبت عقم التجمعات الاقليمية الفرعية فى سد الطريق على هذا الخطر بل وفى تحقيق أهدافها الذاتية . فمجلس التعاون الخليجى - وهو نظام أمنى أساساً - فشل بسبب الخلافات الامنية فالسعودية كانت تصر على مشروع «درع الجزيرة» فى حفر الباطن والكويت ظل يرفض أى ترتيبات أمنية ، علماً بأن هذا المجلس الخليجى قام أصلاً لحماية نفسه من العراق قبل التفكير فى حماية نفسه من إيران .

ومجلس التعاون العربى .. ولد ميتاً .

ومجلس التعاون المغاربى دفعت لنشأته ظروف غير عربية عندما ووجه بقيام اوربا الموحدة وماطرحه ذلك من مشاكل عويصة للصادرات .

لذلك كله يجب أن نتعلم الدرس [illegible]



المصدر : السفير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

الكونجرس يدرس صفقة الأسلحة للسعودية

واشنطون تنفى اعتزامها إقامة قواعد عسكرية فى الخليج

واشنطون ـ وكالات الانباء : اعلن امس ناطق باسم البيت الأبيض ان الحكومة الامريكية لم تتخذ بعد قرارا نهائيا بشان حجم صفقة الاسلحة التى تعتزم بيعها الى السعودية .

واشار الناطق الى ان ما اعلن عنه رسميا هو بيع أسلحة للسعودية بصورة عاجلة تبلغ قيمتها ٢,٣ مليار دولار بالاضافة الى دراسة بيع أسلحة اخرى للسعودية .

واكد ان هذه الدراسة لم تنته بعد وان المشاورات مع الكونجرس لا تزال جارية بهذا الصدد .

واقترح عدد من اعضاء مجلس الشيوخ الامريكى على حكومة الرئيس «جورج بوش» ان تستاجر السعودية منها بعض الأسلحة التى تطلبها بدلا من شرائها . وذكر السناتور «الان كرانستون» فى مناقشة فى مجلس الشيوخ ان عددا من الاعضاء اقترحوا ان تكون صفقة الاسلحة فى جزءين اولهما يشمل الاسلحة التى تسلم فورا لتدعيم قوة السعودية وتمثل حماية غير مباشرة للقوات الامريكية فى السعودية وثانيهما يضم الاسلحة التى تسلم خلال ثلاثة أعوام مثل طائرات «اف ـ ١٥» وطائرات هليكوبتر ودبابات معدلة .

واضاف انه يجب تاجير اسلحة الجزء الثانى من الصفقة .

من جهة ثانية نفى المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية ان تكون هناك اى خطط لاقامة قواعد امريكية فى السعودية او غيرها من الدول الخليجية على المدى الطويل . واكد الناطق ان الولايات المتحدة لا تعتزم الاحتفاظ بوجود قوات جوية او برية او اى وجود من هذا القبيل بشكل دائم فى الأراضى السعودية .

واوضح ان القيادة الامريكية للقوات الموجودة فى السعودية تناقش مع القيادة السعودية وقيادات القوات الأخرى الموجودة هناك باستمرار المسائل المتعلقة بالقيادة والعمليات وخاصة فى حالة اندلاع قتال فى المنطقة .

وذكر ان التعاون الذى جرى فى المجال البحرى لاعتراض السفن وتفتيشها وما الى ذلك تنفيذ لاجراءات الحظر المفروض على العراق يمكن ان تطبق ايضا فى المجالات العسكرية الأخرى .

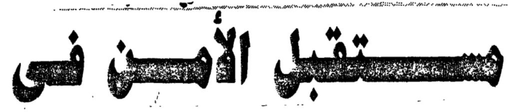
فى الوقت نفسه وصلت الى السعودية الدفعة الأولى من الدبابات الالمانية وتضم عشر دبابات المانية خاصة مضادة للاسلحة الكيماوية .

وتنقل طائرات النقل الامريكية العملاقة هذه الدبابات الالمانية المعروفة باسم «الثعلب» من القاعدة الجوية الامريكية «رامشتاين» فى المانيا الغربية الى السعودية استعدادا لاشتراكها فى عملية «درع الصحراء» . وذكر راديو «صوت امريكا» ان هذه الدبابات مزودة باجهزة كمبيوتر بالغة الحساسية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠





اثارت ازمة الخليج مجموعة من المشكلات العربية الهامة ، منها معضلة امن الخليج خاصة بعد ان اثبت النظام العربى عجزه عن توفير ضمانات الامن القومى لهذا الجزء الحيوى من الوطن العربى . وهو الامر الذى يجب ان تعترف به اى نظرة موضوعية للاحداث منذ الغزو العراقى للكويت ومجموعة التداعيات السلبية التى افرزها .

غير ان هذا الواقع المر ، لاينبغى ان يدفع الى التخلى عن طوق النجاة الوحيد ، ونعنى به ، العمل على توفير ضمانات هذا الامن فى اطار قومى يشارك فيه كل طرف عربى قادر وحريص على سد هذه الثغرة التى تثير مطامع خارجية معروفة .

كيف السبيل الى حل هذه المعضلة ؟ . عن هذا السؤال ، يقدم د.اسامة الغزالى اجابته من وجهة نظره الخاصة التى سوف ننشر مايصلنا من تعليقات عليها او آراء اخرى حول نفس القضية من منظور قومى فى مساحة لاتزيد على ٨٠٠ كلمة .

من جهة اخرى ، نبدا اليوم فى نشر ماوصلنا من آراء وتعليقات حول ازمة الخليج ■

للمرة الرابعة فى خلال عقدين من الزمان تثور بقوة ، قضية الامن فى الخليج كانت المرة الاولى فى بداية السبعينات ، وخاصة عام ١٩٧١ عقب الانسحاب البريطانى من « شرق السويس » ، وظهور الدعوات لملء « الفراغ » الناتج عن هذا الانسحاب . والمرة الثانية كانت فى منتصف السبعينات ، عقب حرب اكتوبر والحظر النفطى الذى رافقها ، حيث تكاثرت فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ التحذيرات الأمريكية لبلاد الخليج بمواجهة حاسمة ان هى اقدمت ـ مرة اخرى ـ على فرض مثل ذلك الحظر وكانت المرة الثالثة فى نهاية السبعينات واوائل الثمانينات نتيجة مجموعة التغيرات الدرامية فوق ارض الخليج وبالقرب منها وفى مقدمتها : التدخل السوفيتى فى افغانستان ، والثورة الايرانية ، ثم اندلاع الحرب العراقية الايرانية . والآن ـ فى بداية التسعينات ـ وفى اعقاب العدوان العراقى على الكويت ، والضم القسرى لها ، تثور ـ مرة رابعة ـ قضية « امن الخليج » ، والبحث عن تدابير تحقيقه .



د. أسامة الغزالي حرب

وبالرغم من ان قضية امن الخليج تهم اطرافا كثيرة ، اقليمية ودولية وكل منها ترى هذا « الأمن » من منظور مصالحها الخاصة ، الا ان الطرف الاكثر وعيا بهذا الأمن، والاكثر اهتماما به ، كان هو دائما الولايات المتحدة وحلفاؤها في اوربا الغربية واليابان . وذلك امر بديهي ، لان الاعتماد المتزايد لتلك البلاد على نفط الخليج ، ووجود اكثر من نصف الاحتياطي العالمي للنفط في تلك البقعة الصغيرة من العالم ، جعلها ذات اهمية استراتيجية حاسمة لحضارة تلك البلاد ، وازدهار اقتصادياتها . ولذلك ، فان تلك الدول عندما تتحدث عن « امن الخليج » ، فانما تعني بالتحديد : حماية الخليج من المخاطر والتهديدات التي تعوق استمرار التدفق المنتظم للنفط اليها بكميات كافية واسعار معقولة . وبهذا المفهوم ، كانت تثار قضية امن الخليج في المرات السابقة كلها ، وتطرح معها المشروعات الكفيلة بالحفاظ على المصالح الحيوية - الامريكية الغربية - في نفط الخليج .

غير ان مفهوم « الامن » هو مفهوم نسبي ومتغير ، ولذا فان هذا المفهوم لايتطابق بالضرورة مع المفهوم العربي له ، والذي يشمل ماهو اكثر من ضمان امدادات النفط ، ويعني - في جوهره : امن الشعوب الواقعة في منطقة الخليج ، اي حمايتها من الغزو او التهديد المسلح وضمان سلامة اراضيها ووحدتها الاقليمية ، والحفاظ على ثرواتها الطبيعية وحمايتها من النهب والتبديد ، وضمان حد معقول من الرفاهية الاقتصادية والازدهار الثقافي والعدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي .وبهذا المفهوم . فان لكل ما يتعارض مع تلك الاهداف - هو في الواقع - تهديد لامن الخليج وهو ما يعني ايضا ان امن الخليج - عربيا - قد يختلف ، بل يتناقض - مع امن الخليج كما تراه هذه القوة او تلك من خارج الخليج ، أو من داخله ، اذا كان من شان سياستها الاضرار باي من عناصر الامن المشار اليه .

وفي ضوء ذلك يثور تساؤل هام : ماذا كانت حسابات النظام العراقي بشان قضية امن الخليج ، والمصالح الغربية الحيوية فيه ، عشية غزوه الكويت ؟ ليس من الصعب على المراقب ان يستنتج ان جوهر الحسابات العراقية كان هو ان الولايات المتحدة وحلفاءها لن يكترثوا كثيرا طالما ان مصالحهم سوف تظل مضمونة ، اي طالما استمر تدفق النفط اليهم (خاصة ان ذلك كان هو الدرس الاكبر من الحرب العراقية الايرانية) . ويقينا ، فان النظام العراقي كان على استعداد لتقديم مختلف الضمانات لذلك ، في مقابل التغاضي عن ابتلاع الكويت . أي أنه راهن على سكوت القوى الغربية على انتهاكه للامن الخليجي (عربيا) مقابل محافظته على امن الخليج دوليا اي كما .تراه تلك الدول .

غير ان الذي فات الحسابات العراقية ، هو ان مثل ذلك العمل ينطوي على اخلال جسيم بتوازن القوى في المنطقة ، ليس فقط في مواجهة بلدان الخليج العربية الاخرى وعلى راسها السعودية ، وانما ايضا في مواجهة ايران ، ويعني هذا من وجهة النظر الامريكية والغربية - بذرا لبذور التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة كما يعني رؤية هذه القوى لطموح الرئيس العراقي لكبح جماح ايران الى الأبد - من ناحية - والسيطرة على ارض الخليج بما تنطوي عليه من نفط وشعوب وقبائل ونظم حاكمة - من ناحية اخرى - على انه من قبيل الاوهام والأحلام المريضة ، اكثر منه تعبيرا عن امكانيات حقيقية لدى العراق وخاصة ان سلوك النظام العراقي بدا متهورا ، وغير خاضع للحساب والتقدير العقلاني .

وهكذا ، ولدى تقدير اثر الغزو العراقي على امن الخليج ، يمكن القول :

● ان الغزو انتهك بشدة الامن الخليجي من وجهة النظر العربية من حيث انه تضمن القضاء على دولة من دول المنطقة ، وتشريد شعبها ، وتبديد ثرواتها ، ايا كانت شعارات « العدالة في التوزيع » أو الغاء الحدود المصطنعة التي رفعت لتبريرها .

● وفي الوقت نفسه ، فان النظام العراقي لم يفلح في اقناع الدول الغربية بان غزوه للكويت ، وضمه لها ، لن يهدد « امن الخليج » كما تراه هي ، اي امن مصالحها النفطية .

ان هذا التلازم بين التهديد العراقي لامن الخليج (كما تراه القوى الغربية) ولامن الخليج (من وجهة النظر العربية) هو الذي يفسر الاتفاق الذي حدث بين الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية ، وبين مجموعة الدول الخليجية والدول العربية المؤيدة لها - من ناحية اخرى ، في مواجهة الغزو العراقي .

غير ان هذا الاتفاق على شجب العدوان العراقي ، والاصرار على عودة الحكومة الشرعية للكويت ، لايعني بالضرورة اتفاقا على التدابير التي يمكن اتخاذها لحماية امن الخليج بعد القضاء على آثار العدوان العراقي . وعلى وجه التحديد ، فان التصور العربي لامن الخليج يمكن ان يقوم - مبدئيا - على عدد من الأسس التي برهنت الأزمة على اهميتها ، وهي :

١ - ان الاعتماد في تحقيق امن الخليج ، ينبغي ان يكون - بالدرجة الأولى - على الدول الخليجية والعربية نفسها ، وليس على القوى الخارجية ، ومن غير المتصور ان يتكرر مثل ذلك الحشد الدولي في كل مرة يتهدد فيها الامن في الخليج .

٢ - انه لايمكن الفصل بين الامن الخليجي ، والامن العربي بشكل عام . واذا كان التحدي الجوهري للامن القومي العربي يرتبط بالتهديد الاسرائيلي وعدم حل القضية الفلسطينية فلا شك ان الازمة اثبتت بما لايدع مجالا لاي شك ان عدم حل تلك القضية ، والتراخي الدولي في مواجهة السياسات العدوانية الاسرائيلية هو الذي يشكل افضل ارضية سياسية ونفسية - لدعم العدوان العراقي ، والاخلال بالامن الخليجي .

٣ - انه لايمكن اقامة نظام للامن الخليجى بدون عملية تحديث واسعة لنظم الخليج ، تنتقل بها الى القرن الواحد والعشرين ، وتحولها الى دول حقيقية وتجعلها قادرة على مواجهة « التحديات » التى تقابلها . ويستلزم ذلك بالاساس تطوير نظمها السياسية لتكون اكثر ديمقراطية ، من خلال السماح بالتعددية وتوسيع المشاركة السياسية ، وكذلك تغيير قوانين ونظم الجنسية والعمالة ، بما يحد من مشكلة « العمالة الأجنبية » ويجعل المجتمعات الخليجية اكثر مساواة وعصرية .

٤ - ان تلعب مصر الدور المنوط بها فى حماية الأمن فى الخليج ، بعد ان ثبت بوضوح انه ليست هناك قوة اخرى فى المنطقة يمكن ان تلعب هذا الدور بحفظ توازن القوى فيها ، ويلقى فى نفس الوقت الارتياح والقبول من الدول الخليجية الشقيقة □

كاتب هذا المقال ، خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية « بالاهرام » ■

ادارة بوش تدافع عن صفقة السلاح للسعودية

«لانسعى لوجود دائم فى المنطقة.. ولا نريد أن نجنبها عدوانا جديدا»

واشنطن ـ وكالات الانباء: أكدت الادارة الامريكية ـ فى دفاعها أمام الكونجرس عن خطتها لبيع أسلحة للسعودية ـ ان هذه الصفقة التى تبلغ قيمتها ٧ر٣ مليار دولار ستساعد المملكة على ردع اى هجوم أو وقفه الى أن تصل تعزيزات أمريكية خارجية للدفاع عنها.

وفى شهاداتهم امام لجنتين فرعيتين للشئون الخارجية بمجلس النواب الامريكى حول الصفقة السعودية ـ اكد عدد من مسئولى الادارة الامريكية ان الولايات المتحدة لاتسعى لأن يكون لها وجود عسكرى دائم فى السعودية او اى من دول الخليج الاخرى، ولكنها تريد اقامة نظام امنى يضمن الا تتعرض المنطقة لهجوم مماثل للغزو العراقى للكويت.. واشاروا الى ان بيع اسلحة امريكية للسعودية امر اساسى لتشكيل ما سموه التحالف الاقليمى الجديد ضد التهديد العراقى فى الخليج، والذى اكدوا انه سيظل قائما لأمد طويل.

وتتضمن الصفقة الحالية دبابات وصواريخ للدفاع الجوى من طراز «باتريوت»، وطائرات هليكوبتر وصواريخ مضادة للدبابات وشاحنات. وقال بول ولفوفيتز وكيل وزارة الدفاع الامريكية ان معظم هذه المعدات سيتم تسليمه خلال عام.

واضاف قوله انه مع حصول السعوديين على المعدات اللازمة فانه سيكون بوسعهم بناء قوة دفاعية تجعل اى معتد «يفكر مليا» قبل الاقدام على هجوم.

ومضى يقول «اذا فشل الردع فاننا نتوقع ان تقوم القوات السعودية بعرقلة او ربما وقف الجيش المهاجم لفترة تكفى لوصول التعزيزات».

وقال ولفوفيتز «القوة التى نضعها نحن والسعوديون فى ذهننا ستقوم بعد ذلك بالعمل بفاعلية مع التعزيزات الامريكية وتعزيزات الحلفاء وتقديم قدرات مثل الدعم النيرانى والمدرعات الثقيلة التى قد لايكون بمقدورنا نقلها بسرعة من الولايات المتحدة».

واضاف قوله انه ليس من الضرورى للولايات المتحدة ان يكون لها قوة برية دائمة فى المنطقة ولكنها فى حاجة الى أن تكون قادرة على ارسال قوات الى هناك بسرعة اكبر.

كذلك اعلن مساعد وزير الخارجية لشئون الامن الدولى ريجينالد بارثولوميو ان واشنطن تأمل اعطاء السعودية ودول اخرى فى الخليج «قوة من شأنها ان تضاعف ثمن» اى هجوم يشن ضدها. واضاف «لانريد ترك الطريق الى البحرين مفتوحة كما كانت قبل الثانى من اغسطس الماضى».

واوضح المسئولان انه سيعقب هذه الصفقة المقترحة طلب يقدم الى الكونجرس فى يناير المقبل لبيع اسلحة اضافية الى السعودية.

ووسط الاعتراضات التى اثارها بعض الاعضاء حول اساس الصفقة واثارها على امن اسرائيل، اقترح احدهم تأجير الأسلحة الى السعودية بدلا من بيعها لهم، إلا ان بارثولوميو رفض الفكرة لانها قد تعطل شحن الأسلحة وان السعودية بحاجة عاجلة للأسلحة لتعزيز قدراتها ضد العراق.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمن القومي العربي

في أزمة الخليج

يعتبر الامن القومي العربي من القضايا الحاكمة التي نالت المزيد من الاهتمام من قبل الباحثين والاكاديميين ورجال السياسة من جانب ، ومن قبل النظم العربية الحاكمة والمؤسسات السياسية من جانب آخر .

وفي هذا السياق تعددت التصورات والاجتهادات والتصريحات والبيانات الرسمية حول الامن القومي العربي . وبالرغم من ذلك ، فلم تتبلور نظرية واضحة ومحددة للأمن القومي العربي على المستوى النظري ، كذلك لم تصل النظم العربية الى الحد الادنى من التصور المشترك لماهية الامن العربي .

ومن ثم نتبين الحد الادنى من السياسات اللازمة لتحقيق هذا الامن وصيانته . ومنذ منتصف السبعينات بدأ التباين واضحا بين النظم العربية من حيث رؤيتها لمصادر التهديد والخطر ، وبالتالي اختلفت في اولوياتها الأمنية . وفي جميع الحالات اصبح لامن النظم وضمان استمرارها الاولوية على الأمن القومي العربي بمعناه المجتمعي والاستراتيجي .

ولقد تزايد انكشاف وتهديد الأمن القومي العربي بفعل التناقضات والتشوهات والحروب الاهلية الداخلية التي تعاني منها العديد من الاقطار العربية من ناحية ، وبفعل تزايد الممارسات العدوانية الاسرائيلية في المنطقة العربية ، وتزايد الاختراق الخارجي ، وبخاصة من قبل القوى العظمى والكبرى للنظام الاقليمي العربي من ناحية أخرى .

ومع منتصف الثمانينات بدأت تتبلور ملامح مرحلة جديدة في تطور النظام العربي ، وتمثلت ملامحها في زيادة الاتجاه نحو وقف التدهور والتبعثر في النظام العربي ، وذلك من خلال تدعيم فرص وامكانات العمل العربي المشترك . وعودة مصر الى الصف العربي ، وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية التي اعادت القضية الفلسطينية الى بؤرة الاهتمام العربي والدولي من جديد ، وتوقف الحرب العراقية ـ الايرانية ، والاتجاه نحو التعددية السياسية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية في عدد من الاقطار العربية .

وجاء الغزو العراقي للكويت ليضع قضية الامن القومي العربي في مأزق ضيق . فعملية الغزو والآثار التي نجمت ـ او التي يمكن ان تنجم عنها ـ افرزت مجموعة من الآثار السلبية الخطيرة التي تشكل تحديات جديدة للأمن القومي العربي .

أولى هذه الآثار تتمثل في انهيار بعض الأسس والمبادىء التي يستند اليها التضامن العربي والعمل العربي المشترك ، ومنها حل الخلافات العربية بالطرق السلمية ، وعدم استخدام القوة في ادارة العلاقات العربية ـ

العربية وتدعيم كافة صور واشكال العمل العربي المشترك .

وثانيها : ان الغزو يمثل سابقة خطيرة ، لم يسبق لها مثيل في النظام العربي . وادى الى خلق حالة حادة من الانقسام بين النظم العربية . ومن جراء ذلك أصبح استمرار الكيان العربي نفسه مهددا .

وثالثها : ان الغزو وماترتب عليه من تداعيات ، ادى الى زيادة الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة ودفع بعض الاقطار العربية الى توثيق علاقاتها مع قوى و أطراف خارجية تضمن لها الحماية والامن ، كما ان الاثار الناجمة عن الغزو تفتح المجال امام اسرائيل لتدعيم دورها في المنطقة ، خاصة وانها تسعى الى تعظيم مكاسبها من هذه التطورات الى اقصى درجة ممكنة .

حسنين توفيق ابراهيم

ورابعها : ان هناك العديد من الآثار التدميرية ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي أصابت بعض الدول العربية من جراء هذه التطورات . وبالذات فيما يتعلق بحرمان بعض الدول من التحويلات المالية التي كانت تتلقاها من الكويت سواء في شكل مساعدات او تحويلات عمالتها فيها . وخلق اوضاع جديدة من شانها تعميق المشكلات الداخلية في تلك البلدان (العمالة العائدة ومشكلاتها) ، وهو الامر الذي يمكن ان يخلق ظروفا مناسبة لعدم الاستقرار السياسي في تلك الدول . واخرا وليس أخيرا فان الغزو وتداعياته فتح الباب لاعادة ترتيب اوضاع المنطقة من جديد . وتشير الكثير من الدلائل الى ان دور العرب في عملية اعادة الترتيب هذه سوف يكون محدودا ، وخاصة اذا ماحدثت مواجهة عسكرية في الخليج .

وفي ضوء هذه الظروف والمتغيرات الجديدة قد يكون من المناسب اعادة قراءة اوراق ندوة « تحديات الامن القومي العربي في العقد القادم » التي عقدها منتدى الفكر العربي (عمان) في اطار الاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة للمنتدى ، وذلك خلال الفترة من ٢١ ــ ٢٢ ابريل ١٩٨٦ . وقد قدم ورقة العمل الرئيسية في هذه الندوة الدكتور/ على الدين هلال .

وقد أكد الامير الحسن ولى عهد الأردن في كلمة الافتتاح على أن مصادر تهديد الامن القومي العربي تتمثل في الاخطار الداهمة من الخارج ، وبالذات من قبل القوى العظمى والكبرى الرامية الى السيطرة على مقدرات المنطقة والتحكم فيها وذلك من خلال القواعد والتسهيلات العسكرية والتحكم في امدادات السلاح ، وخلق التبعية الغذائية والتكنولوجية والمالية . وهناك الاخطار الاقليمية . تتمثل بالأساس في الكيان الاسرائيلي الاستيطاني . وفي جار اصيل للعرب شكل تهديدا لهم في مراحل تاريخية مختلفة وهو ايران .

وهناك اخيرا الاخطار الداهمة من الداخل وتتمثل في الحروب الاهلية في بعض الدول العربية ، وغياب التنمية الاقتصادية ، وزيادة حدة التفاوتات والتشوهات في بعض الاقطار العربية وحدد الامير الحسن اسباب انكشاف الأمن القومي العربي وتهديده في : غياب الارادة العربية الواحدة وغياب التنسيق بين الارادات العربية وغياب الفهم الدقيق لمعادلات العلاقات الدولية وعدم تطوير القدرات الدفاعية العربية ، وبخاصة فيما يتعلق بتصنيع السلاح وعدم ادراك المسئولية بأن اولى خطوط الدفاع عن الأمن العربي تنبع من داخل المجتمعات العربية .

وفي اطار تفنيده لبعض مشكلات الأمن القومي العربي اشار الدكتور على الدين هلال الى الاختلاف بين النظم العربية في ادراكه الاخطار والتهديدات والتحديات .

ويرجع ذلك الى اختلاف توجهاتها السياسية وتحالفاتها الدولية ، والى اعتبارات الموقع الجغرافي والخصوصيات التاريخية لكل دولة . هذا الى جانب التفاوت الطبقي الذي اتسع بين بلاد اليسر وبلاد العسر . وقد اوجد ذلك مناخا نفسيا مُختلفا بين المجموعتين حول معنى التنمية وكيفية التطور الاجتماعي . وهناك أيضا تزايد النزعات الاقليمية الجزئية في المنطقة العربية ..

وحدد الدكتور / على الدين هلال ملامح الامن القومي العربي كما تعبر عنه المواثيق العربية الرسمية (ميثاق جامعة الدول العربية ، معاهدة الدفاع المشترك ، ومقررات القمة العربية) في : ــ

ــ وجود مفهوم للامن العربي القومي والدفاع المشترك عملا بحق الدفاع الجماعي . وان اسرائيل تمثل التهديد الرئيسي للامن العربي وأهمية التضامن العربي في معالجة القضايا القومية التي تمس كل العرب والعمل المشترك في سبيل تحقيقها . وتحقيق التعاون الاقتصادي» .

وفى سياق تحليله لمشكلات الامن العربى فى السبعينات اشار د . هلال الى انه اذا كانت الخمسينات سنوات الصمود والتحدى والستينات هى سنوات الاستقطاب والانتكاسة فان السبعينات هى سنوات النكوص والتراجع والتشرذم العربى وهى سنوات الانحسار القومى وقد ربط د . هلال ذلك بثلاثة تطورات هامة هى : بروز الاثار السياسية والاجتماعية للثروة النفطية واختلال نظام العلاقات العربية ــ الامر الذى ادى الى غياب ارادة عربية موحدة او غياب مركز موحد للارادة السياسية فى شكل دولة قائد او تحالف بين دولتين هذا الى جانب ازدياد تبعية الوطن العربى ككل للعالم الخارجى اقتصاديا وسياسيا والتقلص المتزايد لاستقلالية النظام العربى وقدرته المستقلة على الحركة ازاء النظام الدولى .

واكد د . هلال على ان هناك عدة مظاهر للاختلال الاستراتيجى فى المنطقة . اولها : الاختلال بين الارادة الاسرائيلية والارادات العربية : وثانيها الاختلال بين طبيعة العلاقة بين الدول العربية المختلفة والدولتين العظميين وعلاقة اسرائيل بالولايات المتحدة . وثالثها تعاظم الدور الامريكى فى المنطقة . وانسحاب وتراجع الدور السوفيتى .

واذا اعدنا قراءة ما جاء فى كلمة الافتتاح وورقة الدكتور على الدين هلال فى ضوء التطورات الراهنة الناجمة عن غزو العراق للكويت فانه يمكن التاكيد على ما يلى :

اولا : ان تلك التطورات وجهت ضربة قاصمة للاسس التى تشكل مبادىء الامن القومى العربى فالحديث عن التضامن والتنسيق العربى القومى لم يعد ذا موضوع وحدث انقسام غير مسبوق بين الدول العربية وبات الاطار التنظيمى العربى متمثلا فى الجامعة العربية مهددا وفى ظل انقسام العالم العربى الى محورين متنافسين تتلاشى فرص وامكانات العمل المشترك على المستوى القومى ومن المؤكد تاريخيا ان سياسة المحاور تعتبر من أسوأ الاوضاع التى يمكن ان تصيب العلاقات العربية .

وثانيا : ان الغزو العراقى وما ارتبط به من تداعيات يمثل فرصة ملائمة لاسرائيل على اكثر من مستوى فهى تستطيع من جانب ان تستغل الوضع لتثبت للرأى العام الغربى بأنها ليست مصدر عدم الاستقرار فى المنطقة كما يدعى العرب بل ان هناك العديد من مصادر الصراعات والتناقضات بين الدول العربية وان هناك دولا عربية اذا ما استمرت قوتها فى التنامى فانها تشكل خطراً على اسرائيل نفسها وتستطيع من جانب ثان ان تضمن استمرار تفوقها على العرب وذلك من خلال الحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية والدعم العسكرى الامريكى ومن خلال دفع القوى الغربية وبالذات الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق الامر الذى يؤدى الى انكسار قوة عربية كان يمكن لها ان تمثل رصيدا استراتيجيا للعرب وبذلك تتقلص امكانات احياء الجبهة الشرقية بل ان اسرائيل نفسها قد تنتهز فرصة اندلاع الحرب فى المنطقة لتوجه بعض الضربات العسكرية المركزة لبعض النقاط الحيوية والمراكز الاستراتيجية فى العراق كما انه فى مثل هذه الظروف قد تتجه اسرائيل من خلال عملية عسكرية الى اجتياح الاردن ووضع نهاية للانتفاضة الفلسطينية ودفع الفلسطينيين نحو الاردن وبذلك تنفذ فكرة الوطن البديل .

ناهيك عن ان انقسام العرب يمثل مصلحة خالصة لاسرائيل .

كما ان الدعاوى التى يطرحها العراق فيما يتعلق باحتلاله للكويت وبالذات الحديث عن الحقوق التاريخية يمثل خدمة جليلة لاسرائيل فالعراق يتبنى نفس منطق العدو .

كما انه متى تم فتح ملف الحدود فى المنطقة فان اسرائيل تستطيع ان تصيد فى المياه العكرة وتستطيع من جانب ثالث ان تستمر فى مخططها الرامى الى توطين اليهود السوفييت فى الاراضى المحتلة وقمع الانتفاضة وبخاصة فى ضوء تراجع الاهتمام السياسى والاعلامى العربى والدولى بالانتفاضة الفلسطينية .

وبالرغم من احتمال زيادة الدور الاسرائيلى فى المنطقة نتيجة لهذه الاوضاع ، الامر الذى يمكن أن يضاعف خطورة اسرائيل كمصدر تهديد للعرب ، فان بعض الدول العربية لم تعد ترى فى اسرائيل مصدرا اساسيا لتهديد أمنها ، بقدر ما ترى أن مصدر التهديد الرئيسى أصبح ينبع أساسا من العراق الذى احتل الكويت ، فى حادثة غير مسبوقة فى النظام العربى .

وبالتالى ، فان غزو العراق للكويت دفع بعض النظم العربية إلى إعادة النظر فى أولوياتها من حيث النظر الى مصادر التهديد وسياسات الأمن .

وثالثا : أن الحديث عن الأمن القومى العربى كاطار عام ، يشمل جميع الاقطار العربية لم يعد مطروحا فى ظل الظروف الجديدة ، مثلما كان الحال من قبل ، وذلك بعد ان عجزت المواثيق والمؤسسات العربية عن ضبط التفاعلات والعلاقات العربية . بل أن الازمة الراهنة جسدت شلل وهشاشة المؤسسات العربية على المستويين القومى والاقليمى . فلا الجامعة العربية ولا مجالس التعاون اثبتت قدرتها على التعامل مع الأزمة أو حلها ، ومن هذا المنطلق أصبحت كل دولة عربية منشغلة بأمنها القطرى الضيق ، وذلك فى ظل غياب مظلة اقليمية أو قومية للأمن العربى .

ورابعا : أن الحديث عن الاعتماد الجماعى العربى على الذات فيما يتعلق بترتيبات الامن ، وذلك من منطلق الامتناع بأن الامن لابد أن ينبع من داخل الاقطار العربية ، ولابد أن يقوم على القدرات والامكانات والارادة العربية لم يعد مطروحا ، وذلك فى ظل الاستعانة بالدول الاجنبية لتوفير غطاء الحماية والامن لبعض الدول العربية . وتقديم قواعد وتسهيلات لتلك الدول . وبالرغم

من تقدير طبيعة الظروف التى دفعت بعض الدول العربية الى الاستعانة بقوات اجنبية لحمايتها ، وبالرغم من ان هذه القوات كانت حريصة على ان تاتى فى إطار مشاركة عربية ، إلا أن وجودها فى المنطقة بتلك الكثافة ، يفتح الباب إلى المزيد من التساؤلات حول مستقبل وجود هذه القوات فى المنطقة ، وطبيعة دورها وعلاقاتها بالدول الموجودة فيها .

وخامسا : أنه وإن كانت التنمية الاقتصادية تمثل أحد الأبعاد الاساسية للأمن القومى العربى ، وبالرغم من هدر الامكانيات الاقتصادية العربية الذى تمت خلال العقود السابقة ، فان الظروف الجديدة بما يترتب عليها من أعباء اقتصادية ، ستؤدى إلى استنزاف جانب هام من الثروات العربية فى أمور بعيدة عن التنمية ، على رأسها تمويل الوجود العسكرى الاجنبى فى المنطقة ، وتدعيم ترسانات فى السلاح بعض الدول . ولاشك ان فتح مجالات جديدة لاستنزاف عائدات النفط ستعانى منه الدول النفطية والدول غير النفطية ، بدرجات متفاوتة ، وهذا من شأنه وضع قيود جديدة على محاولات تحقيق التنمية فى الوطن العربى .

وإنطلاقا من تداعيات الأزمة فى الخليج على الأمن القومى العربى ، فانه يمكن طرح بعض الافكار والتصورات حول مستقبل الأمن العربى فى مرحلة ما بعد الازمة . أخذا فى الاعتبار ان شكل انتهاء الازمة سوف ينعكس على تصورات وسياسات الأمن فى مرحلة ما بعد الازمة . وفى هذا السياق يمكن القول بأن هناك عدة جدليات تحكم تصور العرب للأمن . وبقدر تفهمهم لهذه الجدليات والتعامل معها ستكون قدرة العرب على صياغة مستقبلهم الامنى . ومن أهم هذه الجدليات .

١ ـ جدلية الداخل والخارج . فرغم كل ما حدث ، فانه من الاهمية بمكان التاكيد على أن الأمن العربى لابد وأن يكون نابعا من الداخل ، ولابد أن يكون مصدره الارادة العربية وأن القوى والترتيبات الخارجية لايمكن أن تضمن أمن بعض الدول العربية .

وفى هذا الاطار فانه من الاهمية بمكان تسوية المشكلة فى سياق عربى ، وبلورة صيغة ملائمة لضمان أمن وحماية الاقطار العربية الصغيرة ، حتى يتم إسقاط مبرر الاستعانة بالوجود الاجنبى .

٢ ـ جدلية الاقليمى والقومى . فرغم كل ما حدث ، فانه من الاهمية بمكان ألا تطرح مسالة أمن الخليج بمعزل عن الأمن القومى العربى برمته . فالمطلوب هو صيغ وترتيبات تضمن الأمن العربى وليس أمن منطقة الخليج فقط .

٣ ـ جدلية السياسى والاقتصادى . فقد أكدت الأزمة الراهنة أن هناك أوضاعا جديدة قيد التشكيل فى المنطقة العربية ، وأنه قد تكون فرصة مناسبة للاصلاح السياسى والاقتصادى فى العديد من النظم العربية . فالأزمة تفتح الباب لحدوث تغيرات سياسية واقتصادية واسعة فى المنطقة .

وفى هذا الاطار ، فان تحقيق الانسجام السياسى والاجتماعى داخل كل قطر عربى ، بمعنى توسيع دائرة المشاركة السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، واحترام حقوق الاقليات من جانب ، وإعادة النظر فى أنماط الاستثمارات الخارجية للدول العربية الغنية ، بحيث تتجه نحو إحداث تنمية متوازنة فى محيطها العربى من جانب آخر ، يعد من المتطلبات الأساسية للأمن القومى العربى فى المرحلة القادمة .

٤ ـ جدلية القول والفعل . فقد كشفت خبرة السنوات السابقة ـ على أن هناك انفصاما واضحا بين القول والفعل ، بين النظرية والتطبيق فى العالم العربى . وفى ظل الظروف والأوضاع الراهنة فانه مطلوب تجاوز تلك الوضعية وإثبات حسن النوايا بافعال وممارسات حقيقية تتعلق بالاصلاح السياسى والاقتصادى ، وباحترام سيادة الدول العربية وحقوقها ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، وتحقيق التكامل الاقتصادى والعسكرى والسياسى بين الأقطار العربية .

وفى هذا السياق ، فان على مصر مسئولية تاريخية كبرى ، فعليها ان تطرح رؤية أو تصوروا للأمن القومى العربى ، تضمن حماية المصالح العربية العليا ، وعليها أن تدعو وتروج لتلك الرؤية . حتى يكون للعرب دور فى عملية إعادة الترتيب التى تخضع لها منطقتهم . وفى ظل غياب ذلك ، فان الاخرين هم الذين سيعيدون تشكيل المنطقة العربية على نحو يخدم مصالحهم وأغراضهم .

ترى هل يمكن ان يفعل العرب ذلك ؟

هذا هو التحدى ! !



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

لجنة أوربية عربية للتحضير لمؤتمر الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج

روما ـ رفعت النجار

بعد مباحثاته المكثفة في نيويورك وعواصم اوربا ، قدم وزير الخارجية الايطالي دى ميكيلس ـ الذى يتحدث باسم زملائه وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية الاوربية ـ تقييما على جانب كبير من الاهمية للموقف في الخليج ، على ضوء تطورات الازمة الناجمة عن احتلال العراق للكويت ، امام لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الايطالي .

قال دى ميكيلس ان ازمة الخليج ستظل محصورة في نطاق قرارات الامم المتحدة ، واوضح ان الحظر المفروض على العراق قد بدأت تظهر نتائجه ، مما يدفع المجتمع الدولي للعمل بجهد اكبر لتفادى اختيار الحل العسكرى . لكنه اوضح في الوقت نفسه انه يستحيل تفادى الخيار العسكرى في الوقت الراهن ، بعد ان اصبح الطريق الوحيد الممكن !

وتحدث وزير الخارجية الايطالي عن المبادرات اللازم اتخاذها بعد حل الازمة في الخليج ، حيث اشار الى مؤتمر "هلسنكي" جديد في البحر المتوسط والشرق الاوسط ، لحل مشاكل المنطقة .. وهو المؤتمر الذى اخذت فكرته تحقق تقدما ملموسا بعد طرحه لها . واعلن في هذا الصدد ان فكرة المؤتمر الدولي ستنطلق يوم الاربعاء من هذا الاسبوع ، من خلال اجتماع اوربى عربى ، يجمع بين وزراء خارجية اربع دول اوربية تقع في غرب البحر المتوسط ، وهى ايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال ، وبين وزراء خارجية دول المغرب العربي الخمس ، وهى ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا . وقال ان هذه الانطلاقة قادرة على تحديد "قواعد ومبادىء" تنظيم مستقبل المنطقة ، ومواجهة بعض الاحتياجات الملحة ، التى سيطرحها العالم العربي بعد الانتهاء من حل ازمة الخليج مباشرة .

واكد دى ميكيلس امام لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الايطالي ان الدول العربية ستطلب من الامم المتحدة بعد حل ازمة الخليج ، اتخاذ قرارات واجراءات حيال اسرائيل ، تكون مماثلة للقرارات والاجراءات التى اتخذها مجلس الامن خلال الاسابيع الاخيرة ضد نظام صدام حسين .

وفى الوقت الذى اوضح فيه وزير الخارجية الايطالي ان طلبا عربيا من هذا القبيل قد ترفضه الامم المتحدة لم يقطع الامل بقوله ان مؤتمرا مثل مؤتمر "بالمادى مايوركا" للأمن والتعاون في اوربا ، الذى انعقد منذ اسبوعين في اسبانيا ، قد يجد استجابة للمطالب العربية بحل مشكلة فلسطين .

واشار دى ميكيلس الى ان بلاده آخذة في العمل الجاد لتحقيق مقترح "المؤتمر الدولي" لحل مشاكل المنطقة ، وهى مقتنعة بضرورة مواجهة المشاكل الكبرى في الشرق الاوسط ، فور الانتهاء من ازمة الخليج .

ولهذا يقول ان ايطاليا تفكر في تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي ، ربما تتكون من وزراء خارجية الدول الأوربية والعربية التسع ، الذين يلتقون في العاصمة الايطالية روما هذا الاسبوع ، وتمهيدا لتشكيل لجنة تحضيرية فعلية ، تتسع بضم دول مثل



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٠ نوفمبر ١٩٩٠

مصر واليونان وتركيا وبعض دول الخليج . واضاف بان اقتراح "مؤتمر هلسنكي" او المؤتمر الدولي لحل مشاكل الشرق الأوسط قد اخذ بالفعل جوانب الاهتمام الايطالي لمواجهة الوضع في المنطقة ..

وقال دى ميكيلس ان الوضع بعد انتهاء ازمة الخليج لن يكون مثل الوضع قبل نشوب الازمة . فهناك التزام اخذ في التحقق من خلال التعاون الاقتصادي والحوار العربي - الأوربي .

واكد وزير الخارجية الايطالي ان تاجيل اجتماع المؤتمر العربي الأوربي لوزراء خارجية المجموعة الاوربية ، والجامعة العربية ، الذى كان مقررا عقده يومى السبت والاحد من مطلع الاسبوع الحالى ، قد تم بسبب مجموعة من الصعاب ، التى اعترضت عملية التحضير له ، وليس بسبب تجميد الفكرة ، او التوقف عن تنفيذها . وقال ان زيادة التعاون وتعميق الحوار العربى الاوربى يعنى المضى قدما فى تنفيذ اقتراح "مؤتمر للامن والتعاون فى البحر المتوسط والشرق الأوسط" .

وفى الختام وصف موقف صدام حسين بانه قد اوضح جليا عناصر العنف والتطرف فى العالم العربى .



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٠

الشرق الأوسط — تقرير اخباري خاص بـ

أمريكا تتطلع لبناء قوة عربية لدعم الأمن في المنطقة بعد الانسحاب العراقي من الكويت



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠

واشنطن: «الشرق الأوسط»

رسم وليم ويبستر، مدير الاستخبارات المركزية الامريكية، اطاراً واسعاً للخيارات التي يمكن بموجبها حل ازمة الخليج. ففي كلمة امام المجلس القومي الامريكي للشؤون العالمية قال ويبستر ان لا أمن في الشرق الأوسط إلا في حالة قيام قوة اقليمية لموازنة القوة العراقية أو تجريد العراق من اسلحة التدمير الشامل خاصة اذا امتنع عن الانسحاب من الكويت.

ورغم ان ويبستر ليس متحدثا باسم الادارة الامريكية وكلامه ليس ملزما لها. إلا ان مركزه المرموق واتصاله المباشر بصناع القرار، لاسيما بالرئيس الامريكي، يضفيان على كلامه مصداقية وجدية.

العقوبات الاقتصادية

ويتضح من كلام مدير الاستخبارات المركزية ان الولايات المتحدة تعتمد اعتمادا كبيرا حتى الآن على خيار العقوبات الاقتصادية لاكراه الرئيس العراقي على تغيير موقفه والانسحاب من الكويت. ومعلوماتها في هذا الصدد تشير الى ان العقوبات بدات تفعل فعلها وان الواناً من الاستياء أخذت تظهر في صفوف الشعب العراقي، وان كان النظام البوليسي والقمع هناك يحول حتى الآن دون حدوث نقمة عامة تفضي الى تحرك عسكري ضد صدام حسين. ويبدو ان واشنطن تعوّل على تضافر عناصر الحصار الاقتصادي والحشد العسكري لاقناع صدام خلال شهرين او ثلاثة على تدارك مضاعفات شديدة في بلاده، بالموافقة على الانسحاب من الكويت.

غير ان ويبستر يتحسب، على ما يبدو، لاحتمال استمرار تصلب صدام الامر الذي حمله على رسم اطار للحل المطلوب للأزمة في هذه الحالة. والاطار الذي رسمه ويبستر يتضمن الخيارات الآتية: دفع العراق عسكريا الى الانسحاب من الكويت مع اقامة نظام قوة اقليمي لموازاة قوته العسكرية، او تدمير اسلحة التدمير الشامل التي يملكها العراق (في اطار عملية اكراهه على الانسحاب) لضمان عدم استعماله لها في المستقبل.

التوقيت المناسب

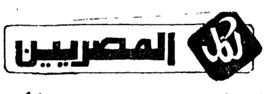
وبانتظار اتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب تميل الادارة الامريكية الى التمسك بسياستها الحالية تجاه العراق والقائمة على اساس الحصار الاقتصادي المقرون بالحشد العسكري وابقاء خيار الحرب مفتوحاً. لذلك تعارض واشنطن أي محاولة في الوقت الحاضر للتلويح لصدام بحلول سلمية طالما انه لم يعلن صراحة استعداده للانسحاب. وتعزو واشنطن موقفها هذا الى قناعتها بان الظهور بمظهر مهادنة صدام وهو في أوج تصلبه سيدفعه الى اساءة فهم موقف دول الائتلاف المناهض له وتفسيره، ربما، بانه ضعف وبداية تفكك وانه يقتضي ان يثابر هو على موقفه المتصلب املاً في مزيد من التراجع في الجبهة المقابلة له.

وتتفق لندن مع واشنطن في هذا التحليل بل ربما كانت متفقة معها أيضاً في توقيت الاجراءين اللذين تما مؤخراً في كل من بريطانيا والولايات المتحدة. فالأولى اعلنت التعبئة في مستشفياتها لاحتمال استقبال الجرحى من ميادين القتال، والثانية لوحت بامكانية ارسال ١٠٠ الف جندي امريكي جديد الى منطقة الخليج لتعزيز القوة الامريكية الموجودة هناك والتي يفوق عددها ٢١٠ آلاف جندي.

ان هذين الاجراءين لا يعنيان تفضيل واشنطن ولندن لخيار الحرب وان كانا يساعدانهما على ذلك اذا اقتضت الحاجة، ولكنهما يؤكدان استمرارهما في تشديد قبضة الحصار الاقتصادي والتحشيد العسكري لاكراه العراق على اعادة النظر بموقفه الحالي ازاء الكويت.

ولعل المؤشر الحاسم في معرفة ما اذا كانت الولايات المتحدة متجهة فعلا الى الحرب أم لا يكمن في الكونجرس الامريكي، ذلك انه اذا اقر مجلسا الكونجرس قانونا يسمح لرئيسيهما بدعوتهما الى الاجتماع خلال العطلة التي تمتد من اواخر الشهر الحالي حتى مطلع يناير (كانون الثاني) المقبل فان معنى ذلك انهما يرجحان فعلا اندلاع الحرب ويرغبان في ان يكون لهما راي في الموضوع.

اما اذا صرفا النظر عن القانون واكتفيا بتشكيل لجنة استشارية للتداول مع الرئيس الامريكي في شؤون الازمة خلال عطلة الكونجرس فان معنى ذلك ان شبح الحرب مازال بعيداً وان وسائل الحل السلمي لم تستنفد بعد.



أمن الخليج .. بين التصدى للمطامع الأجنبية .. والأحلام الاقليمية

بقلم : عباس الطرابيلى

إذا كانت بعض الدول تملك ميزة واحدة أو ميزتين تجعلها فى مقدمة اهتمامات العالم ، فإن منطقة الخليج تملك مزايا عدة تدفع بها إلى بؤرة اى احداث عالمية ، وهذه المزايا ليست وليدة اليوم ، بل هى مزايا بعضها ذو بعد تاريخى ، وبعضها ذو بعد مكانى .. واخطرها ماأصبح لثروتها من بعد مالى !! وإذا كان البعض يرى انه مع تطور وسائل المواصلات فقدت القواعد الأرضية اهميتها الاستراتيجية ، فإنهم واهمون .. والدليل ماحدث ويحدث الآن فى منطقة الخليج .

●● من حيث المكان كان الخليج العربى هو المعبر الاساسى الثانى الموازى لمصر سواء قبل أو بعد شق قناة السويس ، لأنه كان الطريق الحيوى الذى ربط بين اوروبا فى اقصى الغرب .. واسيا والصين والهند فى الشرق . من هنا تركزت اطماع اوروبا على العراق واحتلت دول أوروبا نقاط مراقبة برية ـ بحرية ـ جوية معظمها على شواطىء الخليج الغربية بداية من مداخله جنوبا الى قمة راسه شمالا . حتى قبل ان يظهر البترول . ورأينا كثيرا من مناطقه وقد تحولت الى نقاط ارتكاز عسكرى ، أو محطات للتموين البحرى والجوى ، أو قواعد للدفاع أو للانقضاض أو على الاقل لتامين خطوط المواصلات . وإذا كان ميناء عدن قد أصبح على مدى أكثر من ١٠٠ عام أكبر ميناء لتامين الاساطيل البحرية البريطانية شرق قناة السويس ، فإن قاعدة القاسمية الجوية فى امارة الشارقة كانت اكبر قاعدة جوية غربية بريطانية شرق قناة السويس . بل إن هذه القاعدة كانت اول واكبر قاعدة خارج اوروبا يتم تجهيزها كاكبر قاعدة مجهزة لاستقبال قاذفات القنابل الذرية . كما كانت البحرين اكبر قاعدة لتموين السفن وتامين خطوط الملاحة البحرية فى الخليج ، كما انها نقطة ارتكاز اساسية فى كل خطوط الطيران العالمية بين اوروبا واسيا .

وإذا كانت بريطانيا ـ لأسباب مالية اساسية ـ قد قررت اغلاق قواعدها العسكرية شرق السويس ، الا اننا لايمكن ان نتجاهل ان هذه الاستجابة جاءت نتيجة لضغط سياسى عربى خليجى ، مع بزوغ فكرة القومية العربية فى الخمسينات ، ولهذا لايمكن ان ننسى الحركات القومية الوطنية الرافضة لهذا الوجود الانجليزى ، وقد رأينا ذلك يتحول الى مظاهرات شعبية عنيفة فى امارة الشارقة منذ النصف الاول لحقبة الخمسينات .. والى رفض عربى شعبى لهذا الوجود فى البحرين ، وفى غيرهما من باقى امارات ومشيخات ساحل ، المتصالح قبل ان تحصل على استقلالها وتظهر على الوجود السياسى فى الخليج ـ كإمارات ودول مستقلة ـ كل من دولة الامارات التى تضم الان ٧ مشيخات وامارات ، ودولة قطر ودولة البحرين ،، بعد ان سبقتها كلها امارة الكويت ..

●● وبحكم هذا التميز المكانى ، اسرعت انجلترا لحسم موضوع العراق لحسابها بعد محاولات الإقتراب الالمانى منها سواء فى اعقاب توحيد بسمارك لاماراتها الالمانية ، او حتى خلال الحرب العالمية الثانية ، ومحاولة الاقتراب الالمانى الثانى من العراق واضطرار انجلترا الى ضرب ثورة «رشيد عالى الكيلانى» ، وكما اسرعت انجلترا لاحكام قبضتها على العراق بحكم موقعها المتميز على رأس الخليج ، وجدنا روسيا ، سواء فى عصريها : القيصرى او الشيوعي تحاول ـ فى سعيها للوصول الى المياه الدافئة الجنوبية ـ ان يكون لها موضع قدم فى الخليج سواء بمد نفوذها السياسى الى ايران ، او حتى ارسال قواتها العسكرية لتقتسم ايران مع القوات الانجليزية دفعا لمحاولات الاختراق الالمانى لهذه المنطقة ذات الحيوية الخاصة ..

وإذا كان الغرب قد حاول ادخال منطقة الخليج فى سلسلة الاحلاف الغربية سواء ماسمى بحلف بغداد او الحلف المركزى بايجاد ربط عسكرى يجمع بين انقرة وبغداد وطهران وكراتشى .. فانما كان هذا كله يهدف الى ايجاد حزام غربى قوى يحاصر الاطماع السوفييتية التى تريد الاندفاع جنوبا الى حيث المياه الدافئة فى الخليج : حلم روسيا منذ عهد القياصرة .

واذا كانت نظرة موسكو قد تغيرت فى الشهور الاخيرة ، وانتهت ـ او كادت ـ احلامها فى المياه الدافئة ، فإنما ذلك بحكم تصاعد المشاكل الداخلية للاتحاد السوفييتى واعطاء قادة موسكو الأولوية الان لحل هذه المشاكل ، ولكن هذا لايعنى نسيان موسكو لاحلامها فى المياه الدافئة وبالتالى فى الخليج ..

●● ثم ظهر البترول .. واضاف قيمة اخرى لاهمية المكان ، فزادت المطامع الخارجية ، بل وظهرت مطامع داخلية من الاقوياء داخل المنطقة ذاتها . وكلما زادت اهمية هذا البترول ، زاد اهتمام العالم بمنطقة الخليج .

إذ لست بحاجة الى تاكيد ماتحمله المنطقة تحتها من احتياطي هو الاكبر فى العالم كله .. فضلا عن ان معظم هذا البترول يتجه خارج المنطقة بحكم انخفاض الكثافة السكانية المستهلكة فيه .

ولكن مع ارتخاء القبضة الخارجية على المنطقة ـ لاسباب عديدة ليس هنا مجال ذكرها ـ ظهرت قوى اخرى ، ولكن داخلية هذه المرة تحاول ان تفرض سلطانها ، ليس فقط لتحل محل القوى العسكرية الغربية .. ولكن لتكون لها الكلمة الاولى فيها ..

● هناك «ايران الشاه» مثلا التى كانت تملك اكبر قوة عسكرية فى المنطقة ، حتى انه طرح وقتها سؤال : لمن تتجه هذه القوات ، لانها اقل من ان تواجه الاتحاد السوفييتى ، ولكنها اكبر من مجرد الدفاع عن ايران .. وكان الجواب ان هذه القوات جاءت تمهيدا لفرض القوة الايرانية الجديدة ، وبسط سلطانها على المنطقة ، على الخليج كله . وكانت البدايات هى الوثوب على الجزر الثلاث : ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، ومحاولة الانقضاض على البحرين ، لولا ارتفاع المد العربى الذى حماها وحفظ عروبتها ..

وجاءت الثورة الاسلامية فى ايران ، وهى التى صفق لها كل مسلم من يومها الأول .. ولكن مع تغير السلطان ، لم تتغير الاهداف .. وبدأنا نسمع عن تصدير الثورة خارج ايران وهو تعبير جاء مغايرا للسلوكيات .. وإن لم يختلف فى الاهداف ..

وهذا كله طرح معطيات جديدة للمنطقة واستراتيجياتها . فلا العراق : القوة الاخرى فى الخليج تسمح بأن تنفرد طهران بسلطة القرار فى المنطقة .. ولا السعودية : القوة الكامنة التى ترتكز على قوة دنيوية هى مال البترول وعائداته .. وعلى قوة دينية هى رعايتها وحمايتها للاراضى المقدسة وللحرمين الشريفين .. تسمح لان تفرض طهران سطوتها على المنطقة ، او حتى تعطى لبغداد ميزة على غيرها ..

ومن هنا وعلى ضوء القوى المحلية الثلاث ايران والعراق والسعودية لابد من اعادة النظر فى استراتيجية الدفاع عن المنطقة ليس من باب المطامع ـ رغم وجودها ـ ولكن من باب تقسيم الادوار حتى لاتنفرد قوة معينة من هذه القوى بسلطة اتخاذ القرار الذى يقرر مصير المنطقة وأمنها ، ومن ثم إبعادها عن حافة الحرب ، كما هو حادث الآن .

ويمكن تصور الوضع فى المنطقة على النحو التالى :

● الدور الايرانى : فإذا كنا لانستطيع ابعاده عن الشاطىء الغربى ـ العربى من الخليج ، الا اننا نرفض سيطرة العراق مثلا على المنطقة ، سواء لدعمنا لاستقلال المنطقة ودولها .. او لرفضنا المطامع العراقية التى اعادت للمنطقة القوات الاجنبية.وايران مثلا عيونها الان تتجه شرقا ، وليس غربا الى الشاطىء العربى كما يعتقد البعض . اذ بسبب التفكك السياسى للامبراطورية السوفييتية الآن وتنامى الدعوة للاستقلال بدأت الجمهوريات الاسلامية التى احتلتها عنوة روسيا القيصرية او ضمتها قسرا البلشفية الشيوعية ، بدأت هذه الجمهوريات تتحرك وتطالب بالاستقلال ، وهى بحكم امتدادها الارضى تمتد من حدود ايران غرباً الى حدود الصين شرقا . وفيها من المدن الاسلامية ما لن ينساه المسلمون من تراث وعلم وفن وحديث .. فيها طشقند وسمرقند وبخارى .. هذه الجمهوريات الاسلامية ذات الاصول العرقية المتقاربة مع الأصول الفارسية الايرانية ـ وقرب لغاتها ولهجاتها يمكن ان تصبح منطقة العمل الحالية والمستقبلة للفكر الاستراتيجى الايرانى ، ليس فقط بسبب عنف المقاومة العربية للاهداف الايرانية غرب الخليج .. ولكن بحكم ان هذه الجمهوريات الاسلامية هى منطقة المجال الحيوى الذى يستوعب الاهداف الايرانية .. ولكن شرقا ، هذه المرة ..

وبسبب تعدد المطالب الخارجية والداخلية .. وبسبب القيمة المكانية والثروة الكامنة للخليج لايبقى الا ان يكون الدفاع داخليا : وهذا يحقق هدفين اولهما هو تحجيم المطالب غير الشرعية فى المنطقة .. وثانيهما ابعاد القوى الاجنبية عنها حماية للاستقلال الوطنى لدول المنطقة ، وتحقيقا للاستقرار الداخلى لشعبها .

وإذا كان تامين البترول هو الهدف الاول الذى يسعى إليه الغرب والشرق على السواء .. فليكن هذا التامين من داخلها . ليكن بالتزاوج بين التمويل المحلى المتوافر من هذا البترول وبين القوى البشرية المصرية .. وهى قوى اكدت الاحداث انها لاتهدف الى اى مطامع اقليمية ، فضلا عن قابلية المنطقة لوجودها فى ظل ضوابط سياسية متفق عليها .

من هنا فنحن نلمح فى الافق ملامح هذه الاستراتيجية التى تحقق للخليج الامن الذى يسعى اليه حتى تستمر فيه عمليات التنمية والتحديث .. وفى نفس الوقت تبعد عنه القوات الاجنبية بكل حساسياتها ، وايضا تضع حدا امام اى مطالب اقليمية سواء جاءت من شرق الخليج حيث ايران .. او من شماله حيث العراق .

لهذا اصبح التعاون المصرى ـ الخليجى مطلبا قوميا لتحقيق هذا الاستقرار ، والاستقرار البعيد عن المطالب والاحلام .. الذى يحمي ولا يهدد ، وفى نفس الوقت يحقق الامن الاستراتيجى القومى العربى ..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٠

أمن الخليج هل له مفهوم واحد؟

بقلم : د .صلاح العقاد

تردد الحديث فى الآونة الاخيرة عن ضرورة إيجاد نظام امنى جديد للخليج ، وإحتمال ان تساهم مصر فى هذا النظام ، لكن كل طرف من أطراف النزاع يفهم الأمن بطريقته الخاصة ، فهو عند البعض يستهدف حماية الوحدات السياسية المتناثرة على الشاطىء العربى والانظمة الحاكمة فيها . وهو عند اخرين والدول الغربية خصوصا تامين وصول إمدادات النفط ، وتفهمه الدول العربية البعيدة عن المنطقة احيانا على اساس إبعاد النفوذ الغربى واحيانا اخرى على اساس تبادل المصلحة ، بمعنى ان تقدم الدولة العربية مثل مصر او سوريا الخبرات العسكرية والإمكانيات البشرية لدول الخليج مقابل تحقيق مصالح إقتصادية .

ولعل هذا المفهوم الذى يتبناه معظم المصريين يحتاج ايضا الى تحديد . فهل تعنى المساهمة فى تحقيق امن الخليج إيجاد محالفة سياسية او عسكرية ؟ أم ان الامر يمكن ان يتطور الى وجود قيادة مشتركة ! وهل يكون النظام الدفاعى عربيا بحتا أم يتم تعاون مع دول كبرى بسبب التطور العسكرى الهام الذى احرزه العراق ؟ وفى تقديرنا ان الإجابة على هذه الأسئلة تتوقف على الكيفية التى سوف تتم بوسطتها تسوية ازمة الخليج ، فإن إنتهت سلميا بإنسحاب العراق من الكويت تحتاج الى ترتيبات تختلف عما لو أجبر العراق على الإنسحاب بالقوة كما يختلف الوضع فى حالة مإذا وقع التدخل العسكرى على نطلق واسع وادى الى تدمير القوة العسكرية العراقية وهذا الإحتمال الأخير صدرت بشانه تصريحات من الرئيس مبارك يعلن فيها انه لايرغب فى الوصول الى مثل تلك النتيجة ولاتستطيع اشد الأطراف العربية تضررا من تهديد العراق ان تجاهر برغبتها فى تدمير قوة عسكرية عربية أيا كانت .. لكن الله أعلم بالسرائر . وبدل الدخول فى متاهات الرجم بالغيب يجدر بنا ان نستشف من خلال عرض تاريخى وجيز .. كيف تطور مفهوم امن الخليج حسب الظروف والأوقات .

لقد ظلت بريطانيا تعتبر نفسها مسئولة عن أمن الخليج منذ اوائل القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩٧١ ، وكانت تفهم الامن على انه المحافظة على الوضع الراهن ، اى بقاء الوحدات السياسية الصغيرة على ماهى عليه وكما تشكلت غالبا فى القرن الثادن عشر والحيلولة دون إبتلاعها بواسطة اى من القوى المحلية المحيطة بالخليج

وكان اهتمام بريطانيا بالخليج يعود الى انه طريق رئيسى للمواصلات نحو الهند وعندما استقلت الهند فى سنة ١٩٤٧ ظهر عامل اخر اكسب الخليج اهمية متجددة واعنى بذلك اكتشاف الثروة النفطية الكامنة فى مياهه والاراضى المحيطه به .

وقد اصبحت الولايات المتحدة فى هذه الحقبة شريكا لبريطانيا فى الاهتمام بالخليج حتى انه دخل فى حسابات الحرب الباردة . ومن هذا المنطلق صار للولايات المتحدة للمرة الاولى وجود عسكرى فى الخليج وذلك حينما استاجرت القاعدة الجوية المشهورة فى الظهران الواقعة فى شرق المملكة العربية السعودية سنة ١٩٤٣ وقد امتد هذا الإيجار حتى سنة ١٩٦٢ حينما شعر الطرفان : الولايات المتحدة والسعودية بعدم الحاجة لاستمرار هذا الوجود العسكرى ، الاولى بسبب تغير الانظمة الإستراتيجية وظهور الصواريخ عابرة القارات ، والثانية لإنعدام الحاجة الى قيمة الإيجار الذى كانت تدفعه الولايات المتحدة بعد ان تعاظم دخل النفط .

وكما ان النفط تطلب تكثيفا للوجود البريطانى فى الخمسينات والستينات ، فإنه فى نفس الوقت أصبح عاملا مساعداً على إمكانية تحول المشيخات والإمارات الصغيرة الى دول مستقلة تستطيع الإنفاق على مؤسسات الدولة العصرية .

ولم تتردد بريطانيا طويلا حينئذ فى إتخاذ قرار حاسم فى سنة ١٩٦٨ بالجلاء عن منطقة الخليج أخذا فى الاعتبار ان امن الخليج يمكن ان يتحقق بوسيلتين .

(١) الإبقاء على انظمة الحكم الصديقة للأمن الداخلى .

(٢) الوجود العسكرى الأمريكى على شكل قواعد فى المحيط الهندى وحاملات الطائرات التى تغنى عن قواعد ثابتة فى الخليج .

ومما يلفت النظر ان بعض شيوخ النفط شعروا بقلق إزاء الجلاء البريطانى وعرضوا ابقاء حاميات بريطانية فى اراضيهم على ان يتكفلوا بنفقاتها . وكانت الحكومة البريطانية هى التى رفضت العرض .

●● لم تتاثر إمدادات النفط للدول الصناعية بعد الجلاء البريطانى سنة ١٩٧١ وإنما بات الخلاف يدور حول قضية اخرى : وهى تحديد نصيب الدول المنتجة من الدخل وضرورة تنازل الشركات عن الجزء الأكبر منه او نقل ملكيتها بالتدريج . وكذلك قضية الأسعار ومن المعروف ان حرب اكتوبر استغلت لمضاعفة سعر البرميل اربع مرات ، كما إستخدم النفط لأول مرة كسلاح سياسى للضغط على الولايات المتحدة وحلفاء إسرائيل ،

ورغم ان ايران إتفقت مع السعوديه والامارات العربية الأخرى فى معركة الاسعار ، إلا انها بقيت طوال عهد الشاه ركيزة الغرب فى مفهومه لأمن الخليج سواء بالنسبة للحركات المعادية المحلية او حتى بإعتبار كون إيران حاجزا يفصل الإتحاد السوفييتى عن منطقة الخليج ، هكذا إنقلبت حسابات الغرب بخصوص امن الخليج عندما سقط نظام الشاه وحل محله نظام معاد للولايات المتحدة .

وهناك شائعات تبدو منطقية وتتلخص فى ان المخابرات الامريكية سربت لصدام حسين معلومات خاطئة حول تضعضع قوة إيران العسكرية وذلك لاغرائه بشن الحرب ونجحت فى هذا التدبير .

لم تحدث الحرب العراقية الإيرانية ازمة طاقة بخلاف حرب اكتوبر وذلك لان الطرفين المتحاربين هما من الدول المنتجة للنفط وقد زادت حاجتهما الى بيع كميات اكبر لتسديد ثمن الاسلحة حتى ان تلك الحرب أدت الى نتيجة غير متوقعة وهى إنخفاض سعر النفط بسبب زيادة المعروض منه ، اما إنعكاسات الحرب على المستوى المحلى فيبدو انها اوجدت نوعا من الطمانينة لدى الأسر الحاكمة فى الخليج ، ذلك ان كلا من العراق وإيران كانت تشكل بطريق غير مباشر تهديدا لهذه الانظمة : العراق البعثى بطرح شعار الوحدة العربية والدفاع عن عروبة الخليج ، وإيران بطرح شعار الثورة الإسلامية وإحتمالات وجود متعاطفين معها وخاصة فى البيئات الشيعية الموجودة فى الكويت والبحرين وشرق المملكة العربية السعودية ، وبينما كانت الحرب دائرة بين القوتين الكبيرتين نسبيا فى منطقة الخليج وجدت السعودية والإمارات الفرصة سانحة لإنشاء مجلس التعاون الخليجى

سنة ١٩٨١ فهل كان إنشاء المجلس متصلا بمفهوم جديد لامن الخليج يفترض ان الدول الست الاعضاء تتشابه فى تركيبها الاجتماعي ونظامها السياسى ولكن هل هى قادرة من الناحية العسكرية على ان تستقل بالدفاع عن نفسها ؟

وبدت الامور مناسبة لحسابات مجلس التعاون عند وقف اطلاق النار فى اغسطس ١٩٨٨ دون احراز نصر حاسم لاى من الطرفين ، لكن هذه الحسابات اغفلت احتمالا اخر وهو كيف يستغل نظام صدام حسين القوة العسكرية المتراكمة منذ الحرب والتى غذتها دول كبرى وجدت مصلحتها فى ذلك وهكذا لم يستطع مجلس التعاون الخليجى ان يفعل شيئا على الاطلاق عند غزو الكويت يوم ٢ اغسطس .

وهناك عوامل ضعف كامنة فى التكوين العسكرى لدول الخليج يمكن ان نوجزها فيما يلى اولا : الفراغ السكانى الذى يحول دون تكوين قوات بحجم كاف للدفاع ضد الاخطار الخارجية ثانيا : ان تحمل الاعباء العسكرية فى مجتمعات مرفهة يبدو امرا مشكوكا فيه وقد دفعت هذه الاوضاع دول الخليج الى استخدام عناصر وافدة فى قواتها المسلحة ثالثا : وجود خلافات على الحدود بين اعضاء مجلس التعاون نفسه . رابعا : تبديد اموال باهضة فى شراء اسلحة دون القدرة على استخدامها .

●● ولعل الدرس الذى خرجت به دول مجلس التعاون من غزو الكويت هو ثبوت الحاجة الى نظام امنى جديد تدخل فيه عناصر من الخارج قد تكون هذه العناصر اجنبية فى مرحلة مؤقتة ، اما على المدى البعيد فان المشاعر الوطنية او الدينية تقتضى تكوين نظام امن عربى بحت وفى ظل هذا النظام هناك تفضيل تام لمصر لتولى مركز قيادى فى هذا النظام وذلك بحكم عوامل كثيرة منها ان الموقع الجغرافى يبعد عن مصر شبهة الرغبة فى التوسع الاقليمى بخلاف العراق وقد مضى ذلك الزمن الذى كانت تتدخل مصر فيه فى شئون الدول العربية الاخرى

ويبقى بعد ذلك سؤال هام هل يتكون نظام الامن العربى فى الخليج فى مواجهة نظام صدام ام سوف يسعى لاحتوائه وبهذا السؤال نعود الى نقطة البداية وهى كيف تنتهى الازمة الراهنة فى الخليج ؟



"الوفد" تحاور المشير الجمسي

لن يحسم أزمة الخليج إلا الحل العسكري

ثبت أن الأمن القومي العربي كان مهددًا .. ولازال!

لا .. لأي نظام أمني تشارك فيه قوى أجنبية

أجرى الحوار : سليمان جودة

«لان المشير محمد عبد الغنى الجمسي وزير الدفاع الاسبق ، رجل تدرج فى الحياة العسكرية ، حتى وصل الذروة فى مدارجها ، وخطط لمعارك كثيرة وخاضها ، فهو عقلية عسكرية سياسية ، تتعامل مع كل شيء على انه هدف فى معركة : لابد ان يكون واضحا ، وان يكون التخطيط دقيقا ، والحسابات سليمة ، وكل الاحتمالات فى الاعتبار ، والارباح والخسائر محسوبة منذ البداية !.

فقد كان من الذين خططوا لحرب اكتوبر المجيدة ، ثم نفذوا الخطط ، ولذلك فهو يدرك جيدا أبعاد واشكال الحرب النفسية التى يمارسها كل خصم ضد الآخر ، بهدف تحطيم الاعصاب ، وشل القدرة على التفكير واتخاذ القرار.

يرى المشير الجمسي ان « نمط » الحياة فى البلاد العربية ، سيتغير ويختفى حتما ، وان المستقبل يحمل الديمقراطية للشعب العربى رغم انف الجميع ، وان خريطة هذا المستقبل ليس فيها نظم حكم فردية مستبدة ، وان الشعب العربى الذى رفض حلف بغداد ، ونظرية الفراغ الاستراتيجى ، يرفض ايضا ان يقوم نظام امنى جديد ، فى الخليج ، تشارك فيه اى قوى اجنبية ، وان السنوات القليلة القادمة ، ستجعل للشعوب العربية رايها المكتمل فى احداث هذا الوطن الحزين».



● فى الوقت الذى دخلت فيه ازمة الخليج ، شهرها الرابع ، تصاعدت احتمالات حسمها عسكريا ، الى جانب الحديث الذى يدور هنا وهناك ، عن تسويات سلمية ، يمكن الاتفاق عليها بين العراق والمجتمع الدولى ، وقد فتحت المبادرة الفرنسية ، التى طرحها الرئيس « ميتران » طريق الحل السلمى ، ثم تبعتها صيغ اخرى ، اختلفت واتخذت اشكالا وصورا متباينة .

ـ من هنا ، فان كل الذين يتابعون الازمة ، منذ البداية ، وجدوا انفسهم ، اليوم ، يتساءلون : ماهى فرص الاحتمالين ، العسكرى والسلمى ، وما هى تداعيات كل احتمال ؟ .

●● اجاب المشير الجمسى : الموقف حاليا فى ازمة الخليج ، يتلخص فى ان الرئيس العراقى صدام حسين ، يصمم على استمرار احتلاله للكويت ، بينما يصمم المجتمع الدولى على حتمية انسحاب القوات العراقية من الكويت ، مع اعادة الشرعية اليها ، وطالما ان هذين الهدفين يتعارضان مع بعضهما تمام التعارض ، يصبح من الضرورى حل هذه الازمة باحدى وسيلتين : إما حل سياسى يتمشى مع رغبة المجتمع الدولى ، او حل عسكرى يقوم به المجتمع الدولى ايضا ، لارغام صدام حسين على الانسحاب . وقد تارجح الموقف ، منذ بدء الازمة ، وحتى اليوم ، بين حل سلمى عن طريق مبادرات عدة ، ومنها مبادرة الرئيس ميتران ، وفى ذات الوقت فان كثيرين ينادون بان الموقف يجب حسمه عسكريا ، اذا فشلت الجهود السياسية .

وانى اعتقد ان الحل العسكرى ، هو الذى سيحسم الموقف ، وليس الحل السياسى ! .

واذا كان الحل سياسيا ، فان ذلك سيجنب العراق كقوات مسلحة ، وشعب ، ودولة ، خسائر فادحة ، وكذلك الحال بالنسبة للبلاد العربية ، التى ستخسر وبشريا اكثر مما نتصور .

ونحن ندعو إلى ان يسود العقل والحكمة ، وان يتراجع صدام حسين عن تشدده الحالى ، ويقبل الانسحاب من الكويت ، واعادة الشرعية تمشيا مع رغبة المجتمع الدولى .

أولويات امريكا !

ـ تقول عودة الشرعية تمشيا مع رغبة المجتمع الدولى .. ، ولكن بعض الاخبار الصحفية التى تسربت ونشرت مؤخرا ، تشير الى ان الادارة الامريكية ، لم يعد من اولوياتها اعادة الحكومة الشرعية ... فهل نفهم من ذلك ان تقادم العهد بالازمة ، يمكن ان يعيد ترتيب الاولويات ؟ ! .

●● لو عدنا الى التصريحات الرسمية الصادرة على لسان وزراء خارجية الولايات المتحدة وانجلترا ، نجد انها توضح تماما ان الحل العسكرى مازال قائما وليس مستبعدا ، واعتقد ان مانشر فى الصحافة ، من اراء بعضها يؤيد الحل السلمى ، والبعض الاخر يؤيد الحل العسكرى ... كل هذا يدخل فى اطار الحرب النفسية بين الطرفين المتصارعين . ولعلنا نعود الى مارددته الصحافة عن المبادرة الفرنسية لحل الازمة سلما ، ثم مانسب الى الرئيس « ميتران » قبل اسبوع ، من انه يتوقع الحرب خلال عشرة ايام ، ثم نربط بين المبادرة والتصريح الصادر عن الرئيس الفرنسى ، لنفهم انه مخطط لحرب نفسية موجهة للخصم ! .

ڤيتنام أخرى !

ـ الا ترى ان الحل العسكرى ، الذى تراه محتملا وقائما ، يمكن ان يدفع بالولايات المتحدة الامريكية ، الى ڤيتنام اخرى ، وإن اختلفت الظروف ؟ !

●● الحل العسكرى الذى تتبناه امريكا ، فى حربها ضد العراق ، يختلف فى ظروفه عن حرب ڤيتنام ، وأرى ان القوات العسكرية متعددة الجنسيات ، التى تم حشدها فى الخليج ، اصبح لها التفوق الكبير على العراق ، وبصفة خاصة القوات الجوية والبحرية ، ومن الطبيعى ان تضع القوات الامريكية ، وبقية القوات الدولية ، خطتها للحرب ، بحيث يتم حسمها فى ايام قلائل ، وليس لمدة طويلة كما حدث فى ڤيتنام .

نظام أمنى جديد

ـ قلت : قبل شهر تقريبا ، تقدم « چيمس بيكر » وزير خارجية امريكا ، باقتراح يقضى بانشاء نظام امنى جديد فى الخليج ، وبدا وقتها ، ان الاقتراح قد واجه الرفض ، ولكن الحديث عنه تجدد مرة اخرى ، بعد زيارة الرئيس مبارك الاخيرة للسعودية وبعض دول الخليج ..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٠

هل تتصور قيام مثل هذا النظام الأمني ؟ !.

●● قال المشير الجمسي : احد الاهداف الامريكية التي اعلنها الرئيس « بوش » رسميا ، في ٨ اغسطس الماضي ، حدد الهدف الثالث للسياسة الامريكية ، وهو ضمان امني واستقرار منطقة الخليج ، والكلام عن مثل هذا النظام في حدث « بيكر » عند زيارته لمصر ، يعني ان الولايات المتحدة ترى انشاء نظام اقليمي يحقق الامن في الخليج .

ورأيي ان نظام الأمن الجديد ، الذي يمكن ان يحقق الاستقرار والامن المنشود ، هو ذلك النظام الذي يقوم على جهود الدول العربية فقط ، وبدون مشاركة من اية دولة اجنبية ، لأن الشعب العربي سبق ان رفض حلف بغداد ونظرية الفراغ الاستراتيجي ، التي كانت تنادي بها الولايات المتحدة الامريكية اثناء صراع القوتين العظميين ، وليس من المقبول العودة لمثل هذا النظام ، خصوصا وان الدول العربية لديها القدرات والامكانيات لتحقيق امن الخليج اذا صدقت نوايا الدول العربية التي تشترك في نظام الامن القومي لمنطقة الخليج ، وهو جزء من نظام الامن القومي العربي .

تهديد الامن العربي

- الكلام عن نظام امني جديد ، في الخليج ، هل يشير الى فشل نظرية « الامن القومي العربي » وسهولة اختراق الامن الاقليمي لكل بلد عربي على حدة ؟ .

●● لقد اثبتت ازمة الخليج ، وما حدث فيها من غزو العراق لدولة عربية ، عضو في الجامعة العربية ، فشل هذه الجامعة في حل الازمة ، او اتخاذ اي اجراء ايجابي نحو حلها ، بل إن مؤتمر القمة العربية ، الذي انعقد في القاهرة يوم ١٠ اغسطس الماضي ، تمخض عن خلاف كبير بين الدول العربية (١٢ ضد ٨) .

لذلك ، وعلى ضوء الخبرة السابقة للجامعة العربية ، تجاه الاحداث التي وقعت في الوطن العربي منذ انشائها عام ١٩٤٤ ، يتبين لنا ان الامن القومي العربي في ازمة الخليج تهدد ، ومازال مهددا حتى اليوم ، الامر الذي يحتم على الدول العربية إيجاد نظام امني قومي عربي جديد ، ونظام امني جديد ايضا لمنطقة الخليج ، لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية ، بحيث يحقق هذا النظام الجديد ، المصالح العليا للدول العربية ، ضد اي اعتداء خارجي ، كما يضمن لكل دولة تامين حدودها وارضها ضد اي اعتداء من دولة مجاورة كما حدث من العراق تجاه الكويت .

الخليج .. وفلسطين

- كيف ترى المنطق الذي يربط بين حل ازمة الخليج من جهة ، وبين القضية الفلسطينية والمسألة اللبنانية من جهة اخرى ؟

●● هذا المنطق مقبول من الناحية النظرية ، ولكنه غير مقبول من الناحية العملية ، لأن القول بضرورة حل ازمة الخليج مع حل القضية الفلسطينية والمسالة اللبنانية ، والانسحاب الاسرائيلي من الجولان ، وهي قضايا يحتاج حلها الى عدة سنوات ، وبالتالي فإن معنى الأخذ بهذا المنطق ان يظل الاحتلال العراقي للكويت ويمتد عدة سنوات اخرى ، وهذا يتعارض مع المواثيق الدولية ، وميثاق الجامعة العربية ، وهيئة الامم المتحدة .. لذلك ارى أن تكون الاولوية الاولى لحل ازمة الخليج ، ثم يلي ذلك حل المشاكل الاخرى ، الموجودة في المنطقة تباعا ، عن طريق مؤتمر دولي يُعقد لحل هذه المشاكل ايضا .

خريطة جديدة !

- اتصور ان الخريطة العربية ، سياسيا ، ستختلف كثيرا فيما بعد حسم ازمة الخليج ، عما هي عليه الآن ، وان الاحداث التي تفجرت فجاة ، لايمكن ان تكون بغير صدى .. هل يمكن ان نقرا معك ملامح وخطوط خريطة المستقبل العربي ؟

●● قال المشير : اتصور ان هناك خريطة سياسية جديدة ، للمنطقة العربية والشرق الاوسط ، ستوضع موضع التنفيذ ، بعد انتهاء ازمة الخليج ، على ضوء الخبرة من هذه الازمة ومتطلبات الوقت الحاضر والمستقبل . ومن معالم هذه الخريطة ان هناك نظاما امنيا جديدا سيوضع في المنطقة ، كما ان « نمط الحياة » في الدول العربية سيتغير الى الافضل .

أنظمة الحكم

- إذن ، فكيف ترى مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي بوجه عام ، وفي مصر بوجه خاص ، في ضوء الأحداث الجارية ؟

●● اعتقد ان الديمقراطية ستسود الوطن العربي ، خلال السنوات القادمة ، وان الشعب العربي سيكون له رأيه الاكمل بالنسبة لاحداث وطنه ، وانه لن تكون هناك نظم حكم فردية .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٠

الوطن العربى

نحو الاعداد للنظام الأمنى للخليج

لابد ان تنتهى ازمة الخليج الى نهاية واضحة ، سواء اكان ذلك رضوخا من النظام العراقى لارادة المجتمع الدولى بقبوله قرارات مجلس الامن ام نتيجة لاستخدام القوة فى اجبار الحكم فى بغداد على الانسحاب غير المشروط من الكويت وعودة الشرعية اليها . وبوضع نهاية للمأساة ، وعملا على تفادى تكرارها ، فقد أثيرت فكرة وضع ترتيبات امنية للخليج ، وهى فكرة صائبة ينبغى العمل على تنفيذها من منطلقات عربية . ولهذا السبب ينبغى أنْ يبدأ من الآن التفكير الجدى فى اعداد « الهيكل الأمنى » للمنطقة حتى يتسع المجال امام مراجعة المشروع فى ضوء التطورات القادمة وفى ضوء الواقع الذى ستنتهى اليه الأزمة .

وليس فى مقدور احد الآن ان يقترح الشكل النهائى للهيكل الأمنى المنشود ، فذلك رهن بمشاورات عربية - ترعى المتغيرات الدولية - تعطى للفكرة حقها من الدراسة الواقعية من ناحية وتقطع الطريق على اية محاولة لفرض اى نظام امنى من خارج المنطقة العربية ، ومن خارج النظام العربى الصرف . وسأشرح مبررات ذلك ، غير ان الذى لابد ان تعيه الدول العربية ان حقائق الغد هى أحلام اليوم . ولذلك يتعين عليها المبادرة بالاتفاق على بحث النظام الأمنى الضرورى لاستقرار دول الخليج العربية وضمان استقلالها وسيادتها ، وفى ان كل تعاون فيما بينها يجب ان يتم برضائها ووفقا لمشيئة شعبها . ومن شأن البدء فى الاعداد لذلك من الآن ، ان تؤكد الدول العربية اهتمامها بشئونها وان تقضى على احتمالات التحدث عن « الفراغ » او التفسخ الاقليمى . كما تؤكد أن اى طرف غير عربى ليس من حقه وضع مشروع للأمن العربى الا اذا كانت هناك رغبة عربية فى التعاون معه فى مجالات التسلح والتدريب والتنظيم وغيرها من المسائل التى يحسمها المشروع العربى نفسه .

وليس هناك من شك فى ان المنطقة تحتاج بالفعل الى اعادة ترتيب شامل فى هيكلها التنظيمى بما يتلاءم مع دوافع واسباب الأزمة ونتائجها ومضاعفاتها القريبة واللاحقة . ويمكن التاكيد بان هناك اكثر من جهة تدرس هذه القضية سواء من الأطراف المعنيه بامر المنطقة بصفة عامة او تلك التى تركز اهتمامها على استراتيجيات البترول بصفة خاصة ، او بالاعتبارين معا .

وقضية امن الخليج ، تتردد منذ فترة طويلة ، منذ ان سحبت بريطانيا قواتها من المنطقة تنفيذا لسياسة « الانسحاب من شرقى السويس » فى مطلع السبعينات . وقد طرحت عدة مشروعات لامن المنطقة ، ولكن الغرب لم يفكر ابدا فى ان تحل احدى دولة محل بريطانيا لعدة اسباب اهمها :

١ - انه كان يشجع ايران - فى عهد الشاه الراحل - على ان تصبح القوة الاقليمية المهيمنة فى الخليج ، خاصة وان النظام الايرانى وقتها كان يهيىء نفسه لهذا الدور ، بل أكثر من ذلك لدور « الشرطى » الغربى فى منطقة الشرق الاوسط ، على غرار دور اسرائيل .

٢ - ان سياسات قبل عهد الوفاق الشامل ، وهى التى تقاوم اقتراب الاتحاد السوفيتى من منابع البترول والممرات المائية الحيوية ، كانت متطابقة بين الغرب ودول الخليج بل الدول العربية جميعا .

وكانت مشروعات الامن التى برزت افكارها طوال السبعينات هى تلك التى تقدمت بها كل من العراق وايران التى كانت فى عهد الشاه اكثر ميلا للتفاهم على قضية الامن انطلاق من محاولة بسط نفوذها على المنطقة . ولكن المخاوف الكامنة من العراق والشكوك التى احاطت بنوايا ايران - رغم مشاركتها فى حل خلافات اقليمية كقضية البحرين - ادت فى النهاية الى رفض مشروعات ايران وتعليق مشروعات العراق . وقد اكتشف المعارضون لمشاركة ايران فى خطط الأمن الاقليمى صحة موقفهم عندما جاءت الثورة الايرانية بشعاراتها التى دعت صراحة الى الاطاحة بنظم دول الخليج .

ولذلك فان التحليل النهائى يؤكد ان الحكمة رافقت دول الخليج العربية ، عندما استبعدت العراق من الانضمام لمجلس التعاون مثله مثل ايران . وهذا يرجح ان الاتجاه يرمى الى استبعاد الدولتين من اى ترتيبات امنية للمنطقة فى المستقبل الى ان تتغير الظروف فى العراق ويسلم النظام فيه بحقائق راسخة فيما يتعلق بامن الخليج واستقراره ، ابرزها :

١ - حماية المنطقة من الغزو الخارجى ، وهذا الخطر ماثل الآن فى العراق ثم فى ايران .

٢ - المحافظة على حياة الدول الصغيرة واستقلالها ، وان يكون اتجاهها نحو التوحد نابعا من مشيئتها الحرة ووفقا لاحكام ميثاق الجامعة العربية وميثاق الامم المتحدة .

٣ - ان اى خلاف يجب ان يحل بالوسائل السلمية وتحت مظلة جامعة الدول العربية كلما امكن ذلك .

والامل الآن فى ان تبادر دول الخليج العربية الاعضاء فى مجلس التعاون الخليجى الى الاتفاق على جهاز خاص تكون مهمته الاعداد للهيكل الأمنى لها ، وهو لا ينفصل عن



بقلم :

احمد نافع

الأمن العربي ككل ، ويمكن اشراك دول عربية اخرى في هذا الجهاز الذى يعكف على مهمة ذات صلة وثيقة بالتوجه نحو « تطوير » النظام العربى بما يتفق مع المعطيات الجديدة في النظام العالمي ، وترعى في الوقت نفسه التوازن الاقليمي بين دول الخليج . وهنا يمكن القول ان الخليج العربي يشكل - في نظر خبراء العلاقات الدولية - امتدادا طبيعيا لبعده الدولى .

وهناك قوى دولية كثيرة تدرس الآن قضية الامن في الخليج ، وهناك خلاف في نقط التركيز بين امريكا من ناحية والمجموعة الاوروبية من ناحية اخرى ، ويعد الاتحاد السوفيتي اقرب الى هذه المجموعة من غيرها . فامريكا هي صاحبة الفكرة الاولى للوجود العسكرى بالمنطقة تحت مسميات الاحلاف الاقليمية . وهي تلك التي بدات بحلف بغداد ثم بالحلف المركزى ، وانتهت بعد ذلك الى « القيادة المركزية » التي عاصرت الحرب العراقية الايرانيـة . وقد تطورت هذه القيادة الى مسمى « قوات التامين للملاحة البحرية » التي وفدت على المنطقة في بداية النصف الثاني من الثمانينات وظلت تعمل لحساب الملاحة الدولية باجتهادات فرعية تطوعية حتى عام ١٩٨٨ . اما الدول الاوروبية والاتحاد السوفيتي فقد اوضحت كلها بدون لبس انه « ليس من شانها ان تتخذ المبادرة في شان اقتراح اى تنظيم اقليمي للامن ، ففى عصر ما بعد الاستعمار يتعين على دول المنطقة ان تقرر بنفسها ما يجب اتخاذه بهذا الخصوص » . وترى اغلبية المجموعة الاوربيـة وخاصة بريطانيا : ان وجود قوات من مصر وسوريا والمغرب ودول الخليج على ارض السعودية قد يكون بداية شيء جديد هو نظام امني عربي .

وبرغم ما يقال عن ان امريكا رغم انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، تمثل القوة الرائدة المعبرة رسميا عن المجموعة الدولية التي ارتضت بالمشاركة العسكرية في تامين المنطقة فانها لا تستطيع في ضوء المعطيات الجديدة ان تفرض اى مشروع لا تقبله المنطقة . وليس من المتصور ان يتم اعداد اى مشروع يتعلق بامن المنطقة الخليجية دون ان تكون الكلمة الاولى والاخيرة لاصحاب المنطقة فهم الاكثر ارتباطا بها واصحاب الحق والواجب معا للقيام باعباء تامينها وتطويرها ، وان كان هذا لا يمنع من تعاونها بالصورة التي تراها مع من تانس في امانة التزامه وكفاءة قدرته لاداء ما يجب عليه اداؤه دعما للجهد وزيادة في القدرة .

ولابد لاى مشروع لامن المنطقة ان يرعى تحديد الواجبات بين الاطراف المعنية المشاركة في المسئولية ، بعد استبعاد اى طرف اسبق ان اظهر اطماعه في المنطقة وقاية لسلامة الاداء . كذلك لابد له ان يرعى امكان تعديل اى تخطيط بما يتفق مع ابقاء كفاءة الاداء الامنى متلائمة مع المقتضيات الدولية وهذا يعني ان تكون المرحلة الامنية الاولى متعلقة بالمسئوليات العربية التي توكل لدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها مجموعة متناسقة ومتماسكة وقادرة ماديا على العطاء بما يكفل قيام التنظيم الامنى للمنطقـة بـاداء مسئولياته وفقا لاحتياجات دولة اولا باول ، حتى لا تتعرض لازمات واختنـاقـات مفـاجئـة تصعب

والـراى الآن لدول الخليـج ، والدول العربية التي اكدت تصديها للعدوان على الكويت ، مثلما اكدت اصرارها على اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الغزو العراقى . ففى يدها ان تبدا من الآن ، ضمن مسئولياتها لازالة اثار العدوان ودراسة خطط الامن المستقبلية . ومن شان مسارعتها الى ذلك - كما اوضحنا - ان تقطع الطريق على اى « تطفل » من اطراف غريبة عن المنطقة للادعاء بحقوق او مصالح مختلفة تفترضها تلك الاطراف في حالة عدم احاطة اهل المنطقة بابعاد مسئولياتهم . وبالتاكيد فانه لن يكون هناك مجال للتدخل الخارجي عندما تخرج الدول العربية بمشروعها الجاد لتامين المنطقة وحسن استثمار المتغيرات الدولية لصالح الدول العربية المنفتحة على العالم ، الذى تحالفت دولة من اجلها بتوافق لم يسبق له مثيل في التاريخ .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

المدير التنفيذى السابق للبنك الدولى :

الترتيبات الامريكية فى الخليج لاتتفق مع مصالح مصر والعرب

أعلن الدكتور سعيد النجار المدير التنفيذى السابق للبنك الدولى ، أن الترتيبات الأمنية التي تعدها امريكا لمنطقة الخليج ستكون ذات طابع أمريكي وانها لن تحقق بالضرورة المصلحة العربية . لان امريكا تحرص على ان يكون لها دور مباشر فى الترتيبات الامنية ، كما تحرص على ادخال اسرائيل والبلاد غير العربية فى هذه الترتيبات .

واضاف ان الترتيبات الامريكية ستركز على أمن الخليج فقط ، لا على الامن العربي بصفة عامة ، مما يضعف الدور العربي .

وقال الدكتور سعيد النجار ان هذا التصور لا يتفق مع المصلحة المصرية . التى ترتكز على ان يكون للترتيبات الامنية طابع عربي .

وقال امام مؤتمر الادارة العليا الذى عقد بالاسكندرية ان حماية امن المنطقة لابد ان يكون نابعا منها وخاصة ان الازمة الاخيرة اثبتت اهمية ان يكون لمصر دور هام فى حماية امن المنطقة .

المصدر : الأكتوبر

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٠



الأمن الأوربى الجديد فى ظل أزمة الخليج ..

السفير : محمود قاسم

تقرير

فيضان الأحداث التى مرت بأوروبا خلال الإثنى عشر شهرًا الأخيرة والتى توجت بانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وبإعلان وحدة شطرى ألمانيا فى دولة قوية وسط القارة الأوروبية جعل أوروبا تشعر بضرورة إعادة النظر فى أوضاعها التى كانت سائدة قبل هذه الشهور المنصرمة ، خاصة فى مواجهة احتمالات نجاح أو فشل التطورات الاقتصادية فى دول شرق أوروبا التى خرجت توًا من نير السيطرة السوفيتية ، وما قد يترتب على الفشل من ظهور تيارات وطنية متطرفة أو انقسامات عرقية .

وجاءت أزمة الخليج لتكشف عن نقاط ضعف فى التحالفات الغربية ، إذ أن التردد الأوروبى فى بداية الأزمة كان كافيًا ليدلل على حاجة القارة الأوروبية إلى أن توائم بين حماستها واندفاعها فى سبيل تحقيق الرخاء والازدهار داخل السوق العظيمة الموحدة للمجموعة الأوروبية فى نهاية عام ١٩٩٢ وبين مسئولياتها المتزايدة فى الحفاظ على أمن القارة مما قد يهددها ويهدد اقتصادها على وجه أخص فى نظام عالمى جديد أخذت تختفى منه سياسة محورى الدولتين العظميين .

كما أبرزت أزمة الخليج كذلك إلى أى مدى يعتمد الاقتصاد الأوروبى فى تنميته على تأمين الطاقة من منطقة الخليج الأمر الذى يمكن أن يؤثر بشكل خطير ومباشر على ازدهار الاقتصاد الأوروبى .

ومن هنا أصبح على أوروبا أن تتحرك بسرعة لإعادة تعريف لجوانب أمنها فى ضوء المتغيرات فيها من ناحية ، والتهديدات الحالية فى الخليج وما قد يفصح عنه المستقبل من تهديدات فى مناطق أخرى ، ومن ثم العمل على إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية الحالية ، أو ربما إنشاء مؤسسات جديدة بديلة أو مكملة وذلك لأن حلف الأطلنطى بصورته الراهنة الذى يعد بمقتضاها آلية للتعاون بين غرب أوروبا وأمريكا من أجل ردع الاتحاد السوفيتى فى الماضى وحماية الأوروبيين من أنفسهم أصبح لا يفى بإحتياجات الأمن الأوروبى فى وضعه الجديد وخاصة بالنسبة لمصالح القارة فى المناطق المضطربة خارجها .

وهكذا وجدت المجموعة الأوروبية نفسها فجأة وتحت الضغط المباشر للأحداث فى الخليج تناقش احتياجات الأوروبيين لمشروعات أمن جديدة للقارة تختلف عما يمكن أن يوفره حلف الأطلنطى ، وبدأ الحديث عن ضرورة تقوية دفاع المجموعة الأوروبية حيث أصبح عنصر الدفاع حيويًا لمصالح أوروبا السياسية والاقتصادية خاصة خارج القارة وبالتالى اتجهت المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى تفكيرها إلى احتمال توسيع اختصاصاتها لتشمل الدور الدفاعى أيضًا حيث تبين للمجموعة أنها لن تكون قوية بدون تحديد أبعاد أمنية واضحة لها . ولكن هذا الاتجاه يجد من يعارضه داخل المجموعة لأن هذا العامل سيبطئ من عملية التكامل بينها ، كما سيقف أمام توسيع عضوية المجموعة لتشمل الدول المحايدة مثل السويد والنمسا وفنلندا التى قد لا توافق على الدخول فى نظام أمنى دفاعى يمس حيادها . ويرى أصحاب هذا الرأى أنه إذا كان لابد من التركيز على الأمن الأوروبى فإنه يمكن توليه داخل حلف الأطلنطى بالإضافة إلى المؤسسات الأوروبية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبى ومؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا علاوة على الأمم المتحدة فى ثوبها الجديد .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٠

ومن هذا المنظور قد نجد أن الوحدة الألمانية رغم ضرورتها وأهميتها القصوى فإن وجود دولة ألمانية قوية فى وسط أوروبا يمكن أن يكون عاملاً معقدًا لأمن أوروبا وإن كان لا يمكن التنبؤ بمدى خطورته حيث أنه لا يمكن تصور قيام نظام أوروبى جديد مبنى على الخوف من ظهور تيارات وطنية متطرفة فى ألمانيا تدفع بها شرقًا إلى استعمار اقتصادى وسياسى جديد لملء الفراغ الموجود فى شرق أوروبا الناتج عن تداعى الإمبراطورية السوفيتية ، ولكن هناك من يقلل من قدر هذه المخاوف على أساس أن القوى المختلفة فى ألمانيا قد اتجهت بكامل طاقتها إلى التنمية الاقتصادية فى نصفيها الشرقى والغربى على حد سواء . ومع هذا فإن البعض يرى أنه مع صحة هذا الرأى إلا أنه يمكن خلال السنوات القليلة القادمة توقع حدوث مشاكل فى أوروبا إذا ما قررت ألمانيا استخدام قوتها الاقتصادية لتحقيق أغراض سياسية . وعمومًا فإن التهديد لن يكون عسكريًا ، كما لا يمكن السيطرة عليه أيضًا بالوسائل العسكرية -

ومن هنا أصبح السؤال الذى يدور فى الأذهان حول ألمانيا الموحدة هو : هل ستواصل الإلقاء بثقلها الاقتصادى وراء عملية مواصلة التكامل داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، أو أنها ستبطئ من هذه العملية لصالح توسيع عضوية المجموعة لتشمل كل أو بعض دول أوروبا الشرقية التى تحتاج إلى المساعدات الاقتصادية العاجلة مما سيزيد من ثقل وأهمية ألمانيا داخل المجموعة ؟

لقد علق البعض على الوضع فى أوروبا بأنه يبدو كأن حائط برلين قد سقط مبكرًا .. إذ نتج عن هذا السقوط تفكك شرق أوروبا قبل أن يتم تكامل غرب أوروبا فى العامين القادمين !!

وعمومًا يلاحظ أن هناك تناقضا فى موقف بعض الأوروبيين .. فبينما ينادون بتولى المجموعة الاقتصادية الأوروبية دورًا دفاعيًا إضافيًا على دورها الاقتصادى تتولى فيه ألمانيا بالطبع دورًا بارزًا نجد أن نفس هؤلاء يعربون عن مخاوفهم من وجود ألمانيا القوية داخل المجموعة . وقد ظهر هذا التناقض أيضًا عندما بدأت بعض الأصوات تنادى باشتراك ألمانيا فى عملية الخليج ، فى الوقت الذى تعرب فيه نفس هذه الأصوات عن مخاوفها من أن تصبح ألمانيا قوة عسكرية .

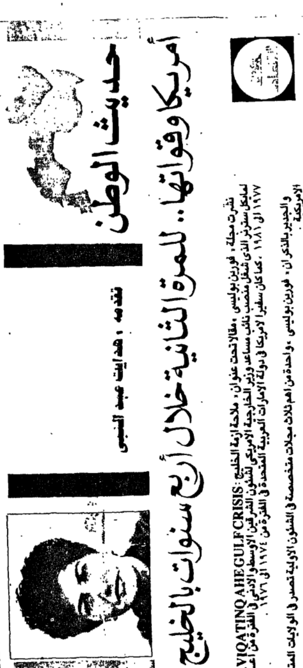
ولوضع كل هذه الأفكار فى إطارها الصحيح نجد من الناحية الاستراتيجية أن زوال محورى الدولتين العظميين بعد انتهاء الحرب الباردة ينبئ بأن الوريث لهذا النظام لن يكون بالضرورة محوراً فرديا لدولة عظمى هى الولايات المتحدة لأن هذه مسئولية أكبر من أن تتولاها دولة بمفردها على مستوى العالم . ولهذا فالمتوقع أن يبرز نظام متعدد المحاور قد يكون أقل استقرارًا بسبب الاحتمالات المتعددة حوله - مثل ظهور ألمانيا الموحدة الأكثر سيطرة منذ ما يزيد على مائة عام ، والاتحاد السوفيتى الأكثر ضعفًا عن قرن مضى ، وشرق أوروبا التى تعانى من فراغ فى القوى ، واليابان القوة الاقتصادية الأكبر بعد أمريكا - ولكن سيكون هذا النظام أكثر أمنا وأمانًا لأنه لا توجد قوة كبرى ترى من مصلحتها المواجهة مع القوى الأخرى كما كان الحال قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية . □



المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠



حديث الوطن

تقدمه : هدايت عبد النبى

أمريكا وقواتها.. للمرة الثانية خلال أربع سنوات بالخليج

نشرت مجلة « فورين بوليسى » مقالا تحت عنوان « ملاحة ازمة الخليج : NAVIQATINQ AHE GULF CRISIS لمايكل سترنر الذى شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرقين الاوسط والادنى فى الفترة من اعوام ١٩٧٧ الى ١٩٨١ ، كما كان سفيرا لامريكا فى دولة الامارات العربية المتحدة فى الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ .

والجدير بالذكر ان « فورين بوليسى » واحدة من اهم ثلاث مجلات متخصصة فى الشئون الاولية تصدر فى الولايات المتحدة الامريكية .

والمقال الذى كتبه سترنر من اهم المقالات التى ظهرت على الساحة الاكاديمية ـ السياسية الامريكية لانه يناقش احتمالات ما بعد ازمة الخليج .

فالكاتب يقول انه من المحتمل ان هناك فرصة امام مصر ، بصفة خاصة ، لتحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة وكذلك لتحقيق وضع سياسى ينبع من علاقة دفاعية جديدة مع دول الخليج العربى .

ويضيف سترنر ان مرحلة ما بعد الازمة ستمثل جملة من المشاكل الرئيسية للولايات المتحدة وحلفائها ولكنها ستتيح فى نفس الوقت فرصا ملموسه ، وانه يجب ان تضع واشنطن هدفا امامها وهو استبدال قواتها الحالية بقوات لحفظ السلام يتراوح عددها ما بين خمسة الاف وعشرة الاف جندى .

فهذه هي المرة الثانية ، كما يقـول سـترنر تشـعر فيهـا الولايات المتحدة بضرورة ارسال قواتها العسكرية لمنـطقة الخليج لحماية مصالحها الحيوية .

وان اجتياح صدام حسين للكويت قد وضع تحـديات محـدده امـام الـولايات المتحدة . اولها : ارغامه على الانسحاب من الكويت وثانيها اعادة الحكومة الشرعية اليها . وهى تحديات كبيرة على حد قول الكاتب ، الذى يضيف مستطردا انـه رغـم ضخامتها الا انها تمثل فرصا هامة فى نفس الوقت . فهذه هى المرة الاولى بعد الحرب العالمية الثانية التى تتغير فيها السياسة السوفيتية بما يجعل من امـكانية التحـرك العالمى الفعال تحت مظلة ميثاق الامم المتحدة امر ممكن التحقيق .

كما انها المرة الاولى التى تحظى فيها السياسة الخارجية الامريكية بتأييد الشعب الامريكى منذ انتشار القوات البرية الامريكية خلال حرب فيتنام فضلا عن ان الرئيس بوش تمكن من بداية الازمة من ادراك ان قوة الموقف الامريكى يقـوم على الاجمـاع الدولى المؤيد له بما فى ذلك الحصول على اكبر قدر من التأييد من اكبر عدد ممكن مـن الدول العربية وان نجاحه فى تحقيق ذلك قد ادى الى اضعاف محاولة الرئيس العراقى صدام حسين لعزل الولايات المتحدة الامريكية وادى الى تزايد التـأييد لتحـركات الادارة الامريكية فى الخليج .

ويضيف الكاتب ان اعادة الوضع الراهن — ما قبل الثانى من اغسطس — لن يكون الهدف — المرضى للولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد .

اذ ان سترنر يعتقد انه ليس فى امكان الادارة الامريكية ان تنقل قـوات عسـكرية لمنطقة الخليج — كل عدة سنوات — لفـرملة خـطوات عـدوانية فى المسـتقبل فالمتصور ، كما يقول الكاتب ان الهدف بعيد المدى سيتركز عما اذا كان فى الامـكان ايجاد نظام اقليمى اودولى يرفع عن الولايات المتحدة هذا العبء ، وكذلك الدور الذى ستمارسه الولايات المتحدة فى هذا الاطار .

وفى اطار هذه الرؤية ، فان خبراء النفط يتفقون على ان نفط الخليج سـيكون اهـم عنصر فى الصادرات العالمية للبترول فى المستقبل القريب .

ويقول الكاتب انه بعد انتهاء الازمة فان الهدف يجب ان ينصب على اتساعه لاقامة مناخ مستقر — ما بعد الانسحاب العسكرى من الكويت — يسمح للولايات المتحـدة بسحب الجزء الاساسى من قواتها واقامة نظام لحفظ السلام .

ويضيف سترنر قائلا ان الحاجة الحتمية اى ايجاد قبول عراقى — للنظام الـذى سيعقب انتهاء الازمة الحالية — يقضى بمنح الحل السلمى كل الفرصة لحل الازمة قبل



المصدر : الأهـرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩١

اللجوء الى القوة العسكرية فى نهاية المطاف .

وعن صدام حسنين نفسه يقول الكاتب انه يفتقد الصفات التى تجعل منه « البطل العربى » ، كما ان مجهوداته لتقليد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، يقودها عامل الوقت فى اطار الرؤية التاريخية المتسعة . فهو قد يكون قد فات موعده بعشرين عاما .. او انه يحاول جاهدا فى توقيت يسبق زمان ايجاد زعامة مماثلة بعشرين عاما .

ولكن مهما كانت نتائج الازمة الخليجية ، فان سترنر يؤكد ان اجتياح صدام للكويت سيؤدى الى تغييرات دائمة فى الطوبغرافيا السياسية فى الشرق الاوسط .

ويطرح الكاتب عدة خيارات امام امريكا فى فترة ما بعد الازمة . **اولهما** : ان تقلل الولايات المتحدة من وجودها فى « قوة التحالف الدولى » وان تنقل قيادة القوة الى الامم المتحدة . **ثانيها** : ان يمارس مجلس التعاون الخليجى دورا عسكريا اكبر بتكوين قوة عسكرية دفاعية فى حاله استعداد دائم او ان تكون جزءا من القوة الدولية . **ثالثها** : دعم من الجامعة العربية لهذا المناخ الجدد . الا ان الكاتب شككه فى امكانية الحصول على هذا الدعم من الجامعة العربية لان نظامها يحكمه الاجماع .

ويعتقد سترنر انه ما لم يخرج المسئولون الامريكيون من هذه الازمة بسياسة اكثر حزما وفاعلية بالنسبة للصراع العربى ــ الاسرائيلى ، بسبب تأثيرها الحيوى على المصالح الامريكية فى كل انحاء الشرق الاوسط ، بما فى ذلك الخليج ، فسيكونون قد اخفقوا فى تعلم اى شىء من هذه الازمة .

وانه فى ضوء هذا ، يقول سترنر ، مختتما مقاله ، فان ازمة الخليج تقدم فرصة لاقامة سوابق جديدة كثيرة للتعاون بين الحلفاء ، وكذلك فى اطار التعاون الدولى ، مع بداية انفتاح عهد جديد فى الشئون العالمية . ☐

توضيح الباب

ص ١ = ف و ر ى ن ب و ل ى س ى م ا ى ك ل س ت ر ن ر

ص ٧ = اكبر بتكوين قوة عسكرية دفاعية فى حالة استعداد دائم او ان تكون جزءا من القوة الاولية .

ص ٨ = ويعتقد سترنر انه ما لم يخرج المسئولون الامريكيون من هذه الازمة بسياسة اكثر حزما وفاعلية بالنسبة للصراع العربى ــ الاسرائيلى بسبب تأثيرها الحيوى على المصالح الامريكية فى كل انحاء الشرق الاوسط بما فى ذلك الخليج فسيكونون قد اخفقوا فى تعلم اى شىء من هذه الازمة .

المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠

أفكار سياسية :



ترتيبات الأمن .. وأزمة الخليج ..

السفير : محمود قاسم

لا يبدو أن هناك نهاية مبكرة لأزمة الخليج .. ومع ذلك فالجميع يتناولونها كأن المشكلة على وشك الحل ، وبالتالى فالأحاديث تدور حول الحل المناسب لها . وقد ذهب المسئولون فى بعض البلاد مثل الولايات المتحدة إلى حد الحديث عن نشر الاستقرار فى منطقة الخليج بعد الأزمة ، ربما متناسين جذورها الحقيقية من وجود نظم فى هذه المنطقة المضطربة استبدادية متبقية منذ العصور الوسطى ، اصبحت لا يمكنها تجنب رياح التغيير التى تهب على العالم أجمع .

فمن النظرة الأولى قد تبدو الأزمة على أنها احتلال عراقى للكويت ، والحل بالنسبة لها يكون بالإنسحاب الكامل من الكويت . ولكن مثل هذه الرؤية للأزمة لا تؤدى إلى تسويتها بالكامل ، إذ أن السبب الرئيسى فيها يرجع إلى الخلل فى توازن القوى بين العراق وجيرانه فى المنطقة ، وبالتالى فإن هذا الخلل لن يزول لمجرد انسحاب العراق من الكويت . ولتصحيح هذا الخلل فإن الأمر يستلزم اتخاذ اجراءات أكثر حسما من مجرد تطبيق عقوبات اقتصادية أو حظر تجارى ، وأكثر عمقا من مجرد إعادة السيادة الكويتية ، لأن الاكتفاء بهذه الاجراءات حتى مع الانسحاب العراقى من الكويت سيبقى على العراق القوة المهيمنة فى المنطقة ، وبالتالى استمرار الخلل فى توازن القوى بينه وبين جيرانه .

وعلى الجانب الآخر فإذا ما تقرر تدمير القوة العسكرية للعراق ، وبالتالى ازاحته كعنصر فاعل فى سياسة توازن القوى فى المنطقة ، فإنه يمكن تحقيق نوع مؤقت من السلام والهدوء فى المنطقة لن يستمر ؛ لأنه بتحييد العراق عسكريا وسياسيا نجد أن خصومه المحليين مثل إيران وسوريا والسعودية سيشعرون بحرية أكثر فى التحرك والعمل على تحقيق أهدافها ، الأمر الذى سيؤدى من جديد إلى عدم استقرار المنطقة .

لكل هذا نجد أن الشرق الأوسط بتروله وموقعه الاستراتيجى الهام سيظل محل اهتمام وقلق القوى الأجنبية ، بل إن بعضها مثل الولايات المتحدة تعتبر منطقة الخليج جزءا من أمنها القومى ، أى أنها لا تتردد فى استعمال القوة المسلحة اذا اضطرها الأمر إلى ذلك للحفاظ على مصالحها فيه .

كما نجد أيضا أن التغييرات التى طرأت على مجلس التعاون العربى بسبب الأزمة دليل واضح على مدى ضعف وهشاشة التحالفات العربية ، ومدى عدم الاعتماد عليها عند الحاجة ، الأمر الذى يستدعى قدح الذهن فى كيفية التوصل إلى المعادلة الضرورية لحفظ التوازن والاستقرار والسلام والمصالح فى المنطقة ، دون خلل فى توازنات القوى ودون مواجهات بين قوى متصارعة وتحالفات هشة وأحيانًا متناقضة .

ولهذا فالمعتقد أن الوقت قد حان بمناسبة أزمة الخليج لتغيير النظم فى المنطقة لكى يمكن المحافظة على أمن المنطقة عن طريق ترتيبات أمنية منبعثة منها دون تدخل خارجى خاصة من القوى الكبرى ، وإلا فإنه من المستحيل وضع سياسة دائمة ومستقرة ، وغير مبنية على سلوكيات متغيرة ومتناقضة للنظم فى المنطقة أو على عداوات أو صداقات لا يمكن الادعاء بأنها ثابتة ، وبالتالى فإن الأمر يستوجب وضع هذه السياسة حيث تكون المصالح مفهومة ومقبولة تمامًا للجميع .

وعليه فإنه بانتهاء الحرب الباردة وظهور بوادر النظام الدولى الجديد والتفكير السوفيتى الأمريكى المتناسق بالنسبة لزيادة وتقوية دور الأمم المتحدة فى اقرار السلم والأمن الدوليين ، وخاصة بعد اجتماعى قمة هلسنكي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الأخيرة ، نجد أن الدولتين العظميين وباقى الدول الكبرى أصبحت منذ أزمة الخليج تنحو نحو التحرك لحل الأزمة فى نطاق وتحت مظلة الأمم المتحدة ، الأمر الذى ترتب عليه صدور عشرة قرارات من مجلس الأمن حتى الآن فى شأن تناول الأزمة . والواضح أن الاتجاه العام يميل للأخذ بالاقتراح السوفيتى بتشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة فى منطقة الخليج ، برغم الإعراض النسبى من الجانب



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمريكي ليس من حيث المبدأ ولكن من حيث عدم الرغبة في ترك القوات الأمريكية تحت قيادة وعلم غير أمريكيين . وفي هذا المجال يمكن التوصل إلى حل ذي شقين ترتضيه الأطراف المعنية بالأزمة ، الشق الأول يكون بإصدار قرار من الأمم المتحدة يتيح للدول الأعضاء استخدام الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وذلك بعد إعطاء فسحة من الوقت ليراجع فيها صدام حسين نفسه ، وبهذا يمكن القول بأن قوات الحلفاء المحاربة تعمل في نطاق الأمم المتحدة وتحت مظلة قراراتها ، والشق الثاني بعد الأزمة حيث يمكن تشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة مباشرة من الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الصغرى لحفظ السلام في المنطقة إلى أن يتم الاتفاق بين دولها على ترتيبات أمنية دائمة ومقصورة عليها .

وقد تكون البداية الصحيحة الآن في مجال انشاء ترتيبات الأمن هذه ، هي بتكثيف الوجود العسكري الحالي من قوات الدول العربية والإسلامية في الخليج وعلى رأسها مصر لتصبح العمود الفقري للقوة التابعة للأمم المتحدة .

أما ما يثار عن انشاء تحالف اقليمي جديد في منطقة الخليج شبيه بحلف الأطلنطي ، فإن الموقف هنا مختلف . فحلف الاطلنطي مبني على قيم مشتركة تربط دولا ذات نظم ديمقراطية لمواجهة خطر يهددها أساسا من الخارج . أما في الشرق الاوسط فلاتوجد نظم ديمقراطية أصلا ، كما أن الخطر الذي يهدد الدول ليس من الخارج ولكن من دول المنطقة ذاتها .

ولهذا فالمتصور أن اي تحالف في المنطقة قد تدعو اليه دولة اجنبية مثل الولايات المتحدة لن يكتب له البقاء لأنه يرتبط بنظم حكم هشة في المنطقة معرضة للزوال في أي وقت ، وان وجود مثل هذا التحالف قد يعجل بزوالها بدلا من الحفاظ على بقائها . ولعل أقرب الأمثلة إلى الأذهان الحلف المركزي أو ماكان يعرف قبلا بحلف بغداد ، الذي كان مشكلا من العراق وباكستان وتركيا والذي تهاوى بمجرد انهيار نظام الحكم الملكي في بغداد عام ١٩٥٨ ، وهذا درس تاريخي يجب أن نعيه من أنه لا يصح فرض نظام أمن في المنطقة .

ولا يبقى لنا والأمر كذلك إلا أن نفكر في أنه يمكن عمل شئ في نطاق الأمم المتحدة - رغم عيوبها - يسمح بالتجاوب مع رياح التغيير .. كي يتم التغيير من أجل التحديث والتناسق في مجتمعات المنطقة دون صدمات تكون لها آثارها المدمرة على باقي دول العالم . وهذا الرأى يحتاج إلى تكاتف دول العالم للخروج من هذه الأزمة بحل يرتضيه الجميع تحت راية الأمم المتحدة ، والمتصور أن تكون هناك ترتيبات أمنية .. يصبح فيها لكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية - إذا قدر لها أن تتخلص من انقساماتها - دور جوهري فعال في تصحيح الخلل في توازن القوى بشكل يضمن تحقيق السلام والاستقرار بين دول المنطقة ، مع عدم إعطاء الفرصة لأي دولة في المنطقة أن تفرض هيمنتها ، ومع ضرورة الاتفاق على نزع الأسلحة ذات الدمار الشامل من دول المنطقة كافة ودون إستثناء !!

وماذا عن مصر في هذه الترتيبات ؟ .. ان موقف مصر الحازم تجاه الأزمة في اطار مواثيق ومبادىء وقرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي جعل سياستها تنجح في كثير من المجالات .. فهي ناجحة من حيث تخفيف عبء الخسائر المادية والاقتصادية التي تحملتها نتيجة أزمة الخليج .. وهي ناجحة من حيث إنها أكدت المصداقية الدولية لمصر في ظروف احاطت بها جعلت بعض الأوساط الدولية والعربية والاسرائيلية تحاول النيل من السياسة المصرية والتشكيك في مصداقيتها .

وخلال الأزمة اثبتت مصر أيضا أنه يمكن الاعتماد عليها عسكريا في الدفاع عن اشقائها العرب إذا ألمت بهم أي ضائقة تهدد أمنهم ووجودهم .

ولهذا فقد وضح للجميع أن دور مصر في المنطقة بعد الأزمة أصبح دورًا ضروريا ، سواء من حيث احتياجات الأمن القوى لدول المنطقة أو من حيث احتياجات المنطقة للقدرات الدبلوماسية والعسكرية العالية لمصر في معالجة مشاكل ما بعد الأزمة .. وخاصة قدرتها على أن تحل محل أي قوات أجنبية قد تقترحها الأمم المتحدة لتثبيت ترتيبات الأمن في المنطقة .

وأخيرا فلو أمكن لمصر أن تبرهن للجميع أنها رائدة أيضا في تجاوبها مع رياح التغيير في العالم وخاصة في مجال تثبيت وتعميق الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فإن مصر ستكون الدولة التي تحتذى بها دون شك دول المنطقة التي تتوق شعوبها بشوق إلى الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

أمن الخليج

المنطلقات والمتطلبات

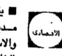
« أمن الخليج » قضية مثارة ، وتتنازع عليها ارادات كثيرة عربية واقليمية ودولية ، خاصة بعد قيام النظام الحاكم في العراق باحتلال دولة الكويت ، وتشريد شعبها ، ونهب ثرواتها .. وقد كشفت هذه المأساة ـ بكل أسف ـ عن عجز الدول العربية في تحقيق أمن الخليج ـ بمعناه العربي ـ كما كشفت عن الأهمية المحورية لمصر كعنصر استقرار في المنطقة ـ رغم ضائقتها الاقتصادية ـ وكشفت ايضا ـ عن اهمية معالجة الاختلالات التي اعترت النظام العربي خلال عقد الثمانينات ، هذا النظام الذي لايزال بوضعه الراهن يتناقض مع النظام الدولي الجديد ، وكشفت ـ اخيرا ـ عن أهمية تدعيم الصناعة العسكرية العربية .

قليلون هم الذين يفكرون فيما سيحدث بعد زوال هذه الأزمة ، من منطلق استراتيجي واع يصون المصالح والأهداف العربية ، ويحفظ حقوق الأجيال القادمة .

واذا اخذنا بمقولة احدهم ان لم نخطط لمستقبلنا فسوف يخططه لنا الآخرون ، واذا اخذنا بالحكمة العربية القائلة : من جوف المحنة قد تخرج نعمة ، فاننا نزعم بان قضية « أمن الخليج » خاصة و« الأمن العربي » عامة لم ينالا حظهما بعد من التامل والتفكير والتدبير ، مما دفعنا الى التعرف على اراء الخبراء الاستراتيجيين .



تحقيق : خليفة أدهم



■ يتحدث د . اسامة الغزالي حرب نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام حول مفهوم أمن الخليج من وجهة النظر العربية فيقول :

في الواقع ان مفهوم امن الخليج يندرج ضمن مفهوم الامن الاقليمي بشكل عام وبهذا المعنى فان أمن الخليج اصطلاح يختلف مدلوله بشدة باختلاف الجهة التي تتحدث عنه . وبالتالي فان امن الخليج من وجهة نظر القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يختلف عن مفهوم أمن الخليج كما تراه قوى أخرى مثل الاتحاد السوفيتي بل ان كافة القوى في منطقة الخليج لها مفهوم يختلف لامن الخليج فاليابان واوربا الغربية لكل منهما تعريف خاص يختلف لامن الخليج .

ولكن امن الخليج الذي يهمنا هنا هو امن الخليج من وجهة النظر العربية وبهذا النظر فان امن الخليج يقصد به أمن الشعوب وحماية مصادر ثروتها وحماية ارضها من كافة اشكال الخطر والتهديد .

اذا اتفقنا على هذا المفهوم لامن الخليج باعتباره مفهوما عربيا فهو يختلف عن مفهوم امن الخليج الذي تراه القوى الغربية والذي يتركز بالاساس على تأمين تدفق النفط اليها ولكن المفهوم العربي يتجاوز بكثير مجرد تدفق موارد النفط في ضوء هذه الحقيقة فمن المثير هنا ان نلاحظ ان المفهوم العربي هو الذي تعرض هنا للاضطراب نتيجة للغزو العراقي للكويت في حين ان امن الخليج من وجهة النظر الدولية لم يعتره خطر كبير لان البترول كان ومازال يتدفق للعالم الغربي حتى وان تأثرت اسعاره بشكل أو بآخر

المشكلة هنا ان الغزو العراقي للكويت اوضح بكل جلاء ـ للأسف ـ ان الدول العربية عجزت عن تحقيق امن الخليج بمعناه العربي نفسه لان ماحدث في هذا الغزو هو احتلال دولة عربية لارض دولة عربية جارة ، وتشريد لشعبها ونهب ثروتها ومن هنا فقد وجدت الاقطار العربية نفسها تستعين بقوة اجنبية للحفاظ على امنها

ومعنى ذلك ان المفهوم العربي لامن الخليج يعاني حتى الان من العجز لامكانية تحقيقه على يد القوة العربية نفسها بدون الاستعانة بقوة اجنبية

الاهمية المحورية لمصر

سوف يظل الحديث عن امن الخليج كلاما ليس له معنى الى ان تتمكن القوة العربية من تحقيق امن الخليج ومن هنا يبرز دور مصر في ذلك فلاشك ان اهم ما اسفرت عنه ازمة الخليج الراهنة هو الكشف عن الاهمية المحورية لمصر كعنصر استقرار في المنطقة وبالذات لأمن الخليج وعلى وجه التحديد فانه عندما تعرض امن احدى الدول العربية في الخليج للخطر والعدوان لم تتردد مصر في الوقوف بحسم ضد ذلك

ولكن الاهم من ذلك هو ان هذا الموقف كان حاسما في شد نصرة الاقطار العربية لادانة الغزو العراقي وعلى تشجيع المجتمع الدولي لادانة الغزو في العمل على انهاء اثاره

وفضلا عن ذلك فان ارسال القوات المصرية الى منطقة الخليج يمثل ترجمة عملية واقعية لهذه المكانة لمصر ولدورها في حماية الامن في الخليج العربي

وفي الواقع وربما كانت هذه الوقائع سببا في وعي الدول العربية في الخليج بهذه المكانة لمصر وبالتالي تمثل دافعا قويا لها لمساندة مصر ومساعدتها على مواجهة مشاكلها الاقتصادية واعبائها بما يمكن لمصر ان تقوم بدورها المنوط بها في المنطقة لمصلحة الامة العربية .

نظام امني عربي

ويقول د . احمد يوسف احمد مدير مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة ان اي مفهوم سليم لامن الخليج لابد وان ينطلق من نظام امني عربي سليم بمعنى ان الحديث كثر في هذه الآونة عن دور اجنبي في المستقبل بالنسبة لامن الخليج . والواقع ان القول بهذا ينطلق من نظرة قاصرة فاي وجود اجنبي في الخليج وان حقق اغراضا معينة على المدى القصير فانه لايمكن بعد انتهاء الازمة الراهنة اي على المدى الطويل ـ الا ان يكون عامل عدم استقرار في المنطقة حيث انه سيفضي من جديد الى مشكلة سيطرة اجنبية تؤدي الى ردود فعل معادية

وقد يصعب الان تصور نظام جماعي للامن العربي بسبب الخلافات العربية الراهنة ولكننا نتحدث عما ينبغي ان

يكون بحيث تبذل الجهود فى محاولة تحقيقه وسوف يتطلب هذا حلا معقولا للمشكلات الموجودة بين دول الخليج وكذلك ضمانات لحفظ السلام بينها على الاقل فى الفترة القادمة ويستحسن ان تأخذ هذه الضمانات شكل قوات تابعة لجامعة الدول العربية فان لم يتيسر ذلك ، يمكن الاستعانة بقوات تابعة للامم المتحدة وليس لاى دولة اجنبية أو اخرى كذلك سوف يتطلب امن الخليج ارسال صيغة دائمة للعلاقات مع دول الجوار وبالذات ايران وتركيا تتحقق فيها المصالح المتبادلة لكل الاطراف دون هيمنة او سيطرة

ولاشك ان امن الخليج ايضا سوف يتطلب تحقيق استقرار النظم الحاكمة فى المنطقة من خلال البدء فى عملية تحول ديمقراطى لهذه النظم وما لايمكن اغفاله هو دور مصر فى امن الخليج واتصور انه يأتى فى اطار الدور العربى العام ومن المؤكد ان الثقل المصرى عربيا سينعكس على ثقل مماثل فى صيانة امن الخليج ويرى البعض ان المرحلة الاولى من تحقيق امن الخليج تتطلب ان تستند على حلف مصرى خليجى وهذا وارد طالما ان ذلك سيرد فى الاطار العربى العام الذى تحدثت عنه

من هذا المنطلق فعلى دول الخليج ان تعى بأن مصر تشكل اساسا هاما فى اى صيغة مستقبلية لحماية امن الخليج خاصة والامن العربى بصفة عامة .

فى اى صيغة مستقبلية لحماية امن الخليج خاصة والامن العربى بصفة عامة ومن ثم يتعين على هذه الدول ان تدرك ان مصر لن تستطيع الوفاء بالدور المنوط بها بكفاءة كاملة مالم تتخلص من وطأة أزمتها الاقتصادية الحالية ، وعلينا فى هذه الحالة ان نفكر فى الصيغ المثلى للتعاون الاقتصادى مع هذه الدول بما يمكننا من حل مشكلاتنا الاقتصادية ، خاصة واننى اعتقد ان الدول الكبرى سوف لاتتحمس كثيرا لحل المشكلات الاقتصادية المصرية بالكامل لانها تخشى ان مثل هذا الحل يمكن ان يؤدى الى عودة ظهور مصر كعملاق اقليمى تخشى من أثره على مصالحها .

اختلالات النظام العربى

ويقول جميل مطر مدير المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل قبل الحديث عن أية صيغة عربية لأمن الخليج لابد أن تكون على دراية بأن هذا الأمر يتطلب معالجة الاختلالات التى المت بالنظام العربى خلال عقد الثمانينات وجعلته يختل توازنه بحيث يصعب مجرد الحديث عن أمن قومى عربى او امن اقليمى — أمن الخليج — والواقع ان هذه الاختلالات قد ظلت تعمل فعلها الى ان تفجر الوضع كما هو الآن فى ازمة الخليج

وهذه الاختلالات يمكن رصدها على النحو التالى :

اولا : خلل فى توازن القوى العسكرى تمثل فى ظهور طرف للنظام العربى يمتلك امكانات عسكرية فائقة ومثل ذلك خللا فى توازن النظام

ثانيا : خلل فى الجانب السياسى للنظام العربى تمثل فى الاتجاه خلال عقد الثمانينات الى انشاء تجمعات عربية اقليمية حيث قضى انشاء هذه التجمعات الاقليمية على نمط كان سائدا ولفترة طويلة (٤٠ عاما) هو نمط التحالفات المرنة بين مختلف اطراف النظام العربى ولقد حافظت هذه التحالفات على توازن القوى السياسية العربية من خلال اختراقها للحواجز الاقليمية من جانب ومرونتها من جانب اخر

ثالثا : الخلل فى الجانب الاقتصادى فى النظام الاقليمى العربى حيث التفاوت فى القوة الاقتصادية بصورة كبيرة وهذا الاختلال ينطبق ايضا على النظام الدولى الراهن حيث (الشمال والجنوب)

تناقضات عربية — دولية

ويضيف جميل مطر : واذا كنا قد تحدثنا عن الاختلالات التى المت بالنظام العربى خلال عقد الثمانينات والتى أفقدته توازنه بصورة كبيرة فان الوضع على الجانب الآخر واقصد فيما يتعلق بالنظام العربى بوضعه الراهن لم يتجاوب مع المتطورات التى طرأت على النظام الدولى خلال العامين الأخيرين بشكل خاص ، والتى انتهت الى ان هناك تناقضا جذريا بين النظام العربى والنظام الدولى الجديد ، وكان لايمكن لهذا التناقض ان يستمر لوقت طويل

وليس من الصعب تحديد هذه التناقضات حيث تمثل اولها فى التغيير الذى اقره النظام الدولى الجديد كمبدأ وقاعدة من قواعد التعامل الدولى الا وهو تسوية المنازعات بالطرق السلمية كما حدث فى ناميبيا ، وجنوب افريقيا ، وكمبوديا من المقابل نجد ان النظام العربى حتى الآن لم

يضع بين قواعده ضرورة تسوية المنازعات والمشـكلات بالطرق السلمية كما انه لم ينشىء مؤسسات خاصة بتسوية هذه المشكلات

اما التناقض الثانى هو الاتجاه نحو التعددية السـياسية واحترام حقوق الانسان .. وما الى ذلك من القواعد التـى ارساها النظام الدولى كأسس ومبادىء متبعه فى السـلوك الدولى ، وفى المقابل لايزال النـظام العـربى يصر بعض زعمائه على ان شعوبها تختلف فى طبائعها وظروفها ونظمها عن بقية الشعوب الاخرى وجاء آخر تـأكيد على ذلك مـن الرئيس العراقى للسفيرة الامريكية اذ قال لها « يـطلبون منا ان نكون مثل بـولندا وتشـيكوسلوفاكيا .. ولـكننا مختلفون ، ولايعرفون اننا مختلفون

والتناقض الثالث هو ان النظام الدولى وهو يعيد تشـكيل نفسه يشعر ان الركيزة الاساسية الى جانب القوى الامنية سوف تكون للمكانة الاقتصادية الدولية ، وبما ان النفـط سيظل اساس النهضة الاقتصادية العالمية الى سـنوات طويلة قادمة ، فكان لابد للقوى الدولية ان تتأكد من سلامة واستقرار المنطقة العربية التى تمدها بالنفط

وفى هذا السباق ـ والكلام لجميل مطر ـ فانه يصعب فى تصورى امكانية انشاء امن عربى جزئى ـ فى الخليج ـ او نظام أمنى عربى شامل ومستقل فى المستقبل القريب اذ يستلزم أمن الخليج وحتى فترة قادمة ان يكون ذلك تحـت مظلة مجلس الامن كما ان انشاء نظام عربى لامن الخليج يتطلب ان يتم من خلال صيغة مقبولة من قبل دول الجـوار الجغرافى ايران وتركيا ويؤكد اخيرا على اهميـة انشـاء مؤسسة فاعلة لفض المنازعات العربية ـ العربية داخـل الكيان العربى .

الصناعة العسكرية العربية

ويقول اللواء ا . د محمود خليل امتنا الاسـتراتيجية القومية باكاديمية ناصر العسكرية : فى تصورنا ان أمـن الخليج العربى يمكن تناوله انطلاقا من الاسباب الـكافية وراء تفجر الوضع فى الخليج بالشكل الذى نراه الآن ، حيث ان هناك قيادة عربية قد غلبت مصالح واهـداف قـطرية ضيقة على الاهداف والمصالح العربية والقومية العليا ، فى حين ان الامر جد خطير فالعلاقة فى واقـع الامـر بيـن المصالح القطرية والمصالح القومية هى عـلاقة الجـزء بالكل علاقة ترابطية ومـن ثـم فـالاضرار بـالمصلحة الاستراتيجية القومية حتمـا سـينعكس على المصـالح القطرية

وخطورة الازمة الراهنة فى انها قد تفجرت من قبل طرف من اطراف النظام العربى بما يدعونا لاعادة ترتيب الامور من جديد ، وذلك من خلال التأكيد على دور مصر وموقعها فى النظام العربى بثقلها الحضارى وموقعها الاسـتراتيجى وثروتها البشرية التى بذلت الكثير فى صـياغة الانسـان العربى ونهضته وليس ببعيد عن الذاكرة حـرب اكتـوبر ١٩٧٣ التى مثلت قمة التعانق بين الامن القومى المصرى والامن القومى العربى

ومن هنا فاننا نؤكد على دور مصر فى صـيانة وحمـاية الامن القومى العربى بصفة عامة امن الخليـج بصـفة خاصة لارتباطة بشـدة بـالامن القـومى المصرى ذى الانتشار الاقليمى وسوف يتطلب الامر من دول الخليج ان تتكاتف مع مصر لحل مشكلاتها الاقتصادية اولا وايضـا لدعم الصناعة العسكرية العربية من خلال هيئة التصـنيع العربية ثانيا .

في المواجهة

مع : جميل مطر :

أستبعد أن يكون هدف أمريكا من الضربة العسكرية تدمير العراق

إسرائيل قد تشعل الموقف إذا تراجعت أمريكا

فجر الغزو العراقي للكويت عددا من المشكلات بقيت لسنوات تحت السطح العربي الراكد الذي تموج اعماقه بالغليان . كما كشفت عن عديد من مواطن الخلل التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي كله .

وإلى الآن يفكر الآخرون لنا ، ومازلنا ننتظر صيغهم الجاهزة لحل مشاكلنا .

مع الاستاذ «جميل مطر» المستشار السابق لجامعة الدول العربية ومدير مركز بحوث المستقبل وصاحب المؤلفات الهامة في النظام الإقليمي العربي ، نقف على تأثيرات الغزوة العراقية على هذا النظام واتجاهات الحل العسكري في الخليج ، وتناقضات المجتمع العربي والنظم الأمنية المقترحة للمنطقة ككل .

ـ وازمة الخليج تدخل شهرها الخامس ، والخيار العسكري يبدو مطروحا بقوة ، تختلف التقديرات حول حجم وكثافة الضربة المتوقعة وإن كانت في معظمها تشير الى ضرورة أن تكون الضربة العسكرية ضد العراق مدمرة وموجعة بحيث تقضي نهائيا على قدراته العسكرية بحيث تنتهي الحرب في ساعات .

في رأيك ما هي البدائل المقترحة في حالة اللجوء الى الخيار العسكري وما هو اقربها للتنفيذ ؟

● البدائل المطروحة حتى الآن هي :

ان تقوم حرب تنتهي بتدمير العراق ، وفي هذه الحالة يكون التوازن الإقليمي في المنطقة قد اختل للمرة الثانية بين ايران والعراق . كما ان الرأى العام العربي والإسلامي لن يسكت على هذه النتيجة . وتبرز في هذه الحالة مشكلة معقدة اخرى على السياسة الامريكية ان تواجهها في الشرق الأوسط .

واخيرا ستؤثر هذه النتيجة بشكل مباشر في التطورات الحادثة في الاتحاد السوفييتي . لأن الاتحاد السوفييتي داخل في مشكلات البدائل فيها واضحة :

اجرى الحوار :

عماد الغزالي

يكون او لا يكون .

فالإتحاد السوفييتي داخل في مرحلة انفراط ثان ، الإنفراط الاول كان الانفراط الشيوعي ، الآن يواجهه الاتحاد السوفييتي انفراطا داخليا . والمؤسسات التقليدية بالاتحاد السوفييتي كالحزب والمؤسسة العسكرية لن تقبل بهذا .

فاى خطأ في منطقة الخليج سواء بقيت الجيوش الامريكية بها او اختل التوازن مرة أخرى لصالح ايران أو نشبت حرب عربية اسرائيلية . كل هذا سيدفع العسكريين السوفييت الى اتخاذ موقف حاسم ضد القيادة السياسية .

هذا تصوري لما يمكن أن يحدث لو اقدمت امريكا على تدمير العراق . ولذلك اشك ان يكون هذا من بين اهداف الولايات

المتحدة الامريكية ، لان الولايات المتحدة قد تهتم بالنفط باعتباره احدى الركائز التي ستبنى عليها النظام العالمي الجديد ، ولكن انفراط الاتحاد السوفييتي امر يعنيها بنفس القدر .

فليس من مصلحة امريكا ولا النظام الدولي الجديد ولا اوروبا باسرها ان ينفرط الاتحاد السوفييتي الان ، لان هذا يمثل خللا رهيبا لا يتحمله النظام الدولي .

هذا ليس معناه اني استبعد الخيار العسكري ولكني استبعد ان يكون هدفه تدمير القوة العراقية وتدمير العراق .

وفي الحالتين سواء انتهت الازمة بتدمير العراق او بقي الوضع على ما هو عليه ، ستصبح المشكلة الاساسية بعد ذلك هي مشكلة الترتيبات الامنية ، لان ارتباط هذه الترتيبات الامنية بالولايات المتحدة سيجعلها مرفوضة من الشعوب العربية لانه لن يحقق هدفه ، لان مفهوم الترتيب الأمني كما اتصوره وكما ارجو ان يكون التفكير فيه ، هو ترتيب امني تنموي ، بمعنى ان يكون شاملاً ، ليس فقط قوة عسكرية متواجدة وانما عملية تنموية حقيقية في المنطقة . وهذا لن يتوافر إذا كانت هناك شبهة في ان الولايات المتحدة التي دمرت العراق طرف في هذا الترتيب الأمني . ولذلك هناك خطورة كبيرة في ان تكون الضربة ضد العراق مدمرة او حتى قاسية .

- وإسرائيل .. اين هي من الازمة ومن ترتيبات الأمن .

● هذا هو الاحتمال الثالث .. ان تقوم اسرائيل بتفجير الموقف ، اى ان تقوم بتدمير العراق او بالمشاركة في تدميره ، وهذا يؤدى الى نفس النتيجة في النهاية ، واظن ان امريكا واعية تماما لهذا . ولذا طلبت من اسرائيل ان تبعد تماما عن الموضوع ، لكنها لا تحكم أسرائيل بشكل مطلق ، فالمسالة بالنسبة لإسرائيل هي تقدير حسابات في «منتهى الدقة» وفي اللحظة التي ستشعر فيها ان الولايات المتحدة بدات تتراجع ، قد تسارع هي بالضربة لإشعال الحرب ، وهذا يؤدى الى نفس النتيجة ضد الولايات المتحدة .

ازمة النظام العربي

- في ضوء هذه المعطيات ، كيف ترى مستقبل النظام الإقليمي العربي ؟

● مستقبل النظام مرتبط بقدرة اطراف النظام على التفكير من الآن في حل عدد من التناقضات الاساسية :

إولا : تناقض الثروة والفقر ، هي مشكلة واقعية برغم حساسيتها الشديدة .

ثانيا : التناقض بين القطرية وما فوق القطرية ، فخرافة أن يتصور ان القطر العربي له سيادة كاملة ، ففي المنطقة العربية تداخل بين الشعوب يجعل ما يحدث في اى قطر تنشغل به بقية الاقطار ، بدليل ما حدث في ازمة الخليج ، فالخلاف بين العراق والكويت تفاعلت معه الدول العربية كلها من المشرق الى المغرب ، هذه ليست مسالة ايدلوجية ، ليست مسالة قومية عربية ، لكنه واقع تعيشه ، فالشعوب العربية تتفاعل مع بعضها ، والحاكم العربي يضع في اعتباره بقية الشعوب العربية وهو يتخذ قراره .

ثم هناك التناقض الثالث ، وهو الفجوة السياسية الشديدة بين الانظمة العربية ، لاننا إذا كنا نفكر في نظام عربي جديد ، فلابد ان يتوافر فيه عدد من الشروط اهمها ، ان يكون هذا النظام اكثر تاقلما مع التغيرات الدولية التي حدثت ، ففي عصر تصبح فيه الديمقراطية والتعددية هي اساس التحولات الدولية الراهنة يستحيل ان نصر نحن على ان لدينا من التقاليد ومن تخلف الشعوب ومن الامية والفقر ما يسمح لنا باستمرار نظم غير ديمقراطية .

كل هذه التناقضات يجب ان تحل إذا اردنا تخفيف الاختراق الاجنبي للمنطقة .

فقضية الفقر والغنى تشغل الغرب كثيرا ، فازدياد الفقر معناه ان تزداد المشاكل الاجتماعية تفاقما . وتتنامى الاصولية الإسلامية وهو ما لا يزيده لغرب ، ولذلك فالغرب يسعى لحل هذا التناقض كما نسعى نحن له .

- وهل يقبل النظام العالمي الجديد بهذا التصور الذى تطرحه .

● النظام العالمي الجديد يطلب الاستقرار ، فمن مصلحته وجود نظام اقليمي متجانس في المنطقة العربية ، فامريكا تريد ان تؤمن تدفق النفط للسيطرة على مراكز الثروة العالمية ، وهذا الوضع نفسه يفسر ما يحدث في الحلف المعادى لصدام حسين ، ففرنسا تتخذ موقفا اكثر استقلالية وكذلك الاتحاد السوفييتي ، واليابان والمانيا ليستا متحمستين للضربة العسكرية ، لان هناك شعورا بان الولايات المتحدة إذا خرجت بهذا الحلف منتصرة انتصارا اكيدا ، فإن ذلك قد يؤثر على صياغة النظام الدولي الجديد في غير صالح هذه الدول ، ولعل هذا يفسر الموقف البريطاني المتشدد والمؤيد لامريكا ، لان من مصلحة بريطانيا الان تعطيل قيام هذه الوحدة التي ترى انها تنتقص من سيادتها .

خمسة نظم مقترحة

- وماذا عن النظم الامنية المقترحة للمنطقة ودور الدول العربية فيها .

● حتى الآن توجد خمسة نظم امنية مقترحة للمنطقة :

يوجد النظام الذى طرحته امريكا وهو نظام شرق اوسطي يضم ايران وتركيا واسرائيل الى جانب الدول العربية وهو ما اعاد بيكر تاكيده في خطته المقترحة للامن الإقليمي للمنطقة .

ثانيا: هناك فكرة اقامة نظم امنية للمنطقة ، بمعنى ان يوجد نظام اقليمي تكون فيه العراق وايران ودول الخليج ، ثم يكون هناك نظام بحر أحمر تكون فيه السعودية واثيوبيا والسودان ومصر . ونظام مشرقي يضم دول الهلال الخصيب وتدخل فيه تركيا .

ثالثا : نظام البؤر الامنية ، بمعنى ان يقوم مشروع امني في الخليج يكون نواة لنظام امنى تدخل فيه مصر والعراق ودول الخليج ، وإذا ثبت ان هذه الدول تستطيع حماية المنطقة يكون ممكنا بعد ذلك ان يتحول لنظام امنى عربي في المستقبل .

رابعا : هناك نوع يسمى «النظم المتداخلة» اى ان تدخل مصر مثلا في التجمع المغربي وتكون مصر والسعودية معا في نظام البحر الاحمر ، فيحدث بذلك التنسيق بين مختلف الاقاليم .

ثم اخيرا النظام الإقليمي الذى نعرفه والذى نعرف لماذا فشلنا فيه ، ومن الممكن ان تعاد صياغته ، واعتقد اننا لو نجحنا في حل التناقضات التي تحدثت عنها في البداية فسوف يكون ممكنا احياء النظام العربي من جديد .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لواء . ا . ح / **أحمد عبد الحليم**

خلال اندماجنا في ازمة الخليج الحالية ، لا يجب ان تتوه اقدامنا عن مواطئها الاصلية ، ولا يجب ان تزوغ ابصارنا عن مشاكلنا الحقيقية . فازمة الخليج هي ازمة طارئة ، سواء اراد صدام حسين ذلك او لم يرد ، ولكن المشكلة الحقيقية التي تعترض امن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ، والمنطقة العربية بصفة خاصة ، هي مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي . فهي المشكلة المزمنة التي كلفت دول المنطقة الكثير من التضحيات ، وعرضت سكانها للكثير من الاخطار .

وما لم تحل تلك المشكلة ، فسوف تبقى منطقتنا على فوهة بركان ثائر ، وستصبح ازمة صدام حسين لا شيء على وجه الإطلاق ، إذا ما قورنت مع الاخطار الكامنة والمحتملة من انفجار مشاكل الصراع العربي الإسرائيلي .

وخلال الاسابيع الاخيرة ، كانت هناك العديد من التوقعات حول طبيعة وخصائص ترتيبات الامن المستقبلية في المنطقة في اعقاب حل الازمة . وبصراحة شديدة ، فإنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة ، الكلام ، بدقة ، حول ترتيبات الامن الاقليمية المطلوبة ، حيث مازالت احتمالات حل الأزمة تتراوح بين عودة الرئيس العراقي إلى رشده وتجنيب العالم والمنطقة ويلات حرب ضروس ، وبين الاحتمالات - التي تتزايد يوما بعد يوم - لحل الازمة بالقوة المسلحة . وبطبيعة الحال ، سوف تتوقف اساليب ترتيبات الامن تبعا لذلك .

وخلال المرحلة المصيرية الحالية ، يجب على جميع المفكرين الخروج بمخزون كبير من التحليلات الجادة ، التي تتعامل مع الأزمة الراهنة ، بالجدية المطلوبة .

اين وصلت المشكلة

قبل قيام صدام حسين باعتدائه على الكويت ، كان العالم يشهد تغيرات غاية في الغرابة . وكانت اهم ملامحها :

- الثورات الديموقراطية في اوروبا الشرقية
- توحيد الالمانيتين - الشرقية والغربية - في دولة المانية واحدة ، بالاساليب السياسية . وهو حدث تاريخي يبرز اهم معالم النظام العالمي الجديد .
- تحول العلاقات الامريكية السوفيتية في طبيعتها وجوهرها ، وتغير اسلوب المواجهة بينهما إلى اسلوب اخر جديد يقوم على اسس التعاون والتنسيق في المواقف ، وحتى تطور ذلك ليصبح نوعا من المشاركة بينهما ، سواء فيما يختص بعلاقتهما الثنائية ، او في علاقتهما سويا مع باقي دول العالم ، وهو ما بدا واضحاً في الفترة الأخيرة .



المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

● وربما يعود لاسلوب المشاركة الجديد بين القطبين - ولوجزئيا - ان راينا ان التقدم اصبح ممكنا فى تسوية الصراعات الإقليمية المختلفة : من افغانستان إلى انجولا ، ومن امريكا الوسطى إلى كمبوديا .

وكان يجب فى إطار هذه التطورات ، ان يحل الصراع العربى الإسرائيلى فى إطار النظام الدولى الجديد ، طبقا لاصول اللعبة التى يراها العالم الان ، وطبقا لآليات منظماته الدولية . ويلاحظ فى هذا الشان ان النظام الدولى الجديد لم يكتمل شكله النهائى بعد ، بل نحن نعيش خلال فترة انتقالية يتم فيها التشكيل النهائى لهذا النظام . وتعتبر هذه الفترة الانتقالية شديدة الصعوبة .

وخلال هذه التحولات ، لم يكن احد قد استبعد منطقة الشرق الاوسط من ضمن الصراعات التى كان العالم يضعها امامه للحل . وكلنا يذكر كيف حوصرت إسرائيل فى هذه الفترة ، الامر الذى جعل للعرب اصولا يمكن الاعتماد عليها لدفع القوى العالمية للسعى حثيثا لحل المشكلة ، على اساس من الحق والشمول . وكانت اهم ملامح هذه الفترة :

● فى الشرق الاوسط ، اقل تعرضا لصراع الشرق والغرب ، تراجعت ظاهرة الاستقطاب الدولى ، وبدت فى الافق فرص عديدة لحل الصراع .

● كان هناك إقرار عام ، على الساحة الدولية والإقليمية ، بانه يجب العثور على وسيلة ما للانتهاء من بعض اسباب النزاع ، وطرحت على الساحة العديد من المبادرات .

● ورغم كافة الصعوبات التى كانت تحيط بالمشكلة ، فقد تمخض العام الاخير عن وجود مسار محدد ، تتعامل كافة الاطراف فى إطاره ، كان جوهره وجود احتمالات متعددة لإجراءات شاملة للتعامل مع القضية الفلسطينية .

تساؤلات عالمية

كان ذلك هو الموضع الذى كنا نقف فيه فى الشهور السابقة ليوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ ، حينما اندفعت القوات العراقية الغاشمة ، واحتلت الكويت . وقد اثار هذا الحدث على المستوى العالمى العديد من التساؤلات ، كان اهمها :

● هل يبنى عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة على الحلول السلمية للنزاعات ، ام على الآليات السابقة التى كانت تقوم على اساس العدوان

● هل يمكن للعالم ان يامل فى تجنب اشتعال النيران فى منطقة قابلة للاشتعال مثل منطقة الشرق الاوسط ، إذا راى الناس ان عدوان صدام حسين وطريقته فى التعامل فى الامور هى طريقة ناجحة لحل المشاكل المختلفة ؟ . بمعنى اخر ، هل يمكن وجود اى امل فى استقرار السلام فى منطقة تحمل فى جوانبها نظم تسليح مدمرة للغاية ، إذا بدا لجوء صدام حسين للعنف وطريقته فى مواجهة المشاكل كطريقة فعالة فى هذا الإطار ؟ .

● وهل يمكن الاطمئنان إلى استقرار امدادات واسعار البترول - شديدة الحيوية لاستقرار الاقتصاد الدولى وتطور الدول المختلفة - إذا احتكرها وسيطر عليها رجل واحد له مثل هذا الطموح المدمر ، مثل صدام حسين ؟ .

وقد اجاب العالم على كل هذه الاسئلة ، وغيرها ، برفض قاطع ، لا تردد فيه .

ماذا فعل العالم ؟

نتيجة لعدوان صدام حسين على الكويت ، نشا ، تحالف دولى ، غير مسبوق لمواجهة العدوان العراقى . وخلال الاشهر القليلة الماضية ، تحرك المجتمع الدولى - فى شكل مثير فى وضوح اهدافه وإصراره على مطالبه - لصياغة استراتيجية جديدة لتحقيق اهدافه : والانسحاب العراقى الفورى غير المشروط من الكويت ، وإعادة الحكومة الشرعية للكويت ، وتتكون هذه الاستراتيجية الجديدة من ثلاثة عناصر :

(١) عزل العراق سياسيا ، وتركيز كافة الجهود لمواجهة عدوان صدام حسين ضد الكويت . وفى هذا الإطار لا يجب الربط حاليا بين ازمة الخليج ، واى ازمات اخرى فى المنطقة :

(٢) عقاب العراق اقتصاديا ، نتيجة لعدوانه الغاشم على الكويت . وفى هذا الإطار لا يمكن السماح للمعتدى بالاستفادة من عدوانه . ولتحقيق ذلك ، تم توحيد الجهود الدولية لإيقاف التبادل الاقتصادى مع العراق .

(٣) ردع احتمالات اى عدوان عراقى اخر بالوسائل العسكرية ، وفى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٠

هذا الإطار تم تجميع هذا الحشد العسكرى الدولى الضخم فى منطقة الأزمة . وحولها . والهدف الرئيسى من هذا الحشد دفاعياً بالدرجة الأولى ، ولكن الرسالة الأخرى الواضحة بهذا الشأن هى : لا يمكن السماح لهذا العدوان بالاستمرار . وفى هذا الإطار ، تقوم القوات الدولية بزيادة قوتها الضاربة لتحول إمكانات الدفاع ، إلى إمكانات أخرى أسسها القدرة على الهجوم إذا تطلب الموقف ذلك ، وفشلت كافة الجهود السياسية لحل الأزمة سلمياً .

وبعد مضى كل هذا الوقت ، مازال صدام حسين فى الكويت ، كما لا يزال يتصاعد بالموقف سياسيا وعسكريا ، ولكن على الجانب الآخر ، مازال الاتفاق الاقليمى والدولى كما هو ، مصمما على إرجاع الرئيس العراقى عن غيه ،

الرسالة الموجهة لصدام حسين واضحة للغاية : « انسحب من الكويت سلمياً وبغير شروط ، أو عليك قبول العقاب الاقتصادى الصارم أو احتمالات أسوأ من ذلك بكثير » . ولن يكون هناك أى احتمال لمناقشة أى بدائل وخيارات أخرى .

ومن الأفضل أن تحل الأزمة سلمياً ، ولكن العالم مستعد لحلها عسكرياً . فالعدوان العراقى غير المسبوق ، وضمه للكويت ، لن يمكن قبوله . والمجتمع الدولى مصمم على إزالة آثار هذا العدوان ، بكافة الطرق المحتملة . وبعد انتهاء الأزمة ، سيتحول اهتمام العالم إلى كيفية تأمين المنطقة ، وعدم تعرضها لمثل هذه الأخطار فى المستقبل . وفى هذا الإطار ، هناك موضوعان هامان : ترتيبات الأمن الإقليمية ، وحل الصراعات الاقليمية التى يأتى على رأسها الصراع العربى الإسرائيلى .

الأمن الاقليمى

لقد سبق القول ، انه من السابق لأوانه التصور الوثيق لترتيبات الأمن الاقليمية لفترة ما بعد الأزمة ، ولكن هذا لا يمنع من تصور بعض الأسس الرئيسية لذلك . وفى هذا الإطار يمكن الاشارة للآتى :

● أى صياغة لنظام أمن إقليمى لما بعد انتهاء الأزمة ، يجب أن تقوم على أساس مصالح الأمن المشروعة لكافة الأطراف ، وعلى أساس من الاستقرار السياسى والاقتصادى ، والتوازن العسكرى الوثيق الكافى لحماية الأمن القومى لكل دولة ، وعدم السماح باستخدام القوة العسكرية لتهديد دول أخرى فى المنطقة . ولا يمكن فرض ذلك من الخارج ، حيث يمتلىء تاريخ المنطقة بمشاريع أمنية سابقة فاشلة ، ولكن يجب أن يقوم على أساس إقليمى بالدرجة الأولى .

● يجب الحفاظ على المصالح الإقليمية والدولية المشروعة ، التى تقوم على أساس الاتفاقات التجارية القانونية لتحقيق مصالح كافة الأطراف . ويجب أن نتبين بوضوح أن اقتصاد الدول الصناعية يقوم على البترول ، وهى المادة الاستراتيجية اللازمة لتقدم كافة الشعوب .

● لا توجد صياغة أمنية واحدة ، فالمنطقة شديدة التعقيد ، ومصالح الأطراف فيها متباينة ، ويجب ترتيب مشاكل المنطقة طبقا لأولويات تعتمد على احتمالات حلها . كما يجب أن تسعى كافة الأطراف إلى حل الأزمات والمشاكل بالتتالى ، وإيجاد صياغات أمنية متوازية ، تحقق فى النهاية أمن كافة الأطراف .

● على كافة القوات الأجنبية الانسحاب من المنطقة بعد حل الأزمة ، وبأسرع وقت ممكن . ويجب أن يعتمد الأمن العربى فى منطقة الخليج على العنصر العربى ، تحت مظلة جامعة الدول العربية . ويكون الغطاء الدولى لكل ذلك هو : آليات الأمم المتحدة . ويكون الهدف هو : إعادة التوازن إلى المنطقة ، وإيجاد الضوابط اللازمة لضمان استمرار هذا التوازن ، وإقامة التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى على أسس عادلة

● هناك احتمالات فرص جديدة للمستقبل فى الحد من انتشار نظم التسليح ، وخاصة تلك النظم ذات التدمير الشامل ، وهى عودة لنداءات الرئيس مبارك المتعددة بهذا الشأن . ويؤدى الاستفادة من الدروس العالمية ـ والأوروبية ـ بهذا الخصوص إلى اتباع إجراءات تؤدى إلى سيادة السلام العادل والشامل فى المنطقة ، وحق كافة الأطراف فى العيش فى سلام ، وخاصة الشعب الفلسطينى .

وما تعنيه هذه الأسس هو أن ترتيبات الأمن فى المنطقة لفترة ما بعد الأزمة سوف تتطلب عددا من الإجراءات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية المختلفة ، والمتشابكة فى نفس الوقت . وسوف يكون العمل الرئيسى هو تطوير وإحياء ترتيبات أمنية إقليمية ، فى إطار متطلبات النظام الدولى الجديد ، وأنشطة إقتصادية ودبلوماسية يمكن لها فى مجملها تدعيم الاستقرار على المدى الطويل فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

الصراع العربى الإسرائيلى

لا يمكن الحديث عن استقرار وأمن دائمين فى المنطقة دون حل إحدى المشاكل الرئيسية لعدم الاستقرار فيها : وهو حل المشكلة المزمنة الممثلة فى الصراع العربى الإسرائيلى .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

● حل عادل وفورى للقضية الفلسطينية! ● القوات الأجنبية.. الرحيل فى أسرع وقت! ● تنظيف المنطقة من أسلحة الدمار!

ويعتبر درس الخليج فى ضرورة عدم حصول اى طرف على مكاسب نتيجة لعدوانه، هو «الأساس» الذى يجب ان تقوم عليه اسس حل الصراع، كما ان السعى الجاد والمستمر لحل المشاكل سلمياً يمكن ان يؤدى إلى حصول الاطراف على حقوقهم.

ويمكن ان تقوم اسس حل الصراع العربى الإسرائيلى على الآتى:

● يجب ان يكون السلام عادلا وشاملا. ويمكن للمؤتمر الدولى جيد الإعداد، وفى التوقيت المناسب، ان يسهل توصل الأطراف لمثل هذا النوع من السلام.

● يجب ان تتم عمليات التفاوض لإحلال السلام العادل والشامل فى المنطقة على اساس قرارات هيئة الامم المتحدة -وخاصة قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ -وعلى اساس مبدأ الارض فى مقابل السلام.

● يعتبر العمل لهزيمة اساليب صدام حسين فى حل المشاكل، واستيلائه على الاراضى بالقوة، وطرد شعب الكويت من بلاده، اساسا صلبا لصياغة منطق إقليمى ودولى جديد يمكن تطبيقه على الاراضى العربية المحتلة، وإعادة الشعب الفلسطينى إلى دولته الجديدة. وهنا الربط الحقيقى بين إزالة آثار العدوان العراقى على الكويت اولاً، ثم إزالة آثار العدوان الإسرائيلى على الاراضى العربية المحتلة، وليس الربط الذى يصوره صدام حسين فى ضرورة ربط انسحابه من الكويت بالانسحاب الإسرائيلى المتزامن من الاراضى العربية المحتلة، او الانسحاب السورى من لبنان.

وعموما، فإن حل الصراع العربى الإسرائيلى يعتمد -كما كان دائما- على ضرورة وصول العرب إلى حد ادنى من الاتفاق، يعاون فى توحيد مواقفهم التفاوضى فى مقابلة موقف إسرائيلى متشدد ومتعنت. وهذا هو ايضاً ما يدعونا لان نقول إن إزالة العدوان العراقى عن الكويت يمكن ان يخلق فرصاً جديدة، وسابقة يعتد بها، ويمكن الاعتماد عليها فى التفاوض العربى للحصول على الحقوق العربية.

احتمالات الدور المصرى

إذا انتقلنا إلى احتمالات الدور المصرى، نجد انفسنا إزاء ازمة متعددة الجذور والتداعيات والنتائج، كشفت حقيقة الأوضاع العربية ومساوىء الوضع العربى. ورغم ذلك، فإن هذا الوضع مع خطورته يقدم فرصا تاريخية يجب الإمساك بها، والاستفادة منها.

وقد اثبتت الأحداث ان مصر القوية عسكرياً هى عامل «استقرار» فى المنطقة، ولكن يجب علينا ان نعى ان القوة العسكرية ليست منفصلة عن القضايا الأخرى الشاملة للدولة.

وفى إطار ذلك يمكن لنا التقدم على عدة محاور.

(١) استمرار تقوية الوضع الداخلى، وذلك بحل المشكلة الاقتصادية، وتطوير النظام السياسى الديموقراطى.

(٢) الحفاظ على السلام فى المنطقة، وعدم التورط فى حروب او صراعات مسلحة لسنا اطرافاً فيها، ولا تحقق لنا اى مصالح محددة.

(٣) بذل المحاولات الجادة لتحقيق تضامن عربى واسع، على اسس حقيقية، واستعادة الدور الاقليمى لمصر.

(٤) تجميد الصراعات الفرعية -العربية العربية- التى تصرف انتباهنا عن قضايانا الرئيسية.

(٥) السعى لإنشاء وتطوير نظام امنى عربى، يقوم على اساس المبادىء والأخلاق، وتحقيق المصالح المشتركة لكافة الأطراف.

ويجب ان يقوم النظام الامنى الدفاعى العربى الجديد على اساس «قوة ردع عربية»، قوامها «العسكرية المصرية»، وذلك بهدف:

● الحفاظ على التوازنات السياسية والاستراتيجية فى منطقة الخليج، ومنع تهديد اى قوة إقليمية من تهديد امن المنطقة مرة اخرى.

● حماية الاستقلال السياسى للخليج ضد اى عدوان خارجى، وعدم تغيير الحدود بالقوة.

● ضمان استقرار وامن المنطقة ضد التدخل الخارجى. ■



تكلفة الأمن

د . جهاد عودة

تتوالى الاحداث في منطقة الخليج بشكل يثير التساؤل الجاد والعميق حول مغزى الدور المصرى في الاحداث ؟ وهل استطاعت مصر ان تلعب دورا فعالا في دفع الاحداث لتتسق مع مصالحها ؟ وهل هناك في تطور الاحداث ما قد ينبىء بتحولات مستقبليه يجب على مصر ان تحذر منها ؟

بعبارة اكثر تحديدا وإجمالا هل مصر سوف تبرز من خضم احداث الخليج بإمكانات جديدة ام ان مصر قد بذلت اكثر مما جنت وانها قد عرضت نفسها لخسائر كان يمكن تجنبها ؟ جوهر هذه الاسئلة وغيرها الكثير يتعلق برسم وإدارة مصر لسياسة امنها القومى .

في البداية لابد من الاعتراف انه من الصعب بل من المستحيل في ضوء التغيرات الشديدة للاحداث وغياب المعرفة الكاملة بالاسرار والمعلومات الدقيقة ان نقول كلمة فاصلة ، وكل من يقولها هو واهم لا يدرى ما يقوله . ولكن يمكن في إطار افكار التحليل الاستراتيجى ان نخلص إلى منهج يساعدنا في حساب المكاسب والتكلفة والخسائر لمصر .

يقوم هذا المنهج على القول بان « تكلفة الامن » تحسب في ضوء مواقف التهديد الفعلية لدور تلعبه الدولة وتكسب من ورائه . وبعبارة اخرى لا تحسب تكلفة الامن من منظور المصادر العامة للتهديد المرتبطة بالظروف الجغرافية او التوزيع العام للقوة في النظام الدولى او انظمة التسلح .

ولنضرب مثالا ، فدولة مثل مصر لها مجموعة من المميزات الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية ، كما عليها ايضاً عدة قيود جغرافية واقتصادية وسياسية واستراتيجية ، فإذا كان يمكن النظر إلى هذه القيود والنواقص على اعتبارها في حد ذأتها مصادر لتهديد محتمل ، فلا يجب النظر إلى هذه النواقص باعتبارها مواقف فعليه للتهديد . حيث إن القول برسم سياسية الامن لمصر اعتمادا على المصادر المحتملة للتهديد يجعل مصر دولة غير رشيدة سواء من حيث تخصيص الموارد او بناء الاهداف . كما ان هذا المنهج يجعل من مصر دولة نفسيا مريضة حيث يضعها مع إسرائيل في قارب واحد من حيث كونها مصابة ببارانويا امنية .

اما الاعتماد على مواقف التهديد في صنع سياسية الامن القومى فيعتبر هو المنهج العقلانى .

فهذا المنهج يقوم بحساب إلى اى مدى تجمعت عوامل معينة لتخلق موقفا يفرض تهديدا فعليا للمصالح المصرية . ولمزيد من التوضيح فلناخذ قضية المياه .

تعتبر المياه من النواقص الجغرافية والطبيعية التى تعانى منها مصر ، وذلك لكونها دولة مصب وليست منبعا ولكونها دولة زراعية في حاجة متزايدة للمياه هذا بالإضافة إلى كونها دولة نامية حضريا ، الامر الذى يعنى حاجتها المتزايدة للمياه من اجل التوسع العمرانى والصناعى . في ضوء ذلك لا يعتبر من باب الرشادة الامنية ان ترسم مصر سياستها الامنية على اعتبار ان المياه مصدر عام ومحتمل للتهديد القومى . بل يجب ان ترسم مصر سياستها في ضوء المواقف التى تتخذها دول حوض نهر النيل بشأن قضية المياه . ويبدو ان مصر تتبع منهج مواقف التهديد في سياستها العملية للامن القومى اكثر من اتباعها له عند التفكير النظرى والمؤسسى حول قضايا الامن القومى بصفة عامة .

وفي إطار التفكير من منظور مواقف



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

التهديد يمكن القول بان احتلال العراق للكويت هو موقف تهديد حال وجاد للمصالح المصرية . وهى المصالح المتجسدة فى سعى مصر لبناء نظام إقليمى شرق اوسطى قائم على مبادىء السلام وحل التناقضات الإقليمية من خلال عمليات المفاوضات والتحكيم . وهو موقف تهديد لما يطرحه من احتمال جاد وحال لدفع المنطقة إلى اجواء الحرب الإقليمية الشاملة او لدفعها إلى الخضوع لابتزازات القوة العسكرية العراقية . فمصر خلال العشر سنوات الماضية استطاعت ان تبنى دورا إقليميا فعالا يقوم على مبادىء الوساطة الإقليمية وان تكسب من ورائه منافع عدة . ويعتبر احتلال العراق للكويت موقف تهديد لهذا الدور وذلك لما احدثه هذا الاحتلال من تمزق وبعثرة فى البيئة الإقليمية لمصر .

واعتماداً على ما سبق تصبح مسالة الحسابات مسالة بسيطة وسهلة . فيمكن حساب ما خسرته مصر من فقدها لتحويلات العاملين ومن إعادة تخصيص لموارد من اجل اغراض عسكرية استراتيجية ومن اضطراب ايديولوجى فى الجماعة السياسية والثقافية المصرية وغيره من خسائر .

إن جوهر الامن فى عصرنا هذا هو موقف التهديد الجاد والحال لدور معين تلعبه الدولة . ويتناسب هذا الجوهر مع التحولات الدولية نحو مزيد من الاعتماد المتبادل . فى المقال القادم يتم تناول بالتحليل مدى نجاح مصر فى التعامل مع هذا الموقف من التهديد . ■



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

كمال حسن على فى

ندوة الباجواش

عربا

ما بعد أزمة الخليج ..

عين للداخل وعين للخارج

تابع النقاش : جمال فاضل
تصوير : عبدالعزيز النمر

بيدهم يجب ان يشرعوا فى جرد ازمة الخليج ومخلفاتها القادمة واجراء ترتيب فعلى وليس على الورق للبيت العربى .. لابيد غيرهم حتى لاتهب ظروف ما وتفرض عليهم ترتيبا قسريا .

وهاهى ازمة الخليج خلقت الظرف الاستثنائى العربى الخالص والذى يمثل دافعا قويا لعرب مابعد زوال الكابوس الرابض على الخمسة عشر ألفا — حوالى — كيلو متر مربع او الكويت لكى يبادروا بهذا .

ضمن الجرد صندوق قديم مكتوب عليه بخطكوفى .. الامن القومى العربى يحوى وثائق بمعاهدات دفاع عربى — طبعا — مشترك

رئيس الوزراء والفريق كمال حسن على ينفض التراب عن محتويات الصندوق فى ضوء ازمة الخليج وما يحيط بالمنطقة العربية من متغيرات دولية عاصفة وقضايا اخرى شملتها اسئلة طرحت امامه فى ثانى حلقة نقاشية تعقدها جماعة الباجواش المصرى حول ازمة الخليج وماترتب عليها قديما ذلك الانشغال بمفهوم الامن الجماعى اذ يعود الى عام ١٩٤٤ فقد حدد بروتوكول الاسكندرية فى سبتمبر منه مجموعة اهداف لانشاء جامعة الدول العربية ومن بينها صيانة استقلال وسيادة الدول العربية من كل اعتداء بالوسائل الممكنة بل ان أحد المبادىء الاساسية فى العمل العربى المشترك ان لم يكن المبدا المحورى للنظام العربى باكمله منذ اكثر من ٤٠ عاما قرره القادة الذين اتفقوا على ذلك البروتوكول الا وهو عدم جواز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة وعدم جواز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية .

غير ان الخطوة كما يقول الفريق الاسبق كمال حسن على التى اعتبرت كبرى على طريق تدعيم الامة العربية لامنها الجماعى والقومى كانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية فى ابريل عام ١٩٥٠ .

ونصت الاتفاقية على تأسيس لجنة عسكرية دائمة من ممثلى هيئة اركان حرب جيوش الدول العربية لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله واساليبه ومجلس دفاع مشترك يتكون من وزراء الخارجية والدفاع بل كما يمضى الفريق الاسبق كمال حسن على — أن المعاهدة ارفق بها ملحق عسكرى بان القاهرة مقر اللجنة العسكرية الدائمة تتولى اعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الاخطار المتوقعة .



ولعل ابرز ما اتفق عليه القادة العرب كان في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان في نوفمبر ٩٠ حيث تم الاتفاق على تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وابعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة باعتباره الارضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية . والوشائج التي تحقق المنافع المتوازنة .

وبالرغم من هذا فان الدول العربية اخفقت مؤخرا في تحمل مسئولية هذا الالتزام والتعهد عندما ارجأت تنفيذ القرار رقم ١٩٤ الصادر عن مؤتمر القمة العربي غير العادي ببغداد في مايو ٩٠ الخاصة بتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي العربي وهو القرار الذي كان قد دعا الى عقد اجتماع مشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العربي في غضون شهرين من تاريخ صدور القرار من اجل مواجهة التحديات الناتجة عن اتساع موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى واخطارها على القضية الفلسطينية والامن القومي العربي .

وحسب رأي كمال حسن علي بان الاجهزة والمؤسسات والتراكم الكمي متوافر لقيام امن قومي عربي ولكي يصبح حقيقة ملموسة يجب زوال عوامل تحول دونه ومنها :

- عدم وجود سلطة سياسية امرة في الوطن العربي وغلبة النظرة القطرية على النظرة القومية .
- الضغوط والتهديدات المستمرة التي تمارس على القوى العربية بمعرفة دول الجوار الجغرافي او دول التخوم . بالاضافة الى عدم قدرة النظام العربي على التخطيط بعيد المدى وبالتالي افتقاره الى خطط جاهزة للتعامل مع كافة الاخطار المحتملة والمتوقعة .
- اختراق المجتمعات العربية بمعرفة كافة الاجهزة الاجنبية وبث تلك الاجهزة للفرقة فيما بين الدول العربية .
- غياب التعددية السياسية والديمقراطية في العالم العربي وارتهان سياسات غالبية الدول العربية بارادة حاكم واحد او حزب ينفرد بالسلطة دون سواه
- عدم وجود دولة المركز او الدولة النموذج لقيادة العالم العربي في المرحلة الراهنة بل تعددت الدول التي تطمح في القيام بهذا الدور .

يحدث في وقت تتشكل فيه توجهات عالمية جديدة بلا ريب سيكون لها انعكاسات على النظام والامن القومي العربي . من فرز تلك التوجهات كما يمضي الفريق كمال حسن علي بزوغ نظام دولي جديد لايحبذ القطبية الثنائية وينبذ استخدام القوة في تسوية النزاعات الدولية . أو التهديد باستخدامها واعتماد القوة الاقتصادية كبديل عن القوة العسكرية وتحولات اوروبية عاصفة واخرى الى نظم اقتصادية تقوم على اليات السوق والتخطيط ونزوع متزايد للديمقراطية القائمة على التعددية وظروف دولية اقتصادية تؤكد تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية مع احتمالات وقوع صدام مستقبلا بين تلك الشركات والدول ذات الاقتصاد الضعيف في العالم الثالث .

ووفق مايراه ويطرحه الفريق الاسبق كمال حسن علي فان التحولات التسعة التي بدأ فرزها في التشكل دوليا فانها ستؤثر اجلا أو عاجلا على النظام العربي .

ومن ثم فان عرب مابعد ازمة الخليج سيواجهون بتحد . اذ سيجدون انفسهم في مفترق الطرق و أمام خيارين هما :

- ان يقودوا بارادتهم الحرة عملية التغيير .
- قبول التغيير بفعل مؤثرات خارجية قسرية .

■ ولاشك .. يضيف الفريق كمال حسن علي ان قوة وثبات الامن القومي العربي سيكون رهنا بنجاح عرب مابعد ازمة الخليج في ادارة عملية التغيير الشامل .. بمعنى اخر يجب ان تكون هناك عين عربية بالداخل واخرى للخارج .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

قليل من الواقعية

● ● السفير الاسبق عمران الشافعي افتتح نقاش حلقة الباجواش الثانية الخاصة بازمة الخليج و اثارها . طالبا اضفاء قليل من الواقعية على اية مواثيق خاصة بالامن القومي العربي فيمابعد . وسال عن اسباب غلبة التركيز على الامن العربي في حدود مجابهة اسرائيل ؟

● أرجع الفريق كمال حسن على ذلك الى غياب الامن القومي العربي بمفهومه الشامل وان ماحدث في الكويت دليل دافع على غياب هذا المفهوم الشامل .

ماحقيقة النظرة ؟

● ● طلب الدكتور عصام الدين جلال مقرر الباجواش المصرى القاء الضوء على حقيقة النظرة الحالية للامن القومي العربي .

● قال الفريق كمال حسن على ان التوعية بمفهوم الامن القومي العربي وابعاده الحقيقية ومستوياته يجب أن تنتشر في الدول العربية صغيرها وكبيرها .

وقد وجد الامن القومي العربي بمعناه العسكرى والاقليمي فقط خلال الفترة الماضية . كما أن الياته لم تكن موجودة غير ان الترسانة الفكرية التي تصنعه كانت موجودة .

ومن الناحية العملية لم تكن هناك قوة عربية مسئوليتها الدفاع عن الامن القومي العربي او حمايته على الرغم من توافر ظروف مواتية لهذا كازدياد عوائد البترول وتعاظم دوره كقوة اقتصادية بالذات في اعقاب حرب اكتوبر ٧٣ . بالاضافة الى تزايد فعاليات العمل العربي المشترك والرغبة في دعم القدرات العسكرية والاقتصادية المشتركة .

وفي رايه لابد من انشاء قيادة عسكرية مشتركة وليس بالضرورة وجود القوات بمنطقة بعينها . غير انه رهن حدوث هذا بدعم القدرة الاقتصادية التي تسبق القوة العسكرية . ويجب ان يساند هذا جهاز تشريعي يتولى تقريب النظم القانونية العربية .

مطمع ومقومات

● ● د . عصمت عز رئيس اللجنة بالامم المتحدة للحرب الكيماوية سال : هل يعتقد الفريق كمال حسن على أنه من المحتمل ان يصبح العالم العربي موضعا لمطمع احدى الكتلتين بعد حصول تقارب واتفاق بينهما . وكيف يمكن خلق المقومات الداخلية للامن القومي العربي ؟

● قال الفريق انه يجب ان تستفيد منطقة الشرق الاوسط من وجود ٧٠ ٪ من الطاقة فيها للعالم اجمع وليس للعالم الغربي . لان هذا مفهوم قاصر . وتأمين هذه المنطقة لايهم الغرب فقط ، وانما يهم العالم كله ولهذا يجب الاستفادة والتعاون في اقامة امن قومي عربي والحفاظ عليه . مثل هذا يفرض تفكيرا بأن تكون المبادرة عربية . بل أن العالم العربي بتكوينه لنظام أمن عربي واضح سيلغي دور اسرائيل التقليدى .

مرحلة جديدة للعمل الاقتصادى المشترك لدعم الأمن القومى ورفاهية الشعوب العربية

جاء اجتماع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الذى عقد بالقاهرة فى الخامس عشر من فبراير ليؤكد قدرة الامة العربية على تجاوز محنتها واعادة ترتيب اوضاعها امنيا وسياسيا واقتصاديا لمرحلة ما بعد انتهاء ازمة الخليج وانسحاب قوات النظام العراقى من جميع الاراضى الكويتية دون قيد او شرط وعودة الشرعية اليها التزاما بالقرارات العربية والاسلامية والدولية الصادرة فى هذا الشأن .

يقول المستشار عبد الفتاح محمد عبد الفتاح بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان هذا البيان خرج بستة مبادىء كاسس للتعاون فى المرحلة المقبلة بين الدول العربية الثمانى التى اصدرت البيان بل وكاسس للتعاون العربى بصفة شمولية تهدف الى ترسيخ التضامن بين الدول العربية وفق نصوص ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، مؤكدة النظرة القومية لمفهوم الامن العربى ككل لا يتجزأ ، ساعية الى تنشيط دور الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك خاصة فى المجال الاقتصادى لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية واهم ما يلفت النظر فى البيان هو المبدأ الرابع الذى يقضى بـ :

• تنشيط دور الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك مما يبشر بعودة الروح لهذه المؤسسات وتمكينها من العمل على تحقيق الاهداف التى انشئت من اجلها فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولعل اهم ما نبدأ فى التطرق اليه من الان - وعلى اسس المبدأ المذكور - هو تنشيط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتاهيله لان يكون احدى ادوات التنمية الاقتصادية العربية فى المرحلة المقبلة . فمن المعروف ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية - المنشئة للمجلس التى اقرت فى يونيو عام ١٩٥٧ جاءت تعبيرا لما نص عليه ميثاق الجامعة العربية واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى . وقد دخلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية حيز التنفيذ منذ عام



المستشار :

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح

١٩٦٤ وتضم حاليا اثنتى عشرة دولة عربية (مصر/سوريا/ الكويت/ والامارات العربية/ ليبيا/ السودان/ الصومال / موريتانيا/ العراق/ الاردن/ فلسطين/ اليمن)

وكان المجلس قد بدأ نشاطه بانشاء السوق العربية المشتركة واقرار العديد من الاتفاقيات الخاصة بانتقال الاشخاص والاموال وحماية وضمان الاستثمارات وغيرها ، كما بدأ المجلس فى السبعينات الاتجاه الى معالجة مشاكل الانتاج بانشاء عدة شركات عربية مشتركة واتحادات نوعية متخصصة للتنسيق بين الصناعات القائمة فى الوطن العربى . هذا بالاضافة الى انشاء صندوق النقد العربى الذى نفذ على مستوى الدول العربية كلها . ولكن الانجازات لا ترقى الى مستوى الطموح - وللانصاف لا يمكن القول ان هذا يرجع الى عيوب فى نصوص الاتفاقية بل جزء منها يرجع الى ضعف اليات التنفيذ والجزء الاكبر الى الظروف التى احاطت بالعالم العربى كعدوان ١٩٦٧ ، والفترة التى تلتها حتى حرب التحرير عام ١٩٧٣ ثم الظروف السياسية التى طرأت على العلاقات العربية عام ١٩٧٩ كل ذلك أثر سلبا على تحقيق اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية . وجاءت حرب الخليج لتزيد من حدة وسلبية هذه الاثار .

وهناك من الاسباب التى تدعم اهمية وضرورة تنشيط مجلس الوحدة الاقتصادية من أهمها :-

● الدور الهام للدول الثمانى فى دعم مسيرة المجلس فى الفترة الماضية فمصر وسوريا من اولى الدول المصدقة على اتفاقيته وعلى تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة ، ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة من الاعضاء المؤسسين . ولا يعنى ذلك ان بقية دول مجلس التعاون الخليجى بعيدة عن المجلس وانشطته فهى من اكبر المساهمين فى الشركات المشتركة المنشأة فى اطاره (والتى تقدر رؤوس اموالها بحوالى مليار دولار) . تساهم دول مجلس التعاون الخليجى بحوالى ٤٠٪ من رؤوس اموالها .

● ان المنطقة العربية مقبلة على اقامة نظام اقتصادى كدعامة اساسية للامن القومى العربى يعمل على تطوير الهياكل الاقتصادية وتبنى سياسات انمائية تكفل ازدهار اقتصاد المنطقة العربية ورفاهية شعوبها وذلك فى اطار متعدد الاطراف لرأب الصدع فى العمل الاقتصادى العربى المشترك الذى احدثته ازمة الخليج . ويمكن ان يتم ذلك من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اذا ماتوافرت له الظروف المناسبة لتنفيذ اهدافه التى تكفل تحقيق هذا النظام .

● ان الوحدة الاقتصادية العربية كهدف نتطلع اليه الا ان الاتفاقية المنشئة لمجلس الوحدة رسمتها على مراحل متدرجة يراعى فيها ظروف كل طرف من اطرافها - وهذه احدى سماتها الرئيسية بحيث لايكون هناك غنم للبعض وغرم على البعض الاخر .

● ان الدور البارز لمصر خاصة ابان ازمة الخليج وموقفها المتميز فى مجلس الوحدة الاقتصادية يدعم الاتجاه الى تنشيطه لارتباطه بالدور المصرى بالتعامل والتكامل مع دول المشرق والمغرب العربى .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة هامة تكشف تأثير الغزو العراقى على الأمن القومى العربى

تدهور خطط التنمية وانخفاض أسعار العملات واهتزاز سوق العمالة

نحتاج إلى قوة حفظ سلام عربية للوقوف ضد الأطماع الاقليمية

عرض :
عماد الغزالى

كان الغزو العراقى للكويت هو الموضوع الرئيسى الذى تناولته بحوث المؤتمر السنوى الرابع للبحوث السياسية الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة تحت عنوان «الوطن العربى فى عالم متغير» فى الفترة من ١ الى ٣ ديسمبر الحالى .

وفى هذه الدراسة التى نعرض لها للدكتور «رضا فودة» .. يتناول الباحث تاثير الغزو العراقى للكويت على الأمن العربى بمفهومه الشامل وبأبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

تعرض الدراسة فى بدايتها لجذور النزاع العراقى الكويتى ، وتفند الاطماع العراقية فى الكويت والتى دعمتها دعاوى باطلة اثارها النظام العراقى وبعض من أيدوه فى المرحلة الأولى من الغزو .

فالنزاع بين الكويت والعراق حول الحدود نزاع قديم بالرغم من ان الحدود بين الدولتين قد حددت بالفعل فى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، ثم حددت فى خطابات متبادلة بين الدولتين عام ١٩٣٢ .. وبرغم ذلك فقد طالب العراق بما اسماه حقوقه

اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية يتراجع

ومنظمة التحرير تفقد الدعم العربي

... التاريخية في الكويت في فترة حكم عبد الكريم قاسم ثم في عام ١٩٧٣ في فترة حكم احمد حسن البكر، ثم تكرر ذلك في عام ١٩٧٥ عندما طالب العراق بتاجير نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما، وتنازل الكويت عن جزيرة وربة للعراق، وذلك في مقابل اعتراف العراق للكويت بالحدود الحالية بينهما كحدود دولية.

وبانتهاء الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت عشر سنوات عاد العراق ليثير المشكلة مرة اخرى في يوليو ١٩٩٠ لعدد من الاسباب اهمها:

زيادة حجم الديون والقروض العراقية، تكلفة اعادة بناء ما تهدم بسبب الحرب، زيادة حجم الديون العسكرية، احجام الولايات المتحدة عن مساعدة العراق اقتصاديا.

بالاضافة الى ان الحرب التى خاضتها ضد ايران كانت دفاعا عن الامة العربية كلها وتامين حدوده الشرقية.

ويضاف الى ذلك ان العراق قد علم بان الكويت يقوم بالسحب من بتروله

ويستنتج الباحث هنا ان هناك احتمالات كبيرة ان يكون الخبراء الامريكيون هم الذين ابلغوا العراق بذلك، لذا لجا العراق الى اتهام الكويت بعدد من الاتهامات حددها خطاب وزير الخارجية العراقى الى امين عام جامعة الدول العربية وهى:

- ان الكويت اقامت منشات عسكرية وبترولية على غير اراضيه.
- ان الكويت تستنذف حقل الرميلة وانها سحبت منه ما قيمته ٢,٤ مليار دولار اثناء حرب العراق مع ايران.
- ان الكويت ودولة الامارات قد خرقتا اتفاق منظمة الاوبك بتصديرهما كميات بترولية اكثر من المتفق عليه وباسعار اقل، مما يؤدى الى كساد البترول العراقى بسوق البترول الدولية وهو ما يؤثر مباشرة على الاقتصاد العراقى.
- ان العراق خاض الحرب مع ايران دفاعا عن الامن العربى، وقد بلغ حجم الإنفاق العسكرى ١٠٢ مليار دولار، بالاضافة الى ما تحمله من زيادة في حجم الانفاق الاقتصادى، لذا طلب العراق بان تقوم الكويت بشطب ديونه لديها.
- إنشاء مشروع مارشال عربي لسداد ديون العراق الخارجية غير العربية والمساهمة في اعادة بناء العراق.
- طالب العراق بان تقوم الكويت بتامين ممر بحرى على الخليج بتاجير جزيرتى «بوبيان» و«وربة» للعراق وهما تتحكمان في مدخل العراق الى مياه الخليج المفتوحة.

ويقول الباحث تعليقا على هذه الاتهامات والمطالب انها تحتوى على كثير من المغالطات، حيث ان العراق شن هجوما على ايران تحقيقا لاطماعه، وان الدول العربية وخصوصا الكويت قد قدمت له مساعدات عسكرية واقتصادية أدت إلى رفع كفاءته القتالية، اما مشكلة الحدود فقد سبق حسمها واكدتها الخطابات المتبادلة.

ثم تطور الامر بعد ذلك حتى انتهى بالإجتياح العراقى للكويت في ٢ اغسطس الماضى وتوالت التطورات حتى وصلت الامور إلى ماهى عليه الآن.

وبعد ان يستعرض الباحث مواقف الأطراف المختلفة للصراع ومواقف القوى الدولية والإقليمية المؤيدة والمعارضة للغزو ويحلل اسباب تلك المواقف، ينتهى بنا الى اثر مشكلة الخليج على الامن القومى العربى من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

من الناحية الاقتصادية ادى العدوان العراقى الى:

- حرمان الدول العربية من صادرات البترول العراقى والكويتى، وارتفاع اسعار البترول عالميا مما يحمل الدول العربية غير البترولية اعباء اقتصادية هائلة.
- ارتفاع اسعار جميع انواع السلع خاصة الغذائية منها، وهذا يؤدى الى زيادة الاعباء المفروضة على الشعوب العربية.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- زيادة انتاج البترول فى المملكة السعودية ودول الخليج لمواجهة النقص فى سوق البترول العالمى نتيجة لهذه الازمة ، مما يستنزف احتياطى البترول فى تلك الدول .

- احتمالات نسف آبار البترول فى الكويت والسعودية ودول الخليج فى حالة قيام حرب فى المنطقة مما سيصيب العالم بكارثة .

- استنزاف اقتصاديات دول المنطقة لما تنفقه على المجهود العسكرى ووارداتها من السلاح ، وهو ما سوف يؤدى الى خفض الاستثمارات العربية الخليجية فى الدول العربية .

الآثار السياسية

وفيما يتعلق بالآثار السياسية ، يشير الباحث الى اربعة محاور اساسية تأثرت بشدة نتيجة للغزو العراقى ، وهى :

أولا التضامن العربى :

ويمكن القول طبقا لاستنتاج الدراسة ان التضامن العربى مفكك اصلا نتيجة لاختلاف الاهداف والمصالح والتوجهات السياسية للدول العربية على المستويين الإقليمى والعالمى . إلا أن الغزو العراقى للكويت لم ينسف مؤتمر القمة العربى فقط ، وانما نسف المؤتمر الاسلامى الذى كان منعقدا بالقاهرة يوم مهاجمة العراق للكويت ، وكانت مصر تسعى من خلاله للحصول على تاييد اسلامى للمشكلة الفلسطينية ومشكلة القدس .

ثانيا القضية الفلسطينية :

انعكس ذلك على القضية الفلسطينية على النحو التالى :

- تراجعت القضية الفلسطينية بعد ان كانت فى مقدمة المشاكل الملحة على الامم المتحدة .

- القى ستار كثيف على هجرة اليهود السوفيت والتى استمرت دون اى اعتراض من قبل الدول العربية ولا حتى من منظمة التحرير الفلسطينية نفسها .

- حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من المساعدات العربية الخليجية التى كانت تقدم لها من تلك الدول وعلى راسها الكويت ، وعلى سبيل المثال ، فقد كانت السعودية تدعم المنظمة بخمسة عشر مليون دولار سنويا تم ايقافها .

- اعطيت اسرائيل الفرصة لتدافع عن حقها فى احتلال فلسطين حيث لم تعارض المنظمة احتلال الكويت وهى دولة مستقلة ذات سيادة .

- فقدت بعض الدول العربية حماسها للسعى لحل المشكلة الفلسطينية .

- توقف الدعم العربى للانتفاضة بالاراضى المحتلة .

- توقف المحادثات الامريكية الفلسطينية .

ثالثا جامعة الدول العربية :

حيث اظهر الغزو عدم التزام الدول الاعضاء باحترام ميثاق جامعة الدول العربية الذى ينص على ضرورة احترام استقلال الدول العربية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

وقد اصبحت الجامعة تستخدم كوسيلة للعقاب بدلا من انم تقوم بالعمل الموحد للحفاظ على الأمن العربى .

كما اظهرت ازمة الكويت وجود قصور فى ميثاق وتنظيم الجامعة ، فمن الناحية القانونية توجد بعض الحالات التى تتطلب اتخاذ قرار جماعى وهو احيانا يكون مستحيلا ، وكذلك عدم التزام الاعضاء بالقرارات التى تتخذها الجامعة ، وعدم وجود عنصر الالتزام فى مثل هذه الحالات وهو ما يؤكد على اهمية وجود قوة عسكرية عربية تخضع للجامعة يمكن ان يطلق عليها «قوة حفظ سلام» او «قوة الدعم العربية» .

رابعا مجلس التعاون العربى :

فقد اظهرت الازمة مدى ضعف مجلس التعاون العربى ، وبرغم انه اتخذ ظاهريا مظهر التعاون الاقتصادى الساعى لتحقيق الرخاء للدول العربية ، إلا انه فى حقيقة الأمر كان سعيا من العراق لاحتواء مصر بالاضافة الى المطامع العراقية فى أن تحتل الدور المصرى كزعيمة للمنطقة العربية .

كما ان العراق كان يضع فى اعتباره امكانية توريط مصر مرة اخرى مع اسرائيل لإفشال معاهدة السلام وادخال مصر فى مواجهة مع اسرائيل بما يؤدى الى انهاك الاقتصاد المصرى .

الآثار العسكرية

اما آخر الآثار التى يعرض لها الباحث فتتعلق بالآثار العسكرية السلبية المترتبة على الغزو ، ويمكن اجمالها على النحو التالى :

- اخراج القوات المسلحة العراقية من حسابات القدرة العسكرية العربية فى حالة حدوث مواجهة مع اسرائيل ، ولو كقوة ردع على اقل تقدير .

- انهاك القوات العسكرية العراقية حيث زج بها فى مسرح عمليات الكويت بعد خروجها مباشرة من مسرح عمليات إيران ، ولا شك ان ذلك بقدر ما يؤثر على معنويات الجنود فإنه يؤثر ايضا على مستوى كفاءة الاسلحة والمعدات .

- أدت الغزوة العراقيه الى تواجد القوات الاجنبية فى المنطقة وهو ما يشكل تهديدا لامنها ، وما ينتظر ان ينجم عن مثل هذا الحشد العسكرى من آثار مدمرة بالمنطقة إذا ما قامت الحرب ، ويتساءل الباحث : هل ستنسحب هذه القوات بعد انتهاء العدوان أم ستبقى منها قوات للحفاظ على مصالح القوى الكبرى ، وما هو حجم هذه القوات واين ستتمركز ؟

- ادخل الغزو الى المنطقة اسلحة من احدث ما انتجته الترسانات العالمية ، وفى حالة حدوث حرب ، فسوف تصبح المنطقة ميدانا لتجربة تلك الاسلحة .

- ظهور الاسلحة الكيماوية فى المنطقة بصورة علنية ، وظهور الاسلحة المضادة لها فى الجانب المقابل .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٩٠

من اوراق مؤتمر مركز البحوث السياسية عن «الوطن العربى فى عالم متغير»

أثر أزمة الخليج على الأمن القومى العربى

فوجىء المواطن العربى بانفجار ازمة الخليج ، واحتلال العراق للكويت ، وإعلان الرئيس العراقى أنه لن ينسحب من الكويت .. وماتلا ذلك من تطورات عديدة ، لاتزال تتوالى وتتلاحق ، بحيث يكاد بعضها يأخذ بخناق بعض . ويكاد المواطن العربى يلهث وهو يتابع الازمة وانفجاراتها المتوالية والمتتابعة يوماً بعد يوم .. وساعة بعد ساعة .

وهنا تأتى أهمية المعلومات التى تتعلق بهذه الازمة ، سواء التى تتصل بمقدماتها أو تفاعلاتها أو توقعات نتائجها ..

وحرصاً على أن نقدم للقارىء كل مايساعده فى استيعاب هذه التطورات ومتابعتها ، فإننا نقدم تلخيصا - نحرص على أن يكون وافيا وأمينا - لعدد من البحوث التى قدمت فى المؤتمر السنوى الرابع للبحوث السياسية الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة .. وتقديم هذه البحوث لايعنى أننا نتبنى ماورد بها من اراء ، بل يعنى اهتمامنا بأن نتيح أكبر كمية من المعلومات ، وبأن نطرح وجهات النظر المختلفة ، وصولاً إلى مايحقق أهدافنا وأهداف أمتنا العربية فى الاستقرار والأمن .

«أزمة الخليج وأثرها على الامن العربى» بحث أعده الدكتور رضا فوده الذى يقرر أن منطقة الخليج العربى إحدى المناطق الاستراتيجية الهامة فى عالمنا المعاصر ، وتتزايد أهميتها مع زيادة أهمية البترول كسلعة استراتيجية ، بالاضافة إلى الاهمية الجيوبولوتيكية للمنطقة ، التى أصبحت مسرحاً للصراع المحلى والاقليمى والعالمى مماعرضها لتهديدات داخلية وخارجية ، آخرها حرب العراق - إيران ثم اجتياح العراق للكويت .

وفى هذا الاطار يستعرض الباحث التهديدات الموجهة لدول الخليج ويشير هنا إلى مشكلة جزر المنطقة ومشكلة الحدود ، كما يشير إلى المشاكل الداخلية مثل : التعاون فى المستوى الحضارى ومايسميه «الصراع الدينى» والاصح الصراع الطائفى وقلة عدد السكان فى بعض دول المنطقة ثم الجبهات المناوئة للاوضاع بالمنطقة .

الاجتياح وردود الفعل

وفى الحديث عن اجتياح الكويت يشير إلى أن النزاع بين العراق والكويت قديم ، بالرغم من أن الحدود بينهما قد حددت فى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ثم حددت فى خطابات متبادلة بين الدولتين عام ١٩٣٢ . وبالرغم من ذلك ، فقد طالب العراق بما أسماه «حقوقه التاريخية» فى الكويت ، وذلك فى فترة حكم عبدالكريم قاسم ثم فى عام ١٩٧٣ ، وفى ١٩٧٥ طالب العراق بأن تؤجره الكويت نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما ، وتتنازل له عن جزيرة وربة ، فى مقابل الاعتراف بالحدود القائمة بينهما . وطالبت الكويت بأن يمدها العراق بالمياه . ورفض العراق ذلك ، فرفضت الكويت مطالبه .

ويرجح الباحث أن الهجوم العراقى على الكويت لم يكن وليد اللحظة بل سبقه إعداد وتخطيط من جانب العراق ، الذى أخطأ فى تقدير ردود الفعل المصرية والسورية والدولية على عدوانه ضد الكويت .

ويستعرض الباحث ردود الفعل العربية المعروفة على العدوان ، ثم ينتقل من ذلك إلى استعراض ردود الفعل الاقليمية ، أى ردود فعل إيران واسرائيل وتركيا .

من إيران إلى اسرائيل

بالنسبة لايران ، يرى الدكتور رضا فوده أنها حققت أكبر انتصاراتها منذ قيام الثورة ، بإعلان العراق قبول اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، والاعتراف بالحدود التى نصت عليها ، وتقسيم شط العرب بين الجانبين وتبادل الاسرى وانسحاب القوات العراقية من الاراضى الايرانية . كما يرى أن إيران تحاول أن تقف موقف الحياد ، حتى لا تخوض غمار حرب أخرى هى فى غنى عنها ..

وبالنسبة لاسرائيل ، فإنها تضع ضمن استراتيجيتها ضرورة استغلال أى حدث إقليمى أو عالمى لتحقيق مكاسب لها ، حتى لو لم يكن لها دور يمكن أن تلعبه ، أو حجب دورها بواسطة قوى كبرى . وترى اسرائيل أن العدوان العراقى على الكويت يشكل تهديدا لامنها وقد استغلت الازمة فى استكمال الهجرة اليهودية السوفيتية وفى محاولة قمع الانتفاضة ، والحصول على مزيد من المعونات العسكرية الامريكية ، كما رجحت المشكلة كفة اسحق شامير ومؤيديه فى الدعوة إلى عدم قبول المؤتمر الدولى .

ومن تطورات المشكلة ، وردود الفعل عليها ، ينتقل الباحث إلى أثر المشكلة على الامن القومى العربى الذى يعرفه الدكتور رضا فوده بأنه «تكاتف الاقطار العربية لدرء الأخطار الخارجية الموجهة لها ، ومواجهة التكتلات الخارجية ، خاصة الاقتصادية منها ، وذلك من خلال استراتيجية أمنية موحدة ومتكاملة قادرة على مواجهة التهديدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحتمل أن يتعرض لها الوطن العربى» ...

وذلك لن يتأتى إلا من خلال استراتيجية عربية موحدة يمكنها تنمية وحسن استخدام الامكانيات العربية ، بمايحقق توفير الامن والامان بجميع أبعاده للمواطن العربى ، للعيش داخل حدود مؤمنة .

ويشير الدكتور رضا فوده إلى أن هناك نقاط قوة يتمتع بها الوطن العربى ، وإذا أحسن استغلالها أمكن تحقيق أمننا القومى ، ومن هذه النقاط وجود البترول وماله من آثار

على اقتصاديات العالم ، وسيطرة الدول العربية على المضايق الحيوية مثل هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق .

ومن ثم ، فإن اجتياح العراق للكويت أصاب أمن منطقة الخليج والأمن العربى ككل بآثار سوف تمتد إلى أجيال قادمة ، حسب تعبير الباحث الذى يبين بقدر من التفصيل اثار الاجتياح على الامن العربى

اثار سياسية

وعلى الجانب السياسى ، أثر الاجتياح على

بحث أعده : الدكتور رضا نودة

التضامن العربى . وعلى الجامعة العربية وعلى القضية الفلسطينية ، كما أثر على مجلس التعاون العربى ويتناول الباحث ذلك تفصيلا . فيقول :

●● التضامن العربى :

- إن التضامن بين الاقطار العربية مفكك إلى حد كبير ، نتيجة لاختلاف الاهداف والمصالح والتوجهات اسياسية للدول العربية ، على المستويين الاقليمى والعالمى . وكلما سنحت فرصة لتضامن عربى سرعان ماتأتى عاصفة للاطاحة به ، ففى عام ١٩٧٣ تضامن العرب ، ولكن سياسة الرئيس السادات أطاحت بالتضامن مماأدى إلى غياب مصر عن الساحة العربية وهذا كان له اثاره على التضامن العربى وعلى السياسة العربية إقليميا وعالميا .

كذلك فإن مؤتمر قمة بغداد فى شهر فبراير ١٩٩٠ ، أظهر بوادر تقارب عربى ، واستعداد الدول العربية لتذويب الخلافات فيما بينها ، وقامت مصر بدورها الرئيسى فى ذلك ، وكانت هناك محاولات جادة لتذويب الخلافات العراقية - السورية . ولكن العراق نسف هذا المؤتمر تماما بقيامه بالاستيلاء على الكويت . فبدلا من أن يعمل العراق على الحفاظ على استقلال الدول العربية ويحميها من اى تدخل خارجى قام هو بالاستيلاء على دولة عربية مستقلة ذات سيادة .

كذلك فإن قيام العراق بالاستيلاء على الكويت لم ينسف نتائج مؤتمر القمة العربى فقط . بل إنه نسف اجتماع وزراء خارجية المؤتمر الاسلامى الذى كان منعقدا بالقاهرة يوم مهاجمة العراق للكويت . والذى كانت تسعى مصر للحصول منه على تأييد إسلامى لمشكلة العرب الرئيسية وهى المشكلة الفلسطينية ومشكلة القدس .

●● القضية الفلسطينية :

حققت القضية الفلسطينية فى الآونة الأخيرة قبل قيام العراق باحتلال الكويت الكثير من المكاسب والتى يمكن إيضاحها فى الآتى :

- إعلان الدولة الفلسطينية واعتراف العديد من الدول بها .
- السعى الجاد لعقد المؤتمر الدولى لحل مشكلة الشرق الاوسط .
- ظهور الانتفاضة الفلسطينية داخل الاراضى المحتلة وسعى العديد من الدول العربية ندعمها خاصة الدول العربية الخليجية .
- التحرك العربى على جميع المستويات لمجابهة هجرة اليهود السوفيت إلى اسرائيل .

وفى خضم هذا التحرك الذى قادته مصر ، جاءت عملية اجتياح الكويت . وموقف منظمة التحرير الفلسطينية بل والجهات الفلسطينية الاخرى حيث وقفت فى صف العراق وهنا نجد أن القضية الفلسطينية أصيبت بأضرار جسيمة يمكن إيضاحها فى الآتى :

- اخرت أسبقية القضية الفلسطينية بعد أن كانت فى مقدمة المشاكل الملحة على الامم المتحدة .
- ألقت ستارا كثيفا على هجرة السوفييت التى استمرت دون أن تلقى ماكانت تواجهه من اعتراضات .
- حرمت منظمة التحرير الفلسطينية من المساعدات العربية الخليجية التى كانت تقدم لها من تلك الدول وعلى رأسها الكويت .
- أعطت اسرائيل الفرصة لتدافع عن احتلال فلسطين .

●● جامعة الدول العربية :

لقد أظهرت مشكلة الكويت بوضوح عدم التزام الدول الاعضاء باحترام ميثاق جامعة الدول العربية الذى ينص على ضرورة احترام استقلال الدول الاعضاء وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

وقد اظهرت عمليه الكويت بالاضافة إلى ماسبق ، وجود قصور فى ميثاق وتنظيم الجامعة . فمثلا من الناحية القانونية فهناك بعض الحالات التى يتطلب فيها اتخاذ قرار جماعى وهو مايمكننا أن نقول أنه شبه مستحيل تماما . كذلك عدم التزام الاعضاء بالقرارات التى تتخذها الجامعة وعدم وجود عنصر الالزام فى مثل هذه الحالات .

ظهرت أهمية وجود قوة عسكرية عربية تخضع للجامعة يمكننا أن نطلق عليها «قوة حفظ سلام» أو «قوة الدعم العربية» .

●● مجلس التعاون العربى :

أظهرت المشكلة مدى ضعف مجلس التعاون العربى . وبالرغم من أنه اتخذ ظاهريا مظهر التعاون الاقتصادى الساعى لتحقيق الرخاء للدول العربية ، إلا أن العراق قد سعى لاحتواء مصر بالاضافة إلى المطامع العراقية الاقليمية والزعامية .

ولاشك أن لموقف كل من الاردن واليمن من المشكلة أثره فيما أصاب المجلس من تفكك ، بل يمكننا أن نقول أنه قد أدى إلى افشاله .

أدت مهاجمة العراق للكويت إلى اثار عسكرية سيئة لها اثارها على الامن القومى العربى حيث نجد أنها أدت الى :

● إخراج القوات المسلحة العراقية من حساب القدرة العسكرية العربية فى حالة حدوث مواجهة مع اسرائيل ، ولو كقوة ردع على أقل تقدير . حيث لم تشترك العراق اشتراكا فعالا فى المواجهات العربية الاسرائيلية .

● بالنسبة للقوات المسلحة العراقية نفسها ، فقد انهكت حيث زج بها فى مسرح عمليات الكويت بعد خروجها مباشرة من مسرح عمليات إيران . ولاشك أن ذلك بقدر مايستهلك الافراد ويؤثر على معنوياتهم فانه يؤثر أيضا على مستوى كفاءة الاسلحة والمعدات ، بالاضافة إلى ماتعرضت له القوات المسلحة العراقية من نقص فى قطع الغيار والوقود وخاصة وقود الطائرات .

● أدت المشكلة إلى التواجد العسكرى الأجنبى فى المنطقة وهو مايشكل تهديدا لأمن المنطقة . وماينتظر أن ينجم عن مثل هذا الحشد العسكرى من آثار مدمرة بالمنطقة إذا ماقامت الحرب . والتساؤل الذى يمكن طرحه هنا هو : هل هذه القوات ستنسحب بعد حل المشكلة أم سيتمركز جزء منها بالمنطقة للحفاظ على مصالح القوى الكبرى ؟ وماحجم هذه القوات ؟ وأين ستتمركز تلك القوات ؟

● أدخل إلى المنطقة أسلحة من أحدث ماأنتجته الترسانات العالمية وفى حالة حدوث حرب سوف تصبح المنطقة ميدانا لتجربة تلك الاسلحة .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٩٠

● ظهور الأسلحة الكيماوية فى المنطقة بصورة علنية ، ومع قيام العراق بالتهديد باستخدامها ، أدى ذلك إلى ظهور الدبابات المضادة للاسلحة الكيماوية الامريكية لاول مرة . كذلك فقد أدى إلى وضع التخطيط اللازم لتدمير مواقع تلك الاسلحة فى حالة نشوب قتال ومالذلك من أثر سيىء مدمر على العراق نفسه .

● قيام دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية ، باستيراد كم هائل من الاسلحة المتطورة ، ومع عدم توفر الافراد اللازمين من المواطنين لتشغيل هذه الاسلحة ، فإن تلك الدول سوف تضطر إلى الاستعانة بمتطوعين من خارج الدولة ممايزيد حدة الصراع فى المنطقة . والاثر الاكبر يأتى من انتهاز اسرائيل لمثل تلك الفرصة لمطالبة الولايات المتحدة بإمدادها بالاسلحة متعللة بالحفاظ على تفوقها العسكرى فى المنطقة . وهنا نشير إلى أن الدول العربية تشترى السلاح وفى ذلك استنزاف لمواردها ، فى حين أن اسرائيل تحصل عليه بدون مقابل .

● وأخيرا فإن اسوأ تهديد عسكرى نجم عن هذه العملية ، وهو المواجهة العربية - العربية فى حالة نشوب قتال حيث أن القوات المتمركزة على خط المواجهة هى قوات عربية وإسلامية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصادى يفتح ملف



ازمة الخليج

استشراف مستقبل المنطقة العربية أمنيًا وعسكريًا

مازلنا نتطرق ونجول في ملف ازمة الخليج التي تشرئب براسها طوال الخمسة شهور الماضية على أعتى الموائد السياسية والاقتصادية والامنية قوة في العالم على الصعيدين العربي والدولي .

وقد طرحنا على مدى الأسبوعين الماضيين أبعاد الأزمة سياسيًا واقتصاديًا واستشرف كبار الاقتصاديين مستقبل الخريطة الاقتصادية فيما بعد الازمة وما ينبغي أن تكون عليه المنطقة العربية اقتصاديا .

ولاشك أن أزمة الخليج تعد بمثابة نقطة تحول خطيرة في مجمل السياسة العربية في المنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا كما تعد أحد المنطلقات الأساسية الأكيدة لتغيير النظام العربي ككل ولابد أن نخطط من الآن إلى نظام أمني قومي ويوضع قواعد أساسية لاستراتيجية أمنية وعسكرية موحدة كما أنه لابد من وجود قوة عربية مشتركة لتأمين الأمن القومي ويكون وجودها كافيا لابعاد أى تدخل أجنبي مستقبلا .

فالقضية التي أثبتتها أحداث الكويت و أزمة الخليج هي أنه لايمكن فصل الأمن الاقتصادي عن الأمن السياسي والعسكري فهاهي الكويت كان دخل الفرد فيها — قبل أحداث الغزو — يعد من أعلى النسب في العالم بل إن دخل الاستثمارات الكويتية في الخارج تعد أعلى من الدخل السنوي للبترول إذا كان الكويت يتمتع بأمن اقتصادي ولكن هل استطاع الأمن الاقتصادى أن يرد الاعتداء العراقي عليها ؟

إذا لابد أن يقف الأمن العسكرى على قدم المساواة على الأمن الاقتصادى
ولكنه من المؤسف إنه يصعب الحديث عن أمن قومي عربي أو إقليمي لشدة الاختلالات الموجودة فى المنطقة العربية والتي أدى إلى عدم توازن فى هذه البقعة كما أدى إلى هذا الوضع المتفجر بين آن وآخر فهناك اختلالات فى توازن القوى العسكرية وهناك اختلالات سياسية فى النظام العربي ككل ثم هناك الاختلالات الاقتصادية حيث أن النظام العربي سيتميز بتباين واضح فى تضييق توزيع الثروة وتوزيع السكان وهذا كله يزيد من الاختلالات الخطيرة فى النظام العربي
إذن لابد أن يحدث التوازن بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية فى المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج ولهذا أثار اللواء الدكتور جمال مظلوم مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة سابقا مشكلة الأمن العربي والعسكرى فى منطقة الخليج وحاول استعراض مستقبل المنطقة العربية أمنيا وعسكريا وأوضح ما الذى ستكون عليه المنطقة من نتائج عسكرية فى حالة نشوب حرب .
هذا كما أثار الدكتور سامى عفيفى رئيس قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة جامعة حلوان والخبير الاقتصادى الأسبق بالجماعة الاقتصادية الأوربية الدروس المستفادة من تجربة الجماعة الاقتصادية الاوربية فى بناء الوحدة الاقتصادية العربية فيما بعد أزمة الخليج خاصة إننا نواجه تكتلات اقتصادية ضخمة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين .

الدكتور جمال مظلوم

ـ السعودية ستظهر كقوة عسكرية اقليمية
ـ أزمة الخليج ستؤدى إلى وجود عسكرى أمريكى فى المنطقة
ـ مصر وسوريا ستشكلان الثقل السياسى والعسكرى بعد الأزمة
ـ السباق التسليحى يزداد بين دول المنطقة

ميرفت المصرى

البعد العسكرى والامنى لأزمة

يقول الدكتور جمال مظلوم
أن الحديث عن أزمة الخليج وتأثيرها على الجانب العسكرى والامن يلزم ايجاد ارتباط ذلك بالجانب السياسى الذى لاينفصلا بصفة عامة ، ويمكن ايضاح ذلك كالآتى :

● **التحالفات العربية**

لاشك أن هذ الازمة قد قوت من اسباب وجود مجلس التعاون الخليجى خاصة أنه بأوضاعه الحالية قد عجز عن ردع واحباط الهجوم العراقى المفاجىء عسكريا وكذلك عن حشد القوات الكافية والمستعدة لمواجهة هجمات عراقية أخرى ولاشك أنه يعتبر النواة للنظام الاقليمى الامنى المقترح لحماية امن واستقرار دول الخليج لمواجهة الطموحات التوسعية للعراق فى حالة استمرار بقاء النظام العراقى الحالى فى الحكم بعد حل الأزمة .
أما فى حالة زوال النظام العراقى الحالى سواء نتيجة عملية عسكرية أو نتيجة لتغييرات داخلية فيمكن انضمام العراق الى هذا الترتيب الأمنى اذا إلتزم وتعهد بضمان أمن واستقلال الدول الخليجية وعدم التدخل فى شئونها .
وهنا يلزم التاكيد على أنه سواء تم حل المشكلة سلميا أو عسكريا فإن العمل العدائى العراقى قد ولد أزمة ثقة لدى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول الخليجية العربية الست لن تزول بسهولة وفى وقت قصير وعلى ذلك فليس من المتوقع أن تتخلى هذه الدول عن احدى الوسيلتين .

١ ـ التعاون مع القوى الدولية لحماية أمنها واستقرارها فى الأمد القصير .

٢ ـ التعاون مع الدول العربية ذات الثقل السياسي والعسكرى فى المنطقة مثل مصر وسوريا وهى التى اشتركت ضمن القوات المتعددة الجنسيات والتى سارعت الى دعم المملكة العربية السعودية لحمايتها من الغزو العراقى ولاشك ان كلا من مصر وسوريا فى حاجة الى الدعم والمساندة الخليجية وستحاولان اقناع الدول الخليجية بالاعتماد على الدعم العربى لحماية أمنها القومى . . .

ولاشك ان التحالف المصرى السورى السعودى باعتبارهما يملكان القدرات العسكرية والمادية سيمثلان ثقلا وتحالفا للمساهمة فى التطورات السياسية المستقبلية على الساحة العربية .

الأبعاد العسكرية

السباق التسليحى فى المنطقة

لا شك ان الدول المتضررة من الازمة او المشاركة بها حاليا ستزيد من قدراتها العسكرية الى اضعاف مستواها الحالى ومن هذه الدول . ايران التى تحاول استعادة قدراتها الاقتصادية حاليا وكذلك العسكرية حيث عقدت اتفاقية عسكرية عام ١٩٨٩ مع الاتحاد السوفيتى ولن تتهاون ايران فى دعم قدراتها العسكرية خاصة فى حالة وضع حل للازمة سلميا مع العراق .

اما الدول الخليجية والتى وصلت الى اقتناع بان قدراتها العسكرية سواء الذاتية او بدعم خارجى هى الاساس فى الردع والدفاع عن مصالحها وامنها وانه يتوقع ان المملكة العربية السعودية ستظهر كقوة عسكرية اقليمية يحسب حسابها فى التوازن العسكرى فى المنطقة وستسعى لحماية الوضع القائم فى المنطقة وحماية مصادر النفط وطرق نقله ولكن المشكلة بالنسبة لدول الخليج هى نقص الطاقة البشرية لانشاء جيش برى ضخم يعادل ما تمتلكه دول المنطقة الاخرى العراق وايران لذلك لابد انها ستعتمد على المساعدات الخارجية الغربية والعربية والاسلامية لبناء قوة عسكرية فعالة .

ولا شك ان الدول الخليجية ستعتمد على نظام امنى اقليمى للمنطقة سيعتمد على :

١ ـ تطوير القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجى مع الدعم الخارجى من ناحية التسليح والتدريب .

٢ ـ أم انه سيتجاوز ذلك الى عقد معاهدات امنية والدخول فى تحالفات مباشرة لا شك انها ستكون مع دول غربية وهذا يعنى مرابطة قوات اجنبية برية وجوية وبحرية فى المنطقة .

اما الحل الافضل من الناحية العسكرية والسياسية ان يتم دعم القدرات العسكرية الخليجية من القدرات العربية مثل مصر وسوريا والمغرب وهى التى شاركت بقواتها فى دعم المملكة العربية السعودية ودولة الامارات خلال ازمة الخليج هذا بالاضافة الى ترتيب اقليمى اشمل قد يشمل ايران او قد تصبح منطقة الخليج هى منطقة ثلاثية القطبية تشمل كلا من ايران ، العراق ، والدول الخليجية الست .

اما اسرائيل فغنى عن الذكر ان زيادة التسليح فى الخليج ستعنى اليا زيادة القدرة العسكرية الاسرائيلية فما ان اعلنت انباء الصفقة الامريكية ـ السعودية حتى بادرت اسرائيل بتقديم قائمة مماثلة بذريعة حفظ التوازن العسكرى فى المنطقة علما بان تفوقها التكنولوجى الحالى لا يبرر اى زيادة فى السلاح سواء كما او نوعا

النتائج العسكرية لما بعد الحرب

١ ـ تدمير القوات العسكرية العراقية وهو ما يمثل خسارة للقدرات العسكرية العربية فى مواجهة التحديات والتهديدات للامن القومى العربى .

٢ ـ الخسائر المتوقعة فى القوات المسلحة للدول العربية التى قد تجر الى ساحة القتال فى المنطقة .

٣ ـ ضعف التحالف العربى والانشقاق بين الدول العربية

٤ ـ تزايد التهديدات الخارجية للدول العربية خاصة من كل من ايران وكذلك تركيا خاصة مع اطماعها فى مياه نهرى دجلة والفرات

٥ ـ تحييد دور الاتحاد السوفيتى خاصة مع التغيرات فى السياسة الخارجية السوفيتية



من دولة كانت ترى فى دعم احد النزاعات الاقليمية عسكريا فرصة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية لاضعاف التحالف الغربى الى سياسة تعاون مع الولايات المتحدة الامريكية لضبط النزاعات وحلها وهكذا ستجد دول العالم الثالث المتورطة فى نزاعات نفسها عاجزة عن تحدى القوى العسكرية الامريكية اذا كانت تدعم طرفا فى هذه النزاعات .

٦ ـ الوجود العسكرى الامريكى وخاصة اذا انتهى بنصر عسكرى حاسم على العراق محبطا اى تفكير لدى اية دولة اخرى فى المنطقة الى لعب دور الهيمنة والسيطرة فى الخليج .

٧ ـ سيشكل الوجود العسكرى الامريكى والغربى المستمر فى الخليج او على الاقل فى الأمد المتوسط والطويل قلقا للاتحاد السوفيتى خاصة اذا اقيم ترتيب امنى اقليمى تشارك فيه تركيا العضو فى حلف الاطلنطى وسيمتد هذا القلق على مستقبل العلاقات السوفيتية الامريكية .

٨ ـ سواء انسحبت القوات الامريكية والغربية بكاملها او ابقت وجودا رمزيا فعملية حشد هذه القوات تستلزم قواعد خدمة وتسهيلات للعناصر الادارية فى المنطقة العربية وقد اظهرت عملية الحشد حاجة هذه القوات الى تهيئة ما تستخدمه مستقبلا فى حالة نشوب ازمة ثانية وهذا ما سيقود الى وجود عسكرى امريكى بصورة مباشرة مادام يرى العالم الغربى ان حاجته الى النفط هامة .

لكن مهما كان اسلوب حل الأزمة الحالية فى الخليج فهى ولدت مضاعفات ونتائج سياسية وعسكرية لن تتخلص منها منطقة الخليج والمنطقة العربية لسنوات عدة . نخلص من ذلك الى انه من المؤكد حدوث تغييرات فى خريطة العلاقات والتحالفات فى المنطقة وبالطبع فانه نظرا لانشغال الاتحاد السوفيتى فى مشكلاته الداخلية خاصة الاقتصادية فسيقع الدور الاكبر من نصيب التحالف الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية التى ستسعى لتامين امدادات النفط لحلفائها الغربيين وبالطبع سيستمر الوجود الغربى فى منطقة الخليج لحماية الدول الخليجية الست من الاطماع العراقية والايرانية وكذلك تؤيد الموقف الخليجى مصر التى سارعت الى دعم قدرات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات المتحدة وايضا سوريا التى تسعى من وراء ذلك الى احراج الولايات المتحدة الامريكية لكى تقوم بدفع جهود السلام فى المنطقة لحل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام العادل فى المنطقة وتنضم اليهم ايضا كل من دولة المغرب والصومال وجيبوتى وهم من الدول الاحدى عشرة اللائى عارضن الغزو العراقى للكويت ووقفن الى جانب الحق تجاه الغزو العراقى .

ويعتقد ان كلا من ايران وتركيا ستسهمان بدور فى دعم مسيرة التحدى للعراق واطماعه فى المنطقة فى حالة وضع حل للازمة سلميا وخروج العراق بقواته العسكرية بدون اى اضرار فى حالة انسحابه سلميا من الاراضى الكويتية وعدم حدوث غزو للعراق بعد الانسحاب من القوات المتعددة الجنسيات .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور سامي عفيفي

- ضرورة العمل العربي الجماعي المشترك تحت مظلة الدول العربية - ضرورة التعلم من تجربة السوق الأوربية الموحدة لدعم مسيرة التكامل العربي

الدروس المستفادة من التجربة الأوربية

يقول الدكتور سامي عفيفي أن التجربة الاوربية للتكامل الاقتصادي والسياسي تشير الى اهمية ان تطوى الدول الاعضاء في الجامعة العربية خلافاتها في اطار العمل العربي الجماعي المشترك . فلقد استطاعت كل من فرنسا والمانيا الاتحادية نسيان خلافاتهما من خلال العمل معا لاقامة الجماعة الاقتصادية الأوربية بمقتضى معاهدة في ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ وهي الجماعة التي بدأت بست دول في يناير ١٩٥٨ لتصبح تسع دول في مارس عام ١٩٧٣ وعشرة دول في يناير ١٩٨١ ، واثنتى عشرة دولة في يناير ١٩٨٦ ، ثم الوحدة الالمانية في اكتوبر ١٩٩٠ بل انه من المنتظر ان يرتفع العدد إلى عشرين دولة في التسعينات في ضوء احداث اوربا الشرقية بانضمام كل من بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبانضمام الدول المتبقية في منطقة التجارة الحرة الاوربية وهي النمسا وسويسرا وفنلندا والسويد .

وتوحي الينا النتيجة المتقدمة بأهمية التفاف الدول العربية حول قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في نهاية الخمسينات باقامة الوحدة الاقتصادية العربية التي تم التصديق عليها من جانب كل من مصر الكويت العراق سوريا الاردن في عام ١٩٦٤ ثم ازداد هذا العدد بعد ذلك بانضمام كل من ليبيا ودولة الامارات العربية المتحدة واليمن والسودان والصومال وموريتانيا فهذه المحاولة الجماعية لاقامة تكتل اقتصادي عربي على غرار الجماعة الاقتصادية الأوربية يعد المحاولة الاكثر نجاحا والاكثر قدرة على احتواء الخلافات العربية وذوبانها في قالب جديد يخفف من حدة الخلافات الثنائية بين الدول العربية . ولعل اول درس يجب ان نتعلمه من التجربة الأوربية هو استعداد الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية للتنازل عن جانب هام من سيادتها الوطنية لصالح المؤسسات التكاملية لتصبح قرارات هذه الأخيرة ملزمة للدول الاعضاء فيها . فبدون اقرار هذا المبدأ الأخير فسوف تظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حبرا على ورق غير ملزمة للدول الاعضاء فيها يضاف الى ذلك ضرورة التعلم من التجربة الاوربية من المنفعة المتبادلة بين الدول الاعضاء في الاتفاقية التكاملية يعتبر شرطا قويا للعمل على أنجاحها حيث تشعر جميع الدول الاعضاء بأنها مستفيدة وبالتالي حرصها على دعم مسيرة التكامل . ويقترن نجاح هذا الشرط الاخر بعامل أخر مكمل لها وهو ضرورة وضع ترتيبات خاصة للدول الاقل تقدما في المنطقة التكاملية وهذا العامل يلقى مسئولية خاصة على دول الخليج العربي الغنية بمواردها النفطية تجاه باقي الدول العربية حتى لاتتكرر المأساة التي يعيشها الوطن العربي من جراء أزمة الخليج الثانية الناجمة عن غزو العراق للكويت .

الأمن العربى .. ضرورة لإنهاء الشكوك!

كان مجلس التعاون الخليجى هو المجموعة العربية الوحيدة التى أظهرت تماسكا عند التصويت فى مؤتمر القمة العربى لمطالبة العراق بالانسحاب من الكويت . اما التجمع الرباعى فانفرط عقده بعد العدوان العراقى على الكويت ، اذ رفضت مصر هذا العدوان وامتنع الاردن واليمن عن مطالبة العراق بالانسحاب . اما دول المغرب العربى الخمس فاتخذت كل دولة موقفا مختلفا عن بقية الدول ، ورفضت أربع دول منه مطالبة العراق بالانسحاب من الكويت .

بقلم :
محمود رياض

وعلى الرغم من تماسك اعضاء مجلس التعاون الخليجى فى التصويت على هذا القرار فان ذلك لا يعنى ان مجلس التعاون حقق كل الخطوات المطلوب انجازها فى مجال العمل المشترك ، فدول الخليج كغيرها من الدول العربية لم تتوقع عدوانا عراقيا على الكويت او تهديدا عراقيا لبقية دول الخليج ، ولذا لم يكن من بين اهداف مجلس التعاون الخليجى ، لدى قيامه ، توقيع اتفاق امنى بين اعضائه ، بل اكتفوا بما استهدفه اتفاق مجلس التعاون الخليجى من قيام تعاون اخوى بين الاعضاء وهو التعاون الذى كان يتم فى المجال العسكرى عن طريق اجتماعات وزراء الدفاع .

ومن بين المصاعب التى تواجه العمل العربى المشترك - فى شكل عام - الخلافات العربية على الحدود . وهى خلافات تمتد من المغرب العربى الى أقصى المشرق العربى ، ومن المؤسف ان الدول العربية لم تنجح فى حسم هذا الموضوع بينما نجد ان الدول الافريقية قد حسمته بأسلوب حضارى وذلك عن طريق اتخاذ قرار فى القمة الافريقية عام ١٩٦٤ بالاعتراف بالحدود القائمة مع اعتراف الدول الافريقية بأن الحدود الحالية هى من وضع الدول الاستعمارية ، ولا ارى غضاضة فى اتباع الاسلوب الافريقى لانهاء الخلافات بين الدول العربية التى تتغنى شعوبها بالوحدة العربية .

وقد شاء القدر القاء مسئولية تاريخية على قادة مجلس التعاون الخليجى ، وهم جميعا يتمتعون بقدر عظيم من الاتزان والحكمة وكانوا على الدوام يستجيبون لكل عمل عربى ، ولذلك فإن إقدامهم على تنظيم العمل الامنى سيكون خطوة الى الامام فى مجال الامن العربى .

وكنا نتصور ان «لعنة البترول» تنتهى بمجرد استقلال الشعوب العربية وتتحول الى خير يعم شعوب المنطقة مما يؤدى الى استقرار الاوضاع السياسية وقد تحقق بالفعل الخير العميم ، وحققت دول الخليج تقدما عظيما فى كل المجالات وبخاصة فى مجال التعليم ، وهى خطوة اساسية للانتقال الى المرحلة الحضارية المتكاملة

الا ان الاستقرار لم يتوافر كما كنا نرجو بسبب الطمع والحقد واذ بدولة عربية لا تكتفى بما حققه الله لها من سعة فى الرزق . فوهبها الارض المتسعة والمياه الوفيرة . فلو تمت زراعتها بالوسائل الحديثة لاصبحت من الدول الغنية وشاء الله ان يهبها الكثير من المواد الخام وفى مقدمتها البترول . وتشير المعلومات المحققة الى انها تمتلك احتياطيا قد لا يقل عما لدى المملكة العربية السعودية . لكن الحكم فى العراق أراد المزيد من الثروة الطبيعية قبل ان يعمل على استغلال مالديه فلجا الى عمل سهل وكريه فى آن واحد وهو الاعتداء على الكويت للاستيلاء على موارده البترونية .

لذا وجب اتخاذ اجراءات عملية لزرع المزيد من الثقة بين الشعوب ولن يتأتى ذلك إلا بعمل جماعى عن طريق قيام تنظيم للأمن العربى يتشكل من نواة تكون ركيزتها دول الخليج ومصر وسورية ويصاحب التنظيم الامنى تعاون اقتصادى فعال عن طريق اقامة جهاز اقتصادى مشترك للتنمية .

وأمامنا التجربة الاوروبية وقد بدأت المجموعة الاقتصادية بست دول غربية هى الموقعة على اتفاق روما عام ١٩٥٧ . وفى الوقت نفسه كانت هذه الدول أعضاء فى تنظيم أمني هو حلف «الناتو» فكان تعاونا أمنيا واقتصاديا جعل شعوب هذه الدول تشعر بأن المصير واحد ، وان الرفاهية هى من حق الجميع ، وأدى ذلك الى اعتراف هذه الدول الاوروبية بالحدود الحالية على الرغم من انها نتاج الحروب الماضية ، وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية ادخال الكثير من التعديلات على حدود بعض الدول الاوروبية . وعلى سبيل المثال خسرت المانيا ارضا الا انها لن تغامر بحرب لاستردادها بعدما اصبحت عن طريق التعاون الاقتصادى الاوروبى اغنى دولة اوروبية وهذا ينطبق على اليابان التى فقدت ايضا جزرا بأكملها نتيجة لهزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، وهى لن تفكر فى القيام بعمل عسكرى لاسترداد جزرها بعدما أصبحت من أغنى دول العالم عن طريق جهد الفرد وحده ، فهى لا تملك اى موارد طبيعية ، كتلك الموارد الضخمة



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ديسمبر١٩٩٠

التى انعم الله بها على الدول العربية والتى لم تعمل على تنميتها بعد بالطريقة السليمة داخل الوطن العربى لتصبح الامة العربية قوة حقيقية اقتصاديا وأمنيا ومن ركائز الاستقرار فى العالم والتعاون العربى لايمكن ان يقوم او يثمر الا فى مناخ يسوده الثقة واتباع سياسة موحدة. وقد اصيب التعاون العربى الذى سعينا الى اقامته

خلال السنوات الماضية بنكسة جديدة بسبب العدوان العراقى على الكويت . ولا اتصور ان يستمر حكام العراق فى إصرارهم على احتلال الكويت ، فقد سمعنا منهم فى الماضى الكثير عن التضامن والتعاون العربى . اصبح انسحاب القوات العراقية من الكويت ضرورة قومية ، ونرجو من الرئيس صدام حسين ان يقدم على هذه الخطوة . وتصحيح الخطأ هو الشجاعة بعينها ، ولا يمكن ان يعتبر الانسحاب تخاذلا خصوصا انه مطلب عربى وفى المصلحة العربية .

والامة العربية ، فى حال انسحاب العراق من الكويت ستقف صفا واحدا

الى جانب الشعب العراقى ، اذا تعرض لخطر العدوان عليه كما حدث ووقفت الدول العربية الى جانب العراق فى حربه ضد ايران .

وفى الوقت نفسه لايوجد امام الحكام العرب وبخاصة فى المشرق العربى ، لإزالة المخاوف العربية والشكوك العربية التى ولدها الطمع والحقد ، الا المسارعة لانشاء نظام امنى عربى وانشاء جهاز اقتصادى قادر على القيام بدور فعال فى مجال التنمية ونشر روح المحبة والاخوة بين ابناء الامة العربية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعقد في الرياض في ٢٧ ديسمبر الحالي المؤتمر الرابع لوزراء خارجية الدول الثلاث السعودية وسوريا ومصر . للتشاور والبحث حول تطورات ازمة الخليج والمواقف والتطورات الخاصة بها وما نتج او ينتج عنها من تداعيات ولتنسيق لسياسات بلادهم وبحث دعم العلاقات بين الدول الثلاث وأسلوب التحرك خلال المرحلة الحالية والمستقبلية وكان الوزراء الثلاثة قد عقدوا مؤتمرهم الأول في جده في اكتوبر سنة ١٩٩٠ والثاني في دمشق في ١٥ نوفمبر من نفس العام ثم المؤتمر الثالث في القاهرة في ٤،٣ ديسمبر الحالي وقد صاحب اجتماع وزراء الخارجية الثلاثة في القاهرة اجتماع لوزراء الاعلام في الدول الثلاث وأعلن أن الهدف من هذه الاجتماعات والمباحثات هو دعم التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول الثلاث ، وكان قد تم الاتفاق بين الدول الثلاث على أن يجتمع وزراء خارجيتهم بصفة دورية في عواصم الدول الثلاث دوريا وتنسيق مواقفها ازاء الأوضاع العربية والدولية ومتابعة تطورات أزمة الخليج مع وضع أسس لقيام تعاون جديد بين الدول الثلاث ... ولعل الاجتماع المشترك لوزراء خارجية وزراء اعلام الدول دليل على اتساع دائرة التعاون والحوار والتنسيق لتشمل الجانب الاعلامي كي يتوافق وينسجم السلوك القولي مع السلوك الفعلي للدول الثلاث في اتجاه الهدف الواحد وهو المصلحة العليا للأمة العربية والأمن القومي العربي .

سيناريو جديد التضامن العربي

خطة سياسية طويلة الأمد

ان حركة التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الثلاث تعد بعثا للتضامن العربي ولكن على أسس جديدة ذلك أن وجهات النظر بين الدول الثلاث متفقة بالنسبة لأزمة الخليج متفقة أيضا على أهمية التنسيق والتعاون بين الدول الثلاث ليس في الوقت الحالي فقط انما في المستقبل أيضا لأن منطقتنا العربية منذ الاجتياح العراقي للكويت وهي تواجه تطورات سلبية وخطيرة لا يمكن أن يوضع لها حد الا بتطبيق قرارات القمة العربية والأمم المتحدة والمنظمات الاسلامية والدولية ومواقف مصر والسعودية وسوريا موحدة ومتطابق تجاه أزمة الخليج وأن الدول الثلاث تشكل الأرض الصلبة التي تستطيع صيانة وحماية الحقوق العربية والمصالح العليا للأمة العربية ... هذا ما صرح به فاروق الشرع وزير خارجية سوريا عقب اجتماع الرئيس مبارك بوزراء الخارجية ووزراء الاعلام في الدول الثلاث في ٤ ديسمبر .. كما صرح صفوت الشريف وزير الاعلام المصري عقب نفس اللقاء مع الرئيس مبارك انه اكد في لقائه مع الوزراء على اهمية التنسيق بين وزراء الاعلام والخارجية وأكد الرئيس مبارك أن العمل الاعلامي يعكس ويخدم العمل السياسي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الثلاث .

وقد اعطى الرئيس مبارك توجيهاته لوزراء الدول الثلاث على اهمية استمرار هذا التعاون ليس من اجل موقف محدد طارىء ولكن ليكون ذلك طبقا لسياسة طويلة المدى باعتبار هذه الدول



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

الثلاث ركيزة عربية لخدمة الشعوب والأمة العربية مؤكدا على دور الاعلام واهميته في هذا المجال وان تكون اجتماعات وزراء الدول الثلاث لوضع اسس تعاون ثلاثي طويل المدى وليس مواجهة وحل ازمة الخليج فقط ... ومهما يكن من امر فقد ناقش وزراء اعلام الدول الثلاث استراتيجية اعلامية موحدة تتعلق بازمة الخليج كما ناقشوا ايضا الكيفية التي يتم من خلالها التكامل بين اجهزة الاعلام في الدول الثلاث ومدى امكانية توحيد قرارات هذه الاجهزة من اجل خدمة الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من مصر والسعودية وسوريا كما بحثوا ايضا قضية كيف يستطيع الاعلام من خلال خطة منسقة ان يترجم سياسات الدول الثلاث تجاه القضايا العربية وفي كافة المجالات بالنسبة للعمل الخارجي والعمل على التكامل الهندسي بين الدول الثلاث بهدف توظيف كافة الطاقات والقدرات والامكانات الاعلامية للدول الثلاث .

اعادة بناء التضامن العربي

المطلوب اذن كاطار للتعاون بين الدول الثلاث منظمة دائمة وليس مجرد منظمة موقفية تنتهي بانتهاء ازمة الخليج ولا شك ان اجتماعات وزراء خارجية والاعلام لسوريا ومصر والسعودية يعد خطوة متقدمة على طريق التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الثلاث التي تشكل قاعدة صلبة وركيزة اساسية للتضامن العربي والعمل العربي المشترك ... انه تحالف ثلاثي يتصدى للمخاطر التي برزت على الساحة العربية من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت ... والراصد الموضوعي للتحركات النشطة للدول الثلاث منذ تفجر الأزمة يجدها تسعى الى تجميع الشتات العربي بهدف التعامل مع الأحداث وما يطرا عليها من تغيرات وتطورات على قاعدة المصلحة العربية الواحدة .. ان الدول الثلاث وهي تبنى سياساتها وترسم خططها على اساس هذه القاعدة الواضحة انما تستلهم اراء وضمير الامة العربية علاوة على ذلك فان لقاءات الحوار بين القاهرة والرياض ودمشق هي تحركات جديدة تتسم بطابع المثابرة المتابعة والثبات على الموقف المبدئي منذ ازمة الخليج والتي ادت الى شلل تام للنظام العربي وعندما يولد هذا التحالف الثلاثي من خلال هذه الأزمة الطاحنة ورغم العجز الشديد الذي يعيشه الجسد السياسي العربي فان هذا اللقاء تفرضه الضرورة وتحتمه المصالح العليا الحيوية للأمة العربية فتوظيف القدرات المتكاملة لهذه الدول الثلاث سواء كانت قدرات استراتيجية او اقتصادية او عسكرية وثقافية وروحية لتصب كلها في عروق الجسد العربي وفي مجرى نهر التضامن العربي ... ان اهم حقائق هذا التحالف الثلاثي انه يمثل بداية جديدة وجدية لعمل عربي مشترك يجب ان يستمر ويتسع ويتصاعد ليستقطب اطرافا أخرى ليتحول الى ركيزة و أساس لاعادة بناء تضامن عربي جديد يسعى لخير الأمة العربية ولمصلحتها العليا ويصون أمنها القومي ويسد منابع الخطر الحقيقي على الأمة العربية سواء كانت مصادر داخلية أم خارجية تهدد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دكتور احمد عامر

الوجود العربي وليس فقط اداة او اليه لتحقيق المصالح القومية للدول الثلاث . ولعل قوة هذا التحالف الثلاثة انه ولد وسط اجواء ازمة عربية عاتية مبلدة وقاتمة ومليئة بنذر خطر محموم يهدد بانفجار عسكري مروع .. وسط هذه الأجراء ياتي هذا التحالف الثلاثي ليشكل بارقة امل للانقاذ العربي وللانتقال بالموقف الازمة الى قوة دافعة لبناء تضامن عربي جديد ولمواجهة تحدى كبير والمطلوب منه اثبات قدرته على مواجهة هذا التحدى بعد ان عجز النظام العربي التقليدى عن حماية احدى دوله من خطر غزو واحتلال دولة اخرى من دول النظام الاقليمي العربي .

ولادة نظام عربي جديد

لقد نشأ نظام دولى جديد كما نشاء نظام عربي جديد .. فالنظام الدولى الجديد هو نظام انتقالى ظهر الى العالم مع انهيار المعسكر الشيوعي او الكتلة الشرقية وتحولها الى النظام الليبرالى الغربي ولعل احد عناصر النظام الدولى الجديد وخصائصه وجود نظام قطبي متعدد يهيمن عليه قطب واحد يعمل كرجل بوليس دولى حارس وتحول نظام توازن القوى كما كان في التعددية القطبية التقليدية او نظام القوتين الى توازن مصالح مع انهيار الحواجز الايديولوجية والعسكرية القائمة وبروز اللعبة السلمية .. اما بالنسبة الى الواقع العربي الجديد فان بذور الحلف السعودي - المصرى - السورى الثلاثي يشكل تمهيداً لأرضية التكامل بين الدول الثلاث التى تمت بعد نضج الفكرة وبدا الحركة انطلاقا الى اطار تنظيم دولى فاعل تشكل الارض التى تنطلق منها حركة الدول الثلاث لترسم وتؤسس واقعا جديدا يفرض ميلاد نظام اقليمي عربي جديد اذ لا يعقل ولا يعد منطقيا ان يتغير النظام الدولى من نظام القطبية الى الثنائية ويستمر النظام العربي العتيق بـآلياتـه وعناصره القديمة ... الواقع العربي الجديد يتمثل في ان هناك وجودا عسكريا دوليا في المنطقة العربية له مهمة محددة ولذا فان وجد فراغ سياسى عربي سيجعل المنطقة معرضة لعدم استقرار سياسى واختلال يؤدى الى الفوضى بل والى ان يدمر النظام العربي ذاته .. ولعل هذه المسئولية واضحة في ادراكات دول التحالف الثلاثي ولذا فهى ترى ان التنسيق والتعاون بل والتكامل بينها سياسيا واقتصاديا واعلاميا وثقافيا يجب ان ياخذ بعين الاعتبار كل المستجدات بما في ذلك الاحتمالات التى قد تطرأ بنشوب حرب او سيادة السلام فالمرحلة المقبلة تتطلب طريقا جديدا للتضامن العربي يقوم على اسس جديدة وان كان هذا يتطلب ايضا ان تستفيد الدول الثلاث برصيدها السابق وخبرتها في التضامن والعمل العربي المشترك ومن تجاربها التكاملية السابقة خاصة وان العمل التكاملي ليس كله نجاحات على طول الخط وانما الخبرة هى مزيج من الاخفاقات والنجاحات وليكن التضامن العربي فعلا لا قولا وليكن الامن القومى العربي هو المحدد الرئيسى والقاسم المشترك الأعظم ذى خطوة تكاملية بين الدول الثلاث .

قوات طوارىء عربية

لقد اثبتت التجارب ان معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية اثبتت عجزها المخيف بل شللها وعدم قدرتها على الحركة تلبية للدفاع عن وجود الدول العربية ومن ثم اصبحت عقبة في سبيل تحقيق الامن القومى العربي والمصالح العربية العليا بدلا من ان تكون قوة دافعة في سبيل حماية الوجود العربي .. ان وجود القوات المسلحة للدول الثلاث في خندق واحد للدفاع عن المقدسات الاسلامية وللذود عن حدود المملكة العربية السعودية اقوى من كل المواثيق ومعاهدات الدفاع المشترك .. والملاحظ انه ليست هذه المرة الاولى التى سيتم فيها استخدام قوة عربية في منطقة الخليج لمواجهة الخطر العراقى فقد سبق لمصر والسعودية ان اشتراكا في قوة عربية ارسلتها الجامعة العربية للفصل بين العراق والكويت ولحماية سيادة الكويت سنة ١٩٦١ .

ففى ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ عقد مجلس الجامعة العربية جلسة طارئة بناء على طلب السعودية لبحث طلب الكويت بالانضمام الى الجامعة العربية ومناقشة التهديد العراقى لاستقلالها وفى ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ اصدر مجلس الجامعة



المصدر : الأهـــرام الاقتصـادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

.. ويبقى الطريق بين الرياض ودمشق والقاهرة ممهدا ومفتوحا

العربية قرارا بما فيه الى ان تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدات الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها وعهد الى الامين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه ورؤى ان المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت تتم عن طريق انشاء قوات امن عربية وبالفعل اشرف الامين العام للجامعة العربية على انشاء قوة طوارىء دولية عربية قوامها اربعة الاف جندى قدمت الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والسعودية والاردن الفا وكل من السودان وتونس ٥٠٠ جندى وانعقد لواء قيادة هذه القوة العربية الى قائد سعودى وابرم الامين العام اتفاقا مع حكومة الكويت لتحديد المركز القانونى للقوات ابان وجودها على ارض الكويت ولكن التهديد العراقى مالبث ان انتهى انذاك عندما وصلت القوة العربية الى الكويت ولم يبق لها مهمة عملية واضحت قوة رمزية وتم سحبها بعد عدة اسابيع فقط.

ملف الخبرة السابقة

واذا ما استمر تقليبنا فى صفحات ملف خبرة الدول الثلاث- مصر والسعودية وسوريا فى مجال التضامن العربى فإننا نجد ان هذه الدول الثلاث هى اول من دعت الى عقد معاهدة التضامن العربى والتى عقدت فى القاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ ووقعها كل من الملك سعود وجمال عبدالناصر وصبرى العسلى رئيس وزراء سوريا والملك حسين وسليمان والنابلسى رئيس وزراء الاردن والتى بمقتضاها تقدم كل من مصر وسوريا والسعودية ١٢ ونصف مليون جنيه للاردن هذه الالتزامات العربية تخصص بدلا من المعونة السنوية التى كانت تقدمها بريطانيا للاردن للقوات المسلحة الاردنية بما فيها الحرس الوطنى وتدفع السعودية ٥ ملايين جنيه ومصر ٥ ملايين جنيه وسوريا ٢½ مليون جنيه وهذا هو اشتراك البلدان الثلاث مصر وسوريا والسعودية فى تماليف الالتزامات التى تقع على عاتق الاردن نتيجة التعاون والتضامن فى دعم الكيان العربى واستقلاله .. حسب نص المادة الثانية من اتفاقية التضامن العربى ونصت المادة الاولى من هذه الاتفاقية على « تؤكد الحكومات المتعاقدة ايمانها بضرورة التضامن والتعاون لدعم الكيان العربى واستقلالة وتعلن تقديرها لما يتطلبه هذا من المشاركة فى المسئوليات المترتبة عليه » اما ديباجة الاتفاقية فقد تضمنت الهدف منها وهى « ادراكا منها للمسئوليات الجسام الملقاة عليها للمحافظة على الكيان العربى واستقلاله واستجابة لرغبة شعوبها وايمانها بالتضامن لتحرير الوطن العربى وتقديرا منها بان تحقيق هذا التضامن خطوة ايجابية نحو الوحدة العربية المنشودة واسهاما فى صيانة الامن والسلام وفقا لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة ورغبة منها فى عقد اتفاقية لتقوية التعاون وتنسيق الجهود فى سبيل هذه الغايات.

تنظيم عربى دائم

الجدل يدور الان فى الاوساط الدبلوماسية حول مستقبل التكامل المصرى السعودى السورى اذ يوجد اقتراح مطروح بعقد مؤتمر قمة ثلاثى لزعماء الدول الثلاث سنويا للتصديق على مايتم التوصل اليه من اتفاقيات بشان التعاون الثلاثى واقامة مشروعات مشتركة فى الدول الثلاث وان اول مؤتمر قمة سيعقد قريبا فى جدة .. كما يوجد اقتراح ايضاً بتشكيل لجنة عليا ثلاثية مشتركة برئاسة وزراء خارجية الدول الثلاث تجتمع ثلاث مرات فى كل من الرياض والقاهرة ودمشق وتكثيف عقد الاجتماعات الوزارية للوزراء المعينين فى الدول الثلاث لبحث اسس التعاون المشترك على غرار اجتماع وزراء الاعلام الذى واكب اجتماع وزراء الخارجية وتم وضع استراتيجية اعلامية مشتركة.

وعلى كل حالة فان حركة التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الثلاث وان شكل تحالف الا انه بالتاكيد لايمثل محورا عربيا جديدا فى مواجهة المحور العربى الذى سعى العراق الى تكوينه فى

اعقاب غزو الكويت وضم الاردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية وانما هو تحالف يهدف بالدرجة الاولى الى وضع اسس لقيام تعاون طويل الامد فى كل المجالات خاصة المجال السياسى والاقتصادى . كما انه ليس مطروحا عقد اتفاقية للدفاع المشترك بين الدول الثلاث نظرا لالتزام هذه الدول بتطبيق وتنفيذ اتفاقية الدفاع العربى المشترك المعقودة فى اطار جامعة الدول العربية .. فمصر ترفض ان تدخل فى محور مع دوله ضد دول اخرى وهى سياسة ثابتة لمصر مبارك الذى يرفض بشدة سياسة المحاور لان مبارك يؤمن بالعمل العربى المشترك ضمن اطار النظام العربى الكبير المتمثل فى جامعة الدول العربية رغم ان الاطار العربى الكبير وهو ميثاق جامعة الدول العربية لايمنع قيام انظمة فرعية فى داخله فقد نص فى المادة التاسعة على انه الدول الجامعة الراغبة فيما بينها فى تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد فيما بينها من الاتفاقيات انشاء لتحقيق هذه الاغراض ولعل هذا هو الاساس القانونى الذى استندت اليه كل من مصر وسوريا حين وقعتا « اتفاقية الدفاع المشترك » فى دمشق فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٥٥ وتضمنت هذه الاتفاقية ملحقا ينص على انه يؤكد الطرفان المتعاقدان ان اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة فيها بينهما لاتبطل التزاماتها المترتبة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية كما نصت ديباجة هذه الاتفاقية على « ان حكومت سوريا ومصر توطيدا لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وتوكيدا لاخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادىء ورغبة منهما فى زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكرى حرصا على استقلال بلادهما ومحافظة على سلامتها وايمانا منهما بان اقامة نظام امن مشترك فيما بينهما يعتبر عاملا رئيسيا فى تامين سلامة واستقلال كل منهما وتحقيقا لامانيهما فى الدفاع المشترك عن كيانهما وصيانة الامن والسلام وفقا لمبادىء ميثاق جامعة الدول لعربية وميثاق الامم المتحدة واهدافهما واعمالا لما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية قد اتفقنا على عقد اتفاقية لهذه الغاية .

تصور مبارك للأمن القومى العربى

ولكن ماهو تصور الرئيس مبارك للتضامن العربى والأمن القومى العربى ؟

دون الدخول فى تفصيلات فقد قدم الرئيس مبارك تصور مصر للتضامن العربى فى مؤتمر قمة الدار البيضاء الطارئة فى ٢٣ ـ ٢٦ مايو سنة ١٩٨٩ وذلك فى ثمانى نقاط هى :

تاخذ صيغة خاصة فى اعتبارها ولكنها تتسع لتشمل اطارا متكاملا للعلاقة بين اقطار الأسرة العربية وكافة الدول المجاوره

٢ ـ ان نحدد لانفسنا دورا نشطا فى الوفاق العالمى حتى تشارك فى رسم ملامحة وتحديد مساره سواء جاء هذا الدور مستقلا او من خلال حركة عدم الانحياز

٣ ـ الاتفاق على مضمون واقعى للدفاع المشترك .

٤ ـ الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض .

٥ ـ الاعتراف بتنوع الآراء وتعدد الاجتهادات دون تباعد او تنافر

٦ ـ وضع سياسات عملية متفق عليها للتعاون فى جميع المجالات .

٧ ـ التعاون فى قضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتقاء بمستوى العلم

٨ ـ الثبات والاستقرار فى التعامل مع العالم الخارجى واعطاء اهتمام خاص فى هذا السياق للحوار العربى الأوروبى والتعاون العربى الأفريقى .

هذه النقاط الثمانى تمثل المحاور الرئيسيه لتصور مصر مبارك لتحقيق التضامن العربى ولما كان الغزو العراقى للكويت يمثل المصالح الحيوية للأمة العربية ويعرض الامن القومى والعربى لخطر جسيم فقد دعا مبارك الى عقد قمه عربية طارئة فى القاهرة خلال ٢٤ ساعة وفى هذا المؤتمر الذى عقد فى ١٠ اغسطس سنة ١٩٩٠ وجه مبارك من خلاله الى الأمة العربية كلمه اوضح فيها تصور مصر مبارك للأمن القومى العربى فقد جاء فى هذه الكلمة ان مفهوم الأمة لدينا يستلزم ان نسلم اولا وقبل كل شىء بأن جميع الأقطار العربية تمثل نفس الموقع فى الاطار للعربى العام وأنها تشكل حلقات متكافئة فى منظومة الاسره العربية بصرف النظر عما تملكه من عناصر القوة البشرية او المادية او العسكرية لان القوة هى قوة طرف العرب جميعا وليس قوة طرف او اخر او قوة دوله على حساب دولة

الترتيبات الأمنية فى مرحلة ما بعد أزمة الخليج

تترتب على مشروع بيكر بينما العالم العربى تعرض لانقسام حاد بسبب أزمة الخليج .. كما ان هذه الفكره وهذا المشروع غير مناسب فى الاساس والمضمون لأن هذه الفكره تقتضى نظاما اقليميا جديدا يرث النظام العربى ولايكون عربيا لانه فى هذه الحالة يصعب استبعاد دول الجوار العربى منه مثل ايران وتركيا بل وربما اسرائيل ايضا بعد أن تحل القضية الفلسطينية .. !! وبعد يومين من اعلان بيكر عن مشروعه وبالتحديد فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٩٠ صرحت مصادر مسئوله امريكية بأن جيمس بيكر ناقش مع المسئولين والقادة السعوديين والكويتيين اقتراحا بتشكيل تنظيم امنى اقليمى لحفظ السلام فى الخليج وان السعوديين مهتمون تماما بهذا الاقتراح وفى زيارته للقاهره عقد الرئيس بوش مؤتمرا صحفيا مشتركا مع الرئيس مبارك فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٩٠ صرح فيه الرئيس بوش للصحفيين ان بعد تحرير الكويت لابد من الاتفاق على تدابير لضمان استقرار المنطقة وتلافى مزيد من التوتر او وقوع حروب اخرى واكد الرئيس بوش على دور سوريا كاحدى الدول

الرئيسية فى المنطقة فقال الرئيس الاسد متحالف معنا فى تحالف يتسم بالمشاركة فى خندق عسكرى واحد فهو فى الخط الامامى الذى يقف ضد العدوان .. فالرئيس الاسد عضو لهم فى التحالف وفى هذا المجال صرح الرئيس مبارك بقوله ان سوريا تعتبر فى هذه المنطقة احدى القوى الرئيسية ومؤيد جيد للقضية التى ندعمها ولذلك يجب الا نهملها فالرئيس الأسد زعيم رئيسى فى المنطقة كما انه ضد احتلال الكويت وله قواته الى جانب قوات اخرى فى السعودية بهدف

اخرى .. ان مفهوم الأمن القومى العربى وهو موضوع فى غاية الأهمية لأن الامن هو اساس الوجود وهو الشرط الأساسى الذى لاغنى عنه للبقاء والتطور والتقدم والعنصر الذى يجعل الانسان قادرا على الانجاز والابداع وقد بذلت محاولات عديدة للتوصل الى رؤية مشتركة للأمن القومى العربى نتفق عليها ونتبناها ونلتزم بها لقد تطرقنا الى هذا الموضوع فى كثير من مداولاتنا فى مؤتمر قمة الرباط فى العام الماضى وفى مؤتمر قمة بغداد الأخير ومازال هناك الكثير الذى يمكن اضافته حتى تتبلور تلك الرؤية المتكاملة

المستوحاة من المواقف التى وقفناها ومن ايماننا بالعلاقة المصيرية التى تربطنا وتعريفنا للاخطار التى تواجهنا وعندئذ نتوصل الى صياغة هذا المفهوم الموحد للأمن العربى فانه يكون طبيعيا عندئذ أن نتفق على انقسام المسئولية والتبعات كل فى حدود قدرته وطاقته طالما اننا سوف نقتسم المكاسب الناتجة عن اقامة نظام منيع للأمن القومى العربى يحمى مصالحنا ويذود عن ديارنا ومقدساتنا اننا يجب ان نولى اهتماما خاصا بامن جميع الاقطار العربية فى الخليج وتعزيز شعور ابنائها بالأمان والاستقرار فمن المقطوع به ان الأحداث الاخيرة قد عصفت باحساسهم بالأمن والطمأنينه وبدأت رؤيتهم للأخطار المجاوره .. واحب أن يطمئن اشقاؤنا فى كل دول الخليج الى اننا ملتزمون بالوقوف معهم بحزم وصرامه فى سعيهم المشروع لتعزيز امنهم واستقرارهم والذود عن حقوقهم ومصالحهم عسى ان يكونوا على اقتناع تام بأن مظلة الحماية العربية هى الأقدر والأفضل لنا جميعا وانه ليس هناك فى الحقيقة والواقع بديل عنها او منافس لها .

والتصور الأمريكى

ولكن ماهو التصور الأمريكى للترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج بعد انتهاء الأزمة سلما او حربا ؟

لعل اول اشاره الى هذا الموضوع صدرت عن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى فى حديث له امام الكونجرس الأمريكى فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٩٠ حيث طرح فكرة انشاء تحالف اقليمى سيكون ضروريا حتى لو انسحبت العراق من الكويت وذلك للحد من التوجهات العدائية لنظام صدام حسين وأن ذلك سيتطلب وجودا بحريا دائما فى الخليج خاصة وان الأزمة الحالية ليست الأخيرة من نوعها فى الشرق الأوسط .. ولكن الملاحظ ان مصر والسعودية وسوريا غير مستعده لفتح الباب امام خلافات عربية جديدة

تحرير الكويت ولذلك يجب الا نهمله فهو شريك لهم للغاية وهو يساهم فى هذا التحالف بالمملكة العربية السعودية واكد الرئيس مبارك انه بعد تحرير الكويت مباشرة بالانسحاب اوغيره فلابد ان تكون هناك اجراءات ما لجعل هذه المنطقة مستقره ولتجنب اى توتر جديد او حرب جديدة .. وان مصر تنظر الى مابعد ازمة الخليج بنفس التصميم ووضوح الرؤية وسوف نستمر فى التعاون حتى تصبح منطقة الشرق الأوسط اكثر امنا واستقرارا .

مسألة معقدة

ولقد بدا التصور الأمريكى للترتيبات الأمنية للمنطقة العربية فى مرحلة ما بعد أزمة الخليج اكثر وضوحا فى حديث السفير الأمريكى فى القاهرة فرانك وزنر فى ٩ ديسمبر اجاب عن سؤال حول امن الخليج والعناصر التى تدخل فى هذا الأمن وحدوده الجغرافية والدول التى ستشترك فيه . قال السفير الامريكى بالقاهرة « أما عن أمن الخليج فهى مسألة معقدة للأمريكيين بالذات لأن واشنطن ليست هى المكان للبحث عن مبادرات ما بعد الأزمة فهذه المبادرات يجب ان تنبع من الخليج فلا يمكن بناء بيت بغير اساس ولا يمكن وضع سيناريو ما بعد الأزمة بدون ان يضع الخليج اساسا له .. يجب أن يحدد الخليج ذلك وليس من السهل التفكير فى خطط مستقبلية بعيدة الأمد فى مواجهة اخطار متعددة مباشرة . سوف ياخذ هذا بعض الوقت ويكون من الإفضل التوصل الى صيغة فى وقت مبكر . ولكن اعتقد ان هذا الأمر يجب ان ينبع من دول الخليج من خلال الحوار الذى يبدا اولا بين المصريين والسوريين والسعوديين ودول مجلس التعاون الخليجى ونحن نتجه الى مرحلة ستكون فيها دول الخليج فى وضع يسمح بتصور الأساس الخاص بسيناريو ما بعد الأزمة .. يجب الا يكون الحل مصنوعا فى واشنطن . ونحن نعتقد أنه يجب ان تكون هناك ترتيبات وليس مطروحا مفهوم مؤتمر التعاون والأمن الأوربى لابد ان تتسم هذه الترتيبات بقدر من البراعة الدقيقة التى تسمح بالا تكون امنية فقط بل تمتد لتصبح اقتصادية وسياسية ايضا .. ان الولايات المتحدة على استعداد لان ترتبط بما يتم التوصل اليه من قبل دول المنطقة .. ولكن كيف ؟ لانعلم بعد لأنه ليس مطروحا امامنا الان مقترحات فى هذا الشأن .. نعم لدينا مصالح وهى هامة جدا بالنسبة لنا وهى نفس المصالح التى دفعت الولايات المتحدة للوجود فى الخليج سنة ١٩٤٨ .. وفى نفس اليوم اى فى ٩ ديسمبر الحالى اكد جيمس بيكر ان التفكير الأمريكى يتجه الى ترتيبات الأمن لمنع تكرار العدوان فى الخليج وبغيه الابقاء على الاستقرار فى المنطقة بعد انتهاء الأزمة هناك تصور لوجود قوات أمن متعددة الجنسيات تحول دون تكرار العدوان العراقى وتسمح للكويت بالتفاوض على اساس اكثر توازنا واقترح بيكر بالأضافة الى ذلك ترتيبات اخرى ربما تخذ من خلال الأمم المتحدة إلى مسألة جيش العراق الذى يصل قوامه إلى مليون جندى ومخزونه من الأسلحة الكيماوية وبرنامجه النووى ..

تصور مشترك

ان دول التحالف الثلاثى مصر وسوريا والسعودية مدعوة الى بلورة تصور مشترك لمرحلة ما بعد انتهاء الأزمة لوضع الترتيبات الأمنية المناسبة لضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة ولها ان تطلب من اعضاء المجتمع الدولى اى تعاون او تنسيق فى هذا الشأن تحت مظلة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من اجل وضع نظام لأمن المنطقة تنبع منها ويتحدد بمصالحها العليا وأمنها القومى .



امن الخليج فى عيون الخبراء العسكريين

تطوير الفكر السياسى والاستراتيجى لدول مجلس التعاون الخليجى شرط اساسى لتحقيق الامن

● انتهت قمة الدوحة الحادية عشرة، وصدر البيان الختامى لمؤتمر دول مجلس التعاون الخليجى محددا عدة مبادىء نظرية مستقبلية لخطة العمل القادمة لدول المجلس بعد ازمة الخليج... واكتفى المؤتمر بالاشارة فقط الى ضرورة وضع ترتيبات امنية لمنطقة الخليج، ولكنه لم يوضح شكل هذه الترتيبات والبرنامج الزمنى لتنفيذها او طريقة تمويلها وبل لم يوضح ملامحها والوسائل السريعة والموضوعية لتطبيقها.. وتم ترك هذه المسألة لحين حل ازمة الخليج سواء بالسلم او بالحرب.. فكيف يكون شكل هذه الترتيبات الامنية وما التحديات التى تواجهها؟ وما الدول المقترح اشتراكها فيها؟ وما الضمانات التى تكفل استمرار هذه الترتيبات.. هذا التحقيق يجيب عن هذه التساؤلات:

● يؤكد اللواء احمد عبدالحليم... الخبير الاستراتيجى بمركز دراسات الشرق الاوسط ان امن الخليج مرتبط بعدة محاور، الاول دول الخليج نفسها، والثانى الدول العربية المؤيدة لهذه الدول والثالث دول الجوار «ايران ـ تركيا» والرابع المصالح الدولية للدول الغربية فى المنطقة.. ولكى تكون الترتيبات الامنية فعالة فى الخليج العربى يجب تقوية دول الخليج نفسها وتطوير الفكر السياسى والاستراتيجى والعسكرى" لدول مجلس التعاون الخليجى وكذلك تطوير قوات درع الجزيرة وهنا تشير الدلائل الى ان دول الخليج قد تعجز بمفردها عن القيام بهذا الدور اذا لم تقدم لها المساعدات الفنية والعسكرية من بعض الدول العربية التى لها تواجد عسكرى بالفعل الان فى ارض الجزيرة العربية مثل مصر وسوريا والمغرب وتتوقف قوة وحجم هذه المساعدات على مدى القدرة الاقتصادية للدول التى ستقدم المساعدة. واعتقد ـ ومازال الحديث للواء احمد عبدالحليم ـ ان مصر لن تتمكن من الاستمرار فى تقديم هذه المساعدة ما لم يتم دعمها ماديا للتغلب على مشاكلها الاقتصادية

وعن امكانية اشتراك اى دولة عربية فى الترتيبات الامنية بالخليج فلابد ان يكون هذه الدولة مقبولة من دول مجلس التعاون الخليجى ومدعوة رسميا بواسطة دول المجلس وان يتم ذلك تحت مظلة الجامعة العربية وان تكون هناك «صدق نوايا» بين الدول العربية وبين دول مجلس التعاون الخليجى وبين الاخيرة ودول الجوار والقوى العالمية وذلك فى ضوء التغيرات

ايران جزء رئيسى فى الترتيبات الامنية... ولكن اشتراكها تحوطه المحاذير ؟!

تحقيق:

سامى صبرى

العالمية التى فرضها النظام العالمى الجديد وانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وفى ضوء ما افرزته ازمة الخليج من انعكاسات واثار سلبية على العالم العربى والغربى.. ولضمان استمرار التوازن العسكرى فى الخليج لابد من تقوية وتسليح قوات درع الجزيرة لمواجهة كافة التحديات التى تواجه المنطقة سواء كانت من خارج العالم العربى او من داخله وتكوين قوة طوارىء عربية فى الخليج بموافقة دول مجلس التعاون الخليجى وتحت مظلة الجامعة العربية.. ومراعاة التواجد العسكرى الدولى بالمنطقة والمتواجد بالفعل خارج المياه الاقليمية فى البحر المتوسط والمحيط الهندى والمحيط الباسيفيكى وايجاد نوع من «التواجد العسكرى العربى المسبق» فى المراكز الاستراتيجية بمنطقة الخليج ولو فى شكل قواعد عسكرية اسوة بما هو موجود للقوات الاجنبية فى قاعدة ريجو جارسيا لردع اى عدوان طارىء على الخليج او اى دولة من دوله هذا بالاضافة الى مراعاة المصالح الايرانية فى الخليج وكذلك المصالح التركية ولايعنى ذلك ضرورة تواجد عسكرى لهما فى المنطقة وانما ايجاد نوع من التعاون والتفاهم الاستراتيجى فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بما يضمن مصالح دول الجوار دون ادنى تدخل فى شئون دول الخليج

● ويرى العميد «مراد ابراهيم الدسوقى» رئيس الوحدة العسكرية بمركز الدراسات الاستراتيجية ان تصور اى ترتيبات امنية فى الخليج يتوقف الى حد كبير على طريقة حل ازمة الخليج.. وسواء كان الحل بالسلم او الحرب فيجب على دول الخليج اعادة ترتيب بيتها الامنى من داخلها وبسواعدها حتى لاتكون هناك فرصة لاى ترتيبات من منظور خارجى اجنبى. ووضع استراتيجية واضحة ومتكاملة لتلافى تكرار ماحدث من عدوان دولة خليجية على اخرى جار لها. وان تتم معالجة نواحى القصور العسكرى فى مبادىء ونصوص مجلس التعاون الخليجى الذى انشىء فى ٢٥ مايو ١٩٨١ كرد فعل للحرب العراقية - الايرانية.

حيث كشف الغزو العراقى عن عجز مجلس التعاون الخليجى عن مواجهة الازمة ورغم ان هذا القصور قد تمت معالجة جزء منه فى اواخر عام ١٩٨٧.. الا انه مازال محتاجا لمزيد من التعديل والتنقية..

● اما ملامح الدور الايرانى فى الترتيبات الامنية بالخليج فتحدده عدة عوامل: منها

وجود او عدم وجود القوة العسكرية العراقية بمعنى انه فى غياب الدور العسكرى العراقى ستزداد الاطماع العسكرية الايرانية ثم مقدار الديمقراطية التى تتمتع بها انظمة الحكم الخليجية فى مرحلة مابعد الازمة ثم التوجهات الحقيقية للنظام الايرانى وتطلعاته بالغة الخطورة فى الجزيرة العربية ولاسيما وان هناك وجودا شيعيا فى بعض الدول الخليجية... ولكن يصعب الان الحديث عن التواجد العسكرى الايرانى فى المنطقة فى المرحلة القادمة لان ايران لم تنس بعد المساعدات المالية التى قدمتها بعض دول الخليج والسعودية والكويت للعراق اثناء الحرب معها... وانما سيكون هناك معاهدات عدم اعتداء لضمان حياد ايران على الاقل بعد الازمة تمهيدا لاعادة النظر فى موقفها فى المستقبل عندما تتضح نواياها بشكل اكثر فى منطقة الخليج.

● ويؤكد اللواء طلعت مسلم.. الخبير الاستراتيجى بمركز دراسات الوحدة العربية ان دول الخليج بضعف قوتها البشرية واختلال تركيبتها السكانية ستواجه فى البداية متاعب كثيرة فى سبيل انجاح الترتيبات الامنية المنتظرة، بمعنى ان الترتيبات الامنية مرتبطة ارتباطا كبيرا بالامن السياسى والاقتصادى والاجتماعى وبالتالى فلابد من اعادة توزيع الاعباء الرئيسية فى منطقة الخليج وكذلك الاعباء التى تتحملها الدول العربية المجاورة للخليج والتى ستشارك فى هذه الترتيبات فمصر مثلا لايمكن تجاهلها فى امن الخليج بحكم قدراتها العسكرية والبشرية وموقعها الجغرافى كدولة عمق، ولكنها لايمكنها الاستمرار فى تحمل اعباء المساندة الدفاعية عن دول الخليج ما لم تساعدها هذه الدول ماديا لان تكاليف الدفاع مكلفة للغاية ومشاكل مصر الاقتصادية تحول دون ذلك. ورغم ان ايران تعتبر احدى الدول الرئيسية المؤثرة على امن الخليج، الا ان الترحيب بها للمشاركة فى ترتيبات الامن تحيطه عدة محاذير ثم العلاقات المتوترة بين السعودية وايران والتى خفضت من وطاتها رفض طهران للغزو العراقى ومن ثم فان السعودية سيقع عليها عبء كبير فى هذه الترتيبات وستقوم قواتها العسكرية بمهام الخط الامامى للدفاع عن امن الخليج عندما يتبلور الشكل النهائى للقيادة العسكرية فى منطقة الخليج والتى يجب ان تكون جماعية ولاتقتصر على دولة بعينها وتكون تحت سيطرتها قوات برية وجوية

«مع العام الجديد» ..تبرز قضية الأمن العربي التي فجرها الغزو العراقي !!

بيدأ العام الجديد في وقت تواجه فيه دول منطقة الخليج قضية خطيرة تتعلق بمفهوم الامن في المنطقة وترتيباته في ضوء تداعيات الغزو العراقي للكويت .

وتقول وكالة رويتر في تحليل لها من الظهران ان مواقف الدول متباينة ازاء ترتيبات الامن في المستقبل وحول اسلوب تشكيل قوة امن مشتركة تحفظ امن المنطقة واستقرارها وحدودها القائمة .

وتختلف في آرائها حول تشكيل هذه القوة وما اذا كانت ستقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي ام تضم قوات دول عربية اخرى وهناك تساؤلات مطروحة حول الدور الايراني ودور الاطراف الخارجية الاخرى في النظام الامني الجديد .

واشارت الوكالة الى تاكيدات الرئيس مبارك في خطبته الاخيرة على اقتناعه بقدرة العرب على اقامة تحالف امني عربي بمساندة الاصدقاء يحفظ امن المنطقة في الحاضر والمستقبل . كما المحت الى تنبيه الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى حتمية مراجعة الحسابات بعد ان احدث الغزو العراقي فجوة عميقة في مفاهيم الامن العربية السابقة .

وتقول الوكالة ان الاتجاه العام بين العرب هو تفضيل الاقتصاد على القوات العربية في اى قوة امنية على الرغم من ان ايران تطرح نفسها كبديل قوى وملائم للقوة الاجنبية الخارجية .

على الجانب الآخر ترى الولايات المتحدة ان الحفاظ على امن المنطقة يعد امرا حيويا لمصالحها لما تزخر به من ثروة بترولية تمثل ٤٠ ٪ من الانتاج العالمي و ٥٠ ٪ من الاحتياطي العالمي وفي محاولة للالتفاف حول الرفض العربي للتدخل الاجنبي الخارجي يرى ريتشارد تشيني وزير الدفاع الامريكي ان الولايات المتحدة يجب ان تكدس المعدات العسكرية والاسلحة الامريكية في دول المنطقة حتى لا تضطر الى نقلها في اوقات الأزمات مما يستغرق وقتا طويلا ويقلل من فاعلية الرد الامريكي السريع ويقول الجنرال كولين باول رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات الامريكية ان الولايات المتحدة عليها ان تعزز وجودها البحرى وسلاحها الجوى في المنطقة بالمقارنة بما كانت عليه في الماضى .

هنري كيسنجر يقدم :

جدول أعمال عصر ما بعد الحرب

عندما سمعت بنبأ اندلاع الحرب ، فكرت فى الرئيس بوش . ففى الافلام السينمائية ، ترى الناس خلال الازمة يتحركون حولك بسرعة ، يتناولون سماعات التليفون ويصرخون بالتعليمات وما إلى ذلك . أما فى الازمة الحقيقية فان اولئك الذين على القمة يكونون فى حالة من الوحدة البالغة إذ يهرع كثير من المسئولين الى جحورهم ويتقدمون بين الحين والاخر بمذكرات لا تهدف الا الى التنصل من مسئولية اعمالهم. وعادة لا يكون هناك سوى اثنين او ثلاثة ممن هم مستعدون لاتخاذ القرارات الصعبة. وقد كسب الرئيس بوش امتنان امته لصلابته فى الابقاء على تماسك التحالف خلال شهور الحشد العسكرى، والفوز بمساندة الكونجرس وقيادة البلاد الى الحد الذى توافق فيه ما يتمتع به من تأييد داخلي مع تأييد الحلفاء له. ولكن حتى فى افضل العمليات تخطيطا، لابد وان تأتى على القائد اوقات يتعجب فيها لماذا قضى كل هذا الوقت وبذل هذا الجهد لكى يتم انتخابه.

كما فكرت ايضا فى التحديات التى سيتعين على الرئيس بوش ان يواجهها بمجرد انتهاء الحرب. فالغرض من النصر فى نهاية الامر هو ضمان قيام سلام دائم. ووصولا لهذه الغاية ينبغى ان تتحرك الولايات المتحدة لتحقيق عدد من الاجراءات فور انتهاء الحرب مباشرة:

□ سياسة للسيطرة على الاسلحة فى الخليج للحيلولة دون تكرار سباق التسلح الذى اسهم فى نشوء هذا الصراع.

□ نوع من الاتفاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية تحت رعاية



كيسنجر

مطلوب عراق جديد غير قوى وغير ضعيف!

الربط بين قضيتى الخليج والشرق الاوسط لكن بدون صدام حسين

مجلس التعاون الخليجى الذى يضم دول الخليج. ويمكن لحلفاء الولايات المتحدة من العرب ان ينضموا لهذا الجهد، الذى يستهدف نزع فتيل الحجة القائلة بأنه صراع بين الاغنياء والفقراء.

□ عملية لمعالجة النزاع العراقى.. الكويتى الاصلى.. فالمفاوضات المباشرة بين الطرفين ستكون غير متوازنة فى جوهرها بسبب التفاوت فى حجمهما، وهو التفاوت الذى ازداد تفاقما من جراء قيام العراق بغزو جارته ونهبها. الا ان بعض القضايا يمكن الفصل فيها بصورة قانونية، مثل حقوق التنقيب عن البترول وترسيم الحدود. ويمكن احالة هذه الى محكمة العدل الدولية. بينما يمكن معالجة

القضايا الباقية داخل اطار مجلس التعاون الخليجي.

د) برنامج دولي لفرض عقوبات مشددة على الارهاب. اذ يجب الا يقف العالم مرة اخرى عاجزا ومقيدا امام احتجاز الاف الرهائن. والدول التى تؤوى جماعات ارهابية لابد من مواجهتها، باجراءات انتقامية قاسية، بما فى ذلك القوات العسكرية اذا ما فشلت الاجراءات الاخرى.

التحدى الاكبر

وعلى المدى البعيد، فان اكبر التحديات التى تواجهنا انما يتمثل فى الحفاظ على توازن القوى الجديد الذى سينشأ من هذا الصراع. ولكن يكون ذلك سهلا، فى ضوء التفكير الامريكي التقليدى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ويجد ذلك اليوم تعبيرا عنه فى فكرة «النظام العالمى الجديد» الذى سينشأ من مجموعة فى الترتيبات القانونية والذى يتم تأمينه بالامن الجماعي. والمشكلة فى هذا النهج انه يفترض ان كل الدول تنظر بنفس الشكل الى اى تهديد للنظام الدولى، وانها مستعدة كلها لتحمل نفس المخاطر من اجل الحفاظ على هذا النظام. وفى واقع الامر، فان النظام الدولى الجديد سيشهد العديد من مراكز القوى، سواء داخل مناطق العالم او بين بعضها البعض. ومراكز القوى هذه تعكس تواريخ وتصورات مختلفة. وفى مثل هذا العالم، لا يمكن الحفاظ على السلام الا باحدى طريقتين: اما بالاكراه او بالتوازن. والولايات المتحدة لا تريد ممارسة الاكراه، ولا هي بقادرة عليه الان . ولذلك فاننا بحاجة للاعتماد على توازن للقوى على المستويين العالمى والاقليمي. ولابد وان نحول دون نشوء هذه المواقف التى يثير فيها نوع من الفراغ لعاب الدول الراديكالية كل بضع سنوات، بما يضطرنا الى تكرار نفس الازمات مرارا وتكرارا، وان يكون مع لاعبين مختلفين.

الخيار الدبلوماسى

وهذا هو السبب فى التحليل النهائى فى ان كل ما يسمى بالخيارات الدبلوماسية لن تزيد الامور الا سوءا فكل منها من شأنه ان يترك العراق فى وضع مسيطر عسكريا. وليس فيها من يتعامل مع المشكلة الجذرية وهى افتقار الخليج للامن وهو ما اجتذب ٤١٥,٠٠٠ امريكى الى المنطقة فى المقام الاول.. وهى عملية نشر القوات التى تشهد علي وجود فجوة فى القدرات العسكرية بين العراق والدول العربية المعتدلة، فأى حل دبلوماسى لا يؤدى الى تقليص حاد لقوة العراق العسكرية سيكون انتصارا لصدام حسين. فمن الان فصاعدا لن يكون بحاجة للقيام بعدوان فعلى اذ سيكون بمقدوره عندئذ ان يترك تفوق العراق الواضح يتحدث عن نفسه بما يؤدى الى تقويض مطرد للحكومات التى ايدت الولايات المتحدة. كما سيكون بمقدوره استغلال وضعه داخل الاوبيك لتحقيق زيادة فى اسعار البترول، فضلا عن انتزاع نصيب اكبر من الانتاج. ومن شأن هاتين الخطوتين ان تعطيا العراق موارد اضافية هائلة لزيادة ترسانته العسكرية الهائلة بالفعل. وهذا سيترك خيارين امام الولايات المتحدة: اما ان تحتفظ بقوات برية كبيرة فى الخليج واما ان تزعزع استقرار المنطقة بسحب قواتها .. وستتمثل النتيجة العملية للعمليات العسكرية الدائرة حاليا فى تحقيق توازن بين القدرة العسكرية العراقية وقدرات جيرانه فى الخليج.

التحقيق التوازن

ومع ذلك فمن المفارقات ان تحقيق التوازن فى المنطقة يتطلب منا ان نجد طريقا لانفسنا بين الحل الذى يترك العراق قويا اكثر من اللازم والنتيجة التى تترك العراق ضعيفا اكثر من اللازم. فاحد اسباب الازمة الراهنة يتمثل فى نهاية الامر فى الطريقة التى هرعت بها الدول الغربية للدفاع عن العراق فى حربه ضد ايران، متناسية انه اذا ما صارت ايران اضعف من اللازم، فان العراق قد يصبح المعتدى التالى. وسيكون من المفارقات انه اذا ادت جولة اخرى من هذه الرؤية القاصرة الى اضعاف العراق باكثر من اللازم. فان جيرانه ولاسيما ايران، قد يسعون الى اعادة ملء الفراغ.

ومن الناحية النموذجية، فان احد الاهداف العسكرية ينبغى ان يتمثل فى «نزع اسنان» القدرات الهجومية للعراق دون تدمير قدرته على مقاومة الغزو لاراضيه من جانب الجيران الطامعين فيه. ويجب ان نحرص على الا يمتلك صواريخ «سكود» مرة اخرى. كما يجب ان نحول دون قيام العراق باستيراد ادوات التكنولوجيا المتقدمة، بما فى ذلك الطائرات عالية الاداء طويلة المدى: كما يجب ان نحول دون قيامه مرة اخرى بامتلاك الوسائل اللازمة لتصنيع الاسلحة البيولوجية والنووية. فقدرة العراق على الدفاع عن نفسه بالاسلحة التقليدية ضد الهجمات البرية من جيرانه يجب الا تكون فى المدى البعيد تهديدا للاستقرار وانما اسهاما فى هذا الاستقرار.

ان توازن القوى الجديد فى المنطقة لا يمكن ان يعتمد على الوجود الدائم للقوات البرية الامريكية. وهذا هو جانب الضعف فى الحلول الدبلوماسية التى تبقى على التفوق العسكرى العراقى سليما. فوجود قوة غربية برية كبيرة فى المنطقة سيصبح حتما هدفا للتحريض الراديكالى والقومى. فهناك فجوة ثقافية يصعب تخطيها حتى بين افضل القوات الامريكية سلوكا وبين السكان المحليين. وبعد فترة قصيرة، ستعد القوات البرية الامريكية بمثابة غزاة اجانب وستتكرر تجربتنا فى لبنان، بما فى ذلك اعمال الارهاب والتخريب. فلابد من سحب القوات البرية الامريكية من المنطقة بعد النصر، كما ان القوات التى ستبقى يجب ان تكون بعيدة عن الانظار.. فى البحر او ربما فى بضع قواعد جوية نائية. كما ان الاعضاء العرب فى التحالف هم الذين يجب ان يقوموا بمراقبة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩١

الانسحاب العراقى من الكويت.

ان صعوبة مرابطة قوات برية غربية فى المنطقة لمدة طويلة كانت احد الاسباب فى ان العقوبات لا تستطيع بالتأكيد تقريبا ان تحقق اهدافنا. فقد كان من المستحيل ان نحتفظ باكثر من ٤٠٠,٠٠٠ جندى فى المنطقة لمدة تتراوح بين ١٢ و١٨ شهرا، وهى المدة التى كان حتى المتفائلون يعتقدون انها ضرورية لكى تنجح العقوبات. اما اذا بدأنا فى سحب اية قوات امريكية خلال تلك الفترة.. او قمنا باعادة توزيعهم حسب التعبير السائد .. فان

اعداد : سامى الرزاز

ذلك كان سيثير الذعر بين حلفائنا العرب.

الا ان التوازن العسكرى يجب الا يكون الهدف الوحيد للسياسة الامريكية فى الخليج فمن الضرورى ان تتعلم امريكا ان تكون اقل اعتمادا على البترول وان تضع برنامجا سليما للطاقة فلا نستطيع ان نعانى كل عقد من ازمة طاقة فيجب ان نكثف برامج الحفاظ على الطاقة ونطور مصادر بديلة للطاقة، مع تلافى اتجاهات الرضا عن النفس التى كانت سائدة فى الثمانينات عندما ادت الوفرة البترولية الى التخلى عن برامج البحث عن مصادر بديلة للطاقة.

مخططات سوفيتية

كما يجب ان نتذكر ايضا امكانية تجدد المخططات السوفيتية بالنسبة للمنطقة. ففى الوقت الراهن، فان المشكلات الداخلية تمنع السوفيت من الاقدام على اية مخاطرات خارجية كبيرة الا ان ٢٠٠ عام من النزعة التوسعية الروسية تجاه الخليج انما تشير الى قدر من استمرار هذا الميل. وقد يتزايد هذا الميل من جراء تزايد قلق موسكو ازاء اكثر من ٥٠ مليونا من مواطنيها المسلمين. فبعد استعادة قدر من التوازن الداخلى، قد يصبح الكرملين اكثر نشاطا فى الشرق الاوسط . ولاسيما فى ايران والعراق وباكستان وتركيا، وهى الدول التى تجاور الاتحاد السوفيتى وستتوقف حدة هذا الاندفاع على التطورات داخل الاتحاد السوفيتى. فان ظلت الجمهوريات الاسلامية سوفيتية فان موسكو ستظل قلقة من الراديكالية الاسلامية خشية ان تثير السكان المسلمين. اما اذا انفصلت الجمهوريات الاسلامية واصبحت مستقلة. فان موسكو قد تسعى الى استرضاء الجمهوريات المنفصلة بتبنى الراديكالية الاسلامية .. ولا سيما اذا اصبح العالم الاسلامى اكثر تطرفا.

واخيرا وربما كان ذلك الشيء الاهم، فان توازن القوى الجديد سيحيى احتمالات احراز تقدم فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى فعملية سلام يهيمن عليها صدام حسين او تتأثر به بشدة ستكون نكبة اذ سيكون الدرس المستفاد منها هو ان الراديكالية والارهاب والقوة هى الطريق الى التقدم الدبلوماسى فى الشرق الاوسط. وهذا هو السبب فى ان الرئيس بوش كان على حق فى مقاومته الربط بين مشكلتى الكويت وفلسطين.

ولكن مع هزيمة صدام فان مكانة الزعماء العرب المعتدلين ستتعزز كما ستتعزز مصداقية امريكا وستتاح لاسرائيل فرصة لالتقاط انفاسها وهذه المعادلة الجديدة ينبغى ان تترجم الى جهد دبلوماسى كبير خلال بضعة اشهر من النصر. وبدلا من ان يكون هذا التحرك ربطا وخضوعا للابتزاز فانه يجب النظر اليه بعد هزيمة صدام على انه فرصة نابعة من نجاح القوى المعتدلة.

المؤتمر الدولى

وسيعتمد احراز تقدم فى هذا الشأن على الرؤية السليمة للقضايا المطروحة فعادة ما تطرح المشكلة العربية الاسرائيلية على انها قضية تفاوض: كيف يمكن عقد مؤتمر دولى يعيد اسرائيل الى حدود ما قبل ١٩٦٧، ويضع وضعا جديدا للقدس، ويدفع العرب لقبول اسرائيل ويوفر ضمانات دولية للترتيبات التى يتم التوصل اليها. ولدى شكوك عميقة بشأن كل واحد من هذه الافتراضات.

اولا، اننى شديد التشكك بشأن المؤتمر الدولى. فالولايات المتحدة ستكون معزولة تماما فى مثل هذا المؤتمر. وسلوك فرنسا قبيل حرب الخليج مباشرة هو مؤشر صغير على ما قد يحدث. فبدلا من ان تكون امريكا وسيطا سيتم حصرها فى دور المدافع عن اسرائيل. بينما ستنظر اسرائيل الى موقف مستقل من جانبنا على انه خيانة لمصالحها. وما من دولة عاقلة يمكن ان تضع نفسها طواعية فى مثل هذا الوضع. ولما كان كل شيء يعتمد على نفوذنا لدى اسرائيل. فاننى لافضل كثيرا عملية دبلوماسية تكون فيها الاطراف الرئيسية هى الولايات المتحدة والدول العربية المعتدلة واسرائيل.

وثانيا ان العودة لحدود ما قبل ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية ليست قضايا تفاوضية بالنسبة لاسرائيل، بل انها قضايا حياة او موت فالمسافة من نهر الاردن الى البحر تقل عن ٥٠ ميلا او الممر الواصل بين تل ابيب وحيفا داخل حدود ١٩٦٧ يبلغ عرضه نحو عشرة اميال. وسيكون من الصعب حشد دولتين فى مثل هذه المساحة المحدودة حتى فى افضل الاحوال. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية ظلت تخوض صراعا ضاريا مع اسرائيل طوال مجمل وجود الجانبين. فكيف يمكن ان يتوافق مثل هذا الترتيب مع مقتضيات الامن؟

وبالاضافة الى ذلك فان العودة الى حدود ما قبل ١٩٦٧ سيظل يترك من العرب تحت السيطرة الاسرائيلية عددا يناهز تقريبا عدد العرب الذين



يعيشون فى الضفة الغربية باستثناء غزه فكيف يمكن للمرء أن يبرر أن تعيش مجموعة من العرب تحت الحكم الاسرائيلى بينما تتمتع مجموعة اخرى بحق تقرير المصير؟ وهكذا فان استعادة حدود ما قبل ١٩٦٧ مع اقامة دولة فلسطينية يمكن ان يتحول بسهولة الى الخطوة الاولى نحو المزيد من تقليص اسرائيل ان لم يكن تدميرها فى نهاية الامر.

ثالثا، ان القبول باسرائيل ليس تحديا قانونيا فحسب وانما هو تحد سيكولوجى قبل اى شىء. واننى لاجد من الصعب الاقتناع باه اية صيغة قانونية تستطيع فى حد ذاتها ان توفر الامن لاسرائيل. فالكويت فى نهاية الامر كانت تعيش فى حالة سلام قانونية مع العراق دون ان يمكنها ذلك من الحيلولة دون العدوان العراقى. كما ان صدام هاجم اسرائيل فى حرب ظلت بعيدة عنها تماما لانها حسبت ان كثيرا من العرب سيؤيدون العراق فى حالة الرد الانتقامى الاسرائيلى، بغض النظر عن درجة تبرير ذلك الرد وقد احسب القادة الامريكيون بصورة مفهومة بان هذا الخطر حقيقى بما يكفى لنصح اسرائيل بعدم الاقدام على الرد الانتقامى. ولكن عندما يصبح رد الفعل على هجوم دون استفزاز قضية دولية، فان اسرائيل تظل موصومة بانها منبوذة وتظل رهينة لافعال الاخرين.

رابعا كيف يمكن للمرء ان يحدد «الضمانات الموثوق فيها» ؟ ففى النهاية وحتى فى حالة الكويت عندما كان هناك تأييد دولى اجماعى للضحية (وهو الشىء الذى لا يمكن تصوره بالنسبة لاسرائيل)، فقد استغرق الامر ستة اشهر لتنظيم المقاومة بينما كان يجرى نهب البلاد من الداخل وطرد سكانها.

ولكل هذه الاسباب فان عملية السلام كما هى متصورة حاليا ستؤدى على الارجح الى طريق مسدود فهى تجبر كل جانب على قبول شىء يجدونه صعبا بصورة غير محتملة، وهذا الشىء بالنسبة للاسرائيليين هو الدولة الفلسطينية وبالنسبة للعرب هو الدولة الاسرائيلية اننى لا اعرف صراعا بين الدول العربية.. ناهيك عن ان يكون بين العرب واسرائيل - قد تم تسويته بالاساليب المقترحة بالنسبة للقضية الفلسطينية الا وهى عملية تفاوض شاملة تسفر عن وثيقة قانونية يقصد بها ان تدوم الى الابد.

ان احياء عملية السلام يجب ان يبدأ باعادة تحديد اهدافها. فالتسوية النهائية فى هذه اللحظة تبدو كسراب قانونى. ومن ناحية اخرى فان الامر الواقع سيدق ان عاجلا او اجلا دقات انموت للمعتدلين فى كل الاطراف. وكما هو الحال، فان كثيرا جدا من الاسرائيليين ينظرون الى عملية السلام على انها وسيلة من جانب واحد لكسب القبول دون تضحية. فهم غير مستعدين للتخلى عن اى ارض محتلة او انهم لن يفعلوا ذلك الا اذا إحتفظوا بالسيطرة الاسرائيلية الفعلية عليها. كما ان كثيرا جدا من العرب وخاصة فى منظمة التحرير الفلسطينية يرون فى الشرق الاوسط تكرارا لفيتنام. حيث استخدمت محادثات السلام لتهيئة الخصم لتصعيد الضغوط بما يؤدى الى انهياره فى نهاية الامر.

الحل المؤقت

اما الحل المؤقت فقد يسعى الى ادخال الحكومات العربية المعتدلة وهى خارجة لتوها من الانتصار على العراق لتكون عازلا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد يؤدى هذا الحل الى تخفيض كم الاراضى التى يطلب من اسرائيل التخلى عنها مقابل شىء اقل من السلام الرسمى. واحد التصورات المحتملة، التى تقوم الولايات المتحدة بالتوسط بشأنها قد يأخذ الشكل التالى:

- يتم عقد مؤتمر تحت اشراف السكرتير العام للامم المتحدة وتحضره الولايات المتحدة واسرائيل والدول العربية المتحالفة مع امريكا فى الخليج.
- توافق الدول العربية المعتدلة على العمل كاوصياء على الاراضى التى تعاد الى السيطرة العربية لمدة محددة قد تكون ما يتراوح بين خمسة وعشرة اعوام على سبيل المثال.
- تلتزم الدول العربية المعتدلة ايضا بنزع سلاح هذه المناطق تحت اشراف الامم المتحدة.
- تتخلى اسرائيل عن كل قطاع غزه والمناطق الاكثر كثافة سكانية فى الضفة الغربية بحيث لا تحتفظ الا بالمناطق الضرورية لامنها. كما يسمح لها بالمشاركة فى التحقق من نزع سلاح اية اراض تجلو عنها.
- توضع بشكل متفق عليه ترتيبات دقيقة للحكومة وان كانت لا تؤدى الى قيام دولة منفصلة خلال الفترة المؤقتة. وكشكل عملى تقوم الدول الاوصياء دون شك باقامة ادارة تضم افرادا مقبولين لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا ما اتضح ان هذا السيناريو ليس عمليا فانه يتعين البحث عن صيغة مؤقتة اخرى لكسر الجمود. فالفترة التى ستعقب انتصار الحلفاء على العراق ستوفر فرصة ربما لا تتكرر بعد ذلك مطلقا. فالدول العربية المعتدلة قد تخلصت من اوهامها بشأن منظمة التحرير الفلسطينية التى ساندت العراق من الناحية العملية كما تشعر هذه الدول باستياء من حقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تنأى بنفسها بشكل قاطع عن اعمال الارهاب الموجهة الى العرب المعتدلين ونتيجة لذلك فان هذه الحكومات ربما لم تعد مستعدة لاعطاء منظمة التحرير الفلسطينية حق «الفيتو» على ما تفعله هذه الدول.

وبالنسبة لاسرائيل فانها يجب ان تتفادى كابوسين محتملين فاذا ما اصرت على التمسك بكل بوصة مربعة من الاراضى المحتلة فانها يمكن ان تعانى من مصير جنوب افريقيا وتجد نفسها منبوذة وربما تتعرض فى نهاية الامر لفرض



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩١

عقوبات من جانب الامم المتحدة. ومن ناحية اخرى فانها اذا ما اتبعت احكام الحكمة التقليدية وتخلت عن كل الاراضى المحتلة فانها تخاطر بان تنتهى مثل لبنان بحيث تختنق تدريجيا الى درجة الزوال ولمصلحة اسرائيل نفسها، فانها يجب ان تجد لنفسها طريقا وسطا وليس هناك لحظة افضل لعمل ذلك من لحظة هزيمة اخطر اعدائها.

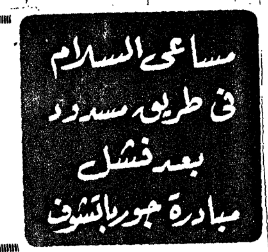
واننى لا احسد المفاوض الامريكى الذى سيكلف بمهمة بلورة تسوية موقتة للعواطف المختلطة فى الشرق الاوسط. ومع ذلك ومع تقليص القدرة العسكرية العراقية سيكون بمقدور القادة العرب المعتدلين مثلما سيكون بمقدور اسرائيل العودة الى عملية السلام متمتعين بالسلطة والثقة فالرئيس المصرى مبارك والعاهل السعودى فهد - بل وحتى العاهل الاردنى حسين بغض النظر عن المناورات التى اضطر اليها بسبب ضعفه - هم قادة يتسمون بقدر غير عادى من الذكاء والتعقل. بل وحتى الرئيس السورى الاسد، وهو ليس معتدلا بأى حال من الاحوال قد وقع اتفاقا موقتا فيما يتعلق بمرتفعات الجولان وهو اتفاق سارى المفعول منذ ١٧ عاما ومازال يلتزم به بدقة فكل هؤلاء القادة قد يقبلون فى النهاية بمعالجة موقتة باعتبارها الطريق الوحيد لكسر حالة جمود اكثر خطورة وهناك بالقطع قادة اسرائيليون يدركون أن المعالجة التدريجية ستوفر افضل الاحتمالات امامهم للوصول الى نتيجة مرضية لاسيما عندما يكون العرب المعتدلون هم المنتصرون والعرب الراديكاليون هم الذين فى حالة تراجع.

ويجب أن تعمل امريكا كوسيط فى هذا الجهد بعد ان كسبت ثقة الجانبين والتحدى الاولى الذى يواجهنا قد يكون ايضا تحديا فلسفيا فأفضل طريق لاجراء مفاوضات ناجحة هو طرح مفهوم جديد، واقناع الطرفين بان الخط المقترح يخدم مصلحتها المشتركة واذا لم يتحقق ذلك فليست هناك اية الية تفاوضية يمكن ان تكون بديلا عن ذلك.

على مدار الاف السنوات من التاريخ المكتوب انتج الشرق الاوسط من الصراعات ما يفوق اية منطقة اخرى وباعتباره مهد الديانات الثلاث الكبرى فقد كان دائما يثير العواطف الفوارة ولذلك فليس من المرجح ان تنجح عملية تفاوض واحدة فى تحقيق الهدوء الدائم فى هذه المنطقة المضطربة فالتفاوض العربى الاسرائيلى لن ينهى كل الاضطرابات لان كثيرا من مشكلات الشرق الاوسط منفصلة تماما عن هذا الصراع فالاصولية فى ايران تكاد الا تكون لها صلة بالقضية الفلسطينية رغم استغلال طهران لهذه القضية. كما ان صدام حسين كان سيسعى للسيطرة على جيرانه حتى لو لم تكن القضية الفلسطينية موجودة.

عاصفة الصحراء .. في اليوم الثامن :

حرب طويلة وصعبة ومدمرة للعالم العربي



هذا هو اليوم الثامن لحرب الخليج .. ومع مرور الوقت يتسع نطاقها وتزداد خطورتها على مستقبل شعوب المنطقة .. واليوم تشترك تركيا في الحرب .. وإسرائيل يمكن ان تلعب الدور الذي كانت تتمنى القيام به في هذه الحرب .. وقادة قوات التحالف الدولي المناهض للعراق يجمعون على انها لن تكون حرباً قصيرة .. والاستعدادات تجرى لإدارة العمليات البرية بدعم من القوات البحرية والإبرار الجوى بعد مرحلة ضرب تجمعات القوات العراقية .. والقنابل والصواريخ تصل الآن إلى المدنيين .. ورغم ذلك كله لا تتحرك الامة العربية لمحاولة وقف هذه الحرب المدمرة التي تستخدم فيها اسلحة لأول مرة في تاريخ الحروب .. وخاصة قبل ان تقع المجازر الكبرى سواء في حالة الحرب البرية ، او في حالة استخدام اسلحة الدمار الشامل .. التي لم تستخدم حتى الآن ! .. وخاصة ايضا ان هذه الحرب تجرى على ارض عربية .. والقنابل والصواريخ يتساقط معظمها على مواطنين عرب ! .

نظام مابعد الحرب يتوقف على الكيفية التي تخرج بها الأطراف من المعركة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩١

من الواضح ان العملية العسكرية التى تحمل اسم «عاصفة الصحراء» والتى تستهدف تحرير الكويت ، لا يمكن ان تتحقق - كما يبين الواقع - إلا عن طريق تدمير القدرة العسكرية العراقية .

وفى نفس الوقت فان اسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل نفى ما تردد حول تقديم وعد من إسرائيل للولايات المتحدة بعدم مهاجمة العراق مقابل حصولها على نظام جديد شامل من صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ . كما ان الحرائق فى منشات البترول الكويتية تجدد المخاوف من ان تؤدى حرب الخليج إلى كارثة خطيرة فى البيئة تزيد من الدمار البشرى والاقتصادى الناتج عن هذه الحروب حتى الآن ... فالدخان المتصاعد من هذه الحرائق قد يحجب ضوء الشمس بدرجة تكفى لاحداث عملية تبريد محلى على سطح الأرض مما يؤثر على سقوط الأمطار .. وعلى المحاصيل الزراعية فى منطقة الخليج واماكن اخرى بعيدة عنها .. فضلا عن تدفق البترول فى مياه الخليج والتلوث الذى سيشكل تهديدا خطيراً للحياة البحرية .

فرصة ضائعة

ويتحمل الرئيس العراقى صدام حسين مسئولية انفجار حرب الخليج كما يتحمل مسئولية استمرارها حتى الآن ..

فقد اضاع صدام حسين فرصة ثمينة جديدة «اتاحها له الرئيس السوفييتى جورباتشوف» كان يمكن ان تساهم فى انقاذ ما بقى له من قوة عسكرية واقتصادية وتسمح له بالخروج من الحرب بافضل الحلول ..

ورغم مساعى دول المغرب العربى ودول عدم الانحياز لوقف الحرب ، إلا ان الامل لا يزال ضئيلاً ، حتى كتابة هذه السطور ، فى إمكان تحقيق خطوة عملية فى هذا السبيل . فقد اصطدم مسعى دول عدم الانحياز بالفشل فى الحصول على تاييد تسعة اعضاء من الاعضاء الخمسة عشر لمجلس الامن لكى يتسنى عقد اجتماع للمجلس .. بل اصبح من المؤكد ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - وربما الاتحاد السوفييتى - سوف تستخدم حق الفيتو «الاعتراض» لمنع اى وقف لاطلاق النار فى حرب الخليج .

ولم تعد هناك وسيلة عاجلة لوقف هذه الحرب سوى ان يعلن صدام حسين استعداده للانسحاب من الكويت لكى تنشط المساعى الدولية لوقف اطلاق النار وبدء المفاوضات .

وإذا اصر صدام حسين على موقفه.. فان الكارثة التى حلت بالعالم العربى سوف تؤدى الى اضرار بهذه المنطقة لم تحدث من قبل ، وسوف تظهر السيناريوهات المختلفة لمرحلة ما بعد الحرب دون مشاركة عربية .. لان العرب سيكونون قد مزقوا انفسهم بانفسهم واصبحوا تحت رحمة الغرباء والأجانب .



جورباتشوف

احتمالات الموقف

واوضحت مجلة «تايم» الامريكية فى عددها الاخير وجهة النظر الأمريكية فى احتمالات الموقف بعد حرب الخليج .. ونقلت عن خبراء الاستراتيجية فى واشنطن تقديراتهم لهذه الاحتمالات على النحو التالى : .

لقد اسفرت الحرب العالمية الاولى عن تفجير الثورة البلشفية فى روسيا .. وإلى فراغ فى وسط اوروبا لم يملاه فى نهاية المطاف سوى الزعيم النازى الالمانى ادولف هتلر ، كما انتهت تلك الحرب بتقسيم الشرق الاوسط بين بريطانيا وفرنسا وتخطيط حدود لدول معينة .. وهو التقسيم الذى لا يزال بعد ٧٢ سنة يشكل خلفية لمصادمات دموية : اما الحرب العالمية الثانية ، فقد دفعت الاتحاد السوفييتى الى مرتبة الدول العظمى التى تهيمن على اوروبا الشرقية وتتحدى القوة العظمى الاخرى «الولايات المتحدة» فى حرب باردة بدات تقريباً فور توقف القنابل عن السقوط فى تلك الحرب .

وانتهت الحرب الكورية بالقوات الامريكية وهى ترابط على نفس خط الهدنة الذى بدا منه القتال . وخلال الثمانى والثلاثين سنة الماضية التى اعقبت تلك الحرب .. لم يجد اى رئيس امريكى ان الوقت قد يصبح مناسبا لسحب هذه القوات .

ويرى الخبراء الامريكيون ان كل ذلك يوضح ان هناك نتائج وعواقب وآثارا مؤكدة لكل الحروب لم يكن المنتصرون قد توقعوا حدوثها ، ولم يكونوا قد خططوا لها ابداً .. وانه ليس هناك ما يبرر الاعتقاد بان الحرب ضد صدام حسين ستكون مختلفة عما سبقها من حروب فى هذا المضمار ..

حيرة فى واشنطن

اكثر التوقعات تفاؤلاً بشان فترة ما بعد حرب الخليج تتكهن بحل المشكلة الفلسطينية وظهور ترتيبات امن جماعية جديدة يمكن - من وجهة النظر الامريكية - ان تهدىء الزوابع والعواصف فى هذه المنطقة المضطربة .

اما اكثر التوقعات تشاؤماً .. فان اصحابها يتكهنون بتقسيم العراق والاردن على الطريقة اللبنانية وتصاعد موجات التطرف القومى والدينى .. مما يؤدى - من وجهة النظر الامريكية - إلى تهديد المصالح الغربية وربما سقوط الانظمة العربية المعتدلة .

وهذه الاحتمالات المتضاربة والمتناقضة تثير حيرة وارتباك هؤلاء الذين يتولون قيادة الحرب فى واشنطن .

ويعترف ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى بانه «ينبغى ان يكون هناك قدر من التخطيط» . ويبدى المسئول الامريكى اسفه لان الجميع «مستغرقون حتى آذانهم فى التعامل الآن مع الأزمة الراهنة فى الخليج حتى انه لا يوجد من يبذل جهدا كبيرا وحقيقيا فى محاولة استطلاع ما يمكن ان يقع من احداث وتطورات على المدى الأطول» . هذا ما قاله تشينى فى شهر ديسمبر الماضى امام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب الامريكى .

وحتى بعد انفجار الحرب فى الخليج .. لا يوجد يقين فى واشنطن حول ما يمكن ان يقود اليه سيناريو هذه الحرب ، وكيف ستكون صورة المنطقة بعدها .

ويرى البعض ان السبب الوحيد لاشعال حرب هو صنع السلام فى النهاية ، اما اذا تمخضت الحرب عن قلاقل وعدم استقرار او حالة من اللاسلم ، فما جدوى الدخول فى هذه الحرب ..

غير انه من المؤكد ان انعكاسات ومخلفات «عاصفة الصحراء» سوف تكون اكثر من ملحوظة هامشية فى احد الفصول «المجيدة فى التاريخ العسكرى الامريكى» على حد تعبير مجلة «تايم» .

ولا مجال للشك فى ان «شكل» نظام ما بعد الحرب سوف يتوقف ، الى حد كبير ، على الكيفية التى ستخرج بها الاطراف المتعددة المتورطة فى الحرب من اتون



خياران أمام واشنطن في المرحلة القادمة :

عراق ضعيف لا يهدد أضعف جيرانه أو عراق قوي يردع أقواهم !

المعركة .

تصفية أم تحجيم

وفي مرحلة مبكرة من ازمة الخليج .. توصلت إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش إلى فكرة ان «تصفية» القوة العسكرية للعراق لن تكون تصرفاً حكيماً . وقال وليام كوانت ، خبير شئون الشرق الاوسط في معهد بروكنجز ، انه إذا خرج العراق تماما من الساحة ، فانه لن تكون هناك قوة تحقق توازنا مع إيران .

غير ان الولايات المتحدة وحلفاءها يصرون على القضاء على اسلحة الدمار الشامل العراقية وتعويق آلته الحربية التقليدية وتقليصها بدرجة كبيرة . ويعتبر مفكرو التحالف الدولي ضد العراق ان تحقيق هذين الهدفين : «عدم خروج العراق نهائياً من الساحة والقضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية وتوجيه ضربة قوية إلى آلته الحربية التقليدية» يتطلب عملاً متوازناً دقيقا .

يقول «لي اسبين» رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب الامريكي : «انتم تريدون عراقا ضعيفاً بالدرجة التي تكفي لكي لا يشكل تهديداً حتى لأضعف جيرانه ، ومع ذلك تريدون عراقاً قوياً بالدرجة التي تكفي لردع اقوى جيرانه» ! .

من يحكم العراق ؟

وهناك - من وجهة النظر الامريكية - المشكلة الحرجة المطروحة : من يحكم العراق المهزوم ؟

وهذه المشكلة تمثل ثغرة في كل التكهنات .

ومن المتصور - امريكياً - ان يبقى صدام ويواصل الحكم . ورغم ان واشنطن سوف تهلل لسقوطه .. إلا ان «المهمة الرسمية» لعاصفة الصحراء - كما تبدو في ظاهر الاحوال - هي ارغام صدام على الخروج من الكويت .. وليس من بغداد .

ولكن .. من الواضح ان واشنطون تعيد النظر في امور كثيرة من بينها هذه المشكلة .

.. فاذا تمكن صدام حسين من الاستمرار في الحكم .. سيبدو مستقبل العراق مشابها بدرجة كبيرة لماضيه القريب : حكم فردي مطلق .. ونزوع عسكري .. وجنوح إلى المواجهة ، وربما اكثر عزلة من اى وقت مضى .

وفي حالة سقوط صدام .. سيكون العثور على خليفة «مقبول» امرا بالغ الصعوبة . ذلك ان سياسة الرئيس العراقي القائمة على «اطلاق الرصاص .. اولا وقبل ان تتفاقم المشكلة» .. ومنهجه الذي لا يسمح ابدا بتوجيه اسئلة في التعامل مع هؤلاء الذين يحتمل ان يشكلوا تحديا له .. كل ذلك قضى من الناحية العملية على كل شخص يعرف اى شيء عن ادارة البلاد ولم تلوثه خطايا صدام .. وقد ظهر ان محاولة العثور على حاكم جديد حتى بين اقارب صدام الكثيرين الذين وضعهم - هو نفسه - في المناصب العليا .. ليس امرا سهلا ..

اطماع الجيران

وبينما تركز ادارة بوش ، اساسا على احراز نصر عسكري فان دولا اخرى في المنطقة معنية بشدة بما سيكون عليه العراق بعد الحرب .

جيران العراق الثلاثة (إيران وتركيا وسوريا) يمكن ان تكون لديهم «مطالبة» تتعلق بالعراق ..

لسنوات طويلة .. ظل الرئيس السوري حافظ الاسد يرى انه الزعيم الشرعي الوحيد لحزب البعث الذي يحكم جناحاه المتنافسان دمشق وبغداد .

اما تركيا .. فانها تدعي ان لها حقوقا تاريخية في منطقة الموصل الشمالية الغنية بالبترول ،

ومنذ ايام صرح الرئيس التركي تورجوت اوزال بان بلاده «لن تسمح لايران وسوريا بتقسيم العراق ، كما انها لن تسمح باقامة دولة كردية في شمال العراق على انقاض حرب الخليج» .

والمعروف ان تركيا (التي توجد لديها اقلية كردية متمردة) تخشى احتمال قيام دولة كردية مستقلة بالقرب من حدودها في حالة انهيار العراق .

ويبدو ان ذلك يفسر الدور التركي النشط في حرب الخليج ووضع القواعد الجوية التركية تحت تصرف قوات التحالف الدولي المعادية للعراق .. ويؤكد هذا المعنى اوزال نفسه عندما يقول انه يجب ان يكون لتركيا «دور فعال» في



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩١

القرارات التي سوف تتخذ في المنطقة .

وتستطيع إيران الشيعية ان تبرر إقدامها على « قضم » الارض العراقية بانها « تحرر الاغلبية الشيعية في العراق من سيطرة الاقلية السنية » !

ويبدو ان المخلوف من اطماع إيران .. دفعت وزارة الخارجية الايرانية إلى إصدار بيان يؤكد ان طهران لا تعتزم دخول اراضي العراق ولن تقبل اى تغييرات جغرافية في المنطقة .

غير ان حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق تركت آثارا سلبية عميقة على العلاقات بين البلدين .. كما ان الايرانيين يتطلعون دوما إلى الاماكن الاسلامية المقدسة في العراق باعتبارها « مقدسات شيعية » ..

نهاية الاستقرار

واذا ما بدات عملية تمزيق اوصال العراق ، فان الاقلية الكردية قد تثور لكي تقتطع دولتها الخاصة بها في الشمال العراقي .

وسوف يؤدى ذلك بدوره إلى تمرد الاكراد الاتراك (كما يتوقع اوزال تماما) .. وتجدد حلم اقامة دولة « كردستان » ، وسيكون تقسيم العراق – من وجهة النظر الامريكية – ماساة ليس فقط للعراقيين .. ولكن للشرق الاوسط كله .. ذلك ان جميع الحدود في المنطقة قد تكون موضع جدل او خلاف . وما ان تتمكن دولة من ان تنتهك بنجاح خطا واحداً للحدود وتعيد رسم هذه الحدود .. حتى تسقط « حرمة » كل الحدود .. وتهتز مشروعيتها .. ولن يشعر اى نظام حكم في المنطقة بالاستقرار .. ولن تشعر اى دولة بالامان .

وكل هذه التصورات والتوقعات والسيناريوهات تتوقف – كما ذكرنا – على عوامل حاسمة محددة وهي : الاداء العسكرى لطرفي الصراع في حرب الخليج .. وبالتالي « الحالة » التي سيخرج بها هذان الطرفان من هذا الصراع .

وعلى سبيل المثال .. فان نتيجة الانهيار العسكرى العراقي السريع تختلف عن نتيجة المقاومة العراقية الطويلة والقدرة على توجيه ضربات مضادة .

وإذا اسفرت الحرب عن تدمير كل الالة العسكرية العراقية .. فان السيناريو اكثر تعقيدا ، وتختلف الامور في حالة خروج العراق من الكويت وهو يحتفظ بقدر معقول من قوته العسكرية .

وعد من بوش

وهناك فارق جوهرى بين حرب سريعة قصيرة تتضاءل فيها خسائر قوات التحالف إلى الحد الادنى كما كان يامل الرئيس الأمريكي بوش .. وحرب طويلة قد تستغرق اسابيع او شهورا ..

وقد اكد تشيني وزير الدفاع الامريكي يوم ٢١ يناير الحالي بانه لا يستطيع ان يحدد موعدا لنهاية الحرب في الخليج .. مشيرا إلى انها من الممكن ان تستغرق اسابيع أو شهورا .. وهذا يعني ان الوعد الذى قدمه بوش للراى العام الأمريكي لم يتحقق .

الآن يقول تشيني ان الطائرات المتحالفة « لم تنته باى حال » من القضاء على منصات الصواريخ العراقية التي يستخدمها رئيس العراق لاطلاق صواريخ سكود على السعودية وإسرائيل ، ويقول ان العراق مازال يمتلك مئات من صواريخ سكود السوفييتية الصنع (التي طورها العراقيون) وهي تمثل تهديدا للقوات المتحالفة .. ويرى تشيني ان العراق انفق خلال السنوات العشر الماضية خمسين الف مليون دولار على التسلح وانه من الممكن ان يكون قد اقام « رابع اضخم قوات مسلحة في العالم »

ويحذر جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا من ان فترة الحرب قد تطول في الخليج كما ان القوات العراقية متحصنة تحصينا جيدا سوف يستغرق من القوات المحارب ضدها وقتا اطول لتدميرها ..

والغريب ان معهد جالوب الامريكي للراى العام كشف في آخر استطلاع للراى اجراه يوم الثلاثاء الماضي (أمس الأول) ان ٧٩ في المائة من الامريكيين يتوقعون ان تستمر الحرب اسابيع وشهورا (٣١٪ يقولون انها اسابيع و ٤٨٪ يقولون انها شهور) بينما يرى ٢ في المائة فقط انها ستستغرق اياما !!

وإذا كانت هذه هي النتيجة بعد عشرة آلاف طلعة جوية قامت بها طائرات التحالف منذ اندلاع الحرب .. فان انتهاء هذه الحرب لا يلوح في الافق حتى الآن .

« معلق »



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

حتى لا تتكرر مأساة الخليج

الخبراء العسكريون يطرحون تصورهم لانشاء قوة عسكرية عربية لحفظ الأمن فى المنطقة

كتب - عبدالفتاح منتصر

منذ اندلاع ازمة الخليج فى الثانى من اغسطس الماضى عندما إعتدت العراق على دولة الكويت العربية وقامت بإحتلالها بسهولة وبساطة فى ساعات قليله .. والاحداث تتلاحق وتتوالى حتى إنفجر فتيل الحرب فى المنطقة ولا يعلم احد إلا الله كيف ستنتهى تلك الحرب وباى نتيجة ، ولكن

ما هو مستقبل الامن العربى بعد هذه الحرب ؟

قامت « الاحرار » بطرح هذه الاسئلة وغيرها على عدد من الخبراء العسكريين لمعرفة تصورهم لاقامة نظام امن عربى شامل يمنع تكرار الاحداث التى وقعت .. ويوفر الحماية لكل الدول العربية ايا كان موقعها ..

يقول اللواء متقاعد طلعت مسلم (الخبير العسكرى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام)

المفروض ان تنشا قوة عربية مشتركة وليست قوى عربية منفصلة ويكون الغرض من هذه القوة تحقيق مصالح الجميع سواء بالنسبة لدول الخليج او باقى الدول العربية الاخرى .

وهناك دول رئيسية يمكن الاعتماد عليها عند تكوين هذه القوة مثل مصر وسوريا والسعودية والجزائر والمغرب وهذا لا يمنع إشتمال القوة على قوات اخرى من باقى الدول العربية .

ويجب ان تشتمل هذه القوة على قوات جوية وقوات صاروخية وقوات دفاع جوى مناسبة وقوات بحرية كافية بالاضافة للقوات البرية والمدرعة .. وفى حالة تكوين هذه القوة يمكنها الاستعانة باسلحة من دول خارجية ولكن هذا سيتم فى إطار عربى .

جهاز الازمات

وعن اماكن وجود هذه القوة العربية يقول اللواء طلعت مسلم ان الطبيعة الجغرافية للمنطقة العربية لا تجعل من المناسب ان توجد هذه القوة فى مكان واحد ولكن يجب ان يكون لها عدة نقاط تمركز مثل شمال السعودية او جنوب الأردن وفى مصر والجزائر ويمكن ان تكون هذه النقاط بصفة اساسية ولكن لابد من قيادة مركزية عربية مشتركة تكون فى مصر مثلا نظرا لموقعها الاستراتيجى .. وعند نشوب اى تهديدات تصدر الاوامر لتلك القوة لتتحرك من مواقع تمركزها إلى مناطق التهديدات .

ويضيف اللواء مسلم : انه يوجد بالجامعة العربية مجلس للدفاع المشترك ولكن لم يجتمع منذ ١٩٨١ ويجب تكوين مجلس لوزراء الدفاع العرب تكون وظيفته ان يدرس السياسة الاستراتيجية المشتركة للدول العربية كما يجب إنشاء جهاز دائم بالجامعة العربية للطوارىء والازمات ويكون لهذا الجهاز حرية إصدار القرارات السريعة فى الظروف الطارئة والأزمات .

وينصح اللواء مسلم بان ينظر فى إمتلاك هذه القوة العربية لأسلحة التدمير الشامل طالما انها لم تنزع من العالم ولم تنزع من منطقة الشرق الاوسط على وجه الخصوص .. ويمكن ان نمتلك هذه الاسلحة حتى تنزع من حولنا وتختفى تهديداتها فنقوم بنزعها .

ويؤكد اللواء متقاعد بهى الدين نوفل (رئيس هيئة عمليات القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية فى حرب اكتوبر) على اهمية إنشاء قوة عربية مشتركة تشمل قوات برية وبحرية ودفاع جوى .. ويمكن ان تتمركز فى الخليج والبحر الأحمر بحيث تكون قريبة من مواقع الأحداث .. بالاضافة إلى إيجاد قوات إحتياطية تكون جاهزة تحت الطلب وتكون هذه القوات تحت قيادة واحدة ويتم تدريبها بشكل مستمر وباسلوب موحد حتى يتحقق التجانس بين عناصرها ويجب ان تتحدد مهامها على ضوء العداءات الموجودة سواء اكانت تهديدات خارجية او داخلية لكى يمكن تحديد قوة العدو الذى تستعدله هذه القوات وبالتالى يكون حجم الاستعدادات مناسبا لحجم القوة العسكرية للعدو .

ويمكن ان تشارك فى هذه القوة العربية السعودية ودول الخليج الاخرى بمعاونة دول اخرى ذات ثقل عسكرى مثل مصر وسوريا .. ويجب ان تشكل القوة من سكان المناطق التى تتمركز فيها بصفة اساسية مع الاستعانة بعناصر مشاركة .. ويمكن ان تدعم هذه القوة باسلحة من دول خارجية ولتكن الدول الغربية .

وعن اسلحة الدمار الشامل يقول اللواء بهى الدين نوفل انه إذا كان اعداء الأمة العربية يمتلكون هذه الاسلحة فعلينا كعرب ان ندخل هذا المجال .. ثم ننادى بعد ذلك بنزع هذا السلاح من كل المنطقة وستكون هذه المطالبة من موقع قوة وليس من موقع ضعف .

كما يجب ان نهتم بإمتلاك اقمار صناعية لخدمة الاغراض العسكرية فهذا موضوع غاية فى الاهمية خصوصا إذا علمنا ان الولايات المتحدة الأمريكية اطلقت مؤخرا (١٤) قمرا صناعيا فوق العراق .. اما العرب فلا يمتلكون سوى قمر صناعى واحد وهو « عربسات » الذى يستخدم فى الاغراض السلمية .. وعلينا ان نعطى مزيدا من الاهتمام لامتلاك الاقمار الصناعية العسكرية العربية حتى نجارى التطور المستمر فى الحروب الحديثة .

تنسيق عربى

اما اللواء متقاعد عثمان كامل (استاذ الاستراتيجية باكاديمية ناصر للعلوم العسكرية) فيقول : إنه فى ظل الاحداث الجارية والتطورات الاخيرة فى المنطقة اصبح من الضرورى وضع استراتيجية عربية مشتركة فى إطار التعاون والأمن العربى الشامل من اجل الدفاع عن الثروات العربية وردع اى عدوان يهدد الامة العربية سواء من الداخل او الخارج

ويجب ان يتم تشكيل قوة الردع فى إطار تنسيق عربى عن طريق تكوين مجلس تعاون وأمن عربى يمكن ان يبلور الفكر السياسى العربى فى إطار إحترام السيادة بين الدول العربية وعدم المساس بسلامتها وعدم قبول العدوان او التدخل فى شئون الدول بما يمثل ميثاقا عربيا للسلام فى المنطقة وهذا يتطلب ضمانات امنية تتمثل فى تكوين قوات عربية مشتركة تتكون من دول مثل مصر وسوريا والمغرب ودول الخليج واى دول عربية إخرى ترغب فى المشاركة .. ويجب



ان تشمل قوات برية خفيفة الحركة (مدرعة ميكانيكية) مدعمة بوحدات معاونة من المدفعية وعنصر قوى من الصواريخ المضادة للدبابات ووسائل الدفاع الجوى التى توفر لها الحماية .. مع قوة جوية مناسبة وعناصر القوات الخاصة والابرار الجوى .. بالاضافة إلى قوات بحرية عربية فى الخليج والبحر الأحمر وفى شرق البحر الأبيض المتوسط ..

قيادة مشتركة

ويضيف اللواء عثمان كامل انه يجب إنشاء قيادة عربية عسكرية مشتركة إستراتيجية مع وجود قيادات ميدانية تكون فى اماكن تمركز القوات .. وتكون مسئولة عن التدريب وإعداد القوات .

وتوزع هذه القوات فى مناطق إنتشار داخل اراضى الدول العربية التابعة لها والمشاركة فيها وتتجمع وقت الحاجة اليها عند حدوث اى عدوان وفى حالات التدريبات والمناورات المشتركة .

ولابد ان تخصص لها ميزانيات تسمح بتطوير تسليحها وشئونها العسكرية وتشارك فى توفير هذه الاعتمادات كل الدول العربية ... وتكون مهامها وواجباتها محدده من قبل قيادة مجلس التعاون والامن العربى حتى لا تستخدم فى غير الغرض الذى تنشا من اجله .

ولتوفير ضمانات النجاح لهذه القوة لابد من تطوير وتنمية مشروعات التصنيع العسكرى العربى اعتمادا على موارد عربية قدر الإمكان

تهديدات داخلية وخارجية

ويشير اللواء متقاعد يسرى قنديل الخبير باكاديمية ناصر للعلوم العسكرية سابقا إلى ان الغرض من إنشاء قوة عربية مشتركة هو دعم قدرات وإمكانيات الدول عند تعرضها للتهديد او العدوان حفاظا على الامن القومي .. والهدف من إنشاء مثل هذه القوة

انها تنبع اساسا من داخل الامة العربية ولصالح الدول العربية والأمن القومى العربى

وعن تصوره لشكل هذه القوة يقول اللواء يسرى قنديل .. ان المسرح العربى له طبيعة جغرافية ومناخية تؤثر فى شكل وتنظيم وتسليح مثل هذه القوة العربية المشتركة فالقوات المناسبة للعمل فى المنطقة العربية هى القوات الخفيفة الحركة والخاصة مع التركيز على القوات الجوية والدفاع الجوى والنقل الجوى والنقل البحرى لنقل هذه القوات مع الوضع فى الاعتبار ان الامة العربية تتعرض لتهديدات داخلية واخرى خارجية ولكن نؤمن المنطقة من التهديدات الداخلية يتم بناء قوة مسلحة وطنية لكل دولة على حدة .. اما الصراعات الاقليمية فيتم حلها عن طريق ايجاد قوة مشتركة تكون مستعدة للتدخل فى حالة رفض احدى الدول للقرارات الجامعة العربية

مصاعب سياسية وعسكرية

ويضيف اللواء يسرى قنديل : إن هناك عدة مصاعب تواجه تشكيل مثل هذه القوة منها مصاعب سياسية واخرى عسكرية .. تتمثل السياسية فى الخلافات القائمة بين بعض الأنظمة العربية ويمكن التغلب عليها بإظهار حسن النوايا والثقة المتبادلة بين الدول العربية بوجه عام وكذلك بالتعاون المستمر ..

اما المصاعب العسكرية فاساسها النقص فى أسلحة الردع ونقل القوات والأسلحة بحرا وجوا وللتغلب على هذه المصاعب العسكرية لابد من إيجاد نوع من التدريب المشترك بين قوات الدول العربية وتوفير مخازن اسلحة لطوارىء تستخدم عند اللزوم مع ايجاد اسلحة فوق تقليدية ووسائل نقل بحرى وجوى

ومن الممكن ان تتركز هذه القوات العربية المشتركة فى مصر والسعودية وسوريا ودولة من دول المغرب العربي ولتكن ليبيا او المغرب ويكون عماد هذه القوة الفرق الميكانيكية خفيفة الحركة تخدمها خطوط ملاحية وجوية

مع مراعاة تقليل الاعتماد على الافراد الاجانب داخل قواتنا المسلحة ولابد ان تتلقى قيادة هذه القوات العربية الدعوة من السلطة السياسية الشرعية القائمة فى الدولة المعتدى عليها او المهددة عسكريا من دولة اخرى

طرحت ازمة الخليج عديدا من القضايا السياسية والعسكرية الهامة خاصة ان دولة عربية تشن هجمات صاروخية على دولة عربية اخرى .. فبعد ان تضع الحرب اوزارها تبرز الحاجة الى صياغة جديدة للامن العربى المشترك فى اطار عالمى جديد .. ومن ناحية اخرى ستطرأ على الخريطة العربية تغيرات جديدة حيث تظهر كيانات سياسية تتميز بالضعف بعد حرب طاحنة ..

فما هى متطلبات الامن العربى المشترك الجديدة على ضوء حرب الخليج ؟ وما هى ضروريات تحقيق الامن الاقتصادى حتى يتحقق الامن العسكرى ؟ وكيف يمكن تسوية النزاعات السياسية فى ظل النظام الامنى العالمى الجديد ؟

د. محمد حسن الزيات لـ«مايو»

الأمن الاقتصادى أولاً والعسكرى ثانياً

اجاب الدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر الاسبق عن هذه التساؤلات فاكد ضرورة تشكيل مجلس امن عربى ومحكمة عدل عربية على غرار مجلس الأمن الدولى وتكوين لجنة عسكرية عربية لتنفيذ القرارات التى يصدرها لتكون ذات فعالية وتشكيل برلمان عربى على غرار البرلمان الاوربى .

وقال د . الزيات ان الأمن الاقتصادى ضرورى لتحقيق الأمن العسكرى وبالتالى لابد من تنمية الثروة العربية ليزداد غنى الاغنياء من العرب ويزول فقر الفقراء . واضاف ان صدام حسين وهو يتحدى قرارات مجلس الامن انما يتعامل بعقلية الستينات فى عالم التسعينات وما يفعله عمليات انتحارية شديدة الضرر بالعراق وبالمنطقة العربية .



● بعد نشوب حرب الخليج أصبح من الضرورى اعادة النظر فى نظام الأمن العربى على ضوء متغيرات الخريطة العربية التى فرضتها الاحداث . فما هو فى تصوركم شكل النظام الأمنى الذى يمكن صياغته ؟



المصدر : مـــايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

●● عندما نتحدث عن الامن في العالم العربي يجب ان نتحدث أولا عن هذا العالم العربي ما عددهم وحقائق تكاملهم وتوحدهم .. هل هناك تجمع عربي يبحث عن امنه ؟ واضح ان العرب لا يكون لهم قضية امن قبل ان تكون لهم قضية وجود بمعنى وجود واقصد وجودهم كعالم واحد لا وجودهم كاقطار متباعدة ..

اذن السؤال عن الامن العربي يستدعي سؤالا عن التجمع العربي ، فلدينا ٢١ دولة في الجامعة العربية بالقاهرة تمثل عشرين كيانا مستقلا بالاضافة الى الفلسطينيين الذين نرجو ان تصبح لهم دولة مستقلة ذات سيادة ، وبين هذه الكيانات وتحت مظلة الجامعة العربية تم الاتفاق على توقيع اتفاقية للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .

وبعد مرور فترة من الزمن وظهور عوامل التفكك في جسم الجامعة انشئت المجالس التي تضم جماعات متقاربة مثل الاتحاد المغربي ومجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي المنحل ، جاءت ازمة الخليج لتثبت ان هذا التعاون هش وغير قادر على الدفاع عن اعضائه .. ولكن هل هناك ضرورة لقيام امن عربي مشترك للدول العربية ؟ وهل هناك امكانية للتوصل الى صيغة فعالية هذا الامن المشترك ؟ نعم نحن في حاجة لامن عربي مشترك .. اما كيف يكون فيحتاج الى تفكير وبحث عن مفهوم الامن وكياناته .

وفي تصوري ان الامن حالة اطمئنان للامة الاقليمية وعدم تهديدها لقوى خارجية وفي تصوري ايضا اننا عندما نتحدث عن الامن العربي يجب ان نبحث عن الامن العالمي لان العرب لا يعيشون

أجرى الحديث :

يوسف سعداوى

على كوكب مستقل وانما هم جزء من هذا العالم ، والامن العالمي اتفقت شعوب العالم على صياغة له بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما يبحث المنتصرون في الحرب عن شكل العالم الجديد عالم ما بعد النصر وقادة تلك الدول لم يكونوا من الشعراء او الخياليين بل كانوا من امثال تشرشل وروزفلت وستالين وديجول رجال عمليين جربوا الحرب وخاضوا القتال وانتهوا من مباحثاتهم الى ضرورة ان تخضع الحياة العالمية لقانون مقبول من جميع الشعوب فوضعوا الميثاق الدولي الذى ينظم العلاقات ما بين الدول ويضمن ان تعيش كل منها في أمن وسلام .

وهذا الميثاق هو ميثاق الامم المتحدة الذى اصدر باسم شعوب الارض وليس باسم الدول السامية الموقعة عليه حسبما صدر ميثاق عصبة الامم التي فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية .

فميثاق الامم المتحدة تتصدر ديباجته عبارة ، نحن شعوب الارض ، بمعنى انه صادر عن ارادة الشعوب التي تصبح هي وقود الحرب .

اذن ميثاق الامم المتحدة توصل الى وضع قانون وتعيين قاض وتكليف جندى لتنفيذ حكم القاضي .. القانون هو مواد الميثاق ومجلس الامن هو القاضي واللجنة العسكرية المكونة من رؤساء اركان حرب الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن هي الجندى الذى ينفذ القرارات .

تنمية الثروة العربية

● هل يمثل صدام حسين ظاهرة شاذة في المجتمع العربي جر دول المنطقة الى حرب مدمرة ؟ وما قولكم في دعوته لتوزيع الثروة العربية ؟

●● الرئيس العراقي يتحدى قرارات مجلس الامن وهو بهذا التحدى يتعامل مع عالم التسعينات بعقلية الستينات .. كما ان صدام حسين ومطالباته بتوزيع الثروة العربية يكون ابتعد عن الواقع المطلوب .. المطلوب هو تنمية الثروة العربية وليس مجرد توزيعها ولكن التنمية بانشاء شركة تضم الاقطار العربية ذات الثروات المتعددة والاقطار العربية ذات الثروات البشرية وبراس المال والخبرة البشرية تنشأ شركة يزداد راسمالها وتكون النتيجة ان يصبح المساهم براس المال اكثر غنى والمساهم بالقوى البشرية اقل حاجة للمال وهذا شيء مطلوب وضرورى للامن العربي لان الامن العربي ، يجب ان يقترن بالامن الاقتصادى وهذا واضح من اسم المعاهدة المعقودة بين دول الجامعة العربية .



ما هو الدور المصرى المنتظر بعد الحرب

د . السيد عليوه

حين تسكت المدافع وتتوقف راجمات الصواريخ ، ونامل أن يكون هذا قريبا .. لابد ان نكون جاهزين بالخطط والمهام اللازم تنفيذها حفاظا على الامن القومى العربى وتاكيدا لمكانة مصر ودورها فى المنطقة

بداية لابد ان نتذكر ان العالم العربى خلال عقد الثمانينات عانى من التمزق والتعنت ابان فترة غياب مصر عن الساحة العربية ، فقد انقسم الى شظايا ومحاور وتجمعات اقليمية حينما حاولت بعض الدول ان ترث الدور المركزى لمصر فى قيادة العالم العربى فى الوقت الذى لم تتوافر لواحدة من هذه القوى المقومات الاساسية لكى تلعب ذلك الدور وتتحمل مسئوليته قبل ان تحظى بتميزه.

ان عدم الاستقرار فى منطقة الخليج وكل الشرق الاوسط على امتداد العقدين المنصرمين والنار التى اشتعلت بين العراق وايران لمدة ثمانى سنوات ، ثم الحرب التى اندلعت منذ ايام بسبب غزو العراق للكويت . كل هذا برهن على خطل وجهة النظر العربية الامريكية التى قامت على اساس ضمان امن المنطقة عن طريق الاحتفاظ بتوازن دقيق بين الدول الثلاث فى الخليج : ايران والسعودية والعراق . بالاضافة الى الدور العسكرى المهيمن فى الشرق الاوسط لاسرائيل . فقد فشلت تلك السياسة فى ضوء الاعتبارات التالية :

- بالنسبة لاسرائيل .. تبين عجزها بل وخطرها

نظراً لطبيعتها العنصرية العدوانية ونشأتها الاستيطانية التوسعية . فقد عملت على زعزعة الاستقرار والأمن فى المنطقة رغم قوتها العسكرية المدججة باسلحة الدمار الشامل

□ بالنسبة لايران .. ثبت ان نظام الحكم الاستبدادى للشاه السابق ثم ماتلاه من شطط الجمهورية الاسلامية بدد اية أمال فى أمن واستقرار وتنمية المنطقة

□ بالنسبة للعراق .. بات واضحا ان تركيبة النظام العراقى والثقافة الوطنية هناك تجعل من السهل اخضاع الشعب لسيطرة قيادة ديكتاتورية ديماجوجية توجه الامور نحو مغامرات خارجية مدمرة دفعت المنطقة الى الهلاك

فى ضوء هذه الحقائق التى تلمع تحت وهج نار الحرب المشتعلة فى الخليج تتأكد الابعاد الجديدة للدور المصرى عربيا واقليميا .. الذى يشمل :

١ ـ استثمار قوة مصر العسكرية الفعالة فى حماية أمن الخليج والحفاظ على استقرار النظام الاقليمي العربى ، وذلك مقابل مكافآت عادلة من الثروات العربية دعما للاقتصاد المصرى المترابط عضويا مع اقتصاديات باقى الاقطار العربية وبذلك ترتكز ترتيبات الأمن المقترحة على مقومات ذاتية نابعة من داخل المنطقة .

٢ ـ تشجيع نظم الحكم العربية الاخرى (ذات الطابع التقليدى او الراديكالى) من تقليد النموذج الديموقراطى المصرى التعددى بعد تطويره ، من الاصلاحات السياسية والاقتصادية ـ وذلك تفاديا لتسلط المؤسسات العسكرية التى تتزايد اهميتها فى أوقات الخطر وضمانا لخضوعها للسلطة السياسية المدنية .

٣ ـ الاهتمام بالتنمية الانسانية بجوانبها التعليمية والثقافية والتربوية التى تملك مصر خبرة عميقة بشأنها ، وذلك تخلصا من عوامل التخلف وادراكا لحقائق العصر الجديد الذى نعيشه والقائم على الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادى العالمى ورعاية حقوق الانسان وممارسة الديموقراطية سواء فى الداخل او فى العلاقات الدولية .





المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ ينـاير ١٩٩١



أمـــن الخليـــج مَـــن يحميـــه بعـــد الأزمـــة

اجتمع فى باريس منذ ايام وزراء خارجية ود اع تسع دول لاتحاد غـرب اوروبـا لبحث مستقبل الامن الخليجى بعد انتهـاء « الازمـة » وكان اكثـرهم افـاضة فى المؤتمر .. « رولان دوما » الوزير الفرنسى و« جيـانى دى ميـكيليس » الـوزير الايطالى .

والحديث عن مستقبل امن الخليج قديم وطويل منذ قيام حلف بغداد سنة ١٩٥٥ فى ذروة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .. وكانـت اخـر مراحل الاهتمام بالمنطقة عقب حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ والتى اعتبرت اول الـزلازل التى هزت الخليج بصورة فعالة واعقبتها هزات اخرى بثورة ايـران سـنة ١٩٧٩ ورحيل الشاه ودخول السوفييت افغانستان ثم زلزال الحرب العراقية الايرانية سنة ١٩٨٠ واخيرا باحتلال الكويت سنة ١٩٩٠ .

وكان اهم ما اثير اخيرا حول مستقبل الخليج بعد الازمة .. ماصرح به « جيمس بيكر » مرتين وما اعلنه بصراحة الرئيس « بوش » قبيل بدء العمليـات الحـربية « بان القوات الامريكية والصديقة ستنسحب فور تحرير الكويت وسـتبقى قـوة بحرية لحفظ « التوازن » بالمنطقة ولعله كان يعنى : لتبقى القوة لمواجهة احتمال تكرار اى عمل عدوانى من العراق او من غيره .

ولاشك ان تعهد الـرئيس « بـوش » بـانسحاب القوات الاجنبية كان ردا صريحا منه على الاتهـامات التى وجهتها الاطراف التى ساندت العـراق والتـى عارضت مبدا الوجود الاجنبى على الاراضى العربية .. والملاحظ ان بوش كرر تعهده بالانسحاب ولكنه اعلن فى اخر مرة بان « قوة بحرية » ستبقى بالخليج علمـا بان الوجود الاجنبـى كان مسـتمرا بـالمنطقة دون الاعلان الصريح عنه ورغم ان الوجـود العلنى ظهـر رسميا خلال الحرب العـراقية الايـرانية ورغـم ان الكويت طلبت رسميا رفـع الاعـلام الامـريكية على الناقلات الوطنية لتامينها من القصف الايـرانى بـل واستاجرت الكويت فى يوليو ١٩٨٧ ثـلاث نـاقلات سوفيتية لتصدير بترولها وتعهدت موسكو بحـراسة ناقلاتها بسفن حراسة سوفيتية وذلك كله بالاضافة الى الوجـود المستديم لبعض القطع البحـرية فى ميـاه وموانى البحرين ..

ولماذا الوجود بقوات بحرية ؟

لواء متقاعد

دكتور كمال عبدالحميد

ومن تحليل « كلمات » « بـوش » عـن الـوجود المقترح بالخليج بعد انتهاء الازمـة .. وانسـحاب القوات الامريكية والصديقة نرى ان تحديد « الصفة البحرية » كان بمنتهى الذكاء والحرص بمـا يـؤكد ويمهد لسياسته لمابعد حرب الخليج الى البقاء وبدون ان يثير حساسية المنطقة فقد علل ذلك بان الـوجود البحرى سيكون لضمان التوازن بالمنطقة على فـرض انها ستبقى معرضة لتكرار الازمات سواء من العـراق او من غيرها ! !



ونحن نرى .. ان « المضمون » البحرى الذى حدده « بوش » يحمل معانى كثيرة منها

اولا : ان ظاهر الصفة لتلك القوات انها متحركة غير ثابتة .. فهى اذن لاتحمل صفة الاحتلال المفروض او الوجود المثير للمخاوف او القلق .

ثانيا : انها تحمل فى الوقت نفسه معنى القدرة على النجدة السريعة والوقتية لمواجهة اى عدوان طارىء لاحتوائه الى ان تستعد القوات الرئيسية المحلية والاقليمية للعمل الدفاعي الموسع .

ثالثا : نحن نرى ايضا الى جانب ذلك .. ان القوات البحرية تتضمن فى تشكيلها الاساسى انواعا مختلفة من السفن والطائرات والقوات الخاصة « المارينز » او مشاة الاسطول وقوات « عجول البحر » وهى ارقى الوحدات الخاصة تجهيزا وتخصصا وتدريبا وهذا يعنى ان القوات البحرية تتسع بتشكيلها وتسليمها لتكون قوات متكاملة للعمل « برا وبحرا وجوا » وفى الوقت نفسه لاتثير الذكريات الباقية من ايام احتلال الانجليز للمنطقة منذ فرضوا حمايتهم ووجودهم من القرن الماضى .

رابعا : ان المنطقة شهدت الوجود البحرى الامريكى منذ قيام حلف بغداد ومابعده وخاصة بعد انسحاب الانجليز من شرقى السويس وزاد الوجود الامريكى والاوروبى اثناء حرب العراق وايران بل واستعانت الكويت بمظلة الاعلام الامريكية لترفعها على ناقلاتها لتامينها من العدوان الايرانى .. علاوة على التعاون العسكرى بالمناورات المشتركة التى قامت بها قوات عمانية وصومالية مع الامريكيين فى مناورات « النجم الساطع » فى بدء الثمانينات كما فعلت السودان ومصر والمغرب ومن بعدها الاردن .. الامر الذى اعطى الفرصة للوجود الامريكى المؤقت وللخدمات المستمرة لتلك القوات .

مواصفات النظام الامنى الجديد المقترح

وتتضمن « اساسيات » عامة من واقع مجريات احداث الازمة والحرب الخليجية واهم تلك الاساسيات :

١ ـ توافر الصلاحيات السياسية والمادية والامنية والمعنوية .

٢ ـ شمول هذا النظام لكل الاطراف المعنية بشئون ومستقبل الخليج .

٣ ـ توافر « الصفة » الدولية الحقيقية لهذا النظام وذلك من حيث :

أ ـ تمثيل القارات المرتبطة مباشرة بمنطقة الخليج وهى : « اسيا واوروبا وافريقيا

ب ـ احتواء كل دول الخليج .

ج ـ تمثيل الدول العربية غير الخليجية والتى شاركت فعلا وتستطيع المشاركة دائما بفاعلية ايجابية فى امن واستقرار الخليج

د ـ تمثيل الدول الاسلامية غير العربية ذات العلاقة المباشرة مع الخليج

ه ـ تمثيل المنظمات الدولية المرتبطة بمنطقة الخليج بمصالح وعلاقات خاصة

وبذلك نرى « غياب » القوى الاجنبية التى قد يثير وجودها مواقف قلقة بالمنطقة مما قد يكون سببا لمضاعفات كثيرة ومعقدة .

تحديد الاطراف المعنية .. وعلى اى اساس ؟

لهذا نرى التحديد يكون كالاتى

اولا : مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي « ٦ » .

ثانيا : ومن مجموعة الدول العربية غير الخليجية « ٢ » هما مصر وسوريا باعتبارها اقوى واقرب الدول العربية غير الخليجية والتى شاركت فعلا فى الدفاع عن المنطقة فى هذه الحرب .

ثالثا : والدول الخليجية غير العربية « ١ » هى ايران

رابعا : الدول الاسلامية غير العربية « ٢ » باكستان وتركيا وقد اسهمت كل منهما فى الدفاع عن امن الخليج .

خامسا : وتنضم « العراق » باعتبارها دولة خليجية بعد ان تتم تسوية مواقفها مع كل من .. ايران ، والكويت

سادسا : مع امكان ضم « افغانستان » ولو بصفة « عضو مراقب » على اساس اعتمادها الكلى فى التعامل الخارجى على منطقة الخليج عبر منافذها فى باكستان وايران ..

تفسير مبررات هذا التحديد ..

يضم هذا التشكيل « للمنطقة الامنية المقترحة لامن الخليج » :

(ا) ١١ دولة اسيوية (٨ خليجية + باكستان وافغانستان + سوريا)

(ب) ١ دولة افريقية (مصر)

(ج) ١ دولة أوروبية (تركيا) باعتبارها عضوا فى حلف شمال الاطلسى الذى تشترك فيه كندا والولايات المتحدة

من ناحية .. التمثيل الجغرافى .. يلاحظ ان تركيا بوصفها عضوا فى حلف الاطلسى تمثل (ضمنيا) المصالح الامريكية وبذلك يكون التشكيل يمثل عمليا القارات



الاربع .

● ومن ناحية اخرى يمثل هذا التشكيل اهم المنظمات الدولية وهى : —

(أ) منظمة الجامعة العربية » ٩ دول » عربية (٧ دول خليجية ومصر وسوريا)

(ب) منظمة الوحدة الافريقية » ١ دولة » وهى مصر

(ج) منظمة حلف شمال الاطلسى » ١ دولة » وهى تركيا

(د) منظمة دول عدم الانحياز » ١١ دولة » كل الدول عدا تركيا وباكستان

وبهذا التشكيل تتحقق » الصفة الدولية » للنظام الآمنى المقترح بكامل المواصفات

(أ) الجغرافية

(ب) السياسية

(ج) الموضوعية

(د) الامنية (من حيث القدرة الايجابية للتصدى الفورى لاى اعتداء بما يكفى لتجميده ولكسب الوقت للتحرك الاقليمى او الدولى لاحتوائه وتصفيته) .

واعتبارات استراتيجية اضافية اخرى

وبوجود .. تركيا ، وايران ، وباكستان ، وافغانستان فى تلك المنظمة ، وكلها دول اسلامية غير عربية وتشترك مع تسع دول عربية يتحقق التعاون المأمول بصورة واقعية متوازنة بين العرب وتلك المجموعة الاسلامية بما يخدم بصورة مباشرة قضية الوفاق بين الهند وباكستان والقضية الفلسطينية باعتبار ان المنظمة الامنية الجديدة » عربية / اسلامية / دولية » تشكل عمقا عريضا للعرب فى الشرق الاوسط امام احتمالات الخطر من اسرائيل التى قد ينظر لها كقوة تهدد منطقة الخليج

وبالاضافة الى ذلك فان هذه القوة الاسلامية الاسيوية من الدول الاربع المقترح ضمها للمنظمة الامنية الخليجية سيشكل اضافة لمساحة عريضة متصلة فى جنوب غرب اسيا مع منطقة الخليج وستكون ايضا اضافة اقتصادية وسياسية ومعنوية وبشرية لحوض الخليج بما يضاعف له الحصانة الامنية والاستقرار ، وبذلك لايتسنى لاى دولة كبرى ان تحتكر وحدها مسئولية أمن واستقرار المنطقة وحتى لايبقى لاحد » غريب » اى سيطرة على المنطقة تحت اى ظرف او تحت اى مسمى .

وبذلك تبقى » المنظمة الدولية لأمن الخليج » معبرة تماما عن هويتها » الدولية » بعناصرها الاسيوية / الافريقية / الاوروبية) التى ستصبح عمليا المركز والقلب الاستراتيجى للعالم كله لينبض بالنماء والاستقرار بما سيمارسه من الدعوة والعمل من أجل السلام وهو ما تدعو اليه عقيدة الاسلام

وبذلك يتحقق عمليا الربط الانسانى بين شعوب اسيا وافريقيا لمواجهة التكتلات الصناعية والاقتصادية وحتى يكون لمنطقة الخليج والشرق الاوسط وقلب العالم الاسلامى القدرة على المشاركة الايجابية فى بناء المجتمع الدولى للقرن القادم ومايحتاجه ذلك من الاستعداد من الان بعد انتهاء ازمة الخليج واستيعاب دروسها المستفادة بعقول وقلوب مفتوحة

وملاحظة صغيرة نضيفها .. ان اشتراك تركيا فى المنظمة سيتيح لامريكا ودول حلف الاطلسى الافادة بقواعد تركيا » وكلها قريبة من الخليج » بما يساعد على ضمان » النجدة » الامريكية الاوروبية للعمل فى المنطقة ارتكازا على القواعد » الاطلسية فى تركيا » دون اى مساس بسيادة وحساسيات شعوب الخليج .

وكلمة حق لتقويم مجلس التعاون الخليجى

لقد ظهرت فكرة » اقامة مجلس امن الخليج » بمشروع قدمناه فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ للكويت وكنت مستشارا عسكريا لها وذلك بعد ان ضاعفت امريكا دعمها لبناء ترسانة عسكرية قوية لشاه ايران حليفها فى الحلف المركزى وبعد ان توسعت هى فى بناء قوات التدخل والانتشار السريع بين ولاية فلوريدا والمانيا والمحيط الهندى وبعد ان اعلن شاه ايران عزمه على نوايا قواته المسلحة لتكون ايران القوة الرابعة بعد الصين وروسيا وامريكا . وكان مشروعنا يتضمن اشتراك كل دول الخليج ليتسع لها مجال تسوية مواقفها وقضاياها داخليا بما يكفل استقرار الخليج .. ولكن لم تظهر اى استجابة للمشروع مما دعانى الى الاستئذان فى نشره » اعلاميا » لامكان مناقشته فلعل فى ذلك مايساعد على تطويره . ونشرنا فى جريدة » القبس » فى ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ تفاصيل المشروع وجعلناه موضوع حوار متصل فى برنامج » المائدة المستديرة » التليفزيونى مع الدكتور عبد الله النفيسى الاستاذ بجامعة الكويت ودعيت لمناقشة المشروع مع لجنة الدفاع بمجلس الامة الكويتى وفى مكتب » سمو الشيخ سعد العبد الله وكان وزيرا للدفاع والداخلية » وكان ذلك اول ظاهرة ايجابية لقبول » الفكرة » من حيث » المبدأ » .

وفى اكتوبر سنة ١٩٨٠ دعيت لمناقشة المشروع من جديد مع سعادة وزير الدفاع » الشيخ سالم الصباح » وذلك بعد ان قامت الحرب العراقية الايرانية فى سبتمبر ١٩٨١ وكان الرأى الذى قدمته هو استبعاد الدولتين من المشروع وليقتصر على دول الخليج العربية (٦ دول)



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتكون جبهة واحدة .. واعدنا نشر المشروع المعدل في مجلة « اليقظة » في ١٦/١٠/١٩٨٠ وجاءت الردود والتأييدات للمشروع .. حتى اعلن قيام مجلس « التعاون » بدلا من مجلس « أمن » وهكذا تحددت منذ البداية .. صفة المجلس ومجالات نشاطه وربما كان لفظ « الامن » اكثر اتساعا من قدرة دول المجلس وعقد اول اجتماع لقمة المجلس في ابو ظبي في مايو سنة ١٩٨١ .

من هذا نرى ان القدرة البشرية والعلمية والانتاجية والتكنولوجية لدول المجلس حالت دون انطلاقه في البناء الامني وايضا لم تكن هناك استراتيجية موحدة ولاخطط موحدة للتنمية « الامنية » له فتعددت انواع الاسلحة وكانت مناورات « درع الجزيرة » محدودة القدرة وليس من الانصاف « تحميل » دول مجلس التعاون مسئولية تواضع القدرة الأمنية للمجلس .

الفرصة التي ضاعت بمقاطعة مصر

ويضاف الى ذلك اهمال ما اقترحناه بعد قيام المجلس من ضرورة تجاوز قرار مقاطعة مصر وبضرورة التنسيق معها عبر المملكة العربية السعودية باعتبارهما تملكان اطول الشواطىء على البحر الاحمر وذلك لتحقيق العمق الامني لدول مجلس التعاون بارتكازها على البحر الاحمر لضمان استمرار التعاون عمليا لرفع قدرة الامن في الخليج وفي البحر الاحمر ولكن للاسف غابت هذه الحقيقة لاعتبارات مختلفة حتى جاءت ازمة الخليج مرة في عام ١٩٨٧ في اوج الشدة للحرب العراقية الايرانية واخيرا في اغسطس الماضي اذ ظهرت الضرورة الامنية بمتطلباتها

الاستراتيجية لتحقيق تعاون موسع بين منطقة الخليج والبحر الاحمر ومع مصر بالذات ولهذا كان اقتراحنا الجديد لقيام المنظمة الامنية الجديد شاملا لمصر ولها قواتها في الخليج حاليا وهي بكل مقوماتها تمثل عمليا الركيزة التي اعانت العراق في حربه مع ايران والتي تساهم حاليا في امن الخليج والتي تستطيع ان تدفع قدرة الخليج الأمنية بما يزيدها استقرارا ونماء وخاصة بعدما وضح للعالم كله صدق العطاء المصري ويغير حدود حتى في وقت القطيعة ولاتزال مصر موضع الثقة الدولية وستزداد مع كل تصحيح في المسار المصري على درب التنمية الامنية وامن

التنمية بالجبهة الداخلية التي تقوم كلها في المناخ الديموقراطي الصحيح .

« ويقولون متى هو قل عسى ان يكون قريبا »

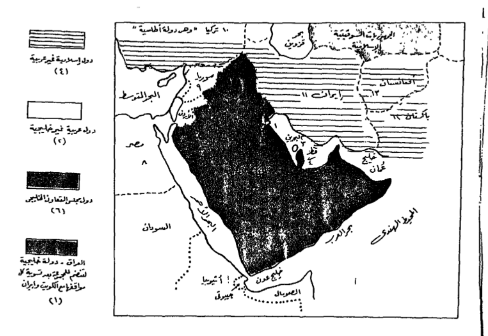
صدق الله العظيم





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١



● منظمة دولية لأمن الخليج من ١٣ دولة خليجية وعربية واسلامية من آسيا وافريقيا وأوروبا



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩١

ملامح مابعد الحرب !

لو تخيلنا « طبقا من الصيني » ، سقط فوق أرض صلبة ، فتناثر شظايا صغيرة ، وقطعا متناثرة ... لقلنا إن الوطن العربي في ظل حرب الخليج وبعدها ـ خصوصا ـ سوف يكون هذا الطبق المتناثر الأشلاء المبعثر الشظايا ! !

صلاح الدين حافظ

إذن والحال هكذا ... علينا ان نتطلع إلى المستقبل قافزين فوق الحسابات الصغيرة والسياسات المؤقتة ، لكي ننظر الى ماسوف يجرى ويكون ، وهو بلاشك خطير ومثير ... بقدر ماهو كابوس ضاغط على الأنفاس محبط للآمال ... فهذه الحقيقة عارية سافرة ، بصرف النظر عن اولئك الذين يتهموننا باليأس والاحباط ، او الذين يتصورون ان حرب الخليج الطاحنة المدمرة الدامية ، سوف تغسل الخطايا ، وتطهر الجراح وتصلح الأحوال ..

ولعلنا نجادل ، فندعي ان حرب الخليج وإفرازاتها ونتائجها ، سوف تترك آثارا مدمرة على المستقبل في هذه المنطقة من العالم ، تتجاوز كل قدرة على الخيال ... ولو كان هناك عقل واحد يعمل ويفكر في القيادة العراقية ، لأدرك عمق الخطيئة التي إرتكبتها هذه القيادة ، بجر المنطقة إلى أتون هذه الحرب ، غير المبررة ، وغير المناسبة ، وغير المعقولة او المقبولة ..اليوم نحسب أن الجميع قد افاق من هيستيريا الحملة الإعلامية المضللة ، التي اوحت بأن حرب الخليج ، لن تستغرق سوى ايام قلائل ، يتم خلالها « تأديب » النظام العراقي ، وإجباره على الانسحاب من الكويت ، وإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة ، بتطمين الأصدقاء والحلفاء بأنهم في مأمن من اى مخاطر مماثلة ... لقد افاق الجميع من ان الحرب التي صورت كلعبة « الأتاري » الالكترونية المسلية على شاشة التليفزيون ليست كذلك

■ ■ ■

اليوم ... وصل تصعيد الحملة العسكرية إلى ابعد مما تصور كثيرون ، في ظل إصرار القيادة العراقية ، على التمسك بمواقفها السابقة ، الرافضة للانسحاب من الكويت وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الأثني عشر ، مقابل إصرار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، على المضي في الحرب حتى نهايتها ...

لكننا نلاحظ ، كما لاحظ كثيرون ، أن تصعيد الحرب ، يمضي طبقا لسيناريو يثير الشك فالعراق وهو يشعر بضيق الخناق حوله ، يبذل قصارى جهده لتوريط اطراف اخرى في المواجهات الدائرة ... يحاول بإطلاق صواريخه ، جر إسرائيل إلى ساحة القتال ، وبدلا من ان يكسب صدام حسين ، ما كان يحلم به من تعاطف عربي ، ومن تغيير مواقف أطراف فاعلة مثل مصر وسوريا ، نتيجة التورط الاسرائيلي في الحرب ، إذا إسرائيل هي التي تكسب على طول الخط ... تكسب تعاطفا دوليا متزايدا ، واسلحة امريكية متطورة متدفقة ، لم تتلق مثيلا لها حتى خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فضلا عن ١٣ مليار دولار مساعدات امريكية عاجلة ، هي في الطريق إليها ...

نلاحظ في المقابل ... ان الولايات المتحدة الامريكية ، بإعتبارها القيادة الحقيقية للحرب ، قد امسكت جيدا بالفرصة التي أتيحت لها لانجاز هدفها الرئيسي ، وهو القضاء على قوة العراق ، العسكرية والاستراتيجية ، مستفيدة في ذلك بقرارات مجلس الأمن ممثل الشرعية الدولية ...نخشى ان تكون واشنطن قد تجاوزت نصوص قرارات مجلس الأمن ، او هي توسعت في إستخدام رخصتها ، فتجاوزت حدود الهدف الأصلي وهو تحرير الكويت ودفع القوات العراقية المحتلة ، خارج الكويت ... إلى ممارسة الدمار للبنية الأساسية للعراق كدولة مهمة في هذه المنطقة الحساسة ... وهو الأمر الذى يثبته هذا الكم الهائل من الغارات الجوية على اهداف عسكرية واقتصادية ومدنية داخل الاراضي العراقية ، مع ما يصحبه من ضحايا بشرية ومادية لاشك عالية ! فإذا ما مشينا مع هذا السيناريو ـ التدمير للقدرة العراقية ـ إلى نهايته ـ فإننا سنواجه بمرحلة مابعد إنتهاء الحرب ، تلك المعبأة بأسوأ الشرور على مستقبلنا جميعا ... ويمكن لنا ان نرصد هنا بعض نتائج هذا السيناريو وبعض ملامح المستقبل على النحو التالي :

■ ■ ■

١ ـ إن تدمير القدرات العراقية بهذا الشكل الواسع ، يعني معاقبة شعب نتيجة خطأ رئيسه ، واخذ جميع العراقيين بجريرة صدام ... وإضعاف العراق يعرضه بالضرورة إلى « تفكيك » الدولة ، او تقسيمها ، خاصة في ظل الأطماع التاريخية لكل من تركيا في الشمال وإيران في الجنوب ... الاكراد شمالا والشيعة جنوبا ! !

٢ ـ وتفكيك العراق ، او حتى إضعافه ، يعني خللا شديدا في التوازن الاستراتيجي الاقليمي ليس فقط بالمنطقة المحاصرة بين الثالوث إيران وتركيا وإسرائيل ، ولكن يعني خللا في التركيبة العربية بأسرها ... لن يكسب منها سوى هذا الثالوث

٣ ـ الامر المؤكد ـ كما يتوقع الامريكيون انفسهم ـ ان موجة من العداء سوف تندلع في المنطقة العربية ، ضد ما هو امريكي واوروبي ، في ظل المشاعر الحالية المتصاعدة المؤمنة بأن تدمير العراق تدميرا شاملا هو هدف اساسي من اهداف الحلف الأوروبي الامريكي الاسرائيلي !

٤ ـ يصاحب ذلك بالتالي ، اشتداد موجات العنف والتطرف الديني والسياسي والفكري في المنطقة ، بما يدفعها إلى الدخول في دوامات من

عدم الاستقرار ، والاتجاهات الراديكالية والفوضوية ، وإن كانت تستهدف أساسا أصدقاء الغرب ، مثلما تستهدف كل ماهو قادم من الغرب ...

٥ ـ معنى ذلك كله ، أن المنطقة العربية ، قد تدخل مرحلة تحلل وسيولة ، تغلى فيها المياه ، وتتدفق التغييرات المفروضة ، وتنتعش « القلقلة » السياسية الاجتماعية ، وبالتالى تهتز النظم وتتغير الحكومات ، وتختفى الرموز ، وندخل جميعا فى مرحلة البلقنة ، اى إعادة تقسيم المنطقة طبقا لخطوط النفوذ الجديدة

فمن منا استعد لمواجهة هذه الزلازل الجديدة القادمة ! ؟

فى النهاية ... لايستطيع احد ان يدافع عن صدام حسين ونظامه ، حتى اولئك الذين طالما استفادوا من هباته وسبحوا بحمده وشكره ... لانه صاحب هذه الفكرة الخبيثة التى فجرت الازمة ، فالحرب ، فالكرب ، فالخراب ...

لكننا نعتقد ان إسقاط نظام صدام حسين ، وتحرير الكويت شىء ... وتدمير العراق الشعب والوطن والدولة ، وتخريب المنطقة العربية كلها ، تمهيدا لاعادة رسم خريطتها من جديد ، على هوى اصحاب المصلحة الأولى ، شىء اخر ...

لذلك كله ... ننبه ونحذر ونتقدم بالشهادة ... « ولاتكتموا الشهادة ، ومن يكتمها فإنه اثم قلبه ... » صدق الله العظيم

■ ■ خير الكلام :

شكرا ياصديقى .... هزمتنى صداقتك ! !



اتفاقية الدفاع العربي المشترك بين التطوير والتدمير

لهذه الأسباب

ذهبت القوات المصرية إلى السعودية

بعض الدول العربية رفضت تنفيذ الاتفاقية نفاقا لصدام حسين

في رفض إقامة قواعد أجنبية ... وإنشاء أحلاف عسكرية في المنطقة

سداد الديون العربية واجب أساسي على الدول العربية لحماية أمننا القومي

الرئيس العراقي أبطل حجة العرب

تحقيق : محمود الشربيني

ندين العدوان العراقى على الكويت .. نطالب بالانسحاب العراقى غير المشروط وعودة الشرعية .. كان ذلك خلاصة موقف مصر المبدئى من احتلال الكويت .. ولما كانت اتفاقية الدفاع العربى المشترك تنص على انه فى حالة طلب دولة عربية المساعدة من دولة عربية شقيقة فى حالة تعرضها للخطر .. فان مصر لبت نداء السعودية والكويت .. على اثر تهديد العراق للأولى واحتلاله للثانية .. وذهبت قواتنا (٥٠ الف جندى) الى خط النار .. دفاعا عن السعودية والكويت .. وبينما وقف فى خندق مصر ـ بحسب اجتماع القمة الطارىء فى القاهرة ـ ١٢ دولة عربية أدانت الغزو وطالبت بالانسحاب العراقى وعودة الشرعية وتطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك .. وقفت بعض الدول العربية .. « موقفا آخر » !

والمشكلة ان الاحتلال العراقى للكويت خلق واقعا عربيا غير مسبوق .. اذ انه اصبح صراعا عربيا ـ عربيا .. وأصبح الأمن القومى فى خطر .. خاصة وانه لم ينتصر لاتفاقية الدفاع العربى المشترك كل الدول العربية .. وبدا كما لو كان كلام محمود رياض امين عام جامعة الدول العربية بان ننشىء جامعة عربية جديدة من سبع او ثمانى دول عربية تقود مسيرة العمل العربى المشترك للامام .. وكان الظروف تمليه .. والضرورة تفرضه .

من هنا كان السؤال : لماذا لم تنفذ الدول العربية جميعها اتفاقية الدفاع العربى المشترك .. وهل هى تفى بحاجة الأمن القومى العربى .. رغم انها أعلنت فى الخمسينات .. والظروف الآن فى التسعينات مختلفة تماما وكيف توضع الاتفاقية موضع التنفيذ .. وما هى الاخطار التى هددت الأمن القومى العربى على ضوء عدم تنفيذها .. وما هو موقف خبراء السياسة والاستراتيجية العسكرية من ارسال قواتنا للخليج دفاعا عن السعودية .. ولتحرير الكويت .

نحن مشاركون في الترتيبات الأمنية الجديدة بحجم قواتنا في حفر الباطن

«باقتناع» حدد وحيد الدالى (مدير مكتب اول امين علم لجامعة الدول العربية ـ الراحل ـ عبد الرحمن عزام) احد المشاركين في صياغة اتفاقية الدفاع العربي المشترك ، المخاطر التى هددت الامن القومي العربي باحتلال العراق للكويت واكد ان «صدام حسين اطاح بحجتنا في رفض الاحلاف والمشاركة في نظام دفاعي شرق اوسطي .. عندما احتل الكويت .. لانه يعنى ان الخطر يمكن ان يكون عربيا .. كما يبرر الحاجة الى نظام امن من خارج الدول العربية .

وبحذر يقفز حافظ اسماعيل مستشار الامن القومي ايام الرئيس السادات على فكرة الامن القومي .. ويؤكد «ايماما كانت خلافاتنا السياسية فيما مضى بشأن «العمل الذى اقدم عليه العراق فاننا في مرحلة الحسم يجب ان نوحد مواقفنا ونؤيد القيادة السياسية المصرية من اجل عيون ٥٠ الف جندى يواجهون الموت .

وبوضوح يؤكد د. محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ان مصر التزمت بميثاق الدفاع العربي المشترك .. بينما وقفت بعض الدول في موقف «النفاق» الرخيص لصدام حسين» .

وبحسم يقول اللواء متقاعد احمد عبد الحليم : لسنا بحاجة لاتفاقية جديدة للدفاع العربي المشترك وانما نحن بحاجة لاثبات حسن النوايا في اتفاقياتنا السابقة لكى ننفذها .

ويقول اللواء متقاعد صلاح الرفاعي .. ان عدم تشكيل محكمة عدل عربية ادى الى عدم تنفيذ الاتفاقية كاملة .. فيما يطالب لواء (متقاعد) د. ابراهيم شكيب بان تتحول مصر الى قوة ردع في المنطقة تحقق التوازن العسكرى .. وتقيم تعاونا استراتيجيا مع الدول الحليفة .. لحماية الامن القومي العربي .. وتعددت الاراء .

باقتناع

● باقتناع بضرورة توحيد مصادر الخطر الذى يهدد الامن القومي العربي يؤكد وحيد الدالى ان صدام حسين «ابطل حجة العرب في رفض اى حلف دفاعي مع اى دولة خارج المنطقة العربية !! وبذاكرته يعود الى الوراء عندما انشئت الجامعة العربية ووقع اعضاؤها اتفاقية الدفاع العربية المشترك والتعاون الاقتصادى لتكون حائط صد ضد اى عدوان خارجي او تهديد للامن القومي العربي . في تلك الفترة (١٩٥٠ وما بعدها) لم يكن ظهر في الافق ما يؤكد ان المنطقة قد تتعرض لاى مخاطر تهدد امنها القومي فيما خلا «دولة اسرائيل» وكانت اعلنت في علم ١٩٤٨ بمباركة اوروبا وامريكا .. وكان الخطر الشيوعي (السوفييتي) بعيدا كل البعد عن اذهان اى عربي .. لان بذرة الشيوعية لم تكن لها اى قابلية للنمو في هذه المنطقة وبادراك امريكا ان الخطر السوفييتي بعيد عنا فان المشكلة انتهت بقبول منطقتنا في رفض الاحلاف ورفض اقامة اى نظام دفاعي عربي اجنبي مشترك .. وانما خرج البريطانيون من قاعدتهم في طبرق بليبيا .. والامريكان من قاعدة «هويلس» ومن بقية مراكز تواجدهم في العالم العربي» .

الدالى يقول ايضا : «اما الآن وبعد الاحتلال العراقي للكويت (من دولة عربية على دولة عربية اخرى) فإن صدام حسين ابطل حجة العرب في انه لا مخاطر تهدد الامن القومي للدول العربية من داخل المنطقة العربية .. وابطل بذلك حجة العرب في رفض الحلف الدفاعي المقترح منهم علم ١٩٥٠ .. والصورة التى يتحدث بها الامريكيون «عن ترتيبات امنية بعد الحرب تحقق امن واستقرار منطقة الخليج قد تعنى ان الامريكان لديهم رغبة في اقامة حلف دفاعي شرق اوسطي .

يؤكد «الدالى» على ان «الموقف خطير .. فصدام كسر القاعدة .. وما ناضلنا ضده في الماضى على اسس منطقية تصون لنا امننا وسيادتنا جاء غزوه لدولة عربية وكأنه يبرر امكانية اعادة طرح هذه الافكار من جديد .. ومن ثم يكون استقلال وسيادة العالم العربي وتحقيق امنه القومي تحت مظلة عربية ودون تدخل من احد رهينة في ايدى صدام حسين .

بحذر

● بحذر شديد قفز السفير حافظ اسماعيل (في اصرار !) على موضوع الامن القومي .. مع انه احد خبراء الامن القومي العربي .. وقد شغل منصب مستشار السادات لشئون الامن القومي لفترة طويلة .. واختار ان يتبنى موقفا جديدا تمليه اللحظة الراهنة .. التى يحتشد فيها (٥٠) الف مقاتل مصرى في خنادقهم التى اعدت في منطقة حفر الباطن استعدادا للمشاركة في تحرير الكويت ، كان من راى حافظ اسماعيل (قبل ١٥ يناير الماضى موعد المهلة المحددة دوليا لانسحاب صدام حسين سلما من الكويت) ان :

«مشكلة الغزو العراقي للكويت بالنسبة للعرب ان هذا الغزو حطم نظامهم الاقليمي الذى اعتادوه والعقدة التى تحرك الغرب بهذا الصدد هى السيطرة على البترول» ، .. «... النقطة الثانية ـ والكلام لـ «حافظ اسماعيل» مع صحيفة يومية مصرية قبل اندلاع القتال في الخليج هو ان الرئيس العراقى صدام حسين تحدى النظام العالمي الجديد باستخدامه القوة لتحقيق اهداف وطنية إقليمية في الوقت الذى تتحدث فيه قوى عظمى كالاتحاد السوفييتي عن نبذ استخدام القوة واعتماد الحوار والتعاون المتبادل وتوازن المصالح بدلا من توازن القوى . وبعد ذلك كله ياتى بلد صغير كالعراق ليكسر ذلك كله ! ويحطم سلطة امريكا في وقت تقول لنا فيه انها تحرك العالم من اقصاه الى اقصاه ..»

● وقال السفير حافظ اسماعيل في ذات الحوار لنفس الصحيفة .. «لا نستطيع ان ننتظر لكي تنتهي مشكلة الخليج لكي نبدا هذا المؤتمر الدولى (كان يتساءل لماذا لا يعقد مؤتمر دولى لبحث القضية الفلسطينية من الآن ؟ ولماذا يطالب البعض بعدم فتح الملف الفلسطيني الا بعد انتهاء ازمة الخليج ؟) فالمسالة ليست ستاراً يرفع وآخر يسدل بل هى كلها عمليات متداخلة ومترابطة بطبيعتها !

● واعتبر حافظ اسماعيل في ذات الحوار ان (.. العراق اصاب بعض النجاح الذى لا يمكن إنكاره في تحريك القضية الفلسطينية وان لم يكن بالقدر الكافى الذى يفرض في النهاية تسويات ..» ومع هذا فلو تغير توجهه السياسى « .. فانه يستطيع ان يلعب دورا بناء .. بالنسبة للعالم العربي يدافع عنه ويتعاون معه» .



هكذا تكلم حافظ اسماعيل قبل اشتعال النيران فى الخليج وكان له موقف «مختلف» من الأزمة .. ازمة الاحتلال العراقى للكويت .. وتداعياتها خاصة القضية الفلسطينية ولكن فى موقف آخر غير مسبوق وفريد من نوعه قال حافظ اسماعيل فى حديث له مع «الوفد» ان ما يمكن ان يقوله الآن هو «رسالة» اصر

على انها الكلمة الوحيدة التى سيدلى بها لصحيفة مصرية معارضة .. وفى هذا الموقف بالذات ورفض الخوض فى اى تفاصيل اخرى وقال ما نصه :

«نحن نقف اليوم فى بداية مرحلة خطرة ودقيقة جدا ، سوف يترتب عليها مستقبل منطقتنا الذى هو مستقبلنا نحن فى هذه المرحلة الاخيرة من عملية التصدى لـ «العمل» الذى قام به العراق ضد الكويت» ! واقصد بذلك عملية تحرير الكويت ، واضاف يقول «فى هذه المرحلة الراهنة ارى ان «الموافق منا والمعارض والمتردد فى موقفه (من ازمة الخليج) يجب ان يفهم دقة المرحلة ، يجب ان يتجمع كل الناس افرادا وهيئات واحزاباً ويقفوا وقفة واحدة فى تاييد السياسة التى ارتضتها القيادة السياسية المصرية وهى وقفة سوف تنعكس على شبابنا الذى يجلس اليوم فى الخنادق بمنطقة حفر الباطن وسط الرمال والصحراء وفى ظروف طبيعية وجغرافية ومناخية صعبة ، ويقف فى مواجهته شبح الموت .. من هنا فمسئوليتنا الحقيقية ان نشعر هؤلاء الجنود باننا جميعا نقف وراءهم بغض النظر عن مواقف اى منا قبل ذلك .. والذى اتاح لنا حقنا الديمقراطى ان نقوله سواء اختلفنا مع بعضنا او اتفقنا ، فيما اننا وصلنا لنقطة «الحسم» اصبح واجبنا جميعا ـ على اختلاف انتماءاتنا واتجاهاتنا ـ ان نقف مؤيدين لسياسة الدولة .. التى بنيت على قرار ان «نخوض معركة تحرير الكويت» وان يقف ٥٥ مليون مصرى مؤيدين لها .. من اجل (٥٠) الف شاب مصرى فى خط المواجهة» ..

● وختم حافظ اسماعيل حديثه معى بقوله «هذه هى رسالتى الوحيدة التى لن أبوح بغيرها الآن» !!!

بوضـــوح

● بوضوح اختار د.محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب أن يبدأ حديثه عن الامن القومى العربى على ضوء اتفاقية الدفاع العربى المشترك .. وبتعبيره «أضر صدام حسين بالامن القومى العربى ضررا فادحا ، واصابه فى الصميم .. لان الامن القومى العربى فى الماضى كان مبنيا على اساس مواجهته الاخطار الخارجية .. كان ذلك قبل الثورة وبعدها .. اما الآن فتهديد الامن القومى العربى جاء من داخل البيت العربى ذاته بهذا التعبير تدخل الى صلب الموقف الراهن .. فاذا كان حافظ اسماعيل تحدث بمصداقية شديدة عن ضرورة مساندة قواتنا فى حفر الباطن .. فان د . عبد اللاه يضيف الى كلامه ما يؤكد ان مصر ارسلت قواتها للمملكة العربية السعودية «تنفيذا» لمواثيق الجامعة العربية ، وبحسب نصوص اتفاقية

الدفاع العربى المشترك وهذا «موقف مصرى واضح وقاطع لاننا دولة تحترم المواثيق والمعاهدات ويعجب د. محمد عبد اللاه من موقف بعض الدول العربية التى «اخذت موقفا غير واضح من قضية احتلال الكويت .. وهو يصفه بانه ليس الا نوعا من النفاق السياسى الرخيص .. ويؤكد انهم غير مدركين ان ما حدث فى الكويت يهدد امننا القومى تهديدا مباشرا ..» ولذلك فاننا بعد ان تضع حرب تحرير الكويت أوزارها وتستعيد الكويت ارضها وشرعيتها يجب ان يكون هناك صيغة جديدة للامن القومى .. واذا كانت معاهدة الدفاع المشترك تكفى لتحقيق هذه الصيغة فلا باس واذا كانت لا تكفى فلابد من معالجة هذا النقص» وفى تصورى ان الاتفاقية بشقيها العسكرى والاقتصادى يجب أن توضع موضع التنفيذ ، فالجانب الاقتصادى فى الاتفاقية هام جدا واتصور انه يجب أن يوضع فى الاعتبار ان «مصر ثبت انها دولة ليست لها اطماع توسعية او نوايا عدوانية .. وانها بحسب دورها الرائد فى المنطقة وقدرتها على ان تكون قوة ردع تحمى المصالح العربية «تحمى ولا تهدد» فإن المطلوب ان تحافظ دول المنطقة على مصر كقوة للمنطقة .. وان تعمل على تطورها لصالحها سواء عن طريق التعاون الاقتصادى .. خاصة فى مجالات الاستثمار وتصنيع السلاح وتكوين جيش يحمى الأمة العربية ويكون قوة ردع .. وكذلك فى ايجاد صيغة لانشاء «صندوق عربى» لسداد ديون الدول العربية .. لاسقاط هذا العبء عن كاهلها .. ليتحقق مزيد من الاستقرار السياسى الداخلى .. وبما يكفل لها تطوير قواتها وبما يخدم امننا القومى «لاننى اتصور ان مصر سيكون لها دور رئيسى بعد الحرب لانها الوحيدة التى يمكن أن تحقق التوازن وتستطيع ان تقف مع شقيقاتها فى تحقيق الامن العربى ككل» وعلينا ان نعمل من اجل ان ننزع عن عالمنا اى مخاوف او هواجس من اى نوع .. ومصر القوية لا تقبل المساس بالسيادة العربية على الارض العربية ولا تقبل الا كل ما يحقق مصلحة الامة .. وايا كانت صيغ الترتيب الامنى بعد حرب تحرير الكويت فان القادة العرب لابد ان يتدارسوها معا .. لكى نستعيد وحدة هدفنا ونحدد عدونا الحقيقى .. ونوجه طاقات امتنا اليه .

بحســـم

● بحسم يقول لى اللواء ا.ح احمد عبد الحليم خبير الشئون العسكرية والاستراتيجية ان هذا المنطق «مرفوض» .. فكلام الاستاذ الدالى ليس منطق الكلام العربى ولا يقوله العرب .. والصحيح ان اسرائيل تحاول ان تروج له .. وان تشيع فى العالم كله انها «ليست مصدر الخطر فى المنطقة ـ كما نؤكد ـ

وانما «ها هو العراق يثبت انه الاكثر خطورة فى تهديد امن واستقرار المنطقة العربية والعالم اجمع .. والحقيقة ان صدام حسين اعطاها الفرصة كاملة لخلق هذه القناعة فى ضمير العالم .. عندما اجتاح الكويت بدباباته .. واصراره على ضمها بالقوة والحقيقة اننا يجب ان نواجه هذه الافكار ونعمل على احتوائها .

● وفى سياق قضيتنا الرئيسية يحدد

اللواء احمد عبد الحليم رؤيته لمعاهدة الدفاع العربى المشترك من زاوية انها «تفى بالغرض المطلوب منها لحماية امننا القومى فيؤكد ان : «تنفيذها مرهون بحسن نوايا اطرافها ـ من الدول الموقعة عليها ـ فإذا كانت جادة فى وضعها موضع التنفيذ ـ لحماية امننا القومى كعرب ـ فانها ستطبق .. وهى بنصوصها كافية

واذا لم يتوفر حسن النوايا «فنحن نستحق الـ «.....» !

لكنه من جانب ثان يقول إنه ليس مهما فى اى وقت صيغت المعاهدة فى الخمسينات او التسعينات .. فما يهمنا هو المبادىء الأساسية التى تنطوى عليها وهل تغيرت ام لا .. ولان «وجود ميثاق دفاعى جماعى للدول العربية لحماية الامن القومى» يعتبر مبدأ ثابتا لا يتغير لان مصدر «التهديد لا يتغير» ! ويؤكد ان عدم تطبيق بند ما من بنود المعاهدة فهذا لا يستوجب التغيير .. لان عدم تطبيقه مرتبط بقيمة الجامعة العربية نفسها وباحترام مبادئها وتعاقداتها ويتوقف ذلك كله على ما اسميه «حسن نوايا» المتعاقدين ..

وفى ذات السياق يركز على اننا «لسنا بحاجة لاتفاقية جديدة لحماية امننا العربى .. حتى وان كانت بعض الدول العربية لم تلتزم بتطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك .. فى شان الاحتلال العراقى للكويت .. ذلك ان العراق عندما اجتاح الكويت كان يعتمد اعتمادا كثيرا على قدراته القتالية .

ويصوره اكثر ايضاحا يقول : انه حتى لو تجمعت قوات عشرين دولة عربية فانه بغض النظر عن صعوبة عمليات النقل والامداد لمسرح العمليات فان ايفاد قوات من هذه الدول لمسرح القتال كان سيحدث خللا شديدا فى القوات المسلحة لهذه الدول .. ومع هذا فان تجمعها لن يحقق القوة الكافية لاخراج صدام .. اذن لم يكن العرب قادرين على مواجهة العراق لتفوقه

العسكرى .. هنا تصبح اتفاقية الدفاع العربى المشترك «حبرا على ورق» ..

ومن هنا كان لابد من الاستعانة بالقوات الاجنبية ووجود القوات الاجنبية فى منطقة الخليج ضمن تجمع دولى يحقق التفوق العسكرى على العراق وهذا فى حد ذاته تطبيق لبنود معاهدة الدفاع العربى المشترك ولمواثيق الجامعة العربية .. وكذلك مع ميثاق الامم المتحدة .

من جهة اخرى يطالب اللواء عبدالحليم باحياء التنظيمات الموجودة داخل الجامعة العربية من رقادها .. ودفع اليات عملها .. وهذا يكفى دون حاجة لاتفاقيات جديدة .. ثبت انها فى النهاية ليست الا تنفيسا عن واقعنا العربى المتمزق لكن المطلوب الان لدفع العمل العربى المشترك ان ينشا تجمع جديد للدول العربية التى كان لها موقف موحد فى قمة القاهرة الطارئة ويكون ذلك نواة لمجلس جامعة عربية جديدة .. باهداف جديدة لأجيال جديدة .

اذكر ان السفير حافظ اسماعيل قال لى فى حواره معى : ان وجهة النظر القائلة بانشاء جامعة عربية جديدة هى وجهة نظر تحترم لكن هى تدمير لكيان الموجود والقائم .. والذى لم يخن رسالته .. وانا ارفض التدمير) .

فيما يتعلق برؤيته للترتيبات الامنية المقترحة فيما بعد انتهاء الحرب وعما اذا كانت تتعارض مع امننا القومى قال لى

احمد عبدالحليم : «بصفة عامة هناك فارق بين الترتيبات الامنية وبين النظام الدولى الذى سيستقر عقب هذه الترتيبات .. لكن مصر بحجم وجود قواتها على خط النار سوف يكون لها وجود على ترابيزة المفاوضات ومن ثم فنحن مشاركون فى هذه الترتيبات التى يجب ان تقوم على اساس التعاون .. واحترام مواثيق الجامعة .

ويتصور اللواء عبدالحليم ان هناك اطرافا جديدة سوف يكون لها دور فى المنطقة فـ «مجىء نواز شريف رئيس وزراء باكستان فى مهمة سلام .. واشتراك تركيا فى الحرب وحياد ايران فى الحرب وهو فى حد ذاته اشتراك فيها .. وسلبية اسرائيل وهى فى حد ذاتها اشتراك فيها فإن هذا يعنى ان المنطقة سوف تتغير .. والترتيبات سوف تتغير وقد يتسع الاطار العربى بحيث يشمل دولا اخرى مثل : باكستان ـ تركيا ـ ايران .. لا اقول اننا يجب ان نقبل هذا .. وانما اقول اننا اذا كنا رسمنا سياستنا تجاه ازمة الخليج وعلى ضوء مواقف الرئيس مبارك الذى ادار الازمة بكفاءة وكان ذا بعد نظر فى قراراته .. لانه وضع جميع الحسابات العربية فى ذهنه بدءا بادانة العدوان وانتهاء بارسال قوات مصرية للسعودية فإن مصر انما كانت تعى اهمية دورها فى حماية امنها القومى الذى لا ينفصل عن امن المنطقة العربية برمتها .

بغضب

بغضب يقول اللواء ا.ح صلاح الرفاعى (مساعد رئيس اركان حرب القوات المسلحة فى حرب اكتوبر ومدير سلاح المدفعية السابق) ان تقاعس بعض الدول عن تطبيق المعاهدة بشأن احتلال العراق للكويت امر مؤسف ، لكن يعود الى عدم تنفيذ ميثاق الجامعة العربية بتشكيل محكمة عدل عربية .. فلو كانت انشئت وعرض عليها النزاع العراقى الكويتى او الاحتلال العراقى لما جرؤت دولة عربية على عدم المشاركة فى وضع الاتفاقية موضع التنفيذ

يطالب صلاح الرفاعى وكذلك اللواء د. ابراهيم شكيب بضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية والغاء نص الاجماع فى اتخاذ القرار لان هذا يتيح احترام مواثيق الجامعة العربية (اذكر ان محمود رياض امين عام جامعة الدول العربية يقول دائما : ان مناخ التشرذم والانقسام العربى هو اسوا وقت يتم فيه تعديل الميثاق ولا بد ان يتم اولا تحقيق التضامن العربى قبل اى عملية لتعديل الميثاق .. وان كان رياض يتبنى فكرة جديدة تقوم على اساس تكوين جامعة عربية جديدة من سبع او ثمانى دول عربية بما يحقق فعالية لدور الجامعة لان ٢٢ دولة بالشكل الحالى لا يقود مسيرة العمل العربى المشترك نحو الامام)

بتركيز

اللواء د. ابراهيم شكيب خبير الاستراتيجية والشئون العسكرية

يقول : ان تنفيذ اتفاقية الدفاع العربى المشترك المسئول يتم بحسب الجو العربى العام ووفقا لمصالح كل دولة عربية .. والمشكلة ان الغزو العراقى للكويت خلق صراعا عربيا ـ عربيا غير مسبوق . ويرى د. شكيب ان مفهوم الامن فى العالم العربى لم يتبلور بعد .. وربما خلق واقع ما بعد الحرب تصورا جديدا له .. وان دول الخليج العربى سوف تقوم بالاستعانة بالدول العربية ذات الكثافة البشرية لحماية أمنها ..

ويطالب بايجاد تعاون استراتيجى مع الولايات المتحدة لتحقيق هذا الامن .. على اساس رفض وجود قواعد .. او وجود قوات اجنبية .. لكن يمكن تشوين اسلحة فى مناطق ما بالدول العربية بحيث لو حدثت ازمة كازمة احتلال العراق للكويت تكون على القوات الدولية حشد مقاتليها فى طائراتهم للمنطقة فى أسرع وقت . كما يطالب بمد الدول العربية بالاسلحة .

ويقول : ان حل المشكلة الفلسطينية من شانه ان يحسم احتدام الصراعات فى المنطقة .

وعن دور مصر يقول : انها دولة المحور فى العالم العربى ولا بد ان يكون لديها قوة عسكرية متميزة تلبى بها حاجة الدول العربية اذا طلبتها .. مع بروز دورها فى التصنيع .. وفتح ابواب معاهدها امام الطلاب العرب للدراسة العسكرية .. وان تتبنى موقف تحقيق استراتيجية عربية موحدة .. يكون لها فيها الدور الأكبر بما يحمى امننا القومى .



المصدر : الدفاع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　　التاريخ : فبراير ١٩٩١

ملامح حول الترتيبات الأمنية فى الخليج

لواء ا .ح / رضا مصطفى البهبيتى

منذ نشوب أزمة الخليج فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ واجتياح العراق لدولة الكويت وظهور النوايا العدوانية للنظام العراقى ضد المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، وهناك تعليقات متعددة عن موضوع الترتيبات الأمنية التى يجب أن تتم فى منطقة الخليج مستقبلا بهدف منع تكرار مثل هذه الأزمة .

إن الأمة العربية لا تستطيع أن تتحمل أزمات أخرى فوق ما تتحمله اليوم من مشاكل مزمنة كما أنها لا تتمنى مثل هذه الأزمات بين الدول العربية نفسها وكفى ما يحدث لها من خارج الوطن العربى . ومعنى ذلك أن الأنظمة الدفاعية التى يجب تواجدها بالمنطقة العربية ، يجب أن تكون على مستوى قادر على حفظ الأمن والاستقرار وعدم تكرار تلك الأعمال العدوانية . وحتى نستوضح موضوع النظام الأمنى المطلوب أو بمعنى أدق التحالف المطلوب إقامته فى منطقة الخليج يجب أن تذكر فى البداية بعض المبادىء الأساسية التى يبنى عليها التحليل الاستراتيجى لهذه المسألة الحيوية .



المصدر : الدفاع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : فبراير ١٩٩١

١ ـ وسط ذلك التوتر الشديد يجب أن لا يغيب عن الفكر العربى أن هناك مجلس التعاون الخليجى وهو المجلس الذى يتكون من ٦ دول خليجية وهم : المملكة العربية السعودية ـ الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الامارات العربية المتحد ـ عمان . وقد تم إنشاء المجلس فى ٢٦ مايو عام ١٩٨١ . وقد أقر مؤتمر القمة لدول الخليج الست الذى عقد فى أبو ظبى التصديق النهائى على النظام الأساسى لمجلس التعاون مما يشكل ميلاد المجلس رسميا وقانونيا والنظام الداخلى للمجلس الأعلى والمجلس الوزارى . وهو الاقرار الذى يؤكد على تحمل تبعات الدافع عن استقلال الدول الأعضاء والمواجهة الجماعية للمخاطر المشتركة .

وقد تبع تلك القرارات بعض الاجراءات التنفيذية على مستوى الدول المشتركة بحيث تعالج إلى حد كبير محدودية الفاعلية والقدرة على الدفاع عن أمن هذه الدول المنفردة . ويمهد إلى تكوين قدرات دفاعية قوية لمواجهة الأخطار الاقليمية والخارجية . ولقد أوضح وزير الدفاع السعودى فى ١٩٨٣/٣/١٩ مبادىء الاستراتيجية الدفاعية لدول الخليج كمايلى :

أ ـ تشكيل قوة خليجية موحدة وسياسة مشتركة فى التسليح .

ب ـ وضع نظام دفاع جوى موحد .

جـ ـ تطوير وإقامة صناعة سلاح خاصة بدول الخليج .

ولقد استقر الرأى وقتها على إنشاء قوة انتشار سريع خليجية أطلق عليها اسم درع الجزيرة وقدر حجمها بحوالى



المصدر : الدفاع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : فبراير ١٩٩١

عشرة الاف جندى وذلك اعتبارا من اكتوبر عام ١٩٨٣ .

أما بالنسبة لعضوية المجلس فإن النظام الأساسى أكد فى مقدمته أن عضويته تقتصر على الأعضاء الستة . ولقد رفضت دول الخليج اشتراك العراق معهم خوفا من إغضاب إيران . كما كان من الصعب اشتراك اليمن الجنوبية أو الشمالية عند إنشاء المجلس .

٢ ـ إن المبادىء التى يقوم عليها التحالف فى أى نظام أمنى بين عدة دول ، تبنى على التهديدات الاقليمية أو العالمية التى يمكن أن تتعرض لها هذه الدول .

وبناء على ذلك توضع طبيعة وجوهر الترتيبات الأمنية ، ويمكن تكوين وتنظيم النظام الدفاعى الذى ينشأ بموجب التحالف والمشاركة العسكرية التى تكلف بها الدول المتحالفة . وبذلك تبرز القوة القتالية وحجمها ونوعية التسليح وأساليب القيادة والسيطرة وتمركز القوات العسكرية للحلف . ويحدد لهذه القيادات العسكرية طبيعة العدوان المحتمل وأساليب المواجهة العسكرية المطلوبة فى هذه الحالة .

٣ ـ يجب أن تتم دراسة طبيعة الجغرافية السياسية لهذه المنطقة والحدود المشتركة وإمكانيات التعاون المباشر الذى يحقق القدرة على إمكانية المساعدة العسكرية المباشرة أو السماح بإقامة قواعد عسكرية جوية أو بحرية أو أرضية . وتحديد الحجم من القوة العسكرية التى يسمح بتواجدها ونوعية التسليح الذى يوجد معها (تقليدى - نووى) بحيث يحقق توقف العدوان أو يردعه عن الاستمرار فى تطويره ويوفر الظروف الاستراتيجية المناسبة لتدخل القوات الرئيسية للدول المتحالفة والمخصصة لتوضع تحت القيادة العسكرية لمجلس التحالف الامنى .

٤ ـ تحديد الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية للتحالف الأمنى ، وبناء القيادات العسكرية وتحديد محلاتها وأماكنها والمؤسسات واللجان التى يتم إنشاؤها بموجب النظام الأساسى لدول التحالف .

وبناء على ذلك توضح التنظيمات السياسية والاقتصادية وأساليب ربط هذه الدوائر معا ونظام الاجتماعات الدورية والسنوية والمستوى الفنى



● المبادىء التى يقوم عليها التحالف فى أى نظام أمنى بين عدة دول تبنى على التهديدات الاقليمية او العالمية التى يمكن أن تتعرض لها هذه الدول

● لابد فى النظام الأمنى المتوحد أن يبتعد التحالف عن التدخل فى الشئون الداخلية للنظم السياسية الداخلية فى هذا النظام

والدورى والوزارى والرئاسى لكل هذه اللجان والمجالس .

٥ - دراسة الدول ذات المصالح المشتركة فى المنطقة التى ترغب فى المشاركة الأمنية لدول التحالف . وقد يكون من بينها دول من خارج المنطقة من الناحية الجغرافية ولكنها ترتبط بالمنطقة بمصالح حيوية واستراتيجية . ويصبح من الأهمية لها الاشتراك فى تأمين واستقرار النظم السياسية فى هذه المنطقة باعتبارها تدافع عن أمنها القومى ومصالحها السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية .

٦ - أن تكون هناك قناعة شديدة وأساسيه أن يبتعد التحالف أو النظام الأمنى عن التدخل فى الشئون الداخلية للنظم السياسية الموجودة داخل هذه الدول فى هذا النظام . ولا يكون من بين أهدافه مستقبلا التخلص من هذه النظم ومساعدة الحركات السياسية المضادة داخل الدولة أو التدخل لصالح إحدى الجماعات المناهضة لنظام الحكم . ويلزم أن يكون ذلك التزاما سياسيا من البداية بحيث يترك الشئون الداخلية لشعوب الدول نفسها ليتم أى تغيير وفقا للأسلوب الديمقراطى السائد داخل كل دولة .

٧ - ان يضمن حرية الدول المشتركة فى النظام الأمنى من الاستمرار داخل هذا النظام أو الخروج منه أو تجميد نشاطها السياسى أو العسكرى داخل التحالف الأمنى فى أى وقت ترى أن هذا التعاون أو الاشتراك فيه يتعارض مع مصالحها الوطنية أو يشكل قيودا على استقلالها وسياستها أو تهديدا لمصالحها الاقتصادية .



المصدر : ....الدفـاع........

التاريخ : ......فبراير ١٩٩١........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• حرية الدول المشتركة فى النظام الأمنى فى الاستمرار داخل النظام أو الخروج منه أو تجميد نشاطها السياسى والعسكرى فى أى وقت ترى فيه أن النظام الأمنى يتعارض مع مصالحها

ومن أكثر المنظمات الأمنية استمرارا فى النظام العالمى هى منظمة معاهدة شمال الأطلنطى (الناتو) بين دول أوروبا الغربية وكندا والولايات المتحدة . فقد وقعت معاهدة شمال الأطلنطى فى واشنطون فى ابريل عام ١٩٤٩ أى منذ أربعين عاما ومع ذلك ما زالت مؤسسات منظمة الناتو تعمل بمنتهى الانتظام والجدية والكفاءة . وينص المبدأ الأساسى لتحالف الأمن الجماعى لمنظمة الناتو على التزام الدول الأعضاء على أن أى هجوم مسلح ضد دولة أو أكثر منهم سوف يعتبر هجوما عليهم جميعا . وكانت وظيفة المنظمة وضع الاطار التنظيمى الذى يتم به تنسيق سياسات الدفاع الوطنية بحيث يتم تجميع الوسائل التى تحقق القدرة السياسية والدفاعية للدول المتحالفة . إلى جانب ذلك القيام بالتنظيم والتنسيق والتشاور للوصول إلى موقف دفاعى ودبلوماسى عام بخصوص موضوعات المصالح المشتركة .

ولقد التزمت الدول المشتركة بتنفيذ القرارات التى صدرت عن المؤسسات السياسية والعسكرية لمنظمة معاهدة شمال الأطلنطى .

معاهدة الدفاع المشترك

نحن العرب لنا تجربة مبكرة فى تنظيم الترتيبات الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط . ففى عام ١٩٥٠ وقعت الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت معاهد الدفاع العربى المشترك . سوف أتناول بعض المواد الأساسية فى



هذه المعاهدة .

المادة الأولى

تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصا منها على دوام الأمن والسلام واستقرارهما عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء فى علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى .

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا . ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعى - الفردى والجماعى - عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما .

المادة الثالثة

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب احداها كلما هددت معه أراضى أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها . وفى حالة خطر داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها فى اتخاذ التدابير الوقائية الدفاعية التى يقتضيها الموقف .



المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه . وتضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون وترفع تقاريرها إلى مجلس الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه . وتضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون وترفع تقاريرها إلى مجلس الدفاع المشترك .

المادة السادسة

يؤلف تحت إشراف مجلس الجامعة ، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشئون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد فى هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية المشار إليها من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة ، وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة .

بعد ذلك العرض ، ما هى أنسب صور الترتيبات الأمنية التى تصلح لمنطقة الخليج .

ان الدول العربية ترفض فكرة التحالف مع قوى خارجية خوفا من الهيمنة والسيطرة لدولة عظمى أو دولة نووية داخل التحالف .

كما ترفض دول الخليج أن تتصور دولة فى منطقة الخليج أنها تمتلك اليد العليا فى المنطقة لضمان أمن الخليج عن طريق تكوين تحالف جديد تشترك فيه . كما أننا نعارض دعاوى إيران بأن مجلس التعاون الخليجى كانت مؤامرة استهدفت تطويق الحدود الجنوبية لإيران عقب الثورة الاسلامية بدليل أن العراق لم تقبل عضوا فى هذا المجلس . كما أننا نعارض الدعوة إلى دخول دول غير عربية فى الاشتراك فى ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج . بذلك يصبح الباب المفتوح لهذه الترتيبات هى معاهدة الدفاع المشترك عن الأمة العربية بحيث يتم تطويرها لتتلاءم مع طبيعة الأوضاع الراهنة فى المنطقة مع توضيح المفهوم السياسى والعسكرى فى إطار جامعة الدول العربية . ونتصور فى هذه الحالة تنظيم قيادات مناطق عسكرية على أساس جغرافى على أن يخصص لها قوات عسكرية قادرة على ردع أى عدوان محتمل .

كما يلزم عقد الاجتماعات الدورية للجنة العسكرية وتكوين الادارات التابعة مثل ادارة العمليات ، ادارة المخابرات العسكرية وادارة التدريب المشترك ، وادارة تدبير الاحتياجات



العسكرية . ان الارادة الشعبية والسياسية للأمة العربية ـ سوف تخلف الارادة العسكرية ـ القادرة على حماية الأمن القومى العربى .. ويمكن أن يستند أمن الجناح الشرقى للأمة العربية على القوة العسكرية المصرية ـ السورية المشتركة وهى قوة قادرة على حماية وتأمين منطقة الخليج . ان الفراغ الأمنى ليس موجودا وإنما حدث هذا العدوان نتيجة لقصور استكمال المؤسسات العسكرية العربية ووضع الامكانيات المطلوبة وتحديد المهام الواضحة .

ان غزو العراق للكويت يؤكد ضرورة وضع نظام للأمن العربى فى المنطقة . ولا يمكن تجزئة مفهوم الأمن القومى العربى بين بعديه الخارجى وهو حماية الدول العربية ضد أى عدوان خارجى ، والداخلى وهو اعتداء دولة عربية على دولة عربية أخرى . ويجب أن تستند هذه الترتيبات على مبدأ الأمن الجماعى حيث تنطلق منه أية ترتيبات أو صياغات عربية للنظام العربى بعد تسوية أزمة الخليج . ويستند هذا الأمن على مؤسسات العمل المشترك وفى مقدمتها معاهدة الدفاع المشترك للدول العربية .



المصدر : الدفاع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : فبراير ١٩٩١

انعكاسات حرب أكتوبر وغزو الخليج على الأمن القومي العربي والمصري

لواء ا . ح / زكريا حسين احمد

« بسم الله الرحمن الرحيم»

« وأن ليس للإنسان الا ماسعى .وأن سعيه سوف يرى »

صدق الله العظيم

لقد كانت حرب أكتوبر تلك الآية الكبرى لنصر الله صورة رائعة لالتحام الشعب مع قواته المسلحة فى أكبر معارك المصير .

لم تكن حرب أكتوبر حرب توسع وعدوان ، ولم تكن حرب جشع وطغيان لم تكن حرب خيانة لحسن جوار أو ضياع لأرض الغير ، لم تكن أغتصابا أو تشريدا ، حرب أكتوبر كانت حربا لتحرير الأرض من غاصبيها وأسترداد التراب الوطنى ممن أنتهكوا حريته والدفاع عن سيادة الوطن .. وكرامة مصر والأمة العربية جمعاء :.

حسنى مبارك

أن المقارنة الجادة والمتعمقة بين الحدث العملاق فى تاريخ العسكرية المصرية والعربية والعالمية ذلك الحدث الذى أنطلق عملاقا فى السادس من أكتوبر عام ٧٣ ـ من رمضان وحربها المقدسة .. إلى غزو أثيم أنتهك كيان دولة عربية بعملية خاطفة ـ قد يتداخل فى مجالات عديدة سيكون لها تأثيرها الناتج حاليا ومستقبلا على عالمنا العربى والشرق الأوسط وسيقتصر موضوعنا اليوم على مقارنة بين الأمس واليوم من زاويتين فقط :

● أمن الخليج يعنى و كما يراه الغرب ـ حمايته من المخاطر والتهديدات التى تعوق استمرار التدفق المنتظم للنفط بكميات كافية وأسعار معقولة .



المصدر : الدفاع

التاريخ : نوفمبر ١٩٩١

الاول : مجال التضامن العربى والقضية العربية .
الـ . : النفط وأمن الخليج .

أما عن المجال الأول .. التضامن العربى أو القومية العربية :
فمنذ أن أنطلقت الطلقة الأولى من معركة رمضان المجيدة حتى أندفعت الأمة العربية بأسرها فى مد قومى طاغ أذهل العدو قبل الصديق ..

. زت القومية العربية حقيقة واقعة .. ملء السمع والبصر والوجدان والميدان أيضا - فلقد الهبت المعركة خيال العروبة وفجرت كل طاقتها الكامنة وجسدتها قوة محاربة فتنادت كل الدول العربية إلى ساحة المعركة منذ اللحظة الاولى وألقت كل مـ بكل مواردها وإمكانياتها وثقلها فى الميدان رجالا وسلاحا .. مالا وبترولا .. وتوسعت حركة التحرير الوطنى من مجرد أزمة الشرق الأوسط إلى قضية العروبة بأثرها من المحيط إلى الخليج .

.رزت ليبيا عمقا استراتيجيا فعالا ومتمرا لمصر برزت العراق عمقا استراتيجيا ضخما ومساندا مقتدراً لسوريا

كما قدمت السعودية مشاركة بترولية مادية ومعنوية سياسيا وماليا .. بل وسلاحا وجنودا .

.ـمت الجزائر الثائرة وتبعتها بقية دول المغرب العربى - وأيضا الكويت ودولة الأمارات العربية بأكثر من دور رائع عسكريا وسياسيا واقتصاديا .

وقدمت اليمن الشعبية والشمالية معاونة استراتيجية فى حصار باب المندب بحريا .

لقد أندفع الجميع فى جبهة حرب واحدة طولها القومية العربية وعرضها الوحدة وتحققت جماعية القيادة .. وعايشنا قومية المعركة - **فى الجبهة السورية كانت القوات العراقية والمغربية والسعودية والاردنية تحارب مع الجيوش السورية إلى جانب القوات الفلسطينية ، وعلى الجبهة المصرية شارك السلاح الجزائرى والليبى إلى جانب قوات رمزية من السودان والكويت والمغرب ..**

وخارج جبهة القتال .. فتحت جبهة البترول .. فبدأت دول البترول العربية حربا حقيقية .. حرب البترول بارادة ذاتية **حيث أثبت البترول نفسه سلاحا سياسيا وقوميا أبرز وبحق احدى القدرات العربية الكامنة المؤثرة عالميا .. إلى جانب القدرات العسكرية والقدرات الأخرى ..**

ومن هذا المنطلق .. فرض العرب على العالم واحدة بل سلسلة متصلة من أكبر وأخطر المتغيرات فى السياسة الدولية .. فأصبح أكتوبر هو أبرز تلك المتغيرات وأقواها أثرا .. وكان أوضح تعبير عن بروز « شخصية عربية دولية » على المسرح العالمى - تلك كانت صورة الوطن العربى والتضامن والقومية العربية بالأمس فى معركة العرب - معركة رمضان .



واليوم .. وفى ضوء نتائج الغزو العراقى للكويت فان هذا العدوان جاء ليضرب فى مقتل فكرة جديدة للتضامن العربى .. ودأبت مصر ومعها بعض الدول العربية على بلورتها خلال العقد الأخير بصفة خاصة .. كان جوهرها .. **أن الأخطار الحقيقية التى تواجه العالم العربى عن مجمله تتهدد النظام العربى فى وجوده .. لا تفرق بين دولة عربية وأخرى .. سواء فى ذلك مخاطر التوسع الإسرائيلى الذى تعززه تطورات دولية موالية وتدفق بشرى من اليهود السوفيت وخلل عسكرى واستراتيجى لصالح إسرائيل .. أو مخاطر صراعات العالم العربى فى غربه وشماله وجنوبه سواء على الأرض أو النفوذ أو المياه أو غيرها .... أو مخاطر التخلف** فى عالم ينزع إلى التكتل الاقتصادى والتوافق السياسى والسباق المحموم على التقدم بالتكنولوجيا فائقة التطور بغض النظر عن الخلافات فى طبيعة النظم السائدة فيه .. **كان واضحا أن مجمل هذه المخاطر لم تكن لتختص بمعسكر أو آخر داخل العالم العربى .. ولم تكن تميز بين أغنياء وفقراء أو بين أنظمة ملكية أو قبلية أو جمهورية أو جماهيرية .. فى المشرق أو المغرب ...** ولذلك لم يكن من الصعب أن تتفهم النزعة العامة للعالم العربى فى الأونة الأخيرة فى تحقيق صيغة من التكتلات .. واصرار كافة هذه التكتلات والمجالس على التأكيد بأنها تعمل جميعا تحت مظلة الجامعة العربية كانت تلك الصيغة أكثر رقيا وتقدما من حالة الانفراط والتشرزم والاقتتال العربى الذى ساد من قبل **ثم جاء الغزو العراقى للكويت ليضرب بكل العنف تلك الصيغة الجديدة والصائبة للتضامن العربى .. ويحدث شرخا هائلا فى مستقبل الأمة العربية .. وانتكاسه عميقة** لتلك الفكرة الصائبة .. وتزداد يوما بعد يوم عمق الهوة بين بغداد وكثير من العواصم العربية حتى مع البعض منها أتخذ موقفا معارضا أو ممتنعا أو متحفظا ازاء قرارات القمة العربية الطارئة فى القاهرة .. ومن المثير للانتباه أن غالبية الدول المعدودة التى وقفت مع العراق - بدرجات متفاوته - تشهد تصاعدا واضحا للتطرف الدينى فيها ..

أن غزو العراق للكويت .. **ونذر الحرب المحدودة أو الموسعه .. واللا يقين بشأن المستقبل القريب والبعيد .. يؤكد يقينا واحدا هو ذلك الشرخ الهائل الذى أحدثه النظام العراقى فى التضامن العربى بمفهومه العصرى .**

ولسوف ندفع جميعا ثمنا باهظا لذلك ولتلك المغامرة العسكرية المدمرة والفاشلة .. حين ينقشع غبار المعركة ويتقلص ذلك التلوث الفكرى والسياسى الذى خلفه ذلك الغزو العراقى لدولة الكويت فى عالم العرب اليوم ..

أما عن المجال الثانى .. النفط وأمن الخليج ..

أن السعى الحقيقى الذى تحتويه الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج قد فرض أبعادا مختلفة فى توظيف هذه



المصدر : الدفاع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : فبراير ١٩٩١

• فى حرب أكتوبر برزت ليبيا عمقا استراتيجيا ومتمرا لمصر وقدمت السعودية مشاركة مادية ومعنوية وسياسية ومالية بل وسلاحا وجنودا

المنطقة من جانب القوى العظمى والكبرى .. فالولايات المتحدة فى حاجة لاستيراد ٢٠٪ من استهلاكها النفطى من المنطقة .. وأوروبا الغربية فى حاجة لاستيراد ٦٠٪ من استهلاكها النفطى منها ـ أما اليابان فهى فى حاجة تصل إلى أن نستورد حتى ٩٠٪ من نفس المنطقة .

ومن هنا فان مركز الثقل الحقيقى فى التعامل الاقتصادى لم تعد أوروبا وأنما أنتقلت نهائيا إلى عواصم المال فى الولايات المتحدة ثم الخليج العربى من جانب ومنطقة الشرق الاقصى من جانب آخر .

ومشكلة السيولة النقدية وحرب الاستثمارات على وجه التحديد لم تعد يتحكم فيها سوى القيادات الخليجية ولم يكن ذلك الا ثمرة طبيعية لاستخدام سلاح البترول ذلك الاستخدام الاقتصادى الماهر فى حرب أكتوبر ٧٣ .

وعلى ذلك فأن الخليج العربى يلعب دورا خطيرا فى السياسة الأمريكية ليس فقط بمعنى حماية أمن دول غرب أوروبا وليس فقط بمعنى تهديد الأمن القومى السوفيتى ولكنه أصبح اداة ضغط مباشرا على دول أوروبا الصناعية واليابان . ومن هنا وبتدخل الولايات المتحدة المكثف فى منطقة الخليج أنما تؤكد للقيادات الأوروبية ثلاث حقائق :

الحقيقة الأولى : أن أوروبا لم تعد هى المحور الاستراتيجى للسياسة الأمريكية .

الحقيقة الثانية : أن الولايات المتحدة هى وحدها التى تتحكم فى مصير الأزدهار الأوروبى واليابانى عن طريق حماية التدفق البترولى .

الحقيقة الثالثة : أن على القيادات الأوروبية أن تعى جيدا أن أى دور لها فى الشرق الأوسط يجب أن يستمر فى الإطار الذى ترسمه الدبلوماسية الأمريكية .

ومن هنا فأننا ندرك أن قضية أمن الخليج تهم أطرافا كثيرة .. أقليمية ودولية ... لكل منها ترى هذا الأمن من منظور مصالحها الخاصة .. الا أن الطرف الأكثر وعيا بهذا الأمن والأكثر أهتماما به كان دائما .. الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أوروبا الغربية واليابان .

وعلى ذلك فان تلك الدول عندما ما تتحدث عن أمن الخليج فأنها تعنى بالتحديد ، حماية الخليج من المخاطر والتهديدات التى تعوق استمرار التدفق المنتظم للنفط إليها بكميات كافية وأسعار معقولة ، .

● الولايات المتحدة الأمريكية فى حاجة لاستيراد ٢٠ ٪ من استهلاكها النفطى من المنطقة وأوربا الغربية تحتاج الى ٦٠ ٪ من استهلاكها واليابان ٩٠ ٪ .

وأن هذا المفهوم لا يتطابق مع المفهوم العربى لذلك الأمن والذى يتسع ليشمل أكثر من ضمان أمدادات النفط حيث يعنى فى جوهره :

أمن الشعوب الواقعة فى منطقة الخليج .. أى حمايتها من الغزو أو التهديد المسلح وضمان سلامة أراضيها ووحدتها الأقليمية والحفاظ على ثرواتها الطبيعية وحمايتها من النهب والتبديد وضمان حد معقول من الرفاهية الاقتصادية والازدهار الثقافى والعدالة الاجتماعية والاستقلال السياسى .

وعلى ضوء ذلك التصور العربى لأمن الخليج فأنه يجب أن يبنى على

عدة مبادىء أهمها :

أولا : أن الإعتماد على أمن الخليج ينبغى أن يكون ـ بالدرجة الأولى ـ على الدول الخليجية والعربية نفسها وليس على القوى الخارجية .

ثانيا : أنه لا يمكن الفصل بين الأمن الخليجي والأمن العربى بشكل عام .

ثالثا : أن القوة المصرية هى المرشحة الأولى لتشكيل نواة القوة الأقليمية فى منطقة الخليج بعد أن ثبت بوضوح أنه ليست هناك قوة أخرى فى المنطقة يمكن أن تلعب هذا الدور الذى يحفظ توازن القوى فيها ويلقى فى نفس الوقت القبول والأرتياح من الدول الخليجية الشقيقة .

أن القيادة السياسية العسكرية لمصر .. ولها تاريخها العظيم فى حرب رمضان .. وهى القدوة .. فى نيل العطاء فى كل موقع للعمل الوطنى القومى .. قد علمتنا أن قوتنا تنبع من وحدة صفوفنا ودعمم بنائنا الكبير .. وترشيد حماسنا فى الإتجاه الذى يرتفع بالجميع إلى مستوى المسئولية القومية .. ويحقق مطالب حركة الأغلبية العربية الواعية نحو إعادة الشرعية للكويت .. وكيان الدولة إليها .. وإعادة رسم سياسة أمن الخليج العربى بالسعى الجاد إلى بدء حركة عربية نشيطة تدرك أن سياسة التعاون العربى فى العقد القادم يجب أن تنهض على ركائز التعامل الاقتصادى والاجماع السياسى على الأهداف القومية ..

ويبقى أن تشمل خيارات المستقبل صياغة الدفاع الأقليمى .. بالإمكانيات والقدرات العربية .. ووفق سياسة عربية مشتركة ..

ولمصر وعقيدتها العسكرية .. مسئولية كبرى فى صياغة سياسة الأمن القومى العربى فى العقد القادم .. تلك السياسة التى تجد اليوم من يستمع إلى أسسها ويمكن أن تستجيب إلى توصياتها ..

وقد أكدت مصر على لسان رئيسها حسنى مبارك خلال جولته الناجحة فى الدول الخليجية الأربع ذلك المفهوم وأوضحت أن أمن المنطقة العربية يجب أن ينبع من دول وشعب المنطقة ذاتها وأنه يجرى دراسة أسلوب عربى جديد فعال للدفاع المشترك بين الدول العربية فى ضوء ما ترتضيه الدول التى تطالب بمساندة عربية لضمان أمنها .

وأخيرا فان ...

معاهدة العلم العسكرى فى مصر يمكن أن تشرف بهذا العبء وتسعد به .... مدركة أمانة الألتزام الوطنى المصرى ازاء الأمة وتهديدات أمنها والتحديات الماثلة فى غدها ومستقبلها ..



تحقيق الأمن العربى يحتاج الى ديمقراطيــــة حقيقيـــــة

عرض وتحليل

رائد / محمد أحمد نافع

وسط الجو المظلم الكئيب الذى اشاع الغيوم فى سماء الامة العربية بعد الجريمة البشعة التى ارتكبها رئيس محسوب على العرب بغزو قطر عربى مسالم جاءت الندوة التى عقدت بمعرض القاهرة الدولى للكتاب تحت عنوان « أمن العالم العربى بعد ازمة الخليج » لتكون بمثابة شعاع من نور تحاول ان تبدد الظلمه التى أرادت قوى الشر لها ان تسود فى هذه المرحلة العصيبة التى كان العالم العربى فى اشد الحاجة إلى الوحدة والتضامن خلالها ليواجه المتغيرات المذهلة التى توالت على المسرح الدولى خلال العام الماضى .. والروابط الوثيقة التى تجمع بين الدول العربية هى روابط لا تقتصر على مجالات العلاقات بين مختلف الدول بل هى روابط تضرب بجذورها إلى أعماق تاريخية قديمة جمعت بين شعوبها منذ أحقاب بعيدة وامتدت إلى مختلف ميادين التعاون الاجتماعى والاقتصادى والعسكرى كما أظهرت المحنة الاخيرة التى تسبب فيها طاغية بغداد مدى التوقف والتطابق واصرار الدول العربية على مواصلة العمل دون يأس او كلل من اجل ان تخرج الامة العربية من هذه الازمة دون ان يمسها جرح لا يلتئم بعد او تنزل بها خسائر فادحة او على الاقل بأدنى قدر ممكن



من الخسائر ومن هذا المنطلق عقدت الندوة وشارك فيها المؤرخ العسكرى « جمال حماد » والكاتب الصحفى (لطفى الخولى) بالاهرام والكاتب الصحفى راجى عنايت بالمصدر والكاتب الصحفى احمد حمروش بروزاليوسف .. فى البداية تحدث المؤرخ العسكرى اللواء / جمال حماد مقرر الندوة فى الوقت التى تواجه الامة العربية موقفا اصعب واحرج المواقف التى مر بها تاريخنا ونحن لا نسمع الا اصوات الحرب المدوية .. والتى تصحبها اصوات السلام الخافتة وهذا الجو المشحون بالقلق وفى هذه الفترة الصعبة عقدت الندوة .

- بداية نعرف المقصود بمفهوم الامن القومى ..

ماهو الامن القومى ؟

هذا الاصطلاح متداول باستمرار للامن القومى عدة تعرفات متعددة فى مختلف الموسعات ودوائر المعارف ولكن يمكن تعريف الامن القومى بأنه تأمين الدول من الداخل ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل للشعب حياة آمنة مستقرة .

والامن القومى يشمل عدة فروع

هناك الامن العسكرى والامن السياسى والامن الاقتصادى والامن الاجتماعى والامن الجنائى والامن الداخلى .

عندما نتحدث عن مفهوم الامن القومى والعربى نجد انه من الصعب تدور قيام نظام امن قومى عربى واقصى فى ظل الظروف الحالية للدول العربية وهذه الظروف تشمل أولا : عدم وجود وحده عربية حقيقية تضم شتات دول عربية بعضها يتشكل فى كيانات ضعيفة عاجزة عن حماية استقلالها هذا برغم توافر جميع عوامل الوحدة فيما يتعلق بالوحدة العربية .. فى الوقت الذى تتجه فى أوربا التى لا ترتبط شعوبها بأى من عوامل الوحدة سوى المصالح المشتركة والانتماء للقارة الواحدة إلى الدمج والتوحيد لكى تصبح قبل نهاية عام ١٩٩٢ دولة أوربا العظمى .

ثانيا : عدم شعور الدول العربية برغم الاخطار الجسيمة التى تهددهم انهم فى حاجة إلى نظام قومى عربى يحافظ على استقلالهم ويرعى مصالحهم المشتركة .

ولقد اثبتت المؤسسات التى تم انشائها وهى جامعة الدول العربية ومجالس التعاون المختلفة فشلها فى تحقيق الامن القومى المطلوب بأوضح برهان على ذلك نجاح الصهاينة فى الاستيلاء على ارض فلسطين بأكملها والحرب الاهلية فى لبنان والحرب الاهلية فى الصومال وحركة التمرد الانفصالية فى جنوب السودان واخيرا العجز عن مواجهة واحتواء أزمة

الخليج .

ثالثا : الوطن العربى نظرا لامتداد الشاسع الافقى من الخليج إلى المحيط وامتداد عمقه جنوبا حتى خط الاستواء فإن ذلك أدى إلى تغير مفهوم الامن القومى سواء بالنسبة لكل دولة على حده ام بالنسبة لكل مجموعة إقليمية مع بعضها من حيث المصالح والمشاكل المشتركة والعدو الذى يشكل مصدر التهديد .

عندما ننظر للمشاكل الموجوده فى المغرب لا تمت بصله إلى المشاكل الموجوده فى الكويت او الامارات فالمشاكل مختلفة تماما والعدو مختلف تماما ولذلك لا يمكن ان نقول ان كل هذه المنطقة من المحيط إلى الخليج ومن البحر المتوسط إلى خط الاستواء هذه المنطقة لا يمكن القول بأن الامن القومى يبقى واحد فلابد ان يشكلوا جبهات أو مجموعات بحيث ان كل مجموعة يكون لها امن قومى ذاتى مرتبط بالامن القومى العربى كله كوحدة واحدة لعل ابرز مثال على ذلك مجموعة الدول العربية فى شمال افريقيا التى تشكل اتحاد المغرب العربى والتى تفضل ان توجه اهتمامها للحوار والتعاون مع الدول الاوربية عن انها تبدى اهتمامها بمثل هذا التعاون مع الدول العربية الاخرى وفى معرض هذا المسافة بين الجزائر وفرنسا ٧٠٠ كم .

والمسافة بين الرباط ومدريد ٧٠٠ كم ولو نظرنا للمسافة بين الرباط وبغداد ٤٣٠٠ كم فهذا يعطينا فكرة لماذا اهتمامهم يأتى بالمقام الاول لدول أوربا لقرب المسافة بينما الجناح الشرقى للامة العربية بعيد كل البعد عنهم .. فالدول العربية بسبب الخلاف والفرقة فشلت فى تحقيق امن قومى عربى يؤمنها داخليا ويصد عنها اى تهديدات خارجية حتى يصل الامر إلى ان السعودية الكويت استعانت بقوات اجنبية لحمايتها والحفاظ على استقلالها وهذا دليل كافى يثبت بالضرورة والعمل الضرورى الفورى عقب انتهاء ازمة الخليج على ايجاد نظام امنى عربى فعال يتشكل كله من الدول العربية ولا يسمح بالاشتراك فيه لاى دول غير عربية وينبغى مقاومة اى تفكير او مشروعات لبقاء اى قوات امريكية فى المنطقة بعد انتهاء الازمة كما ينبغى استبعاد الدول الثلاث التى كانت الخمسينات الحلف المركزى بعد انقلاب عبد الكريم قاسم وهى تركيا وايران وباكستان فيجب ان نبادر بإيجاد نظام امنى فعال يستبعد منه كل القوات الاجنبية لانه اذا دخلت القوات الاجنبية إلى المنطقة العربية سنعود مرة أخرى إلى مناطق النفوذ القديمة التى قاومتها الامة العربية عشرات السنين ..

الامة العربية لديها قدرات كبيرة تستطيع ان تشكل نظام امنى فعال هذه القدرات التى ساعد على وجودها عوامل مختلفة اهمها العامل البيوغرافى (الجغرافيا السياسية)

والعامل العسكرى وهناك العامل



السياسى والاقتصادى والاجتماعى . نأتى إلى العامل العسكرى .

- ما أهم ظواهر العامل العسكرى ؟

من أهم ظواهر العامل العسكرى المقومات البشرية من العوامل التى تجعل تواجد نظام امنى فعال . سكان العالم يتضاعف يوم عن يوم مما يتيح الفرصة لبناء قوة عسكرية عربية يمكن ان يصل بعدادها بسهولة إلى ما يزيد عن ٦ مليون جندى بالاضافة إلى القوات الاحتياطية وذلك على اساس تجنيد من التعداد السكانى للعالم نحو ٣ ٪ من تعداد السكان .. نظرا لان العنصر البشرى لمختلف الدول العربية تربطه اقوى روابط الوحده وهى :

اللغة - الجنس - الثقافة - والتاريخ فضلا عن العادات والتقاليد .. لذا فمن السهل قيام التآلف والتجانس فى صفوف اى قوات مسلحة مشتركة مما لايجعل هناك أى صعوبة فى مهام القيادة او السيطرة على هذه القوات .

وتناول المؤرخ العسكرى جمال حماد .. التعاون العسكرى اثبتت تجارب التاريخ ان التعاون العسكرى بين الجيوش العربية هو اقوى العوامل بقيادة الامة العربية إلى النصر وكلما جد هذا التعاون امكن لهذه الامة قهر اعدائها كما حدث فى القرون الوسطى حينما -تمكنوا بفضل التعاون بين جيوشها على اكبر خطريين كان يهددان العروبة والإسلام بل والحضارة .. واهم الحملات الصليبية وغارات التتار وكلما ساد التفرق ودبت الخلافات تنهزم الجيوش العربية ويتشتت شملهم كما حدث من قبل فى القرن التاسع عشر حينما وقفت معظم البلدان العربية فريسة للاحتلال الاروبى والاجنبى .. وفى حروبنا ضد اسرائيل درس وعبره فعندما تم التعاون بين مصر وسوريا على قواعد واسس سليمة وتم التخطيط بأسلوب علمى دقيق تم احراز النصر وغسل عار هزيمة يونيو ١٩٦٧ الشائنة .

الملحوظة الثالثة هو تشابه مسرح العمليات بالنسبة للوطن العربى رغم اتساع مساحة الوطن العربى .. فالملاحظ ان ممارح العمليات فى أقاليمه المختلفة تتشابه فى وجوه كثيرة إذ يغلب عليها طابع الصحراوى الذى يصلح لعمليات حربية فى معظم شهور العام من ناحية الارض والمناخ فضلا عن وجود شبكة جيدة من الطرق البرية والاستراتيجية ويمكن كذلك بفضل امتداد الارض انشاء عدد كبير من القواعد الجوية كما تتيح طول الشواطىء الممتدة استخدامها فى النقل البحرى وانشاء عدد كاف من القوات البحرية .

وتناول اللواء / جمال حماد ان الذى يساعد على التعاون العسكرى وجود عدد واحد للامة العربية منذ نهاية الاربعينات موجود فى المنطقة هو اسرائيل فكلنا نحدد مصادر التهديد عن الوطن العربى من هو العدو سواء على النطاق الداخلى او الخارجى فمن حيث النطاق الداخلى لا يوجد اى خلاف بين الدول العربية على ان العدو الرئيسى للامة العربية هو اسرائيل .. التى تبنى



امنها القومى على اساس التوسع والعدوان التى تكنت من الاستيلاء على ارض فلسطين بفضل معاونة الغرب لها وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

وفى الوقت نفسه لا يوجد خلاف على ان اشد مصادر التهديد بالوطن

● المؤرخ العسكرى « جمال حماد »

الامة العربية تواجه موقفا من أصعب المواقف التى مر بها تاريخنا

مجالس التعاون العربية .. فشلت فى تحقيق الامن القومى المطلوب .

العربى على النطاق الداخلى هى الجماعات الارهابية والتطرف العقائدى وتهريب المخدرات بشتى انواعها

(التهدايدات الحالية للامن القومى العربى)

أولا : التهديد الاسرائيلى .. يمثل أكبر خطر على الامن القومى العربى وقد تعاظم هذا الخطر بعد نشوب ازمة الخليج فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

وتبدو مظاهر الخطر فى الوقائع التالية :

١ - ارض اسرائيل الكبرى (صرح اسحاق شامير رئيس الحكومة الاسرائيلية فى حفل اقيم لاحياء ذكرى مؤسسى كتله الليكود ان حكومته ملتزمة بتحقيق هدف ليكود الذى يقضى بقيام دولة اسرائيل بين البحر والنهر واضاف شامير ان الحفاظ على وحده ارض اسرائيل بين البحر والنهر ضرورة امنية حيوية بينما تعتبر الهجرة اليهودية المكثفة تجسيدا للحلم الصهيونى العظيم ولكن شامير قد اعلن من قبل ان الهجرة اليهودية فى حاجة إلى ارض اسرائيل الكبرى ولا تعنى اقوال شامير سوى ان اسرائيل لم تتخلى عن الضفة الغربية وقطاع غزة

والقدس الشرقية وانها ترفض رفضا قاطعا قيام دولة فلسطينية غرب نهر الاردن عاصمتها القدس الشرقية اى عدم الاعتراف بما أعلنه المجلس الوطنى الفلسطينى عند اصداره وثيقة استقلال دولة فلسطين وبالتالى عدم قبول مبدأ الأرض مقابل السلام الامر الخطير الاعتراف "بأمتلاك اسرائيل بالاسلحة النووية .. ذكر على لسان رئيس الدولة حاييم هيرزن عن امتلاك اسرائيل بالاسلحة النووية .. بعد ان ظلت تصر على مدى سنوات عديدة على نفس امتلاكها للقوة النووية ومما يؤكد ذلك رفضها القاطع للخضوع لتفتيش دولى على منشاتها .. وقد اعترف الرئيس الاسرائيلى برسالة خطية بعث بها إلى ديفيد ميسيل عضو مجلس العموم البريطانى بأمتلاك اسرائيل للاسلحة النووية وكانت هذه الرسالة رداً على طلب السياسى

البريطانى من العفو على الخبير النووى الاسرائيلى مناخاى سانون الذى كان أول فنى اسرائيلى يكشف عن امتلاك اسرائيل للقدرة النووية ويفضح اسرارها .

وذكر المؤرخ العسكرى جمال حماد فـى الـوقت الحـاضر تغيـرت الاستراتيجية كما كانت فى الماضى .. فى الماضى كانت الاستراتيجية هى فن استخدام القوة اما الان فالاستراتيجية هى فن التلويح بالقوة وعدم استخدام القوة .

وهناك قضية مهمة لابد من الاهتمام بها والا تسطيع البلاد العربية طوفان الهجرة السوفيتية حيث بلغ عدد المهاجرين إلى اسرائيل خلال عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ الف مهاجر ومن المتوقع وصول هذا الرقم إلى مليون يهودى قبل نهاية هذا العام .

وقال احمد حمروش عنوان الندو مدركاً لأهمية الامن العربى فى ظل الظروف المأسوية التى نعيشها وهذ

نتسائل هل كان هناك امن عربى قبل ازمة الخليج ام لا الملاحظ خلافات عربية وتراكمات عربية اتفاق دفاع مشترك بلا اية مقاطعة جامعة الدول العربية .

خلافات ... وصدامات

بينما يتسائل الكاتب والمفكر / احمد حمروش : هل كان هناك أمن عربى قبل الازمة ويجيب بالطبع لا .. بل خلافات وصدامات اذن فنحن نريد ان يبدأ بشكل علمى بعد الازمة فالتهديد هذه المرة جاء من الداخل اذن فليس

صحيحا ان كل الدول العربية لها عدو واحد مشترك .. ويعود فيتسائل وهل يمكن للنظام العالمى الجديد ان يحمى امننا القومى ؟

ويعود فينفى لا .. فهو نظام لحماية نفسه وشعوبه .. لذا يجب على العرب ان يحسنوا التصرف فى هذه المرحلة وان تتطور نظرتنا للامن القومى بحيث تنفتح على العالم .. فلا امن عربى بدون ديمقراطية حقيقية فى كل بلد عربى .

- ويرى الكاتب راجى عنايت ان العالم العربى مجموعة مصالح قد تتناقض أو تتبدل بينها وفقا لإرادة الحكام العرب بالدرجة الاولى ولذلك عندما تم اعلان مجلس التعاون العربى كتبت احييه لانه قام على تبادل المصالح بين الدول الاربعة وهو تبادل وارد بعد انتهائه الوحدة الاندماجية التـى ارتبـطت بمرحلة تاريخية معينة ولكننى قلت ان عمره قصير لانه بين حكام وليس بين شعوب وازمة الخليج جعلتنا ننظر للامن العسكرى .. اما اساس الامن فهو الاستقرار القائم على الديمقراطية داخل كل دولة .. والامن الحقيقى للعالم العربى لا يمكن ان يتحقق إلا إذا اقتنع الحكام بشكل عملى انه من حق الشعوب ان تكون لها سلطة القرارات وعلاج ذلك فى التحول من المركزية



إلى اللامركزية حتى نبنى الاستقرار وهو الدعامة الاساسية للامن .

• مصر دولة عظمى •

ويقول الاستاذ / لطفى الخولى انه رغم إمكانيات مصر المادية وثروتها المحدودة فقد قامت بدور الدولة العظمى فى هذا الاقليم ولا تتم ترتيبات امنية دون ان يؤخذ وضع مصر فى الاعتبار وذلك نتيجة التطورات التاريخية والحضارية التى حدثت فى هذه المنطقة فأصبحت مصر عمودا فقريا بحكم الواقع والتارخ .

والامن فى معناه الضيق هو الامن العسكرى وانما الامن بمعناه الشامل الذى يحوى امنا عسكريا واقتصاديا وما تطرحه الحياه المتجدده .. وتأتى أزمة الخليج لتقول لنا ان التحدى الامنى هو الصراعات الداخلية بين دول المنطقة التى تزعم انها وطن واحد وهو التحدى الحقيقى الذى يضع سؤالا هو ما التحدى الاكثر خطورة التحدى من الخارج ام الداخل ؟

ونحن الآن نواكب عصر لا يريد ان يمنع العنف والحرب لاول مرة منذ بدأ الخليقة .. بينما نشهد لاول مرة فى مواجهة ازمة الخليج تحالف دولى لدول كان لا يمكن ان تتفق جيش دولى من ٢٨ دولة تمثل جميع قارات العالم .. ربما اننا ايضا فى عالم يتجه لتبادل المنفعة حتى اصبح اشبه بقرية صغيرة بحكم ثورة العلم والتكنولوجيا .

فهل نستطيع ان نكون جزء من هذا العالم الجديد دون ان نفقد سماتنا القومية وحضارتنا التى اذا فقدناه لا نكون على قدم المساواه مع بقية العالم .

محمود رياض :

مشاكل الحدود العربية يمكن حلها سلميا
العراق سيعانى بشريا بعد الحرب

كتب ـ فتحى متولى .

قال محمود رياض ـ الامين العام الاسبق للجامعة العربية انه كان ممكنا للعراق بعد خروجه من الحرب مع ايران ان يدعم الجبهة الشرقية العربية ضد اسرائيل، ولكنه بدلا من ذلك توجه ضد الكويت .

واكد خلال ندوة بنقابة الصحفيين حول ازمة الخليج ان امن مصر مرتبط بحل القضية الفلسطينية التى عانت كثيرا من قياداتها وكان واجبا على هذه القيادات ان تنأى بنفسها عن الدخول فى اى صراع اخر بعد ان تأثرت بفقد ايران كسند فعال للقضية الفلسطينية اثناء حربها مع العراق

وقال محمود رياض. ان مشاكل الحدود العربية يمكن ان تحل بالطرق السلمية وكلها جاءت نتيجة التقسيم الاستعمارى بعد الحرب العالمية الاولى. وانه سبق للعراق عام ٦١ ان طالب بالكويت كجزء منه ونجح العرب ايام وحدتهم فى حل المشكلة فيما بينهم امام الان وسط التفكك العربى فقد فشل الحل العربى

وشرح وجهة نظره لتأكيد الرئيس الامريكى بوش بانه لن تكون هناك فيتنام اخرى بانه لن تكون هناك خسائر امريكية تصل الى ٥٠ الف جندى امريكى

وقال ان الطائرات المتحالفة القت على العراق مايصل مجموعه الى اكثر من قنبلة نووية مثل قنابل هيروشيما ناجازاكى، مما يعبر عن مدى المعاناة التى سيعانيها العراق فى قوته البشرية مثلما عانت دول اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية

واكد ان ما وصلنا اليه جاء نتيجة غياب الديمقراطية، والتخلف الحضارى، وعدم احترامنا للمواثيق الدولية والعربية، واضاف ان المستقبل القريب سيشهد تغييرات جذرية فى المنطقة مثل المشاركة الشعبية الحقيقية، وازدياد جو الديمقراطية، واقامة مشروع امنى عربى جديد مع دور مصرى كبير هى مؤهلة له

وطالب محمود رياض بانهاء المشكلة الحالية، ووقف التدمير ضد الشعب العراقى، وبالتفكير الجدى فى نواة للتضامن العربى من اكبر عدد من الدول العربية

■ الفاينانشيال تايمز :

القوات المصرية العمود الفقرى لامن الخليج بعد الحرب

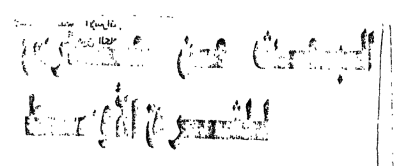
لندن ـ مندوب الاهرام ـ ابرزت وسائل الاعلام البريطانية على اختلاف انواعها الزيارة المفاجئة التى قام بها الرئيس مبارك للسعودية واجتماعه بالملك فهد عاهل السعودية ، وقدمت صحيفة « الفاينانشيال تايمز » تقييما شاملا حول الزيارة على مساحة ستة اعمدة واكدت ان مصر سيكون لها دور هام فى امن وسلام منطقة الخليج بعد الحرب . وان القوات المصرية الموجودة حاليا فى الخليج ستشكل العمود الفقرى للقوات العربية التى قد تكلف بحفظ السلام فى اى خطة تسوية قادمة .

ويقول ديفيد لينون مراسل الصحيفة فى القاهرة ان مشاهداته تؤكد التفاف ابناء الشعب المصرى حول قيادته . وقال انه بالرغم من ان المصريين يعربون عن اسفهم الشديد لما يلقاه الشعب العراقى فى هذه المحنة الا انهم جميعا متماسكون فى صف قوى خلف الرئيس مبارك ومتفقون على رفضهم لاطماع الرئيس العراقى فى اراضى الكويت .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١



البحث عن شكل جديد للشرق الأوسط

فايزة سعد

وجهات نظر مختلفة بين الأمريكان وأوروبا والعرب

يقول تورجوت أوزال رئيس تركيا : إن الشرق الاوسط مقبل على تقسيم جديد لأراضيه .. لذلك فتركيا تشترك في الحرب الآن قدر استطاعتها لأنها تريد ان تكون في عداد المدعوين إلى مائدة المفاوضات لا جزءا من لائحة الطعام عليها .

اما الوزير الإيطالي دبميكيليس ، فإنه يعتقد ان الغرب لم يخف في السابق إلا من الشرق الشيوعي .. والشرق الشيوعي قد انتهى الآن بسقوط جدار برلين وما يحدث الآن في الاتحاد السوفيتي .

اما اليوم ـ فكما يقول : الوزير الإيطالي فإن الاتحاد السوفيتي لم يعد قوة عالمية ، ودول العالم الثالث الآن ممزقة ، ومهزيلة

لذلك فالباب مفتوح من جديد على مصراعيه امام الغرب . ليختار المناطق التي تفيده ويستقر فيها .

اوزال يريد تركيا بين المدعوين على المائدة بعد الحرب . لا طبقا شهيا عليها ودبميكيليس ، يريد إيطاليا من المشاركين في الحملة الجديدة ، وان تكون من المستفيدين منها وهذا كلام حقيقي فعلا ياتينا من صغار المشاركين في التحالف ولكنه كلام كبير بل هو اكبر من اصحابه لانه ينبئنا .. بنوايا من يقومون به بل بنوايا من هم اكبر منهم من التحالف .

فماذا تقول الدول الكبرى في هذا التحالف ؟

لم يعد العالم الآن يحكمه التنافس بين الشرق والغرب . وبالتالى لن يكون هناك عالم مثالى .. وخال من الصراع .. فهناك صراعات المجتمعات المختلفة داخل الدولة الواحدة .. وهى صراعات تهدد بالامتداد عبر الحدود الوطنية ، ثم هناك الخلافات الطائفية والعرقية المستمرة ، والتى تهدد بانفجار الثورات السياسية . وتثير الخلافات التاريخية حول الحدود السياسية وأسباب هذه الصراعات فى العالم الثالث تعود فى الواقع إلى ما قبل الحرب الباردة وان اسبابها فى الواقع متعلقة بالهيكل الداخلى لكل مجتمع ... والتوزيع غير العادل للثروات والسلطات . ويعود جزء كبير منها إلى العوامل التى تعوق التنمية .. مثل شراء السلاح . وهروب رءوس الأموال إلى الخارج والإنفاق الضخم على بقاء انظمة الحكم ، وهذا النوع من المشكلات لا يمكن حله عن طريق الحارس الدولى وهو الأمم المتحدة او متعدد الجنسيات .. ومشكلة الخليج هى إحدى تلك المشكلات .

لكن كيف يفكر التحالف فى الحارس القادم ؟

فى يوم ٩/٢٨ تحدث وزير خارجية الاتحاد السوفيتى السابق إدوارد شيفرنادزة .. وقال : إن تجربة أوروبا يمكن استعمالها مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط واعتقد ان علينا فعلا التركيز على إنشاء قوة امنية فى الشرق الأوسط لكننى اعتقد بضرورة الأخذ بالأفكار العربية وأرى خصوصا اقتراحات الرئيس المصرى حسنى مبارك مثيرة للاهتمام إذ تنطوى هذه الاقتراحات على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية وتطرق ايضا إلى مستوى التسليح فى المنطقة .. واعتقد انه يمكننا الأخذ بالاقتراحات المصرية كأساس للبنيات الأمنية مع الأخذ فى الاعتبار العنصر الإسرائيلى .

وبدون ذلك يكون الكلام عن بنية امنية كلاماً غير مجدٍ وخاصة ان مقترحات الرئيس مبارك تتناول مستوى كفاءة الأسلحة ، فلماذا لا يستخدم ذلك اساسا لبدء البحث المفيد والاكتفاء بحاجات التسلح الدفاعى ؟ وهذا ينطبق على إسرائيل وسوريا ودول اخرى فى المنطقة .

وابدى الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت استعداده للمشاركة فى ترتيبات امنية فى الشرق الأوسط .. بالتعاون مع امريكا واوروبا ومع القوى الإقليمية « العامل العربى والإسرائيلى » من خلال الأمم المتحدة . ولكن هل وافقت اوروبا وامريكا على هذا الاقتراح ؟

لقد تحدث جيمس بيكر امام الكونجرس الأمريكى عن اتفاق امن إقليمى بعد انتهاء الأزمة .. ووضح من خلال الزيارات التى قام بها إلى العواصم العربية المختلفة ، انه يفكر فى ضم دولة او اكثر إلى هذا المشروع ، بمعنى اخر ان الولايات المتحدة تفكر من خلال واجهة عربية . وضع شكل لأمن المنطقة ! ولكن نتائج الاتصالات التى جرت حول هذا الموضوع ، اسفرت عن عدم تقبل الفكرة بالشكل الذى عرضت به ، ويسود الاعتقاد فى المنطقة بان الأمن ضرورة تنظمها دول المنطقة ويتحدد دور القوة الأجنبية بما تطلبه المنطقة لا ان يفرض عليها احد وضعا معينا .

فكرت الولايات المتحدة فى المملكة السعودية . ولكن السعودية لها وضع خاص فى نفوس المسلمين ولا يمكن المجازفة بإثارة المشاعر الإسلامية باشتراك السعودية فى حلف امنى إقليمى مع قوى غربية غير مسلمة .

ولقد فكرت الولايات المتحدة فى مصر ايضا كشريك فى الحلف الإقليمى ولكن مصر ترفض فكرة الأحلاف ولا تحظى بقبول رسمى او شعبى لها .

واتجاه التفكير الأوروبى إلى قوة متعددة الجنسيات تحت إشراف الأمم المتحدة كبديل اكثر منطقية رفضته الولايات



المتحدة . لانها تقول إن قوة متعددة الجنسيات قد تدفع بكل من باكستان والهند ، ودول اخرى ان تطالب بالاشتراك فى هذه القوة بحجة انهما دولتان اسيويتان كبيرتان ومجاورتان للخليج . وبالتالى سينفسح هذا المجال لدول اخرى ان تطالب كإيران . وتصبح القوى متعددة الجنسيات محل خلافات ومناورات داخل الامم المتحدة .

واوروبا ترى انه من الافضل ان تقوم هى بمهمة حفظ الامن . نظراً لان مصالحها تتعرض اكثر من الولايات المتحدة للخطر . ولان بترول الخليج يعتبر شريانا حيويا واساسيا لصحة الاقتصاد الاوروبى بعكس الولايات المتحدة التى تعتبر هذا البترول مصدرا مربحاً للإمداد وليس مسالة حياة او موت .

ويرى الاوروبيون ان المهمة الامنية ممكن ان تتم بنجاح من خلال قوة بحرية وجوية تساندها قوة مرابطة تتمركز عن مقربة ، وتمتاز القوة البحرية بانها تكون بعيدة عن انظار السكان ولذلك تستطيع ان تنتشر دون ان تشكل عاملا استفزازيا بالنسبة لشعوب المنطقة ودللت على الوجود البريطانى فى منطقة الخليج لمدة ٢٥ عاما ، اما التسهيلات الجوية فقد حدثت بالفعل الان من خلال حرب الخليج وسيتم الحصول عليها بسهولة بعد الحرب .

اما بالنسبة للعراق فيقول الاوروبيون إن الدولة العراقية بناء غير طبيعى صنعته بريطانيا لخدمة اغراضها .. واستخدمت لذلك ثلاث ولايات عثمانية هى بغداد ، والبصرة ، والموصل . وتركيا تطالب بالموصل التى تشمل اهم حقول البترول العراقية وتشكل موطنا للاكراد فى العراق والذين لاقوا الاهوال على ايدى انظمة الحكم العراقية . فإذا ما قامت دولة كردية فيمكن ان تقسم عائدات البترول مناصفة بين الاكراد والاتراك .

ولكن وحدة اراضى الدولة العراقية لا تزال هدفا يتفق عليه الحلفاء حتى الان ولا تقبل المنطقة اية تغيرات فى الخريطة السياسية وتشترك فى ذلك إيران مع الدول العربية ■



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١

كيف حال الوطن العربى سياسيا واقتصاديا وأمنيا بعد انتهاء الحرب سواء بالهزيمة أو الاستسلام ؟ أجاب الخبراء العسكريون والمحللون السياسيون على هذا السؤال

سيناريو ما بعد الحرب

الخريطة تتغير.. والأدوار يعاد توزيعها مصر تلعب دورا هاما فى أمن المنطقة



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتبت - اماني احمد :

يقول الخبير العسكرى مراد الدسوقى : انتهاء الحرب ستؤدى الى احدى حالتين :

● ● الحالة الاولى :

انهيار العراق من الناحية العسكرية تماما أو هزيمتها وفي هذه الحالة سنجد ان القوة العربية ستعمل على اعادة بناء العراق بشكل يضمن مصالح شعبها ومن الضرورى ان نحرص على ان يكون للعراق جيش مناسب يعطى الفرصة لان يستأنف الشعب العراقى حياته بعيدا عن التهديد مع الوضع فى الاعتبار ضرورة التوازن بين العراق وايران وتركيا لان هذه الدول لها مصلحة مباشرة فى القضاء على قوة العراق بعد ذلك ستمر المنطقة بفترة انتقالية يكون الاعتماد فيها على قوات من خارجها مثل القوات المصرية والسورية وربما الامريكية وكذلك ينبغى ان تعيد دول الخليج النظر فى الاساليب والنظم التى تتبعها خاصة فى مجالات منح الجنسية لزيادة اعداد المواطنين لديها وبالتالى يمكنها ان تنشىء قوة مسلحة تتناسب مع امكانياتها لاننا امام حالة نستطيع ان نسميها امر نلخصها فى الاتى :

● دول ذات امكانيات استراتيجية ضخمة وامكانيات بشرية ضعيفة .

وهنا لابد من حدوث نوع من انواع التبادل لاحداث التكامل المطلوب بين الامكانيات والاخطار التى تتعرض لها المنطقة واذا حللنا الموقف العراقى بناء على ما اتضح من تصرفاته سنجد انه كان يعد العدة للسيطرة على العالم العربى من ليبيا حتى حدود تركيا اخذا فى اعتباره ان كل هذه الدول دول ضعيفة وامكانياتها هامشية وسوف يمكن عن طريق استغلال امكانيات هذه الدول وتجميعها تحت سيطرته ان يصبح الزعيم الاوحد فى المنطقة العربية .

● ● الحالة الثانية :

انه اذا كان العراق سيقبل ان ينسحب وينفذ قرارات مجلس الامن فان ذلك سيحفظ جزءا من القوة العراقية المسلحة ولايعرض المنطقة لحالة من حالات عدم الاستقرار الشديد التى تنتظرها .

وصحيح انه ستكون هناك ضغوط لتحجيم القوة العراقية ولكن ذلك سيكون فى اطار حل شامل لمشاكل المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية وهنا يمكن لنا ان نشرع فى اقامة نظام عربى كامل جديد يعتمد على تقسيم المنطقة العربية الى ثلاثة اقسام :

● منطقة شمال افريقيا من موريتانيا حتى ليبيا

● منطقة القلب وتشمل مصر وسوريا وفلسطين والاردن والسودان

● المنطقة الشرقية وتضم العراق والكويت والامارات والسعودية وقطر والبحرين واليمن وعمان .

على ان تشكل قوة اقليمية خاصة بكل جزء مع تشكيل قوة فى القلب قادرة على الانتقال الى اى قسم من الاقسام الفرعية للمعاونة فى درء اى اخطار يمكن ان تتعرض لها مع انشاء الاجهزة اللازمة للسيطرة على هذه القوات بحيث تستطيع ان تسيطر على كل العالم العربى على امتداد رقعته .

مصر وأمن الخليج

كيف تتصور دور مصر فى حماية امن الخليج بعد انتهاء الحرب ؟

قال الخبير العسكرى مراد الدسوقى مما لاشك فيه ان الدور المصرى قد تميز بالايجابية والعقلانية طوال الازمة منذ بدايتها اما اذا نظرنا الى الاطراف العربية فسنجد او سنميز بين ثلاثة اتجاهات :

● الاول : يحارب مع صدام حسين بالغريزة .

● الثانى : يحارب ضد صدام حسين بالغريزة ايضا .

● مصر وموقفها عقلانى نابع من المبادىء كما ان مشاركة مصر بقوات عسكرية فى الخليج اهلها لان تكون عنصرا اساسيا فعالا فى الترتيبات الامنية المتوقعة ولن تقتصر هذه الترتيبات على احد ولكن ستكون شاملة لجميع الاطراف وستضمن حلا شاملا لكثير من المشاكل العربى بعد ان اتضح ان كثرة الاهمال للمشاكل العربية لفترة طويلة قد ادى الى تفاقمها وانفجارها بهذا الشكل بالاضافة الى ان عدم التعاون العربى ادى الى وقوع العرب فريسة فى ايدى المصالح الغربية



وادى الى الموقف الذى نراه الان .

وهل ستترك اسرائيل لمصر الفرصة للريادة الامنية خاصة اذا دخل هذا فى مجال التسليح .. ؟

من الواضح ان العالم كله يشعر الان ان اسرائيل لها دور كبير فى تردى الاوضاع فى المنطقة وان العالم لايريد مزيدامن الاضطراب الذى ينعكس على كل المصالح العالمية وعلى هذا سيكون هناك اصرار من بعض القوى العالمية على ان يكون هناك حل للمشاكل المزمنة للشرق الاوسط وسيكون على اسرائيل فى هذا الوقت ان تقبل الحلول العادلة كما يقررها المجتمع الدولى .

تغيير الخريطة

اما الكاتب الصحفى مرسى عطا الله فيقول :

ان الوضع بعد نهاية الحرب سواء بالهزيمة الكاملة او الاستسلام لابد وانه سيتغير بل ان هناك احتمالات كبيرة ان شكل خريطة المنطقة سوف يتغير ولا اقصد بها المسالة الحدودية من ناحية المساحة ولكن اقصد انه لابد وان يكون هناك ترتيبات جديدة لامن المنطقة بمعنى ان الدول الحليفة التى شاركت فى العمليات القتالية لابد وان يكون لها راى فى ترتيبات الامن بالمنطقة وبالتالى فهذه اول واخطر السلبيات الناجمة عن العناد العراقى .

● ● هل لابد من حل جميع النزاعات فى المنطقة لضمان مستقبل بدون تهديد .. ؟

● طبعا ان حل كل النزاعات المتفجرة فى المنطقة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ضرورة لتحقيق الامن فى المنطقة ولكن هناك «فرقابين» ان نقول بذلك ونسعى لتحقيقه وبين مغالطة الربط بين ازمة الخليج والقضية الفلسطينية لاعتبارات عديدة اهمها ان ازمة الخليج نشات فى ظل نظام عالمى جديد تحكمه قواعد جديدة يجرى ارساؤها الان على حين ان القضية الفلسطينية عمرها الان يزيد على ٤٠ عاما ونشات فى ظل استقطاب دولى اثناء فترة الحرب الباردة ويزيد من صعوبتها انها نشات عقب قرار دولى من الامم المتحدة وبموافقة القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى حقبة كان يندر فيها اتفاق العملاقين على راى موحد بالنسبة للقضية الفلسطينية فى حين اننا نجد على العكس فى ازمة الخليج اجماعا دولى على ضرورة اجبار العراق على الانسحاب وعودة الشرعية للكويت .

دور أمريكا

● ● هل تعتقد ان الوجود الامريكى او الدولى سوف ينتهى فى المنطقة بعد انتهاء الازمة ؟

● اعتقد ان هذا السؤال مطروح الان بالحاح وبشدة على جميع مراكز البحوث وفى دائرة صناعة القرار ليس فقط فى المنطقة العربية وانما فى معظم دول العالم وحسب تصورى ان الوجود الامريكى الفعلى الدائم بعد الازمة امر غير متصور حدوثه لاعتبارات تتعلق بمناخ الراى العام الامريكى الرافض لمثل هذا الوجود لكن علينا الا ننسى ان هذه القوات التى اتت من على بعد الاف الاميال وشاركت مشاركة فعلية فى القتال لابد وان تجنى ثمنا فى النهاية وهذا الثمن ثمن سياسى يتمثل فى ان يكون لهذه الدول وللولايات المتحدة بالذات راى فى طبيعة الترتيبات المستقبلية لامن المنطقة .

والأمن فى الخليج بعد الحرب ليس متعلقا بدولة الكويت فقط وانما الامن يتعلق بامن المنطقة بكاملها وفى اعتقادى ان الحل الامثل والاكثر توافقا بالنسبة لمصالح القوى الاقليمية والقوى العالمية ايضا هو ان تتشكل قوات امن عربية مشتركة من دول الوفرة البشرية وذات الخبرة العسكرية مثل مصر وسوريا .

الدور المصرى

● ● كيف تتخيل الدور المصرى بعد انتهاء الازمة .. ؟

● الدور المصرى دور قائم وموجود بحكم الجغرافيا وبحكم التاريخ ولان الاحداث اثبتت ان مصر فى اثناء تغيبها عن العمل العربى كانت موجودة ومؤثرة وفعـالة واعتقد ان ظروف الازمة زادت من اهمية كل الاطراف ولذلك لابد ان يكون الدور المصرى دورامشروعا برضاء كافة الاطراف وليس لمجرد شىء تفرضه ثوابت الجغرافيـا وحقائق التاريخ .

● ● هل ستترك اسرائيل لمصر حرية القيادة العسكرية اذا لزم الامر .

● مصر ليست مقيـدة وتملـك استقلالية قرارها طالما انها تحترم التزاماتها واتفاقياتها مع الاخرين واعتقد ان علينا ان نتجاوز ظاهرة وضع اسرائيل كجملة اعتراضية عند مناقشة قضايـانا القـومية واعتبارها كشماعة لتبرير العجز أو القصور واكبر دليل على صحة ما اقول ان مصر تحركت الى منطقة الخليج بقرار نابع منها ودون إذن من احد او تضع اعتبارا لاى شىء وانمـا انطـلاقـا من ادراكهـا لمسئولياتها العربية فقط .

ويقول السفير محمود قاسم سفير مصر السابق فى كندا لابد ان يكون للعراق دور فى ترتيبات الامن المقبلة ولكن لن يسمح لاى قوة اقليمية فى منطقة الخليج ان تهيمن او تخل بتوازن القوى فى المنطقة لذلك سيكون دور العراق كدور ايران والسعوديـة وباقى دول الخليج ومصر وسوريا وتركيا وربما اسرائيل .

هذا الدور سيكون دور محجم وسيتوقف على النظام التالى لنظام صـدام حسين اذا كان نظاما ديمقراطيا فسيكون دور العراق دورا هاما وقد يعطى نفس الحقوق والالتزامات التى تعطى لايران او السعودية على نفس المستوى أما اذا كان نظاما عسكريا فسيتوقف هذا الدور على علاقات هذا النظام بالولايات المتحدة اساسا وبقية الدول الكبرى أيضا .

وبعد الحرب سيكـون هناك مشكلتان رئيسيتان فى المنطقة : المشكلة الفلسطينية ومفهوم موحد ومتكامل للامن فى المنطقة .

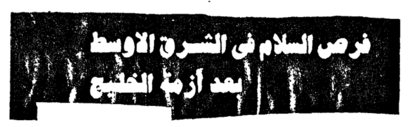
وهناك ارتباط وثيق بين الامن فى المنطقة والقضية الفلسطينية فشكل التسوية فى القضية الفلسطينية سيؤثر على قضية الامن وقضية الامـن ستؤثـر عـلى القضيـة الفلسطينية وطالما ان قضية الامن والقضية الفلسطينية من قضايا مابعد الازمة فسوف تنشغل الجهود الدولية بالقضيتين فى سياق واحد وفى هذه الحالة يكون الربط بين القضيتين مبنى على اساس انهما من الامور المتصلة بالترتيبـات الاقليمية فى المنطقة .

اما بالنسبة لدور مصر فقد تقرر ان يكون لمصر مسبقا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى دور فى منطقة الشرق الاوسط فى ظل النظام الدولى الجديد ولن يكون هذا الدور هو دور الشرطى ولا دور رجل المطافى ولكن دور حارس الامن ودور حارس الامن عادة يكون « دورية » بالتنسيق مع عدد من دول المنطقة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١



٢ نحو مؤتمر للأمن والتعاون فى المنطقة

اذا كانت الظروف الجديدة التى فرضتها ازمة الخليج فى المنطقة وما اقترن بها من تزايد الاهتمام العالمى بمستقبل الاستقرار فيها تتيح مدخلا لاحلال السلام بها ، يصبح من الضرورى التفكير فى الاطر الملائمة التى يمكن ان تساعد فى هذا المجال . وبقدر ما يمكن ايجاد اطار شامل ، ستكون هناك فرصة اكبر للتقدم نحو السلام فى المنطقة . فاحدى النتائج المهمة التى يمكن استخلاصها من ازمة الخليج تاكيد اهمية النظرة الكلية للمشكلات القائمة فى الشرق الاوسط . فتكمن الاهمية غير العادية لتلك الازمة ، فى احد جوانبها ، فيما اوضحته بجلاء اكثر من ذى قبل على صعيد خطورة استمرار هذه المشكلات دون حل بتاثيراتها السلبية على النظام العالمى البازغ الذى يبشر بعلاقات سلام وتوافق واعتماد متبادل تحل محل العداء وسباق التسلح والاستقطاب ، بحيث لايقف العالم مرة اخرى على حافة الهاوية او يصل اليها بالفعل .

وحيد عبدالمجيد

وقد صدرت خلال فترة الازمة وعود متعددة من القوى الدولية الرئيسية ببذل الجهد من اجل تسوية المشكلات القائمة فى الشرق الاوسط بعد الانتهاء من ازمة الخليج . ومع تباين التطورات التى طرحت فى هذا المجال ، يبدو ان الفكرة الخاصة بعقد مؤتمر للامن والتعاون فى هذه المنطقة هو الاهم والاكثر استئنافا مع طبيعة المرحلة الجديدة التى يجتازها النظام العالمى ، رغم ماهو ظاهر من انه ربما الاكثر صعوبة لتعارضه مع مصالح بعض دول المنطقة وخاصة اسرائيل . فالمعروف ان اسرائيل تخشى اى اطار دولى للبحث فى نزاعها مع العرب ، وتفضل محادثات مباشرة ذات طابع ثنائى او اطارا اقليميا على الاكثر . لكنها قد تتجه الى تفضيل صيغة مؤتمر الامن والتعاون ، بطابعها العام الشامل لمختلف قضايا المنطقة ، على فكرة المؤتمر الدولى الذى يبحث فى نزاعها مع العرب فحسب . لكنها ستظل تخشى ان ينبثق عن المؤتمر الشامل مؤتمر فرعى خاص بهذا النزاع . ومع ذلك فمن الممكن ان يتيح ما ادت اليه ازمة الخليج من اضعاف مركز اسرائيل فرصة لممارسة ضغط فعال عليها ، اذا توافرت ارادة دولية لعقد مؤتمر للامن والتعاون تطرح خلاله كافة قضايا المنطقة بما فيها الترتيبات الامنية الجديدة فى الخليج



المصدر : الاهرام الاقتصادى

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيفية التعامل مع اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط .

من المؤتمر المتوسطى الى الشرق اوسطى

وفي هذا الاطار تجدر العودة الى فكرة هذا المؤتمر ، التى كانت لايطاليا واسبانيا مبادرة طرحها مجددا خلال مؤتمر وزراء خارجية دول هلسنكي في ماريوركا يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ ، وكانت وجهة نظر الدولتين ان المشكلا ت المتعددة في المنطقة ستفرض نفسها بالحاح فور انتهاء ازمة الخليج ، وخاصة المشكلة الفلسطينية حيث سيطالب العرب باتخاذ اجراءات ضد اسرائيل . ولان هذا المطلب يثير خلافات دولية رات ايطاليا واسبانيا ضرورة ايجاد اطار لبحث هذه المشكلة مع غيرها من مشكلات المنطقة وخاصة لبنان في مؤتمر مشابه لمؤتمر هلسنكي الاوروبي يخصص لدول البحر المتوسط . واقترحت ايطاليا تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر .

والملاحظ ان لفكرة مؤتمر الامن والتعاون لدول البحر المتوسط بذورا تعود الى اوائل الثمانينات عندما طرحت افكار حول تعاون متوسطى يضم دولا معينة ، ويكون نواة او خطوة اولى نحو تعاون شامل لجميع الدول المطلة على البحر المتوسط ، وكانت لفرنسا الريادة في طرح هذه الفكرة خلال زيارة الرئيس ميتران للمغرب عام ١٩٨٣ ، وتبنتها على الفور ايطاليا واسبانيا . واخذت الدول الثلاث تدعو الى انشاء « مجموعة اتصال » متوسطية تضم معها دولا اخرى غير داخلة في نزاعات مباشرة ، بما يعنيه ذلك من استبعاد تركيا واليونان والاطراف الرئيسية للنزاع العربي الاسرائيلي ولذلك اتجه التفكير الى دول المغرب العربي .

لكن حالت ظروف شتى دون اتخاذ خطوة اجرائية في هذا الاتجاه حتى اواخر العام الماضي، عندما عقد في روما (١٠ ـ اكتوبر ١٩٩٠) مؤتمر يضم دول الاتحاد المغاربى الخمس وفرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ، وحضرته مالطا كمراقب . وتناول الى جانب التعاون الاقتصادى وحقوق الانسان قضايا الامن والاستقرار بهدف وضع ضوابط تحول دون حدوث ازمات بين الدول المتوسطية وتحديد اليات لحل الخلافات التى تنشا في هذا الاطار .

ورغم انه تم الاتفاق على عقد لقاء سنوى على مستوى وزراء الخارجية للبحث في هذه القضايا ، فقد حدثت في الوقت نفسه بدايات تطور كبير في هذه الفكرة باتجاه توسيع نطاقها لتشمل مختلف دول الشرق الاوسط ، وليس فقط دول البحر المتوسط او بعضها . كما يبدو ان خبرة مؤتمر روما نفسه اوضحت عدم امكان حصر الفكرة في دول المتوسط وحدها ، حيث شاركت به دولتان غير متوسطتين هما البرتغال وموريتانيا ولذلك اصبحت ايطاليا تتحدث عن مؤتمر للامن والتعاون في منطقة الشرق الاوسط من ايران وتركيا الى المغرب والبرتغال على حد تعبير وزير خارجيتها دى ميكيليس . كما شهدت باريس في نوفمبر الماضى ، عند انتهاء اعمال مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، دعوة فرنسية جديدة للاقتداء بنموذج هذا المؤتمر في مناطق اخرى من العالم ، وخاصة جيران اوروبا . وهذا تطور بالغ الاهمية لان فرنسا ، رغم ريادتها في مجال الدعوة للتعاون المتوسطى ، ظلت تتشكك في الامكانيات العملية لايجاد « هلسنكى » متوسطية وفضلا عن ذلك اصبح رئيسها مستعدا لبحث صيغة تعاون اوسع تمتد من « الشرق الاوسط الى الاطلسى » كما ان بريطانيا ترحب بهذه الفكرة وتعتبرها مناسبة لتحقيق الاستقرار في المنطقة . كما يتعاطف الاتحاد السوفيتى مع الفكرة لكنه يرى عدم ضرورة ان يكون مؤتمر الامن والتعاون في الشرق الاوسط نسخة ، من هلسنكى بسبب اختلاف الظروف ، ويدعو للافادة من تجديد اوروبا مع الاخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لمنطقة الشرق الاوسط .

والملاحظ ان البيان الاوروبى السوفيتى المشترك الصادر في ٢٦ سبتمبر تضمن اشارة تعبر عن روح هذه الفكرة وان لم يذكرها نصا اذ اكد استعداد الموقعين عليه (للتعاون مع دول المنطقة في ايجاد هيكلية شاملة متكاملة ووضع عدد من الاسس التى من شانها ضمان السلام والتسامح والاستقرار والتعاون الاقتصادى والتنمية) .

دور منتظر لمصر :

والافتراض الذى نطرحه هنا انه اذا ابدت بعض الدول الرئيسية في المنطقة حماسا لهذه الفكرة ، سيكون بالامكان الاعتماد على دعم أوروبى واسع للشروع في تنفيذها . وقد أبدت الدبلوماسية المصرية ترحيبا بها خلال اتصالات مع ايطاليا خلال الفترة الماضية وتستطيع مصر ان تشكل نواة من دول المنطقة لفرض التحضير مع بعض الدول الاوروبية لمؤتمر الامن والتعاون في الشرق الاوسط عقب انتهاء أزمة الخليج . ويمكن ان تشمل هذه النواة دول



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١

مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغاربي إضافة الى دول عربية اخرى مثل الاردن ودول غير عربية مثل تركيا وربما يمكن اقناع سوريا وايران بالمشاركة . وفي هذه الحالة لا نستبعد نجاح ضغوط دولية مكثفة في اقناع اسرائيل بالانضمام الى المؤتمر بعد ان يتم الاعداد له بجدية . واذا حدث تقدم سريع في هذا الاعداد ، يمكن لمؤتمر الامن والتعاون ان يصبح الاطار الذى تنبثق منه الترتيبات الامنية والاقليمية الجديدة في المنطقة بدءا بالنطاق الخليجي الاصغر ووصولا الى النطاق الشرق اوسطى الاوسع ، حيث ترتبط هذه العملية بالتقدم الذى سيحدث في تسوية المشكلتين الفلسطينية واللبنانية وتجدر الاشارة الى أن فكرة انبثاق الترتيبات الامنية من هذا المؤتمر تحظى بدعم ايطالي قوى عبر عنه دى ميكيليس بوضوح عندما اكد افضلية هذه الفكرة على التصور الامريكي الذي طرحه بيكر في وقت سابق بشأن اقامة بنية امنية اقليمية في الخليج بالتعاون بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية . وقال دى ميكيليس في هذا الصدد : (ان البنية الامنية لا تعني شيئا في حد ذاتها واقتراح عقد مؤتمر على نسق هلسنكي افضل من غيره من الافكار التي تصب في الاتجاه نفسه فنحن نعتقد ان ايجاد الوسائل فعلنا في اوربا بانشاء حلف الاطلسي ، سيكون عملا غير مصيب وسيخلق المزيد من الانقسامات في المنطقة ، وسيؤدى الى توترات جديدة ويسيء الى حلول ان فكرتنا قائمة على بناء الأمن من خلال القواعد والمبادىء عبر المفاوضات) .

والواقع ان الاهمية المتميزة لفكرة مؤتمر للامن والتعاون تنبع من انها تنطلق من نظرة شاملة للامن في المنطقة تتعدى البعد العسكرى وتهتم بحل المشكلات القائمة بها وتحقيق التقدم الاقتصادى .

الامكانات الواقعية للمؤتمر :

ويبدو ان الاهتمام الاوربي بفكرة هذا المؤتمر والاتجاه الى تجاوز اطاره المتوسط السابق الى اطار شرق اوسطى اوسع يتسمان بجدية ووضوح اكثر من اي وقت مضى . ويرجع ذلك الى تأثير وصول التجربة الاوربية في مجال الامن والتعاون الى ذروة نجاحها ، وما ادى اليه ذلك من ايجاد موجة من التفاؤل والثقة بهذه التجربة بما يجعل منها نموذجا للعمل الدبلوماسي الصالح لتطبيقه على مناطق اخرى . وتمثل ذروة نجاح التجربة الاوربية في اعلان انتهاء عصر الحرب الباردة كليا خلال مؤتمر باريس في نوفمبر الماضي . وربما يتبع ذلك تفهما أمريكيا لتطبيقها على الشرق الاوسط ، بعد أن لم يعد هناك خطر سوفيتي .

ورغم عدم صدور موقف امريكي واضح تجاه فكرة المؤتمر الشرق الاوسط ، فالارجح انها لن تقف في سبيلها اذا حظيت بقبول وتأييد من الدول العربية الصديقة لها واذا تمتعت بدعم اوربي جدى غير قابل للتراجع . فمن مصلحة الولايات المتحدة الان نزع الفتيل من البؤر القابلة للانفجار في هذه المنطقة .

ولذلك فالسؤال المهم هنا هو : الى اى مدى يمكن ان يصل الدعم الاوربي الجدى لفكرة المؤتمر الخاص بالامن والتعاون ، وهل يمكن ان نتصور حماسه اوربية حقيقية لها تتخطى الامال والتمنيات الى الاصرار والتصميم . الارجح أنه بالامكان توقع ذلك بعد ان ثبت اكثر من اى وقت مضى مدى الترابط الامني والاقتصادى بين ضفتي البحر المتوسط وعمقهما الاقليمي ويبدو ان لدول اوربا المتوسطية بالذات مصلحة مباشرة في تحقيق الاستقرار بالشرق الاوسط كجزء من عملية ادارة التفاوضات الثانوية داخل الجماعة الاوربية والافتراض هنا ان لهذه الدول مصلحة في ترتيب العلاقات مع دول الشرق الاوسط على اسس ثابتة بغية الافادة منها ضمن عملية التنافس على ألمانيا الموحدة . فالدول الاوربية المتوسطية تسعى الى تحسين موقعها داخل الجماعة الاوربية في اطار هذا التنافس مع العملاق الالماني البازغ بنشاطه الملحوظ في اوربا الوسطى والشرقية . فاذا تمكنت هذه الدول من ترتيب علاقاتها المستقبلية مع دول الشرق الاوسط عبر مؤتمر الامن والتعاون ، فقد يكون ذلك جزءا من عملية موازنة التحرك الالماني في وسط وشرق اوربا . ومع ذلك يصعب تصور معارضة المانيا لهذه الفكرة اذا اخذنا في الاعتبار مصلحتها في تدعيم الدور الاوربي الجماعي بغض النظر عن التناقضات الثانوية ، من اجل ان تصبح اوربا قطبا دوليا بقيادتها في النظام العالمي الجديد . ومن هذا المنظور قد يكون مفيدا لالمانيا ايضا ان يصبح مؤتمر الامن والتعاون الشرق اوسطى مدخلا لتدعيم الدور الاوربي في منطقة الشرق الاوسط .

والواضح ان هذا الطموح الاوربي ما لم نكن مبالغين في تقديره يقتضي دورا كبيرا في العمل على تسوية مشكلات هذه المنطقة وفي مقدمتها النزاع العربي الاسرائيلي ، بما يفترض ذلك من جهد جدى مباشر وعبر الولايات المتحدة لتطويع موقف اسرائيل الذى يظل اهم عقبة امام فكرة مؤتمر الامن والتعاون في الشرق الاوسط . فاذا عدنا الى خبرة مؤتمر هلسنكي الاوربي نلاحظ ان احد اهم شروطه كان القبول المتبادل بين شطرى اوربا الغربي والشرقي والاستعداد لتحديد مجالات الخلاف بينهما والبحث فيها . وقد اقتضى ذلك بالقرار بالحدود القائمة في اوربا والاعتراف بالخصم وليس نفي وجوده وهذه أمور مفتقدة في حالة الشرق الاوسط بسبب الموقف الاسرائيلي المتطرف من قضية الاراضي الفلسطينية والسورية المحتلة عام ١٩٦٧ ، ومن قضية الحدود ولذلك سيكون من الضرورى ان تعترف اسرائيل بان الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان أراضي محتلة وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وان تعلن حدودها بشكل نهائي على هذا الاساس .

ومعنى ذلك ان فكرة مؤتمر الامن والتعاون تتوقف على مدى إمكان تغيير الموقف الاسرائيلي الراهن بشكل متزامن مع تعديل مواقف الدول العربية الرئيسية في اتجاه الاعتراف باسرائيل وحقها في الوجود ضد حدودها في يونيو ١٩٦٧ وستكون مهمة المؤتمر حينئذ وضع الاسس اللازمة للاطر التعاقدية والاجرامية التي تعبر عن هذا التطور وتمهد للبحث في خفض التسلح التقليدى ثم ازالة الاسلحة غير التقليدية في فترة تالية .

ولكل ذلك فينبغى ان يكون واضحا ان نجاح مؤتمر الامن والتعاون فى اوربا لا يعني ضمان تكرار ذلك فى حالة الشرق الاوسط لكن ينبغى تذكر ان تجربة اوربا لم تكن سهلة بل واجهت صعوبات هائلة واستغرقت فترة طويلة ومرت بمراحل متتابعة منذ توقيع وثيقة هلسنكى كبرنامج لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب فى مختلف المجالات . ورغم اختلاف الظروف بين المنطقتين ، تظل تجربة اوربا مخزنا لخبرة ثرية يمكن لتجربة الشرق الاوسط الافادة منها . واحد دروس التجربة الاوربية انه بامكان مؤتمر للامن والتعاون ، اذا توفر له التصميم والجدية ان يصل الى نتائج ايجابية انطلاقا من مقدمات لم يكن يبدو انها تقود الى مثل هذه النتائج . ويمكن لمصر ان تقوم بدور كبير فى السعى الى انجاح المؤتمر الشرق اوسطى اذا امكن عقده منه خلال التوسط لحل الخلافات الواسعة التى لابد ان تتخلله . وتدل خبرة التجربة الاوربية على انه كانت هناك عدة دول تقوم بادوار حيوية للحيلولة دون انهيار المؤتمر عندما تشتد الخلافات ، وفى مقدمتها يوجوسلافيا والنمسا . واضافة الى مصر المؤهلة لهذا الدور ، يمكن ان تشاركها فيه دول اخرى مثل الجزائر والمغرب لكن المهم ان تبدأ الخطوة الاولى فى اتجاه مؤتمر الامن والتعاون فور انتهاء ازمة الخليج ولتكن تحركا مصريا بالتعاون مع بعض الدول الخليجية والمغاربية والاوربية لتشكيل لجنة تحضيرية له .

المصدر : الأهالى ١٠

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩١

□ فاروق الشرع :

امن المنطقة لايتحقق الا بانسحاب إسرائيل

لندن ـ من مسعود الحناوى ـ اكد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى ان الموقف الذى اتخذته بلاده من حرب الخليج ينبع اساسا من الالتزام العربى بنصوص ميثاق جامعة الدول العربية والذى يقضى بالدفاع عن اى قطر عربى يتعرض للاعتداء .

واوضح الشرع فى تصريحات له بلندن عقب لقائه بدوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى ان الخلاف السورى العراقى يرجع الى ماقبل عشر سنوات .

واعرب وزير الخارجية السورى ـ ردا على سؤال للتليفزيون البريطانى حول ترتيبات الامن فى المنطقة بعد الحرب ـ عن اعتقاده بانه لن يكون هناك امن او سلام فى المنطقة مادامت اسرائيل تحتل الاراضى العربية .

واضاف فاروق الشرع ان مهمة القوات السورية فى الخليج ـ التى يبلغ عددها ٢٠ الف جندى ـ ستقتصر على الدفاع عن المملكة العربية السعودية وعدم مهاجمة العراق .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال حسن على يقترح :

تشكيل قوة عربية تطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك

طالب كمال حسن على رئيس الوزراء الاسبق بتشكيل قوة امنية عربية للانتشار السريع . كاسس للترتيبات الامنية فى شبه الجزيرة العربية . واكد فى حديث لوكالة " رويتر " انه تم بالفعل ايجاد هذه القوة ، عندما اشتركت مصر مع السعودية وسوريا والمغرب فى القوات المتحالفة فى الخليج . واضاف ان كل مايتطلبه تشكيل هذه القوة هو التمويل مع تقديم كافة التسهيلات لحركتها .

واشار كمال حسن على الى ان القوات العربية الموجودة فى الخليج قد تبقى لبعض الوقت حتى تهدأ الامور بعد انتهاء الأزمة . واكد على ضرورة وضع هذه القوة من مكان معين . وحدد كمال حسن على دور هذه القوة . قائلا انها تقوم على اساس معاهدة الدفاع المشترك . وان تكون قيادة هذه القوات مثل القيادة المركزية الامريكية التى يمكنها نشر قواتها فى اى مكان فى العالم بحرية مع الفرق ان القوة العربية ستنتشر فى شبه الجزيرة العربية لحساسية هذه المنطقة بالنسبة للعالم باسره ، وتوقع كمال حسن على قيام الجيش العراقى بالاحاطة بالرئيس صدام حسين فى حالة هزيمة العراق فى الحرب . واكد ان الرئيس العراقى انتهى امره وطالب حسن على الولايات المتحدة والمجتمع الدولى العمل على منح الفلسطينيين حق تقرير المصير بعد انتهاء ازمة الخليج .

واشنطن والدول الحليفة تبحث الأوضاع في المنطقة بعد الحرب

واشنطن - وكالات الانباء - ذكرت صحيفة واشنطن تايمز الامريكية ان الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في حرب الخليج تسعى حاليا الى دراسة جميع الاحتمالات الممكنة للاوضاع في الشرق الاوسط بعد انتهاء حرب الخليج وأثارها على مختلف القضايا والمشاكل الشائكة ابتداء بترتيبات الامن الخليجي ومرورا بالصراع العربي الاسرائيلي وانتهاء بمنع انتشار الاسلحة المتطورة في المنطقة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

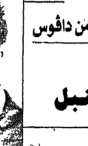
الاهتمام .. كان منصبا على المستقبل . ماذا بعد أن تنتهى الحرب ؟ هل تستقر الاوضاع ، ويعود السلام .. وكيف ؟ ماذا عن العراق ؟ من يحكمه بعد صدام ؟ هل يجرى تقسيمه ؟ وكيف يمكن منع قيام صدام آخر ؟ وهل تستطيع منظمة التحرير ان تستمر بقيادتها الحالية ؟ واسئلة اخرى كثيرة ...

ماذا .. بعد الحرب ؟!

تحقيق صحفى من دافوس

بقلم :

سعيد سنبل



سيطرت ازمة الخليج ، على الاجتماع السنوى لدافوس هذا العام .

ودافوس .. قرية سويسرية صغيرة ، فوق قمة الجبل ، تعيش معظم ايام السنة غارقة فى الثلوج ، شأنها شأن العديد من القرى السويسرية الاخرى .

ولكن دافوس ، اصبحت من أشهر القرى السويسرية ، واكتسبت شهرة عالمية ، بسبب المؤتمر العالمى السنوى الذى يُنعقد فيها فى مثل هذا الوقت من كل سنة والذى تحضره نخبة من أكبر السياسيين، والاقتصاديين، والمفكرين والمثقفين، والكتاب والصحفيين، من مختلف انحاء العالم .

فى هذه السنة .. اختارت امانة المؤتمر الرئيس حسنى مبارك ، ليلقى خطاب الافتتاح .. وكان ذلك منذ بضعة شهور مضت .. ووجهت الامانة الدعوة الى الرئيس مبارك ، ووافق الرئيس على قبول الدعوة .. ولكنه اضطر الى الاعتذار ، بسبب بدء الحرب فى ١٦ يناير ، بينما تبدأ جلسات المؤتمر فى ٤ فبراير .. ومن هنا كان من المتعذر ان يلبى الرئيس مبارك دعوة المؤتمر .

وبسبب الحرب ايضا .. اعتذر الكثيرون عن الحضور ، ورغم ذلك كان عدد الحضور هذه السنة لا يقل عن الف ومائتى مشترك جاءوا من مختلف بلدان العالم .

سيطرت ازمة الخليج على جو المؤتمر ، ومحادثاته ، ومناقشاته .. وقامت امانة المؤتمر باجراء تعديلات مختلفة فى جدول الاعمال ، حذفت منه قضايا اصبحت اقل اهمية ، واضافت اليه قضايا تتعلق بازمة الخليج .. وعواقبها .

لم تكن التساؤلات المطروحة تدور حول العمليات العسكرية ، او حول ما يجرى فى مواقع الاحداث .. ولم يتساءل احد من ينتصر فى هذه الحرب ؟

الجواب .. معروف مقدما ، ونتيجة الحرب واضحة ومحسومة .

من هنا كانت كل التساؤلات : ماذا بعد ان تنتهى الحرب ؟ وكيف يعود الاستقرار ، ويحل السلام فى المنطقة ؟

وكان هناك حديث طويل عن صدام حسين .

وفى احد اللقاءات التى جمعت القيادات الاعلامية العالمية .. تساءلت الكاتبة الامريكية المعروفة فلورا لويس ، والمعروفة ايضا بتعاطفها مع اسرائيل .. تساءلت قائلة : اننى فى دهشة .. كيف عجزت اجهزة المخابرات الغربية عن معرفة المخابىء التى اقامها صدام حسين لطائراته ودباباته .. رغم أن الغرب ساهم

في امداده بكميات هائلة من الاسلحة ؟

وقيل كلام كثير ..

قيل ان صدام انفق ثروات العراق الهائلة ، بالاضافة الى الاموال التى حصل عليها من دول الخليج في شراء السلاح وتكديسه .

وشركات صنع السلاح العالمية ، شركات تجارية ، يهمها ان تبيع انتاجها ، ولا يهمها - غالبا - لمن يوجه هذا السلاح !

من هنا تسابقت شركات السلاح العالمية من مختلف بلدان العالم الى العراق ، وراحت تبيع له كل ما يحتاجه من سلاح !!

وحصل صدام على السلاح من كل مكان . من الغرب ، ومن الشرق ، ومن امريكا اللاتينية ، ومن أوربا الغربية ، ومن اوربا الشرقية .. ونتيجة لذلك تنوعت مصادر تزويده بالسلاح ، وسهل عليه ان يخفى الكثير من الحقائق المتعلقة بترسانة السلاح العراقى !

كيف نمنع ..
ظهور صدام جديد ؟

واعود الى السؤال الذى فرض نفسه بالحاح : ماذا بعد ان تنتهى الحرب ؟

كان هناك اجماع على ضرورة الا تتكرر جريمة صنع صدام حسين اخر في المنطقة !

والسؤال : كيف ؟

اتفقت المناقشات . على ضرورة وضع حد لسباق التسلح في الشرق الاوسط ، وتوجيه اموال هذه المنطقة الى التنمية والتعمير ، بدلا من تسخيرها في شراء السلاح ، وتكديسه .

ومن هنا ظهرت آراء مختلفة تدعو الى الدعوة لمؤتمر امن قومى ، للشرق الاوسط في اعقاب الحرب ، لبحث وسائل امن المنطقة .

وترددت في اروقة المؤتمر اراء تقول : ان هذه الحرب ستسفر عن ظهور ثلاث قوى جديدة في المنطقة ، هى ايران ، وتركيا ، واسرائيل .. وان امن المنطقة ستحدده هذه الدول الثلاث من خلال التنسيق بينها !

وواضح ان هذا الراى يتجاهل الوجود العربى في المنطقة ! وهو راى قصير النظر ، ومرفوض .. اذ لا يمكن ان يتحقق الامن في المنطقة ، ما لم تشارك فيه القوى العربية ، وتوافق عليه .

وقد عبر جيانى ديمكاليس وزير خارجية ايطاليا بصدق عن الراى الصحيح ، عندما سئل في هذا الشان ، فاجاب قائلا : ان اى نظام امنى للمنطقة ، لا يشارك فيه العرب ، ولا يوافق عليه العرب ، هو نظام محكوم عليه بالفشل .

وهذا صحيح وسليم تماما ، اذ يستحيل ان تقرر ايران ، او تركيا ، او اسرائيل ، او الثلاث معا .. مستقبل المنطقة ، او مستقبل الامن فيها .

وهناك رؤى مختلفة للمنطقة بعد الحرب .

البعض يتساءل : هل يتم تقسيم العراق بعد الحرب ؟ أو هل يتم ضم اجزاء منها الى بعض الدول ، مثل ايران ، او تركيا ، او غيرهما ؟

واستبعدت الاغلبية هذا الراى ، وهذا التفكير ، لان الاقدام على مثل هذا الامر ، يبرر ما فعله صدام حسين مع الكويت .. فاذا كان النظام العالمى الجديد ، قد رفض غزو الكويت وضمها ، فكيف يسمح بتقسيم العراق ، او انتزاع اجزاء منه ، وضمها الى بلدان اخرى !؟

منظمة التحرير ..
كيف تستعيد مصداقيتها ؟

اتفق الراى ، ولم يختلف احد ، على ان كسب السلام ، اصعب من كسب الحرب .

والسؤال : كيف يتحقق السلام في المنطقة ؟.

اولا .. لابد من حل القضية الفلسطينية ، وهذا امر يتفق عليه الجميع ولا يختلفون .

وبالطبع .. فان الفجوة بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، ازدادت حدة وازدادت اتساعا في ظل هذه الحرب .

ولكن هذا لا يمنع من بذل الجهود الصادقة بعد الحرب ، لمحاولة تضييق هذه الفجوة ، والوصول الى تسوية عادلة للقضية .

وهناك شبه اجماع على ان منظمة التحرير الفلسطينية تواجه مازقا صعبا . بسبب انحياز ياسر عرفات الى صدام حسين .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

لقد كسبت المنظمة كثيرا نتيجة للموقف المعتدل ، الذى وقفته قبل عامين مضيا .. وبسبب هذا الموقف ، سارعت معظم دول العالم الى الاعتراف بها كالممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

حتى امريكا ، التى قاومت الاعتراف بالمنظمة ، لم تجد مفرا - تحت الضغوط المصرية - من اقامة حوار مع المنظمة فى تونس ، وكان هذا الحوار بمثابة اعتراف غير رسمى بالمنظمة .

كل هذا حدث ..

ولكن جاءت ازمة الخليج ، وقلبت المواقف بالنسبة للمنظمة .. إنحاز ياسر عرفات الى صدام حسين ، وايده ، وناصره .. الأمر الذى أدى الى تشويه صورة عرفات امام الراى العالمى ، وبالتالى إلى تشويه صورة منظمة التحرير الفلسطينية .

وقامت بعض الأطراف الأوربية الصديقة للمنظمة بالاتصال بياسر عرفات عن طريق كل من ابى اياد ، وابى الهول .. مطالبين منه ان يقنع صدام حسين بالانسحاب من الكويت .

وفوجئت هذه الأطراف باغتيال كل من أبى اياد ، وأبى جهاد اللذين كانا يعارضان غزو الكويت والاستيلاء عليه بواسطة العراق !.

من هنا يتفق الراى على ان المنظمة فى حاجة إلى مراجعة حساباتها ، لتستعيد مصداقيتها التى فقدتها ، اذا ما ارادت ان تتعامل مع المجتمع العالمى من جديد .. اما اذا تمسكت بمواقفها الحالية ، وبوجوهها الحالية ، فانه قد يصبح من الصعب عليها ، ان تتعامل مع العالم ، كما كانت تتعامل معه قبل الازمة .

حل المشاكل .. طريق الى الاستقرار

وقضايا اخرى تثيرها حرب الخليج .

قضية العراق ومستقبله .. ولا احد يستطيع الآن التكهن بما يمكن ان يكون عليه شكل الحكم ، او نظام الحكم فى العراق ، بعد هذه الحرب .

ويتفق الجميع على انه من الصعب على صدام ، بل من المستحيل ، ان يستمر فى الحكم ، بعد طرد قواته من الكويت .

والسؤال : من يخلف صدام ؟.

وهذا بدوره سؤال تصعب الاجابة عليه .. ولكن هناك من يتصور ان يحكم العراق مستقبلا ، احد قادة سلاح الطيران ، وهو السلاح الذى سعى إلى تجنب الدمار عن طريق اللجوء إلى إيران !.

وإذا كان شكل الحكم ، يمثل مشكلة للعراق .. فان تعمير العراق يمثل مشكلة اكبر ، بعد ان تحطم جيشها ، وبعد ان دمرت مرافقها ، وهى خسائر تقدر بعشرات المليارات ، وربما مئات المليارات من الدولارات .

على الجانب الآخر ، فان الحرب الحقت دمارا هائلا بالكويت ، وتقدر خسائر الكويت بنحو ثلاثين مليار دولار ، وتحتاج إعادة تعميرها إلى ما لا يقل عن خمس سنوات .

ولم تكن قضية الذين يملكون .. والذين لا يملكون فى المنطقة غائبة .. وقد رفع صدام - رغم ان بلاده من اغنى بلاد المنطقة - راية الذين لا يملكون ، ومن هنا الهب مشاعر العرب الفقراء .

واقترح تورجوت اوزال ، رئيس جمهورية تركيا ، اقامة مؤسسة دولية جديدة فى اعقاب الحرب تتولى العمل على تنمية الدول العربية الفقيرة .. وتسهم فى هذه المؤسسة دول الخليج بالاضافة إلى الدول الغنية .

ان عودة الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط ، تعتمد على النجاح فى حل مشاكل المنطقة .. ومشاكل المنطقة ليست مجرد مشاكل سياسية ؛ إنما هى مشاكل اقتصادية ايضا فى المقام الاول .. من هنا يتفق الجميع ولا يختلفون على ضرورة البحث عن صيغة جديدة يمكن من خلالها حل مشاكل المنطقة .

لا أحد .. يرضى عن الاعلام ..!

وهناك قضية اخرى .. من مجموعة قضايا الخليج التى جرت مناقشتها فى دافوس .. إنها



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

قضية الصحافة بصفة خاصة، والاعلام بصفة عامة . ازاء ازمة الخليج .

واحسست ان هناك تذمرا بين الناشرين ورؤساء التحرير بسبب الرقابة المفروضة على الانباء والتحليلات العسكرية .

ويقول اندرياس سميث رئيس تحرير جريدة إندبندنت البريطانية ، وهي واحدة من اكبر الصحف البريطانية احتراما ، وانحيازا للحق .. يقول : إن حرب الخليج تجعلنا نعيش في مازق .. ان واجبنا الأول هو ان نقول الحقيقة ، وان نكتب ما نراه ، وهذا امر صعب في ظل الحرب .

مثلا .. عندما نشرنا صور بعض الأسرى البريطانيين ـ يقول اندرياس ـ غضب بعض القراء ، وبعثوا إلى الجريدة بخطابات تتهمها بالتاثير على الروح المعنوية ..! وعندما اردنا ان ننشر عن ضعف الاداء لبعض القوات البريطانية غضبت الحكومة ، واعترضت على النشر .

وهكذا نجد انفسنا في موقف ، قد يغضب كل الأطراف ولا يرضيها ، ويغضبنا نحن ايضا ولا يرضينا .

ولمست شكوى عامة من رؤساء تحرير الصحف العالمية ، بسبب نقص المعلومات والحقائق المتاحة للصحف ، ولبقية وسائل الاعلام . وهو امر انعكس على قراء الصحف ، ومستمعي الاذاعة ، ومشاهدي التليفزيون .

لقد لعبت ندرة الاتصال دورا خطيرا في اسقاط الحواجز بين الدول وبعضها ، واصبح الفرد في طوكيو يشهد ما يجري في الخليج على الهواء مباشرة !.

ونتيجة لذلك اصبح قراء الصحف ، ومشاهدو التليفزيون يتوقعون جديدا في كل لحظة ، وفي كل ساعة .. وهو امر صعب وشاق في ظل تقييد حركة الصحفيين ، وفي ظل الرقابة المفروضة .. من هنا كانت الشكوى وكان التذمر .

وحظيت شبكة سي . إن . إن C.N.N. للتليفزيون الأمريكي بجانب غير قليل من المناقشات .. واتفق الرأي على ان صدام حسين استغل هذه الشبكة استغلالا سيئا .. وعن طريقها اصبح يقول للعالم الخارجي ما يريد ، وينشر ما يريد !.

إن الصحفيين الموجودين في مواقع الاحداث بالمنطقة يسعون إلى مشاهدة كل شيء ، ويكتبون ما شاهدوه . ويسجلون ما سمعوه .. وبعد هذا تسمح سلطات الرقابة في بلادهم بنشر ما يمكن نشره .

ولكن ما يحدث في بغداد امر مختلف تماما . إن بيتر ارنت الصحفي الأمريكي ومراسل شبكة سي . إن . إن لا يرى إلا ما تريد له بغداد ان يراه .. ولا يسمع إلا ما تريد له بغداد ان يسمعه .. وهكذا جعلت منه صوتا إعلاميا لها !!.

● ● ●

● ● ●

لقد امضيت اياما قليلة في دافوس .. وكان الحديث في معظمه عن الخليج .. لم تحظ العمليات العسكرية باهتمام كبير .. كان الاهتمام منصبا على المستقبل .. ماذا بعد ان تنتهي الحرب .

واعتقد ان من واجبنا في مصر ان نهتم ايضا بهذا السؤال ، وان نشارك في الاجابة عليه .



المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

السياسة x برشامة

(١) كيسنجر وأمن المنطقة

هنرى كيسنجر واحد من ابرز المحللين السياسيين فى العالم ، وعندما كان وزيرا للخارجية فى عهد نيكسون كانت له بصمات على السياسة الامريكية مازالت تتفاعل حتى الآن .

ولقد ابرزت ازمة الخليج قضيتين اساسيتين الأولى هى امن المنطقة والثانية ورغم كل شىء فقد فرضت نفسها على الموقف فى العالم كله وهى قضية الصراع العربى الاسرائيلى وازمة الشرق الأوسط .

وكيسنجر وهو يحلل ويكتب عن هاتين القضيتين انما ينطلق من منظور امريكى بحت ، يحدد فيه الخطوط والتحركات التى يمكن ان تؤمن مصالح النظام العالمى الجديد الذى تسيطر عليه حتى الآن الولايات المتحدة ووزير الخارجية الأسبق فى الواقع يمثل تيارا لايمكن الاستهانة به فهو له قدرته على التاثير فى الراى العام الأمريكى .

وفى هذه البرشامة سوف أعرض راى كيسنجر فى قضية أمن المنطقة فهو يقول :

« ان الهدف من النصر هو إحلال السلام الدائم وهذا هو التحدى الذى سيواجهه بوش بعد إنتهاء الحرب ومن هنا فعلى امريكا ان تتحرك لتطبيق عدة وسائل بمجرد إنتهاء الحرب

ا ـ سياسة سيطرة كاملة على السلاح لمنع تكرار سباق التسلح والذى ادى إلى هذه الأزمة

ب ـ نوع من الاتفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت رعاية مجلس التعاون الخليجى ، ويمكن ان ينضم إلى هذه الجهود بعض حلفاء امريكا ، والتى هدفها هو إفراغ منطق ان هذا النزاع هو بين الفقراء والاغنياء .

جـ ـ إجراء مامن شانه ان يتعامل مع الخلاف العراقى الكويتى والمطالبة باجراء مفاوضات بين البلدين هو مطلب غير متوازن نظرا للفارق الكبير بين حجميهما .

ويطالب كيسنجر فى مقاله ببرنامج عالمى يضع وسائل قاسية من اجل مكافحة الارهاب ، ولايجب ان يقف العالم مرة ثانية عاجزا امام آلاف الرهائن ـ وهو فى ذلك يعتبر منطقة الشرق الأوسط هى بؤرة للارهاب ـ وعلى الدول التى تبارك الارهاب والجماعات الإرهابية ان تعامل معاملة قاسية بما فيها اجراءات عسكرية فى حالة فشل الاجراءات الاخرى .

ومن الواضح سوف يواجه النظام العالمى الجديد عدة مراكز قوى سواء فى الإطار الاقليمى او بين الاقاليم وفى عالم كهذا لايمكن حماية السلام إلا بواحدة من وسيلتين .. إما عن طريق التوازن او عن طريق السيطرة .

المصدر : نهضة الدنيا
التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

وامريكا لاتريد السيطرة ولاتقدر عليها . ولهذا فعلينا ان نعتمد على توازن القوى عالميا وايضا إقليميا ولابد من ان ثمنع مامن شانه ان يجعل الدول الراديكالية تقع تحت إغراء بسبب وجود فراغ كل بضعة اعوام مما يجعلنا مضطرين الى تكرار نفس الازمة وربما بممثلين آخرين .

ولهذا فإن كل المحاولات او الخيارات الدبلوماسية سوف تجعل الأمر اسوا من ذى قبل فكل هذه الخيارات كانت ستترك العراق مسيطرا عسكريا .

ولم يحاول احد ان يعالج الازمة الأساسية لانعدام الامن في الخليج والتى استدعت وجود مايزيد على نصف مليون جندى امريكى في الخليج .

إن اى حل لا ينطوى على تقليص القدرة العراقية سوف يعتبر نصرا لصدام يجعله حتى بدون استعمال هذه القوة قادرا على السيطرة على المنطقة بل والتخريب في الدول الموالية لأمريكا .

ولعله من السخرية القول باننا اذا أردنا ان نحتفظ بالتوازن فعلينا ان نبحث عن حل لايبقى العراق اقوى من اللازم او اضعف من اللازم ، مما يعطى الفرصة لجاراتها وبالذات ايران ان تحاول ملء هذا الفراغ .

انجـــى رشـــدى



دوما يقترح نشر قوات دولية بعد الحرب فى الخليج

رولان دوما

باريس ـ وكالات الانباء :

اقترح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسى نشر قوات دولية فى الخليج بمجرد انتهاء الحرب ، واعرب عن امله فى أن تعود الامم المتحدة الى مقدمة المسرح عندما تبدأ عملية السلام فى الخليج .

وقال دوما فى حديث لصحيفة « لوجورنال دو ديمانش » أن العمليات الحربية تغطى فى الظروف الحالية على دور المنظمة الدولية بحكم « منطق القوة ».

وتساءل دوما قائلا لم لا تشارك الامم المتحدة بجنود من اصحاب البيريهات الزرقاء فى الوقت الذى يفتتح فيه مؤتمر السلام حول الخليج ».. وقال ان ذلك يشكل جزءا من المشاكل التى نطرحها على انفسنا ونفكر فيها .

كما أكد دوما أن فرنسا تعارض استخدام الاسلحة النووية فى حرب الخليج . وقال ان ذلك لا يمكن أن يكون الا ملاذا أخيرا عندما تتعرض الاراضى الوطنية للتهديد ».

وعن علاقات فرنسا بالعالم العربى عامة ودول المغرب العربى بصفة خاصة ، قال دوما ان التاريخ الطويل الذى يربط بين فرنسا والمغرب العربى ، يجب الا يتعرض للاهتزاز بسبب المصاعب الحالية الناتجة عن أزمة الخليج .

واضاف ان أزمة الخليج ستنتهى وستعود العلاقات العميقة التى تربط بين فرنسا والعالم العربى .

وانتقد دوما اسرائيل وطالبها باظهار رغبة فى ايجاد حل للقضية الفلسطينية .

□ هيرد فى الرياض :

النظام الأمنى للمنطقة بدأ يتحدد

الدول العربية تقوم بالدور الرئيسى

الرياض ـ وكالات الأنباء ـ اعلن دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى امس ان النظام الامنى فى منطقة الخليج بعد الحرب بدا يتشكل وان الدور الرئيسى فيه سيقع على عاتق الدول العربية فى المنطقة . وقال فى مؤتمر صحفى عقده امس فى الرياض حيث يزور السعودية ان على العالم ان يركز انتباهه بعد الحرب على السعى الى ايجاد تسوية سلمية شاملة للقضية الفلسطينية والنزاع العربى ـ الاسرائيلى .

واضاف هيرد الذى اجتمع امس مع الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية انه يعتقد ان النظام الدفاعى فى المستقبل يجب ان ينبع من المنطقة ، بل من دولها العربية اساسا ، وقال ان المطلوب هو استجابة جماعية وقد بدا ذلك يحدث بالفعل .

ومضى قائلا ان هناك غموضا بالنسبة للدور الذى سيقوم به العراق فى المستقبل فى الترتيبات الأمنية وقال انه من الواضح ان العراق الجديد يجب ان يكون مسالما وعلى يقين بان العدوان لايجدى . واضاف انه من غير الممكن ان نهز اكتافنا فى برود لايران وان نحاول ابعادها من تفكيرنا .

وقال هيرد اننا سنواجه صعوبة فى مجال حل القضية الفلسطينية ولمطالب الفلسطينيين بايجاد وطن قومى لهم .. واضاف ان الصعوبة تنجم من الموقف الحالى لمنظمة التحرير الفلسطينية التى تؤيد العراق ، وكذلك من وجود حكومة متشددة فى اسرائيل .

وكان هيرد قد اجتمع امس الاول فى الطائف مع الشيخ جابر الأحمد امير الكويت والشيخ سعد العبد الله رئيس الوزراء وولى العهد .

وقد وصل هيرد الى الطائف قادما من القاهرة حيث اجتمع مع الرئيس حسنى مبارك .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد ان تضع أزمة الخليج وقد توجت بالخيار العسكرى - اوزارها سيولد فى ذات التوقيت سؤال .

السؤال الذى ستجد المنطقة العربية نفسها وجها لوجه معه يتراوح بين خيارات أو لا خيارات .. بمعنى آخر خيارات الازمة .

خيارات الأزمة تلك .. هل هى اقتصادية ؟ أم سياسية ؟ أم مزيج منهما ؟

اذا كانت الخيارات اقتصادية فهل يمكن التوقع فى ذات الوقت أن تفرز الأزمة خيارات سياسية مقبولة وموازية يمكن ان تكون بمثابة سقف لانجاز الخيارات الاقتصادية .. ثم ما هى ؟

والخيارات اذا كانت سياسية فهل ترمى الى تشييد علاقات عربية جديدة .. ام ترميم العلاقات الحالية بعد ان شقت عصا الأزمة المنطقة ؟



خيارات الأزمة وأزمة الخيارات

جمال فاضل

فى الخيارات ايا كانت ثلاث رؤى تالية .

- بالدرجة الاولى ستكون خيارات ما بعد أزمة الخليج سياسية وعسكرية تتبعها خيارات اخرى اقتصادية .

من الناحية الاساسية فان احداث تغيير فى خريطة الشرق الأوسط الجغرافية امر غير وارد بالنسبة للعالم كله لانه يفتح الطريق امام النزاعات عبر الحدود امام الدول .

هذا ما يقوله الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الاسبق ورئيس المصرف العربى الدولى والذى يضيف ان خريطة العالم قد رسمت بعد الحرب العالمية الأولى وبعدها رسمت خريطة الشرق الأوسط ثم اعيد رسمها بالنسبة لاوربا بعد الحرب العالمية الثانية وفى الامم المتحدة قبول خريطة العالم الحالى كاساس واقعى لوجود دول العالم .

ومن ثم فان المتوقع اعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وليس الخريطة العسكرية . والمقصود بالخريطة السياسية الانظمة السياسية والمؤسسات . ويجب التنويه بان مثل هذا التعديل لابد وان ينبع من دول المنطقة العربية ذاتها ومن داخلها وهذا يقتضى قبول شعب العراق لوجود حكم ديمقراطى يحل محل حكم صدام الديكتاتورى . كما



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يقتضى ايضا - اقبال دول الخليج على تعديل أساليب الحكم فيها وادخال قدر من الديمقراطية يتوافق مع الظروف الاجتماعية التى أستجدت .

ويعتقد الدكتور مصطفى خليل ان الخيارات السياسية هامة لانها تفتح المجال امام شيء اساسى هو الأمن والسلام فى المنطقة العربية مستقبلا . فالواضح ان تكلفة الحروب الحديثة وما يحدث فى الخليج يؤكد هذا - باهظة جدا والدول العربية ليس بمقدورها تحمل هذا العبء . كما ان الدول المهددة من العراق قد لا تقبل مشاركة دول ايدته فيما أقدم عليه وذلك للدفاع عنها .

ومعنى هذا استمرار الشك والريبة داخل الدول التى يهددها العراق والافضل للدول العربية ان توافق على اتفاقية فى مؤتمر دولى يهدف الى وضع ضوابط للتسليح والحد الاقصى من التسلح لكل دولة بما فى ذلك عدم وجود استخدام الاسلحة البيولوجية والجرثومية والكيماوية . وهذا ما يجب ان يطبق على اسرائيل .

عربيا : كذلك يتحتم حل المشكلات السياسية الحالية كالمشكلة الفلسطينية ولبنان وعدم التدخل فى الخلافات الداخلية كالخلاف بين شمال السودان وجنوبه ويجب ان ينتهى الوضع بالنسبة للبحرين وقطر والوضع فى البوليساريو والوضع بالنسبة لليمن والسعودية .. بمعنى آخر لابد من آلية تضع حلا موضوعيا لهذه الخلافات . ولا يجب ان يغفل العرب القوى المتنامية فى المنطقة مثل تركيا واسرائيل وايران وربما باكستان ولا يجب ان يغفلوا ايضا ان الترتيبات الامنية التى ستستجد لن تكون وفق ترتيبات عربية وانما دولية .

من الناحية الاقتصادية وخياراتها فالدول العربية المصدرة للبترول قد زادت ثرواتها من جراء ارتفاع اسعار البترول ومعدلات التصدير غير ان الهياكل - والكلام للدكتور مصطفى خليل - التى تعمل على تنمية الاقتصاد مازالت فى بدء تكوينها . ويجب ان تعتمد تلك الدول على دول عربية اخرى اكثر تقدما فى هذا المجال وفق اتفاق بينهما غير ان الدكتور مصطفى يذهب الى ان الاتفاقات المطلوبة لا تتم داخل جامعة الدول العربية لان الظروف التى يمر بها العالم العربى قبل الحرب وبعدها تميزت بوجود انشقاقات داخلية اوضحها تطور الحرب بشكل اثار نوعا من الجفوة بين مجموعة الدول التى ايدت الدولة المعتدى عليها - الكويت وبين الدول التى ايدت العراق فى موقفها ..

وطالما ان الانظمة الحاكمة التى ايدت العراق لن تتغير بعد الحرب فان الجفوة مستمرة . ولذلك يجدر ان تترك الحرية لكل دولة لتحدد الدولة التى تتعاون معها

وليس صحيحا ان المتاح امام المنطقة - بعد ازمة الخليج - ستكون خيارات سياسية فقط أو خيارات اقتصادية ايضا فقط . انما مزيج منهما لانه بعد كل أزمة هناك دائم اعتبارات غالبة .

والغالب المطروح - يعتقد د . حازم الببلاوى رئيس بنك تنمية الصادرات - هو خيارات سياسية ستطرح على الجانبين العراقى والعربى . على الجانب العراقى بعد حسم المعركة هل سيقبل ما افرزته الأزمة ومنها مثلا النظام الدولى الذى سينشا بالقطع بعد ذلك ؟ اغلب الظن ان الجانب العراقى قطع شوطا كبيرا يجعل فرصته فى التراجع صعبة باستثناء حدوث ظروف طارئة تحمل معها التراجع أو مؤشرات تدل عليه .

وهل تستهدف تلك الخيارات السياسية تشييد علاقات عربية جديدة أو ترميم العلاقات الحالية ؟

عربيا ووفق رؤية الدكتور حازم ان ما يحدث فى منطقة الخليج خطير لدرجة ان العلاقات العربية السابقة لا يمكن ان تستمر .. وهى العلاقات التى كانت قائمة على اساس وجود العراق بمنطقة الخليج .

من ناحية الخيارات الاقتصادية فان هناك دولتين مدمرتين . وهناك قضايا مرتبطة بهذا ستكون مطروحة .. منها بناء الكويت والعراق ؟ وكيفية تشغيل المنشآت البترولية اذا دمرت كلية ؟ وقضايا تتعلق بحماية الموارد أو أسترجاعها بمعنى لابد من عملية تأهيل اقتصادية .

فى هذا البناء يمكن القول ان السياسة ستؤثر على التوجهات مثلا من سيساهم فى اعادة بناء الكويت . هل المقاولون المصريون سيكون لهم ميزة على الشركات الاوروبية ؟ وهل البناء سيكون على اساس من يقدم تكلفة اقل ام أن نظرة ما ستكون غالبة كان يكون ذلك على انها تعويض على مواقف سياسية شاملة .

فى ازمة الخليج برمتها - يمضى الدكتور حازم - هناك قضية كبرى وهى أن حقبة النفط بخيرها وشرها لن تستمر لانه من الواضح ان طريقة كسب الاموال وطريقة انفاقها لم تصنع تنمية .. ولم تثمر لا العدالة ولا الاستقرار المطلوبين ومن ثم فالتعاطف المتناثر فى الشارع العربى بنسب متفاوتة و أشكال مختلفة مع ما اثاره صدام حسين بشأن الثروة وتوزيعها .. ذلك التعاطف لا يحسب تعاطفا سويا اذاء اجتياح الكويت . وانما صرخة احتجاج على اسلوب التنمية والتطور السياسى . كما انه - التعاطف - ادانة

للفترة النفطية وهذا معناه دعوة ملحة باعادة النظر في شكل التنمية وسياسات توظيف النفط وعوائده . وفي هذا الاطار فان حاجات مرشحة للتمويل عربيا يجب ان يتوافر لها نوع من الالحاح في المصلحة والمنفعة لجميع الدول العربية ، كما هو شان الدفاع ـ وان تبتعد قدر الامكان عن المجالات التي يمكن ان تتاثر بالاوضاع السياسية لكل دولة وما قد ينشا من حساسيات بينها .

بمعنى اخر ان شيئا هاما قد حدث في تلك المنطقة وحدثت امور و اثار جديدة لا يمكن رفضها أو غض الطرف عنها او اعتبارها مجرد ظروف طارئة فكلما تغيرت الظروف تغيرت الاوضاع .. وهذه نتيجة حتمية .

« ولا أعتقد ان هناك خيارات امام المنطقة العربية سواء بعد الازمة او حاليا فالمنطقة فرض عليها نهاية محتومة وهى الحرب القائمة وهى الحرب التي يظهر لها كل يوم هدف جديد بحيث يمكن القول انها تستهدف اكثر من مجرد اخراج العراق من الكويت وان كان اخراج العراق في حد ذاته هدفا عادلا بمعنى ان ما يحدث الان يتعدى ما يعلن وما لا يعلن من اهداف الى القضاء على قوة عسكرية واقتصادية عربية قائمة .

ثم ما هى الخيارات التي يمكن تحديدها او الاشارة اليها في ظل التفكك العربى الحاد الناتج عن الازمة وشكلها العسكرى الحالى وليس هناك من يقود المنطقة العربية سواء اقتصاديا او عسكريا و لا يمكن القول ان مصر باستطاعتها القيام بهذا الدور حاليا !! اذن ما هى الخيارات ؟ !

باختصار ـ يمضى الدكتور فؤاد هاشم رئيس بنك الاستثمار العربي ووزير الاقتصاد الاسبق ـ في ظل الواقع الحالى يشك أن تكون هناك خيارات .

د . هاشم فؤاد يعتقد ان علاقات وأوضاع وتوازنات عربية جديدة ستفرزها الازمة الحالية التي اثبتت ان الهيكل الذى كان قائما لا يصلح وان الجامعة العربية كانت سرابا وانه يجب الاعتراف بانهيار الجامعة .. فالاعتراف مقدمة لواقع عربي جديد .

العلاقات الجديدة تقوم حسب ما يراه د . هاشم على المصالح والقدرات المختلفة التي تتمتع بها دول عربية دون غيرها والتي كشفت عنها الازمة .

وثمة حقيقة غائبة ستبرز وهى ان الشعوب مهما تخلفت فهى صاحبة الحق فاذا استقر هذا في المنطقة العربية وهو ايضا من المطالبة البعيدة فانه يكون بداية طريق اخر لتحقيق ذات عربية حتى لا ننسى اننا عرب ولا ينفرط عقدنا اقتصاديا فان منطقة الخليج هي المنطقة القادرة ماليا على تغذية التنمية العربية وهى ـ منطقة الخليج ـ لم تقم بهذا ـ فلو ظلت هذه الثروة بلا توجيه صحيح فان التنمية هى الخاسرة وان كان البعض يعلن بانه سيكون هناك تكريس للتنمية العربية الغائبة .

ولفترة طويلة قادمة ـ والكلام للدكتور هاشم ـ المنطقة الخليجية ستصبح لا يوجد لديها فائض وستحتاج الى تمويل أضافي ـ لتغطية نفقات النظام الامنى المستجد بعد الحرب ، وايضا لازالة اثار الدمار الذى حل بالكويت والعراق معا وتشييد بنية اساسية جديدة .

الموقف الإيرانى من حرب الخليج

تطرح التكهنات فى كل انحاء العالم حول الموقف الايراني من حرب الخليج وماهى الخطوة التالية التى سوف تخطوها ايران والتى لم يعد احد يشك فى اهميتها الاستراتيجية فى اطالة امد حرب الخليج او حسمها فالعالم كله الان بين مشفق من ان تنضم ايران الى صدام وراغب فى ان تنضم ايران الى الحلفاء وامل فى ان تظل ايران على (حيادها) المعلن ولاتزيد الموقف تعقيدا

د . ابراهيم الدسوقى شتا

مايجرى فى ايران هو الذى يجرى فى كل انحاء العالم : ففى اوروبا مظاهرات مناهضة للحرب ومواقف حزبية معارضة لها بينما آلة الحرب الاوروبية قائمة بمهامها على قدم وساق واسرائيل تحتوى على حمائم وصقور ، وهما معا وجهان لعملة واحدة وطريقتان فى الاداء لسياسة واحدة ولهدف واحد وفى ايران الآن متشددون على خط الامام ينادون بالجهاد والويل والثبور وعظائم الامور للشيطان الاكبر وعلى راس هذه الجماعة آية الله خامنئى اى الذى كان من الحمائم ثم صار من الصقور بعد ان جلس فى مقعد الامام الفقيد ، ومهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الاسلامى وغيرهما وهؤلاء يرضون موقف المنادين بحرب الشيطان الاكبر فى خطب الجمعة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يظهرون للعالم انه فى الامكان بين عشية وضحاها فتح جبهة جديدة وقلب موازين القوى واطالة امد الحرب وربما تخليص صدام عدو الامس اللدود من مصير محتوم لايشك فيه عاقل . فاذا اشفق العالم وقام ونهض وتفكر وتدبر واعاد حساباته واخذ فى خطب ود حسناء العالم الجديدة التى لايغلها المهر ، واصبح على ايران ان تقدم خطوة اخرى حتى لايبرد الحساء ، صفت السماء واختفت الصقور وظهرت الحمائم فاعلنوا الموقف الايرانى الحيادى فاذا هدا الجو فوجىء العالم بالطائرات التى كانت تقصف ايران بالامس تحتمى بها اليوم ،

ماهذا ؟ وما المقصود ؟ وهل هناك اتفاق بين صدام حسين ورافسنجانى ؟ وهل ملت ايران التوازن وتريد ان تحرق الشواء او السفود ؟ ويتحرك العالم ، الذى كان يتهم ايران بالمجوسية بالامس يمدح اليوم ايمانها العميق والذى كان يدبر لها الدسائس يلهج بالحمد والثناء والذى لديه اموال مجمدة يفكر فى اخراجها « من الثلاجة » وسوق تقام وسوق تفض ، هذا يخطب الود ، وذاك يكيل قصائد المدح ولاجواب مقنع من ايران ولا اظن انها ستقدمه فالطائرات القابعة فى مصلحة ايران اولا واخيرا ولن تستطيع قوة ان تلزم ايران بتنفيذ اى اتفاق مسبق بينها وبين صدام او حتى تعترف به وتبقى الطائرات على المطارات الايرانية كالعفريت فى القمقم يخيف ولايفعل شيئا وفيه الف فائدة وفائدة لايران فالصقور يشيرون من طرف خفى الى امكان استخدام الطائرات والحمائم يقولون : بل باقية الى ان ترد بعد الحرب لمن ؟

لاندرى ولاباس فى خلال الجدل بين الصاغة من ان تعلن ايران انها سوف ترسل او فى سبيلها الى ان ترسل شحنات من الادوية واللبن والبسكويت الى شعب العراق الشقيق فهذا يدعم وجه ايران الاسلامى ويعطى نموذجا عظيما للتسامح والعفو عند المقدرة والاحسان الى من اساء ووصل من قطع ولم يسال احد نفسه : اية مصلحة لايران المهدودة من حرب دامت ثمانى سنوات والتى لاتزال جراحها منها تنزف وما الذى سوف تستفيده « ؟ ايران اول من تعلم ان فائدتها الكبرى فى الحياد لكن الحياد البارد لايؤدى الى نتيجة ولانفع منه .. فلا باس بين الان والاخر من « تحمية السوق » ومن جدل الصاغة وهكذا تلعب المعارك والا فلا .

ثانيا : العالم الثالث « تضامن الفقراء »

مع اندلاع حرب الخليج وصلت الى اسماعنا انباء عن مظاهرات وعمليات موجهة ضد المصالح الغربية فى آسيا فى أقصى الشرق حتى أمريكا اللاتينية فى أقصى الغرب، وهو مايعكس تضامن شعوب العالم الثالث مع شعب العراق الذى يواجه عدوانا غربيا هو اقرب الى حرب الابادة تقوم بها دول التحالف وبقيادة الولايات المتحدة باسم الحفاظ على الشرعية الدولية فى ظل مايسمى "بالنظام الدولى الجديد" وكثير من هذه الشعوب التى ترزح تحت وطأة الاستغلال والتبعية للنظام الرأسمالى الدولى تعلم جيداً ان هذه الجيوش المحتشدة فى صحراء الجزيرة العربية لم تأت سوى للحفاظ على المصالح الحيوية للدول الرأسمالية الكبرى من مصادر الطاقة وتأكيد هيمنتها على بلاد العالم الثالث التى تشكل بالنسبة لها مصدراً للموارد الاولية وسوقاً لمنتجاتها الاستهلاكية.

وقد عانت هذه البلاد فى ظل تأسيس الامبراطوريات الامبريالية فى القرن التاسع عشر من نهب لثرواتها وابادة استعباد لشعوبها وتحطيم لأنماط انتاجها المحلية ودمجها فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى وتحويل فائضها الاقتصادى لتغذية عجلة الانتاج الرأسمالى.

وحتى بعد ان نالت هذه الدول استقلالها لعبت الشركات متعددة الجنسيات ورأس المال الدولى دوراً هاماً فى ابقاء هيكل التخصص وتقسيم العمل الدولى الذى كانت قد اندمجت فيه هذه الدول من قبل، وعملت على فرض نماذج للتنمية تلبى مصالح هذه الشركات وموجهة اساسا الى قطاع السلع الاستهلاكية والذى كانت تستفيد منه القطاعات الاجتماعية المسيطرة على هذه البلاد والمتطلعة الى انماط الاستهلاك الغربى.

وقد تضخم فى ظل هذا النموذج المشوه للتنمية حجم ديون العالم الثالث التى غذاها رأس المال الدولى الذى توغل فى جميع انحاء هذه البلاد بعد تزايد اموال النفط واصبح اداة للهيمنة والسيطرة عليها، وتحديد مسار نموها وحركتها بحيث تخدم مصالح المراكز الرأسمالية. وشهدت بلاد العالم الثالث استنزافاً لفائضها الاقتصادى فى شكل مدفوعات لخدمة اعباء ديونها التى اصبحت تمتص الجزء الاكبر من صادراتها. كما اصبحت هذه البلاد تخضع لشروط المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى التعسفية.

وهكذا فرضت على بلاد العالم الثالث نماذج تنمية لاتخدم خصوصيتها ولاتحمل اعتباراً لتراثها او ثقافتها ولا تهتم بتنمية قدرات انتاجية ذاتية أصيلة وبالتالى شهدت تدهوراً فى اوضاعها الاقتصادية وتفشى الجوع والفقر والبطالة وتعمقت التبعية.

البطش الامريكى

اذن فالنظام الدولى الجديد الذى تتغنى به الدول الغربية لن يشكل سوى استمرار لهذا النمط من الاستغلال والتبعية والنمو اللامتكافئ. ولاشك ان ماتدعيه الولايات المتحدة من ضرورة مواجهة صدام حسين لانه يمثل نظاماً ديكتاتورياً مستبداً يثير كثيراً من السخرية بين شعوب العالم الثالث التى رزحت تحت نظم أشد بطشاً تدعمها الولايات المتحدة لانها تخدم مصالحها: ألم تساهم الولايات المتحدة فى الاطاحة بحكم الليندى اليسارى فى شيلى عام ١٩٧٣ والذى كان قد انتخب بشكل ديمقراطى وبارادة الشعب ليحل محله حكم عسكرى مستبد زج بمئات الشباب فى السجون وأعدم المئات الآخرين؟ وألم تتبن الولايات المتحدة ماأسمته "بالدبلوماسية البناءة" تجاه نظام جنوب افريقيا العنصرى فى حين عبأت العصابات المسلحة ضد نيكاراجوا وفرضت عليها حصاراً اقتصادياً وبحرياً لهدم تجربتها الوطنية المستقلة؟



ضرب النظام المغلق

ويقدم العراق اليوم تحدياً حقيقياً لهذا النظام الدولى وهو تحد موجه الى كسر بنية هذا النظام وتقديم نموذج لدول العالم الثالث بانه ليس نظاماً مغلقاً ولكن يمكن ضربه وكسره إذاما تسلحت هذه الشعوب بالارادة اللازمة.

ويقدم لنا التاريخ نماذج مماثلة فاذا عدنا الى عهد ظهور الاسلام فى الجزيرة العربية نجد ان ماحققه الاسلام من توحيد لشعب الجزيرة العربية ثم فتح لاجزاء واسعة من العالم أحدث انقلابا فى بنية النظام الدولى انذاك بعد أن كان مقسما بين الفرس والرومان.

وفى العصر الحديث نجد ان حركة المقاومة السلمية فى الهند التى قادها غاندى مثلت تحديا قوياً لامبراطورية بريطانيا العظمى التى لاتغرب عنها الشمس وذلك باستخدام اساليب للمقاومة اتسمت بالاصالة والابداع وشكلت تراثاً نهلت منه العديد من الشعوب المتطلعة للحرية والاستقلال.

كما نجد ان تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس عام ١٩٥٦ اثبت ان دولة من دول العالم الثالث قادرة على تحدى الدول العظمى والصمود امامها وتحقيق نصر استراتيجى. وقد اثار هذا الحدث حماساً كبيراً فى شباب العالم الثالث خاصة فى بنما حيث خرج شبابها مطالبا بتأميم قناة بنما وانهاء التواجد الامريكي علي اراضيها.

ثم نجد شعب فيتنام يحقق انتصارا عسكريا علي الآلة العسكرية الامريكية ضاربا عرض الحائط باسطورة التفوق التكنولوجي والاعتقاد السائد بانها قادرة علي سحق الارادة الانسانية. كما ان صمود شعب افغانستان امام الغزو السوفيتي لأراضيه وارغامه السوفييت علي الانسحاب منها يشكل دليلا آخر فى هذا الاتجاه.

كما نرى اليوم علي ارض فلسطين المحتلة استمرار الانتفاضة الباسلة وتحديها للاحتلال الاسرائيلي وآلته العسكرية التي عجزت عن مواجهة احجار اطفال غزة والضفة كما عجز امامها العقل الاسرائيلي المادي النفعي عن ادراك ما يكمن وراء صمود هذا الشعب وتحمله لكافة انواع القمع والقهر الاسرائيلي.

واذا كانت دول العالم الثالث قد سلبت ارادتها وثرواتها في ظل النظام العالمي الدولي الذي لم تشارك اصلا في وضعه فلن يتأتى الخلاص الا من خلال كسر علاقات التبعية التي تربطها به وبلورة نماذج أصيلة للتنمية تحترم خصوصية كل دولة وثقافتها. وهذا لا شك سيحتاج الي درجة كبيرة من التضامن والنضال المرير علي المستوى الدولي والتخلص من النظم الاجتماعية السائدة في هذه البلاد والتي ربطت مصالحها بمصالح الغرب وبآليات التبعية. وحينئذ سيمكن بناء نظام دولي جديد حقا، مبني علي العدالة والتكافؤ.

نعم .. نحن ندعو إلي نظام دولي جديد ولكن حسب شروط جديدة وعادلة، نظام يربط بين كل القضايا ولا يصمن علي تحرير الكويت واليهود السوفييت وينكر هذا الحق علي الفلسطينيين. نظام يقوم بتعويض ضحايا عملية النهب الاستعماري التي استمرت اربعة قرون وأدت إلى ابادة سكان الأمريكتين ونقل ثلثي سكان افريقيا وفتح آسيا بالقوة للسلع والأفيون (حرب الافيون الأولي وحرب الافيون الثانية) نظام يربط بين أسعار السلع الأساسية بما في ذلك المواد الخام فان ارتفع سعر واحدة ارتفع سعر كل السلع الاخرى حتى لا ينخفض سعر برميل البترول بينما يرتفع سعر تذاكر الطائرات والمنتجات الصناعية.

ان النظام الذي تشكل لم نصنع نحن قواعده فهو نظام يعاقب الفلسطيني الذي يخطف طائرة ولا يعاقب الصهاينة الذين يخطفون وطنا، وهذه مسألة – حسب وجهة نظرنا المتواضعة– تحتاج إلى اعادة النظر!

رابعا : العالم العربى «منطقة الخليج ثغرة»

لن نثير قضية هل كان هناك نظام عربي قبل الازمة بالمعني العلمى الدقيق للنظام ام لا بل سنقبل فكرة "النظام العربى" ونطرح تساؤلا لماذا حدثت الازمة فى هذا النظام؟

ان حدوث الازمة في النظام فى هذه المنطقة بالذات منطقة الخليج هى نتيجة لما تمثله هذه المنطقة من نقطة ضعف واضحة فى بنيته، تنعكس فيها كل هشاشته الاقتصادية والاجتماعية والامنية فمنطقة الخليج تمثل ثغرة امنية واضحة فبرغم انها انفقت في الاعوام الاخيرة مايقارب الاربعة تريليونات دولار على التسلح الا ان عجزها عن حماية امنها وضح تماما في الحرب العراقية الايرانية ثم فى حرب الخليج الدائرة.

كذلك مثلت هذه المنطقة ثغرة اقتصادية عربية اذ ان معظم عوائد النفط كانت تصب في النظام الاقتصادى الراسمالى ولم تمثل اساسا لتنمية عربية مستقلة وهو ما ظهر واضحا فى تجميد البنوك الغربية للارصدة الكويتية في بداية الازمة وهو سلوك ليس بالجديد على الغرب اما على الجانب الاجتماعي فقد استقدمت انظمة الخليج عمالة اسيوية رخيصة مستبعدة البعد القومي فى حساباتها مما هدد الوجود العربى والثقافة العربية في منطقة الخليج واثار المخاوف بشأن امكانية تحول الجاليات الاسيوية الى جاليات استيطانية تهدد عروبة الخليج (لاحظ بالمقابل) حرص العراق على العمالة المصرية ورفض استقدام الاسيويين).

ليس غريبا اذا ان يخترق النظام فى منطقة الخليج.

واستشراف مرحلة ما بعد الازمة ينذر بتكريس وجود هذه الثغرة الأمنية، حيث من الواضح ان القوى الكبرى حريصة على وضع ترتيبات أمنية تكون طرفا حاضرا فيها، ووجود الثغرة الاقتصادية حيث ان هناك مؤشرات لسلوك كويتي معتمد على المؤسسات الغربية فى إعادة تعمير الكويت حال تحريرها، اما الثغرة الاجتماعية فقد تكون أخطر، حيث ان النزاعات السياسية المثارة قد تؤدى لاستبعاد جنسيات عربية في العمل بمنطقة الخليج كالسودانيين واليمنيين وهو ما يقلل التواجد العربى لصالح التواجد الآسيوى الذى سيظل عمالة رخيصة مستعدة رغم كل شئ للعودة للخليج.

لم يتهاوى النظام العربى فى هذه الأزمة فى ركنه الخليجي فحسب، بل كذلك فى القلب الذى مثل دول المواجهة مع العدو الصهيوني تاريخيا. وهذا ليس وليد الأزمة بل سبقة تحول لهذه الدول فى السبعينات والثمانينات.

فسوريا ومصر أصبحتا في التحالف الدولي، بدون شروط، ولا يتوقع ان تنسحبا منه بعد الحرب. فالدلائل كلها تشير الي الاستمرار فيما يمثله التحالف من انعكاس نظام دولى تهيمن عليه القوى الغربية. وقد وضعهما ذلك، ان لم يكن مع الجانب الاسرائيلي، فعلى الأقل ليس فى مواجهته. وكان اعتراف الدولتين بحق اسرائيل فى الدفاع عن نفسها تكريسا لمفهوم حقها فى الوجود، وبالتالى تغير مسار العلاقة معها من المواجهة والصراع الى التقبل والتعايش السلمى، وهى العلاقة التى شهدت البداية فى اتفاقات كامب ديفيد ثم سياسات التطبيع المصرية ـ الاسرائيلية، بدرجة ان مصر الآن تستعد لاستقبال أسر اسرائيلية فى سيناء اذا ضرب صدام اسرائيل بأسلحة كيماوية (الوفد ٧/٢/١٩٩٠) فى الوقت الذى تمنع فيه دخول الفلسطينيين أراضيها.

وقد نجحت أجهزة الاعلام والتعليم فى تحييد الشعب المصرى بدرجة كبيرة. اما السعودية ففى ظل حساباتها الأمنية والسياسية قامت بطرد الفلسطينيين بدورها، وتوقفت عن دعم المنظمة ماليا، وبذا يتكامل السياق اللازم لحلف مصرى ـ سورى ـ سعودى لحماية «الامن» فى المنطقة فى مرحلة ما بعد الحرب. ويمكن للانسان ان يتصور شكل التسوية المتوقع والذى يكثر الحديث عنه للقضية الفلسطينية، وهى التسوية التى ستقوم على انضمام دول المواجهة للمعسكر الامريكى وتوقف تمويل المنظمة والانتفاضة وغالبا استبعاد المنظمة والبحث ثانية عن ممثلين مستقلين للشعب الفلسطينى.

* وهكذا يمكن القول بانه فى القاموس السياسى الرسمى ستختفى كلمة «العدو الصهيونى» تماما.

اختفت اذا دول المواجهة، والمستقبل يحمل فى طياته تغيرا فى التحالفات، سيتم ربط مصر بسوريا والسعودية والخليج عامة، فى حين تستمر دول المغرب العربى التى نأت بنفسها عن التحالف الغربى فى جهود وحدتها، وسيواجه لبنان مشكلة حقيقية مع اسرائيل التى فى ظل الأزمة و«ضبط النفس» استمرت فى بسط نفوذها بالقوة على جنوب لبنان دون أى تعليق عربى.

← العراق بعد الحرب سيتكرر معه فى القالب السيناريو الذى جرى مع المانيا فى الحرب العالمية الثانية، فستتم إعادة تعميره بتعاون دولى خشية حدوث فراغ قوى فى

المنطقة قد يدعم الدور الايرانى المتزايد، لكنه سيتم تقليص جيشه حتى لا يشكل خطرا ثانية، وتدمير أسلحته الكيماوية وأى ارهاصات نووية تمهيدا لتقييد التسلح بالمنطقة كلها (طبعا ستفلت اسرائيل من أى خطر) مع أخذ تعهد من العراق بعدم التعرض لاسرائيل أو اية دولة مجاورة.

باختصار: تقليم أظافره ووضعه فى سياق الخطة الامريكية للهيمنة والنفوذ.

اما الدول التى خرجت عن «النظام».. «الدولى» فلا يستبعد محاولة تغيير نظم

الحكم بها حتى لا تمثل اى تهديد مستقبلى، وهى: السودان واليمن تحديدا، واستمرار تضييق الخناق الاقتصادى عليها لقبول شروط الحلف الشمالى العربى ورؤيته.

اما الاردن فربما بقى الوحيد مواجها لاسرائيل، لكن ضعف قوته وسوء علاقاته الحالية بالولايات المتحدة والغرب وهيمنة التيار الاسلامى على المجتمع والدولة ربما تعرضه لضربة اسرائيلية لا يتوقع تدخل الدول العربية فيها الى جانبه تمهيدا لتسوية القضية الفلسطينية ربما لا تترك حتى الضفة الغربية وغزة للفلسطينيين. ووضعه هو أكثر الاوضاع حرجا بعد الحرب.

الوعى العربى ومواجهة الآخر:

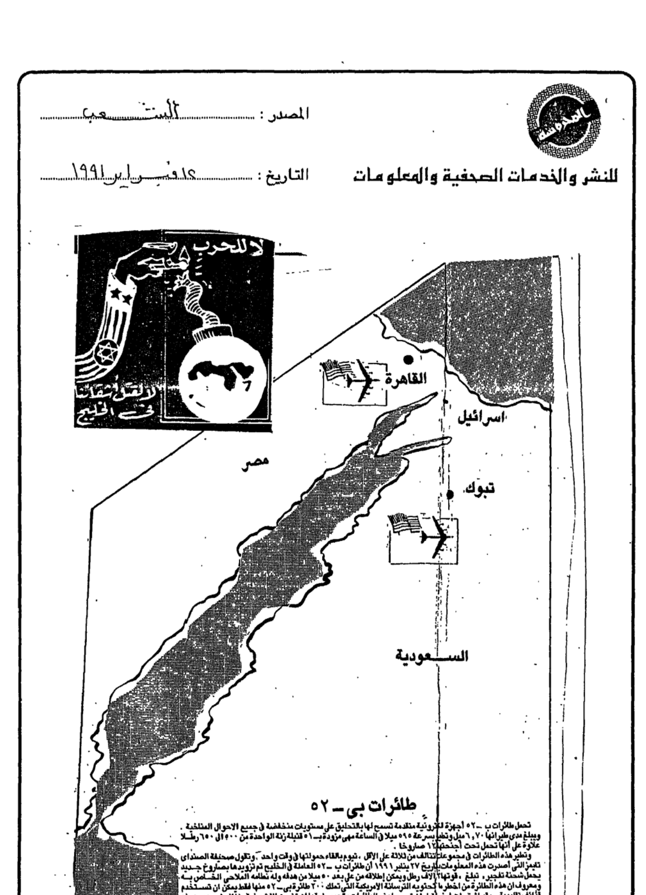
ربما كانت أفضل نتائج الازمة هى كسر حاجز الخوف والشعور بالضآلة أمام الآخر فى الذات العربية، فبرغم كل الخسائر فوجئ الوعى العربى أولا ان العراق (بغض النظر عن الاتفاق معها أو معاداتها) قد استطاعت الصمود فى وجه هجوم دولى ومازالت، وان خرافة التكنولوجيا الغربية التى لا تقهر اهتزت حتى لدى الغرب ذاته. وثانيا ان اسرائيل قد ضربت ولاول مرة منذ ١٩٤٨ فى العمق وان مفهوم اسرائيل التى لا يمكن ان يجرؤ أحد على المساس بها.. ضربت.

وقد كان رد الفعل المباشر على ذلك فى الشارع العربى هو تأييد صدام ليس كشخص أو حاكم. بل كإثبات على امكانية حدوث هذا الحلم الذى لم يكن يتوقعه أحد، على الرغم من ماضى صدام، فموقف التيارات الاسلامية مع العراق ليس تأييدا عاطفيا للنظام العراقى، وانما هو ادراك دقيق للموقف فى سياقه التاريخى والسياسى الدولى ودلالته بعيدا عن تفاصيله المحزنة.

وربما كان من الطريف ان انكسار سطوة الآخر على النفس انعكست على الشارع المغاربى الذى أثارت معاداته لفرنسا ودورها فى دهشة المراقبين بل فزعهم.

وربما كانت هذه النتيجة هى الامل الباقى فى استمرار نظام عربى، لكنه ليس

نظام نظم بل نظام شعوب تأبى رغم كل شئ دخول بوابة «النظام العالمى الجديد» و«الشرعية الدولية» التى أثبتت الازمة نسبيتها والوجه الاستعمارى القبيح الذى تخفيه. وتبقى التيارات الاسلامية هى المتزعمة لتيار النبض الشعبى فى ظل انحسار اليسار واختفاء القوميين العرب، وهو ما ينذر بمواجهة حادة بينها وبين النظم فى المرحلة القادمة بوادرها الهجوم الرسمى عليها، ومحاولة إساءة سمعتها بأى وسيلة.



طائرات بى ـ ٥٢

تحمل طائرات ب ـ ٥٢ أجهزة الكترونية متقدمة تسمح لها بالتحليق على مستويات منخفضة في جميع الاحوال المناخية . ويبلغ مدى طيرانها ٧٠ , ٦ ميل وتطير بسرعة ٥٩٥ ميلا في الساعة مهي مزودة بـ ٥١ قنبلة زنة الواحدة من ٥٠٠ الى ٦٥٠ رطلا علاوة على أنها تحمل تحت أجنحتها ١٢ صاروخا .

وتطير هذه الطائرات في مجموعات تتألف من ثلاثة على الاقل ، تقوم بالقاء حمولتها في وقت واحد . وتقول صحيفة الصنداى تايمز التى أصدرت هذه المعلومات بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٩١ أن طائرات ب ـ ٥٢ العاملة في الخليج تم تزويدها بصاروخ جديد يحمل شحنة تفجير ، تبلغ ، قوتها ٢ الاف رطل ويمكن إطلاقه من على بعد ٥٠ ميلا من هدفه وله نظامه الملاحي الخاص به ومعروف ان هذه الطائرة من اخطر ما تحتويه الترسانة الامريكية التى تملك ٢٠٠ طائرة بى ـ ٥٢ منها فقط يمكن ان تستخدم قذائف تقليدية . وقد اشترطت فرنسا قبل أن تسمح لهذه الطائرات بالعبور فوقها ان تضمن الا تحمل القذائف احدى هذه الطائرات ، تصدر النبا كل نشرات الاخبار ! ويشير الرسم التوضيحي الذى نشرته الصحيفة البريطانية الى أن الطائرات تنطلق من مصر (القاهرة) ومن السعودية نضرب العراق .. ولم نقرأ حتى الان تصويبا أو تكذيبا !

هنرى كيسنجر مهندس السياسة الامريكية وقد عمل على تنفيذ نظرياته فى ادارة الأزمات لخدمة المصالح الامريكية والاسرائيلية بدءا من كامب ديفيد والحروب الإقليمية وانتهاء بأوروبا الشرقية والخليج وكما هدف الى تصفية الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى فهو الذى اقترح حل أزمة الخليج بجراحة عاجلة لتصفية العراق كقوة عربية، وهو الذى نصح باستمالة سوريا وايران.. الخ.. فهل تتواصل نجاحات مدرسة كيسنجر؟!.. لا أظن فرغم الفرقة والاقتتال فوضوح الرؤية تجاه انحراف الأحداث وإظلام المصير سوف يتغلب على كافة المخططات.

دور التوازنات الدولية والاقليمية

بقلم السفير :
بهى الدين الرشيدى

أفرزت أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية عددا من الأوضاع والتوازنات الجديدة، بعض هذه الأوضاع والتوازنات لم يتم تبلورها بعد بالشكل الكافى ومع ذلك فمن الضرورى رصدها ومتابعتها فى إطار حماية مصالحنا وأهدافنا القومية. ومن الضرورى أيضا إلقاء الضوء على بعض التطورات الدبلوماسية والأبعاد السياسية مما قد يسهم فى تكوين نظرة موضوعية واضحة المعالم والأهداف فى مجرى السعى لدعم سياسة قومية متطورة ديناميكية.

وعلى الساحة السياسية بوطننا العربى الكبير ـ ربما يطلقون عليه الشرق الاوسط ـ جدت أوضاع وتوازنات جديدة شملت أغلب القوى السياسية بالمنطقة وهذه الأوضاع والتوازنات الجديدة بالعالم العربى لا شك انها ليست فى صالح مصر ودورها الريادى خاصة وقد أصبح من الواضح انه فيما عدا علاقاتها بسوريا والسعودية ومجموعة الخليج فقد أصابها نوع من التدهور أو الفتور بمعظم القوى العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر: منظمة التحرير الفلسطينية وهى عماد القضية القومية للعرب.. الاردن ووضعه القلق فى مواجهة اسرائيل.. اليمن وعلاقاتها بمصر تاريخية استراتيجية.. السودان بالمثل.. مجموعة المغرب الخ..

وليس ثمة شك أيضا ان هذا الانقسام وهذا التدهور فى العلاقات العربية ليس فى صالح أية قوة عربية بل هو دون تردد فى صالح اسرائيل والقوى المساندة لها. وليس ببعيد ما حدث من انقسام عربى عقب كامب ديفيد لم نبرأ منه إلا أخيرا وما أدى اليه من تراجع للقضية الفلسطينية ومن غزو لبنان واحتلال عاصمتها (واحتلال جنوبها للآن). وخلال هذا الانقسام حدثت الاعتداءات الاسرائيلية والامريكية على العراق وليبيا الخ..

وليس معنى ذلك انه لا سبيل لتصحيح الأوضاع والتوازنات.. وفى تصورى ان القاهرة حاليا على وعى بكل هذا وانها مازالت تفضل حلا يقضى بوقف القتال ويحقق انسحاب العراق والتسوية السلمية للمطالب بين الدول الأشقاء رغم ما حدث من حرب واقتتال وتدمير. ونأمل أن يعبر الموقف المصرى عن مثل هذا الاتجاه فى المؤتمر الحالى لعدم الانحياز المنعقد فى بلجراد خاصة وقد سبق ان عبرت مصر عن ترحيبها بالبيان الامريكى السوفيتى المشترك الاخير.

لعل من أهم ما طرأ على الساحة السياسية عالميا واقليميا يدور حول تطورات السياسة السوفيتية وما أطلق عليه لوقت قريب بالمتغيرات العالمية والنظام الدولى الجديد . وأخيرا وضح الاتجاه السوفيتى المعارض لتدمير العراق والمؤيد لوقف القتال وتأكيده أن العمليات العسكرية الأمريكية قد تجاوزت قرارات الأمم المتحده وأصبحت تسعى لتحقيق مصالح ذاتية وتأتى التحركات السوفيتية الأخيرة متمثلة فى البيان السوفيتى الامريكى المشترك وما تضمنه من اقرار مبدأ وقف القتال إذا أعلن العراق عزمه على الانسحاب وأيضا الاتجاه لحل النزاع العربى الاسرائيلى وذلك قد أثار ضجة كبرى فى اسرائيل وفى الاوساط الامريكية وغير الامريكية الموالية لاسرائيل أو المتعاطفة معها.



الموقف الإيراني

ويقودنا ذلك إلى الدور الذى تلعبه إيران آنيا على الساحة السياسية بالخليج ودوليا ، ومن الضروري الاشارة إلى الوضع السابق علي الأزمة عندما كانت ايران تلعق جراحها إثر حرب الخليج في الوقت الذى كانت علاقتها بالغرب وبالعالم الخارجي شبه مقطوعة فيما عدا علاقات خاصة تربطها بموسكو بحكم الجواروالحياد السوفيتي خلال حرب الخليج الأولى وعلاقات متميزه مع عواصم أخرى كدمشق وقد ظلت على مساندتها لها طوال الحرب وضعا فى الاعتبار الخصومة المشتركة لهما مع بغداد . وفيما عدا ذلك كانت علاقاتها متدهورة بواشنطن والعواصم الغربية وبالقاهرة والرياض ودول الخليج وغالبية الدول العربية ؟.!

هذا الوضع تغير بعد أزمة الخليج وبعد الحرب . بداية علاقتها ببغداد تحسنت بشكل مفاجئ بعد مبادرة صدام باعادة الأراضي الايرانية المحتلة وبقبول تطبيق اتفاقية الجزائر فيما يتعلق بتقسيم شط العرب بين البلدين وبالافراج عن الأسرى الايرانيين دون شروط ألخ ....

هذا في الوقت الذى سارعت فيه سوريا للتحرك بقصد الحصول علي التأييد الايراني لموقفها وموقف حليفاتهافي أزمة الخليج مستغلة في ذلك علاقتها الخاصة التى سبق ارساؤها خلال حرب الخليج الأولى وقد تواصلت بعدها . تمثل هذا التحرك السورى فى زيارة قام بهاالرئيس الأسد لطهران عقب الاتصالات التى تمت بين سوريه والولايات المتحدة في بداية الأزمة . ولكن وكما وضح الآن فقد صدق القول أن لايران حساباتها الخاصة وأنها تتخذ موقفا مستقلا فى أزمة الخليج وقد سبق لى الاشاره لذلك في حينه .

تدرج الموقف الايراني بين معارضة غزو الكويت وبين التنديد الشديد بتواجد القوات الامريكية والمتعددة الجنسيات فى منطقة الخليج . وتراوح الموقف داخل ايران نفسها بين اتجاه متشدد للمرشد الروحى للدوله علي خامينئى وبعض المتشددين كمهدي خروبى رئيس البرلمان وأحمد خوميني نجل الامام الراحل وبين اتجاه معتدل براجماتى للرئيس رافسنجانى ووزير خارجيته علي أكبر ولاياتي . هذا إلى أن تبين تبلور الموقف الايراني فى شكل متوازن فى عدة خطوات أخيرة .

وإذا أعلن لجوء الطائرات العراقية لايران والتزام حكومتها بالحفاظ عليها وعلى طياريها طوال فترة الحرب وضحت معالم السياسة الايرانية باتخاذ موقف الحياد . ولكن هذا الموقف الحيادى أثار قلقا وتساؤلات عنيدة لدى واشنطن والغرب الذى ما زال لايطمئن إلى حكومة ايران الاسلامية وتوجهاتها الثورية ؟!!.. وللآن مازالت التحليلات والتعليقات والتساؤلات تثار كل يوم حول مضمون هذه الواقعة الخاصة بلجوء الطائرات العراقية بطياريها لايران واحتمالات استخدامها مستقبلا – الخ ؟! كما أن هذا الموقف الحيادي لم يمنع طهران من أن تتقدم رسميا للأمم المتحدة للتصريح بشحن مواد للغذاء والاغاثه كمعونة لشعب العراق الأمر الذى شجع دولة أخرى كالمغرب ؟ أن تحذو نفس الحذو.

من ناحية أخري فلم تدخر طهران وسعا في الاشارة إلى تأييدها لاعادة السيادة إلى الكويت ولكن ليس بالشكل الذى تجري به العمليات الحربية حاليا والذى يهدف إلي تدمير العراق :

ويمثل هذه الخطوات أصبحت طهران مؤهلة للقيام بدور هام فى حل الأزمة ووقف الحرب الدائرة ومن هذا المنطلق بدت أهمية المبادرة الايرانية التى بدأت بمقترحات رئيس البرلمان مهدى خروبى والتى أقرها ووقع عليها عدد كبير من النواب والتى توجهت للحكومة بطلب سعيها لتحقيق تسوية للسلام وقد أعقب ذلك توجيه رسالة من الرئيس رافسنجانى للرئيس صدام حملها إليه سعدون حمادى الذى زار طهران أخيرا وفيما يلى الأفكار الايرانية لمشروع السلام الذي يتوقع بحثه في مؤتمر عدم الانحياز المنعقد ببلجراد

(١) – لقاء قمه عراقي ايرانى يمكن أن يتم بزيارة من الرئيس رافسنجانى لبغداد مع استعداد الرئيس الايراني للقاء المسئولين الامريكين (وذلك تحول كبير في الموقف الايرانى من واشنطن).



(٢) ـ انسحاب القوات العراقية من الكويت ووقف القتال مع اعلان البدء فى الانسحاب.
(٣) ـ انسحاب متزامن (أو سريع) للقوات الأجنبية من السعودية والخليج يبدأ مع الانسحاب العراقى
(٤) ـ حلول قوات دول اسلامية محايدة من المنطقة في المواقع التي تحتلها قوات العراق والمتعددة الجنسيات .
(٥) –البدء في تسوية الخلافات العراقية مع الكويت ودول الخليج بواسطة من قيادات سياسية وفكرية اسلامية
(٦) – بحث التعويضات اللازمة لإعادة تعمير العراق وامكانات الاسهامات الاسلامية فى ذلك
(٧) – بحث ما يلزم من اقامة ترتيبات لأمن المنطقة بمشاركة دولها وبعيدا عن النفوذ الأجنبي ..

ومن الجدير بالذكر ما سبق أن قرره مجلس التعاون الخليجى من أهمية اشراك ايران فى مثل هذه الترتيبات الأمنية مع ملاحظة ما تردد حول هذا الموضوع في البيانات المشتركة لواشنطن وموسكو سواء فى هلسنكى سابقا أم في واشنطن أخيرا أو ما يتردد كل ساعة في العواصم الغربية حول نفس الموضوع وغني عن البيان وجود اتجاه قوي ضد أي تواجد أمريكي أو غربى بعد الحرب وأن هناك أفكارا بديلة مطروحة للبحث ومع ذلك ليست واضحة بعد حول تواجد قوات للأمم المتحدة إلخ ..

فى ضوء ما تقدم يمكن تفسير التوجه الدولي والاقليمي صوب طهران والذى تمثل فى توالي قدوم وفود السلام . وقد واكب قدوم الوفد السوفيتى وصول وزير الخارجية التركية أحمد التموجين كما سبق ذلك تواجد ٤ وفود أخرى في وقت واحد : عراقى برئاسة سعدون حمادى ، جزائرى برئاسة وزير الخارجية أحمد غزالي ، يمني برئاسة نائب وزير الخارجية ، فرنسي برئاسة فرانسوا شير مدير عام الخارجية الفرنسية .

كما أن ما تقدم يفسر ما تم أخيرا من اتصال الرئيس ميتران هاتفيا بالرئيس رافسنجاني ومن اتصال امريكى مباشر بطهران برسالة شخصية من الرئيس بوش إلى الرئيس الايرانى وكما سبق أن أشرت بمقال سابق فقد سبق أن قررت المجموعة الأوربية رفع القيود والمقاطعة الاقتصادية عن ايران وبدأت فى استئناف علاقاتها الطبيعية معها .

مثل هذه الظواهر تجعل من ايران الاسلامية قوة دولية واقليمية يمكن أن يكون لها وزنها قبل انتهاء الحرب وبعدها .. ولكن ذلك سيكون دائما مرتبطا لدى الولايات المتحدة والغرب بالاطمئنان إلى التزام طهران بخطها السياسى المتوازن السائد الآن والذى يمثله تيار الرئيس رافسنجانى .



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لا نهاية للتاريخ

اولا: النظام الدولى الجديد

بقلم :
د.عبد الوهاب المسيرى
عمرو كمال حموده
نادية رفعت
هبه سعد الدين

ربما لم تواجه مصر أزمة في تاريخها الحديث مثلما تواجهه الآن من محاولة تزييف الوعي العربي في مصر من قبل مجموعة من المثقفين من أعضاء النخبة الحاكمة أو المرتبطة بها أو الملتفين حولها . وفي محاولة لتوضيح الأمور أشتركنا في كتابة هذه الدراسة بعد عقد عدة ندوات حوار حول موضوع حرب الخليج وآثارها الثابتة وتدور الدراسة

حول أربعة محاور:

١ ـ النظام الدولي الجديد ٢ ـ العالم الثالث

٣ ـ الدولة الصهيونية

٤ ـ العالم العربي

. يتسم هؤلاء المثقفون الذين يدافعون عن النظام الدولي الجديد وعن التدخل الأمريكي بأن الحضارة الغربية قد بهرتهم وهزتهم تماما فتبنوا قيمها وصورها الادراكية وخرائطها المعرفية بحيث أصبحوا لا يرون سوى ما يسمح لهم برؤيته، ولا يرددون سوى الشعارات التي يصوغها الغرب ثم يطرحها لهم . وهزيمة هؤلاء كاملة إلى درجة إنهم لا يتخيلون إمكانية تحدى النظام المغلق الذى تحاول أن تفرضه هذه الحضارة على كل العالم وهو نظام يصدر عن إيمان اعمى بقيمه التكنولوجية، خاصة العسكرية ومقدرتها على الهيمنة الكاملة وعدم اكتراث بعالم القيم فهى ترى أن الانسان كيان مادى محض منتج ومستهلك للسلع، وأنه يجب ان يطوع البشر حتى يدخلوا القفص الحديدى .

(اصطلاح ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني).

ولكن لا يمكن ان تسمى الأشياء بأسمائها فهذا يفضحها ويجعل البشر ينفرون منها ومن هنا الحديث عن النظام الدولي الجديد الذى نطالب الآن ان ننضم إليه في فرح وبهجة.

والآن ما هو هذا الشيء الجديد، ومن تولى عملية تأسيسه، وما هي شروطه وما هي أهدافه؟ .

رجل أوروبا النهم

بدأت تتشكل معالم النظام الدولي الجديد في منتصف القرن التاسع عشر حينما بدأ يتحدد وجه التشكيل الاستعمارى الغربي وبدأ يعي ذاته كحركة عالمية لابد وأن تؤدى إلى تقسيم العالم وتحوله إلى سوق واحد، بما في ذلك ممتلكات القلعة الشامخة الوحيدة المتبقية: الدولة العثمانية التي كان يقال لها رجل أوروبا المريض. كان رجل أوروبا النهم يريد افتراس العالم بأسره ووجد أنه لابد من السيطرة على الممرات حتى يضمن تدفق المواد الخام الرخيصة. وقرر أن يعيد صياغة العالم ليتفق مع هذه الصورة.

وحينئذ ظهر محمد على وهو لم يكن جزءا من الحسابات الغربية ودوافع محمد على لم تكن نبيلة ، فهو ضابط ألبانى انتهازى وجد أنه يمكن أن يحقق طموحاته الشخصية الاستبدادية بأن يحدث مصر ويكون جيشاً قوياً فيها يوجد من خلاله المنطلقة ويحقن الدولة العثمانية بالحياة.

لم تتوقف الدول الغربية لترى مدى نبل دوافع محمد على أو خساستها وإنما اشتمت الخطر المحدق فيما يحدث، فظهوره ونجاح تجربته يعني أن النظام الغربي العالمي الجديد لن يولد. فوقفت بريطانيا وروسيا بل وفرنسا حليفة محمد على في وجهه وحطموا جيشه وتم تسريحه بمقتضى معاهدة ١٨٤١ التي نصت على فك الصناعة المصرية وتحطيم القدرات الصناعية والفنية لمصر حتى لا تقوم أى قائمة لتنمية مستقلة بعد ذلك ولم تسم هذه المعاهدة معاهدة القضاء على مصر وإنما سميت معاهدة تهدئة

ـ Pacifi cation ـ الشام ومصطلح تهدئه هو الذى أستخدمته الولايات المتحدة لوصف إنجازاتها الوحشية في فيتنام ، فحينما كان يتم القضاء على قرية وإبادة معظم سكانها كان يقال دائما لقد تم تهدئتها وهكذا ولد النظام العالمي الجديد مخضبا بدماء العرب والمسلمين وما أشبه الليلة بالبارحة.

فالدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة (بما في ذلك فرنسا صديقة صدام) تحاول القضاء على العراق وتدميره وتحطيم قواه، كشهادة ميلاد للنظام الدولي الجديد وشاهدا على كفاءته في التعامل مع الدول التي ترفض الانضواء تحت هيمنته حتى يضمن استمرار تدفق الموارد والمواد الخام والعمالة الرخيصة إلى الغرب فيحقق الرفاهية المادية لمواطنيه ولعله لم يكن من قبيل الصدفة أن سعر برميل البترول قبل ٢ أغسطس وصل إلى ١٣ دولاراً واتجاهه العام كان نحو الإنخفاض ليصل مع نهاية عام ١٩٩٠ إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل، ومن ثم كان البترول هو أرخص سلعة على وجه الأرض، (هل هناك علاقة بين كل هذا وضخ الكويت والامارات البترول بكميات تفوق نصابهم؟).

الإنسان والكوكاكولا

كان إنهيار سور برلين عام ١٩٨٩ وإنتهاء الحرب الباردة مؤشرين هامين على تطور الرأسمالية في أساليبها لتدعيم سيطرتها على العالم ككل وليس على مناطق معينة فقط ، في ظل الهيمنة الاقتصادية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية والعابرة القومية على المقدرات الاقتصادية «للدول» وتحول «الدولة» في صيغتها القومية إلى أداة لخدمة مصالح هذه الشركات .. وقد أصبح دور هذه المؤسسات هو «تنميط» البشر وفقا للنموذج الذى تدعو إليه .. فالبنطلون الجينز وزجاجة الكوكاكولا وسندويتش الهامبورجر أسمات يجب تعزيزها في «النمط» الإنساني الذى يتم تخليقه لدى الشركات المتعددة الجنسية ، على حساب الارادة الوطنية للشعوب وحقها في تقرير حياتها حسب النسق القيمي الذى

ترتضيه .. ولذلك فان الدعوة للنظام الدولى الجديد هى بالفعل «هجمة إستعمارية» جديدة ليس أكثر أو أقل «لكسر وبحر» إرادة الشعوب وإلغاء خصوصياتها وايديولوجيتها وحريتها ..، وظهور العراق كقوة عسكرية كان يهدد كل هذا ، خاصة بعد أن تصور الغرب أنه أحكم قبضته ولذا تقرر تحجيم العراق وطلب منه ألا يتعرض لاسرائيل أو لمجلس التعاون .. وان يقوم بفك الجيش العراقى وأن يدمر الأسلحة الكيماوية . أى طلب منه ألا يتحدى النظام الجديد .. فالقضية لم تكن قضية حدود وحسب.

هذه هى النية ، يجب على الجميع ان يعووا فحواها ، تماما كما يعى فحواها الغرب الذى ضرب محمد على وعرابى وعبد الناصر ويضرب كل من تسول له نفسه أن يتحدى القفص الحديدى.

وعلى هؤلاء الذين يضيعون وقتهم فى دراسة نفسية صدام ودوافعه ان يرجئوا هذه الألاعيب الأكاديمية الى حين أن ينجلى تراب المعركة.

إن الهجمة الضارية التى تواجهنا هى هجمة تقوم بها حضارة امبرياليه تستهلك الإنسان والكون ويكفى أن نشير الى أن الولايات المتحدة أستهلكت فى المائة عام الماضية من الموارد الطبيعية ما يساوى كل ما أستهلكه الجنس البشرى عبر تاريخه ! وأن المجتمع الأمريكى حسب احدى الاحصائيات يستهلك ٤٠٪ من موارد العالم أجمع وأن المواطن الأمريكى الواحد يستهلك مقدار ما يستهلكه ألف مواطن هندى . أما النفايات الذرية وغير الذرية فهو يحل مشكلتها بنقلها وتخزينها فى العالم النامى وتصدير النفاية إلى العالم الثالث هو حل غربى قديم فالصهيونية ان هى إلا تصدير نفاية أوروبا أو مسألتها اليهودية لنا.

والان يتحدثون وبنفاق شديد عن تلويث مياه الخليج بالنفط بعد أن ثقبوا الأوزون وأصبحت بعض مناطق هذا الكون غير صالحة لسكنى البشر .

وأنا أكاد أجزم أن الأيام ستكشف لنا عن مخابىء نفايات الغرب فى دول العالم الثالث نفايات تم دفنها دون معرفة شعوب هذه الدول!

النظام القديم

وهم فى الغرب يتحدثون عن النظام العالمى الجديد باعتباره السلام والوئام ولكن تفلت منهم أحيانا مؤشرات فى غاية الدلالة.

فوزير خارجية إيطاليا دى ميكليس يصرح بأن إيطاليا تطالب بحقها من الغنائم بعد هذه الحرب لتعوضها عن خسائرها بسبب ما رتبه مؤتمر يالتا عقب الحرب العالمية الثانية! وتورجوت أوزال رئيس وزراء تركيا يطالب بأرض عراقية فى الموصل وكركوك لوفرة نفطهما كمكافأة له على موقف تركيا من حرب الخليج.

فالنظام العالمى الجديد ليس سوى النظام القديم - على حد قول نعوم تشومسكى الكاتب الأمريكى اليهودى المعادى للصهيونية ولكنه يحاول ان يجمل نفسه حتى يتبناه مثقفو العالم الثالث أى النخبة الثقافية للضحية المستهدفة.

ولعل هذه اللقطة الأخيرة تجعلنا ندرك علاقة الهجمة الاستعمارية الجديدة باسرائيل والقضاء على الإرادة الوطنية للشعوب .. ولنقرأ ما كتبه الباحث اليهودى الامريكى «أوفيراسليكتار» فى بحثه المقدم فى يونيو عام ١٩٨٣ (لاحظ التاريخ) للندوة الخاصة التى عقدت فى واشنطن حول أهمية المخابرات العسكرية على مستوى العالم وتنسيق عمليات الدفاع تحت مظلة النظام الجديد المزعوم فيقول:

«إن إسرائيل فى إتجاهاتها الفكرية الجديدة وفى ظل ما ترسمه المخططات الغربية لتحقيق المصالح الدفاعية الغربية ، فإن «السلام الحقيقى» بين إسرائيل وجيرانها يجب أن يتم توقيع إتفاقياته فى «بغداد»! فبغداد المحطمة والمنكسرة هى مثيلة «برلين» التى تحطمت على مدافع وقنابل التحالف الغربى .. وعندئذ فقط يمكن لإسرائيل أن تندمج فى داخل الإطار العربى».

كان هرتزل ينادى بإنشاء دولة يهودية يضمنها القانون الدولى العام وعبارة القانون الدولى العام فى القرن التاسع عشر تعنى فى واقع الأمر القانون الغربى إذ أن دول آسيا وأفريقيا لم تشارك فى وضع هذا القانون أو تطبيقه . وكان من صالح هرتزل ألا يسمى الأشياء بأسمائها وأن يتحدث عن الهيمنة الغربية باعتبارها نظاما عالميا ، ولكن ما هى الفائدة التى يجنيها مثقفونا من ترديد نفس العبارة ؟ هل تم إستيعابهم تماما فى النظام الغربى هل أصبحوا يسمونه عالمياً؟

ميتافيزيقا التكنولوجيا

ولكن يبدو أن شعوبنا ليست فى سذاجة بعض مثقفينا (ولكن هل هى سذاجة ام فساد؟) فالرؤية السائدة الآن بين الجماهير ان النظام الدولى الجديد يحاول ان يدمرنا ولكنه فى محاولته هذه لم يكشف حقيقته وحسب وان كشف

مواطن ضعفه.فلم يعد المواطن العربى يخشى التكنولوجيا الغربية المعقدة التى حولها الغرب الى نوع من الخرافة والاسطورة بل الى ضرب من ضروب "الميتافيزيقا الطمية" اذ صمد الشعب

العراقى وتحمل أعنف وأشرس ما أنتجته الترسانة التكنولوجية للسلاح واثبت انها ليست دقيقة ولامخيفة الى هذا الحد. ومن هو الذى يقف الآن فى الصحراء يخشى منازلة العراقيين على البر؟

كذلك كسرت الحرب "عقدة الأجنبى" الذى يمتلك مفاتيح الحضارة والتقدم

كما أظهرت الحرب للعرب مدى كذب وادعاء مقولات "حقوق الانسان" التى

تدافع فقط عن الانسان الغربى، بينما التدمير المريع للشعب العراقى وكيانه لايعنى شيئا..

وبالتالى تفتحت من جديد الآمال - نتيجة "تحدى" الشعب العراقى للهجمة الاستعمارية الجديدة من الولايات المتحدة والتحالف العربى - فى

إمكانيات النهوض العربى و النهضة العربية الاسلامية وإقامة نظام عالمى أكثر عدلاً بين الشعوب.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسرائيل عضو فى نظام الأمن العربى .. كيف ؟!!

بقلم : جمال بدوى

● على اى اساس ، تشارك إسرائيل فى نظام الامن العربى المزمع قيامه فى الخليج بعد انتهاء الحرب (؟!)

إن إسرائيل دولة معتدية ، ولا تزال تحتل ارضا عربية هي الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان ، وشريط من جنوب لبنان ، ولا تزال اسرائيل تعامل الفلسطينيين مثلما كانت امريكا تعامل الهنود الحمر ، وهي تستخدم العنف والبطش لارغام الفلسطينيين على ترك أرضهم حتى تخلو لاستيطان الغرباء اليهود القادمين من شرق اوروبا .

● كيف يقبل العقل العربى ان تكون اسرائيل عضوا فى نظام امنى هدفه الدفاع عن ارض عربية ضد العدوان (!!) وإسرائيل نفسها مصدر للعدوان فى أى لحظة ؟! واحتمال عدوانها على البلاد العربية قائم فى كل وقت ، ولن يصرفنا عن هذه الحقيقة سكوتها على صواريخ صدام حسين وامتناعها عن الرد ، لاننا نعرف دوافع هذا الصمت ، وثمنه فى كشف الحساب الاخير .

إن النظام العربى المقترح لابد ان يكون عربيا صرفا ، ولابد ان يكون بمنأى عن القوى العظمى - فما بالنا بإسرائيل - وإلا عدنا إلى سياسة الاحلاف والمحاور والتبعية للقوى العالمية ، وهي سياسة رفضتها مصر منذ مطلع الخمسينات ، واستبدلت بها اتفاقية الدفاع العربى المشترك ، ولا يمكن ان يقبل الحس الوطنى المصرى - ومن ورائه الراى العام العربى - ما رفضناه بالأمس ، ولا يمكن أن نسمح بعودة الاستعمار من النافذة بعد ان طردناه من الباب .

ولان الولايات المتحدة التي تنفرد اليوم بالسيطرة على العالم ، تعرف جيدا حساسية تواجدها فى المنطقة ، فإنها لا تكف عن الاعلان بانها لن تبقى يوما واحدا فى المنطقة بعد تحرير الكويت .. وكذلك صدرت تصريحات مشابهة عن الحكومة البريطانية وبقية الحكومات المشتركة فى التحالف ، والهدف من كل هذه التصريحات هو طمانة المشاعر العربية التى تتوجس من التواجد الاجنبى فى الخليج ، فكيف نسمح إذن بوجود إسرائيل فى هذا النظام الامنى الذى سيحل محل القوات المتحاربة ؟!

● هل اسرائيل دولة عربية ؟!

● هل اسرائيل طبقت قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن بشان الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة واحترام حقوق الفلسطينيين وأعطتهم حق تقرير المصير ؟

● هل نزعت اسرائيل اسلحة الدمار الشامل ، او وقعت اتفاقية الحد من الأسلحة النووية ؟

إن شيئا من ذلك لم يحدث ، فكيف إذن نسمح بمشاركة إسرائيل فى التواجد الأمنى فى الخليج ؟

●● هذا هو السؤال الذى نوجهه إلى حكومة مصر بعد ان صدرت عنها تصريحات غريبة كشفت فيها عن قبولها للتواجد الاسرائيلى فى الخليج .. ونقول ونكرر أن نظام الامن العربى يجب أن يكون عربيا صرفا حتى يكتب له الوجود والبقاء .. أما إذا حدث غير ذلك فلن يكون مصيره بأسعد من مصير حلف بغداد ..



وحدة العراق ضرورة مصرية

عرب ما بعد الحرب .. د . محمد حسين الزيات

ولنا كلمة

فاروق الطويل

● **فاجأني** الدكتور الزيات بسؤاله .. هل سمعت خطاب الملك حسين .. هل تشك في ذكاء الرجل .. الذي جمع خبرة الحكم من الخمسينات .. هل يدفعه ذكاؤه أن يطلب وقف القتال من بوش لا من صدام .. ماذا يريد الملك .. بالضبط .. انه يعلم جيدا أننا لسنا أمام حرب .. وإنما نحن امام قوات متحالفة تنفذ حكم الطرد على مغتصب لجاره .

● **هل الملك حسين مكلف بتدمير صدام وعرفات** قلت احس أن الملك حسين مكلف بدور متسق مع القوات المتحالفة .. وانه مع عرفات دفعا صدام لشر عمله وللتخلص منه .. ولا اشك لحظة في ذكاء الرجل الذي تربى في احضان امريكا وإنجلترا ودرس وتعلم وتزوج منهم وعلم اولاده عندهم .. وقد عرفنا عنه سرعة المناورة والواقعية السياسية وإدراكه للتوازنات العالمية .. ولا يمكن ان يستبدل أمريكا بصدام وعرفات .. ولا ننسى موقفه في حرب ٦٧ عندما دفع عبد الناصر بسرعة المواجهة مع إسرائيل بإغلاق الخليج .. والعجيب انه يتباكى على اطفال العراق المساكين ولم نسمع منه كلمة عن أطفال فلسطين والسعودية والكويت وباكستان والفلبين بل والعراق الذين ذبحهم صدام والذين ماتوا على ارضه او وهم في الطريق لمعسكرات اللاجئين عنده .. ولهذا اعتقد انه مكلف بدور ما .. لانه يحيد البحث عن مصلحته ويخلص تماما للغرب وملخص دوره في الأزمة الدفع بصدام وعرفات للجحيم .. المهم ماذا سنفعل حتى لا يتكرر صدام .. وهل ستتغير الخريطة كما يقولون .. وما هي صورة المستقبل القريب امامك .

● **لمن يكون الولاء ..** قال سأروى قصة تبدو بعيدة ولكنها لب الموضوع .. من أربعين سنة وأثناء عملي بالأمم المتحدة كلفت بالاشراف على استقلال الصومال .. وتكونت مجموعة أحزاب وجدت من بينهم حزبا صغيرا اسمه دجل ومرقله .. واختصاره H. D. M .. فسألت قالوا نحن قبيلتان صغيرتان وسط القبائل .. قلت أنتم تدخلون عالما أرحب فلماذا لا تنسون القبلية .. واقتنعوا وذهبوا وبعد شهر قالوا غيرنا اسم الحزب للدستور المستقل .. قلت هل يوجد حزب دستورى وأنتم خرجتم منه .. قالوا لا .. وإنما ليبقى H. D. M كما هو .. وأحسست أن التفكير لم يتغير وإنما لبس ثوبا آخر .. وهذا ما حدث بالفعل في حزب البعث العراقي .. فلازال الحكم عشائريا قبليا .. حتى الساعة .. فكل حكام العراق من تكريت رغم أن اسمه حزب البعث العربي الوحدوى الثورى وخلافه .. وهذا النظام هو الذى يسمح بوجود مثل صدام يتحكم في كل شيء ولا يستطيع أحد أن يراجعه .. إذن الولاء لتكريت لا للعراق .. الولاء للقبيلة لا للدولة .. ولا للعروبة ولذا لا مكان له في عالمنا اليوم .. فأنا مثلا دمياطى .. ولائى لدمياط لا يمنع ولا يتعارض مع ولائى لمصر .. ولا لولائى للعروبة .. ولا للاسلام .. ولا للعالم والانسانية .. فهذه دوائر تكمل بعضها البعض .. وهذا ما يجب أن يفهم جيدا وربما تكون مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تختفي فيها القبلية والعرقية والطائفية وغيرها ومن هنا يأتى دورها في رسم مستقبل المنطقة وقيادتها المعتدلة التي لا تعرف التطرف .



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩١

● **لا مكان للصغار** .. نحن في عالم الكبار .. الكبار يزدادون قوة ويتحدون مع بعضهم البعض فماذا يفعل الصغار .. إنهم يزدادون انقساما للأسف هل هناك مكان لكيانات صغيرة في هذا العالم .. حتى لو كانت تحمل اسم التكريتي .. لقد انشطرت الجامعة العربية إلى ثلاث شظايا قبل أيامها أنها أعمدة خرسانية تدعم الجامعة أين هذه الشظايا الآن .. هل تطايرت في وجه صانعيها أين مجلس التعاون الذي لازال قائما وأمينه العام لازال في عمان رغم قطع العلاقات والحرب بين دوله .. أين الاتحاد المغاربي .. كانوا يقولون أن الجامعة فكرة استعمارية بناها الانجليز .. لنا واذكر أن دستور ٢٣ أيضا صنعته بريطانيا وقال عنه سعد زغلول أنه صنيعة الشياطين ولكن عندما جاء صدقي يغيره بدستور ٣٠ دافع عنه دفاع المستميت .. وأقول إن أكثر ما يحتاجه العرب اليوم هو قوة الجامعة العربية .. ربما نحتاج تعديل ميثاقها ويمكن عمل ملاحق للميثاق .. تتمشى مع واقع اليوم واسمحوا لي أن اطرح بعض الأفكار لانقاذ العالم العربي .. حتى لا يتدخل العالم وينظمنا في غيبة منا .. لابد أن يكون لنا أفكار محددة ولا ننتظر أفكار العالم .. كل العالم يعرف ما سيحدث بعد الحرب فلماذا لا يكون عندنا رؤية واضحة ندافع عنها لصالح أهل المنطقة .

● مجلس أمن عربي ..
● مجلس برلماني عربي
● محكمة عدل عربية

اقترح عمل برلمان عربي منتخب من جميع الدول العربية وعلى مستوى الشارع العربي وليس على مستوى البرلمانات العربية شأنه في ذلك شأن البرلمان الأوربي ومستقل عن برلمانات الدول وله واجبات وحدوية محددة .. وتشريعات توحيدية فيما يمكن الاتفاق عليه بين المجموعة العربية وأمامنا أنواع كثيرة متعددة من الوحدة من أوربا .. هناك مثلا وحدة بحر الشمال .. « نوردك يونيون » وهي متفقة أو متوحدة في قوانين التأمينات والمعاشات ومكافحة الجرائم فإذا أخطأ سويدي يمكن أن تطبق عليه فنلندا الحكم .. وإذا عمل أحد في النرويج وانتقل بعد التقاعد للدنمارك فإنه يتقاضى معاشه من هناك .. ولا تعارض بين جمهورية وملكية وإمارة فالكومنولث فيه جمهورية الهند أكبر أعضائه تدين للتاج البريطاني المهم أن ندخل عالم الكبار ونحن متماسكون لا ونحن قبائل وأفخاذ عشائر .. وهذه الوحدة لا تتنافى مع كوننا في الأمم المتحدة متعلقين ملتزمين بمؤسساتها .

ومجلس الأمن العربي لا يتعارض مع مجلس الأمن وإنما هو جزء منه .. يستطيع أن يحل مشاكل العرب قبل أن تصل لمجلس الأمن وهنا تستطيع أن نتكلم عن الحل العربي ويصبح لدينا قدرة على الحل العربي .. لأن قرارات مجلس الأمن تكون ملزمة أولا وتحميها قوة عسكرية ثانيا .. مثلما هو حادث الآن .. فالقوات المتحالفة تنفذ قرار مجلس الأمن .. باستخدام القوة .. وهي البند السابع وهنا انبه بالمناسبة إلى من يقارنون بين قرارات الكويت وقرارات فلسطين .. أقول إن كل قرارات فلسطين في البند السادس وهي التفاوض والوساطة والتحكيم أما قرارات الكويت فهي البند السابع أي التنفيذ بالحصار والعمل العسكري .. مثل حكم القاضي المشمول بالتنفيذ الفوري .



اما محكمة العدل العربية فهى ضرورة لحل النزاعات التى ستظهر كثيراً نتيجة النفوس المشحونة بعد أزمة الخليج .

● **لا لخريطة جديدة** احذر من كل ما يقال عن خريطة جديدة او عن تقسيم العراق فأرض العراق وترابها وحدة لا تتجزأ وعلى مصر أن تحرص كل الحرص على وحدة التراب العراقى .. وعلى عدم تغيير الخريطة والابقاء على كل الدول العربية كما هى .. حتى مع حل قضية فلسطين يجب أن لا تكون على حساب اى دولة عربية .. وعلى الدول العربية الحليفة لأمريكا أن توظف علاقاتها الجيدة مع الغرب لحل المشكلة الفلسطينية لأنها هى الأصل ولا داعى إطلاقا لصيحات الحقوق التاريخية التى يرددها البعض عن حقوق لتركيا فى الموصل .. أو غيرها .. لأننا بذلك نؤيد فكرة صدام فى احتلال الكويت بنفس المنطق والخطر الأعظم أن صدام نفسه لم يعرف أن بغداد كانت مقرا للحكم الفارسى .. وأن إيوان كسرى على بعد خطوات من بغداد فى نهاوند ..

● **زواج الثروة المادية بالثروة البشرية** يبقى فى النهاية الثروة العربية وقضيتها التى زرعها صدام فى نفوس الفقراء .. فالثروة تقرن بالقوة .. بالاتفاق والتراضى .. حتى يزداد الغنى غنى ويتخلص الفقير من فقره .. ومن الضرورة أن تتحمل الدول الغنية مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى دول الثروة البشرية .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩١

ثالثا : الدولة الصهيونية «شرعية الوجود»

تواجه الدول الاستيطانية - على عكس البلاد العادية، أى التي لم يتم تخليقها باستجلاب عنصر بشري اجنبي - تواجه ما تسميه بشرعية الوجود، وهي شرعية مختلفة عن أزمة الشرعية التي تواجهها النظم السياسية المختلفة - اذ أن شرعية الوجود لا تسري علي النظام السياسي وحده وانما هي أمر ينصرف إلى وجود الكيان الاستيطاني ذاته.

وحينما اندلعت حرب الخليج كان الجيب الاستيطاني الصهيوني يواجه أزمة حادة. فالانتفاضة الفلسطينية اثبتت للعدو الصهيوني وللعالم بأسره أن الديباجات الدينية والادعاءات التاريخية التي تفترض غياب العرب هي مجرد أكاذيب وادعاءات فالفلسطينيون العرب، بكتلتهم البشرية، يظهرون كل يوم علي شاشة التليفزيون وهم يجاهدون بالحجر ويثبتون أن الادعاء الصهيوني بأن فلسطين أرض بلا شعب محض افتراء، أكاذيب غربية رنانة، أعطيت رنة دينية. كما أن ظهور هذه الكتلة أثبت أيضا أن الادعاءات الصهيونية عن امكانات اسرائيل العسكرية الهائلة ومقدرتها علي التحرك من باكستان إلي المغرب (علي حد قول شارون) واستعدادها للقيام بدور شرطي المنطقة المدافع الشرس عن المصالح الغربية أمر مشكوك فيه تماما، اذ أن أطفال الحجارة أثبتوا أن هذا الشرطي غير قادر علي الدفاع عن نفسه او الحفاظ علي الامن في الضفة والقطاع.

ثم جاءت البريسترويكا لتزيد الطين بلة، فمع تراجع الاتحاد السوفيتي إلي مكانة الدولة العظمي من الدرجة الثانية خفت حدة الصراع في التشكيل الحضاري الغربي وانتهت الحرب الباردة. ولكن وجود اسرائيل ذاته كان مرتبطا بوظيفتها كحاملة طائرات للتشكيل الاستعماري الغربي تدافع عن المصالح الغربية ضد القوى الوطنية وضد الغزو السوفيتي المحتمل ومع تلاشي هذا الاحتمال في الوقت الحاضر وجدت اسرائيل نفسها بلا وظيفة، أو وجدت أن وظيفتها ليست حيوية لهذه الدرجة.

ولذا حينما اندلعت حرب الخليج كان الجيب الصهيوني في أزمة حقيقية وكانت الصحف الاسرائيلية والدراسات الاستراتيجية تؤكد ضرورة البحث عن دور جديد، وظيفة تضمن استخدام التمويل والدعم الغربيين. ولكن فوجيء التحالف الغربي بأن عداء شعوب المنطقة للدولة الصهيونية من القوة بحيث انه لا يمكن السماح لاسرائيل بالاشتراك في الحرب لأن هذا سيعري قوات التحالف ومقاصدها وحقيقة الأشياء، فطلب منها ضبط النفس أى عدم الاشتراك في غزو العراق وضربه وتدمير امكانياته الاقتصادية والعسكرية. ولكن وجود اسرائيل ذاته مستمد من وظيفتها ولذا تذهب إلى أن التساؤل بخصوص شرعية وجود الكيان الصهيوني الذي طرحته الانتفاضة والبرسترويكا قد طرح مرة أخرى .. فالسؤال هو: لم اسرائيل إن كانت مكلفة إلي هذا الحد، ضعيفة إلى هذا الحد، مرفوضة إلى هذا الحد؟ لم اسرائيل ان كانت هناك دول عربية على اتم استعداد الآن ان تقوم بدور شرطي المنطقة بدلا من قوات الإمبريالية الغربية ؟ فالقوات العربية الموالية للغرب اكثر فاعلية من القوات الإسرائيلية فهي ارخص بكثير من القوات الاسرائيلية، كما أنها مقبولة لدى الجماهير فهي يمكن ان ترفع الألوية القومية والدينية والنضالية وهي تدك حصون وقلاع العرب والمسلمين وتدوس سنابك خيولهم رؤوس المجاهدين. من اسرائيل بعد هذا؟ وهذا منطق كامب ديفيد - أي محاولة تخطي الوسيط الاسرائيلي واقناع الغرب بتجنيد وسطاء من السكان الأصليين يقومون هم بالمهمة ويتقاضون الثمن. وفي مرحلة السادات تم الدفاع عن كامب ديفيد ومنظورها بديباجات مصرية فرعونية ممجوجة ومرفوضة من شعوب الخليج والمنطقة العربية.

فهي ديباجات تستبعدهم، أما الآن فإن منظور كامب ديفيد يتم الدفاع عنه بديباجات عربية اسلامية وتتبناه عدة دول بعضها لا يقبل إلا بالقرآن دستوراً وبعضها تاريخه العروبي لا شبهة فيه. ومما فاقم الأمر بالنسبة لاسرائيل تلك الصواريخ التي وصلتها واحدثت بها دمارا، وعلى عكس ما تقول الصحف الغربية والإعلام المصرى الرسمي فان هذه الصواريخ لها فاعلية حقه وتركت جرحا غائرا - حقيقيا ونفسيا - في الذات الصهيونية "لقد ملأت الغالبية بالخوف والبعض بالرعب" على حد قول الجير وساليم بوست (العدد الدولي ٢٦ يناير ١٩٩١) وهذا بعد الصاروخ الثاني فحسب.

وبالمقابل ادت الصواريخ الى ارتفاع معنويات الفلسطينيين (نفس العدد) (انظر أيضا جريدة الاندبندانت عدد ٢٣ يناير ١٩٩١) أما المهاجرون السوفييت فقد عبروا عن ضيقهم بحالة العرب، فهؤلاء المرتزقه قد جاءوا بحثا عن النعيم في الحياة الدنيا. ولكن مهما كانت فاعلية الصواريخ على المستوى الفعلي والمعنوى فانها قد اثبتت أن عقيدة



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩١

الحدود الأمنه عقيدة سخيفه مضحكه.
وكان يوجد انقسام في اسرائيل بين هؤلاء الذين يرون أن الأسلحة الحديثة بمداها البعيد تجعل فكرة الحدود الجغرافية الأمنه فكرة عتيقه، وهؤلاء المتمسكين بالضفة والقطاع لانهم يرون أهميتهما لأمن اسرائيل. ولعل اعضاء الفريقين يدرسون الآن هذا الجانب فى العقيدة العسكرية الصهيونيه.

وقد عرت صواريخ صدام حقيقة اسرائيل كتابع للحضارة الغربية، بل انها حولتها من حاميه عسكرية إلى محمية أمريكية حينما وصلت صواريخ باتريوت التى يعمل عليها خبراء أمريكيون – إذ يبدو انه رغم كل المزاعم الصهيونية عن قوة اليهود العجائبية فانه فى لحظة الأزمة هرعت الدولة الصهيونية إلى حاميها الأزلى وطلبت منه العون فزودها به. وهذا يعنى تزايداً فى تقليص السيادة الاسرائيلية وحرية القرار. وقد علق عيزرا وايزمان على هذه الظاهرة (الحياة ٦ فبراير ١٩٩١). فلم يشارك الاسرائيلين فرحتهم لوصول الصواريخ أمريكية الصنع والإدارة لأنه ادرك التضمينات الحقيقية لذلك.

وتحاول اسرائيل من جانبها ان تؤكد نفعها ومن ثم ضرورة استمرارها، فبدأ التفكير الاستراتيجي الاسرائيلى يؤكدان العدو الاساسى الآن هو الاسلام سواء فى شكل المهاجرين العرب فى اوربا أم الجمهوريات الاسلاميه فى الاتحاد السوفيتى أم الصحوة الدينيه فى العالم العربى الاسلامى، أم وقوف قطاعات ضخمة من الشعوب الاسلامية فى وجه عملية التغريب ومحاولة استيعاب العالم كله داخل الآله الاستهلاكية العالمية (التى تسمى بالنظام العالمى الجديد !). من هذا المنظور تؤكد اسرائيل انها لا تزال خط الدفاع الأول للحضارة الغربية حتى بعد أن زال الخطر السوفيتى، وبعد أن هدأت الحرب الباردة. فالدول العربية التى تريد الاحلال محل اسرائيل تحوى داخلها عناصر اسلامية غير مؤهلة بطبيعة تكوينها الدينى أو الثقافى لان تضطلع بمهمة الشرطى بكفاءة.

وقبل ان نترك موضوع الدولة الصهيونية لابد وأن نشير الى موضوع ضبط النفس إياه (الذى اثنى عليه سفير الكويت فى واشنطن اثناء حواره مع رئيس تحرير صحيفة الجيروساليم بوست عبر الاقمار الصناعية، فهو أمر آخر سخيف مضحك فمن الواضح ان النموذج الجراحى الاجهاضى فى القتال الذى لا تعرف اسرائيل سواه اثبت فشله الذريع. فبعد اعلان نجاح عملية قذف بغداد وبعد توزيع الشربات فى شوارع تل ابيب والقاهرة ولندن وبعد ان رقص ضحايا العدوان العراقى الديسكو ظهرأن قوات التحالف الرهيبه لم تنجح فى تدمير قوة العراق الجوية حسب مزاعم البيانات العسكرية الأولية، وما فشلت فيه الولايات المتحدة . وفرنسا وانجلترا وبنجلاديش والسنغال لا يمكن ان تنجح فيه اسرائيل بمفردها. كما ان قوات التحالف لم تتوقف عن ضرب بغداد الصامدة، ولذا فلا يوجد ضبط نفس من أى نوع ويمكن لاسرائيل بذلك أن توفر ترسانتها العسكرية لتمطر قنابلها على مخيمات الفلسطينيين فى لبنان ولتضرب قواتها بيد من حديد على سكان فلسطين المحتله المنتفضين المجاهدين فضبط النفس هو احدى الصيغ اللفظية التى نجح الاعلام الغربى فى اشاعتها حتى يستبطنها بعض ضعاف العقول والنفوس بيننا ثم يرددونها ببلاهه وفصاحه شديدين ان ضبط النفس هو ضرب من ضروب ضبط الفتك وتقسيم العمل. يجب ألا ننسى كفاءات الحضارة الغربية الإدارية والهندسية ومقدرتها الهائلة على الفتك ولعل هذه هى المرة الأولى فى تاريخ البشر أن تكون صناعة أسلحة الفتك والدمار هى أهم الصناعات ومن أضخم القطاعات الاقتصادية وأهم الصادرات! هذا هو إذن النظام الدولى الجديد! هذه هى إذن حضارة العقل والتعقل.

لا نهاية للتاريخ

وبعد، كتب أحد كتاب هذه الدراسة (الدكتور عبدالوهاب المسيرى) مقالاً نشر فى الاهرام اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ (٢٣ اكتوبر ١٩٧٣) بعنوان «لا نهاية للتاريخ» بين فيه ان العبور العربى العظيم هو اثبات لقدرة الانسان على ان يتجاوز الحسابات الكمية الدقيقة والرؤية المادية المصمتة، وان الانسان من خلال ارادته وتصميمه وإبداعه قادر على إلحاق الهزيمة بالعدو المتخندق خلف خطوطه العسكرية وفى خرافة التفوق التكنولوجى، وحينما عبر الجنود المصريون خط بارليف عرفنا ان الله حق، عرفنا ان الانسان لا يموت وان باب الاجتهاد مفتوح أمام المجاهدين. واليوم وشعب العراق الصامد يقدم لنا الشهداء والأمل نقولها مرة أخرى رغم هزيمة المهزومين وحسابات الماديين الرتيبة الكمية المتدنية بجحودهم الثاقبة نحو القفص الحديدى (النظام العالمى الجديد) نقول انه لا نهاية للتاريخ.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩١

سلام مجهول بعد حرب معروفة !

على عكس العرب ... بدأ الامريكيون من الآن فى الاعداد ، لمرحلة ما بعد انتهاء حرب الخليج . إدراكا منهم لمرارة النتائج المترتبة ولعمق المشاكل المتفجرة .. فالكل يعرف تقريبا من الآن فصاعدا نتيجة الحرب العسكرية ، وهى انتصار التحالف الاقوى إعدادا وتسليحا ونفوذا وهزيمة نظام الرئيس العراقى ، الذى دخل مرحلة الانتحار اليائس !.

صلاح الدين حافظ

على عكس العرب ، يدرك الامريكيون والاوروبيون ان المعلوم هو انتصارهم ، ولكن المجهول هو ما سوف تاتى به نتائج الحرب سياسيا واقتصاديا .. وطنيا وقوميا .. عربيا واسلاميا !! كل ذلك فى ظل ثلاثة موازين هى .. ميزان النصر والهزيمة فى المعارك العسكرية .. وميزان انقلاب التحالفات فى العلاقات العربية وسقوط النظام العربى القائم منذ انشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ .. ثم ميزان العلاقات العربية بكل من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوروبيين ، وبكل من دول الجوار ، تركيا وايران واسرائيل ... القوى الاقليمية المتعاظمة الدور .. خاصة اسرائيل التى تضخم دورها فى اى برنامج امريكى مقبل للمنطقة ، حتى لو ادعى بعض العرب ان دورها قد اختل أوضاع ، بعد ان أخذت واشنطن امر الأزمة المتفجرة بيدها .. دون حاجة لمساعدة اسرائيل !!

على عكس العرب .. لم يدخل الأمريكيون حرب الخليج ، إلا وهم مسلحون بكل الاسلحة .. من الاسلحة العسكرية ، إلى الأسلحة السياسية والاقتصادية ، التى تكفل لهم الانتصار فى معركتهم ، لتثبيت مبادئهم وتحقيق أهدافهم الاستراتيجية .

من سمات الاعداد ، لمستقبل ما بعد الأزمة ، البرنامج ـ الافكار التى طرحها وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر قبل اسبوع ، امام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكى .. ومنها ايضا البرنامج الذى تعكف على إعداده لجنة خاصة شكلها الرئيس بوش ، برئاسة نائب مستشاره للأمن القومى ، روبرت جايتس ، وتضم ممثلين لوزارة الخارجية والمخابرات المركزية ، ومجلس الأمن القومى الأمريكى .. ثم منها ايضا تلك الافكار العديدة ، التى تطرح فى وسائل الاعلام على لسان مراكز ابحاث جامعية وعلمية معروفة مثل : بروكنز ، وهارفارد ، وبيركلى ، وهوفر ، وعلى لسان سياسيين بارزين مثل : هنرى كيسنجر وزبيجنيو بيرجينسكى ونوفك بل والرئيس الأسبق جيمى كارتر ..

■■■

من باب العلم بالامر المطروح ، ومن قبيل التعرف على ما يعد الآن لمستقبلنا المجهول .. نستشهد فقط هنا ببعض مقولات كل من وزير الخارجية الأمريكية الحالى ، ووزير الخارجية الاسبق ..

●● يقول جيمس بيكر الوزير الحالى فى تصوره لترتيبات ما بعد الحرب ، إن امريكا ستواجه تحديات خطيرة ابرزها ضمان امن الخليج ومتابعة حل الصراع العربى الاسرائيلى ، وردع اى عدوان مستقبلى وخفض سباق التسلح وإعادة تعمير ما دمرته الحرب وضمان تدفق النفط .

لكن اخطر ما طرحه بيكر هو ان ترتيبات الامن يجب ان تشرف عليها عمليا الولايات المتحدة ، وربما نظريا الامم المتحدة ، ويجب ان تضم القوى الاقليمية فى المنطقة مثل ايران وتركيا واسرائيل

●● لكن هنرى كيسنجر وزير الخارجية الاسبق ، يطرح افكاره بوضوح اكثر من زميله بيكر فيقول [نيوزويك ٢٨ يناير ١٩٩١] :

إن التحديات التى تواجه الرئيس بوش ـ فيما بعد الحرب ـ تتمثل فى اتخاذ عدد من الخطوات هى على التوالى : (١) الحد من سباق التسلح فى المنطقة حتى لا يتكرر ما حدث (٢) صياغة اتفاق للتنمية فى المنطقة لتحقيق التوازن بين الفقراء والاغنياء (٣) تسوية النزاع بين العراق والكويت نهائيا (٤) إعداد برنامج دولى لمطاردة الارهاب وفرض عقوبات صارمة عليه (٥) المحافظة على ميزان دقيق للقوى ، فى ظل نتائج الحرب الحالية ، يحفظ الامن والاستقرار فى المنطقة ، ويساعد على ازدهار النظام العالمى الجديد بقيادة امريكا .

. يضيف كيسنجر قائلا : إنه من سخرية القدر اننا يجب ان نحقق المعادلة الصعبة التالية .. الابقاء على التوازن فى المنطقة بحيث نتحايل على تحقيق تحديين هما ، ترك العراق أقوى مما يجب ، او تركه اضعف مما يجب نتيجة تدميره فى الحرب ... فى التحدى الاول يصبح العراق قوة توازن فى مواجهة ايران الاسلامية الراديكالية .. وفى التحدى الثانى يصبح العراق ضعيفا ، وبالتالى عرضة لاطماع جيرانه وخصوصا ايران ، التى تحلم بملء الفراغ فيما بعد تدمير العراق !

والحل الأمثل ـ يقول كيسنجر ـ هو إضعاف قدرات العراق الهجومية ، مع الابقاء على قدرته على الصمود فى وجه أطماع جيرانه !!

■■■

فى ضوء كل هذه المشروعات والبرامج والافكار .. هل لنا ان نستخلص بعض النتائج ، التى ستسفر عنها هذه الحرب التدميرية الشاملة ، التى تسبب صدام حسين بغروره وطيشه وعدم نضج فكره السياسى ، فى اشعال شرارتها الاولى فى الثانى من اغسطس ١٩٩١ ؟..

حسنا سنحاول استخلاص النتائج التالية ، خاصة فى مجال توازن القوى بالمنطقة .

(١) تصعيد الحرب الشاملة بالشكل الحالى ، سوف يدمر العراق ـ الدولة قبل النظام وبعده ـ بحيث نتركه ضعيفا ، مما يحدث خللا فى التوازن العربى كله ، وسوف تكون سوريا مثلا فى وضع صعب فى مواجهة اسرائيل من ناحية وتركيا من ناحية اخرى !

(٢) إحداث فراغ سياسى عسكرى عربى فى الخليج ، مقابل بروز قوى اقليمية اخرى مثل ايران ، التى قد تصبح قوة مهيمنة فى ظل إضعاف التوازن الدقيق مع العراق .

(٣) إبراز دور الأطراف العربية، التى انغمست بقوة فى حرب الخليج وهى مصر والسعودية وسوريا بحيث تصبح هذه «الترويكا» العربية محور الاستقطاب فى المستقبل .. وهنا قد تلعب سوريا مثلا دور الوسيط بين ايران وكل من السعودية ومصر، بينما تلعب السعودية ومصر دور الوسيط بين كل من سوريا وايران من ناحية وبين الغرب الاوروبى الامريكى من ناحية أخرى.

(٤) تضخم الدور الاسرائيلى فى اى ترتيبات امنية فى المنطقة .. وهو امر يصر عليه الامريكيون والاوروبيون، وقد بدات مظاهره فى زيادة الدعم المالى والتسليحى والسياسى - فضلا عن التعاطف - الضخم لاسرائيل بحجة حمايتها من الصواريخ العراقية.

(٥) ترويض الدور الكبير الذى لعبه النفط فى الخليج - ٥٥٪ من الاحتياطى العالمى - وكذلك التراكم المالى الهائل للثروة العربية، بحيث لا يؤثر على مستقبل الاقتصاد العالمى .. مقابل ترويض الراديكالية القومية والاسلامية المتصاعدة بحيث لا تؤثر على استقرار النظم المعتدلة فى المنطقة.

(٦) القضاء نهائيا على اى دور محتمل للاتحاد السوفيتى فى المنطقة، فى ظل انغماسه فى مشاكله الداخلية المتفجرة، بحيث لا يعود مصدرا للدعم السياسى او التسليحى لأى دولة عربية كما كان الحال فى الماضى ... مقابل تطمين القيادة السوفيتية القلقة من حجم الهجوم والحشد العسكرى الغربى فى الخليج، الذى هو فى صميم الظهر السوفيتى.

(٧) يبقى تحدى مواجهة النتائج غير المحسوبة لحرب الخليج وأبرزها عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى للنظم العربية الحاكمة من ناحية .. وتصاعد روح الكراهية والعداء للغرب، نتيجة إذلال العراق وتدميره تدميرا شاملا على يد الحلفاء من ناحية اخرى .. وهى الروح التى قال عنها الكاتبان الامريكيان الشهيران «رولاند ايفانز وروبرت نوفاك» - واشنطن بوست ١٩٩١/١/٢١ - إن تصاعد الاستياء العربى سيمحو سريعا كل المكاسب التى حققها بوش فى معركته العسكرية بالخليج !!

الآن .. كيف سنواجه كل هذه النتائج المريرة للحرب المريرة .. كيف سنصوغ مستقبلنا العربى المجهول، البازغ من بين ضباب حرب اصبحت نتائجها معروفة ؟!!

الله أعلم !!...

●●●

□ خير الكلام : قالوا :

وإذا الذئاب استنعجت لك مرة
فحذار منها ان تعود ذئابا !!



حل القضية الفلسطينية شرط أساسى لوضع ترتيبات أمنية نهائية للمنطقة تشارك فيها إسرائيل

قضيـة تشغل الرأى العام العربى والعالمى :

صورة النظام الأمنى الجديد للخليج بعد الحرب

د . عصمت عبدالمجيد

بعد ان تنتهى الحرب الدائرة الآن فى الخليج ، تصبح القضية التى تشغل الراى العام العالمى والعربى معا هى مستقبل امن المنطقة العربية ، ما هو تصور العرب ؟ وما هو تصور الولايات المتحدة الامريكية والغرب ؟ هل تتطابق المصالح والاهداف ووجهات النظر ام تتعارض؟ ما هى مصالح امريكا والغرب ؟ وكيف يمنعان حدوث تكرار ظاهرة صدام حسين مرة اخرى ؟

ومن ناحية اخرى كيف يمكن التنبؤ بالمستقبل ، والعالم العربى فى حالة خمول وضعف ، والجامعة العربية لا وجود لها فى الواقع .

« الوفد » استطلعت آراء السياسيين والخبراء



اتفاق موسكو وباريس على ضرورة عقد مؤتمر دولى لتسوية جميع مشكلات المنطقة

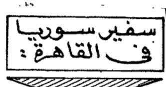
موسكو ـ عبد الملك خليل ـ اعلن وزير الخارجية الفرنسى رولان دوما فى ختام زيارته لموسكو امس ان مواقف الاتحاد السوفيتى وفرنسا حول الخطوات التى يجب ان يتخذها المجتمع الدولى بعد انتهاء حرب الخليج متطابقة جدا ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة عقد مؤتمر دولى لتسوية جميع مشكلات المنطقة .

وصرح دوما بعد اجتماع استغرق ساعتين ونصف الساعة مع الرئيس السوفيتى جورباتشوف ، بانه يجب البحث عن توازن لتوفير الامن لجميع دول المنطقة . واقترح تطوير دور الامم المتحدة فى المنطقة وخاصة دور الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن .



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩١



إعادة النظر في هياكل ونظم الجامعة العربية بما يتناسب مع المرحلة القادمة

خلال الايام الماضية ، طرحت الاوساط السياسية الدولية ، فكرة عمل ترتيبات خاصة بامن منطقة الخليج مستقبلا ، بعد تحرير الكيوت وانهاء حرب الخليج .

الدوائر الرسمية في القاهرة اكدت على ان الامن في الخليج مسئولية عربية بالدرجة الاولى ، خاصة بعد دخول المنطقة العربية ـ عقب اندلاع الحرب ـ الى مرحلة التفكك واصبحت معرضة للدخول في صراعات وقلاقل من الممكن ان تؤدى الى اعادة تقسيم او « بلقنة » منطقة الخليج بل وممكن ان تغير النظم السياسية داخل بلاد المنطقة العربية ، طبقا لخطوط النفوذ الجديدة التى تطرحها مرحلة ما بعد الحرب .

ويشير الواقع الى ان الامة العربية قد تصبح ـ بعد اضعاف العراق ـ محاصرة من قبل ثلاث قوى تقف بالمرصاد وهى ايران وتركيا واسرائيل ..

تحقيق :
حنان البدرى

مع استبعاد اسرائيل ـ بإعتبارها العدو الذى لا ينبغى مهادنته ـ يمكن ان تدخل ايران وتركيا ، معادلة التركيبة الامنية الجديدة في الشرق الاوسط .. الا ان نفس الاوساط اكدت لنا ان اسرائيل يمكن ان تشارك في اطار ذلك النظام الامنى فقط فيما يتعلق بإطار نزع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة ، وهو راى متفائل اذ لن تقبل اسرائيل ان تقلم اظافرها حتى ولو بمجرد الكشف عن مفاعلاتها النووية .

الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية : اكد في حديثه « للوفد » على حرص مصر على ان تكون الترتيبات الامنية ، بما فيها مفاوضات حل القضية الفلسطينية نابعة من دول المنطقة بدون ان تفرض عليها من اية قوة خارجية .. واضاف بان مسئولية هذه الترتيبات ستكون في اطار ميثاق جامعة الدول العربية ، والامم المتحدة ، وسوف تلعب مصر دورا حيويا تجاه هذه الترتيبات ، والتى تشمل القضاء على اسلحة الدمار الشاملة بالنسبة للجميع دون استثناء .

الفصل بين القضيتين

الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ووكيل اول وزارة الخارجية : اكد على ضرورة ان نعمل بتركيز وبالتوازى مع مشكلتى الامن العربى ، والقضية الفلسطينية ، دون ان تكون احداهما مشروطة بحل الاخرى .

وقال :

مصر تشعر بمسئوليتها في الحفاظ على الامن والنظام في منطقة الخليج ، والنظام الامني الجديد سيكون بترتيبات عربية ، بلا اية روابط مع اية قوى دولية اخرى .

● هل ستتم الاستعانة بفرق عسكرية دولية لحفظ الامن مستقبلا بالخليج ؟

ـ اى بقاء عسكرى بحرى او جوى في المنطقة سيكون عربيا خالصا ، واذا كنت تقصدين ايران وتركيا فارى ان الترتيبات الامنية قد تشمل كلا الدولتين بإعتبارهما احدى دول المنطقة المعنية بالامر ، اما الغرب فقد يقتصر دوره كمعاون في اجراء هذه الترتيبات ، ودول الغرب قد يكون لها دورها الفعال في معاونة الدول العربية لتوقيع اتفاق عدم الاعتداء او في حل صراع الدول العربية مع جيرانها من غير العرب .

● وبالنسبة للمستقبل السياسى للعراق ، هل يدخل ضمن هذا الاطار ؟

ـ اعتقد ان العراق لن يكون مستثنى من هذه الترتيبات الامنية في المنطقة بل من المحتمل ان يلعب دورا في تنفيذ هذه الترتيبات بعد انتهاء الحرب . اما بالنسبة ـ لمصر فكما اسلفت ـ مصر لها دورها الكبير والفعال بالنسبة لمسئولية الامن في المنطقة فنحن سنكون على استعداد دائم لتقديم الدعم العسكرى للدول العربية التى تطلب ذلك الدعم .

الامن السياسى والاقتصادى

دوائر رسمية اخرى اكدت لنا ، ان الترتيبات الامنية القادمة ليست عسكرية كاملة ، بل يغلب على ملامحها العامة التنسيق السياسى والاقتصادى بغرض إنعاش الدول العربية التى تعانى ازمات اقتصادية ، بمساعدة من الدول الشقيقة « الغنية » ، واقامة نظام اقتصادى عربى « غير موحد » .. مع تنشيط دور جامعة الدول العربية التى اصابها الشلل في الفترة الاخيرة وانقسمت على نفسها بإنقسام السياسات العربية .



المصدر : الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩١

وهو الامر الذى اكد عليه الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية لدى زيارته القصيرة للقاهرة ودمشق خلال الاسبوع الماضى ، فعقب مباحثاته مع وزير خارجية مصر صرح بان موضوع الامن الخليجى درس فى اجتماعات مجلس التعاون الخليجي ، واجتماعات مصر وسوريا والسعودية ، كما اكد على ضرورة وجود ورقة عمل عربية اقتصادية تدعم امن المنطقة فى المستقبل ، واعرب عن امله فى ان يتعاون الجميع فى اطار منظور عربى لامن الخليج ، وقال انه يتوقع من خلال نفس المنظور ان تتعاون الدول العربية مع جيرانها ، وذلك فى اطار النظام الدولى الجديد .

انهاء الصراع .. العربى الاسرائيلى

الدكتور عيسى الدرويش سفير سوريا فى القاهرة : تحدث عن الترتيبات الامنية بدول المنطقة ، من خلال التعاون مع الدول العربية الاخرى التى ترى فيها امكانية تحقيق امنها الوطنى والقومى ، وفى نفس الوقت ، الذى لا يجوز الفصل فيه بين امن الخليج وامن الشرق الاوسط ، لتكون الترتيبات منطلقة من الاسراع بإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى ، واحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، واستطرد قائلا : اى ترتيبات للامن فى ظل الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية ، لا معنى له ، وسيترك الشرق الاوسط عرضه لانفجارات فى كل لحظة ، ولذا لابد وان تاخذ تلك الترتيبات بمفهوم اوسع من المفهوم الامنى ، اى تشمل النواحى الاقتصادية والسياسية ، وان يكون هناك برنامج انمائى شامل لدول المنطقة تساهم الدول العربية القادرة على الاستثمار والتنمية فيه ... كما ان من حق المنطقة باعتبارها تملك اكبر احتياطى بترولى فى العالم وتساهم فى التنمية ، اقول من حق المنطقة على دول العالم ان تستفيد من امكانياتهم الصناعية ماديا وتكنولوجيا لإنه لا يجوز الفصل بين الامن الاقتصادى والامن العسكرى فى المنطقة ، كما اننا فى ظل الترتيبات الجديدة نتطلع الى اقامة نظام مؤسسى عربى يرمى الى خلق وحدة اقتصادية عربية ، والى مؤسسات ديمقراطية عربية ، تهتم بالانسان وحقوقه ، وان تكون المنطقة بعد هذه الازمة قادرة على اختيارات حرة للتعاون الاقتصادى والامنى والسياسى ، بملء اختيارها ودون ضغط .

ويواصل سفير سوريا بالقاهرة حديثه : كما يجب أن تلعب جامعة الدول العربية ومؤسساتها دورا كبيرا ، فى العمل العربى المشترك وان ادى ذلك الى اعادة النظر فى هياكلها ونظامها بحيث تتناسب والمرحلة القادمة . اما فى اطار دول الجوار فنحن جزء من المنطقة ، ولابد وان نتطلع الى تعاون اخوى بين دول الجوار العربى سواء كانت تركيا او ايران او الدول الافريقية وذلك لانها تمثل عمقا اسلاميا وتاريخيا وجغرافيا للبلاد العربية .

● ولكن يخشى من التواجد العسكرى الايرانى القوى فى المنطقة ؟

- نحن لا نخشى اى قوة عسكرية لاى بلد اسلامى لاننى اعتقد فى عدم وجود تناقض بين المصالح العربية والمصالح الاسلامية .

- اما بالنسبة لاشتراك العراق مستقبلا - فى ترتيبات الامن هذه ، فنحن نحرص على العراق وعلى شعبه ومقوماته الاقتصادية ، ولذلك فالعراق دولة هامة ولديها الامكانيات كى تساهم فى عملية الامن السياسى والاقتصادى فى المنطقة من جميع النواحى ، وخاصة فيما تملكه ، لانها امكانيات تؤهله لان يلعب دورا فى صنع الامن والاستقرار والسلام فى المنطقة .

الخبراء :

الوقت مازال مبكرا .. لوضع الترتيبات الأمنية .. انتظروا نهاية الحرب

الكاتب الصحفى فهمى هويدى حلل لنا الامر من منظور اوسع ، فقد كشف عن الفرق بين تصورنا للامن وتصور الغرب « اوروبا والولايات المتحدة » لنفس الموضوع . فالغرب تشغله قضية اسرائيل على اساس امكانية اعتبارها عنصر ضبط للامن فى المنطقة ، فى حين نحن العرب نرى ان اسرائيل اكبر عنصر يهدد الامن العربى .. وهنا يكون التعارض .

فسألته :

● ترى هل سيترك الغرب - كما يعلن - تحديد ترتيبات الامن للاطراف العربية ؟

- الغرب يعتبر امن الخليج مسئولية دولية ، باعتبار ان البترول سلعة عالمية ، وبوش اعلن ان صدام حسين هدد الامن القومى للولايات المتحدة باعتباره هدد سلعة دولية ، وهم بالتالى لا يعتبرون العرب هم الطرف الوحيد ، ولدى الغرب ايضا اعتقاد بان لهم الحق فى حماية المصالح الدولية بالمنطقة وهم يريدون ان يؤمنوا مصادر النفط فى الخليج او على الاقل يضعها تحت سيطرته .

● ايران ... الجميع يرشحها كقوة المستقبل فى المنطقة ؟

- ايران جزء من الخليج .. وطرف موجود شئنا ام ابينا ، عندما نتحدث عن امن الخليج وهى ليس بالضرورة ان يكون لها قوات لكن لابد من ابرام معاهدة حسن جوار وعدم الاعتداء مع جيرانها العرب .. ومشاركتها ستتراوح مابين الحضور العسكرى والتامين السياسى .. ومصر تستطيع هنا ان تؤدى دورا هاما بشرط ان يكون فى اطار مشروع مصرى ، اى تتواجد مصر فى الخليج لحماية مصالح الامن القومى العربى ، وليس لحماية المصالح الدولية .

● ولكن هناك من يقول بان على العرب دفع ثمن الحماية اثناء الحرب . بالموافقة على بناء قواعد عسكرية خاصة فى البحر الاحمر ؟

- مصر رفضت إعطاء اية تسهيلات او تواجد عسكرى للولايات المتحدة فى منطقة البحر الاحمر ، واعتقد ان المملكة السعودية سترفض هذا الامر ايضا ..

الدكتور اسامة الغزالى حرب الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام اوضح : ان الوقت مازال مبكرا جدا لمناقشة موضوع ترتيبات الامن فى منطقة الخليج .

وقال انها مجموعة من الاجراءات والتدابير التى تساعد على منع تكرار هذا الحدث ، وترتبط الى حد كبير بطبيعة المسار الذى سوف تاخذه الحرب الدائرة

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩١

الآن ، وفى هذا الاطار يمكن اولا التشديد على الحفاظ على الحدود الاقليمية لكافة الدول الموجودة بالمنطقة وخاصة بالنسبة للعراق .. فلن اى اطماع اقليمية فى العراق يمكن ان تسبب تفتيتا للعراق . ولذا تصبح مسئولية حفظ الامن مرهونة بالاساس بالقوى العربية ، مع ان حقيقة الامر تؤكد ان الدول ذات المصالح الحيوية والتى من خارج المنطقة ستسعى الى وضع تصوراتها الخاصة بالامن والى ترتيب هذه التصورات .

وفى اعتقادى ان الراى العام داخل البلاد العربية سيرفض هذا التدخل والمشكلة هى : كيف ستتم المواءمة بين الاعتراف بحد ادنى من المشاركة الاجنبية فى هذه الترتيبات وبين اولوية الدور الاقليمى والعربى تحديدا فى حفظ هذه الترتيبات !.

● ولكن هذا الاعتراف قد يؤدى بدخول اسرائيل فى دائرة الترتيبات بشكل رسمى ومعلن ؟

– ليس من المتصور مشاركة اسرائيل فى اى نوع من انواع الترتيبات بشكل مباشر او غير مباشر ، قبل التوصل لحل شامل للقضية الفلسطينية ، وبدون ذلك فإن مشاركتها تعنى فى الواقع اضافة المزيد من مصادر التوتر فى المنطقة .

● هناك توجه عربى حالى لضم ايران الى القوى العربية الحافظة للامن ؟

– لا يمكن استبعاد ايران باى شكل من الترتيبات الاقليمية للامن فى الخليج ، لان ايران هى الدولة الخليجية الاقوى ومن العبث استبعادها ، لكن هناك تحفظات حول المشاركة الايرانية وهى تجنب تواجد قوات عسكرية ايرانية على الاراضى العربية بالخليج .

● وهنا يبرز ايضا دور تركيا على الرغم من تاكيدات وزير خارجية تركيا الذى وصل القاهرة امس ، الاربعاء ، بحرص بلاده على سلامة حدود العراق ؟

– لا شك ان الازمة ادت لبروز الدور التركى ولكن لا يمكن ان يكون وزن تركيا فى الترتيبات المتصورة مساويا لوزن ايران .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٤ فبـــراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالتان بين مبارك والرئيس التركى حول احتمالات ما بعد الحرب

صرح السيد احمد كورت جابه البتاموتشين وزير خارجية تركيا عقب استقبال الرئيس مبارك له امس ، بانه سلم رئيس الجمهورية رسالة من الرئيس التركى تورجوت اوزال حول العلاقات بين البلدين وانه سوف يبلغ الرئيس التركى رسالة من الرئيس مبارك .

وقال لقد بحثنا الموقف الراهن فى ازمة الخليج ، كما بحثنا الاحتمالات الخاصة بالمستقبل فى فترة ما بعد الحرب والاجراءات التى يمكن ان تتخذ فى المستقبل ، كما بحثنا سبل ووسائل تطوير علاقاتنا .

واكد الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ان الترتيبات الامنية الخاصة بالمنطقة يجب ان تنبع منها ولا تفرض عليها ، وهى ليست موجهة ضد احد وتهدف بالدرجة الاولى الى ضمان التعاون والاستقرار فى المنطقة وهى المسئولية الرئيسية لدول الخليج بطبيعة الحال ولكن هذا لا يعنى ان دولا غير عربية لا تكون مرتبطة او مشتركة فيها .

كما اكد وزير الخارجية التركى ان بلاده على استعداد لتلبية نداء الدول المجاورة للاشتراك فى ترتيبات الامن بالمنطقة واعلن ان مصر وتركيا تعملان على تطوير علاقاتهما الاقتصادية من خلال اقامة مشروعات وشركات مشتركة فى شتى المجالات .

تشيني يؤكد انسحاب قوات أمريكا فور تحرير الكويت

واشنطن ـ حمدى فؤاد ـ اعلن ريتشارد تشيني وزير الدفاع الامريكى فى إجتماعه للغرفة التجارية بواشنطن ان الرئيس الامريكي جورج بوش مصمم على سحب كل القوات الأمريكية فور انتهاء الحرب، واضاف انه لا يتوقع ان تكون هناك مفاجآت او مبررات لبقاء القوات الامريكية فى الخليج

وقال تشينى انه على المدى البعيد فإن امريكا تحترم وتقدر اهمية الإجراءات الأمنية المطلوبة فى هذا الجزء الحيوى من العالم، وسوف تتم مناقشة ترتيبات الأمن مع الدول الرئيسية المتحالفة فى الجهود المبذولة الآن.

واضاف تشيني ان الكيان الأمنى للمنطقة عجز عن منع إحتلال العراق للكويت ولم تنجح الترتيبات الأمنية التى كانت قائمة لصد الغزو، وهذا هو الذى أعطى العراق الفرصة لكى يحتل الكويت. واوضح ان هذا يقضى بايجاد نظام أمنى أقوى ينبثق من الدول المعنية مباشرة وهى مصر والسعودية والكويت والدول الخليجية الأخرى، والولايات المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة عندما يطلب منها ذلك،

المعادلة الجديدة :

الأمن فى مقابل الأمن

والتنمية فى مقابل التنمية

• دول غير عربية فى نظام أمن المنطقة .

• تسويات سياسية تصاحب الترتيبات الجديدة .

• دور أكبر للأقليات فى العالم العربى .



رغم التحفظات التى ابدتها واشنطن وبعض العواصم الأوروبية على المبادرة السوفيتية ، إلا ان التفاؤل الذى ساد العالم بقرب انتهاء الحرب لم يتراجع .. بل على العكس فلقد انتعشت توقعات كثيرة بان الفصل الأخير من الحرب قد بدأ .. وربما كان هذا الفصل اقصر فصولها .. فالحديث لا يدور الآن فقط حول التفاصيل الخاصة بإنهاء الحرب ، ولكنه اتسع ليشمل الترتيبات الخاصة بما بعد الحرب وبمستقبل المنطقة بعد انتهاء هذه الحرب المدمرة .

ويطرح هذا الحديث اسئلة عديدة وكثيرة .

● وماهى ملامح الخريطة السياسية والاقتصادية والأمنية التى يمكن ان يستند عليها النظام الأمنى ؟

● كيف ستكون العلاقات العربية ـ العربية . هل يمكن ان تنجح الجهود التى تسعى لتنظيم وتطوير هذه العلاقات ؟ .. أو هل يمكن ان نرى كويتيين وعراقيين بعد الحرب فى حلف واحد ؟ ومتى يحدث ذلك ؟

● وكيف ستكون علاقات العرب مع دول الجوار ؟ .. وكيف ستحل المشكلة الاقتصادية ؟

● هل سوف يصاحب ترتيبات الأمن الجديدة تسويات سياسية لمشاكل المنطقة ؟ أم ماذا ؟

● وكيف سيكون الأمن نفسه . عسكرياً ام اقتصادياً . مرحليا ام دائما .. قوميا ام إقليميا .. عربيا ام شرق اوسطى ؟

● واخيراً امن من سيكون ؟ وامن ماذا ؟ وماهى المفاهيم الجديدة التى افرزتها الأزمة ، وعلاقتها بالمتغيرات الدولية ، وحالة الاتحاد السوفيتى ودوره ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها طرحت على طاولة النقاش فى « روز اليوسف » هذا الأسبوع وشارك فيها نخبة من كتاب ومحررى المجلة وعدد من الخبراء فى الشئون العسكرية والاستراتيجية والأمن القومى .



المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩١

في البداية كان من الطبيعي ان تنطلق حلقة النقاش من إطار ماهو واقع الآن ، وان هناك تغيرات في كافة المسلمات التي تعودنا عليها :

— اختلف مفهوم الاستعمار القديم ، وصارت هناك شرعية عربية للوجود الاجنبي في المنطقة .

— تأثير واسع لقوى الوجود الاجنبي .

— اعتراف عربي بحق إسرائيل في رد الاعتداء .

— ان تحرك الدول صار بناء على مصالحها وحاجاتها الامنية .

والسؤال هو .. مدى ما تفرضه هذه المعطيات من قيود وفرص امنية للدول العربية ، وماهي القدرات التي يجب ان تكون فيها مصر او الدول العربية ، لكي يحدث تغير في هذه المعادلة ؟

قضايا هامة

وامام ذلك نظرت حلقة النقاش في قضايا هامة :

١ ـ ان اي امن مستقبلي لابد ان يدور بالضرورة حول مجموعة من الدول في المنطقة ، هي مصر وسوريا والعراق والسعودية والاردن وفلسطين وليبيا والجزائر وإسرائيل وتركيا .

بمعنى ان احتواء اي نظام امني لهذه الدول يقصد منه توفير قدرة اعلى من الامن الإقليمي ، وإن كان لا يعني في الوقت نفسه قدرة اعلى لكل دولة على تحقيق امالها .

٢ ـ قدرة الولايات المتحدة على فرض حدود على الاهداف الامنية للدول الداخلة في هذا الترتيب . وإلى اي حد يمكن لهذه الدول السعي إلى اهداف مختلفة .

٣ ـ إن منطقة الشرق الاوسط تشهد نموا لجماعات عديدة ، عابرة للحدود العربية ، قومية وإسلامية ، فما هو دورها المنتظر وإمكانياتها لتحديد الامن الإقليمي ؟

٤ ـ ما الذي يجب ان تكون عليه القوات المسلحة في بلدان الشرق الاوسط من اوضاع لخدمة هذا الامن ؟

٥ ـ دور البترول في تحقيق الامن ، بمعنى هل يكون عنصرا في معادلة إقامة امن ، أم يخرج خارج معادلة الامن الإقليمي وذلك بفقد قيمته الاقتصادية بسبب الانخفاض الشديد لسعره ، كما هو متوقع ، أو رهنه لعمليات التعمير وسداد الديون الخارجية .

٦ ـ إن استقرار اي امن إقليمي لابد ان يجرى في ظل ترتيبات ثقافية وسياسية مصاحبة له ، فما هي الترتيبات المتوقع حدوثها ؟

مفاهيم جديدة !

والإشكاليات السابقة ذات ارتباط وثيق بالمفاهيم الجديدة التي برزت مع الازمة ، وفي هذا الخصوص اسفرت مداخلات حلقة النقاش عن ثلاثة اتجاهات للتفكير ، تشابهت في بعض النقاط ، واختلفت في اخرى فاصلة .

●●●



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩١

ويرى الاتجاه الاول أن تحديد المفاهيم الجديدة يتمثل في التالى :

● صار الامن الدولى موحداً إلى حد كبير .

● صار الامن الإقليمى جزءاً لا ينفصل عن الامن العالمى .

● تغير النظم السياسية والاجتماعية نحو إيجاد نوع من الديمقراطية والاقتصاد الحر .

● ضعف التجمعات المبنية على قوميات .

● ضرورة اشتراك دول غير عربية في نظام امن المنطقة : ويفرق هذا الاتجاه بين ثلاثة مصطلحات هى ترتيبات الامن ، وإجراءات الامن ، والنظام الامنى .

ويرى ان الأول عبارة عن إجراءات تتخذ فور انتهاء الازمة للحفاظ على النتيجة التى وصلت إليها .

والثانى عبارة عن خطة تفصيلية زمنية ومادية لتنفيذ ترتيبات الامن .

— اما الثالث فيتضمن ثلاثة عناصر رئيسية هى : نتيجة الصراع المسلح ، وشكل الترتيبات التى تتم وحل مشكلة النزاع العربى ـ الإسرائيلى .

وحدد الاتجاه الثانى رؤيته للمفاهيم الجديدة في النقاط التالية :

● سقوط مفهوم أن الثروة يمكن ان تصنع القوة حيث صارت عناصر القوة متعددة ، ولم يعد متاحا لدى الدول إقامة انظمة امنية قطرية .

● إن الخطر يمكن ان يكون عربيا ، بعد ان كان مفهوما انه ياتى من إسرائيل او إحدى دول الجوار الجغرافى .

● كسر نظرية الامن الإسرائيلى ، حيث اثبتت الازمة انه يمكن لدولة واحدة اختراق امن إسرائيل وبدون ان تكون صاحبة حدود مباشرة معها .

● صار واضحا وجود علاقة بين إمكانية تكديس سلاح والاعتداء بالقوة في حل المنازعات ، كما هو ماثل في حالة العراق مع الكويت .

● صار مفهوم الاستقرار واردا اكثر من اى فترة سابقة . واصبح من الممكن ان يتحدث الغرب عن الاستقرار حيث لا يمكن تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية بدون استقرار قائم على حل جدى لمشاكل المنطقة .

● الارتباط بين الامن والتنمية .

● وجود علاقة بين النظم السياسية من الداخل واتخاذ القرار وقضية الديمقراطية .

● هذه اول مرة يتدخل فيها النظام الدولى لحفظ امن دولة على اساس ان الاحتلال هو اعلى مراتب الإخلال بالامن ، ويمثل ذلك سابقة يمكن الاسترشاد بها مستقبلاً عند حدوث حالات مماثلة .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩١

واخيرا طرح الاتجاه الثالث رؤيته وفق الرصد التالى :

● اختفاء مركزية صراع ما فى المنطقة ، وصارت كل النزعات متساوية مهما صغرت .

● فقد العرب موردهم الاستراتيجى فى البترول الذى صار مرهونا إما بعقود التعمير او التسليح او انخفاض سعره إلى المستوى الحرج . ويعنى ذلك انه لم يعد ممكنا قيام أمن مقابل التنمية ، وأن الاخيرة ستكون واردة فقط من خلال مؤسسات غربية .

● انتهاء فكرة توازن القوى ، واعتماد الأمن على توافق المصالح المباشرة لكل دولة .

● حيوية وعى المصلحة واهميته فى تحديد السياسة الامنية داخل دول العالم العربى ، حيث صارت المصلحة هى المحدد الرئيسى للسلوك الامنى ، ويعنى ذلك إمكانية الاتفاق مع اطراف غير عربية فى سياق امنى .

● بروز دور الاقليات وإمكانية التدخل عالمياً لحماية جماعة صغيرة والدفاع عن هويتها ، ويعنى ذلك ان اى نظام امنى لابد له من تصور عن وضع الاقليات فيه ، وضرورة وجود تعددية فى المجتمعات العربية .. ويترتب على ذلك وجود ثقافى مستقل للاقليات واعتراف بحقهم الثقافى ، وليس غريباً ان تركيا قررت السماح بتعليم اللغة الكردية فى غضون الأزمة ، تحسباً لهذه الخطوة .

وبناء على هذا الرصد لا يعتقد الاتجاه الثالث فى نظرية « امن مقابل تنمية » ، ويشير إلى ان الامن سيكون فى مقابل الامن وحده ، وكذا التنمية فى مقابل التنمية وحدها .

أمن ماذا ؟!

وبعد استعراض الاتجاهات الثلاثة السابقة انتقلت حلقة النقاش إلى الإجابة عن سؤال « امن ماذا ؟ » ، وتقاربت الآراء فى تحديد ان الامن هو لحماية مصالح حساسة لكل دولة . وان توازن المصالح سيكون هو المسيطر على علاقات الدول فى هذه المرحلة ، بمعنى عدم تعريض مقدرات او موارد اى دولة إلى الانكشاف ، وتبادل الحاجات الاساسية فى هذا الإطار سواء كانت سياسية او اقتصادية او ثقافية او عسكرية . ويتطلب ذلك دراسة حاجات كل دولة على حدة ، حيث تدخل فيها عوامل اقتصادية وعرقية واقليات .. وتجدر الإشارة إلى انه تم تطبيق ذلك عملياً بين سوريا وتركيا وبين الاخيرة إيران ، وايضاً بين الدول الافريقية .

ولكن هل يعنى ذلك تجاهل الاخطار الداخلية والخارجية فيما لو تعارضت المصالح الدولية ووفاقها الحالى ؟

وللإجابة على ذلك ساد الراى فى اننا نتحول إلى نظام عالمى لا يقبل وجود اخطار داخلية او خارجية كما كان الحال فى النظام الدولى السابق .

وفي هذا السياق ليس نمو الاقليات وبروزها داخل النظام الامنى الجديد سوى تطور موضوعي للثورة التكنولوجية . وفي الوقت الحالي يناقشها الغرب على انها مشكلات امام النظام العالمي الجديد ، لا على انها مؤامرة .

وثمة شواهد يمكن ان نرصدها في فلسفة الدول الغربية تجاه العالم الثالث بعد ان صار التحدى في مواجهة العالم المتقدم هو الاسواق ، فمن الضرورى أن يجد الغرب من يبيع له منتجاته ، وبالتالي اضطر العالم المتقدم إلى الدخول في سياسة جديدة تؤدى إلى تسوية الصراعات التي تكاد تسود في كل هذه الاسواق .

يؤكد ذلك انه في مؤتمر القمة الافريقي الاخير في اديس ابابا تواترت معلومات عن محاولة جادة من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية لجمع شمل القارة الافريقية مرة اخرى . وتم القول إن اوروبا وامريكا ستواجهان موقفاً لا يمكن مقاومته لو تحولت افريقيا او العالم الثالث إلى جياع .. وانهما لن يجدا من يشترى إنتاجهما .

والخلاصة انه لايمكن تصور عالم متقدم بدون وجود عالم ثالث ، ونظرية تفتيت العالم والدول وإثارة النعرات القبلية والعرقية لا محل لها ، والاتجاه يدور حول احتواء النزاعات الداخلية .

أمن من ؟!

وبالوصول إلى النتائج السابقة صارت حلقة النقاش على عتبة الإجابة عن سؤال « امن من » ؟!.

وتحددت الرؤية في ان اى ترتيبات امنية إنما تدور حول مستويين هما الامن القومي العربي ، والثاني امتداد الامن إلى اطراف غير عربية ، واحتمال اختلاف الصيغة الامنية بين العرب وإسرائيل عنها بين العرب والعرب ، او بين إيران والعرب .

وتم التاكيد على اننا محكومون في تلك المرحلة بواقع لم يتغير تماماً من جانب موروثات العروبة ورفض إسرائيل والثار القديم . إلا انه وفي الوقت نفسه يجب على الاطراف العربية ان تفكر في كيفية إيجاد نسيج يجمع الإخوة والاعداء .

والسؤال عربياً هو هل الامن العاجل هو في الخليج أم امن الخليج ومصر وسوريا كمثلث وقوى ضامنة ، ام ان هناك دائرة اوسع من ذلك كله ؟ وهل يمكن ان يكون العراق جزءا من النظام ، واى نظام عراقي إلى جانب شكل علاقته مع الكويت ؟

والتصور الاقرب انه ستوجد دوائر خاصة بالامن منها شمال افريقيا والشرق الأوسط ، وبالتالي تبدو معاهدة الدفاع العربي المشترك غير مناسبة الآن .



ومن جهة اخرى إذا كنا لا نتكلم عن نظام عربى فقط بل شرقى اوسطى ، فمن الواضح انه لن يتوافر الاستقرار لأى نظام امنى بدون حل القضية الفلسطينية ، وان تدخل إسرائيل ضمن تسويات سياسية تصاحب الترتيبات الامنية ..

أمن مرحلى أم دائم ؟

بعد ذلك اثارت حلقة النقاش سؤالاً على درجة عالية من الاهمية هو .. هل سيكون الامن مرحليا ام دائما ، وهنا تفرعت الإجابات فى اتجاهين ..

الاول : راى انه مرحلى وتتلخص فى النقاط التالية :

● ليس هناك امن مستديم بمعنى ان استمرار الامن وجهة نظر نسبية ولا توجد نظرية امن مطلقة ويرتبط بذلك استمرار فاعلية نظرية توازن القوى ، ويرى هذا الاتجاه ان مبدا الامن فى مقابل الامن هو فى مفهومه توازن قوى قد يصاحبه تغيرات او تحولات ، لكنه يظل قائماً .

● المفاهيم الاخرى للأمن لن تقوم بين يوم وليلة ، وبالتالى توجد ضرورة فى بدء الأمن بمعناه العسكرى المباشر وإسناده ببعض الحلول للمشاكل الأساسية فى المنطقة ، ويقول هذا الراى إن الذى يفصل المرحلى عن الدائم هو مشكلة إسرائيل وإمكانية اعتمادها كدولة فى نسيج الشرق الأوسط مع حل المشكلة الفلسطينية وتطبيع العلاقات مع الدول العربية .

● ● ●

فى مقابل ذلك راى الاتجاه الثانى ان القضية ليست مرحلية او غير مرحلية ، وانه توجد علاقة بين موضوع الأمن من حيث الإطلاق والنسبية وزمن الامن ، من جهة هل هو مرحلى ام مستمر ؟ وفى داخل ذلك يتم الانتقال إلى هدف نهائى ، يتمثل فى ضمان امن تام للمنطقة ، كما تفعل اوروبا فى الوقت الراهن .

بمعنى اخر ان هناك تطورا للامن حيث يبدا صغيراً ويأخذ بعد ذلك فى الكبر .

وبالنسبة لوضع إسرائيل يرى هذا الاتجاه انها يجب ان تاتى فى المرحلة الاولى ، حيث انها لا يجب ان تجىء إلا كعضو مؤسس فى اى نظام امنى ، وتلك هى المعضلة ، وبالتالى يجب الاستفادة من الظرف الراهن فى جعل امريكا تجر إسرائيل إلى الاتفاق معنا . مع ملاحظة ان الولايات المتحدة فرضت رغباتها على إسرائيل ، وبسبب ذلك ستضطر الاخيرة إلى اخذ موقف الاسترخاء العسكرى .

اكد هذا الاتجاه على انه لكى تكون ترتيبات النظام الأمنى الجديد شاملة ومستمرة فلابد من حل القضية الفلسطينية ، وانه بدون ذلك ستكون مجرد إجراءات لما بعد انتهاء الازمة ، وليست نظاماً بالمرة .

وفى السياق ذاته تمت الإشارة إلى وجود إعلام رسمى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الخصوص يتضمن حل كافة مشاكل المنطقة ، وايضاً مشاكل الحدود فى الدول العربية ..

الدور السوفيتى

ثمة تقديرات ان دور الاتحاد السوفيتى لم ينته بعد ، وانه سيدخل فى الترتيبات الامنية المقبلة .. وانه مازال يشكل التهديد الرئيسى للولايات المتحدة ، رغم الخلاف فى التقديرات بين وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية الامريكية ، حيث تتصور الاخيرة ان الاتحاد السوفيتى لم يعد مصدراً خطراً ، بخلاف وزارة الدفاع الامريكية التى ترى فى تراجع الاتحاد السوفيتى سياسياً واقتصادياً عملية مؤقتة ، وانه مازال القادر عسكرياً على تدمير الولايات المتحدة .

وبسبب ظروفه المعروفة يبدو الاتحاد السوفيتى فى مرحلة تقوقع لكنه مازال يمثل الثقل الاستراتيجى والسياسى من جهة امتلاكه التكنولوجيا والسلاح وانظمته .

وما يحدث الآن هو نوع من المساومة التى يمارسها الاتحاد السوفيتى فى بعض الاحيان للضغط على امريكا كى تزيد من



المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩١

مساعدتها له وما إلى غير ذلك ..

ويمكن إثارة السؤال بشكل آخر ، ما هى الفترة اللازمة لوقوف الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى مرة ثانية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الامريكية ، واين ستكون المانيا الموحدة ؟!

ومن جهة المانيا فهناك فى التصور الاوروبى تحديد لدورها فى ضوء الاعتبارات التالية :

● إن القرار الاوروبى لا تمتلكه دولة اوروبية واحدة ، وذلك واضح فى ازمة الخليج حيث توجد جماعية فى اتخاذ القرار .

● حدثت قناعة داخل اوروبا تفيد بانه ليست هنك جدوى فى الصراع المسلح داخل القارة ، وتلك مبنية على حقيقة اقتصادية لا على مفهوم امنى واستراتيجي فقط .

وللربط نجد ان المبادرة السوفيتية الحالية نوع من التواجد فى الازمة وإثبات الوجود سواء نجحت المبادرة أم لا .

● ● ●

وتمضى الساعات .. ولا يتوقف النقاش .. فالامثلة المطروحة عديدة وصعبة .. والإجابات كثيرة ومفتوحة .. والاجتهادات متنوعة .. ولذلك يظل باب النقاش مفتوحاً حتى العدد القادم لبحث ترتيبات الأمن فى المنطقة .

شارك فى الندوة

من أسرة روز اليوسف

محمود التهامى

محمود المراغى ● يوسف الشريف

عادل حمودة ● عبد الفتاح رزق

عصام عبد العزيز ● طارق حسن

ومن الضيوف :

اللواء أ . ح . متقاعد

أحمد عبد الحليم ● د . جهاد عودة

سكرتارية الندوة :

حمدى رزق   أسامة سلامة



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٨ وزراء خارجية عرب يناقشون اليوم بالقاهرة
التعاون الاقتصادي بين دولهم ومستقبل الأمن بالمنطقة

تبدأ صباح اليوم فى القاهرة اجتماعات وزراء خارجية مصر وسوريا ودول التعاون الخليجى الست ، فى جلستين صباحية ومسائية لبحث ترتيبات الامن فى المنطقة من منظور عربى والتعاون الاقتصادى بين دولهم – فى المقام الأول – بعد تحرير الكويت ، وذلك من خلال ورقة عمل اعدتها مصر وسوريا والسعودية ، وعدد من المقترحات المقدمة من بعض الدول حول هاتين القضيتين الاساسيتين .

وخلال مناقشة موضوع الامن سيأخذ الوزراء فى الاعتبار دول الجوار والنظام الدولى الجديد ، وهو ماصرح به كل من الدكتور عبد المجيد والامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى والذى تمت دراسته فى اطار التنسيق بين كل من مصر وسوريا والسعودية واحدى دول مجلس الخليج .

وستتم مناقشة التعاون الاقتصادى فى اطار صناديق التنمية القائمة حاليا ، والصندوق الذى انشأته دول الخليج الست فى اجتماعها الاخير بالدوحة ، والذى خصصت له ١٥ مليار دولار ، من اجل دعم الاقتصاد المصرى فى المقام الاول ، والدول الصديقة ، وهو الشرط الذى وضعه مجلس التعاون الخليجى .

ويستقبل الرئيس حسنى مبارك وزراء الخارجية العرب صباح غد ثم يغادرون القاهرة بعد ذلك عائدين الى بلادهم .

وسيلقى الدكتور عصمت عبد المجيد كلمة فى الجلسة الافتتاحية يتناول فيها موقف مصر من تطورات أزمة الخليج وجهودها لايجاد تسوية للنزاع العراقى الكويتى ، كما سيتناول موقف مصر من ضرورة ايجاد تعاون بين الدول العربية فى المجال الاقتصادى والامنى

وقد اجتمع نائب رئيس الوزراء امس مع فاروق الشرع وزير خارجية سوريا عقب وصوله ، وناقش معه موقف البلدين حول وسائل دعم التعاون بين مصر وسوريا والسعودية ، وكذلك مع الدول العربية ، كما اجتمع مع الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية ، حيث أطلعه على نتائج اجتماعاته فى جنيف .

وعقد وزراء خارجية دول التعاون الخليجى الذين وصلوا الى القاهرة امس اجتماعا استعرضوا فيه موقفهم ازاء تطورات حرب الخليج .

وصرح الامير سعود الفيصل عقب وصوله إلى القاهرة امس ، بأن اجتماع وزراء الخارجية العرب والذى سيعقد بالقاهرة اليوم يكتسب اهمية خاصة لانه يعقد فى ظل ظروف التصعيد فى الوطن العربى ، وبعد التهديد الكبير الذى وقع للامة العربية باحتلال العراق للكويت .

وقد صرح السيد عبدالله بشارة الامين العام لمجلس التعاون بأن اجتماعات وزراء الخارجية ستناقش الجريمة التى ارتكبها صدام حسين فى حق الكويت والامة العربية ، مؤكدا ضرورة أن يكون التعاون العربى قائما على اساس ميثاق الجامعة العربية والالتزام بالشرعية العربية .

وكان بشارة قد ابلغ اسعد الأسعد الأمين العام لجامعة الدول العربية بالانابة دعم دول مجلس التعاون للجامعة ، وعبر عن امله فى ان تقوم الجامعة بدعم مسيرة العالم العربى

وزراء الخارجية العرب يرفضون العرض العراقى

يصدر صباح اليوم البيان الختامى لاجتماعات وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى الست والذى افتتحه الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالقاهرة صباح امس .

كما يصدر المؤتمر وثيقة للتعاون بين الدول المشاركة تسمى « اعلان بشأن التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا ، بهدف تنسيق التعاون فى كافة المجالات الامنية والاقتصادية والتنموية .

وقد اعلن الدكتور عصمت عبد المجيد فى كلمة الافتتاح التى القاها فى بداية اعمال المؤتمر ان هذا الاجتماع يؤكد من جديد الطريق الكفيل بانتشال العالم العربى والاسلامى باسره من المازق التاريخى الذى اوقعنا فيه السلوك الاخرق للقيادة العراقية فى غزوها للكويت وامعانها فى تحدى الارادة العربية والاسلامية والدولية

وقد رفض الوزراء جملة وتفصيلا العرض العراقى الذى اعلنه مجلس قيادة الثورة العراقى .

واكد الوزراء المجتمعون فى بيان صدر امس والقاه الدكتور عصمت عبد المجيد عدم جدية الاقتراح لانه يتضمن شروطا غير مقبولة لاتتفق مع قرارات مجلس الامن الداعية للانسحاب العراقى الكامل غير المشروط من الكويت وعودة الشرعية ، كما انه تضمن شروطا جديدة .

ودعا الوزراء فى بيانهم النظام العراقى الى سحب قواته فورا من الكويت وعودة الشرعية اليها تنفيذا لقرارات القمة العربية فى القاهرة ومجلس الامن وامتثالا للشرعية العربية والدولية .



المصدر : دنيا الدنيا (handwritten: دُمسـ قـه الدنيـا)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩١

السياسة x برشامة

(٢) كيسنجر وأمن اسرائيل

فى هذا الجزء من مقاله التحليلى تناول كيسنجر موضوع الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو فى هذا ايضاً إنما يعكس موقفه المؤيد لإسرائيل دائماً وهو ايضاً يمثل تياراً قوياً فى داخل امريكا .

واعتقد انه من المفيد ان نتعرف على كيف يفكر هذا التيار وكيف يرى كيسنجر إعادة ترتيب المنطقة ، وفى هذا يقول كيسنجر :

« عندما يهزم صدام فإن الدول المعتدلة فى المنطقة سوف يزداد ثقلها والمصداقية الامريكية سوف تتعاظم ، اما إسرائيل فسوف يكون لديها الفرصة لالتقاط انفاسها .

إن هذه المعادلة الجديدة لابد من ترجمتها الى مجهودات دبلوماسية ضخمة خلال اشهر من النصر . ويصر كيسنجر على ان كلامه هذا لايعنى الربط بين ازمة الخليج والصراع العربى الاسرائيلى والخضوع للابتزاز ، وإنما مثل هذه الخطوة بعد هزيمة صدام يجب ان ينظر لها على انها نتيجة لنجاح القوى المعتدلة .

ويمضى كيسنجر فى مقاله « إن التقدم فى هذه القضية يتوقف على النظرة للقضايا التى نتعامل معها ، إن الصراع العربى الاسرائيلى ينظر له عادة على انه قضية تفاوض . ولكن كيف ندعو إلى مؤتمر دولى للسلام ، يعيد اسرائيل إلى حدود ماقبل ٦٧ ويحدد الوضع الجديد للقدس ويجعل العرب يقبلون اسرائيل

يقول كيسنجر انه ايضاً لايؤمن بكل ماسبق لانه اولاً لا يؤمن بجدية المؤتمر الدولى للسلام حيث يتم عزل امريكا تماماً فى مثل هذا التجمع .. فمثلاً سلوك فرنسا قبل الحرب هو مثل لما يمكن ان يحدث ، وامريكا بدلاً من ان تقوم بدور الوسيط سوف تضطر إلى التحول الى مدافع عن اسرائيل وفى نفس الوقت سوف تفسر اسرائيل اى تحرك مستقل تتخذه امريكا على انه خيانة لها ، ولايوجد شعب عاقل - وبملء ارادته - فى مثل هذه العاصفة . وبما ان كل شىء مرتبط بنفوذنا لدى اسرائيل فكيسنجر يفضل اجراء دبلوماسيا تكون فيه امريكا والدول العربية المعتدلة واسرائيل هم المشاركون الاساسيون فقط ، ويمضى فيقول أن عودة اسرائيل الى حدود ماقبل ٦٧ وإقامة دولة فلسطين ليسا موضوعا للمناقشة وانما هما قضية حياة او موت .

ومساحة المنطقة المحصورة فيها اسرائيل ، لاتجعل الوصول الى قيام دولتين فيها مدعما للأمن .

وكما هو واضح فإن الأمر بالنسبة لكيسنجر فى موضوع اسرائيل هو ابيض واسود ورفض تام لكل مايطالب به العالم شرقه وغربه .

بل هو يمضى الى ابعد من هذا :

فيقول إن قبول اسرائيل من الدول العربية ليس مجرد نقطة قانونية وإنما هو تحد نفسانى .. واجد من الصعوبة قبوله .. إن اى شكل



المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩١

قانونى لايمكنه اتوماتيكيا أن يؤدى ومن نفسه إلى أمن إسرائيل . لأنه قبل اى شىء ، فقد كانت الكويت تعيش فى اطار شرعية قانونية ودولية ، ولكنها لم تستطع ان تمنع العدوان ، ولم يحمها هذا الوضع القانونى من الغزو العراقى .

وبالتالى كيف يمكن ان تحدد ماهى الضمانات الكافية لأمن اسرائيل ، فقبل كل شىء الوضع بالنسبة للكويت فإن هناك أتفاقاً دولياً عارما من اجل مقاومة العدوان ولكنه استغرق ٦ اشهر للوصول اليه ، بعكس الحال بالنسبة لاسرائيل حيث لن يتحقق مثل هذا الاجماع الدولى .

لكل هذه الأسباب ففى راى كيسنجر ان قضية السلام بالطريقة التى يراها البعض محكوم عليها بالوصول الى طريق مسدود .

إن عملية السلام يجب ان تبدا بتحديد الأهداف وتسوية نهائية حاليا هى شىء اقرب الى السراب ، ولكن من ناحية اخرى بقاء الوضع مجمداً سوف يكون نذيرا للمعتدلين على جميع المستويات .. ويمضى كيسنجر فى تصور كيفية حل النزاع العربى الاسرائيلى ولكنه محكوم بطريقة توصله الى الحفاظ على المنطق الذى بدا به وجهة نظره

أنجى رشدى

□ فى بيان وزراء خارجية الخليج ومصر وسوريا وتصريحات لهم عقب لقائهم بالرئيس :

التعاون الشامل بعد تحرير الكويت والالتزام بضمان حقوق فلسطين والشرعية اللبنانية

اقرار ٦ مبادىء كاطار للتعاون المستقبلى ودعم مفهوم الأمن القومى

تم الاتفاق بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا على ستة مبادىء تتعلق بالتعاون بينها فى مرحلة ما بعد تحرير الكويت فى كافة المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية

كما اكدوا مجدداً فى بيان صدر امس بعد نهاية اجتماعاتهم بالقاهرة والقاه السيد عبدالله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى نيابة عنهم تمسكهم بتنفيذ مقررات الشرعية العربية والاسلامية والدولية من اجل استعادة الأمن والاستقرار فى المنطقة

واكد البيان التزام دولهم بضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وعلى ضرورة الزام إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، كما اتفقوا على عقد الاجتماع القادم فى دمشق فى ٥ مارس القادم لاستكمال المشاورات

وأوضح البيان الختامى ان النقاط الست التى تم الاتفاق عليها كاطار للتعاون المستقبلى هى

ـ الاستناد إلى مبادىء وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية

ـ النظر إلى مفهوم الأمن القومى العربى نظرة شاملة متعددة الابعاد واعتبار أمن واستقرار دولهم جزءا لا يتجزأ من الأمن والاستقرار العربى والدولى

ـ ان التعاون والتنسيق بين الاطراف المشاركة واية صيغة يتم التوصل إليها فى هذا الصدد ستكون مفتوحة لكافة الدول العربية التى قد ترغب فى الاشتراك فيها ، على ان تلتزم بالمبادىء والأهداف التى تحكم الصيغة

ـ تنشيط دور الجامعة العربية ,وكافة مؤسسات العمل العربى المشترك

ـ أهمية احداث انطلاقة كبيرة وملموسة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية

ـ احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية

وأوضح الوزراء فى بيانهم ان موقف بلادهم من أزمة الخليج لم يتغير وهو يقضى بضرورة الانسحاب العراقى دون شروط من أرض الكويت وعودة الشرعية والالتزام بقرارات مجلس الأمن وبمبادىء التسوية السلمية للنزاعات ، وكذلك لم يتغير موقفها من القضية الفسطينية ، فلا تزال هذه الدول تتمسك بالتزامها القومى والتاريخى بضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير وفى اقامة دولته على ترابه الوطنى

وفيما يتعلق بالوضع فى لبنان سجل المجتمعون ارتياحهم لانتشار قوات الجيش اللبنانى فى جنوب لبنان مؤكدين عزم دولهم على تمكين الشرعية اللبنانية من تنفيذ كافة بنود وثيقة الطائف ، كما اكدوا على ضرورة تنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥

وفى النهاية أعرب الوزراء عن حرص دولهم على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل خاصة الاسلحة النووية

وقد أدلى وزراء خارجية الدول العربية الثمانية عقب لقائهم بالرئيس حسنى مبارك امس بتصريحات للصحفيين والذى حضر جانبا منه الأخ العقيد معمر القذافى وتحدث فى المؤتمر كل من الدكتور عصمت عبدالمجيد والسيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا والسيد مبارك الخاطر وزير خارجية قطر ورئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون

وقد تحدث فى بداية المؤتمر الصحفى الدكتور عصمت عبدالمجيد فقال ان اللقاء مع الرئيس مبارك كان لاطلاع الرئيس على

تابع المؤتمر :

إنجى رشدى

محمد عبدالهادى

سامح عبدالله

تطورات الاجتماعات التي عقدت أمس وايضا الاستعداد لاجتماع الجلسة الختامية لمجلس التعاون الخليجى اليوم وكان لابد من الاستماع لوجهة نظر الرئيس فى هذا الشان . وكما ذكرت من قبل ان كل الدول الاعضاء فى هذا التجمع افكارها ومواقفها متطابقة تماما من ناحية الحرص على وضع حد للحرب المدمرة وانسحاب العراق بالكامل من الكويت وعودة الشرعية اليها وايضا الاعداد للفترة المستقبلية .

وقال السيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ان هذا اللقاء مع الرئيس مبارك لقاء مفيد وأخوى اطلعناه على نتائج الاجتماعات التى عقدناها هنا كوزراء خارجية للدول الثمانى ومن الطبيعى كما قال الدكتور عصمت عبدالمجيد ان تكون وجهات نظر دولنا واحدة سواء بالنسبة لتقييم تطورات ازمة الخليج او بالنسبة لسبل حلها أو حول توحيد رؤيتنا لمستقبل الوضع فى المنطقة بعد الانتهاء من هذه الحرب التى الحقت خسائر بشعب شقيق نتيجة لتعنت قيادته وعدم ادراكها لمخاطر ما اقدمت عليه ونعتقد ان القبول الحقيقى والفعلى لقرارات مجلس الامن بدءا من القرار رقم ٦٦٠ هو الطريق الصحيح لانهاء هذه الحرب ووقف نزيف الدم ووضع المنطقة على طريق السلام والاستقرار .

واكد فاروق الشرع ان الاقتراح الذى صدر بالامس عن القيادة العراقية بعد ان درسناه بعمق ودرسنا النص الكامل وجميع ما تضمنه من شروط قد ثبت لدينا عدم وجود جدية من قبل القيادة العراقية بالالتزام بالقرار ٦٦٠ ، وللاسف كنا نسمع بشروط فى السابق وسمعنا بالامس ايضا شروطا اضافية

وسئل الدكتور عصمت عبدالمجيد حول ما إذا كانت مبادرة الرئيس صدام حسين الاخيرة توحى بظهور بوادر حكيمة فاجاب الدكتور عصمت عبدالمجيد . لا اعتقد ان المسالة تخص الحكمة أو عدمها ولكننى اعتقد ان ما يجب ان نتعامل معه بوضوح هو اننا بالتاكيد نريد ان نرى نهاية لهذه المأساة وليس هناك شك حول ذلك ولقد كان واضحا لكل شخص اننا نود ان نرى نهاية لهذه الحرب واحتراما لقرارات مجلس الأمن وطالما انه ليس هناك التزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، فيجب ان نسأل انفسنا ويكون واضحا من هو المسئول عن تنفيذ هذه القرارات وتكون الاجابة بوضوح هو ان القيادة العراقية هى المسئولة وهى المتسببة فى استمرار هذا الوضع الذى نرغب فى وجود نهاية له بأسرع مما يمكن لتجنيب شعب وجيش العراق والعراق كله اى دمار وأعتقد انه كان واضحا ان المسئول الاول والاساسى عن تدمير دولته هو الرئيس صدام حسين وليس شخصاً آخر ونحن نريد ان نرى تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وحينئذ يمكن ان نرى نهاية للحرب وبعدها نفتح صفحة جديدة للتعاون بين الشعب العراقى وشقيقاته من الدول العربية وكل دول العالم .

واضاف الدكتور عبدالمجيد انه يريد ان يوضح للصحفيين رد فعل وزراء الخارجية العرب بالأمس عندما تلقوا أول اشارة تعلن موافقة العراق على قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وقال : لقد كان رد فعلها هو الفرحة والترحيب بذلك ، ولكن عندما تلقوا بعد ذلك نص بيان مجلس الثورة العراقى الذى وضع شروطاً مستحيلة للانسحاب تولد لديهم شعور بخيبة الامل وتم الاجماع من جميع وزراء الخارجية على رفضه وقد اعلنت ذلك فى المؤتمر الصحفى .

ومن جهة اخرى عقد عصمت عبدالمجيد اجتماعا ثنائيا مع فاروق الشرع وزير الخارجية السورى عقب انتهاء الاجتماع المشترك .

وغادر وزراء الخارجية القاهرة مساء امس عائدين إلى بلادهم .

وقد صرح الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين قبيل مغادرته مطار القاهرة بان اجتماعات الوزراء استهدفت تقوية التضامن العربى ومناقشة مبادىء من أجل وضع نظام عربى جديد يقوم على اسس متينة . واعرب عن امله فى ان يكون ما تم التوصل اليه نواة لتجمع عربى اكبر من اجل الاستفادة من دروس الماضى وانهاء التمزق العربى الحالى .

.. و « جبهة » صدام تؤيد !

عمان ـ وكالات الانباء ـ اعلن كل من الملك حسين ملك الاردن والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات والرئيس التونسى زين العابدين بن على موافقتهم على الخطوة التى اعلنها العراق بقبوله قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ووصفوها بانها مشجعة وتستحق الدعم .

وقد بعث الملك حسين وعرفات عقب لقائهما أمس بعمان ببرقيتى تأييد للرئيس العراقى فى هذه الخطوة ، بينما قال الرئيس التونسى زين العابدين بن على امام مؤتمر نسائى بتونس أمس أن بلاده تساند الخطوة العراقية التى وصفها بانها مبادرة دبلوماسية تفتح الطريق للسلام .

وقد تظاهر أمس عدة آلاف فى تونس ضد الحرب فى الخليج بينما قام البوليس فى الجزائر بتفريق مظاهرة أخرى هتفت ضد التحالف الغربى فى الخليج .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩١

وزراء خارجية ٨ دول عربية يؤكدون تمسكهم بانسحاب العراق بلا شروط وعودة الشرعية وتسوية النزاعات سلميا

الوزراء يطلعون الرئيس مبارك على نتائج اجتماعاتهم

وثيقة للتعاون الاقتصادى والأمنى بين دولهم

التعاون مفتوح لكل الدول العربية بما فيها العراق

التزام بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية

فى ختام اجتماعاتهم بالقاهرة امس اكد وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست ضرورة انسحاب العراق دون قيد او شرط من كل اراضى دولة الكويت الشقيقة ، وعودة الشرعية اليها ، والالتزام بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن ، والالتزام بمبادىء تسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية .

واوضح الوزراء ـ فى بيان القاه السيد عبدالله بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجى ـ انه جرى تدارس التنسيق والتعاون فيما بين الدول الثمانى لمرحلة مابعد تحرير الكويت فى كافة المجالات خاصة الامنية والسياسية والاقتصادية ، وسعيهم لانبعاث روح تضامن جديدة بين الدول العربية . وفى هذا السياق اكدوا ٦ مبادىء هى :



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ فبـــرايـر ١٩٩١

(١) الاستناد الى مبادىء واهداف ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى

(٢) النظر الى مفهوم الامن القومي العربي نظرة شاملة متعددة الابعاد واعتبار امن واستقرار المنطقة جزءا لايتجزا من امن واستقرار العالم العربي

(٣) التعاون والتنسيق بين الاطراف المشاركة وان اية صيغة يتم التوصل اليها في هذا الصدد ستكون مفتوحة لكل الدول العربية التي قد ترغب في الاشتراك فيها .

(٤) تنشيط دور الجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك

(٥) اهمية احداث انطلاقة كبيرة وملموسة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية . وفي هذا الاطار اثنى الوزراء على الدور القومي الذى تضطلع به الصناديق وبرامج تمويل التنمية العربية

(٦) احترام مبدا سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

كما اكد الوزراء استمرار التزامهم بالعمل على ايجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية واكدوا ايضا ضرورة التزام اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ القاضي بوجوب انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان .

كما اقر وزراء الخارجية وثيقة التعاون والتنسيق بين دولهم حاليا ومستقبلا وتقرر عدم اعلان هذه الوثيقة لحين اقرارها من جانب رؤساء الحكومات بعد عرضها عليهم والموافقة عليها والى ان ترسم السياسات اللازمة لوضع تلك الوثيقة موضع التنفيذ خلال اجتماع يعقده الوزراء الثمانية بدمشق يوم ٥ مارس القادم .

وعلم مندوب « الاهرام » ان الوثيقة تتناول . كل القضايا المطروحة على الساحة العربية وكل تفاصيلها وبشكل واضح ومحدد سواء في الحاضر او في المستقبل .

وانها تدعم في المقام الاول وتعزز دور الجامعة العربية . وانها - كما اعلن الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الخطاب الافتتاحي للاجتماع اول امس - مفتوحة امام جميع الدول العربية بما فيها العراق .

واكدت الوثيقة حرص الدول العربية على استمرار التنسيق والتشاور فيما بين الدول المعنية في مختلف المجالات الامنية والاقتصادية والتنموية .

وكان الرئيس حسني مبارك قد استقبل الوزراء الثمانية امس . وحضر جانبا من اللقاء العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية .

واشار الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مؤتمر صحفي عقده الوزراء عقب اللقاء الى ان لقاء الرئيس مع وزراء الخارجية الثمانية كان لاطلاعه على تطور اجتماعاتهم ونتائجها ، كما استمع الوزراء الى وجهة نظر الرئيس مبارك في هذا الشان .

ثم تحدث السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى فقال ان لقاء الوزراء العرب مع الرئيس حسني مبارك كان مفيدا ولخويا . واكد ان الاقتراح الذى صدر عن القيادة العراقية بعد ان درس بعمق وجميع ماتضمنه من شروط ثبت عدم وجود جدية كافية من قبل القيادة العراقية للالتزام بالقرار ٦٦٠ .

وقال وللاسف كنا نسمع شروطا في السابق ، واستمعنا بالامس الى شروط اضافية . ونحن نعلم جيدا ان بعض هذه الشروط في توجهاتنا ، ولكننا اوضحنا مواقفنا منها بعد انتهاء ازمة الخليج ، مؤكدا ان جميع دولنا تعمل من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني حسب قرارات الامم المتحدة ، موضحا ان هذه مطالب عربية وليست شروطا توضع .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حديث الساعة .. عن الترتيبات الامنية حين تضع الحرب اوزارها ، بالنسبة للخليج بصفة خاصة وللمنطقة العربية كلها بل والشرق الاوسط باسره . وفى هذا الصدد نجد عدة وجهات نظر متنافسة . فما هى ؟ وكيف سيجرى التوفيق بينها على ارض الواقع السياسى ؟

د . السيد عليوه



هناك وجهة النظر الغربية (التى تتبناها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وغيرهما من القوى الاوروبية) وعلى الرغم من التباين داخلها وبالاخص فيما يتعلق بالموقف الفرنسى فإنها ترتكز على عدة عناصر رئيسية تشمل :

- قيام حكومة مسالمة فى بغداد
- وجود عسكرى أمريكى أوروبى فى المنطقة
- عدم استبعاد ايران وتركيا واسرائيل وربما باكستان
- السماح بدور ملموس للدول العربية المعتدلة

وهناك ايضا وجهة النظر العربية التى تستند على المبادىء التالية :

- تاسيس نظام أمنى على القوى الذاتية والاقليمية النابعة من داخل المنطقة
- عقد مؤتمر دولى لتسوية منازعات المنطقة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية
- نزع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة بما فيها الاسلحة النووية والجرثومية والكيماوية
- قيام الدول العربية المعتدلة وفى مقدمتها مصر وسوريا بدور رئيسى
- القبول بدور رمزى أو فعلى للامم المتحدة . .

بالاضافة الى ما سبق ، هناك افكار اخرى مطروحة ذات طابع اسلامى أو ذات لون سوفيتى .. الخ ، ومن المحتمل أن يتم التوفيق بين وجهتى النظر الاساسيتين العربية والغربية . ويتوقف ذلك اساسا على الطريقة التى



ستنتهى بها الحرب ، وعلى مركز الجانب العربى عند التسوية .

ولكن هناك فى جميع الاحوال تأكيد على المفهوم التنموى الجديد للامن حيث برهنت الحرب الدائرة الان فى الخليج على سقوط نظرية الامن العسكرى بمفهومها الضيق القائم على تكديس العتاد وسباق التسلح وفكرة توازن القوى حيث يؤدى تزايد قوة احد الاطراف الى زيادة الاطماع والعدوان والتوسع على حساب الاخرين . وهذا هو درس صراع الخليج وحروب الشرق الاوسط فى ظروف التوازن الرجراج والذى لا يثبت على حال .

لابد اذن من الامن الاقليمى القائم على التنمية المتكاملة فى تبادل المنافع وسد الفجوة الاقتصادية بسبب تنوع الموارد (بترول او زراعة) او بسبب سوء الاستخدام (القوى البشرية .. الخ) والخطوة الاولى فى ذلك هى الدعوة لعقد مؤتمر دولى لتنمية المنطقة العربية والاسلامية مع رصد مبالغ معادلة لتلك التى انفقت على الحرب والتدمير وذلك بغرض التنمية والتعمير دعما لترتيبات الامن الجماعى المتبادل النابع من داخل المنطقة .

يضاف الى ما سبق ضرورة تطوير النظم السياسية فى المنطقة والقبول بمشروعية المعارضة الداخلية طبقا للنموذج الديموقراطى المصرى فمن الثابت ان الكارثة التى حلت بالمنطقة العربية نبعث اصلا من حكم الطغيان وغياب المشاركة الشعبية الامر الذى يسهل الانزلاق فى المخططات الاجنبية أى أن العلاج العاجل والاجل هو نبذ النظم الاستبدادية الشمولية بحيث تأخذ الشعوب دورها فى تقرير مصيرها والاختيار الحر لنظمها دعما للتعايش الاخوى والسلام .

يبقى أخيرا أن تقلل القوى والشركات الغربية والأوربية من اندفاعها الأنانى لتحقيق مصالحها التجارية على حساب التكامل الطبيعى بين اطراف الوطن العربى فسوف تتهافت تلك الشركات على المنطقة للفوز بعقود المقاولات والتشييد تاركة الفتات للشركات المحلية العربية وهذا السلوك قصير النظر يهيىء فى حد ذاته بذور عدم الاستقرار بسبب الحرمان والاحباط الذى يسببه للمصالح المحلية التى هى اولى بالرعاية والتأييد .

وهذه بالضبط مسئولية صناع القرار من القادة العرب فى دول الخليج !!





المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الشئون العربية بالشورى ترفض اشتراك إسرائيل فى النظام الأمنى بالخليج

اكد اعضاء لجنة الشئون العربيه والخارجية والامن القومى بمجلس الشورى ضرورة ان يكون النظام الأمنى المقترح بعد تحرير الكويت مفتوحا ويسمح بجميع دول المنطقة بالاشتراك فيه . ورفضوا اشتراك اسرائيل فى النظام الأمنى الجديد باعتبارها المسئول الرئيسى عن كل مشاكل المنطقة . وخلل الامن بها . واوضح الاعضاء ان انسحاب اسرائيل من هضبة الجولان وجنوب لبنان واقامة دولة فلسطينية واحترام قرارات الامم المتحدة يمكن ان يحقق الاستقرار لدول المنطقة .

واوضح الدكتور مفيد شهاب رئيس اللجنة امكانية دعم الأمن والاستقرار بالمنطقة بواسطة ابرام اتفاقية عدم اعتداء بين كل من العراق وايران وبين العراق وسوريا وتركيا ، فى اطار ترتيبات خاصة بالنسبة للدول المجاورة . ناقشت اللجنة موضوع التعاون العربى - الافريقى . وافق الاعضاء على اقتراح العضو فهمى ناشد بابراز دور مصر الافريقى الريادى وعضويتها فى كافة اللجان الدولية الافريقية ، والتى تتيح لها حل الخلافات العربية - الافريقية ، واوضح ان الدول الافريقية تعتبر ان الخلافات العربية عبئا على العمل الافريقى بالاضافة لتدخل بعض الدول العربية فى شئون الافارقة ودفع حركات مضادة للحكومات الشرعية كما حدث فى موريتانيا وتشاد . من المنتظر ان تعد اللجنة تقريرا حول الامن القومى العربى يعرض على المجلس خلال شهر مارس القادم لمناقشته .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ حمسو ابر ١٩٩١

بعد حرب الخليج



الترتيبات الأمنية على الساحة العربية

بقلم : عبد المنعم سليم جبارة

جاء غزو العراق لدولة الكويت ، وتهيئة السبل والأجواء للتدخل الأجنبى كى يزحف وينتشر على أرضنا ووسط ديارنا - سعياً لتحقيق أهدافه وغاياته محلياً وعالمياً - كدقات ناقوس عالية دوت فى كافة الأرجاء وعلى شتى الساحات العربية والإسلامية - لتنبه الكثيرين وتفتح عقولهم وأذهانهم وأبصارهم على هشاشة الثوب العربى المهلهل الذى تعددت ثقوبه حتى بدا وكأنه صار من المستعصى على الراتق رتقها او إصلاحها ، وعلى هشاشة النظم والروابط العربية ، التى بدت اوهى وأوهن من خيوط العنكبوت عند اشتداد الرياح .

ولعله قد تبين أن أوهى وأوهن .. العربية واكثرها هشاشة هو النظام الأمنى العربى - أن جاز أو صح التعبير - والمتمثل فى نظام الدفاع العربى المشترك ، وأيضاً النظام العربى السياسى المتمثل فى جامعة الدول العربية - أما أنظمة العرب الأقليمية بدءا بمجلس التعاون الخليجى ومروراً بمجلس التعاون العربى وإنتهاء باتحاد المغرب والتى أستحدثوها فى الثمانينات فقد عصفت بها رياح الازمة.

ولقد حفلت الأيام الأخيرة بالكثير من الحديث والقول عن الترتيبات الأمنية والسياسية القادمة ، التى تعد للمنطقة بعد أزمة الخليج ، وأن كانت الترتيبات الأمنية قد حظيت بالنصيب الأوفر من الاتصالات والمشاورات والمباحثات ، وكان نصيبها على الساحة الأوروبية والأمريكية قد بدا أكبر من نصيبها على الساحة العربية والإسلامية .

بل أنه بدا على الساحة الأمريكية مع وصول الطلائع الأولى للتدخل الأجنبى وفى أعقاب الغزو العراقى للكويت ، وذلك حين صرح مسئول فى البيت الأبيض الأمريكى فى ذلك الوقت بأن الغزو العراقى للكويت قد هيأ الفرصة لاستراتيجية أمريكية مسبقة ، كى يجرى تنفيذها فى الخليج.

بين هيرد وبيكر

وقبل أيام من زيارته الأخيرة للقاهرة ، والتى أعلن خلالها دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى أنه ليست هناك أى أفكار ولا خطط ولا تصورات لترتيبات أمنية للمنطقة عند أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا، وأن هذا شأن عربى داخلى لا يفرض أو يطرح من الخارج ، قام هيرد بزيارة لفرنسا ، وقبل وصوله لباريس صرح بأن هدف زيارته هو الإجتماع مع نظيره الفرنسى ، لبحث الترتيبات الأمنية والسياسية القادمة لمنطقة الخليج والشرق الأوسط - بل وأبان هيرد عن عناصر من خطة بريطانية مطروحة منها بقاء قوات بريطانية فى المنطقة بعد إنتهاء الأزمة ، وقيام تحالف فى الخليج يضم دول الخليج العربية ودولاً من خارج الخليج مع ادوار لدول فى المنطقة بما فيها الكيان اليهودى الدخيل.

وفى الوقت نفسه كشفت مصادر فرنسية عن عدة أمور ذات أهمية بالغة منها :

ان هناك «يالطا» جديدة فى المنطقة فى مرحلة ما بعد الحرب.

أن هناك مراكز أبحاث فرنسية وبريطانية تشارك فى وضع صيغ للترتيبات القادمة فى المنطقة.

الأمر الذى يؤكد ان تصريحات هيرد إبان زيارته للقاهرة لم تكن إلا للإستهلاك المحلى، ومن قبيل مواراة ومداراة المخططات الغربية المعدة أو التى يجرى اعدادها للخليج وللعالم العربى كله.

ولعل خطاب جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أمام لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب الأمريكى ، والذى القاه منذ أيام ، قد وضع النقاط فوق الكثير من الحروف ، وألقى من الأضواء ما حدد ملامح الكثير مما فى الجعبة الأمريكية فقد أعلن بيكر :

أن هناك خمسة تحديات تواجه أمريكا فى المنطقة بعد الحرب . وهى الأمن فى الخليج ، والحد من الأسلحة المتطورة ، وبناء ما تهدم ، ومتابعة السعى لايجاد حل للنزاع العربى اليهودى ، ورغبة أمريكا فى الحد من الاعتماد على الطاقة المستوردة.

وأكد بيكر أن أمن الخليج فى حاجة إلى ترتيبات لها أهدافها ومبادئها ، وأن للدول المحلية والمنظمات الاقليمية والجماعة الدولية دورها .

وأن هناك تفاهماً على الخطوط العريضة المطروحة.

وطرح بيكر مجموعة من التساؤلات التى يستشف منها الكثير خاصة حين قال:

«أن المطلوب هو الأجابة على أسئلة مهمة من أجل ضمان الأمن فى الخليج ومن ذلك:

هل يجب انشاء قوة برية دائمة من قوات محلية تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة؟ وكيف يمكن للمجموعة الدولية تنفيذ الردع فى الخليج .. من خلال المشاركة بقوات أو من خلال ترتيبات سياسية أو تقديم التزامات أمنية؟!!

وركز بيكر على مصادر المياه فى المنطقة وتطويرها ، وهو الأمر الذى يخدم وبشكل مؤكد مصالح وأهداف الكيان اليهودى الغاصب .

وركز بيكر كذلك على مشاورات امريكا مع دول المنطقة وخارجها «من أجل قيام تعاون اقتصادى أقليمى شامل». أى يشمل الكيان اليهودى ، وقد عاد فأكد ذلك من خلال تبادل



المصالحة بين الكيان اليهودى والدول العربية مع دور للدول العربية المعتدلة

حتى لا تختلط الأوراق

معنى ذلك أن هناك تصورات وأفكارا - جاوزت مرحلة الخطوط العريضة الى مستوى الخطط الجاهزة والمعدة للتنفيذ فى مرحلة ما بعد الحرب يتضح ذلك كما تتضح خطورته من خلال التصريحات وخطابات المسئولين فى الغرب خاصة الأمريكيين - الأمر الذى يستدعى أكثر من وقفة - ونحن فى سياق الحديث عما قيل ويقال عن الترتيبات الأمنية محليا وخارجياً - وذلك فى محاولة لتحديد المعالم والأبعاد الصحيحة - وحتى لا تختلط الأوراق والألوان فى زحمة الأحداث - وما يتوقع من تطورات ومفاجآت .. الأمر الذى يقتضى التأكيد على عدد من القضايا والحقائق -

ان منطق الحكمة والمصلحة - ومن منظور حاضر الأمة ومستقبلها يقتضى قراءة متأنية فى أوراق وصيغ الأمس لنضع الأيدى على مواطن الداء أو العلة ، ومواضع الضعف أو الوهن ، وثغرات الاختراق من الداخل أو الخارج - لنأخذ من الماضى عبرته ، ومن الحاضر دروسه ومن كافة التجارب المحلية والمحيطة والعالمية المحصلة والنتائج - لنصل إلى نتيجة تقول أن أى بناء لا يعكس هوية الأمة ، ولا يتجرد لصالحها ، ولا ينبثق من ذاتها وداخلها ، ولا تنص على ادارته جهات تغلب الصالح العام ، وتضع نصب أعينها قضايا ومصالح الشعوب فوق كل اعتبار - مآله إلى إنهيار أو اندثار.

وأن أى ترتيبات أمنية أو سياسية يجب أن تنبع من ضمير وقلوب وعقول الجماهير - ومن خلال مؤسسات ومجالس شعبية تمثل الشعوب بلا تزييف ولها الكلمة الأولى والأخيرة فى اقرار الصيغ بعد طرحها على كل الساحات وفى كل القطاعات وبعد أن تبلورها مراكز علمية تخصصية - حتى تكون ، فى منأى عن الأهواء وترتفع إلى مستوى مصالح وقضايا الشعوب ، وتحشد لها كل أسباب النجاح والأستمرارية ، وكفى ما حل بالبلاد والعباد من مآس ومحن وكوارث نتيجة غياب الشعوب، وتحكم النظم الشمولية التى تتخذ من القرارات ما تشاء ، وتلغى من قاموس المصالح العامة ما تشاء ، دون خوف أو خشية ..

وقد أكدت أزمة الخليج - كما أكدت قبلها أزمات - أن الاوان قد آن وبالأمس قبل اليوم كى تطلق الحريات فى أرجاء عالمنا العربى لكافة المواطنين فترفع القيود ، وتحطم الاغلال ، ويسود العدل والأنصاف ، ويعم الأمن والأمان - كى تمارس الشعوب دورها الصحيح ..

أن منطقة الخليج والعالم العربى كله - منطقة عربية اسلامية - واذا كانت الترتيبات الأمنية فيما بعد الأزمة وعلى ضوء احداثها المفجعة ونتائجها الرهيبة تعتبر ضرورية وهامة من أجل صالح ومستقبل الأمة - فأن الترتيبات يجب أن تكون عربية اسلامية نابعة من داخل المنطقة - غير مطروحة أو مفروضة من الخارج بل من خلال وفى إطار صيغ عربية إسلامية - تضع فى الأعتبار الأول صالح دولها ، والحفاظ على إستقلالها وحماية مواردها بما فيها مياهها وكافة ثرواتها - من النهب أو السلب ، مع تسخيرها لصالح شعوبها وشعوبها دون غيرها .

واذا كان الأطار العربى الإسلامى يتسع ليشمل كل دولة إسلامية من دول ما يسمى بالجوار فإن المنطق يقول انه ليس مما يتفق مع المبادىء والرؤية الاسلامية الصحيحة أن يشمل النظام دولاً اسلامية لها علاقاتها أو إرتباطاتها باحلاف أجنبية أو قوى أجنبية .. إلا بعد أن تتحرر من هذه الروابط والقيود .. وتتجرد لروابط الإسلام وحده .

وأن تكون فى مقدمة أهداف هذه الترتيبات الأمنية والسياسية أن تحشد كل الطاقات والامكانات لمواجهة عدو الأمة الجاثم فوق أرضها الوالغ فى دماء أبنائها ، المعتدى على كرامتها وأعراضها .. وهو الكيان اليهودى الغاصب وهذا يعنى أن أى ترتيبات يجب أن تضع فى الأعتبار الأول أن الكيان اليهودى الدخيل هو الخطر الداهم الذى يجب استئصاله - وأن أي ترتيبات تسعى لضمه أو أشراكه فى تقرير مصير المنطقة أو مساهمته فى ادارة شئونها أو أنتفاعه بمواردها انما يعنى طعن الأمة فى ظهرها - وإستدراجها لحتفها .

انها قضايا وحقائق .. نطرحها من خلال وقفات تستدعيها بل تستوجبها أحاديث وتصريحات وتحركات المسئولين الأمريكيين والأوروبيين المتعلقة بقضايا ونظم وترتيبات الأمن فى الخليج .. وعلى ساحة العرب من الخليج الى المحيط.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

بعض الافكار .. حول الترتيبات الامنية فى المنطقة



بقلم
أسامة خالد

تدور الأحاديث الآن حول مقترحات تعد لما يسمى بترتيبات امنية للمنطقة بعد الحرب ، وهناك اسلوبان لتناول هذا الموضوع ، اسلوب يراعى مصلحة الاطراف الاقوى ذات الوجود العسكرى ، يفرض على واقع المنطقة واسلوب أخر يتعامل مع الواقع الجغروسياسى للمنطقة ومتطلبات استقرارها بشكل طبيعى وهى متطلبات جغرافية واجتماعية وسياسية .

وفى جميع الاحوال فان هذه الترتيبات لن تكون منفصلة عن نتيجة الصراع الدائر حاليا ، ولكنها سوف تتأثر به الى حد كبير ..

وهناك حقائق استراتيجية لايمكن تجاهلها اذا ما طال امد القتال ، فقد تدخل دول اخرى وتكون طرفا فيه وعلى رأسها ايران والاتحاد السوفيتى والذى يتراجع الآن بخطى منظمة عن البيروسترويكا نتيجة لضغوط العسكريين ويتأثر مباشر بازمة الخليج التى ظهر فيها الاتحاد السوفيتى كأنه دولة من الدرجة الثانية وهو مالاترضاه العناصر المتشددة .

ان تطورا خطيرا كهذا قد يؤدى الى حرب ثالثة تتجاوز مدى التفكير والعناصر المتوفرة والمطروحة فى اطار الترتيبات الامنية التى تبحث الآن .

ان الحديث عن ترتيبات امنية اذن لايزال سابقا لاوانه الا ان هذه الحقيقة لاتمنع من طرح بعض الافكار فيما يتعلق بهذا الموضوع الحيوى .

اولها : ان اى ترتيبات امنية ينبغي ان تشمل الاوضاع الجغرافية والسياسية والثقافية بحيث تكون انعكاسا لهذه الاوضاع باكثر من ان تكون مؤثرة فيها او مفروضة عليها ، فلا توجد ترتيبات يمكن ان تعالج اوضاعا جغرافية متنافرة او نظما سياسية متعادية او غير متفقة ، وبمعنى اوضح لايمكن ان تكون هناك ترتيبات امنية بين بلد غنى تنقصه القوة وبلد قوى ينقصه المال لأن هذا ضد طبيعة الامور .. ان الترتيبات الامنية تتطلب تعديلات هيكلية ،والا كانت ملاءة تخفى الكثير من التناقضات وعوامل الشك والفرقة .

●●●

وثانيها : ويتعلق بالعامل النفسى .. ان الاطراف التى تتخذ هذه الترتيبات وتوقع عليها يجب ان تحظى بدعم الجماهير واحترامها حتى لاتبدو الترتيبات وكأنها صفقة مشبوهة او احلاف كالتى رفضتها مصر فى الخمسينات ومعها كل النظم الوطنية فى المنطقة . وحتى لاتبدو وكأنها احلاف مفروضة من قبل القوى الاجنبية على المنطقة تحقيقا لمصالحها هى لامصالح اهل المنطقة .

وفى هذا الاطار اذكر ان ساسة انجلترا عندما كانت مصر تحت الاحتلال رفضوا ان يوقعوا اتفاقية استقلال للبلاد مع اى من الاحزاب السياسية التابعة لهم ، واصروا على ضرورة ان يوقع الاتفاق « الوفد » وسعد زغلول -وهو زعيم وطنى حظى بحب المصريين وثقتهم حتى ان البعض قالوا وقتها : « الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » وعدلى كان رجل انجلترا فى مصر !!

وكان رأى الساسة البريطانيين ان اى اتفاق يوقعه « عدلى يكن » او غيره ممن هم معروفون بميولهم الغربية لن يلزم الا موقعيه ولكنه لن يلزم الامة المصرية ، أما اذا وقع « حزب الوفد » وسعد هذا الاتفاق فسوف يبدو انتصارا فى نظر الجماهير المصرية ويؤدى الى امن واستقرار حقيقيين فى البلاد .

●●●

وثالثها : ان الترتيبات الامنية ينبغى ان تأتى نتيجة للصراع لاتغطية له ، وفى هذا الاطار لابد وأن نسأل كيف يمكن عمل ترتيبات من هذا النوع تكون امريكا طرفا فيها ، بينما



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

ما تزال اسرائيل تحتل اراضى عربية وتحظى بدعم غير محدود منها أى امريكا وكيف يمكن اجراء هذه الترتيبات ومعظم البلاد العربية فى حالة حرب مع اسرائيل ، ومن ثم فهي فى حاجة لجيوش قوية واسلحة وترتيبات خاصة بها ينظر اليها من زاوية الخطر الاسرائيلى ، وليس خطرا وهميا او ناجما عن هذا الصراع ذاته .

كذلك لابد وان نسأل كيف يمكن تصور وجود اسرائيل مع دول عربية فى هذه الترتيبات الامنية وهي ماتزال تحتل اراضى عربية وترفض ترسيما نهائيا للحدود بدعاوى امنية ؟!

رابعا : ويقودنا هذا الى حقيقة يغفل عنها الجميع عن جهل او عن عمد .. وهى ان مشكلات المنطقة شبكة مترابطة ومتشابكة لايمكن حلها جزءا جزءا ولكنها تحل بشكل شامل ، فليس بوسعنا ان نطالب بتحديد سلاح دولة عربية بينما تبقى الحرب العربية الاسرائيلية قائمة .

وليس ادل على هذه الحقيقة من ان اسرئيل تطالب بقوة عسكرية معادلة للقوة التى لدى الدول العربية بما فيها مصر التي ابرمت معاهدة سلام معها .

ان الذى يجب ان نفهمه هو ان ازمات كازمة الخليج هى نتيجة لافراز اوضاع معينة واذا تم القضاء على النظام العراقى وبقيت الأوضاع على حالها فسوف تفرز نظما أخرى مشابهة بل ربما تؤدى التراكمات النفسية لدى الجماهير العربية الى بدء سلسلة من الاضطرابات والانقلابات تجعل المنطقة جحيما وتؤدى الى عكس ما يقاتل من اجله الامريكيون والحلفاء الآن .. بل ربما تعود بالمنطقة الى اجواء الخمسينيات والستينيات فى المنطقة وعلينا الا ننسى ان الشهداء يلعبون فى منطقة كمنطقتنا دورا اكثر تأثيرا من دور الاحياء ..

واخيرا لامعنى لترتيبات امنية مالم تكن القوة الرادعة نابعة من قلب المنطقة ومرتبطة بنظم طبيعية مستقرة اذ ان تخزين أسلحة ومعدات مع قوات اجنبية محدودة لن يمثل قوة رادعة بل أنه يمثل فى افضل الاحوال رهينة يمكن الاستيلاء عليها تحت دعاوى وطنية كتحرير التراب المقدس او الوطن .. بل ان هذا الوجود ذاته يمثل استفزازا للمشاعر الوطنية يعطى ذخيرة للقوى الراديكالية والثورية .

وفى هذا الاطار تمثل الاوضاع الحالية باطرافها ودون التضحية بطرف فرصة لاتتهيأ الا فيما ندر لازالة اسباب النزاعات فى المنطقة فى اطار يحفظ للضمير العربى كرامته ومصالحه ، ودون أن يبدو هذا الحل حلا مفروضا بالقوة من الخارج ، ولايتطلب تحقيق هذا الا التضحية ببعض العناصر الشكلية فى سبيل تحقيق استقرار وامن حقيقيين فى المنطقة يحميان مصالح كافة الاطراف .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

هوامش :

نظرة الى الغد

بقلم

السيد عبد الرءوف

سيأتى يوم قريب أو بعيد تصمت المدافع وتضع الحرب أوزارها وتجف الدماء وتبدأ فيه المنطقة تلملم جراحها وتراجع أوراقها وتقرأ حساب الأرباح والخسائر .. ونحن فى عالم لايعرف إلا الحركة ولايعترف بغير المبادرة ..

ولذلك ففي الوقت الذى لاتزال فيه الغارات الجوية لقوات التحالف تدك المواقع العراقية بكل عنف تمهيداً للهجوم البرى الذى تتفق عليه الآراء وتختلف حول موعده ، بدأت الدول تخطط لمرحلة مابعد الحرب التى لايستطيع أحد أن يقطع برأى إن كانت سوف تستمر أسابيع فقط حسب بعض الآراء أو شهوراً حسب آراء أخرى .. وبدأت الشركات الكبرى تجهز عروضها للمشاركة فى أعمال التعمير .. وبدأت شركات أخرى تجرى اتصالات لاقامة شركات متعددة الجنسيات تجمع امكانات أكبر وخبرات أوفر وأكثر تنوعاً .

وحسناً فعلت دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا حينما اجتمع وزراء خارجيتها فى القاهرة على مدى يومين فى محاولة لوضع تصور عربى للمنطقة بعد الحرب ووضع إطار أو أطر للتعاون الاقتصادى والاتفاق على مشروع للتنمية فى المنطقة .. ولدينا من الأسباب مايجعل هذا المشروع التنموى ضرورياً لمصر ودول المنطقة .. ولابد أن لكل دولة أسبابها العملية والمنطقية .. وفيما يخص مصر فإن الأسباب لاتقف عند حد الأضرار المباشرة وغير المباشرة التى أصابت اقتصادها بسبب الغزو العراقى للكويت وتداعياته .. ولكن الأسباب أعمق وأكثر امتداداً فى التاريخ . فعلى مدى أقل من نصف قرن فرضت على مصر سلسلة من المعارك والحروب استنزفت طاقاتها الاقتصادية وكانت تكاليفها وأعباؤها على حساب خطط ومشروعات التنمية .. ودون من أو مباهاة بشأن هذه الحروب وباسم من ولحساب أى قضية فرضت هذه الحروب على مصر .. ولكن المحصلة النهائية هى العطب الذى أصاب الاقتصاد المصرى ..

ونحن لانتوقع ولاننتظر ولانتخيل ولانطلب أن تكون الفائدة المتوقعة من مشروع التعاون الاقتصادى المستهدف ذات اتجاه واحد بل المطلوب أن تكون فائدة متبادلة ومشتركة ومتعددة الأبعاد والمطلوب أن يضع هذا المشروع أسساً جديدة للتعاون والتعامل أسسا حقيقية تعلو فوق الحساسيات وتوفق بين الاهتمامات المحلية والمصالح العامة والمشتركة وتفتح الباب أمام قبول جهد عربى إضافى وتوسيع مظلة التعاون ومظلة العرب فى المستقبل لأنه إذا كان الغزو العراقى بتداعياته وما اقترن به من عمليات خلط واستقطاب قد باعد بين مواقف عدد من الدول العربية فإن التاريخ العربى شاهد على أن عوامل الاتفاق بين العرب أكثر من عوامل الاختلاف وعناصر التضامن أكبر من عناصر الفرقة .. وعندما تزول الغمة الحالية ونرجو أن تزول قريبا يجب أن تتجه الجهود العربية لاعادة بناء التضامن العربى ووضع صيغة او صيغ جديدة للعلاقات العربية تضمن ألا يتكرر ما حدث وتضمن إيجاد حلول عادلة لقضايا المنطقة الملحة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية أمن واستقرار المنطقة وقضية التنمية .. والأمر المؤكد أن الغزو العراقى للكويت بكل اثاره وتداعياته سيظل يلقى بظلاله على المنطقة لفترة طويلة وعلينا أن نعمل لازالة هذه الظلال وإعادة بناء المستقبل العربى بفكر عربى وإرادة عربية

★ ★ ★

هامش قصير ـ ١

إعفاء مصر من بعض ديونها خطوة جيدة والاتفاق مع صندوق النقد الدولى خطوة هامة للحصول على ثقة الدول ومؤسسات التمويل الدولية ومن ثم الحصول منها على مزيد من المنح والقروض والتسهيلات ونحن لانريد مزيدا من القروض والتسهيلات بقدر مانريد المزيد من القدرة الانتاجية وهذه القدرة لن تتولد إلابتحرير القطاع العام من القيود وتحرير القطاع الخاص من العقد والأحقاد .

هامش قصير ـ ٢ .

كل أجهزة الاعلام فى العالم شرقه وغربه شماله وجنوبه تفرد المزيد من مساحاتها واوقاتها لحرب تحرير الكويت بالمناسبة اين الاعلام الكويتى ؟؟ لايكاد احد يشعر له بوجود اللهم الإذاعة الكويت التى لايكاد يستمع إليها الانسان الابعد ان يستنفد كل الاذاعات الأخرى .



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩١

جدول أعمال مابعد الحرب : دعوة للمشاركة

مثلما ترتب على غزو العراق للكويت فى الثانى من أغسطس الماضى تفجير مابات يعرف « بازمة الخليج » ، فان عدم تجاوب العراق مع قرارات الشرعية العربية والدولية لحل الأزمة افضى الى اشعال الحرب التى دخلت ـ منذ امس الأول ـ شهرها الثانى . والظاهر من تطورات الحرب حتى الآن ، يشير الى احد احتمالين : إما الحسم العسكرى الكامل لصالح التحالف القائم ضد الاحتلال العراقى للكويت ، او توقف القتال فى حال توفر الدلائل الجدية على انسحاب القوات العراقية من الكويت والتوصل الى تسوية سياسية .

وايا ماسوف تكون عليه التطورات القادمة ، فان الأزمات والحروب عادة ماتلد تغيرات جديدة واسعة لها اسبابها الكامنة ، والحاصل أن أزمة الخليج بامتداداتها ـ السياسية والعسكرية معا ـ طرحت مجموعة متداخلة من المشكلات والقضايا والاحتمالات ، بل والمعضلات ، التى باتت جميعها تشكل « اجندة جديدة » لمستقبل منطقة الشرق الأوسط ، عربيا واقليميا ودوليا .

فى مثل ظروف هذا المخاض الصعب للتغيرات المستقبلية المحتملة ، اعتادت الصفحة منذ صدورها فى فبراير ١٩٨٥ ان تدير حوارا قوميا ينهض على اساس مضمون كلمة عبد الرحمن الكواكبى التى اتخذتها الصفحة شعارا لها . وذلك بدعوة رجالات الاتجاهات السياسية والمدارس الفكرية المتعددة ، للمشاركة فى تنبيه الناس ورفع الالتباس والتفكير بحزم والعمل بعزم حتى ينالوا مايقصدون .

ماهى المشكلات والقضايا والاحتمالات التى طرحتها ازمة وحرب الخليج واصبحت تشكل جدول اعمال مستقبل المنطقة ؟ كيف يكون سلم اولويات ترتيب هذه القضايا وحيثيات هذا الترتيب ؟ ماأسس معالجة هذه المشكلات والقضايا وماهى مداخل حلولها ـ عربيا واقليميا ودوليا من اجل النهوض وتحقيق المصالح العليا القومية والقطرية معا

وسوف ننشر مايصلنا من مقالات تعالج هذه النقاط المطروحة فى حدود لاتزيد عن الف كلمة ■

« الحوار القومى »



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩١

مستقبل المنطقة بعد حرب الخليج

القوى التى تريد تحقيق مكاسب إقليمية فى المرحلة القادمة

العالم الخارجى • نبيل زكى

كتب ـ أحمد طه النقر :

بعد اندلاع العمليات العسكرية ، وربما قبل ذلك ، بدأ الجميع يفكرون فيما بعد الحرب ، ويبحثون لهم عن دور فى رسم مستقبل المنطقة بعد أن تضع الحرب أوزارها ، ويبدأ تقسيم الغنائم .. ولم تخف بعض الأطراف أطماعها التاريخية والاقليمية فى أراضى المنطقة وثرواتها وإن حاولت التظاهر بعكس ذلك .. ويتحرك هؤلاء الطامعون على أساس أن نتيجة الحرب محسومة قبل أن تبدأ ، وإن تركة المهزوم ستقسم ، بين المنتصرين ويجب حصولهم على أوفر نصيب ممكن .. إن لم يكن من العراق ، فمن ثروات دول النفط العربية ، أو حتى الفوز بنصيب من عقود مشروعات إعادة تعمير المنطقة بعد الحرب .. وذلك أضعف الايمان .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩١

ويرى كثير من المراقبين ان الهزيمة لن تحيق بالعراق وحده ، بل إن العالم العربى كله قد يدفع ثمن الأزمة ، إن لم يكن قد بدأ يدفعها بالفعل .. وتقول صحيفة « هيرالد تريبيون » الدولية ان حرب الخليج عمقت الجروح العربية ، وادت إلى اتساع نطاق الفوضى فى جميع انحاء الشرق الاوسط ، وزيادة الحيرة فى البحث عن سؤال يحدد الصواب والخطا ، ويحدد حتى معنى النصر ! وتقول الصحيفة ان « أزمة الخليج أظهرت بصورة اعمق واوضح ، التناقضات الحقيقية بين اغنياء العرب وفقرائهم من جانب ، وبين العلمانيين والاصوليين من جانب آخر » .

الموقف الايرانى

ولم يقتصر الارتباك والفوضى على العالم العربى فقط ، بل امتد إلى العالم الاسلامى حيث انقسم المسلمون ، حتى فى اوربا والولايات المتحدة حول تحديد الصواب والخطا ، بل إنهم انقسموا ، ربما لاول مرة ، حول تحديد الحلال والحرام فيما حدث ـ ! ـ وكان الارتبـاك واضحا فى بـلاد (باكستان وبنجلاديش والمغرب) ايدت التحالف المناهض للعراق بقيادة الولايات المتحدة ، وارسلت قوات رمزية إلى السعودية ودول الخليج الاخرى بدعوى الدفاع عن المقدسات الاسلامية ، فى الوقت الذى واجهت فيه معارضة شعبية واسعة النطاق

« الشر الأصغر » !

وحدث نفس الشىء تقريبا فى إيران التى اعلنت حكومتها الحياد منذ البداية ، والتزمت بموقفها المعلن منذ بداية الازمة والذى طالب بانسحاب العراق من الكويت وانسحاب القوات الاجنبية من الخليج .. ولكن بدء العمليات الحربية ، وقيادة الولايات المتحدة (التى تعتبرها إيران الشيطان الاكبر) لعملية دك وتدمير وتخريب واسعة النطاق للعراق شملت حتى الاهداف المدنية البعيدة عن ميدان المعركة والجهد الحربى ـ جعل قطاعات لا باس بها من الايرانيين تتعاطف مع العراق بالرغم من الحرب العراقية الايرانية التى استمرت ثمانى سنوات (من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨) وادت إلى تدمير مدن وقرى إيرانية عديدة .. ولكن هؤلاء الايرانيين يرون ان العراق هو « الشر الاصغر » وان امريكا هى « الشر الاكبر » وإنها جاءت لتبقى فى الخليج إلى الابد وهدفها الاول هو محاربة الاسلام والثورة الإسلامية الايرانية على وجه الخصوص ـ ومع تزايد وقع العمليات الحربية وشراسة القصف الجوى المكثف الذى اهتزت له الكثير من المدن والقرى الايرانية الواقعة على الحدود مع العراق ، ومع سقوط القنابل قرب العتبات الشيعية المقدسة فى النجف التى تضم ضريح الامام على ـ تزايد التعاطف الشعبى الايرانى مع العراق إلى حد كبير وشكل ضغطا متزايدا على الحكومة التى بدات تواجه دعوة واضحة لدخول الحرب إلى جانب العراق ضد « الهيمنة الامبريالية والصهيونية » فى المنطقة .. ولكن الرئيس الايرانى على اكبر هاشمى رافسنجانى تصدى لهذه الدعوة بقوة منذ البداية ، وقال إن دخول الحرب إلى جانب العراق يعنى « انتحار إيران » .. ولكن الرئيس الايرانى ، وهو مناور سياسى محتك ، لم يقف عند هذا الحد ليواجه هجمات معارضيه وهو مكتوف اليدين ، بل تحرك سريعا لاخذ زمام المبادرة ، وبدأ يرسم لبلاده دورا جديدا هو دور وسيط السلام الملتزم بموقف الحياد والساعى إلى إنهاء الحرب وتسوية الازمة سلميا عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الامن .ولكن رافسنجانى قبل فى نفس الوقت لجوء عشرات الطائرات المدنية والعسكرية العراقية إلى اراضى إيران للاحتماء بها من الغارات الجوية لقوات الحلفاء .. وقد اثار ذلك قلق التحالف الدولى ، إلا ان طهران سارعت لتعلن انها ستبقى هذه الطائرات فى اراضيها لحين انتهاء العمليات الحربية .. ولكن العالم فوجىء فيما بعد بان هناك اتفاقا بين طهران وبغداد على لجوء هذه الطائرات .. وكانت خطوة بارعة من رافسنجانى كسب بها فى الداخل وفى العراق وبعض البلاد العـربيـة .. وطـرح رافسنجانى مبادرة للسلام فى رسالة موجهة إلى الرئيس العراقى صدام حسين ثم طورت هذه المبادرة لتشمل اطرافا دولية على راسها الاتحاد السوفيتى .

سوق مشتركة

وتتصور المبادرة سيناريو يبدا بان يلبى العراق نداء موجها من الرئيس الايرانى يدعو فيه بانسحاب القوات العراقية من الكويت .. وفور إعلان صدام قبول النداء ، يتوجه رافسنجانى برفقة عدد من الشخصيات السياسية والاسلامية إلى العراق مطالبا قوات التحالف بوقف العمليات العسكرية مع تنظيم سحب القوات العراقية والاجنبية واستبدالها بقوات عربية وإسلامية ..



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩١

ويعقب ذلك إنشاء لجنة تحكيم عربية لتسوية النزاع بين العراق والكويت ، وإنشاء صندوق إسلامي لتأمين تعمير المناطق التى دمرتها الحرب ، ويعقب ذلك توقيع معاهدة عدم اعتداء بين العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي .. وتصور المبادرة الايرانية اخيرا .. نظاما إقليميا على غرار المجموعة الأوربية يكون اساسا لقيام تعاون اقتصادى وامنى وسياسى بين دول المنطقة .

وكان اهم ما ميز الموقف الايرانى منذ بداية الأزمة وحتى الآن هو رفض إجراء اى تعديلات فى حدود الكويت والعراق .. واكدت طهران هذا الموقف بعد بدء العمليات ثم بدأ الحديث عن وضع العراق والمنطقة فيما بعد الحرب خاصة وإن بعض الأطراف بدأت تتصرف على اساس ان تقسيم العراق (بعد هزيمته المتوقعة) امر ممكن .. وكانت إيران اول من اعربت عن قلقها للتقارير التى ذكرت ان تركيا تسعى للتدخل فى شمال العراق للسيطرة على الموصل وكركوك وهما منطقتان غنيتان بالنفط ، وكانتا تابعتين للامبراطورية العثمانية .. ولكن تركيا سارعت لتأكيد عدم وجود اى مطامع إقليمية او تاريخية لها فى العراق

دولة كردية .. ؟

غير ان الصحف التركية ذكرت ان الرئيس التركى (الحريص على عدم ظهور دولة كردية مستقلة) ، يؤيد منح حكم ذاتى للاكراد الاتراك والعراقيين فى الاراضى العراقية بعد الحرب .. ولم ينف المتحدث باسم الحكومة التركية ذلك ، ولكنه قال إن « ذلك امر يقرره الشعب العراقى اما الباقى فهو تكهنات » .. ونقلت صحيفة « حريت » التركية عن مسئول حكومى قوله إن تركيا تسعى « لضمان مكان لنفسها فى ترتيبات ما بعد الحرب .. ليس كزعيمة للشرق الأوسط ، ولكن كبلد كبير ومستقر فى المنطقة » .

والواضح ان تركيا ترغب بشدة فى إنهاء تمرد الأكراد فى جنوب وشرق البلاد .. وهى لا تمانع فى قيام دولة كردية شريطة الا تكون فوق اراضيها .. ولا يهم بعد ذلك ، بالطبع ، ما إذا كانت فى العراق او فى اى مكان اخر .. وترغب تركيا كذلك فى تحقيق اكبر فائدة ممكنة فى فترة ما بعد الحرب من دول النفط العربية ، ودول الغرب على السواء . وكان ذلك هو الدافع الذى حدا بالرئيس التركى إلى التخلى عن سياسة عدم التدخل فى الشرق الاوسط — التى ارساها مصطفى كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة — ليسمح لطائرات قوات التحالف باستخدام القواعد الجوية التركية لشن غارات جوية على شمال العراق .. ويسعى اوزال من وراء ذلك إلى ان يثبت للغرب ان بلاده حليف قوى يمكن الاعتماد عليه كقوة إقليمية فى المنطقة ، وإن على الغرب بالتالى تقديم الأسلحة والدعم المادى اللازم لتحديث وتقوية الجيش التركى .. وتقديم المساعدات المادية اللازمة لإنقاذ الاقتصاد التركى

ويتطلع اوزال كذلك لكسب ود وثقة نظم الخليج الغنية ، وإقناعها بانه حليف « مسلم » يمكن الاعتماد عليه وقت الشدة ، وهو يستحق بالتالى نصيبا فى اموال المسلمين .. وكانت الشركات التركية ، تحصل على نصيب الأسد من مشروعات المقاولات الكبرى فى دول الخليج قبل اندلاع ازمة الخليج .

ويراود الأتراك ايضا امل كبير فى توسيع نشاطهم الاقتصادى وتعزيز التعاون بينهم وبين دول الخليج .. واعترف اوزال فى حديث لصحيفة « إيه . بى . سى » الاسبانية بان تركيا تحلم بإقامة مشاريع كبرى فى المنطقة ، واشار إلى عرض تقدمت به أنقرة فى عام ١٩٨٧ لإقامة خط انابيب عملاق لنقل مليار متر مكعب من المياه العذبة الصالحة للشرب من نهرى « سيحون وجيحون » فى جنوب تركيا إلى دول الخليج التى تعانى من نقص المياه

وقال اوزال إنه يعتقد ان المياه يمكن ان تكون عنصرا مكملا للسلام وإنه لو اقيم خط الانابيب فإن « قيمة المياه ستصبح مثل قيمة البترول » ، وتلك اشارة واضحة إلى ان اوزال يسعى لتحقيق ارباح هائلة من وراء هذا المشروع وربما كان ذلك هو سبب تردد دول الخليج فى قبول المشروع

ويتضمن المشروع التركى إقامة خطى انابيب يبلغ طول كل منهما اكثر من الفى كيلومتر ، ويصل احدهما إلى مكة بينما يصل الآخر إلى الامارات عبر الكويت . وكانت العلاقات بين انقرة من جهة وبين كل من بغداد ودمشق من جهة اخرى ، قد ساءت منذ عام مضى عندما حولت تركيا مجرى نهر الفرات ، الذى يمر فى سوريا والعراق ، لمدة شهر لتملأ بحيرة سد اتاتورك العملاق الذى اقامته فى جنوب شرق الأناضول .. ومنذ اسبوعين خفضت تركيا تدفق المياه فى الفرات إلى كل من سوريا والعراق من ٥٠٠ مترمكعب فى الثانية إلى ٣٠٠ مترمكعب فى الثانية .. ولكن وزارة الخارجية

التركية اعلنت ان تدفق المياه عاد إلى معدله الطبيعى بعد إصلاح مشكلات فنية .. ولكن ذلك لا ينفى ان مشكلة المياه مشكلة قديمة جديدة بين تركيا والعراق وسوريا وان انقرة تحاول استغلال حاجة البلدين إلى المياه لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ، وربما إقليمية .

ومن هنا يتضح ان الدور التركى الجديد يسعى إلى تحقيق المصلحة التركية أولا وقبل كل شىء .. وهى مصلحة مرتبطة سياسيا وامنيا بالغرب .. ولكن ذلك لا يمنع من محاولة تحقيق مكاسب اقليمية إذا سمحت الظروف .

وايا كانت مطامح ومطامع القوى الاقليمية فى الشرق الاوسط فإن الوضع الراهن لن يبقى كما هو بعد الحرب كما يقول محلل سياسى على دراية باوضاع المنطقة .. وتقول صحيفة « هيرالد تريبيون » ان قوى التغيير فى المنطقة قد تؤدى ، فى فترة ما بعد الحرب ، إلى فوضى متجددة ، ومن هنا تاتى اهمية ان يقوم ابناء المنطقة بوضع النظام الامنى الذى يناسبهم دون اى تدخل من الخارج ،.. بشرط ان يكون من حق الشعوب تقرير مصيرها

سيناريوهات النظام العربى الجديد بعد الحرب

فيما تواصل حرب الخليج أسبوعها الخامس ، يتصاعد وبشكل ملحوظ الحديث عن مستقبل المنطقة بعد الحرب وقد بدا هذا الحديث مسئولون غربيون . ثم سرعان ماتحدثت عنه بعض القيادات العربية وعلى راسها القيادة المصرية ثم السعودية والسورية ورغم ان هذا الاهتمام كان متوقعا لان الحرب وعلى حد قول نابليون ، رحم ساخن ، تخرج منه حياة جديدة ، الا ان المراقبين غير متفائلين بهذه الحياة ويجمعون على ان مشروعات احلال النظام العربى وخاصة مشروع بيكر الخاص بانشاء بنية امنية شرق اوسطية جديدة لاتتمتع بالقبول وان النظام العربى الجديد لايمكن اقامته وسط استمرار الافكار الراديكالية والثورية . .

سيناريوهات النظام الجديد

وعلى الرغم من وضوح الخصائص العامة للازمة الراهنة فى الخليج فان التنبؤ بانعكاساتها على مستقبل النظام العربى يبدو صعبا ولكن اذا انطلقنا من افتراض هزيمة العراق بصورة تامة فان السيناريو المفترض هنا ستحدده ملامح معينة للعلاقات العربية - العربية حيث من المنتظر ان تتصاعد الخصومة بين التكتلين المتواجهين فى الساحة العربية والانخراط فى عملية تسوية الحسابات ولايعنى ذلك بالضرورة انفجار حرب اهلية عربية ساخنة بل من الممكن ان تغنى وسائل الحرب الاقتصادية والدعائية عن الادارة العسكرية فى تسوية الحسابات ومن المنتظر ايضا ان يقع شرخ عميق بين المشرق والمغرب العربى والأمر الذى يعنى فى الواقع انهيار النظام العربى والجامعة العربية .

وفى سياق الصراع الحالى بين ، التكتلين ، المناصر والمناوىء للنظام العراقى ، سيكون المجال مفتوحا لتاسيس كتلة وسط تقوم بالدور التعاونى او التوازنى وقد تبدا هذه المبادرات بمصر وسوريا ويمضى الخبراء بصيغتهم الأكثر تشاؤما فيؤكدون ان العلاقات العربية - العربية عموما ستتجه الى قدر من الفوضى والتشرذم وانعدام الثقة والتخبط السياسى لفترة طويلة مقبلة لان التحالفات العربية فى مرحلة الازمة لم تتسم بالتجانس الداخلى .

سيناريو الحل الوسط

اما السيناريو الثانى ، الثانوى ، فهو يستبعد الحل العسكرى وينطلق من امكانية ايجاد حل وسط بميكانيزم عربى وعبر الجامعة العربية وهذا السيناريو تؤيده قوى دولية عديدة على راسها الاتحاد السوفيتى وفرنسا وكتلة عدم الانحياز ويفترض خروج العراق سليما وتمكينه من المحافظة على قدراته العسكرية .. ولكن فرصة تحقيق هذا المسار ، ضئيلة ، .

وفى اطار هذا السيناريو من الممكن ان تستمر الجامعة العربية شكليا مع بقائها عند ادنى مستويات العمل العربى المشترك .

واما السيناريو الثالث فهو استثنائى وينطلق من توقع حدوث شرخ فى الاجماع الدولى حول الازمة وهو مايراهن عليه صدام وتبنى خيوطه على اسس احتمالات تغير الموقف السوفيتى .

واكد الخبراء ان امن منطقة الشرق الاوسط وامن الخليج يجب ان يكون مسئولية مشتركة بين النظام العربى ممثلا فى الجامعة العربية والنظام الدولى ممثلا فى الامم المتحدة

سامى صبرى



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



عندما تشارك اسرائيل في الترتيبات الأمنية بالخليج

« بلطجي » المنطقة يصبح حاميها !

طه الفرنواني ، حسام عيسى ، محمد السيد سعيد

تحدثت تصريحات رسمية لمسئولين مصريين عن دور اسرائيلي محتمل في الترتيبات الامنية فيما بعد حرب الخليج ولم تعلق هذه التصريحات مشاركة اسرائيل على حل المشكلة الفلسطينية ، بل قالت ان أزمة الخليج علمتنا ألا نربط مشكلة باخرى .

فماذا يقول خبراء السياسة والدبلوماسية والعسكرية عن هذه المشاركة ؟!

هناك اجماع على رفض مشاركة اسرائيل ، فيقول السفير طه الفرنواني مدير ادارة فلسطين بالخارجية المصرية سابقا .. نرفض مشاركة اسرائيل أو أية دولة غربية لها مواقف ضدنا .. ولا استطيع أن أتصور مشاركة اسرائيل في عمليات الامن قبل موافقتها على صلح شامل وحل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية .

السفير طه الفرنواني : لا مشاركة الا بعد الاعتراف بحدود ١٩٤٧

د . حسام عيسى : الترتيبات الأمنية لصالح أمريكا

د. محمد السيد سعيد: لبننة المنطقة وتأبيد الحرب الأهلية

تحقيق : مصطفى الحفناوي

وتساءل .. كيف تشارك وهي في حالة حرب قانونية وفعلية ضد الدول العربية منذ ٤٠ عاماً ، وكيف تشترك اسرائيل في أمن المنطقة وهي لم تحترم قرارات الأمم المتحدة ولم تنسحب من الأراضي العربية ولم تعترف بالدولة الفلسطينية في حدود ١٩٤٧ وليس ١٩٤٨ .

يجب على الدول الخليجية ومصر أن ترفض هذه المشاركة .

واستمر في تساؤلاته .. كيف نطالب دول المنطقة بنزع اسلحة الدمار الشامل الكيماوية دون أن يتم نزع السلاح النووي الاسرائيلي وترفض اسرائيل التوقيع على معاهدة منع التجارب النووية في المنطقة وترفض ايضا التفتيش على منشاتها النووية والتي تمثل تهديداً لأمن المنطقة .

لابد من الربط

اما اللواء احمد زهران الخبير العسكري فيقول .. يجب الربط بين الترتيبات الأمنية وحل المشكلة الفلسطينية على أن تنزع اسلحة الدمار الشامل من كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل حتى لاتكون بؤرة تهديد ، وان يقتصر وجود اسرائيل في هذه الترتيبات على هذه النقطة .

ويرى اللواء أحمد زهران أن ترتيبات الأمن لابد أن تنبع من دول منطقة الخليج نفسها ولابد أن تدخل في ترتيبات الأمن ٣ قوى فقط هي دول مجلس التعاون الخليجي الست ويوجد بها وعاء يسمح بتجنيد مليون مقاتل دون الحاجة لاستدعاء قوات من الخارج ثم القوة العراقية والقوة الايرانية .

البلطجي « حامي »

ويقول د . محمد السيد سعيد الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ان مشاركة اسرائيل في اي ترتيبات أمنية يعني أن نجعل البلطجي ومصدر التهديد الرئيسي لأمن المنطقة حاميا لها وسوف يكون خطأ قاتلا ان تقبل أى دولة عربية مجرد الحديث عن دور اسرائيلي في ترتيبات الامن في المنطقة مع اى طرف كان ، وليس فقط لان اسرائيل هي التهديد الرئيسي للمنطقة وأن اشراكها باى دور يعني تسليمنا أمن المنطقة وشعوبها ونظمها لها وانما لسبب عملي اخر هو أن هذا لن يكون مقبولا قطعا من كل الرأى العام العربي الشعبي كما أنه سيكون المسمار الاخير في نعش النظام العربي ولايستبعد ان يؤدى الى لبننة المنطقة العربية وتابيد الحرب الأهلية القائمة حاليا .

ويعتقد د . محمد السيد سعيد ان كافة الدول العربية قد رفضت منح اسرائيل اى دور مؤسس في امن المنطقة وانما الجديد هو ان دول الخليج لم تعد ترفض المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ولم تعد تصر على جعل منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولكنها رفضت ان تعترف باسرائيل او بدور امني لها الا بعد حل المشكلة ومن خلال خطوات متدرجة ويجب ان ترفض اى تصريح ينسب الى مسئول مصرى بخصوص هذا الأمر ..

الترتيبات بدأت

اما د . حسام عيسى الاستاذ بجامعة عين شمس فيقول : ان الترتيبات الأمنية قد بدأت فعلا .. لـ « تبطيط » المنطقة وفرض السلام الامريكي وكل ماكنا نخشى وقوعه في المستقبل وقع فعلا ، فلم يعد هناك امن قومي عربي واسرائيل شاركت موضوعيا فيما يحدث الآن فما الذى نخشاه ! ؟

اين هو الامن القومي العربي ؟ ! هل هو التحالف لضرب العرب ؟ ! الولايات المتحدة لا يعنيها الأمن القومي العربي ولكن يعينها أمن البترول والحصول عليه وعلى عائداته ..

ربمايريد الامريكان ترتيبات امنية في مواجهة ايران وهذا ليس لصالح العرب ولكنه لصالح امريكا ولن تكون مشاركة اسرائيل في هذه الترتيبات بشكل رسمي على هيئة حلف او معاهدة حتى لا تسقط النظم العربية التي تشارك فيها وانما سيكون بتدعيم القدرة العسكرية الاسرائيلية لتلعب دورها وقت الحاجة ..

ضد ايران

ويؤكد الخبير العسكرى اللواء طلعت مسلم ان الترتيبات الامنية موجهة ضد ايران بعد تحطيم العراق لتأمين انسياب البترول الى الولايات المتحدة .

لذلك فسوف تهاجم اسرائيل الاردن لتقترب من الحدود الايرانية ولتحقق حلم اسرائيل الكبرى ونحن في اسوأ حالات الامن القومي العربي .. وليس من المنتظر ان يكون هناك امن قومي



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عربي في الوقت الحالي ، او في المستقبل القريب بعد ان تحولنا الى عرب الجزيرة وعرب المغرب ..

ويضيف اللواء طلعت مسلم ان حسن النوايا لا يحكم اعتبارات الامن ولكن الذى يحكمها هو موازين القوى ، وهي ليست في صالح العرب بعد اضعاف العراق ، وفي نفس الوقت توجد قوة عسكرية امريكية في الجزيرة واسرائيلية في فلسطين .

اما عن تصوره للترتيبات الامنية فيقول اللواء طلعت مسلم انه سيتم تكوين مؤتمر الامن والتعاون لدول البحر المتوسط تضم الدول من ايران الى موريتانيا وتضم اسرائيل وايطاليا وفرنسا والبرتغال والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وسيضم في الغالب تنظيما داخليا لضرب البحر المتوسط يشمل دول المغرب العربي وفرنسا وايطاليا والبرتغال ، وستتواجد قوات امريكية في الخليج وقوات سلام على الحدود السعودية العراقية وستحتل اسرائيل الاردن وجزءا من العراق وستكون مناطق تمركز المعدات والذخيرة في الجزيرة العربية ومصر واسرائيل وربما سوريا ..

اما الحديث عن نزع اسلحة التدمير الشامل فسيكون من نتيجته كما يقول اللواء مسلم – حظر انتشار السلاح النووى وليس ازالته وحظر انتشار الصواريخ البلاستيكية وازالة الاسلحة الكيماوية وكلها عوامل ضد العرب ولصالح اسرائيل ..

كما تشمل الترتيبات الامنية الرقابة على واردات الاسلحة في المنطقة ووجود تفتيش قد يكون تحت مظلة الامم المتحدة .

واين ستصبح القضية الفلسطينية بعد كل هذا يجيب اللواء طلعت مسلم .. سيتم فرض الحكم الذاتي كما يراه الامريكان والاسرائيليون – على الفلسطينيين ، ولو رفض الفلسطينيون سيتم فرضه من جانب واحد ..

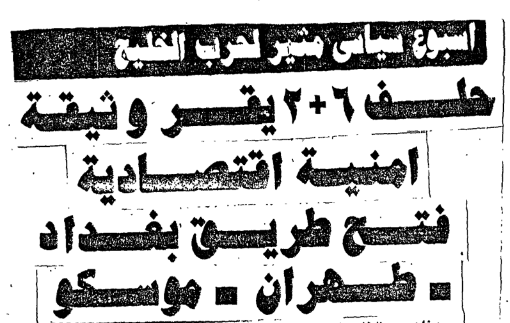
ان الشرخ في الامن القومي العربي – كما يؤكد اللواء مسلم – اكبر من ان يرمم وفي حاجة لتنكيس واعادة بناء ..



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اسبوع سياسي مثير لحرب الخليج

حلف ٦+٢ يقر وثيقة امنية اقتصادية

فتح طريق بغداد ـ طهران ـ موسكو

دخلت حرب الخليج شهرها الثانى وسط توقعات قوية بان تنشب الحرب البرية فى اى لحظة . ولـكن الاحداث السياسية فرضت نفسها هذا الاسبوع على اخبار الحرب التى ،مازال عنوانها الرئيسى اسـتمرار الغارات الجوية واستمرار العراق فى التصدى لتلك الغارات :

فى قائمة الاحداث السياسية التى حدثت هذا الاسبوع :

تقرير اخبارى : احمد سيد حسن

- المبادرة العراقية والتى تتحدث لاول مـرة منذ نشوب ازمة الخليج عن انسحاب العراق .
- مباحثات طارق عزيز وزير الخارجية العراقى فى طهران ثم فى موسكو مع قادة البلدين .
- اجتماع وزراء خارجية دول مجلس تعـاون الخليج الست بـالاضافة الى مصر وسـوريا فى القاهرة .

المبادرة السوفيتية والموقف الايرانى

فى بغداد كان بيـان مجلس قيـادة الثـورة العراقي بالانسحاب مفاجاة شديدة فقد كانـت بغداد ترفض ان (تنطق) بتلك الكلمة . ولكن خفف من وقع المفاجاة ان بغداد لم تذكر الجملة كاملة اى الانسحاب من الكويت . وتركت الباب مفتوحا للمفاوضات . فقد تكون بغداد مستعدة للانسحاب من اجزاء معينة من الكويت وتحتفظ باجزاء استراتيجية اخرى .

وقد جاءت مبادرة بغداد استجابة للوساطة السوفيتية وذكرت مصادر غـربية ان مـوسكو ابلغت بغداد عبر (بـريما كوف) المبعـوث الشـخصي لجـوربا تشـوف . ان التقـارير العسكرية السوفيتية نتيجة متـابعتها لسير الحرب عبر الاقمار الصناعية السوفيتية تـؤكد ان الصمود العراقى مسالة وقـت وانـه مـن الافضل وقف الحـرب الان والجيش العـراقى مايزال سليما فى مجمله وهى ورقة اساسية فى اى حسابات قادمة بالمنطقة .

كما اكدت تلك المصادر ان الاتحاد السوفيتى قدم مبادرته لمساعدة الـولايات المتحـدة على تجنب حرب برية تخسر فيها أعداد ضخمة تقدر بالالوف من افراد القوات الامريكية والحليفة .

وفى طهران جرت مباحثات عراقية ايـرانية هامة قبيل مغادرة طارق عزيز الى مـوسكو . اكد فيها القادة الايرانيون حرصهم على عدم السماح بالتواجد العسكرى للولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة بعد انتهاء الحرب . والتقت مصالح بغداد وطهـران على ضرورة عـدم المسـاس بخريطة المنطقة وعدم السماح للقوى الاقليمية الاخرى المجاورة بالسيطرة على الخليج .

بغداد ـ طهران ـ موسكو

وتشعر طهران وموسكو حـاليا بـامكانية



. اجتذاب تاييد دولى كبير لمبادرة سلام تقوم على الانسحاب العراقى . وقد أبدت اليابان التى زارها (بريماكوف) بعد انتهاء زيارته لبغداد . استعدادا للمساعدة فى جهود السلام تلك . كما جاء اجتماع ثلاثة من وزراء خارجية دول السوق الاوربية المشتركة مع جوريا تشوف فى موسكو فى اطار تاييد تلك المبادرة .

وتأمل طهران وموسكو فى تغيير موقف فرنسا بحيث تنضم اليهما . فى مواجهة الموقف الأمريكى البريطانى المتشدد . بحيث يصبح المناخ العالمى ملائما لاستصدار قرارت جديدة من مجلس الامن توقف تنفيذ القرارات التى اصدرها ضد العراق كلما طور العراق من مواقفه السياسية . استعدادا للانسحاب من الكويت ...

أما فى القاهرة فقد قوبلت مبادرة العراق فى بالرفض السريع من جانب مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس تعاون الخليج الست بالاضافة الى مصر وسوريا .

واقر الاجتماع الثانى الذى لم يعقد فى مقر جامعة الدول العربية . وانما عقد فى فندق (سميراميس) وثيقتين واحدة اقتصادية توفر ١٥ مليار دولار للتنمية وأخرى امنية تضع اسس قوة عربية مشتركة .

وللدول الثمانية قوات فى الخليج وكان من المقرر ان تنضم المغرب التى لها قوات ايضا الى الاجتماع . ولكن الضغوط الشعبية والمظاهرات التى تقوم بها الاحزاب والنقابات والمنظمات والاتحادات الطلابية بشكل مستمر ضد العدوان الامريكى الاطلسى على العراق أدت الى تراجع الملك الحسن واصداره بيان اعلن فيه تعاطفه مع الشعب العراقى .

ويلاحظ ايضا أن اجتماع القاهرة لم يتحدث عن الاتفاقية الامنية كجزء من اتفاقية الدفاع العربى المشترك وانما تركت الباب مفتوحا لانضمام دول غير عربية الى تلك الاتفاقية الامنية والمقصود ان لاتفهم ايران ان هذا الحلف الامنى ضدها .

وكانت سلطنة عمان قد طلبت ان تكون الاتفاقية الامنية فى اطار اتفاقيات جامعة الدول العربية . لكن مصر والسعودية رفضتا هذا الاتجاه بشدة .

كما خلا البيان من ذكر اسم منظمة التحرير الفلسطينية . وتمت الاشارة الى القضية الفلسطينية بشكل عام مما يعنى ان مستقبل علاقات المنظمة مع الدول العربية الثمانية قد أصبح محفوفا بمصاعب كبيرة .

والمثير للدهشة ان تخصص دول مجلس الخليج ١٥ مليار دولار للتنمية الاقتصادية المشتركة مع مصر وسوريا فى الوقت الذى تتجه فيه السعودية لاول مرة فى تاريخها الى اقتراض ٣ مليارات دولار من اجل مواجهة النفقات الضخمة للحرب . كما اقترضت الحكومة الكويتية عدة مليارات اخرى للغرض نفسه . بالاضافة الى ما تحتاجانه من نفقات لاعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب .

مستقبل الجامعة العربية

ومع سقوط نظام سياد برى وتراجع المغرب .. فان الاغلبية التى حازها تحالف مصر وسوريا والخليج تتعرض للتآكل . وتفتح الباب لقرار جديد بعيد نقل الجامعة العربية من مصر خصوصا أن العراق بعد مبادراته السلمية اصبح يحوز على تاييد بقية الدول العربية الاخرى .

وفى مواجهة هذا الانقسام العربى فان الادارة الامريكية لم تنتظر حتى انتهاء الحرب للحديث عن امن المنطقة وانما كلفت لجنة كبيرة باعداد تصور لامن المنطقة بعد الحرب .

وعبر جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية عن الخطوط العريضة لهذا النظام الامنى محددا فى ٤ اهداف رئيسية :

- نظام امنى اكثر فاعلية يقوم على تواجد قوات امريكية مع قوات حليفة باستمرار .
- الحد من التسلح فى المنطقة .
- اعادة البناء الاقتصادى .
- سلام عربى اسرائيلى .

ويقول جيوفرى كمب المسئول السابق بمجلس الامن القومى الأمريكى والخبير الحالى بمؤسسة (كارنيجى) للسلام الدولى أنه اذا انتهت الحرب بنصر حاسم فان هذا سيوثق عرى التحالف الدولى فى المستقبل . واذا طالت الحرب سيكون من الصعب على العرب القيام بخطوات شجاعة فى المستقبل واذا اسفرت عن نتائج سيئة فان هذا سيضعف المملكة السعودية ودول الخليج الاخرى لدرجة ان ايامها ستكون محدودة .

الحرب والسياسة

واذا كانت الحرب امتدادا للسياسة ولكن بوسائل اخرى فان هذا المبدأ السياسى الشائع يطبق بحذافيره فى الخليج . ففى الحرب حسابات وعلى مائدة المفاوضات حسابات اخرى وكل الاطراف تحسب كل يوم كم تكسب بالحرب وكم تكسب على مائدة المفاوضات وكم تخسر فى الحرب وكم تخسر على مائدة المفاوضات .

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩١

حول تصورات مابعد الحرب (٢) :

ترتيبات الامن والنظام الدولى الجديد

رفض الاعضاء الغربيون الدائمو العضوية بمجلس الامن ـ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ـ عرض صدام حسين الذى وصف « بالانسحاب العراقى المشروط » ، فور طرحه . وتحفظ عليه الاتحاد السوفيتى ، ولكن لم يرفضه ابتداء . واستقبل جورباتشوف طارق عزيز لبحث تحويل العرض العراقى إلى عرض « مقبول » . وتقدم الرئيس السوفيتى بمبادرة فى هذا الصدد . فهل فى اختلاف النهج بين « الشرق » و « الغرب » بداية شرخ داخل الأمم المتحدة ؟ وهل ينذر بنهاية مرحلة اتسمت فيها قرارات مجلس الامن « بشرعية » متميزة لصدورها بالاجماع او ماشابهه ؟

بقلم :

محمد سيد أحمد

لقد اكد جورباتشوف انه لن يتخلى عن التمسك بالتنفيذ الحرفى لقرارات مجلس الامن بشان ازمة الخليج . واكد بوش انه واثق بان دور الاتحاد السوفيتى بناء . ولبى طلب الرئيس السوفيتى بارجاء اجتياح الكويت لحين تبين نتائج مفاوضات طارق عزيز فى موسكو . وبهذا المعنى يمكن القول باستمرار « التوافق » و « التنسيق » بين واشنطن وموسكو ، وربما حتى قدر من « توزيع الادوار » .

ومع ذلك ، فان هناك اتهامات سوفيتية بان حرب الخليج قد تجاوزت تفويض مجلس الامن ، وتجاوزت الحد الذى يتطلبه « تحرير الكويت » ، الى عملية عسكرية مآلها اوسع نطاقا لايبررها قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ الذى يجيز اللجوء الى الحرب ، وبالتالى لاتسندها « الشرعية الدولية » ، وقد تنطوى على اهداف تلبى مطامع خاصة لدول غربية بعينها !

ويتداعى من ذلك سؤال بالغ الأهمية حول التصورات التى تناقش الان بشان مستقبل المنطقة و « ترتيبات الامن » فيها . هل هى ترتيبات يحتكم فيها الى « الشرعية الدولية » فعلا ، أم ان هذه « الشرعية » ماهى الا تكؤه يستعين بها البعض لاضفاء مشروعية على تحركات تلبى فى النهاية مصالح خاصة ؟

فان هناك من يقولون بان الدعوة الى اقامة « نظام دولى جديد » قصدت بها العواصم الغربية ـ قبل اى شىء آخر ـ ضمان ان تجرى عملية انهيار الكتلة الشرقية فى اطار « نظام ما » ، اى بمقتضى « ضوابط » تكفل عدم تجاوز الفوضى التى لابد ان تصاحب عملية الانهيار حدود « العالم الشرقى » ذاته ! .. وبهذا المعنى ، فان « النظام الدولى الجديد » ابتكار اراد به « العالم الغربى » تامين نفسه ضد اوجه الانفلات التى قد تمسه من جراء سقوط « العالم الشرقى » !! .. وانه بالتالى ليس « نظاما دائما » ، تحكمه مبادىء راسخة ، بل هو مجرد عملية مؤقتة تعكس موازين قوى عارضة ، وليس مطروحا ان يكتب له الدوام ! ..

ان « النظام الدولى الجديد » ، بهذا المعنى ، هو نقيض الصورة المطروحة عنه عادة . انه « نظام » اريد به الانتقال من « نظام القطبية الثنائية » إلى نظام آخر ، مجهول الهوية بعد ، تقرره فى التحليل الأخير موازين القوى بين الأطراف الدولية ذات الفعالية فى الساحة ، لا مبادىء خليقة بتغليب قوة القانون على قانون القوة ! .. وقد صور هذا النظام البديل بانه « متعدد الاقطاب » .. ولكن : افليس من الممكن ان يصبح « احادى القطب » ؟ .. بل أليس من الممكن ان تكون النزاعات المحتدمة فى عالم اليوم هى لبلورة ملامح هذا « النظام الجديد » ، وهل سوف يتسم بصفة تعدد القطبية او هيمنة قطب واحد ؟

لقد اتهم صدام بانه يريد ان يكون « بلطجى » منطقة الخليج .. اى بتعبير اكثر تهذيبا ، ان يكون « الشرطى » الذى ينصب نفسه « مسئولا » عن « امن » البترول فى اكثر مناطق العالم إنتاجا له ، وبالتالى فى موقع يكون المهيمن على مصائره كفيلا بالتاثير فى مستقبل النظام الدولى كله ! ومن هنا اهمية ان يجرى ردعه باسم « نظام دولى » يستمد حقه فى الردع ،



المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩١

لا من « البلطجة » ، وانما من « شرعية دولية معتمدة » .. ولكن ماذا عن الشواهد التى توحى بان اسلوب ردعه ليس موضع اجماع دولى ، وان الاستشهاد « بالنظام الدولى » مبررا لردعه ، هو لمجرد تغليب منهج على آخر ، ومصالح على أخرى ؟ !!

والواقع اننا اذا ماانطلقنا ـ ولو من باب الجدل ـ من ان ما يسمى « بالنظام الدولى الجديد » ماهو الا « مبرر » لمعاقبة صدام حسين وردع « بلطجته » ، وليس « بالسبب » الحقيقى فى انزال العقاب به .. افلا ينطوى ذلك على معنى خطير وهو ان القطب الدولى القادر على ان تكون له الكلمة الفاصلة فى تقرير « ترتيبات الأمن » مستقبلا فى منطقة الخليج ، من خلال نهوضه بدور قيادى فى ردع صدام وتدمير ترسانته العسكرية ، انما سوف يكفل لنفسه الهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية الحيوية ، وبالتالى سوف يحسم لصالحه الصراع من اجل ان يكون نظام المستقبل نظاما احادى القطبية ، لا نظاما متعدد الاقطاب ؟ ! .. ولابد ان تفسر الاقطاب الدولية الاخرى استشهاده « بالنظام الدولى الجديد » على انه لاجبارها على الرضوخ لارادته ! .. فيما يختلف ذلك ، وعلى صعيد الكوكب كله لا صعيد اقليم بعينه ، عن النهج الذى زاوله صدام فى الأصل ! ..

ومن هنا اهمية الا تكون « ترتيبات الأمن » المزمع اقامتها بعد استعادة الكويت كيانها مجرد تدابير تترك المنطقة فريسة لصراعات حادة بين اقطاب دولية تريد ان تكون لها الكلمة الفاصلة فى هذه المنطقة الحيوية . بل لابد من اليات تكفل الاحتكام الى « نظام قانونى » يعلو الارادات المستقلة للاطراف المشكلة له .. وقد قيل عن المبادرة الاخيرة لجورباتشوف انها تلتزم بحرفية قرارات مجلس الأمن التزاما دقيقا .. بمعنى انه لايمكن ان يؤخذ عليها القبول « باقل » من هذه القرارات ، وذلك بتعليق الانسحاب على شروط « كما مازال يفعل صدام » ، ولا انها « تتجاوز » هذه القرارات بالاصرار على التمادى فى خوض الحرب مع اهمال الفرص التى قد تكون مازالت متاحة لتحاشى الدمار الشامل « كما مازال يصر بوش » ..

ان التشبث « بالشرعية » دون زيادة ولانقصان فى هذه اللحظة المصيرية هو شرط هزيمة شريعة الغاب لا فى الماضى فحسب ، بل فى المستقبل أيضا .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

الحرب تدخل أسبوعها السادس

● أحاديث ●

د . عصمت عبد المجيد يتحدث للمصور :

عرض العراق الأخير غير جاد وشروطه تعجيزية

● لن يخرج العراق من معادلة التوازن .. ونحن حريصون على وحدته وسلامته الاقليمية

● إيران لا تشكل خطورة على المنطقة ونأمل فى علاقات طيبة معها

● لكى تعيش إسرائيل وتتعايش لابد من أن تضع حدا لاحتلالها وتتصرف كدولة تريد السلام

● برغم ما حدث فان مصر لم تزل تؤكد على دور المنظمة باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● وسط المستجدات المتلاحقة في المنطقة والتى كان بينها العرض العراقى المشروط بالانسحاب من الكويت يتساءل المرء عن طبيعة الموقف المصرى من المرحلة الحالية التى وصلت إليها الازمة وعن ترتيبات المرحلة المقبلة .. وعن الدور الأمريكى الذى بدا وكانه الدور المهيمن والمحرك الاول فى صياغة مسارات المواقف فى المنطقة والدور السوفييتى الذى يحاول من جديد البحث عن موطىء قدم فى مسرح الاحداث ليدرج فى المعادلة بعد ان ظهر وكانه مجرد تابع للولايات المتحدة .. وماذا عن حدود الترتيبات الامنية فى اطار النظام العربى الجديد فى مرحلة مابعد الازمة .. وما الصورة بالنسبة للقضية الفلسطينية بعد ان فقدت المنظمة الكثير من المؤيدين ؟

عن هذا كله وعن تساؤلات اخرى يتحدث للمصور الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ●●

● كيف يمكنكم تنشيط القضية الفلسطينية .. وهل لكم حيالها افكار مع الامريكيين والبريطانيين ؟

●● القضية الفلسطينية هى الشغل الشاغل لنا . وياليت عددا كبيرا من الدول العربية يشغل نفسه بالقضية الفلسطينية على غرار ماتفعل مصر ازاء هذه القضية وازاء تحقيق اهداف ومطالب الشعب الفلسطينى

ونحن على صلة مستمرة بكل الاطراف ، ولكن الافكار الجديدة متروكة بالطبع اولا للاخوة الفلسطينيين ، والمطلوب منهم اليوم ان يتكلموا ويتحادثوا . لقد اتخذ الاخوة الفلسطينيون بعد العدوان العراقى موقفا لانتفق معهم فيه ، اما اليوم فاذا كانت هناك افكار فيجب ان تنبع منهم ويجب ان يقدروا ان قضيتهم الاولى هى القضية الفلسطينية ، وان انحيازهم الى جانب الرئيس صدام قد اثر سلبا على القضية الفلسطينية وقد ترتب عليه ان خسرت الكثير من المؤيدين لانه ما كان يمكن ابدا لاحد ان يتصور انحياز شعب خاضع للاحتلال الاسرائيلى لدولة العراق فى احتلالها لشعب الكويت .

● فى نهاية العام الماضى اصدر مجلس الامن قرارا لحماية الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ، ورئى عقد مؤتمر سلام دولى فى الوقت المناسب ، هل القرار يكفى ام انكم تتطلعون بالفعل الى تنفيذه ؟

●● قرارات مجلس الامن ملزمة وهى تشكل مسئولية تقع على عاتق المجتمع الدولى الذى يجب عليه تنفيذها . واى قرار تكون له صفة الالزام لابد من ان يتبعه التنفيذ ان عاجلا او اجلا . وهو يضع على الدولة الصادر ضدها القرار التزاما ادبيا وسياسيا . ومهما طالت المدة التى تحاول خلالها التهرب من تنفيذه فان ذلك لايجدى . فقرارات المنظمة الدولية لا تسقط بالتقادم ولابد من تنفيذها . وفيما يتعلق بالقرار الذى تشيرين اليه والذى صدر عن مجلس الامن لحماية الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة فانه يمثل خطوة ايجابية فى سبيل التحضير لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا ودائما بما يكفل لابناء الشعب الفلسطينى العيش بكرامة داخل حدود دولة مستقلة معترف بحدودها .

● ما مدى صحة مارديه البعض من ان اسرائيل تمارس ضغوطا على مصر بوجوب



حوار أجرته :

سناء السعيد

تنحية منظمة التحرير بعيدا عن حلبة اية تسوية فى المنطقة لاسيما ان مصادر غربية اكدت أن اسرائيل نجحت فى اقناع اطراف دولية بذلك ؟

●● لا .. لم يحدث شيء من هذا .. ولا نعطى اهمية لما يثار .

● معنى هذا انكم مازلتم ترون ان المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ؟

●● نعم .. المنظمة مازالت هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ورغم ان المنظمة خسرت الكثير من المؤيدين فانه لايمكن حل القضية الفلسطينية بدون مشاركة المنظمة .

● فى الايام الماضية حاولت اسرائيل من جديد العودة الى نغمة قديمة كثيرا ماردتها وهى ان اقصى ما ستقدمه للفلسطينيين لن يخرج عن مجرد حكم ذاتى محدود مع استبعاد فكرة المؤتمر الدولى ؟

●● رأينا معروف بالنسبة للحكم الذاتى فلقد كان هذا فى اطار مرحلة انتقالية لحق تقرير المصير .. وموقفنا معروف منها ولقد تجاوزته الاحداث الآن ، اما المؤتمر الدولى فمازال واردا ومازلنا نأمل ان نصل اليه .

● عودة الى ازمة الخليج : متى تنتهى الحرب من وجهة نظركم ؟

●● هذه امور يعرفها العسكريون اكثر من ان يكون جوابها عند الدبلوماسيين .

● وسط التطورات الجديدة هل مازالت الولايات المتحدة هى القادرة على حسم الموقف بالنسبة لازمة الخليج لاسيما ان بقاء الامر على صورته الحالية يشكل ارهاصات وتداعيات للمنطقة ؟

●● اعتقد ان من كان ومازال يمكنه حسم الموقف هو العراق وليس الولايات المتحدة ، اذ انه من الواضح ان مسار العمليات العسكرية يتوقف الان على ما سوف تفعله القيادة العراقية ومدى استعدادها للامتثال للارادة الدولية التى طالبتها بضرورة الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية اليها .

المبادرة

● الا يعتبر عرض العراق الاخير خطوة ايجابية على الطريق خاصة انه يركز ولاول مرة على امكان الانسحاب من الكويت وفقا للقرار ٦٦٠ ؟

●● عرض العراق الاخير غير جاد لانه يرتبط بشروط تعجيزية نريد من العراق انسحابا فوريا وكاملا بدون اية شروط لاعادة الشرعية الى الكويت ، اننا حريصون على وضع حد للحرب المدمرة ولابد من انسحاب العراق دون اى ابطاء تطبيقا للشرعية والامتثال للارادة الدولية .

● بدت ازمة الخليج وكانها تحمل طابعا امريكيا ، بمعنى ان الولايات المتحدة ظهرت فى الساحة بوصفها المحرك الاوحد للاحداث بحيث تركت العرب يلتزمون جانب ردود الفعل ليس الا ؟

●● لم يلتزم العرب جانب ردود الفعل من ازمة الخليج ، بل تحركنا فى مواجهة الاحداث ، ولعل دعوات الرئيس مبارك المتكررة للعراق منذ بدء الازمة وقبل اندلاع الحرب وبعدها للانسحاب من الكويت وضرورة عودة الشرعية اكبر دليل على فاعلية التحرك ، وكذلك معارضة مصر والدول العربية فى مؤتمر قمة القاهرة لجامعة الدول العربية والاتصالات التى جرت وتجرى حتى الان لابلغ دليل للرد على هذا الادعاء . وليس عيبا ان يكون هناك تطابق فى الموقف العربى العام



المصدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

ومواقف الدول الاخرى بل والعالم اجمع الذى شجب وندد بهذا العدوان فى اطار من الشرعية الدولية . وبطبيعة الحال فنظرا لوجود دولة عظمى كالولايات المتحدة فى معسكر الدول الرافضة للعدوان العراقى على الكويت فان هذا الوجود لابد ان يكون محسوسا بصفة خاصة وان يكون تاثيره واقعا على العراق وليس على غيره لان العراق بمفرده هو الذى حرك كل هذه الاحداث المؤلمة منذ البداية .

● فى ضوء عنصر الهيمنة التلقائى الذى يفرض نفسه اليوم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين مع تنحية الاتحاد السوفييتى هل يمكن القول إن دول عدم الانحياز عليها الان اعادة النظر فى مسارها ككل بعد ان اختل التوازن ؟

●● لا اعتقد ان هناك هيمنة امريكية . ذلك ان الولايات المتحدة لا تتحرك فى المنطقة فى اطار امريكى وانما تتحرك فى اطار تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وهذا هو الاطار القانونى والشرعى الذى يضفى على قوة التحالف الاساس القانونى .

السوفييت

● بم تفسرون تحركات الاتحاد السوفييتى حيال الخليج اخيرا هل هى من قبيل التحركات المفاجئة غير المتوقعة ؟

●● التحرك السوفييتى تحرك طبيعى ونحن نتصور ان الاتحاد السوفييتى له اتصالات وعلاقات وطيدة اليوم مع الولايات المتحدة ومن حقه ان يعلن عن رأيه بكل وضوح .

● ماذا عمن يقول بان اخراج العراق من المعادلة فى مرحلة مابعد انتهاء الازمة امر وارد ومحتوم ؟

●● من قال هذا ؟ العراق سيظل جزءا رئيسيا من هذه المنطقة . ونحن حريصون على وحدة العراق وسلامته الاقليمية ، لن نسمح بتقسيم العراق باية صورة . ولكنى لا اعتقد ان العراق سيخرج من المعادلة . فى يد الرئيس صدام حسين اليوم ان يوقف هذه الحرب بالانسحاب بدون شروط مسبقة وفقا لقرارات الجامعة العربية ومجلس الامن . ذلك ان استمرار الرئيس صدام حسين على اصراره باحتلال الكويت اثر عليه سلبا ، ولكن الامر الثابت انه لا احد يستطيع ان يخرج العراق من معادلة المنطقة . العراق دولة عربية رئيسية فى هذه المنطقة وحرصنا عليها هو حرصنا على كل دولة عربية ، فلا تستطيع قوة ان تخرج العراق من المعادلة الا اذا كان اصحاب العراق انفسهم هم الذين يقومون بهدمها وتدميرها .

تركيا

● وماذا عما قيل عن اطماع لتركيا فى العراق ؟

●● كما قلت لن يسمح احد بتقسيم العراق باية صورة نحن مع وحدة العراق وضد تقسيمه وكلامنا واضح فى كل مناسبة .

● احد تداعيات الموقف فى مرحلة مابعد الازمة سينعكس فى حظر السلاح على دول المنطقة العربية بينما ستنفرد اسرائيل بامتلاك اسلحة تدمير شامل بما لها من قوة ردع . ما رؤيتكم ؟

●● يجب ان نكون واضحين ونؤكد ان اسلحة الدمار الشامل الموجودة فى المنطقة يجب ان يوضع لها حد . واقتراح الرئيس حسنى مبارك فى هذا الصدد - والذى تقدم به فى ابريل من العام الماضى - قدم للامم المتحدة ، ونرى انه من المفروض ان يسرى على جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل .

● طبيعة العمليات العسكرية التى وجهت ضد العراق راها البعض تشكل تجاوزا لحدود التفويض الذى منحه القرار ٦٧٨ بحيث هدفت الى تدمير العراق وليس لتحرير الكويت ؟

●● مع الاسف ان من دمر ويدمر العراق ليس التحالف وانما صاحب العراق نفسه ، لانه كان يستطيع بجرة قلم ان يوقف كل هذا القصف ، ومن ثم اذا قرر العراق اليوم الانسحاب الفعلى من الكويت فلا يمكن ان يتصور احد ان يستمر القصف وان تستمر الحملة العسكرية ضده .

● ذهب البعض الى ان العراق لم ينسحب خوفا من ان يستمر قصفه حتى مع الانسحاب ، وذلك وفقا لتصريحات امريكية بريطانية اكدت ان الهدف هو تدمير الالة العسكرية للعراق ضمانا لعدم تشكيله خطرا على المنطقة فى المستقبل ؟

●● هذا بالطبع غير ممكن ، وغير وارد على الاطلاق ، فلا يمكن لاحد ان يتصور استمرار الحملة العسكرية ضد العراق



حتى بعد ان يعلن انسحابه والا فستصبح الحملة حينئذ مخالفة لقرار مجلس الامن ٦٧٨ لان القرار صريح وواضح وهو وقف هذه العمليات العسكرية بمجرد انسحاب العراق من الكويت.

الأمن

● ما حدود الترتيبات الامنية وشكلها فى اطار النظام العربى الجديد خاصة انه قد صدرت اصوات اجنبية تحاول رسم مقترحات اقليمية مسبقة للمنطقة من وجهة النظر الغربية ؟

●● الترتيبات الامنية للمنطقة وفى المرحلة التى ستاتى بعد انتهاء حرب الخليج يجب ان تنبع من المنطقة ولا تفرض عليها، اى ان المسئولية فى الاساس يجب ان تقع على عاتق دول المنطقة فى ان تتفهم فيما بينها الاوضاع التى ستسرى على المنطقة بعد ان يستقر الوضع تماما فيها، ولان هذه الترتيبات تعتبر نابعة من المنطقة فلابد ان تحصل على رضا دول المنطقة كلها.

وفى الوقت نفسه نحن فى مصر حريصون على ان نتعاون مع الاشقاء العرب فى منطقة الخليج، وهناك بدايات حالية لهذا التعاون تتم عبر الاتصالات الدورية التى تجرى بين السعودية ومصر وسوريا، وما اجتماع القاهرة الذى عقد الجمعة الماضى بين دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا الا تثبيتا وتاكيدا لروح التنسيق والتعاون بين الاشقاء العرب فى هذه المنطقة، وما احب ان أؤكد عليه هنا هو ان هذه الترتيبات الامنية ليست موجهة ضد احد وتهدف فى المقام الاول الى ضمان التعاون والاستقرار فى المنطقة وليست هناك قيود على التعاون بين الدول العربية والدول المجاورة.

● صرح فاروق الشرع وزير الخارجية السورى بأن التعاون والتنسيق بين مصر وسوريا والسعودية يشكل ضمانا ليس فقط لامن الدول العربية فى الخليج وانما ايضا لمجمل الامن القومى العربى، ما رؤيتكم - الا يعتبر انشاء جبهة اقليمية تضم دول الخليج بالاضافة الى مصر وسوريا بمثابة محور موجه ضد الاخرين ؟

●● التعاون بين السعودية وسوريا ومصر هو امر اساسى لضمان الاستقرار فى المنطقة العربية. ومصر رحبت فى الماضى وترحب باى نوع من انواع التقارب والتنسيق فى المواقف العربية فى جميع المجالات سواء كانت سياسية ام اقتصادية، ونحن عندما نسعى الى تلاقى بلادنا العربية لانقصد - كما قلت آنفا - تشكيل جبهات او احلاف موجهة ضد اى بلد آخر، وانما ينصب اهتمامنا الاول على تحقيق الصالح العام للامة العربية بصفة عامة.

● بعد تجربة الخليج نتساءل من الاقدر على كبح اى جموح فى المنطقة يهدد امنها مستقبلا، وكيف يمكن لنا ترتيب علاقاتنا الامنية والاستراتيجية الان ؟ ومن الذى يمكن ان يكون له الدور الاكبر فى هذه الترتيبات، وهل يمكن التنبؤ من الان بشكلها ؟

●● القدرة على كبح اى جموح فى المنطقة تتاتى بترسيخ الاقتناع فيها بان السلام وليس العنف هو الطريق السوى الذى يجب ان يكون قاعدة المعاملات بين دولها التى يجب ان تتجنب اهدار مقدرات شعوبها تحت اوهام قد تظهر فى ذهن البعض ترتكز على تحويل الشعارات الجوفاء الى حقائق، وقد ان الاوان فى هذه المرحلة التى تشهد وفاقا عالميا يسير فى ركابه نظام سياسى جديد ان تكون لدينا القدرة على مواجهة هذا التحول والتطابق مع متطلباته، واعتقد ان هدفنا الاول الذى يجب ان نضعه نصب اعيننا هو تحقيق الامن والاستقرار فى المنطقة بما يسمح بالعناية بالتنمية الاقتصادية اللازمة لرفاهية شعوبنا ورخائها ومستقبلها، وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن ان نرتب علاقاتنا الامنية والاستراتيجية التى يجب ان تنبع من داخل المنطقة والا فسوف يكون محكوما عليها بالفشل مقدما.

مصر

● هناك دائما من يحاولون استبعاد مصر وتحييدها، ففى اعقاب كل ازمة نجد ان المحاولات قد بذلت لتنحيتها عن عمد وفرض التقوقع عليها .. ما رؤيتكم حيال هذه المخاوف ؟



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

●● انني اسالك بدوري ومن تراه في مخيلتك هو الذي يمكن ان يستبعد مصر او يمكن ان ينحيها ؟ ان مصر لم ولن تستبعد ابدا ، فدورها ومركزها وحجمها معروف ولايمكن ابدا تجاهلها . واذا كنت تشيرين بذلك الى احداث وقعت منذ سنوات فلقد كانت من قبل بعض الدول العربية وفرضتها لحظات انفعالية اعتقد انها انتهت ولم يعد لها وجود . وكانت خاتمة هذه المواقف عودة مصر الى الجامعة العربية في مؤتمر الرباط عام ١٩٨٨ ، وذلك بالرغم من ان مصر كانت غير مشاركة فيه ولكنها كانت كالغائب الحاضر ، اما الان فلا يتصور ان اية دولة يمكن ان تستبعد مصر او حتى تلمح بذلك .

● هناك من يخشى في غمرة الاحداث ان تبادر القوى الاجنبية باستخدام دول الخليج كادوات لاستبعاد مصر واستئصالها من ساحة التحرك الفاعل ؟

●● على العكس دول الخليج اكثر الدول قربا الى مصر ، ومصر اكثر الدول قربا الى دول الخليج ، ولا يمكن لاحد ان يتصور غير هذا . مصر حريصة على دورها الفاعل . وكذا فان دول الخليج حريصة على مصر ودورها معا .

● مصر قوة تعادل وتوازن بطبيعة وجودها ، واتساءل كيف يمكن للسياسة الخارجية استثمار هذين العاملين ايجابيا بما يرسخ دورا بارزا لمصر في الاحداث ووسط النظام العربي الجديد ؟

●● دور مصر بالطبع نابع من مكانتها وثقلها وتاثيرها وهي تؤثر في الاحداث في المنطقة وتتاثر بالتالي بالاحداث فيها ، وجاءت الاوضاع التي نتجت عن الغزو العراقي للكويت لتثبت ان محاولات العراق في وقت من الاوقات لتحييد مصر قد فشلت ، وقد يكون في ذلك اكبر درس لاية محاولات مستقبلية ، انما لاشك ان الموقف المصري التلقائي بادانة العدوان العراقي على الكويت كان له تاثيره البالغ على مجريات الاحداث بعد ذلك بصورة واضحة . فالنتائج التي نستخلصها اليوم من ذلك هي ان اى نظام جديد في المنطقة لابد ان يتم التشاور فيه مع مصر ، وكما ذكرت فاننا في مجال الاتصالات مع السعودية وسوريا ودول الخليج مستمرون . ولاشك انه بعد ان تهدأ الامور في منطقة الخليج وتعود الكويت الى ممارسة دورها في السلام والاستقرار والتنمية ستشهد التقارب . والتلاقي مع مصر باجل صوره .

إيران

● ايران تشكل خطورة على الضفة الاخرى من الخليج بوصفها القوة الوحيدة المناوئة وذات مطامح اقليمية في المنطقة .. ماذا عنها وعن العلاقات معها خاصة ان وضوح الرؤية بالنسبة لما تشكله يتطلب وجود علاقات معها ؟ وهل ترون امكان مشاركتها في اى نظام امني في المنطقة ؟

●● اولا اننا لا نتصور ان ايران تشكل خطورة ، ايران دولة من دول منطقة الخليج .. دولة اسلامية ومهمة .. وكان لنا معها علاقات ، ونامل الان ان تكون لنا معها علاقات وطيدة وطيبة .. ولقد اختلفنا مع ايران في مرحلة قيام ثورة الخوميني وكان امرا واضحا ومعروفا ولكن ومع ذلك لاشك ان ايران دولة لها مكانتها ومقوماتها ولها دورها الذى نامل منها ان تباشره بالاسلوب السلمي والاسلوب الذى تحدده روح التعاون والتفاهم وليس روح السيطرة . وفي هذا الاطار الذى حددته الان انظر الى



المصدر : المصـــــور

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

مستقبل العلاقات بين ايران والدول العربية بنظرة ترتكز على كيفية ممارسة ايران لعلاقاتها بهذه المنطقة القريبة منها .

● ولكن وضوح الرؤية يتطلب وجود علاقات بينكم وبينها ؟

●● كل شيء ياتى فى اوانه . ووجود علاقات بيننا امر وارد .. ولكن لا استطيع ان اقول اكثر من هذا فى هذه المرحلة .

اسرائيل

● ما طبيعة الموقف الذى سيكون عليه وضع اسرائيل خاصة انها احرزت مكاسب عديدة تؤهلها لان تكون القوة الاقليمية الكبرى فى المنطقة ؟

●● اسرائيل احرزت مكاسب بفضل الرئيس صدام . ولكى تكون الامور واضحة اقول إن بعض صواريخه التى ليس لها اية قيمة عسكرية استفادت اسرائيل منها ، بل ولم يكن من الممكن ان يقدم صدام لاسرائيل افضل من تلك الهدية التى قدمها لها . وما اقوله هو ان اسرائيل دولة من دول المنطقة بينها وبين مصر سلام . واسرائيل دولة محتلة لاراض عربية . ولكى تعيش وتتعايش لابد ان يوضع حد للاحتلال الاسرائيلى . ولابد لاسرائيل ان تتصرف كدولة تريد السلام لا كدولة تريد ان تفرض نفسها بالقوة . لابد ان يكون لديها اقتناع بان اى مستقبل للسلام فى المنطقة سيفيدها كثيرا ولن يضرها . ولذلك اقول اليوم إن الامر فى يد القيادة الاسرائيلية . وعليها ان تعى وتقدر هذا فى علاقتها المستقبلية . وما اعنيه بالمستقبلية لايندرج فقط فى السنة الحالية وانما يمتد لسنوات طويلة امامها ـ

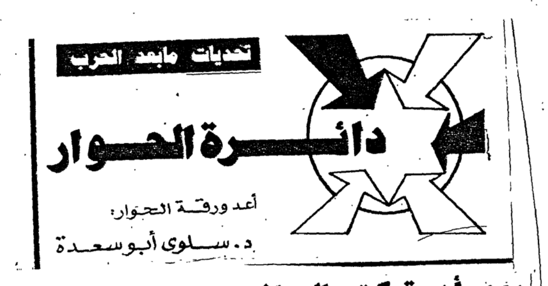
امريكا

● هل اعطت الولايات المتحدة وعدا او ضمانا لحل القضية الفلسطينية بعد انسحاب العراق من الكويت ام ان العملية ستدخل حلقة مفرغة من جديد ؟

●● الولايات المتحدة اعلنت على لسان كبار مسئوليها وفى مقدمتهم رؤساؤها المتعاقبون ضرورة ايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية بل وقضية النزاع العربى الاسرائيلى برمته .. وهى ملتزمة بقرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادرين فى هذا الصدد .. وهناك اتجاه عام بمعاودة التركيز على علاج هذا النزاع بعد ان تسبب غزو العراق للكويت فى توقف الاتصالات المكثفة التى كانت تبذلها مصر فى هذا الاتجاه لايجاد حل للقضية الفلسطينية .

سناء السعيد





بعد أن تسكت المدافع

● ماذا عن الترتيبات الأمنية ومستقبل القضية الفلسطينية ؟!



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

●● والآن ماذا عن الآتى بعد الحرب ؟!

العسكريون يحاولون الحسم فى ميادين القتال ورجال السياسة يخططون ويمهدون لمنطقة مابعد الحرب فى مباحثاتهم ، السرية والعلنية. يحسبون ويراقبون . يحللون ويزنون الأمور بميزان من الذهب .

ويبقى السؤال : اين نحن من ترتيبات مابعد الحرب . التى تصاغ للمرحلة القادمة ؛ وماذا عن البدائل المطروحة لمرحلة مابعد توقف القتال .

بالتحديد سالنا عن الترتيبات الامنية التى يجرى الحديث عنها . ومستقبل العمل الفلسطينى . والديمقراطية العربية .

تلك كانت تساؤلاتنا . وبحثا عن الاجابات عنها . كان امامنا امين هويدى . وزير الحربية ورئيس المخابرات العامة الأسبق . والدكتور على الدين هلال . رئيس مركز البحوث السياسية ، واستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة . والدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية بالقاهرة . والدكتور حازم الببلاوى رئيس بنك تنمية الصادرات . والخبيران العسكريان اللواءان طلعت مسلم . وكمال شديد ●●

● المصور : بداية مامدى احتياج المنطقة لترتيبات امنية فى ظل ما افرزته حرب الخليج ؟!

●● امين هويدى : امن الخليج لا يحتاج الى نظريات بقدر ما يحتاج الى حلول عملية تنبع من قرار والتزام سياسى عربى ، فالجامعة العربية ممتلئة بالدوسيهات والقرارات التى لم يُنفذ منها شيء حتى الآن ، على راس هذه الاتفاقيات اتفاقية الوحدة الاقتصادية والدفاع المشترك عام ١٩٥١ فهما حبر على ورق ، وفى آخر تقرير اقتصادى صادر من الجامعة العربية اتضح ان التبادل التجارى بين الدول العربية لم يتجاوز ٤٫٦٪ بينما اتفاقية الدفاع المشترك لم تطبق على الاطلاق ، وأعتقد - بصفتى وزيرا للحربية فى فترة من الفترات - انه من المستحيل تطبيقه بسبب حساسية ان تتمركز القوات العربية فى بعض البلاد العربية الاخرى ..

إن منطقة الخليج تتعرض لنقطة تحول من اخطر مايمكن فى تاريخها ، ويبدو انها ستصاغ وفق مخططات خاصة نرجو ان يقوم العرب بالدور الاساسى فيها وليس غيرنا .. وموقفنا فى هذا الشان يشابه اوربا بعد الحرب العالمية الأولى وماجرى فى مؤتمر فيينا حول مايسمى بسلام المائة عام ، ولقد عوملت فرنسا الدولة المهزومة معاملة كريمة ولم تستبعد من الحلول ومن رسم اوربا لانه لا يجوز ان ناخذ شعبا او دولة بخطا قائدها مثلما صدر من صدام حسين الذى اخطا قراره بضم الكويت ..

وإذا كان جيمس بيكر قد صرح بحتمية بقاء القوات الامريكية البرية فى المنطقة بعد الحرب .. فيبدو ان بيكر لم ياخذ رأى الدول المشاركة فى التحالف لأن هيرد وزير خارجية بريطانيا دعا بعده مباشرة بعدم وجود قوات اجنبية فى المنطقة ، كذلك اتفقت آراء الرئيس حسنى مبارك مع السعوديين والسوريين بان الأمن ينبع من منطقتنا وليس من خارجها ..

فى مؤتمر فيينا حرصوا على توازن القوى والمصالح بينما اعتقد ان الحرب فى الخليج اتجهت الى تدمير الآلة العسكرية العراقية حتى تحل المشكلة وهو الأمر الذى سيعقد المشكلة لان سقوط العراق من التوازن الاقليمى فى وجود ايران واسرائيل سيؤدى حتما الى عدم استقرار المنطقة وليس هناك اخطر على الاستقرار الاقليمى من وجود دولة قوية بجوار دول اخرى ضعيفة .. فالامن يجب ان يكون لكل دول المنطقة وليس لدولة واحدة بعينها .

ونحن نضع صياغة جديدة لامن المنطقة نريد اجابات لهذه الأسئلة امن من ؟ ضد من ؟ ولمن ؟ مع توفير مستويات من الأمن :

اولا : امن الخليج كممر مائى ولابد ان يشمل كل الدول المطلة على الخليج بما فيها العراق وايران مع تذكر ان الاساطيل الاجنبية كانت وستظل موجودة للاهمية الاستراتيجية العالمية لهذه المنطقة .

ثانيا : امن دول مجلس التعاون الخليجى التى تعيش فى فجوة كبيرة بين



الثروة المتوافرة والقوة البشرية النادرة ومراعاة ظاهرة الاجانب الذين يعملون فى جيوش بلاد الخليج .

ثالثا : الأمن القومى العربى واقترح ان تتبنى الجامعة العربية المبادرات السياسية والاقتصادية وان تلغى اتفاقية الدفاع المشترك لانها اتفاقية معطلة منذ ابرامها مع اعطاء الحرية للبلاد العربية فى تنفيذ هذه الاتفاقية حسب احتياجاتها مع بعضها البعض .

- رابعا : الأمن الاقليمى وهنا تدخل اسرائيل ذات التفوق التقليدى والنووى .

والسؤال المطروح هل يمكن تحديد القوة الاسرائيلية ؟ أم نعترف بان تكون اسرائيل هى القوة الاقليمية العظمى التى تباشر المصالح الامريكية بالوكالة ؟.

وهناك بعض النقاط التى يجب ان تتضمنها اى صيغة للأمن فى المنطقة : لابد للأمن المصرى من انسحاب القوات الاجنبية - لا تغييرات فى الحدود الاقليمية - عودة الحقوق الى اصحابها - رفض تدخل قوى غير عربية فى ترتيبات الأمن - عدم الاعتداء - تأمين الدول الصغرى من مطامع الدول الكبرى - ضوابط دولية على نقل السلاح والتكنولوجيا .

أمن الخليج جزء من أمن مصر

● المصور .. لاشك ان الأزمة خلقت تفكيرا جديدا فيما يتعلق بمفهوم الأمن وخطوط الدفاع الأولى فى هذه الرؤى والطروحات ؟!

●● د . سعد الدين ابراهيم : ماحدث فى الشهور الستة الماضية خلق حالة من السيولة النفسية والسياسية الزائدة التى جعلت كل الأطراف العربية والاقليمية والدولية تعيد حساباتها وتفكيرها وتقترب من مشكلة الأمن ومشكلات المنطقة الاخرى بشكل جديد .. هناك فرصة حقيقية لطرح مصرى مستنير لمشكلة الأمن العربى ومشكلة امن الخليج خاصة بعدما اتضح لنا اقتصاديا وسياسيا وامنيا ان امن الخليج جزء لا يتجزأ من امن مصر وله تاثير مباشر عليه .

فى الخليج الآن ادراك ان عصر البراءة والطوباوية والسذاجة والمجاملات قد انتهى وان احدى هذه المقولات او المعتقدات التى كانت سائدة فى رؤى هذه الدول عن الأمن وهو ان العدو فقط عدو خارجى وان مصادر الخطر تاتى اساسا من دول غير عربية قد تبدد ، فلقد اتضح ان الاجانب الطامعين والاشقاء الجشعين يمثلون خطرا على امن المنطقة .

ان تحقيق المعضلة الامنية فى منطقة الخليج يبدأ من دول مجلس التعاون الخليجى ذات الهشاشة السكانية والوفرة المالية الضخمة واى اطراف اخرى تاتى فى المقام الثانى .. ورغم الضعف العسكرى الحالى يتراوح عدد السكان لدول الخليج بين ١٠ و ١٢ مليون نسمة يصل معدل التجنيد فيها ١ إلى ١٠٠ وكل قواتها العسكرية مجتمعة لا يتراوح عددها بين ١٥٠ و ١٦٠ الف جندى بينما معدل التجنيد فى دولة العراق ١ إلى ١٧ اى مليون مجند من ١٧ مليون مواطن ، وفى ايران ١ إلى ٥٠ .. هذا وضع قابل للاصلاح ويبدأ اصلاحه باخذ مفهوم الأمن بجدية .. ان ابناء هذه المنطقة من خلال التجنيد الاجبارى يعرفون ان المواطنة ليست مجرد بطاقة عضوية شرفية للاستفادة والتمتع بالمزايا فقط وإنما هى واجب ومسئولية .. منطقة الخليج تعيش تخمة فى السلاح وندرة فى المقاتلين لكن ارتفاع معدل التجنيد الى ثلاثة او اربعة اضعاف العدد الحالى سوف تصبح القوات العسكرية لهذه الدول خط الدفاع الأول فى حالة التهديد من مصادر خارجية سواء عربية او غير عربية . ولكن حتى إذا فعلت ذلك



المصدر : المصـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩١

حسابات الربح والخسارة للقضية الفلسطينية
ما هو سقف التسليح فى المنطقة .
مابين سكان الخليج والقوة العسكرية المطلوبة . هناك فجوة .

وواصلت قواتها التدريب والتسليح الى المستوى الاقصى فسيظل ذلك دون المستوى الذى تمثله دولة مثل ايران بملايينها الـ ٥٥ او العراق بملايينها الـ ١٧ وسوف تظل هذه البلاد فى حاجة الى حليف إستراتيجى وهنا ياتى الدور المصرى .

لكن مفهوم الامن يتجاوز العسكر والسلاح لانه سيقف على قاعدة قوية من مقومات قوى داخلية ولذلك لابد لدول مجلس التعاون الخليجى ان تتجه الى المفهوم الكونفيدرالى بحيث يصبح كيانا له وزن نسبى فى مجابهة الجارين العراق وايران ناهيك عن الجار الابعد والاخطر وهو اسرائيل .

لقد عزفت دول الخليج عن وجود قوات عسكرية كبيرة ولعلاج هذه العقدة فإنه يجب الا تكون على حساب ابقاء القوة المسلحة هزيلة او ضعيفة ولكن بافساح المجال بالمشاركة السياسية داخل البلاد .. اى لابد ان تتحول الى الديمقراطية ولو تدريجيا .

العنصر الاخير فى تقوية القدرات الامنية لهذه البلدان حتى تصبح خط دفاع اول هو سياسة سكانية جديدة للتغلب على ضعف القاعدة البشرية بان يكون هناك سياسة للتجنيس لكل من يعمل ويقيم فى هذه البلدان لعدد من السنوات وليكن عشر سنوات او اكثر ..

تاريخية مفهوم الأمن

● المصـور .. مفهوم الأمن ، هل طروحات هذا المفهوم جديدة ، أم سبق ان تناولت الأحداث فى المنطقة ؟!

●● د . على الدين هلال : الحقيقة التى يجب ان نتذكرها ان البعض ـ بالذات الشباب ـ يعتقد ان الترتيبات الأمنية موضوع جديد نتحدث عنه للمرة الأولى وإنما هو موضوع مطروح فى المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث دارت حوارات طويلة حول مايسمى "القيادة المتحالفة للدول الأربع" الذى عرض على حكومة النحاس باشا .. ثم زيارة دالاس لمصر فى مايو ٥٣ والحوار الشهير بين التصور الأمريكى والتصور المصرى لأمن المنطقة .. ثم الحوار الذى دار بين حلف بغداد وكيف يتم تنظيم الدفاع عن المنطقة ..

نحن لسنا بازاء مشكلة جديدة وإنما إزاء فصل جديد من رواية كل جيل او حقبة تفصح عنها بشكل معين .. الجديد فى هذا الموضوع انه لأول مرة يطرح هذا الموضوع على الراى العام المصرى ، ففى اعقاب كل حرب حدثت ترتيبات أمنية . بعد حربى ٤٨ و ٥٦ فى اتفاقيات الهدنة



المصرية الإسرائيلية ، واللبنانية الاسرائيلية .. هناك دوريات مشتركة .. هناك مناطق منزوعة السلاح .. هناك نقاط اتصال ومراقبة .. ربما فى عصر الانفتاح الاعلامى والسياسى لم يعد فى الامكان ابقاء اى ترتيب بمعزل عن الراى العام بل يناقش فى كل الأحوال .. ومن ثم يصبح من العبث او الهزل عدم التعامل مع امور تتعلق بالأرض والسيادة بكل الجدية والواقعية ..

مثلا لا احد يستطيع الآن ان يتجاهل النفوذ السياسى والاستراتيجى لايران بل إذا تأملنا ماحدث فى الأيام الماضية نجد ايران تبدو مركز التحرك الدبلوماسى ، فهل يمكن تجاهل ايران فى نظام الأمن العربى ؟!. او تجاهل اهم حقيقة ستكون بعد الحرب هى وجود نصف مليون جندى امريكى اكبر من حجم القوات التى ذهبت الى فيتنام فى اى مرحلة من مراحل الحرب .. هذا الوجود هو وجود عسكرى وله نتائج سياسية وبالتالى لا يمكن تجاهل التصورات الامريكية لأمن المنطقة .

الدور التركى ايضا بدا يبرز كقوة موجودة على الساحة .

وليس بخاف علينا ايضا الدور الباكستانى فقد عقد فى اسلام اباد تجمع ايرانى وتركى وباكستانى لبحث مصالحهم فى المنطقة .

أعد الحوار للنشر

عاطف فرج

محسن فهمى

عدسة: فاروق الخادم

● المصور .. اننا لا نتحرك فى فراغ وإنما فى اطار اقليمى ودولى فما هو تصور الدكتور على الدين هلال إذا ما تطورت المسالة لمناقشة امن المنطقة العربية او امن الشرق الاوسط كإطار أوسع .

●● د . على الدين هلال : لى ملاحظات يجب ان نسوقها اجمالا لما يحدث فى المنطقة :

● ان الشرق الأوسط بدا وكأنه يسير مناهضا لحركة التاريخ فبينما المنطقة المركزية وهى الساحة الأوربية التى تضم الاطلنطى ووارسو يحدث لهما تهدئة وخفض لسباق التسلح نجد فى عام ٩١ سباقا جديدا فى التسلح فى منطقة الشرق الأوسط اخذ اشكالا مختلفة نرى بعض مظاهرها الآن .

● كل مناطق العالم تقريبا تتمتع بنظام امن مشترك إلا منطقة الشرق الأوسط وذلك لوجود صراعات مدمرة بحكم القدرات العسكرية الموجودة لدى بعض دول المنطقة مثل العراق واسرائيل .

● ازدياد الدور التركى لابد ان ينبهنا الى انها عضو فى حلف الاطلنطى فمشاركتها تعنى ان امن المنطقة انفتح بالقدر الذى ستشارك فيه الاستعدادات لحلف الأطلنطى .

إن من حق امريكا ان يكون لها تصورها فى الامن ومن حقنا كمصريين وكعرب ان نبين مخاطر الوجود العسكرى الغربى فى المنطقة على الاستقرار الاقليمى للأسباب الآتية :

● ان هذه القوات سوف تهدد من صدق وشرعية النظم الحاكمة الموجودة هناك .

● وجود هذه القوات سوف يجعل هذه النظم قابلة للابتزاز بالاضافة إلى ان هناك فئات وطبقات فى الخليج غير مرحبة بوجود قوات اجنبية فى هذه المنطقة .

● لا توجد مهمة تقوم بها هذه القوات لا تستطيع ان تقوم بها القوات العربية .

● المنطقة فى حاجة الى قوات محدودة العدد لاعطاء الامان للراى العام وللنظم فى هذه المنطقة تتعامل جزئيا مع اى قوات تهدد منطقة الخليج وهو الأمر الذى يتطلب



المصدر : المصور
التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

وجود مخازن للمعدات صالحة للاستخدام حتى يكون نقل القوات بعد ذلك امرا سهلا .

● يجب إلا ننساق وراء تصورات يكون من شانها اعطاء حجية علمية او امنية لضرورة وجود قوات امريكية في المنطقة .. لا توجد مبررات أو مهام قتالية تستوجب ذلك .

موازين القوى والترتيبات الأمنية

● المصور .. هل تعتقد ان امريكا تحاول رغم المانيا وفرنسا كاقوى دولتين في اوربا والاتحاد السوفييتي الذى له تاثيره في المنطقة بصفة خاصة ان تقوم بمفردها بفرض تصوراتها على المنطقة ؟

●● د . على الدين هلال : امريكا غير قادرة على هذا بدليل انها كانت تذهب في وسط القتال للحصول على الاموال التى تمول العمليات العسكرية .. تصور انه سيحدث سلام امريكي تصور لا يستند على تقدير حقيقى لامكانات القوى الامريكية الراهنة فهى قوى قادرة عسكريا ولكنها ليست قادرة على تمويل العمل ولذلك فهى مضطرة إلى ان تحصل على جزء من التمويل من اليابان ودول الخليج ومن المانيا الموحدة .. ففي الوضع الحالى لا تستطيع امريكا الانفراد كما تقدمه لنا بعض التصورات الاعلامية .

● المصور .. ماذا عن موازين القوى في المنطقة في ظل الترتيبات الامنية المزمع إقامتها ؟

●● اللواء طلعت مسلم : ان الامن لا يقوم على الرغبات وإنما على الحقائق وهى موازين القوى وهى ليست في صالحنا بسبب وجود القوة العسكرية الامريكية بثقل كبير في منطقة الخليج وعلى بعد مئات الاميال توجد قوة عسكرية اسرائيلية كبيرة في فلسطين وهناك تهديدات وقوى اخرى موجودة في ايران وفي تركيا .. وهناك خطر يتزايد كل يوم هو تزايد الهجرة اليهودية في اسرائيل واعتقد ان هذه الهجرة لابد ان تؤدى إلى التوسع ، ففي ظل وجود القوى العسكرية الأجنبية . يصبح هذا التوسع شبه مؤكد ، وعلينا البحث كيف نقلل الآثار السلبية في الفترة القادمة نظرا لان اية افكار ممكن ان نطرحها الان بالمدى البعيد تاخذ وقتا لا اعتقد ان التوسع الاسرائيلي سيسمح لنا به . ثم ان ما يقال عن امن الخليج موجود في استراتيجية الامن القومى الامريكى التى صدرت في مارس سنة ١٩٩٠ ، وهى تقول ان مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط هى استمرار تدفق النفط باسعار مناسبة ، وحماية اصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة . إذن المسالة هى استمرار تدفق النفط باسعار مناسبة واعتقد ان هذا لا يمكن تحقيقه إلا بوجود القوات الأجنبية في المنطقة ، اما فيما يتعلق بالترتيبات المطروحة علينا ، ففي ندوة عقدت في إيطاليا تحت عنوان امن البحر المتوسط كان هناك مشروعان رئيسيان هناك مشروع امن البحر المتوسط ويضم المنطقة من إيران شرقا إلى موريتانيا غربا .

ثم المشروع الثانى ويعتبر مشروعا فرنسيا تحت عنوان مؤتمر الامن والتعاون في غرب البحر المتوسط ويضم إيطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال ودول اتحاد المغرب العربي ، وهذا في رايى ان فرنسا تريد أن تحدد حصتها من مشروع الامن القومى ، ويعنى بالتالى أن المنطقة العربية معرضة في الفترة القادمة إلى التقسيم .

الأمن الخليجي والقومي

● المصور .. هل اثبت الامن الخليجى فشله ، وماهى رؤاه في ظل الامن الاقليمى ؟!

●● لواء كمال شديد : الولايات المتحدة الامريكية بداية هى حاليا ومؤقتا الدولة الاولى في العالم ، ومن ثم تجد نفسها مضطرة رغما عنها إلى ان تكون ضالعة في تامين الامن العالمى نظرا لاضطرارها في المناطق الساخنة ان يكون لها دور ، ولهذا فهى تنادى المجتمع الدولى باتخاذ قرارات سريعة ، مثلما حدث في أزمة الخليج ، والولايات المتحدة لن تبقى في المنطقة باعتبار انها كانت تستطيع القدوم الى المنطقة في اى وقت كما ان لها



إستراتيجية وتقوم بالتدريب كل سنتين تقريبا مع احدى دول المنطقة .

وباعتبار ان الولايات المتحدة ضالعة فى تثبيت الأمن العالمى وبسبب عقدة فيتنام فإننى اعتبر قرار الولايات المتحدة بالعمل وبالسرعة التى حدثت فى منطقة الازمة قرارا فى غاية الشجاعة . الرئيس بوش وجميع خطواته مسحوبة ومدروسة واخرها قرار تركه للعسكريين اتخاذ توقيت المعركة البرية .

ان الولايات المتحدة لا تجد اية صعوبة فى استمرار تدفق النفط لان النفط مؤمن منذ ٣٠ سنة فهى لا تجد اية غضاضة فى ان تظل الأمور والموازين والسياسيات والاستراتيجيات القديمة على ماهى عليه ، وتعتبر هذه الأزمة موقفا طارئا سوف ينتهى وتعود الامور إلى ماكانت عليه .

وأريد ان ابسط فكرة الأمن التى نحن مقبلون عليها فهناك أمن خليجى مباشر وامن إقليمى لمنطقة الشرق الأوسط ، فالأمن الخليجى المباشر يجب ان يكون محل رعايتنا فى الفترة الحالية . وهذا الامن كنظلم قد اثبت فشله تماما من خلال الأزمة الحالية وفى النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية . فينبغى على اى نظلم خليجى أو إقليمى او عربى بالضرورة ان يتفق مع النظلم الأمنى العالمى ويجب الا يتنافر معه سواء على المدى القصير او البعيد . فالمصالح الدولية والعالمية سوف تلقى بظلالها على اى نظام امنى قادم فى المنطقة ، ولهذا يجب ان يكون هناك انسحاب كامل لكل القوى الأجنبية ، عقب انتهاء الأزمة ، ويجب ان يكون هناك سقف محدد للتسليح فى دول المنطقة بما يحقق التوازن بين جميع دول المنطقة فى الشرق الأوسط ، وكذلك وجود اتفاقية بين دول المنطقة تضمنها الأمم المتحدة ، وضرورة إنشاء جيش اتحادى لدول مجلس التعاون الخليجى كدولة واحدة يحقق الحد الأدنى لمتطلباتها الأمنية القومية ، تصفية كل الصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين دول المنطقة ، ولهذا فإن النظام الأمنى الجديد يجب ان يبنى على توازن القوى ، فإذا كان العالم ينظر الى توازن المصالح فإننا يجب ان نصل إلى صيغة تضمن لنا تحقيق توازن المصالح وتوازن القوى .

● المصور ؟ وما التصور لإمكان سد الفجوة فى حجم الجيوش الخليجية مع حجم التهديد ؟

●● اللواء كمال شديد : ياتى التهديد ومازال من العراق ومن إسرائيل ، فاسرائيل امامها الأردن ، والأردن منطقة هشة جدا تستطيع اسرائيل ان تخترقها وان تهدد الأمن والمصالح لهذه الدول ، ويمكن القول ان ايران سنة ٢٠٠٠ ستصل إلى ٦٥ مليون نسمة تحتفظ بـ ٦ر١ مليون فرد من الجيش العامل . دول الخليج حاليا ١٣ مليونا ، وسنة ٢٠٠٠ - ٥ر١٦ مليون ، تحتفظ بحوالى ١٦٥ الفا اجمالى جيوش دول الخليج ، هذا الرقم ضعيف جدا لما يجب ان يكون ، ولو ربطنا مع إيران فيجب ان يكون لديهم ٣ر١ مليون ، وتحتفظ الجيوش من هذا المرتب نسبة ٤٠٪ قوات عاملة ، ٦٠٪ إحتياط ، إذن يجب ان يكون عند دول الخليج ٦٥٠ الف فرد فى القوات المسلحة ، وما نستطيع ان نعتمد عليه بالنسبة لدول الخليج هو ان تتشكل انساق دفاعية ، ولهذا فإن مصر وسوريا مؤهلتان وبعض الدول العربية الأخرى كذلك لملء هذا الفراغ وبدون عبء على هذه الدول وبدون حساسيات ان تكون هناك قوات مسلحة بصفة مستديمة ، ويمكن القول ان دول مجلس التعاون تشكل ٣٠٪ فى النسق الأول والنسق الثانى يشكل ٣٠٪ ومصر وسوريا والمغرب مؤهلة ، وفيما بعد يمكن الجزائر ، وهذه النسبة تعادل ٢٠٠ الف بما يعنى حوالى فيلقين .

تغيير المفاهيم بشان الأمن

● المصور .. هل غيرت الأزمة من المفاهيم السابقة عن عنصر الأمن القومى لكل دولة ؟!

●● د . الببلاوى : ان لكل دولة على حدة قضية امن خاصة بها ، كما ان المنطقة فى مجموعها كانت تبحث عن الامن القومى ، ثم إن العالم ومختلف القوى الأساسية فيه كان لها تصورات عن الامن القومى ، ولكن الأحداث التى حدثت ادت إلى تغيير كثير من المفاهيم ، وفى اغلب هذه المفاهيم يمكن ان تخرج مصر كاسبة ،



ذلك انه في العقل العربي - وقد كذبت الأحداث كثيرا من المقولات السائدة - هناك نوع من الثنائيات كان تقول إن ما يتفق مع المصلحة لا يتفق مع المبادىء ، ايضا هناك احساس بان المصلحة الوطنية - في الغالب - تجد خلافا من كثير من الاتجاهات والمصالح الدولية ، وايضا تجد نقاط تلاق ، وانني ارى ان الازمة الاخيرة اوجدت مجموعة من التغيرات التي يتلاقى دور مصر فيها بشكل كبير مع المصلحة العالمية ، وارى أن الأحداث في قيام الغزو قد غيرت في مفهوم الخطر ، لان الخطر كما ياتي من الاحلاف الخارجية يمكن ان ياتي من الداخل ، لكن العمليات العسكرية لها دلالات كبيرة واكاد ازعم انه لا يمكن تكرارها في المستقبل ، واول شيء فيما يتعلق بالتلاقي بين المصالح الوطنية والمصالح الدولية ان نبحث تحقيق المصالح الوطنية سواء لدولة مثل مصر او للمجموعة العربية ، لكن المجتمع الدولي او المجتمع الصناعي وعلى راسه الولايات المتحدة الأمريكية مثلما قيل كان يبحث عن شيء اساسي وهو استمرار تدفق النفط باسعار مناسبة وان تستخدم امواله استخداما معقولا لا يؤثر تاثيرا سيئا على التوازن العالمي ، الأحداث الاخيرة بينت ان هذا الهدف الذي كان يبحث عنه المجتمع الدولي كان يعتقد تحقيقه وضمانه بوجود الدول الخليجية بنظمها ، وفي المقابل بدات تسقط رويدا رويدا بقية الدول خارج هذه الدول الخليجية . الأحداث الأخيرة بينت ان استمرار النفط واسعاره . واستخدام امواله على شكل معقول لا يمكن الاكتفاء في ضمانه باستقرار الدول الخليجية ، وإنما لابد من استقرار المنطقة ، ومن هنا فإن الدول الصناعية وامريكا وجدت قيدا على مصلحتها وقد ازداد هذا القيد حدة ، ولابد من ضمانات بشكل آخر ، وقبل الحديث عن القوى العسكرية وتهديداتها يجب البحث عن إزالة اسباب الاعتداءات واسباب القلق والصراعات ، وتبين ان من اسباب الصراع الاساسية ان اموال النفط لم تستخدم استخداما كافيا ، كما ان تجربة الجيوش التي دخلت بكل هذه التكلفة الاقتصادية والسياسية والتوافق الدولي يصعب ان لم يكن من المستحيل تكرارها في المستقبل ، ولا اتصور ان العالم الصناعي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية يستطيع في اى أزمة مماثلة ان يعبىء العالم كما عباه هذه المرة . وقد عباه في لحظة من لحظات الوفاق الهائلة مع الاتحاد السوفييتي . في مواجهة نظام بالغ البشاعة دمر ابناءه وتكلفته غالية ، وكل هذه الامور إضافة إلى انه لم يقبل اى نوع من التسويات . ولهذا فإنني اتصور انه أرخص لأمريكا ان تتذكر ان حماية الخليج في المستقبل تتطلب إزالة اسباب عدم الاستقرار وإزالة اسباب الرغبة في الاعتداء واقتناص الغنائم ، لان التبديد الذي حدث في الموارد لم يكن كله لمصلحتها ، كان به جزء كبير ، من تدمير بالغ نتيجة لنظم موجودة في المنطقة لا تحسن استخدام الموارد ، فالبلاد العربية التي حصلت على معونات باموال خلال فترتي السبعينات والثمانينات لو احسنت استخدامها لكانت هذه الدول في مقدمة الدول المتقدمة .

خلاصة القول انه حدث تغيير جعل حدود ماوراء العالم من امن الخليج بدا يتسع لكي يعطى دورا متزايدا للدول خارج الخليج بالمعنى الضيق . ايضا ازالة اسباب عدم الاستقرار تقتضى الاهتمام بعلاج مشاكلها الحقيقية على حساب هذه الدول التي كانت جزءاً من هذه الدول التي تبدد . ايضا وعلى عكس مايقال إن التجربة لن تؤدى إلى استمرار بقاء القوات الأمريكية ، لان ثمنها غال جدا سياسياً واقتصاديا في المدة الطويلة ، واعتقد انه أرخص من ذلك بكثير ولحماية مصالحها ان تقيم نظما تحقق الاستقرار لانه هنا يتفق في واحد من المرات القليلة المصلحة الوطنية في الاستقرار الذي يحقق نوعا من التنمية والعائد الاقتصادي المفيد لحماية هذه المنطقة ، ولذلك فانا متفائل بشرط ان نستطيع ان نقوم بهذا الدور ، ولكى نقوم بهذا الدور فعلينا ان نقوم بتعديلات ومواصفات تجعلنا نستطيع فعلا ان نعمل التنمية اللازمة ، واعتقد ايضا ان هذا الامر



المصدر : المصور
التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

لن يكون مقصورا فقط على الناحية الاقتصادية وإنما مطلوب بنفس الدرجة فى التطوير الديمقراطى والسياسى .

المبادلة بين الدعم والأمن

● المصور .. هل للدكتور ببلاوى تصور لمقولة المبادلة بين الدعم والأمن ومقولة توزيع الثروة ؟

●● د . الببلاوى : هناك قضية تطرح حاليا ، فوزير خارجية امريكا جيمس بيكر يقول : تريد بنكا للمنطقة ، اوربا تقول بنظام للأمن الاوربى ، كذلك الدول الخليجية تقول بتوزيع دور الصناديق .

فهناك قضية متفق عليها واخرى مختلف عليها ، والقضية المتفق عليها فيما يبدو هى أن تزيد مساهمة دول الخليج فى تنمية المنطقة ، وهذا ما تقوله الدول الخليجية ، والفرق فيما يقوله بيكر عن البنك الدولى هو الا تكون ادارته فى أيدى المساهمين لان التجربة التى تمت فى السبعينات كانت قد تحددت فى قيام الدول بحجم لا باس به من المعونات والمساعدات والإقراض للدول العربية بغرض التنمية ، وكان يتخذ القرار الدول الخليجية ، فكان القرار فى يد اصحاب المال ، ولم تكن التجربة ناجحة ولهذا نريد تغييرها ، بان من يقدمون المال لا يملكون فى يدهم التوزيع ، أما الفرق بين الطرح الامريكى والطرح الأوربى . فالطرح الامريكى يريده بنكا مثل البنك الدولى لكى يكون الجزء الأمريكى غالبا عليه ، والطرح الأوربى يرى انه يجب ان يكون مثل المؤتمر الأوربى ، اما فى الطرح العربى فيجب أن يرتفع صوت الدول المستفيدة ، مثلا عندما انشىء الصندوق العربى كانت التجربة هامة ، لأن الصندوق عندما انشىء كان بتمويل جميع الدول العربية لكن التمويل الغالب من دول النفط . وروعى فى الإدارة الأولى ، أن يكون رئيس الصندوق الأول لبنانيا ثم سوريا ثم كويتيا ، وعندما انشىء صندوق النقد العربى روعى ان يكون رئيسه الأول عراقيا ثم ظبيانيا ثم سعوديا . هذه القضية خطيرة جدا حيث جعلت المال من الدول المانحة والادارة التنفيذية من عندهم ، فاصبحت بعد فترة قصيرة جزءا من السياسة الوطنية الضيقة ، ورغم هذا فهناك تجربة مماثلة هائلة . وهى انه عند انشاء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى سنة ٤٤ كان هناك تفاهم ان يقوم البنك الدولى بتعمير اوربا ثم البلاد النامية ، اما صندوق النقد الدولى فكانت وظيفته حماية موازين المدفوعات فى اوربا . كان هناك اتفاق فى ان يراس البنك الدولى أمريكى ، وان يراس صندوق النقد اوربى من الدول المستفيدة ، واعتقد ان التجربة القادمة فيما يتعلق بانشاء مؤسسة يكفى الدول صاحبة راس المال ما تتمتع به من تصويت فى مجلس الإدارة اما الإدارة اليومية فينبغى ان تعطى للدول المستفيدة .

الاستقرار والتدخل

● المصور .. هل يعنى استمرار الاستقرار فى دول المنطقة ان يكون هناك تداخل من جانب النظام الامنى المرتقب ؟ وهل هذا النظام نوع من الوصاية على المنطقة لضمان الاستقرار لصالح اصحاب المصلحة فى الاستقرار ؟

●● د . الببلاوى : التفرقة بين التدخل فى الشئون الداخلية وغيره أصبحت من الدقة بحيث يصعب القول ان هناك تدخلا فى الشئون الداخلية ، مثلا عندما ياتى صندوق النقد الدولى ويقرض دولة ما مشترطا قيام هذه الدولة بإصلاحات معينة ، فهل يعنى هذا تدخلا أم لا ، إن واحدا من الدروس الأساسية التى يجب على العالم ان يستخلصها هو موقف الشارع العربى المتعاطف مع الغزو العراقى ، رغم انه تعبير عن شعور الإحباط لفشل النظم العربية ، فمن مصلحة الدول الصناعية التى تريد البترول ان تتاكد ان هذا الإحباط سيزول عن طريق اقامة نظم اكثر استقرارا وقادرة على الإدارة الاقتصادية بكفاءة ، وإذا كان هذا تدخلا فيمكن القول إنه كذلك ، إلا انه لا يعد نوعا من الوصاية حيث لا يوجد تعارض فى هذا



أمين هويدى :

● حسن النوايا فى القضايا السياسية وتطبيقاتها غير جائز .. هناك مصالح فقط

د . سعد الدين ابراهيم :

● للتغلب على ضعف القاعدة البشرية لدول الخليج عليها اتباع سياسة جديدة للتجنيس .

د . على الدين هلال :

● لا توجد مهمة تقوم بها القوات الأجنبية لا تستطيع أن تؤديها القوات العربية .



القدر بين المصلحة الوطنية والمصلحة الخارجية بمعنى انه بعد تجربة صدام اصبح وجود نظم لا تحترم حقوق الإنسان ونظم بطبيعتها مغامرة ترتكب كثيرا من المغامرات والحماقات امرا مرفوضا. ويجب أن نصل الى نظم تحترم حقوق الإنسان . حيث اصبحت هناك دائرة مشتركة لتحقيق المصلحة الوطنية وتتفق مع المصلحة الخارجية دون ان يحصل تعارض ، وكان نتيجة الغزو الاخير ان زاد اتساع الدائرة المشتركة التى تتطابق فيها المصالح الداخلية مع كثير من المصالح الخارجية .

القضيــــة الفلسطينيــــة .. وتحديات المرحلة القادمة

● المصور .. لاشك انه من بين التحديات .. تقف القضية الفلسطينية كمسالة اساسية وحيوية مطلوب حلها للاستقرار فى المنطقة ؟

●● د . سعد الدين ابراهيم : من الواضح ان ما كشفت عنه هذه الأزمة بالنسبة للعالم العربى كما كنا نقول ونعتقد وبصدق ان المسالة الفلسطينية هى المسالة الأساسية وأن الصراع العربى الاسرائيلى هو الصراع الأساسى فى هذه المنطقة .. كنا نقول ذلك دون أن نعد له العدة المناسبة إنما هو قول صدق فعلا وتصوير حقيقى ودقيق لما يعتمل فى احشاء هذه المنطقة من ان هذا الصراع اساسى وممتد ويتم احتواؤه كلما انفجر دون أن يتم حل له او تصفيته نهائيا ، ولكن الجديد مع ازمة الخليج ان ما نقوله نحن او نردده اصبح يشاركنا فيه جزء كبير من الرأى العام العالمى ومن بعض صناع القرار فى هذا العالم ، ومع تسليمنا بان اصرار صدام حسين على الربط بين ازمة الخليج والأزمة الفلسطينية كان بهدف المناورة إلا ان الحقيقة تظل قائمة بان هذا الطرح وهذا الربط لاقى قبولا فى الشارع العربى من المغرب الى الخليج نفسه ، وينعكس إدراك هذا علينا فى استعداد دول اوربا الغربية والاتحاد السوفييتى والصين واليابان ودول عدم الانحياز وكتل اخرى فى عمل ربط ما دون ان يعطوا لصدام حسين ما يمكن ان يكون فيه شبهة لمكافاة ، وحتى إعلان القمة الذى صدر بعد اجتماع هلسنكى فى الصيف الماضى بعد الأزمة تضمن إشارة فى البيان الختامى بين جورباتشوف وبوش تنوه باهمية الالتفات إلى الموضوع الفلسطينى بعد احتواء الأزمة . ورغم موقف منظمة التحرير الفلسطينية والرأى العام الفلسطينى المؤيد للعراق فى هذه الأزمة الذى ربما جعل المنظمة تخسر خسارة صافية على الصعيد العام فإنه يقابل هذه الخسارة الصافية مكسب صاف للقضية الفلسطينية إذ اصبح هناك وعى بان هذه قضية اساسية ، ومركزية وايضا قضية يستغلها كل مناور وكل غوغائى فى المنطقة بحق وبغير حق ومن ثم هناك تهيؤ على الساحة العالمية للتعامل مع هذه القضية بجدية ربما لم نشهدها من قبل ، وفى مقابل هذا التهيؤ العالمى حدثت حماقة فى إدارة الأزمة من الجانب العراقى ، ولمكاسب قصيرة الامد ولإطلاق صواريخ على إسرائيل ، ان اسرائيل استفادت تعاطفا دوليا وحصلت على مساعدات دولية تسليحية ومالية ، واصبحت الآن فى موقف يمكنها من عرقلة ما كانت تتوقعه من ضغط عالمى عليها للتعامل مع القضية الفلسطينية بجدية وباصرار ، وهذا يعنى اننا نواجه الآن وربما بعد الأزمة مباشرة معركة سياسية دبلوماسية نفسية إعلامية متكافئة بمعنى ان اسرائيل ستحاول ان تبرهن ان الانظمة العربية لا امان لها وانها الخطر الاساسى عليها وان الفلسطينيين والمتحدث الرسمى باسمهم وقفوا مع العدوان ومع الانظمة الدكتاتورية والمستبدة ، وان امنها لا يضمن مثلا بوجود دولة فلسطينية او كيان فلسطينى مستقل . هذه ستكون اطروحات اسرائيل فى المستقبل .

● المصور .. كيف ترى اشكال التحرك العربى وآلياته لغرض القضية ؟

●● د . سعد الدين ابراهيم : امام العرب وخاصة امام مصر التى لعبت دورا هاما فى هذه الأزمة وهو دور مقدر جدا على الصعيد العالمى ، لديها الفرصة فى ان تقدم طرحها وستجد فيما تقدمه تاييدا اوربيا اساسا وتاييدا سوفييتيا وصينيا

ويابانيا وستجد تاييدا ايضا من نصف الراى العلم الامريكي على الاقل ، وكل استطلاعات الراى العام كانت تفيد ان الراى العلم الامريكي مستعد فى غالبيته لقبول دولة فلسطين وفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بما يعنى هذا ان الكفة الدعائية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كفة متعادلة . المهم ان تاخذ مصر المبادرة وان تكون اكثر اقتحاما لهذا وللتذكير بان القضية الفلسطينية ستظل لغما دائما فى المنطقة قابلا للاستغلال ، وان العداء الذى وجد فى الراى العلم العربى نحو امريكا ونحو تدمير العراق حتى من أولئك الذين يعارضون الغزو العراقي للكويت . كل هذه الطاقة العدوانية لأمريكا لا يمكن تقليصها إلا بان تقوم امريكا بدور واضح ومخلص فى حل القضية الفلسطينية طبقا لقرارات الامم المتحدة وخاصة طبقا للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ على الأقل لكي تدفع عن نفسها املم الراى العلم العربى والعالمى شبهة الازدواجية فى استخدام المعايير ، فإذا كانت قد دخلت هذه الحرب وخاضتها بهذه الشراسة بذريعة الشرعية الدولية فسيكون امامها فرصة لإثبات صدقها وخاصة انها الآن فى مرحلة لا توجد فيها حرب باردة ولا تحسب فيها الأمور بمقاييس الحرب البلردة ، ومن ثم يكون امام الإدارة الأمريكية إذا ارادت وإذا ضغط عليها خاصة من اصدقائها العرب وفى مقدمتهم مصر والسعودية سيجد هذا الضغط حليفا ودعما اوربيا وسوفييتيا واسيويا للتحرك فى هذا الطريق .

حقائق ونوايا متعارضة

● المصور .. كيف يرى الاستاذ امين هويدى تطور الموقف الاسرائيلى والقضية الفلسطينية بعد انتهاء الأزمة الخليجية ؟

● ● امين هويدى : القضية تشمل قضيتين ، قضية الصراع الإسرائيلى العربى وقضية فلسطين ، وبخصوص قضية فلسطين اقول ان القول بعدم الربط بين ما يجرى فى الخليج وما يجرى فى فلسطين غير صحيح . ففى السياسة لا يوجد هزيمة وانتصار فى نقطة ازمة واحدة . فيجب ان يربط الناس الأزمات بعضها ببعض ثم ان إصرار امريكا على عدم الربط ولو بتصريح او بوعد يعد منتهى سوء النية ، تصريح بيكر الاخير ايضا فيه اكثر من سوء نية ، فحديثه عن ترتيبات الأمن كان موضوع القضية الفلسطينية فى خامس الاهتمامات وقال بالنص «البحث عن حل» وكنت اتمنى خلاف هذا . ايضا حصل اتفاق ثنائى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية على تهجير هذا العدد الضخم لإسرائيل لقد كان التهجير قبل ذلك باعداد محدودة وخفية ولكن ان يتم علنا بهذا الحجم وبتمويل امريكى هذا معناه كبير جدا . والمشكلة ليست فقط مشكلة ارض ، المشكلة مشكلة ارض ومشكلة مياه ، إسرائيل استهلكت الآن أقصى ما يمكن من موارد المياه فى الأرض المحتلة لدرجة انه تم تحويل مياه جنوب لبنان اغلبها لتروى اليوم الجليل الأعلى ، هناك تعمية كاملة على هذه الموضوعات . إذن قضايا الأمن يجب ان تعالج بالحقائق القائمة على الواقع فهل سندخل مرة ثانية فى موضوع مؤتمر دولى اولا ومن يمثل الفلسطينيين ياسر عرفات لقد "شبعنا" من هذا وسوف يعاد . ثم يقدم شامير استقالة ويقوم شيمون بيريز بتاليف وزارة مؤقتة تسقط وهكذا . لماذا تملك إسرائيل التفوق فى توازن القوى بشكليه التقليدى وفوق التقليدى ، كيماوى وبيولوجى ، ونووى . وهو ما يجعلها ترفض المفاوضات .

● المصور .. اليس هناك ما يجبرها ؟!

● ● امين هويدى : نعم ليس هناك ما يجبرها وهذا يذكرنى بقصة رواها كيسنجر متهكما وهى مكتوبة فى كتاباته "سنوات البيت الابيض" يقول : حين كنت اطالب إسرائيل بالجلوس على مائدة المفاوضات كانت تتذرع بانها ضعيفة وانه لا يمكن ان تتفاوض من موقع الضعف وتريد السلاح . وحين تحصل على السلاح ترفض الجلوس على مائدة المفاوضات لأنها اصبحت قوية . إذن هذا الموضوع من اخطر ما يمكن ومن العبث ان ندفع أوراقنا دون ان نقبض وهذا وضع غريب جدا . ولا يوجد من يوافق عليه ثم ماذا يعنى عدم الربط ، أمريكا لديها مصالح حيوية ولها الحق فى ان تدافع عنها وتحميها فهى ترسم العالم



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

امريكا والربط الفلسطينى

● المصور : هناك مخاوف عند البعض بسبب عدم الربط بين ازمة الخليج والقضية الفلسطينية .. ؟

●● اللواء طلعت مسلم : اعتقد ان القضية الفلسطينية لن تدخل فى تسوية جدية فى المستقبل القريب لظروف توازن القوى وظروف وضع الولايات المتحدة . الولايات المتحدة تتعامل مع القضية بمبادىء وأسس تختلف تماما عن المبادىء التي تتعامل بها مع ازمة الخليج . وهى حينما ترفض الربط فهى ترفض المساواة وليس الربط . هى تتحدث عن حقوق الانسان وتنسى حقوق الإنسان الفلسطيني ، تتحدث عن دور الأمم المتحدة والشرعية الدولية وتتجاهل ان هناك قوات للأمم المتحدة فى جنوب لبنان وتمنعها إسرائيل من ان تؤدى مهامها منذ سنة ١٩٧٨ حتى الآن . وبالرغم من ذلك فهذا لايثيرها . فهى تتحدث عن ان العراق يضرب إسرائيل بالصواريخ ولاتتحدث عن ان إسرائيل تضرب فى نفس الوقت جنوب لبنان إذن تصور ان المبادىء التى ترفعها الولايات المتحدة فى ازمة الخليج هى التى ستحكم قضية الصراع العربى الإسرائيلى هو نوع من الوهم الذى يدخل تحت اصطلاح "التفكير بما تتمناه" المشكلة اخطر من ذلك ، مشكلة الهجرة اليهودية واثرها . بل اكثر من ذلك انا اعتبر ان وصول افراد فلسطينيين إلى الاردن ماهو الا مرحلة وان المرحلة التالية هى احتلال الاردن وليس فقط مجرد إبعاد الفلسطينيين اليه . بل اكثر من ذلك انا لا استبعد ،

إسرائيل اليوم تقول انها تتبع سياسة ضبط النفس تجاه الهجمات العراقية مع الاحتفاظ بحق الرد وانا اتصور احتمال هذا الرد اثناء الهجوم البرى وهنا تكون القضية اكبر بكثير من مجرد الابعاد القهرى للفلسطينيين . علينا الا ننسى تصريح شامير عن إسرائيل الكبرى وعن حديث بلركوهنا عن عدم الوقوف على ضفاف وفقا لسياسة السلام الامريكى اليوم . نحن لا نريد حسن النية ولايوجد حسن نية

وسوء نية فى السياسة هناك مصالح تريد ان نحافظ عليها ، متى اصدق ان امريكا ستحل الموضوع ، لو انها اوقفت الهجرة او التمويل لو اوقفت نقل السلاح والتكنولوجيا لإسرائيل ، والشىء الغريب ان شامير تحديا لكل شىء ، اجرى تعديلا وزاريا وضم اثنين من الذين ينادون

بالتهجير الجماعى للفلسطينيين ومعلوماتى انه يتدفق من المهاجرين الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر ، إلى الاردن يوميا أعداد كبيرة ، وهنا يثار تساؤل هل هناك علاقة بين هذا الكلام وغضب بوش من الملك حسين ؟ بمعنى ان هذا موضوع لابد من بحثه . وهو الموضوع الخاص بفلسطين .

اما موضوع الصراع العربى الإسرائيلى فهذا موضوع آخر . نحن امام طرفين ، طرف يزود بكل انواع المساعدات المالية ، ويتحايل للحصول على القروض الامريكية ويشترى السلاح ويخزنه ، فالصراع العربى الإسرائيلى حين يناقش يصرون على توازن القوى ولكن اين الجولان واين القدس وقطاع غزة . كل هذه القضايا موجودة وإذا كانت امريكا تريد الحل لكانت قد استجابت لنداء فرنسا بالربط ونفس الشىء بالنسبة للاتحاد السوفييتى وكل دول اوربا قالت الربط ماعدا امريكا فإنها لم تقل بموضوع الربط مطلقا . وفى فترة سابقة كان لنا تجربة مع امريكا ومن يقول إننا كنا نتشدد مع امريكا اقول له اننا لم نتشدد ولكن كنا نريد منها أن تحاول السير فى الطريق الصحيح ، فهى تريد ان تضعنا فى وضع معين ونحن نرفضه .

امريكا هى امريكا ومازلت اقول ان حسن النوايا فى موضوع السياسة وتطبيقاتها غير جائز . هم يقولون نؤجل الربط ثم بعد ذلك نبحث الحل لكنه من الأسهل ان يتم الحل فى مرحلة الازمة التى يكون فيها القتال دائرا اما بعد الأزمة فسندخل فيما يسمى تداعيات الأزمة ، ازمة جديدة متلاحقة .



المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

القناة . أنا اعتقد ان الازدواجية شيء واقع وموجود وعلينا ان نواجهه ونعد انفسنا للخطر الحالي وليس هذا تاييدا لما فعله العراق . إطلاقا ، هناك مشاكل لها اولوية .

وما يقال عن محاولة الوصول لحل للقضية الفلسطينية وليس الصراع العربي الإسرائيلي في مؤتمر دولي على الا تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية هو تسويف مرفوض واعتقد ان الحل الذى سيكون مطروحا هو الحكم الذاتي للفلسطينيين . فالولايات المتحدة لم تغير حتى الآن رايها في القضية الفلسطينية ولم ترض إلا بالحكم الذاتي . وهنا لن يكون الحكم الذاتي للضفة والقطاع . انا اعتقد ان هذا هو المستقبل القريب وعلينا ان نعمل لدرء هذا الخطر ، ولكن علينا ان نفكر كيف نواجه ذلك ؟ لأنني لا اتصور انه ـ مع الأسف ـ مع مثل هذا العدوان الإسرائيلي ستكون هناك نفس الهمة التي واجهت الاحتلال العراقي للكويت .

قيمة إسرائيل الاستراتيجية

● المصور .. ماهي قيمة إسرائيل الاستراتيجية في ظل تداعيات ازمة الخليج ؟

●● د . على الدين هلال : ان استقرار المنطقة العربية والشرق الأوسط هي كل لا يتجزا ، وان تصور حماية تدفق النفط بوجود عشرة آلاف جندي أو عشرين الف جندي هو تصور زائف . وان ضمان تدفق النفط وامن الخليج لا ينفصل عن امن المشرق العربي اي حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي . وان اي حل لا يتضمن تحركا جادا لحل القضية الفلسطينية هو حل مؤقت ، ويظل اللغم وتظل القنبلة الموقوتة لكي تنفجر في المصالح الغربية في المنطقة في اي وقت .

ثم علينا ان نتامل من الزاوية الاستراتيجية قيمة اسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة ؟ وهل تغيرت تلك القيمة على ضوء ازمة الخليج وعلى ضوء التطورات الدولية ام لا ؟ كان الراى ان إسرائيل تقوم بدورين في اطار التصور الكوني الامريكي . الدور الأول ان اسرائيل هي جزء من الحرب الباردة اى هي جزء من المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . وفي هذا المجال قيل ان اسرائيل مثل حاملة الطائرات الثابتة وان امريكا تقوم بتخزين السلاح في اسرائيل وان اسرائيل جزء من مبادرة الدفاع الاستراتيجي "مبادرة حرب النجوم" الى آخره . وبانتهاء الحرب الباردة وانتهاء المواجهة الامريكية السوفييتية او على الاقل بدخول المواجهة الدولية مرحلة جديدة تتسم بالاسترخاء وخفض التسلح الى آخره . إذن لابد ان هناك شخصا ما في البنتاجون سيسأل هل بقى لاسرائيل قيمة لهذا المستوى ؟ واتصور ان الاجابة ان هذا الدور تغير او انه لغيبة الظاهرة الكلية لم يعد هناك حاجة لهذه المسالة .

الدور الثاني لاسرائيل في المنطقة . كان حماية المصالح الغربية اى هي الطرف او الشرطي الذى يحمى المصالح الأمريكية وعلى راسها النفط . وعندما تهدد النفط وصلت امريكا الى نتيجة انها لا تستطيع استخدام اسرائيل ووصلت الى نتيجة ان عليها ان تاتي بقواتها مباشرة لحماية مصالحها . فمامعنى ذلك ؟ معناه انها وصلت الى نتيجة ان الخسائر المترتبة على اشتراك اسرائيل في هذه المسالة تفوق العائد المتوقع منها . بل ان مجموعة الاهداءات والرشاوى والمساعدات التي تعطى لاسرائيل تعطى لها لمنع دخولها المعركة اى لعدم الرد الفورى لعلم الولايات المتحدة ان دخول اسرائيل المعركة هو عبء في هذه المرحلة . إذن تصور ان دور اسرائيل الاستراتيجي في المنطقة لم يتغير وهو ثابت وجامد واستاتيكي اتصور انه يحتاج الى مراجعة اتصور انه حين يجلس ضباط الجيش المصرى او المفكرون الاستراتيجيون المصريون مع الامريكيين ، بعيدا عما يقال في الصحف ، اعتقد ان هنا كلاما يقال . وانه يمكن التساؤل عما قدمته اسرائيل لهم . وحينئذ سينحصر الأمر في الستة ملايين يهودى الذين ماتوا او اعدموا في مذابح النازى واللوبى الصهيوني . وما الى ذلك .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

طبعا من المبالغة القول بان اسرائيل فقدت كل قيمة استراتيجية لها ولا اذهب إلى هذا القول ولكن اقول انه قد تغير وتدهورت قيمتها الاستراتيجية ، واتصور ان الدول العربية والإسلامية واساسا العربية التى وقفت مع أمريكا لابد لها ان تدرك وتتصرف باعتبار انها قادرة على التأثير لتحقيق متطلبات المنطقة .

● المصور : كيف يمكن التحقق من نوايا امريكا ؟

●● د . على الدين هلال : اقول انه يجب الا نثق فى نوايا اى دولة اخرى . هذه إحدى سنن الحياة . وحين نتأمل قليلا الموقف الامريكي نجد انه يقول بالربط ولكن المسالة مثل الحصان والعربة صدام حسين قال العربة قبل الحصان والامريكيون قالوا الحصان خلف العربة . الاثنان يقولان بالربط والفارق الحقيقى هو هل هو ربط تزامنى كما اراد صدام حسين . اما الامريكيون فيقولون الربط تعاقبى ، ولكن الاثنين يقولان بالربط .

وهناك حقيقة اخرى فاذا كان الاتحاد السوفييتى متهادنا كثيرا مع امريكا اليوم فلن يكون متهادنا كثيرا بعد سنة او اثنتين ، وانا مختلف مع الراى الذى يقول ان هناك هيمنة امريكية على المنطقة وعلى العالم . هذا غير صحيح لان امريكا عام ١٩٤٨ كان لها الهيمنة العسكرية والهيمنة الاقتصادية . انفصل هذان اليوم . امريكا الآن تملك هيمنة عسكرية ولكنها لا تملك القدرة على تمويل الآلة العسكرية وهى تضطر للحصول على التمويل تحت اسم المشاركة فى الاعباء من اوربا والمانيا واليابان ، ما معنى ذلك ؟ وقت الحرب القرار الامريكي هو القرار الاعلى لان الحرب دائرة . ولكن حين تتوقف المعارك . الممول له راى ، اليابان لها راى ، واوربا لها راى . واوربا واليابان رايهما اقرب الى الراى الفلسطينى من الراى الامريكي . انا متفق انه لن يكون امرا سهلا او مفروشا بالورود ولكنه ايضا ليس مستحيلا لانه كما ان هناك معطيات للموقف تظهر صورة سوداوية وكلها معطيات صحيحة . اقول هناك معطيات من جانب آخر تظهر انه إذا ادار العرب استراتيجية ناجحة وإذا طوروا افكارا واساليب يستطيعون ان يحركوا الموقف .

والذى يجب ان ننبه عليه هو الا يدخل العرب فى دوامة الانتقام المتبادل وتصفية الحسابات لانه بعيدا عن فلسطين هناك سيناريو سيىء حين تتوقف الحرب تبدا الحكومات العربية تصفية حساباتها مع بعضها البعض والمستفيد من هذا اسرائيل . والذى يرجح السيناريو الأول التشاؤمى إذا انشغل العرب بمعاركهم الداخلية وبدا عقاب المنظمة والأردن واليمن والسودان وغيرها على موقف اتخذوه ، ولذا لابد ان تكون هناك القدرة على الارتفاع على شهوات الانتقام وهنا دور رئيسى لمصر فى وقف شهوات تصفية الحسابات ولم الشمل العربى ، وان نطرح برنامج عمل سياسيا على راسه القضية الفلسطينية وحينئذ لن تمثل تسع او عشر دول ولكن سنتحدث باسم مجموعة اكبر من الدول . كما يجب ان ياخذ العرب موقفا واضحا ازاء المنظمة على الا يُجر العرب الى موضوع قيادة بديلة وإنما يقال انه رغم اخطاء ياسر عرفات واتخاذ مواقف خاطئة فى الأزمة يبقى هو الرمز الوحيد المتفق عليه من كل الفصائل الفلسطينية ، وإذا كنا نهدف الى القضاء على جوانب عدم الاستقرار فى المنطقة فيجب ان نتحرك فى هذا الاتجاه .

الدور المحورى لمصر

● المصور .. هل تقلص بالفعل الدور الاسرائيلى فى المنطقة ؟!

●● اللواء كمال شديد : يحاول الامريكيون والغرب حل القضية باسلوب معين ولكن القضية الفلسطينية خسرت سياسيا كثيرا من الموقف الذى كسبته طوال السنوات العشر الماضية . وفى الوقت نفسه تزداد اسرائيل قوة وبالرغم من هذا فلن يحدث تقدم كبير للقضية الفلسطينية على المدى القريب وانا لا اقول ان امريكا ستظل سلبية ولكنها ستقوم بتحرك إيجابى ولكن المسالة موقف اسرائيل وهى دولة تزداد قوة طوال اربعين عاما واليوم تملك مائة راس نووى وهذا شيء خطير ، ولكن نتيجة لضعف الموقف الفلسطينى وقوة الموقف الاسرائيلى فانه ليس من المتصور فى المدى القصير ان تحقق القضية الفلسطينية اى تقدم .



اللواء طلعت مسلم :

● الأمن لا يقوم على رغبات وإنما على الحقائق وموازين القوى

د . حازم الببلاوى :

● هناك دائرة مشتركة لتحقيق الأمانى الوطنية تتفق مع المصلحة الخارجية

اللواء كمال شديد :

● دول الخليج يمكنها الاعتماد على تشكيل نسق دفاعى تشاركها فيه مصر وسوريا

●● اللواء طلعت مسلم : اريد ان اعلق على نقطة اهمية اسرائيل الاستراتيجية ، قد يكون هناك من يتجه الى التفاؤل الزائد على الحد . اعود الى الندوة التى حضرتها فى ايطاليا وشاركت فيها اربع دول من اعضاء حلف الاطلنطى وجميعها مازالت تعتبر الاتحاد السوفييتى تهديدا لها وانه لابد من الاحتفاظ بالردع النووى لردع العدوان السوفييتى وبالتالى فاسرائيل مازالت لها من هذه الناحية نفس الأهمية . النقطة الثانية ان اسرائيل موجودة فى الاستراتيجية الخاصة بالأمن الامريكى بالنسبة للخليج وانه قد ظهر دور مصر بشكل اكبر ولكن هذا لا يمنع من ان المخزون الأمريكى والتسهيلات الامريكية فى اسرائيل لعبت دورها فى الصراع النقطة الأخيرة التى اخشاها انه نظرا لأنه ليس هناك تفوق برى امريكى على العراق ، وقد تكون اسرائيل الملجأ الأخير بالنسبة للولايات المتحدة ، ايا كان الأمر فإنه لاشك ان هناك اخطارا وكان قصدنا التنبيه على الأخطار .

●● د . على الدين هلال : اريد ان اوضح انه فى إدارة اية ازمة تظهر هناك مجموعتان من الاسئلة . المجموعة الأولى تتعلق بكيف تقلل الاخطار الناجمة عن تطور معين . والمجموعة الثانية كيف تعظم المنافع . واى ازمة من الأزمات بها مخاطر وفرص .

فلا توجد حرب فى التاريخ تسير حسب السيناريو الموضوع . ولا توجد ازمة فى التاريخ مهما كانت مهارة المخطط لادارتها فى التعامل الواقعى تسير وفقا لتصوره الذهنى وللبدائل والاحتمالات . هذا يعنى انه من اكبر الاخطار التى تصيب اى جماعة بحثية او اى باحث الخضوع لوهم التصور الواحد . العنصر الحاسم هو كيف تدير علاقاتك الاقليمية والدولية وكيف تدير الأزمة بما يعظم منافعك ويقلل من الأخطار .

● المصور .. نشكر السادة الضيوف .



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

تحديات ما بعد الحرب

بقلم : صلاح بسيونى
سفير مصر السابق
فى الاتحاد السوفييتى

فى غمار اخطر الحروب واكثرها هولا وتدميرا منذ انتهاء حرب فيتنام ، نجد انفسنا مطالبين مصريا وعربيا بان نتجه بالفكر السياسى والتحليل والتقدير السياسى الى الابعاد المحتملة لكل ما سيترتب على حرب الخليج ومدى ما سيرتبط بهذه الابعاد من مخاطر فى مواجهة المصير والمستقبل العربى .

واذا كنت اشير الى ان هذه الحرب على الأرض العربية هى اكثر الحروب هولا وتدميرا ، فإن من الواجب الاضافة بان لها ذاتيتها الخاصة :

● فهى حرب تقودها الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها باسم المجتمع الدولى وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن ، ولذلك لم تكن هناك حاجة لاعلان الحرب ضد العراق من جانب الدول المتحالفة .

● وليس العراق فى موقف المانيا وايطاليا واليابان فى مواجهة دول الحلفاء ، بل يقف بمفرده ودون حليف حقيقى فى مواجهة هذه الحرب التى بداها بغزو دولة الكويت .

● ثم من حجم النيران وكثافتها والتكنولوجيا الحديثة التى تفصح عن نفسها يوما بعد يوم تعتبر اول تجربة ميدانية لها فى مواجهة دولة لا تملك الا ما يمكن ان نسميه تكنولوجيا بدائية وساذجة .

● وايضا مايرتبط بخطة الانتهاء من هذه الحرب فى أيام او اسابيع قليلة ، اى ان القوى الدولية المتحالفة ، تبدأ الحرب وتعلم مسبقا ان هناك مدى محددا لفترة هذه الحرب وانها بكل الحسابات والمقاييس - قادرة على انهائها فى خلال فترة زمنية محدودة . وبالتالى فهى ليست فيتنام او افغانستان كما انها لا تمثل صراعا او حربا بالوكالة بين القوتين العظميين .

نحن اذن امام مفاهيم جديدة لاستخدام القوة فى مرحلة مابعد الحرب الباردة ومايرتبط بها من السعى الى قيام نظام دولى جديد .

ولكن هذه المفاهيم تحمل فى ثناياها العديد من التساؤلات حول ماسيترتب عليها من اوضاع جديدة قد يمثل بعضها خطرا عاجلا او آجلا بالنسبة لمستقبل الوطن العربى .

وكما ان ازمة الخليج والبحث عن حل لها قد خرج عن امكان الحل والقرار العربى وبحيث تحولت الأزمة من عربية الى دولية ، فإن كل ما ستفرزه من اوضاع سيكون لها بالضرورة ابعادها الدولية والاقليمية وسيكون من الصعب ان نفصل بين التأثير المتبادل لكل هذه الابعاد .

ونعتقد اننا فى خلال الأزمة وقبل بدء العمليات العسكرية ، حاولنا ان نضع تصورات حول ما بعد الأزمة ، ولكن الملاحظة الرئيسية حول كل مادار من بحوث ودراسات من خلال العديد من الندوات ، انها ارتكزت إما على مقترحات خارجية مثل نظام للأمن الاقليمى ودون ان



يحدد لنا اصحاب الاقتراح معنى وفحوى نظام للامن في المنطقة العربية او الشرق اوسطية او الارتباط بين الأمن والتنمية ، ودون ان نعرف كيف يمكن ايجاد مثل هذه المعادلة دون وجود نظام اقتصادى وسياسى وعسكرى عربى يسمح بتحقيق هذه المعادلة او القول بان مصر هى دولة النموذج والمثال ودون ان تكون على ثقة بان من يساندون مصر اليوم سيستمرون فى مواقفهم بعد الأزمة بل ومدى قلقهم مستقبلا اذا استمرت مصر فى خطواتها السياسية نحو مزيد من الديموقراطية امام هذه الاجتهادات البحثية ، يصبح من الضرورى ان نضع التساؤلات التى نراها واجبة البحث فى اطار الواقع السياسى والاقتصادى والأمنى وفى هذا الاطار ، يمكن لنا ان نحدد عددا من القضايا التى نعتقد انها تمثل بعض العناصر الهامة للمواجهة القادمة . واذا كنا نستخدم كلمة المواجهة فان ذلك لا يعنى الصدام بقدر ما يعنى اهمية العمل على تفهم الموقف على حقيقته وامكان بحث تخفيف المخاطر من جهة وامكان التوافق مع مايتفق مع المصلحة المصرية والعربية من جهة اخرى .

اولا الامن الدولى والاقليمى :

توضح العمليات العسكرية الجارية ان مبدأ المسئولية الجماعية للمحافظة على الأمن الدولى يدخل فى أول تجربة عملية له . وليس فى هذا المبدأ او تطبيقه ما يتعارض مع الاتجاه السياسى العام سواء فى مصر او الدول العربية . ولكن التساؤل المطروح هو ما يثار من جانب الولايات المتحدة او فى اوربا الغربية من ان المطلوب الآن هو تحقيق الأمن فى المنطقة او فى الخليج . واذا كانت المنطقة العربية قد خضعت - قبل انتهاء الحرب الباردة - لنظرية توازن القوى لصالح اسرائيل ، ثم انتقلت بعد ذلك الى نظرية توازن المصالح ، وهى ايضا تخدم اسرائيل ، فاننا ننتقل الآن الى نظرية ثالثة وهى التوازن الأمنى فى المنطقة . علينا اذن ان ندقق من الآن فى هذه النظرية سواء فى ابعادها العربية او الاقليمية (تركيا - ايران - اسرائيل) او ارتباطها بالقوى الخارجية وما لها من دور فى هذا التوازن او بالنسبة لابعادها الداخلية من حيث حماية النظم السياسية المختلفة التى تدخل طرفا فى هذا التوازن او ابعادها الاقتصادية المختلفة .

● والقضية الاخرى التى يثيرها الامن الجماعى الدولى والأمن الاقليمى ترتبط بالموقف المستقبلى للاتحاد السوفييتى لأن ما يحدث الآن من تطورات داخلية فيه ، ويعتبرها البعض ردة فى سياسة جورباتشوف ، قد تتحول بالفعل مرة اخرى الى توتر فى العلاقة السوفييتية مع النظام الدولى الجديد وقد يؤدى ذلك الى تلاحم اكبر بين القيادتين السوفييتية والصينية فى مواجهة المطالبة والضغط المستمر عليهما لاجراء تغييرات جذرية . ونتصور ان مثل هذا التلاحم ثم المواجهة مع المعسكر الليبرالى فى العالم قد يدفع السوفييت الى مواقف سياسية او عسكرية تتعارض مع نظريات الامن المعروضة على دول المنطقة العربية . ولا نستطيع تجاهل مثل هذه الاحتمالات عند تقدير موقفنا بالنسبة للاوضاع الامنية فى مرحلة مابعد الحرب ، خاصة ان موسكو - رغم كل ماطرا على سياستها من تغيير وواقعية وحرصها فى المقام الأول على علاقاتها مع الولايات المتحدة ، فانها وبنفس القدر تحرص على المحافظة على مابقى لها من جسور فى العالم العربى ومايراه من اهمية استراتيجية مباشرة بالنسبة لها وبالتالى دور اساسى فى اى ترتيبات او نظريات امنية او نظام امنى فى المنطقة .

● ومع الطرح السابق ، فان دور مصر سيبقى محوريا فى اى اتجاه يعالج قضية الأمن العربى. ويكفى لكونه محوريا أن القرار المصرى بالنسبة للحرب او السلام هو اساس القرار العربى ماضيا وحاضرا ومستقبلا . ولذلك فانه لا يمكن تصور نظام



للامن العربى او الاقليمى او تحقيق التوازن الامنى فى المنطقة ما لم تكن مصر هى المحور الرئيسى له . ومن اجل ان يتحقق ذلك ، فانه لابد ان تكون لمصر ما يمكنها من هذا الدور ، ومن هنا التساؤل عما اذا كانت القوى العربية والدولية التى عملت قبل الأزمة على تحجيم القوة الاقتصادية والعسكرية المصرية - ستعود الى سابق عهدها بنا ام انها على استعداد لتغيير جذرى فى سياستها والتعامل مع مصر فى اطار استراتيجى جديد يسمح بقيام الاساس لنظام عربى متكامل ، ونعنى بذلك نظام له فعاليات وليس مجرد كومنولث عربى مثل الجامعة العربية باوضاعها الحالية . واخيرا نتساءل عما اذا كان من مصلحة مصر الارتباط بنظام امنى ام من الافضل ان تحتفظ لنفسها بحرية الحركة وحرية اتخاذ القرار .

ثانيا : الصراع العربى - الاسرائيلى

● نتصور ان مادار قبل بدء الحرب من قبول او رفض الارتباط بين ازمة الخليج والقضية الفلسطينية ، لم يعد محل بحث الآن انتظارا لما تسفر عنه هذه الحرب ، ولكننا نرى - فى الوقت نفسه - انه سواء كان هناك القبول او الرفض للارتباط ، فان ذلك لا يمنع من القول بان القضية الفلسطينية تفرض نفسها الآن اكثر من اى وقت مضى ، وانها - كما اشار الرئيس ميتران فى حديث تليفزيونى مساء ٩١/١/٢٠ بانه بمجرد انتهاء الحرب لابد ان توضع هذه القضية على طريق الحل . وبذلك يؤكد الرئيس الفرنسى ماذهبنا اليه فى مقالنا بالاهرام يوم ١٩٩١/١/١٦ من ان الارتباط المتتالى يفرض نفسه على الموقف .

● والتساؤل الهام بالنسبة للقضية يرتبط بالظروف والمتغيرات التى ستطرأ بعد الحرب ومدى تاثيرها سلبا او ايجابا على الحل المطلوب . فمن جهة ، هناك الاتجاه الجديد لايجاد نظام للتوازن الأمنى فى المنطقة ، وبالتالى يتكرر السؤال حول كيفية تحقيق ذلك دون حل مسبق للقضية الفلسطينية ؟ ام ان الحل المطلوب لابد ان يتم فى اطار التوازن الأمنى المقترح ؟؟ وعندئذ لنا ان نتساءل مرة اخرى عن ماهية مثل هذا الحل وهل ستقف جبهة التحالف الحالية ضد العراق بزعامة الولايات المتحدة ومن خلال الشرعية الدولية ، موقفا متوازيا وحاسما ازاء اسرائيل ؟

● ونلاحظ انه فى كل الاحوال ، فان الدور المصرى سيستمر محوريا واساسيا بالنسبة للحل السياسى ، سواء فى اطار التوازن الامنى المقترح أم فى اطار الفعالية المصرية من خلال مركزها القيادى وعلاقتها باطراف النزاع .

ثالثا : امن البترول

● وبنفس القدر الذى يتم فيه تناول موضوع الأمن فى المنطقة ، يصبح البترول وتامين مصادره وتوجيه سياساته ، قضية اخرى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتوازن الأمنى ، بل لعله ليس من المبالغة القول بان تامين البترول الشرق اوسطى هو الاساس فى كل مايقدم من افكار حول امن المنطقة ، وهى فى النهاية - وكما يبدو - قرار دولى بان اهمية البترول الشرق اوسطى مسالة تهم العالم وبالتالى فان امن المنطقة واستقرارها هو الذى يضمن الأمن البترولى بمعناه الواسع ويسهم فى استقرار للاقتصاد العالمى وتشكيل النظام الدولى الجديد .

رابعا : التنمية الاقتصادية

● ليس هناك من يجهل العلاقة المباشرة بين التنمية الاقتصادية والأمن ، ولذلك يجب ان نسلم منذ البداية ان من يتحدث عن الأمن دون ان يضع فى الاعتبار انه ما لم تتحدد معالم علاقة اقتصادية صحية بين دول المنطقة تقوم على أساس نظام اقتصادى له فعالياته ويحقق ما تامله شعوب المنطقة من مرحلة جديدة تتضمن تطويرا جادا يسمح بازالة او على الاقل التقليل من التفاوت الاقتصادى والاجتماعى ، فانه سيكون من اصعب الامور قبول اية افكار حول الأمن فى المنطقة . والقضية بالنسبة لنا ، ليست الثمن الذى نتقاضاه بسبب مواقف مبدئية



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمصر ، ولكنها تتعلق بما يجب ان يكون من تلاحم قومى بين الشعوب والحكومات يقوم على المصلحة المشتركة وليس على أساس شعارات القومية العربية والتضامن العربى . ومن الطبيعى انه سيكون هناك غرم وتكلفة مالية عالية على الدول الغنية من اجل الوصول الى سوق عربية مشتركة او مجموعة عربية تحكمها معاهدة ملزمة وتتطلب تنازل كل دولة عضو فيها عن جزء من سيادتها لصالح المجموعة الاقتصادية الجديدة ، ولكن هذا الغرم هو فى حد ذاته المقابل العادل الذى يجب أن تتحمله تفاديا للمواقف التى دفعت بالمنطقة الى هذه الأزمة الخطيرة ، خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار ان ٤٢٪ من دخل بترول الشرق الأوسط انفق فى شراء السلاح من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة واوربا ودون أن تحقق مئات المليارات من الدولار

الحد الادنى للأمن فى المنطقة أو حتى تعدل من ميزان القوى لصالحها ومن جهة اخرى ، فانه يجب أن تسأل الدول العربية ـ سواء الغنية منها أو الفقيرة ـ عن كيفية مواجهتها لاسرائيل اقتصاديا وحضاريا ما لم يتحقق هذا التلاحم الاقتصادى وتحدث طفرة فى التنمية الشاملة للعالم العربى بحيث يقف على قدميه وهو يخرج من هذه المحنة ويتمكن من مواجهة ذاته أولا ثم مايحيط به من مخاطر ثانيا .

خامسا : مستقبل النظام العربى

● والتساؤل الأخير الذى نطرحه يتعلق بمستقبل النظام العربى فى اعقاب الحرب واذا كان هذا التساؤل محل جدل ونقاش متواصل قبل بدء الأزمة وخلالها ومن المؤكد انه سيستمر بعدها وهو أمر طبيعى حيث ثبت من خلال الأزمة :

● عجز النظام العربى عن حل او احتواء الأزمة فى اطار عربى .

● ان تحرير بلد عربى من احتلال بلد عربى آخر يتم عن طريق قوة دولية عمودها الفقرى القوة الأمريكية .

● ان هذا النظام رغم انه يقع فى دائرة القوة العربية ـ فإنه وكما اشار الاستاذ لطفى الخولى فى ندوة اخيرة ، لم ياخذ البعد القومى بعد ، وبالتالى لم تقبل اية دولة أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح النظام العربى الاقليمى .

ووجه الخطورة بالنسبة لمستقبل النظام العربى تكمن اليوم فى محاولة ربطه بصفة اساسية مع قضية التوازن الأمنى ، والافكار التى تطرح حول هذا الموضوع تفترض ان هذا النظام الأمنى سيتداخل مع الامن الدولى ووجود قوى اجنبية لفترة قصيرة او قد تطول كضمان وفعالية للأمن الاقليمى والذى من المفترض ان دائرته اوسع من الدائرة القومية . بل لعل هناك تصورا يجب ألا يغيب عن البال وهو أن ما يطرح من مشروع للأمن فى المنطقة قد يتبلور فيما يمكن أن يكون نوعا من التعاون الاستراتيجى بين العرب والولايات المتحدة . ومع وجود اتفاق تعاون استراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة ، تصبح الأخيرة محور الربط بين الطرفين .

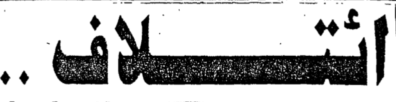
ولعل هذه القضايا وغيرها تفتح الباب امام مناقشة موضوعية وهادفة الى تحقيق المصالح المصرية والعربية وتحد من المخاطر الجديدة التى تفجرها هذه الأزمة وتنير امامنا الطريق الوعر الذى تخلفه هذه الحرب التى فجرها النظام العراقى دون تقدير لعواقبها بالنسبة للعراق او العالم العربى ككل . وايا كانت الأوضاع التى ستخلفها هذه الحرب فإنه بإمكان الفكر السياسى ان يحتوى الأضرار بل ويحرك هذه الاوضاع لتحقيق الحد المطلوب للحفاظ على الارادة العربية وحرية القرار العربى .

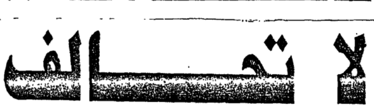


المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩١

د. البـــاز فـــى نـــدوة الفنانيـــن :





لا مصلحة لنا مصرياً وعربياً

.. فى استمرار القتال

الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية لازمة الخليج .. محور حوار واسع بين الفنانين المصريين والعرب من جانب و د. اسامة الباز واللواء زكريا حسين مدير اكاديمية ناصر العسكرية و د. حازم الببلاوى ولطفى الخولى من جانب آخر .

أسامة الباز منذ بداية الحوار يحرص على ان تكون ادارة الندوة باسلوب جديد لا يعكس الشكل التقليدى للندوات والمحاضرات .. حدد ١٥ دقيقة لكل محاضر بشكل صارم لكن الجميع وهو منهم خرجوا عن هذا الالتزام وبشدة

اختار اسامة الباز الموقف المصرى مادة لحديثه









د. حازم الببلاوى

لابد لمصر من دور كبير فى تعمير الكويت والعراق

تابع اللقاء

يسرى السيد

استعرض موقف مصر منذ اندلاع الازمة فى ٢ اغسطس بل وقبلها يوم ٢٤ يوليو ٩٠ . الباز يضع بوضوح منطلقات الموقف المصرى وأهدافه ويلخصها فى عدة نقاط :

- احتواء الازمة
- وقف تصاعدها خاصة بعد الغزو
- التركيز على عناصر اللقاء بين طرفى النزاع
- تقدم مصر كوسيط لنزع فتيل التطورات المتصاعدة

الاسباب ان التصاعد المتوتر فى الموقف حتى منذ مذكرة العراق للجامعة بتونس حمل قدرا كبيرا من التهديد هدد المصلحة القومية العليا . هدد كذلك النمو الذى حدث فى العلاقات العربية والتضامن العربى خلال الفترة السابقة للازمة التصعيد يعنى ايضا فى رأى د الباز توقف الحوار العربى حول كيفية مواكبة العالم العربى للمتغيرات العالمية التى تدور حولنا وبسرعة سواء فى مجال التكنولوجيا أو العلوم او علاقات القوى أو مايتعلق منها بالمفاهيم وكذلك تراجع قضية الحرب كوسيلة لحل المشكلة الدولية بالاضافة إلى وضع العالم العربى فى عالم جديد سمته الاولى تشكيل تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى والهدف أن نلحق بهذا كله ولا نتخلف عنه

د . أسامة الباز يشير الى أن التلاحق السريع فى الازمة بدأ وكأنه بلا مقدمات . بل على العكس كانت المقدمات تقود العالم العربى فى الطريق السليم . اجتماعات على مستوى القمة والوزراء المصالحات العربية عمت العالم العربى ولهذا تعاظمت خشيتنا من أن تقودنا أزمة محدودة بين العراق والكويت والامارات كذلك الى موقف غير محدود

وظهر ان تخوفنا كان فى محله رغم ما حاولناه من احتواء للازمة والبحث عن كل الوسائل لحل الخلافات وتحليل ما اذا كان صحيحا ان القضية قضية اسعار بترول وانتاج وعلاقات داخل تجمع الاوبك ام انها اكبر من ذلك واخطر ثم هل هى مجرد مشكلة حدود اوتوزيع ثروة إو دعاوى تاريخية

اخطاء العراق

ينتقل د. اسامة الباز الى ما يمكن تسميته بالتمهيد العراقى لتفجير الموقف

العراق تمكن من تعبئة عسكرية ضخمة معدات وجنود وتحصينات

العراق حدد رؤيته لحل خلافاته من موقع هذه القوة فوق ارضيتها

العراق واضح انه اختار وسيلته للحل

العراق يترك الاطار العربى بكل مستوياته ويخرج عليه

العراق يترك الاطار القطرى والثنائى والمتعدد والجماعى

العراق رفض التوجه لاى محفل عربى ورفض فكرة التفاوض وناور على الوضع العربى

د. الباز يكشف ان الازمة كان من الممكن ان تستكمل بها مؤسسات العمل العربى الجماعى وتقيم محكمة العدل العربى

العراق يفضل الاسلوب الذى يحقق له الميزة النسبية فى فرض شروطه بغض النظر عن الاسباب الموضوعية للخلاف

الباز يكشف ايضا ان العراق جعل من قوته العسكرية قوة ضد العرب وعليهم بينما المفروض ان تكون قوة لهم

الخيارات أمام مصر

د. اسامة الباز ومن موقعه يكشف الحقائق يعلن ان الصورة كانت واضحة امام مصر منذ اللحظة الاولى وكان قرارها بالتحرك السريع وكان ذهاب الرئيس مبارك لبغداد والكويت وجدة فى ٢٤ يوليو

وينتقل الباز الى ما بعد ٢ اغسطس ويعلن انه كان امام مصر خيار من ثلاثة

●● الاول ان تأخذ موقفا حياديا حيادا سلبيا بالمفهوم الصحيح ومثل هذا الموقف يلغى دور مصر ويقلل من قدرتها على التأثير ويدفع قوى غير عربية لتتولى عملية الحسم والحركة

●● الثانى أن تنحاز مصر لطرف دون اخر من منطلق العلاقة الخاصة او القوة التى يتمتع بها هذا الطرف على ذاك وبصرف النظر عن الموضوعية والمبادىء

●● الخيار الثالث ان يتشكل موقف مصرى تكون مهمته تسوية الخلاف والبحث عن حل عادل بين اطرافه وكان هذا خيارنا وأظنه نابعا من الشخصية المصرية ومن تكوين الانسان المصرى فالشخصية المصرية فى جوهرها شخصية ترفض الظلم شخصية وسطية فى نفس الوقت تعمل على تحقيق التوازن داخل النظام العربى توازن طويل المدى يمكن على اساسه مواصلة العمل العربى المشترك وحل المشاكل فى الاطار الموضوعى بما يفسح الطريق فى المستقبل لحل كل القضايا وهذا الخيار يحقق فى نفس الوقت المصالح القومية والقطرية

وبدأنا عملية التوفيق بين كل الاطراف وخلق ارضية مشتركة لتسوية الخلاف وعرضنا التفاوض المباشر او بالمشاركة المصرية او غير المصرية

د اسامة الباز يعلن ان الموقف المصرى ومنذ البداية كان حريصا ان يقيم حلا عربيا

وكان حريصا ان يمنع تدخل الدول الكبرى فى الخلافات العربية

ولاكون واضحا كان ذلك قبل تفاقم الموقف وقبل العناد العراقى بالتحديد قبل ان تأتى السفن الاجنبية مندفعة نحو الخليج ومياهه لترفع معنويات دول مهددة بالزوال

مبارك لبوش ترجوا عدم التدخل

د الباز يكشف اسرار مراسلات مبارك مع الرئيس الامريكى جورج بوش ليوقف اى تدخل اجنبى ويحافظ على الازمة فى اطارها العربى

الرئيس يقول لبوش فى رسالته لا ترجوا تدخلا اجنبيا فى المنازعات العربية حتى لاتزداد الازمة تعقيدا

الرئيس يؤكد لبوش ان عدم التدخل الاجنبى يمكن العرب من حل مشاكلهم

الرئيس يوضح فى رسالته كما يكشف د الباز ان العرب ادرى بمشاكلهم ومصالحهم

اكثر من غيرهم ولذلك نرجوا عدم التدخل لنتمكن من احتواء الازمة

لكن يواصل د الباز العرب يعجزون عن الحل ويحدث تدخل اجنبى

الباز يكشف ان الرئيس العراقى كان رافضا منذ اللحظة الاولى لاى حل عربى وكان رافضا منذ بداية الازمة لاى تدخل بالحل الا التدخل الامريكى كان يريد التفاوض مع امريكا رفض كل المبادرات العربية لم يستجب للامم المتحدة وأمينها العام الرغبة العراقية فى حل عربى كانت متقدمة

السلوك العراقى جعل من البعد الدولى للازمة ضرورة

الغزو فرض على الدول العربية طلب الحماية

- عدم الاستجابة للجهود العربية للحل اتى بالقوات الاجنبية للحماية
- رفض الجهود الدولية المتمثلة فى الامم المتحدة فرض التدويل حتى عندما قامت الحرب ووصلت الى مانحن فيه الان لم يجد العراق امامه الا التوجه للاتحاد السوفيتى يعطيه موافقته على المبادرة وتكليفه بتولى مهمة الجهود السلمية

ولذلك اسقط العراق لاول مرة من قاموسه السياسى فكرة ان الكويت محافظة عراقية واعطى هذه النقطة للسوفيت

باختصار العراق فرض التدويل منذ بداية الازمة وحتى اليوم وفرض التدخل الاجنبى ونحن نتذكر جميعا قبل قيامه بالغزو استدعى السفيرة الامريكية ببغداد وتحدث معها عن المصالح الامريكية العراقية المتبادلة

ينتقل د اسامة الباز لنقطة هامة ماذا يجب أن نفعله الان ويحدد بشكل قاطع الموقف المصرى فى مجموعة من النقاط

- انسحاب كامل غير مشروط
- اسقاط التهديد العراقى للدول الخليجية
- التزام عراقى بالدور القومى بعيد عن الابتزاز
- عراق موحد متماسك بعيدا عن اى محاولة للتجزئة أو الاقتطاع . وهذا التزام منا بالمصلحة القومية العليا فالمفهوم القومى لايتفق بالمساس بسلامة الاقليم ووحدة التراب العربى
- للعــراق دور فى توازن واستقــرار بالمنطقة

نظرة للمستقبل .

لابد من النظرة للمستقبل حيث نواجه جميعا بواقع جديد ولابد من التفكير فى المستقبل بعيدا عن فكر ونفسية الانتقام وعلينا أن نوقف تفاقم الضربة التى وقعت ضد النظام العربى

الباز يحدد الخطوات التى يمكن أن تؤدى ذلك

- تصور جديد للوضع والعلاقات
- نظام لامن المنطقة
- نظام عربى
- بحث وضع القوى الجارة تركيا وايران وباكستان لكن الباز يستدرك قائلا . لايجب أن يعنى ذلك أن تكون القوى الاقليمية الجارة جزء من النظام الامنى العربى

أن الدول العربية هى التى تستطيع أن تسهم فى هذا النظام الامنى العربى واذا كان الامن يخص دول الخليج فعلى دول الخليج أن تحدد متطلبات امنها وتحدد القوى المهددة لها وتقرر بعد ذلك مع من تتعاون وأى القوات تطلب وفى أى أطر تريد ولدينا معاهدة الدفاع العربى المشترك ولنظام الامن الخليجى

أن اعادة بناء نظام امنى لدول الخليج يحتاج لوقت ولابد أن يسد هذا الفراغ

د الباز يتحدث عن الجيران والقوى الاقليمية فيقول لابد من قيام معاهدات واتفاقيات تربـط العـرب بهـذه القـوى الاقليمية معاهدات حسن جوار وتعاون ومن خلال هذه المعاهدات يمكننا أن نقيم علاقات طيبة غير مهددة مع جيراننا

مشكلة المياه

الباز ينتقل لنقطة خلاف جديدة وهى المياه ويقول أن مشكلة المياه ستكون مشكلة المستقبل حيث تزداد ندرة المياه وبالتالى يزداد الخلاف حولها ولذا علينا ان نفكر عربيا فى كيفية التعامل معها . واعطى مثلا لمياه نهر الفرات بين تركيا والعراق وسوريا واكد على ضرورة وجود صيغة للتفاهم والتعاون بين هذه الدول وتحديـد اى المؤسسات الدولية يمكن اللجوء اليها فى حالة الخلاف

قضايا المستقبل

وتحدث الباز عن الدراسات التى يجرى بحثها على المستوى الرسمى والمستوى الاهلى لوضع تصور للقضايا المتشعبة التى تنطوى عليها مشكلة الخليج خلال الازمة وبعدها الاقتصاد العربى فكرة توزيع الثروة فى اطار عادل العلاقة بين الامن والاستقرار من جانب والتنمية من جانب اخر وفى اطار مصلحة مشتركة

وقال الباز فى هذا الاطار أنه طالما ظلت المشكلة الفلسطينية بلا حل فسوف تظل مصدرا لعدم الاستقرار ومصدرا لتصعيد العنف الامر الدى قد يجر الدول العربية لوضع نريد أن نتفاداه

وانتقل الى موضوع التسليح وسباق التسلح فى المنطقة مشيرا لحجم الانفاق الرهيب الدى تم فى هذا المجال ومؤكدا على ضرورة الحد من أى تسابق محموم على السلاح ومشيرا الى ان الازمة الحالية قد استفادت منها اسرائيل بشدة حيث استغلت الفرصة وابتزت الدول وتدفقت عليها الاموال والاسلحة من المانيا وامريكا وكل مكان

وأشار الى أن تصعيد سباق التسليح ليس من مصلحتنا وعلينا ان نوقف هذا السباق وقال أن من الحظر بمكان السباق حول اسلحة الدمـار الشامل النـووى والكيمـاوى . والبيولوجى ولقد سبق لمصر وايران أن تقدمتا عام ٧٤ ـ ٧٥ بمشروع للامم المتحدة يعلن ان الشرق الاوسط خال من الاسلحة النووية

مشروع مبارك

وقال أن هذه الخطة والتى تمثلت فى مشروع الرئيس مبـارك باخـلاء الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل يمكن أن تقلل من خطر التهديد

واكد هنا على ضرورة ان تكون المنطقة العربية ومصر بالذات سباقة لوضع تصور شامل حيث الجميع من دول العالم الكبرى والمتوسطـة قد بدأت بالفـعل فى وضع تصوارتها وعلينا الا نتأخر عنها

وقد تركزت الاسئلة التى تلقاها د الباز حول المبادرة السوفيتية ومستقبل التسوية بالسلم أو بالحرب البرية

وقال الباز ان الاتحاد السوفيتى صاغ بعض الافكار لتجنب الحرب البرية وتنفيذ قرارات مجلس الامن

ائتلاف .. لاتحالف . .

وعلق الباز على استخدام كلمة التحالف قال علينا أن نفرق بين الائتلاف والتحالف أن التحالف يقتضى التطابق فى المصالح الاستراتيجية بين اطرافه وهذا غير متوفر فى الدول التى تشارك نفس الموقف فى الخليج الان وترفض الغزو

وقال على كل حال أن مصر تستند فى تعاملها مع المبـادرة السوفيتيـة علـى عنصرين

- الاول دراسة متأنية غير قائمة على رد فعل انفعالى عاطفى
- ثانيا تشاور الدول المعنية والصديقة خاصة السعودية والكويت وعدد من الدول العربية

وكشف الباز أن الرئيس مبارك أجرى مجموعة واسعة من المشاورات والاتصالات مع عدد من الزعماء العرب فى هذا الشأن طوال الساعات الماضية ليتحدد على اساسها اسلوب ردنا وتعاملنا مع المبادرة

موقف السوفييت مشكور

وقال أن الرد الفعلى الاولى من جانبنا وجود عناصر ايجابية فى المبادرة السوفيتية وهو مسعى مشكور ومحمود وكان يمكن للاتحاد السوفيتى أن يترك الامر ولكنه رفض أن يتخذ موقف المتفرج

وأكد الباز أن الاتحاد السوفيتى حريص على احترام الشرعية الدولية وحريص على عدم البدء من جديد فى التفـاوض حول

المحروسة

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩١

الازمة

وعاد د الباز ليقول ان هناك بعض النقاط فى المبادرة تحتاج لتوضيح وتنقية

نحن لا مصلحة لنا مصريا او عربيا من استمرار القتال وكنا ننادى بعد قيام الحرب ونعمل الأن للحد من الخسائر ونحاول اصلاح الموقف واعادة صياغة السبيكة العربية بشكل طيب ووقف الحرب يمكن بشكل افضل لتجنيب الشعبين العراقى والكويتى مزيدا من المعاناة

وبصرف النظر عما يحدث من قتال يؤلمنا جميعا ولا نريدة لكن وقف هذا القتال لابد ان يتم بأسلوب يضع نهاية كاملة للمعاناة والحرب ولا يدخلنا فى دائرة جديدة من المفاوضات والمساومات بسبب تداخل النصوص وتشابكها

★ لابد من انسحاب فورى وشامل وسريع

★ لابد من ضمانات تعمل جميعا على اساسها

★ لابد من الاخذ بما جاء فى قرارات مجلس الامن

★ والالتزام بها جميعا وليس بشكل انتقالى

★ لابد من انتهاء التهديد او التلويح به

وتوضيح كل هذه النقاط يساعد كل الاطراف على التعامل بإيجابية مع المبادرة ولذلك يجب تصحيح السلبيات والنقص الموجود فى المبادرة حتى تتجنب الخلاف على التفسير والامم المتحدة تستطيع ان تلعب دورا هاما فى ذلك اذا كانت صيغة المبادرة واضحة فى تفاصيلها ومقبولة بالكامل من العراق وبذلك نقف عند بداية النهاية للماساة

نية الغزو مبيتة

اللواء زكريا حسين مدير اكاديمية ناصر العسكرية يبدأ كلامه بان النظام العراقى استفز العالم بتصرفاته بعد غزوه للكويت بدا بحرب السفارات وإجبار السفارات الاجنبية على غلق ابوابها بالكويت بعد إعتبارها محافظة عراقية احتجاز الرعايا الاجانب بالكويت والعراق تشريد مئات الالوف من المواطنين الاجانب والعرب من الكويت والعراق وفقدانهم لمدخراتهم ومصادر أرزاقهم وتلا ذلك مزيد من الاجراءات صعدت ضد العراق شعورا عالميا ضده أكثر من إحتلاله للكويت

ويعلن اللواء حسين ان العراق نجح عسكريا فى غزو الكويت وإحتلاله خلال ساعات مما يؤكد ان النية كانت مبيتة منذ فترة طويلة

كما نجح صدام حسين فى إعداد مسرح العمليات من جنوب البصرة وحتى الحدود الكويتية السعودية كما نجح فى إنشاء تجهيزات حصينة بالكويت والعراق إختزن فيها مخزونه الاستراتيجى عسكريا وإقتصاديا

وأخيرا نجح الرئيس العراقى فى حشد كافة الامكانات التى تكفى العراق للصمود لمدة تتراوح مابين ٣ و ٤ شهور

وعلى الجانب الاخر ينتقل مدير أكاديمية ناصر إستطاع الحلفاء حشد قوى ٣٠ دولة من ٨ أغسطس وحتى نوفمبر ٩٠ لتحقيق عنصر الردع وجاء ذلك على مرحلتين الاولى درع الصحراء والثانية عاصفة الصحراء

ففى درع الصحراء حشد الحلفاء قوات تكفى لمواجهة صدام حسين وردعه ولم تجئ عاصفة الصحراء حتى بلغت قوة التحالف العسكرية ٣٣٦٠ دبابة و٢٢٥٨ طائرة و ١٠٧٤ قطعة بحرية و ٢٠٠٠ قطعة مدفعية و ٢٢ منصة صواريخ و ٥٣٢ ألف جندى و ٧٤٠ عربة مدرعة فى مقابل ٤٠٠٠ دبابة عراقية و ٩٧٠ طائرة و ٨٢ قطعة بحرية و ٢٠ قطعة مدفعية و ٥٠ ألف عراقى و ٣٠٠٠ عربة مدرعة

ويتدخل المخرج د هشام أبو النصر ليسأل اللواء حسين عن مصدر المعلومات الذى استقى منه معلوماته وبهدوء يقول مدير أكاديمية ناصر العسكرية لن أكشف عن مصدر معلوماتى ولكن يكفى أن تعرف أن معلوماتى موثقة

ويقدم أبو النصر للحاضرين نسخة من مجلة التايمز الامريكية وبها هذه الارقام وتؤكد المجلة أنها أرقام غير مؤكدة خاصة وان الخسائر التى أعلنها اللواء حسين والمجلة غير مقبولة عقليا فلا يعقل أن يكون تم تدمير ١٤٢٧ دبابة عراقية (٣٠٪ من قوته) و٨٥٣ مدرعة ، ٣٥٪ من حجم القوة الكلية) و ٢٦ منصة للصواريخ (٥٠٪ مما يملك) و ٤٪ من قواته الجوية بالاضافة إلى ١ ٢ بين قتيل وأسير عراقى فى مقابل فقد ٣ طائرة للحلفاء و ١٣٥ قتيلا

تكاليف الحرب

وقال إن تكلفة الحرب بلغت حوالى ١٣٠ ألف دولار فى الدقيقة

وإستفادت إسرائيل من سياسة ضبط النفس بالحصول على صواريخ باتريوت ومعدات عسكرية وتمويلات لمشروعات عسكرية وتعويضات تبلغ ٢٠ مليار دولار

وللاسف إستطاعت الحرب أن تتسبب فى فقد العراق للالة العسكرية التى أنفق عليها العرب ٤ ٤٦ مليار دولار منذ عام ٨٠ وحتى ٩٠ بالاضافة لما خصصه العراق من دخله القومى سنويا لتكوينها والذى بلغ حوالى ٦٥،٥٪ من دخله عام ٨٨

الشرعية الدولية لفلسطين

وطالب الكاتب لطفى الخولى العرب باستغلال المناخ الدولى الحالى الذى يتجه لتطبيق الشرعية الدولية بعد انتهاء ازمة الخليج لحل القضية الفلسطينية خاصة وان الولايات المتحدة التى تقود التحالف الدولى ضد العراق الان لتحقيق الشرعية الدولية فى الكويت هى السند الاكبر لأسرائيل

وطبقا لتقرير من مركز حيفا الاسرائيلي ستسعى اسرائيل خلال العشر سنوات القادمة واثناء انشغال العرب بخلافاتهم على حد قول التقرير بطرد العرب الفلسطينيين من الاراضى المحتلة لتحقيق حلم اسرائيل الكبرى

وقال الخولى اننا نشعر بالتمزق عندما يحتل بلد عربى بلدا عربيا اخر وتتصاعد المصيبة عندما نستعين بالولايات المتحدة لتحرير بلد عربى من بلد عربى اخر ثم يزداد التمزق حينما نرى تدمير القوة العسكرية العراقية ومقدرات الشعب العراقى نتيجة موقف قيادته ولم يتخذ رايه فيها مثله فى ذلك مثل بقية الشعوب العربية التى يتصرف فيها حكامها من منطلق ذاتى بعيدا عن مصالح شعوبهم

الفراغ والغرب

ويحتد الخولى قائلا كشفت الازمة هشاشة النظام العربى نتيجة اخطاء متراكمة مسئول عنها الجميع بلا استثناء وظلت الجامعة العربية وبقية الموسسات جامدة ولم تأخذ فى اعتبارها الابعاد القومية او التنموية او الديمقراطية او حقوق الانسان او حرية تبادل الاموال والافراد واذا لم يتدخل نظام عربى قوى لملء الفراغ الموجود الان سيكون ذلك مبررا لدخول اخرين اكثر استعداد وقوة وهم الغرب وسنصبح أسرى من جديد لنظام استعمارى ولن يكون لنا دور فى بناء النظام العالمى الجديد

وعلينا فى المرحلة القادمة العمل على الا يسود نظام الانتقام من العراق او الدول التى ساندته واعادة البناء وتقديم دعم عربى شامل لحل القضية الفلسطينية بعيدا عن مواقف بعض زعمائها باعتبارها قضية مصير وامن لكل البلدان العربية واذا لم نعمل على حلها ستتحول الى شظايا ارهابية تتناثر فى كل البلدان العربية وستستفيد من ذلك اسرائيل

الزيادات الفجائية مرفوضة

وعن الجانب الاقتصادى تحدث د حازم الببلاوى فقال أن وقوف العالم ضد صدام حسين الان يرجع لمغامرات النظام العراقى التى قد تحدث تغييرات فجائية فى اسعار النفط التى لها اثار مدمرة فى الاقتصاد العالمى

ويختتم الببلاوى حديثه ان الاوان لمزيد من التوازن فى التعاون الاقتصادى العربى المتكامل خاصة فى الفترة القادمة ولابد للدول العربية وخاصة مصر من دور كبير فى اعادة تعمير الكويت والعراق والا يقتصر دور مصر على أن تكون مجرد مقاول للانفار بل لابد أن تشارك شركات المقاولات المصرية الحكومية والخاصة بشكل فعال ليس للاستفادة من اربح هذه العمليات ولكن للحصول على الخبرة اللازمة لها للمنافسة بعد ذلك فى السوق الافريقية



المصدر : خمسة المنيا
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ٢ فبراير ١٩٩١

السياسة x برشامة

رب ضارة نافعة

. اثبتت تطورات الأحداث فى المنطقة عن وجود خلل كبير فى نظامها الأمنى وكشفت عن تناقضات ما كان أغنانا عن الوقوع فيها ، وهى تناقضات لم تكن غائبة عن وعينا وادراكنا ، فقد تناولها الحديث وتناولتها المؤتمرات المتكررة وتصريحات المسئولين . فلم يتوقف الحديث عن أهمية الديموقراطية والشورى ومشاركة الشعوب فى اتخاذ القرارات المصيرية وحريتها فى التغيير . ولم ينقطع الكلام عن الامة العربية واهمية التضامن بينها وكم من الصناديق التنموية انشئت لإقامة مشروعات واستثمارات فى البلاد التى تحتاج اليها .

ووقعت الواقعة وتكشف كل ذلك عن غياب كامل للعقل ، وزحام كبير للقول والكلام وكشفت ايضاً الازمة الأخيرة عن انفصال كامل بين القول والفعل ، ففى الوقت الذى كان أحد دعائم العلاقات بين الامة العربية هو عدم تدخل دولة فى شئون دولة اخرى . وحل الخلافات السلمية تمخض كل هذا عن العكس تماماً . فلم يكن الهدوء والوئام الذى ساد المنطقة فى فترة ماقبل الازمة سوى غلالة رقيقة فرقتها الاحداث والأزمات ، فى الوقت الذى يعى فيه العالم العربى اهمية الاستراتيجية واحتوائه على اهم الثروات وفى مقدمتها البترول الذى يبلغ انتاجه منه ٦٠٪ من الناتج الاجمالى للعالم .

ومنذ أن بدأت الأزمة والحديث عن امن الخليج وامن المنطقة لايتوقف سواء من اصحاب الشأن أو الدول الكبرى والتى ترى أن مصلحتها الأولى هو فى استتباب الاستقرار فى المنطقة ضماناً لاستمرار تدفق البترول إليها بالأسعار التى تحددها هى إذا امكن .

وهنا من المهم القول أن هناك قضيتين اساسيتين لابد من التعامل معهما لكى يمكن أن نقول أن هناك استقراراً فعلاً يخيم على هذا الجزء الحيوى من العالم .

١ ـ انه من المهم الا يكون الهدف الأساسى من هذه الحرب هو تدمير العراق او اضعافه باى شكل كان ، فالعراق هو البوابة الشرقية لأمن المنطقة وفى بقائه واستمراره ، دعم للعالم العربى واستقراره ، ولعل ماأثير اخيراً حول مطامح بعض الدول فى أجزاء من العراق او تغيير حدوده ـ وإن كان الجميع قد سارع بنفى هذا ـ مايثير القلق ويبعث عن عدم الاطمئنان ومن هنا فإن من الضرورى ونحن نتعامل مع مستقبل المنطقة أن نعلن حرصنا على وحدة العراق وسلامة حدوده .

٢ ـ القضية الثانية هو الصراع العربى الاسرائيلى ومهما قيل عن عدم الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية فمما لاشك فيه أن هذه الأزمة اكدت انعدام الاستقرار فى المنطقة فهى لب الصراع واساس اختلال التوازن فيها ومن هنا أيضاً لابد من أن نتعامل مع هذه القضية ، ونعمل على الاعداد لها ولمؤتمر دولى للسلام تماماً



المصدر : نصف الدنيا

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩١

بنفس القدر الذى نعد فيه من الآن من اجل قيام نظام أمن عربى أو نظام امن شرق اوسطى .

يرتبط بهذه القضايا مسائل اخرى ، فالحديث عن الامن لايعنى مجرد الامن العسكرى ووجود قوات عربية ، مع خروج القوات الاجنبية الموجودة حالياً . وإنما هو ايضاً الامن الداخلى والقومى والدولى وهى كلها دوائر تتاثر ببعضها البعض ، ومن هنا كان على الدول الغنية بحثاً عن امنها هى ان تعمل على تحقيق هذه الدوائر الثلاث من خلال دعمها الاقتصادى والتنموى للدول الفقيرة والتى تمتلك الثروة البشرية وينقصها السيولة النقدية . ولايمكن الحديث عن الاستقرار فى المنطقة بدون تناول موضوع أسلحة الدمار الشامل النووى والكيماوى والبيولوچى . واهمية القضاء عليها وهى المبادرة التى كان أول من تناولها الرئيس حسنى مبارك . ولابد فى هذا المجال من التاكيد على سريان هذا المبدأ على اسرائيل التى تمتلك وحدها السلاح النووى فى المنطقة .

يبقى ان امن المنطقة عربياً وشرق اوسطيا لابد ان ينطلق من منظور عربى ياخذ فى الاعتبار دول الجوار والنظام العالمى الجديد .

أنچى رشدى

□ وزارة الدفاع الأمريكية تحظر البيانات العسكرية :

تشينى : القوات الأمريكية تنسحب بعد تحرير الكويت والقوات العربية تتولى مسئولية أمن المنطقة

صدام أرغم شعبه وجيشه على حرب غير مبررة وسيفقد الكثير من قوته العسكرية

واشنطن - حمدى فؤاد ووكالات الأنباء - أعلن ريتشارد تشينى انه يتوقع ان تكون الحرب البرية قصيرة وسوف يفقد الرئيس العراقى صدام حسين قدرا كبيرا من قوته العسكرية وستعود الحكومة الشرعية للكويت

واوضح تشينى فى حديث لشبكة التليفزيون الامريكية سى . بى . اس بعد ١٥ ساعة من بدء الهجوم ان القوات الأمريكية ستنسحب فور انتهاء مهمتها بتحرير الكويت على ان تتولى القوات العربية مسئولية امن المنطقة مع تعهد الولايات المتحدة بمساعدة الدول الخليجية بالتدريب والأسلحة والمناورات المشتركة

واكد تشينى ان الحملة البرية تمضى بصورة طيبة بل وافضل عما كان متوقعا واستدرك قائلا ان هذا هو اليوم الأول ومازال امامنا طريق طويل .

وقال تشينى ان المقاومة العراقية للهجوم البرى كانت ضئيلة للغاية على امتداد الجبهة ويتم انجاز الأهداف الموضوعة بنجاح كبير وقال ان الاصابات بين قوات التحالف منخفضة جدا . واضاف ان اكبر المشكلات التى تواجهها القيادة الامريكية هى معالجة موضوع الاسرى العراقيين الذين يفرون من ميادين القتال جنوبا باتجاه الحدود السعودية .

وقال تشينى انه لايستطيع ان يتنبأ بما سيحدث فى العراق لأن صدام حسين ارغم شعبه وجيشه على خوض حرب لامبرر لها .. واضاف ان هذه ليست مهمة القوات المتحالفة لأن المهمة هى تحرير الكويت والنصر .

وكان تشينى قد عقد مؤتمرا صحفيا فجر امس اعلن فيه بدء المرحلة الاخيرة لمعركة تحرير الكويت بالهجوم البرى وقال انه تقرر فرض حظر على جميع البيانات التى يصدرها القادة العسكريون لقوات التحالف وكذلك المؤتمرات الصحفية اليومية التى كان القادة العسكريون الامريكيون يعقدونها فى الرياض الى اشعار اخر وذلك حتى يزداد شعور العدو بالارتباك ولايستفيد من المعلومات التى قد تتسرب عن العمليات العسكرية .

قرار الهجوم

سؤال . متى قرر الرئيس بدء الحرب البرية

قال وزير الدفاع . القرار النهائى لم يتخذ سوى الامس بعد انقضاء الموعد النهائى للانذار الموجه للعراق الا ان القرار كان صعبا فى الواقع كان هناك تخطيط مسبق للتشاور مع الجنرال شوارتزكوف لانه كان يعلم ويدرك الموعد المحدد لبدء هذه العملية غير ان هذا الموعد كان خاضعا للتغيير بالنظر الى اعتبارات كثيرة تتعلق بامكانية اعلان الرئيس صدام حسين الامتثال لقرارات الامم المتحدة

● عبدالمجيد يعلن في النادى السياسى للحزب الوطنى :

الترتيبات الأمنية لن تفرض على دول المنطقة

إصرار القيادة العراقية على تحدى الشرعية أدى إلى النتيجة المؤسفة

اعلن الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ان الترتيبات الامنية لن تفرض على دول المنطقة وان هذه الدول ستكون صاحبة الرأى الاول والاخير فى هذه الترتيبات وانها سوف تحددها سواء فى شكل احلاف او غيرها من الصيغ .

وقال الدكتور عبدالمجيد فى اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى ان على مصر مسئولية واضحة فى ضمان امن المنطقة باعتبار ان امن المنطقة الخليجية من أمن مصر واعرب عن اسفه لما يتعرض له شعب العراق وقواته المسلحة ، مشيرا الى ان مصر كانت تامل فى حل ازمة الخليج سلميا ولكن تعنت القيادة العراقية واصرارها على تحدى الشرعية العربية والاسلامية والدولية وحساباتها الخاطئة قد ادى إلى هذه النتيجة المؤسفة

واكد نائب رئيس الوزراء ان القوات الاجنبية جاءت الى المنطقة بناء على طلب الدول الخليجية وفى ضوء ميثاق الامم المتحدة الذى يجيز الاستعانة بالقوات الصديقة لصد اى عدوان وان هذه القوات ستنسحب من المنطقة بعد انتهاء عملية تحرير الكويت واستقرار الاوضاع فى الخليج وقال انه ليس بين مصر وايران اية مشاكل او حساسيات طالما ان ايران تحترم مصالح الدول الاخرى ولا تتدخل فى شئونها الداخلية ولا تحاول تصدير الثورة اليها وان مصر تنظر الى ايران على انها دولة مسلمة ولها دور هام وان مصر ترحب باى تعاون يتم بين ايران واى دولة من دول المنطقة وان مصر يهمها ان تربطها بايران علاقات قوية !؟

وعن توتر العلاقات المصرية الجزائرية مؤخرا قال الدكتور عبدالمجيد ان مصر لن تعيد استئناف رحلات الطيران الى الجزائر الا بعد ان تقدم الجزائر اعتذاراً مناسباً عما حدث من جانبها وان تعلن اتخاذ كافة الاجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان سلامة وعدم تعريض الرعايا المصريين فى الجزائر لاية مخاطر او عدوان .

وعن العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية قال ان مصر لا يمكن ان تتخلى عن دورها الحيوى فى دعم القضية الفلسطينية وانها تحرص تماما على احتواء اية مشاكل تنشأ بينها وبين المنظمة مشيرا الى بعض التصرفات التى تصدر من جانب بعض القيادات الفلسطينية ولا ترضى مصر عنها

واكد ان وزراء خارجية الدول الخليجية ومصر وسوريا سيبحثون فى اجتماعهم يوم ٥ مارس القادم فى دمشق الصياغة النهائية لمشروعى التعاون الامنى والاقتصادى بين دول المنطقة فيما بعد انتهاء حرب تحرير الكويت .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩١

الأمن ... الأمن ... الأمن

د . جهاد عودة

اصبحت صيحة الامن فى ارجاء العالم العربى هى السائدة ، واختفت صيحات الاستقلال والتنمية والهوية والتحديث . فالتحدى وفق هذه الصيحة هو كيف نامن من انفسنا ومن الاقربين منا والابعدين عنا .

وهنا اصبح العمل من اجل تنظيم القيود على السلوك وتوزيع الفرص بين الفرقاء فى التحالف هو جوهر العمل والجهد الامنى العربى والدولى هذه الايام . وتفتح الصحف اليومية وتسمع الخبراء يقولون كلاما كثيرا حول الامن دون ان نفهم ما معنى ان يوجد نظام امنى فى ظل واقع داخلى لكل دولة يتميز بالانقسام الاجتماعى والقومى والتهديد المتصاعد بالتغيير من خلال القوى السياسية والمتطرفة . ايضا لم نفهم ما معنى نظام امنى فى ظل نظام دولى متغير وغير مستقر الشكل ولا الآليات .

فالامن يفترض الاستقرار فى العلاقات والقيود والواجبات بين الدول وداخلها . فبصراحة لايمكن ان يكون هناك نظام اقليمى للامن من غير وجود وتوافر عوامل الاستقرار بين وداخل الدول الفاعلة فى النظام الامنى . إن الامن لايتحقق فى ظل الحساسية الشديدة تجاه اى تغيرات فى نظم الحكم . كما انه لا يتحقق فى ظل ثقافات لازالت تحمل فى طياتها الإحساس العميق بالخطر ضد اى تغير فى النظام الدولى . إن الامن ليس معناه المحافظة على الامر الواقع فقد علمتنا التجربة الاوروبية فيما بين الحربين ان هذا النوع من الامن مصيره إلى زوال وصراع وحرب متجددة وضروس . كما ان الامن ليس معناه العمل على إسقاط كل انماط وانواع الصراعات بين الدول المنضمة فى نظام امنى . فتجربة الاطلنطى علمتنا ان الصراع بين الدول لايختفى رغم التعهدات الامنية المتبادلة .

إن الامن المطلوب هو امن عدم اللجوء إلى اشكال عنيفة ومسلحة للتغيير كما انه امن ضد رفض الدخول فى اشكال تعاونية بين الدول . ففى ظل هذا المفهوم من الامن يصبح الامن ليس اداة للمحافظة على الواقع ولكن أداة لضمان الا يتطور الواقع بشكل يدفع إلى الصراعات المسلحة او استخدام العنف فى التغيير .

وبشكل اكثر تحديدا إن الامن الناجح فى منطقة مثل الشرق الاوسط يجب ان يفهم باعتباره مجموعة من الادوات والإجراءات والترتيبات بغرض تنظيم ممارسة الصراع والتغيير بين وداخل دول المنطقة . بعبارة اكثر تحديدا ، ان التفكير فى الامن يجب ان يكون فى إطار التفكير فى التغيير المجتمعى بالمعنى الشامل . فالامن يجب ان يكون إطارا للتحول للديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمنافسة السلمية بين الدول من اجل تحقيق مصالحها .

والتفكير الامنى بهذا الشكل يواجهه عوائق عملية عديدة ، منها ان الدول فى الشرق الاوسط مختلفة فى تنظيمها الاجتماعى وطرق الوصول وممارسة السلطة السياسية ، وهذا فضلا عن اختلافها فى مصدرها وثروتها الاقتصادية . كما ان هذه الدول مختلفة فى توجهاتها فى السياسة الخارجية ومختلفة ايضا فى مصادر التهديد لها . الامر الذى يتطلب جهدا كبيرا وزمنا اطول للوصول إلى تصور عملى للامن المولد للتغيير .

ولكن نقطة البدء الصحيحة تبدا من العمل على بناء ثقة متبادلة بين قيادات المنطقة . فبدون إرساء تقاليد للثقة والتشاور بين قيادات المنطقة لايمكن لأى تصور امنى ان يطبق بنجاح . والمقصود هنا ان تعمل القيادات على فهم الظروف المختلفة والتى تحكم حركتهم فى الداخل والخارج والاهداف الخاصة لكل منهم لكى يتسنى لهم مراعاة هذه الظروف عند الحركة

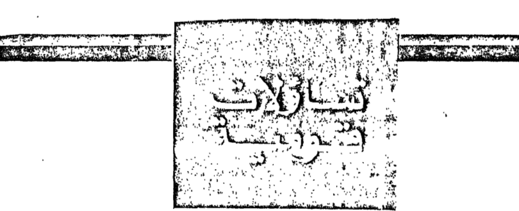
المتكافئة تجاه وضع تصور امنى مقبول . فى هذا الإطار يجب العمل على تطوير ادوات دبلوماسية جديدة من العمل الرسمى والشعبى من اجل نشر جو من الثقة المتبادلة .

من غير بناء الثقة بين القيادات كخطوة اولى سيواجه اى مشروع للامن مصير مشروعات الأمن والتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩١



نتائج المعركة الحربية محسومة مقدما بكل المقاييس العسكرية والاستراتيجية ولكن بعد ان تضع الحرب أوزارها ، وحين يجلس المنتصرون والمنهزمون ـ ولابد ان يجلسوا ـ كيف توزع الغنائم والتضحيات ؟



بداية نشير الى ان الحرب الطاحنة التى تدور رحاها فى الخليج هي اساسا بين طرفين : التحالف الدولى والنظام العراقى . ولكن بعد ان تسكت المدافع سوف تمثل على مائدة المباحثات مصالح نحو ثمانية عشر طرفا ـ وذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة . وهذه سوف تشمل :

١ ـ الولايات المتحدة ٢ ـ الكويت ٣ ـ السعودية
٤ ـ بريطانيا ٥ ـ فرنسا ٦ ـ باقى دول التحالف الاوروبى
٧ ـ باقى دول الخليج ٨ ـ مصر ٩ ـ سوريا
١٠ ـ اسرائيل ١١ ـ ايران ١٢ ـ تركيا
١٣ ـ الاتحاد السوفيتى ١٤ ـ الصين ١٥ ـ جامعة الدول العربية
١٦ ـ الامم المتحدة ١٧ ـ منظمة التحرير الفلسطينية ١٨ ـ العراق

وحين نفرز المصالح المتميزة لكل واحدة من القوى المذكورة نجد انها قد تتكامل او تتضارب او تتصادم مع مصالح باقي الاطراف الامر الذى قد يهدد بتفجير الاوضاع مرة اخرى فى المنطقة او بابرام تسوية تحمل فى طياتها مخاطر حرب قادمة او صراع دام جديد .

معنى ذلك ان الشكل الذى سوف تنتهى به الحرب سوف يحدد الى حد كبير ظروف التسوية والمكاسب والخسائر التى يجنيها او يتحملها كل طرف . وهذا يشير الى ضرورة حصر القتال فى اطار الابعاد التالية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . السيد عليوه

١ ـ التقليل من التكاليف البشرية والمادية والاقتصادية المدفوعة ثمنا للحرب حتى لاتترك جراحا لاتندمل .
٢ ـ تفادى التدمير الكلى للعراق او المساس بوحدته السياسية او انزال اذلال نفسى للشعب العراقى حتى لاتنقلب المضاعفات الى عداء حاد فى المستقبل .
٣ ـ ابعاد اسرائيل عن التورط فى النزاع بنفس القدر الذى حرصنا به على عدم الربط بين احتلال الكويت وفلسطين .

اى ان الصورة المثلى ـ ونامل ان نقترب منها ـ تتحقق حين يكون معلوما لدى جميع اطراف الصراع الجارى انهم خاسرون خاسرون . سواء كانوا من المنهزمين او المنتصرين ، وذلك لاسباب عديدة لعل من اهمها ارتفاع التكاليف الفادحة للحرب الحديثة .
هذا بدوره سوف يقتضى الا يبحث احد عن غنائم او تعويضات او عقوبات بل ان على الجميع تحمل التضحيات وتقديم التنازلات من اجل ان يربحوا شيئا واحدا وهو السلام الشامل والعادل والامن والاستقرار والرخاء للمنطقة وللعالم باسره .

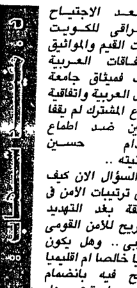
من المفيد ان نحصر المضاعفات بحيث يكون الخاسر الحقيقى الوحيد هو شخص بعينه او قيادة بذاتها . وفيما عدا ذلك فحقن الدماء ووقف الدمار وتضميد الجراح ، وبناء الثقة والامان هو دعامة النظام الدولى الجديد .

والطريق لذلك هو اختيار الالية الصحيحة التى سوف يتم لها اجراء الصلح وعمل ترتيبات السلام وهى عادة واحدة من ثلاث :
اما ان تكون مساومة بحيث يفرض القوى المنتصر ارادته على الضعيف المهزوم مما يحمل فى طياته بذور حرب قادمة .

واما ان تكون تسوية اى يفرض بعض الوسطاء الاقوياء مشيئتهم على باقى الاطراف بحيث يربح الاولون (امريكا واسرائيل) ويخسر الاخرون (اوروبا والعالم العربى) .

● واما ان تكون مفاوضات .. وهذا هو المامول ـ اى مباحثات تقوم على اساس توازن المصالح ـ لاتوازن القوى ـ تاخذ فى الاعتبار المطالب المشروعة والعادلة للشعب الكويتى والشعب الفلسطينى وكذلك كل شعوب المنطقة واظن ان هذا هو التوجه الرشيد للسياسة المصرية .
وقتذاك فقط يمكن ان نقول ان الانسانية باسرها قد كسبت السلام !





بعد الاجتياح العراقى للكويت اهتزت القيم والمواثيق والاتفاقات العربية بعنف فميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع المشترك لم يقفا حائلين ضد اطماع صدام حسين وزبانيته ..

والسؤال الان كيف تكون ترتيبات الأمن فى المنطقة بعد التهديد الصريح للأمن القومى العربى .. وهل يكون عربيا خالصا ام اقليميا يسمح فيه بانضمام دول مجاورة ؟ وهل يسمح لاسرائيل بالمشاركة فى ترتيبات الأمن هذه !!

اريد نظاما أمنيا عربيا

هذا مايجيب عليه د . مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والخارجية للأمن القومى بمجلس الشورى .

د . مفيد .. كيف يكون نظام الأمن العربى مستقبلا .. ؟

يجيب : اسمح لى فى البداية ان اقرر ان ماحدث للمنطقة العربية ولقضاياها بعد اقدام العراق على فعلته هذه احدثت شرخا رهيبا فى الكيان العربى اهتزت معه اركان العمل العربى كافة وحتمت وجود نظم امن قومية او اقليمية بما يواكب تدعيم العلاقة مع الأمن الجماعى العالمى بنظامه الجديد .

اما نظام الامن فى سؤالكم فاننى اتصوره امنا قوميا عربيا بالمعنى الشامل واعنى بذلك ان يكون له ركيزتين الاولى ركيزة سياسية بمبادىء واهداف وتنسيق بين الدول العربية تقرر اتخاذ الحلول السياسية فيما بينها دون اللجوء للقوة العسكرية تبدا بالمفاوضات فالتحكيم ثم الشروع فى اقامة محكمة عدل عربية تتولى الفصل فى المنازعات العربية العربية واحسب اننى اؤكد هنا ان جميع الحدود الجغرافية للدول العربية محل خلافات رهيبة ولكن هذه المحكمة من شانها الا تدع الفرصة لتكرار تجربة العراق مستقبلا ..

والثانية ركيزة اقتصادية فلا قيمة لاى تعاون بغير تنمية اقتصادية وان تبدا الدول العربية الغنية فى بناء وتنمية الدول العربية الفقيرة التى تسعى جاهدة لبناء قوة اقتصادية تكون سندا لدورها الريادى فى المنطقة ولااتجاوز الحقيقة اذا قلت ان مصر القوية اقتصاديا وعسكريا الى جانب غيرها من الدول العربية يمكنها ان تقوم بهذا الدور :

اما الركيزة الثالثة فهى عربية فقط فنحن لانريد اى تواجد غير عربى فى المنطقة العربية على السواء سواء بقوات اجنبية او تسهيلات او نفوذ اجنبى فما رفضناه فى الخمسينيات لايمكن قبوله اليوم فى التسعينيات .. والصورة واضحة لما يجرى امامنا فى العالم شرقه وغربه وان يكون هذا النظام الجديد للامن العربى مفتوحا لجميع الدول العربية بعد فشل انظمة التعاون العربى القائمة سواء مجلس التعاون العربى او التعاون الخليجى او اتحاد المغرب العربي تجنبا للمحورية .

لسنا وحدنا !

سالت .. وماذا عن ايران وتركيا ؟؟

قال كما ذكرت هو نظام عربى فقط يضطلع بتنفيذه جميع الدول العربية . ولكن لسنا وحدنا فى هذا العالم ، وفى تصورى بالنسبة لايران وتركيا ان يسمح للدول العربية المجاورة باتخاذ ترتيبات خاصة مع هذه الدول تكون فى شكل اتفاقيات او معاهدة عدم اعتداء ..

سبب الاخلال

سالت .. وماذا عن اسرائيل ؟

قال : اسرائيل هى سبب الاخلال بالامن فهى لم تعترف بقرارات الامم المتحدة ولم تقم الدولة الفلسطينية ولم تنسحب من لبنان والجولان .

ويضيف د . مفيد شهاب فإذا التزمت اسرائيل بقرارات مجلس الامن وحلت القضية الفلسطينية بقيام دولة فلسطين فهى جوهر المشكلة وعاد جنوب لبنان واستردت سوريا الجولان عندها فقط يمكن ان نبدا الحوار مع اسرائيل ، وبطبيعة الحال لن تشارك فى نظام الامن العربى الجديد ولكنها دولة مجاورة لدول عربية فيمكن ايجاد صيغة لحسن الجوار وعدم الاعتداء بينها وبين الدول المجاورة .

قدر مصر

قلت .. هناك من يرى ان يكون النظام الجديد عربيا منغلقا ؟؟

يجيب الذين يطالبون بذلك لا يشعرون ان هذا يضعف من دور مصر ويؤذيها ، ومصر هى قلب الامة العربية شاء احدهم او لم يشا فهذا هو قدر مصر ومطلوب ان تكون لدينا نظره واعية للاحداث والمتغيرات الاقليمية والدولية واحسب ان التوجه المصرى فى هذا بل وفى جميع القضايا العربية هو توجيه عربى اصيل وصادق يجمع بين الامن القومى المصرى والعربى فى منظومه العمل العربى الجديد .

ملامح الصيغة الأمنية الجديدة للمنطقة

السؤال الملح الذى يردده المراقبون .. وماذا بعد حرب الخليج .. ؟ ماهى صورة المنطقة ؟ .. وماهو شكل العلاقات بين دولها ؟ .. وهل يعاد التفكير فى حلف جديد على غرار الحلف المركزى أو حلف بغداد أو الحلف الاسلامى ليضع مظلة أمنية لدول المنطقة التى هزها ، وبعنف ، عدوان صدام على الكويت ، بحيث لم يعد أحد يامن على نفسه من جاره أو أخيه ؟ ..

والسؤال المطروح لاينبع من فراغ ، وانما يتردد ، لأن الجميع يتحدثون عن صيغة أمنيه لحماية المنطقة والدفاع عنها ، ولم يعد أحد من الأطراف الفاعلة يعترض على هذه الصيغة من حيث المبدأ ، وانما تدور المناقشات حول الاسلوب ، والمضمون ، والاطراف التى يجب أن تكون مباشرة فى اطار هذه الصيغة .. والأطراف التى يجب أن تساند بالدعم دون وجود ملحوظ .

واذا قلنا أن صدام حسين قلب كل القواعد وكل المسلمات وكل الصيغ ، وكل العلاقات المقبولة والمرفوضة قبل غزو الكويت ، فنحن لانبالغ كثيرا فى مثل هذا القول ، فمن البديهى أن عدوان صدام فجر الأرض والقلوب والمخططات ، ودفع المنطقة الى بداية ،رحلة جديدة ، من تلك المراحل التاريخية التى تتغير فيها الاشياء بصيغ جديدة وفق معادلات جديدة بل وبتخطيط جغرافى سياسى يستمر عدة اجيال ولحين زلزال آخر .

ومن واقع مايجرى فى المنطقة ، وماسوف تسفر عنه المواجهة بين القوات المتحالفة لتحرير الكويت ، والقوات العراقية التى تحتل الكويت ، سوف تتشكل خريطة سياسية اقتصادية أمنية لمنطقة الخليج شئنا ذلك أم أبينا وليس معنى ذلك أن احدا أو قوة ما سوف تفرض ارادتها بالغصب ، لاملاء ماتريد وتخطيط ماتشاء ، وانما لان طبيعة الامور سوف تقتضى ذلك ، حيث أن كل الاطراف راغبة فى البحث عن صيغة أمنية تحقق لها الامن والاستقرار .

وخلال البحث عن هذه الصيغة لايجب أن نتجاهل أن بعض الأطراف لهم مخططاتهم الخاصة ، ولهم طموحاتهم الذاتية ، ولهم احلامهم فى المستقبل ، وأن التصادم بين الخاص والعام ، والأطراف المباشرة والاطراف غير المباشرة ، هو الذى يعطى الصوره لونها ومذاقها وتوترها ، ويحدد قياداتها واطرافها ، ومن يقف فى الصف الاول ومن يجلس على مقاعد المتفرجين .

واذا مانظرنا الى المنطقة بشكل عام ، نرى أول ملامح الصورة تتبدى فى أن الولايات المتحدة ، بدأت تعيد النظر فى استراتيجيتها العامة ، وبشكل جذرى ، فواشنطن بعد بريسترويكا جورباتشوف ، لم تعد تخشى على مصالحها الحيوية والاستراتيجية من الاتحاد السوفيتى كقوة منافسة ، وانما بدأت تخشى على هذه المصالح من دول العالم الثالث وبالذات الدول التى تحاول أن تثير القلاقل طمعا فى اكتساب الزعامة أو فرض نفسها على الآخرين ،

« بهى الدين شعيب »

وخير شاهد على ذلك سياسة صدام حسين ، واحتلاله الكويت ، وماسبق ذلك من تهديدات مستمرة لاسرائيل وتهديدات لاحقة للسعودية وصلت الى حد قصف المدن السعودية بصواريخ سكود .

وهذه الاستراتيجية الامريكية الجديدة ، التى يعكف الخبراء الامريكيون على ادخال تعديلات عليها وفق مالديهم من تصورات فى غرف العمليات ترى أن الولايات المتحدة الامريكية يجب ان تكون مستعدة لخوض معارك سريعة بقوات أقل فى اطار تحالف مع دول من قلب المنطقة المستهدفة للخطر .

وقد علق بوش على هذه الاستراتيجية التى بدأ الامريكيون يتحدثون عنها بصوت مسموع قائلا :

« دعونى أقل لكم شيئا عن الاستراتيجية الأمريكية التى تظهر ملامحها فى هيكل ميزانية الدفاع لعام ١٩٩١ . ان التهديدات بالخطر كانت تتمثل طوال حوالى نصف قرن فى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصراع التقليدى بين الشرق والغرب ، ولكن التهديدات الحالية برزت بصورة اكبر فى خطر العمليات الارهابية فى الشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج ، ولذلك كان لابد من اعادة تخطيط المنطقة لصالح الاستراتيجية الامريكية .

ولذلك فان صدام حسين عندما أقدم على اجتياح الكويت أعلان ضمه له نهائيا ، فان مراكز الابحاث الاستراتيجية الامريكية بدأت تتعامل مع هذا الواقع الجديد بشكل جاد وعميق وجذرى ، بل أن بعض المحللين فى الغرب اوضحوا فى نهاية أبحاثهم أن مايجرى حاليا فى المنطقة ، هونهاية للعالم العربى كما عرفه العالم ، وكما عرفه العرب انفسهم ، ورغم حجم المبالغة فى التوصيف السابق ، الا أن الموضوعية تفرض علينا ، ألا نستهين به . أو نتجاهل مغزاه ، او نستخف بما يكمن وراءه

ومن واقع الرؤية الأمريكية للمنطقة ، كمنبع رئيسى للطاقة ، ونقطة انطلاق العمليات الارهابية ضد المصالح الامريكية ، يجرى الآن بحث صياغة امنية جادة ، توفر لدول المنطقة وللولايات المتحدة وللغرب ، بل والعالم ، أكبر قدر من الامان ومن سيولة تدفق البترول الى الصناعات العالمية فى شتى اشكالها ، بما فى ذلك توفير الطاقة المستخدمة فى المنازل .

ولاشك ان الدول الأساسية المرشحة للاشتراك فى أية صيغة أمنية فى المنطقة ، هى تركيا وايران والسعودية وسوريا ومصر ، وعلينا الا نتجاهل اسرائيل .

وقد أشرنا فى مقال الاهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩١/٢/١٨ تحت عنوان الاعصار الخليجى الى ان ايران تسعى الى اثبات وجودها فى المنطقة ، لانها تعتبر نفسها الوريث الاسلامى لصدام بعد أن أرتدى عباءة الاسلام واطلق مجموعة من الشعارات الاسلامية وادعى انه يدافع عن فقراء المسلمين

والآن نريد أن نلقى بعض الضوء ، على الدور التركى فى الصيغة الامنية الجديدة ، لحماية المنطقة ، فمن المعروف أن تركيا ، كانت دوما أحد اضلاع اى تحالف عسكرى فى المنطقة ، وبما انها دولة مؤثرة ، فى المنطقة وخاصة بعد ازمة الخليج ، فان دورها تزايد بشكل ملحوظ . وقد اثبتت هذه الازمة أن الاعتماد على تركيا اعتماد حقيقى ، وان دورها فى لحظة الخطر أو عند المفاجأة ، لايمكن تجاهله او الاستغناء عنه .

وبالنسبة الى الأزمة الحالية ، التى فجرها صدام حسين ، وهز بها اركان المنطقة ، فان تركيا ، بعد أن أصبحت عضوا هاما فى قوات التحالف الدولى ضد صدام ، قد بدأت تتلفت نحو كركوك والموصل على اعتبار انهما من المناطق التركية ضمتا الى العراق ايام الانتداب البريطانى .

واذا كنا لاندعى أن احدا يفكر الان فى تقسيم العراق الى اجزاء لينال كل طرف قطعة جزاء ما قام به فى عملية تأديب صدام ، فإن مشاعر الماضى واحلامه لايمكن فصلها عن واقع ما يجرى فى لحظات المستقبل .

واستنادا الى التقارير التى نشرت فى الصحافة الغربية ابان الحرب العراقية الايرانية ، نرى ان الخبراء الاتراك اسرعوا عندما مالت كفة الجانب الايرانى فى الحرب الى وضع خطة بالاتفاق مع الدول الغربية تقضى بقيام القوات التركية المسلحة باحتلال منابع البترول فى كركوك والموصل ، اذا ما توغلت القوات الايرانية داخل الاراضى العراقية .

ولاشك ان هذه التطلعات التركية بدأت فى الظهور مرة اخرى بعد ان احتدمت الأزمة بين صدام والعالم ، وفى التصريحات التى ادلى بها الرئيس التركى تورجوت اوزال ما يشير الى ان هذه الطموحات والاحلام مازالت تتردد فى نفوس الاتراك . فقد اعلن الرئيس التركى : انه اذا ما



تداخلت الامور فى أزمة الخليج الراهنة فان بلاده لن تسمح لاى من القوى الاقليمية الاخرى مثل ايران او غيرها أن تتدخل او تحاول السيطرة على اجزاء من العراق باى شكل وتحت اية حجة ، واضاف الرئيس التركى : كما اننا لن نسمح مطلقا بقيام دولة كردية فى شمال العراق .

وحدد الرئيس التركى اوزال موقف بلاده من هذه الازمة قائلا : ان تركيا لابد ان تكون موجودة على مائدة المفاوضات بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، وان تكون عنصرا فعالا فى اية قرارات تتخذ حيال الاوضاع المستقبلية فى المنطقة .

وحتى لايترك الرئيس التركى اية فرصة لغموض موقف بلاده اكد قائلا :

عندما تتاح لنا الفرصة لاحتلال مكان جيد ، فى هذا العالم فانه يجب علينا الا نتردد فى الاقدام على اتخاذ هذه الخطوة .

واذا كانت تركيا تعد نفسها لدور امنى واضح فى خطط المستقبل فى المنطقة فان الصورة العامة كما نتصورها فى ضوء ما جرى ويجرى لن تمس مطلقا الحدود الجغرافية للعراق بأى شكل من الاشكال لان احدا فى العالم العربى لن يقبل ذلك مطلقا ، والا كان معنى ذلك ان المجتمع الدولى يعاقب شعب العراق على جريمة صدام ، وهو أمر بعيد عن منطق الامور وعن أساسيات اية ترتيبات امنية خاصة بالمنطقة .

ومن الواضح ان تركيا تريد ان تكون موجودة امنيا واقتصاديا فى منطقة الخليج ويقال ان تركيا تريد ان تمد دول الخليج بالمياه العذبة فى اطار ربط العلاقات التركية الخليجية برباط وثيق يزداد تأصلا مع الايام .

ولذلك فان الصيغة الامنية كما نتصورها سوف تتم على عدة مستويات اولها : تسوية كل الخلافات القائمة بين دول المنطقة بما فى ذلك اسرائيل وعلى أساس ذلك فان اسرائيل عليها ان تنسحب من كل الاراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، ولا يمكن باى حال من الأحوال القبول بمنح اسرائيل اية مكافاة على عدوانها والا كان ذلك بمثابة اشعال فتيل توتر جديد فى المنطقة . ولا شك ان الولايات المتحدة تدرك هذه الحقيقة ادراكا جيدا وتعمل حسابها وتقيس أبعادها تماما . ونتصور ان الموقف الامريكى تجاه اسرائيل سوف يرتكز على ان تسوية الازمة بين الدول العربية واسرائيل ومحاولة توقيع اتفاقيات سلام بعد التخلى عن الاراضى العربية المحتلة سوف يكون اكثر فائدة لاسرائيل من مجرد احتلال مساحات من الاراضى العربية ، لان احتلال الارض يثير من التوتر والقلق والتشاحن اكثر مما يحقق لاسرائيل ما تدعيه من الامن .

والمستوى الثانى : الذى سوف تتم على أساسه الصيغة الامنية للمنطقة يعتمد على تسوية القضية الفلسطينية ، ومن واقع مجريات الامور نعتقد ان انسحاب اسرائيل من الضفة والقطاع مسالة شبه منتهية ، ولكن شكل الدولة الفلسطينية ، أو الصيغة الفلسطينية المقبلة هى التى تحتاج الى ترتيب جيد ، واذا كان البعض يرى ادماج الضفة الغربية فى الاردن الحالى ، مع تعديلات يسيرة فى الحدود مع اسرائيل ، فان وضع الملك حسين سوف يتحدد ايضا بعد الازمة . فمن الواضح ان مساندة الملك الاردنى لصدام افقدته علاقاته مع السعودية وبقية الدول الخليجية . ولان هذه الدول قدمت له دوما المساندة المالية ، فاننا نشك أن بامكان دول الخليج ان تقدم للملك حسين ما كانت تقدمه فى الماضى ، وخاصة ان الملك الاردنى أعلن صراحة وفى خطاب هام أن الدول الخليجية التى تدفع الان بسخاء للقوات المتحالفة لم تدفع له لانقاذه من معاناته . وانكر بذلك كل ما قدمته دول الخليج من أموال للاقتصاد الاردنى .

ومن ناحية أخرى فان الولايات المتحدة اصبحت لاتثق مطلقا فى الملك حسين الذى ساندت نظامه طويلا بعد ان هاجم التحالف الدولى باسلوب اكثر عنفا من اساليب صدام حسين . ولا نعتقد ان الولايات المتحدة يمكن ان تثق فى ملك الاردن بشكل يسمح لها بالاعتماد عليه فى أية خطة سياسية او امنية مقبلة بعد أن خذلها بالكامل وبشكل سافر خلال ازمة الخليج

وعلى ذلك فان الصيغة الفلسطينية الاردنية سوف تكون اهم النقاط التى يجرى بحثها لتمهيد الارض أمام اعادة الاستقرار الى المنطقة وثمة خطة أمنية كفيلة بسد ثغرات اية محاولة عدوانية تنطلق من اى مكان فى المنطقة ضد اى بلد آخر .

والمستوى الثالث ، لهذه الصيغة الامنية المقترحة

للمنطقة سوف يضع فى حسابه الاتحاد السوفيتى . فموسكو ، حتى وان كانت قد تركت الساحة واسعة امام واشنطن ، استغلت انهماك الولايات المتحدة فى الخليج ، لترسيخ اركان وضعها فى البلطيق ، ورغم التجاوزات التى وقع فيها جورباتشوف مع جمهوريات البلطيق ، فان الغضب الامريكى لم يكن يتناسب مع هذه التجاوزات التى صدرت من جورباتشوف . ومع ذلك فان موسكو تنظر الى الجمهوريات السوفيتية الاسلامية نظرة خاصة ، وهى ترى ان تفجر الاوضاع فى جنوب هذه الجمهوريات ، خطر لابد من حسابه وتقويمه ، بالشكل الذى يضمن عدم انتقال اية عدوى تصيب هذه المنطقة الحساسة ، من بطن الاتحاد السوفيتى .

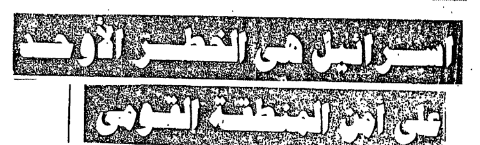
ولذلك فان الترتيبات الامنية ، التى قد يرى الغرب ضرورة وضعها لحماية المنطقة ، لابد ان تلقى تأييد ورضا موسكو ، والا تحول الامر الى حلف عسكرى على تخوم الاتحاد السوفيتى وهو امر لاترضاه المؤسسة العسكرية السوفيتية بأى شكل من الأشكال .

وحتى لاتصل الامور ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، الى نقطة خلافية ، لابد من اعداد الصياغة الجيدة لأمن المنطقة بما لايسمح للولايات المتحدة ان تنفرد بالامر كله ، حتى وأن كان حلفاؤها يحتلون اهم مساحة فيه ، ومن واقع هذه الرؤية السوفيتية فان بغداد ودمشق وايران سوف تحصل على ادوار هامة فى الصيغة الامنية المقبلة لمعادلة الدور الذى تحتل فيه دول التحالف من الجانب العربى مكانا هاما وبارزا .

ولان واشنطن حريصة على اقرار الصيغة الامنية تحسبا لاخطار المستقبل فانها لن تدخل فى جدال حاد مع موسكو لأن كل ما يعنى واشنطن هو اخراج الصيغة الامنية الى الوجود لتاخذ مكانها فى قلب المنطقة ، وبعد ذلك يتم ترتيب الاوضاع من الداخل وحسب الظروف المتاحة لكل طرف ، وبما يتفق مع معطيات الاوضاع الجديدة .

وعلينا أن نضع فى الاعتبار ان العالم العربى الذى كان يرفض كل الصيغ الامنية التى يقترحها الغرب فى الخمسينيات والستينيات بسبب سياسيات هذه الحقب التاريخية ، لن يمانع مطلقا ، فى الاقرار بصيغ أمنية جديدة ، تحقق له الأمن والإمان والاستقرار ، لأن ما أقدم عليه صدام أسقط مسلمات كثيرة وفرض معتقدات جديدة ، وانهى مخالفات تقليدية واقام تحالفات بديله ، وما كان مرفوضا فى الماضى رفضا قاطعا اصبح مقبولا فى الحاضر ، لاعادة بناء المستقبل بشكل جديد .





التنمية المستقلة والعدل الاجتماعي
مدخلان اساسيان للحفاظ على الأمن العربي



● ماهو مستقبل الامن القومى العربى ، على ضوء أزمة الخليج ؟

عن هذا السؤال يجيب الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الاسبق قائلا : ان علينا أن نسترجع تاريخنا المعاصر لنحدد مفهومنا عن الامن القومي العربى ، الذى كان بندا ثابتا فى جدول اعمال كل مؤتمرات القمة العربية منذ الخمسينيات والستينيات . وفى هذا السياق استطاعت القمة العربية ان تلعب دورا مؤثرا فى قضية سرقة اسرائيل لمياه نهر الاردن .

وفى سبتمبر عام ١٩٦١ قام عبدالكريم قاسم بحشد لوائين على حدوده المشتركة مع الكويت مدعيا ان له حقا تاريخيا فيها ، مما دفع أمير الكويت للاستنجاد بالقوات البريطانية وتدخل عبد الناصر ، فكون قوة عربية بقيادة مصرية للتمركز فى الكويت فاجبر عبد الكريم قاسم على التراجع وخرجت القوة البريطانية التى كانت رمزية . وفى سبتمبر عام ١٩٧٠ نشب صراع دام بين الاردن والمقاومة الفلسطينية فدعا عبد الناصر لعقد القمة العربية فى القاهرة ، وظل مقيما فى فندق هيلتون النيل حتى تم انهاء النزاع واستطرد الفريق فوزى قائلا ان العرب قد ادركوا فى عقد الستينيات حين كانت مصر قائدة لحركة التحرر الوطنى العربية بقيادة عبد الناصر ، أن حل مشاكلهم فى إطار عربى ، هو البديل الوحيد للتدخل الغربى فى صفوفهم الذى انتهى باستعمارهم لعقود طويلة .

هيمنة القطب الواحد

وأكد الفريق فوزى أن العراق مستهدف من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، التى تقوم استراتيجيتها فى المنطقة على منع قيام اى قوة اقليمية فيما عدا اسرائيل ، والحفاظ على منابع النفط .

وأوضح الفريق فوزى أن واشنطن قد استدرجت العراق لحربه مع ايران ولغزوه للكويت بعد ان انسحب الاتحاد السوفيتى ليقتصر الصراع الاقليمى والعالمى على القطب الامريكى كطرف وحيد .

وكشف الفريق فوزى عن أن الولايات المتحدة الامريكية اوقعت بالعراق بعد ان دفعت الكويت ودولة الامارات لاغراق السوق العالمية بالنفط الى أن انخفض سعره من ٢٥ دولارا للبرميل الى ٩ دولارات مما اعجز العراق عن استكمال خطته الطموحة للتنمية الاقتصادية المستقلة واضاف الفريق فوزى انه كان من الممكن اقناع العراق بالانسحاب من الكويت قبل ٥ اغسطس لولا الحشود العسكرية الامريكية التى هلت على الخليج .

وقال ان غيبة الدور المصرى الرائد قد لعب دورا اساسيا فى العجز عن التوصل لحل عربى للازمة ، فضلا عن فقدان الارادة العربية فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية .

وقال الفريق فوزى ان حرب الخليج هى حرب اعلامية بالدرجة الاولى ، حيث تمكن الاعلام الامريكى ذو الكفاءة المعروفة بشن حرب نفسية تستهدف اقناعنا بما يروجه وليس بالحقائق . واضاف ان حرب الخليج هى حرب عالمية ثالثة لجبهتين إحداهما فى الخليج والاخرى فى تركيا وان امريكا قد حشدت لها ٦ حاملات طائرات من بين ٨ هى جملة ما تملكه منها ، فضلا عن الاسلحة التكنولوجية الجوية والبرية الحديثة التى تستخدم للمرة الاولى واشار الى انه برغم التفوق الساحق للحلفاء على العراق فقد تمكن الاخير من الصمود ٣٥ يوما يسبقها ٥ اشهر من الحصار الاقتصادى الشامل القاسى واوضح ان ذلك يرجع الى القدرات التى اكتسبها الشعب والجيش العراقى طوال عشر سنوات من القتال مع ايران وكشف الفريق فوزى عن ان الاهداف الامريكية من الحرب لم تتحقق ، فالكويت لم تتحرر بالقوة وتدمير الآلة العسكرية العراقية نهائيا لم يحدث .

الخاسر الوحيد

وقال الفريق فوزى : ان العرب هم الخاسرون اولا فى هذه الحرب وبالأخص منظمة التحرير الفلسطينية ، وان قوات المشاة الغربية من الممكن ان تنسحب ولكن ستبقى فى الخليج قوات الحلفاء بطريقة اخرى غير القواعد المغلقة والقوى التكنولوجية العسكرية الحديثة مما يعد تهديدا مباشرا للامن القومى العربى بعد ان ساهمت الحرب فى سلب الارادة العربية ودفعت باسرائيل لتكون طرفا رئيسيا فى ترتيبات الامن المستقبلية فى المنطقة العربية . .

وقال د . حسام عيسى استاذ القانون بكلية الحقوق جامعة عين شمس الدبلوماسية لم تعط الفرصة الكافية فى هذه الحرب وان حرب الخليج هى امتداد لحرب المائتى عام منذ الغزو الفرنسى لمصر مرورا بالاحتلال الانجليزى والعدوان الثلاثى وعدوان ٦٧ وما تلاها التى تستهدف منع وجود قوة اقليمية عربية فى هذه المنطقة الحيوية من العالم . واوضح أن الفيصل الان بين ما هو وطنى وغير وطنى هو السعى للحفاظ على الأمة العراقية ، ودعا الى ان تحتشد كل القوى الوطنية فى المنطقة حول مطلب وقف الحرب والموافقة على المبادرة السوفيتية .

الفراغ الاستراتيجى

و أكد اللواء طلعت مسلم انه ليس هناك مفهوم عربى رسمى موحد لماهية الامن القومى العربى وقال ان تدمير العراق من شانه ان يخلق فراغا استراتيجيا فى المنطقة فى مواجهة اسرائيل . وأوضح ان اسرائيل تخطط لاستيعاب ٧ ملايين مهاجر ، لن تتحملها الارض الفلسطينية وبالتالى من اولى المخاطر على الامن القومى العربى اصرار شارون على بناء اسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات . ومن بين المخاطر الاخرى ان العرب لا يملكون القوة التى تمكنهم من اخراج القوات الاجنبية فى الخليج .

وقال اللواء طلعت مسلم : من الاثار التى ترتبت على الحرب وتهدد الامن القومى العربى الشروخ النفسية الحادة التى حدثت فى العلاقات بين الشعوب العربية وفى العلاقات المصرية العربية .

العدل والتنمية

وقال د . نور فرحات وكيل كلية الحقوق جامعة الزقازيق ان هناك اكثر من مفهوم للامن القومى العربى اولها غربى وثانيها خليجى يتفق مع الاول فى الاهداف وثالثها هو المفهوم القومى الشعبى الذى لم يتحدد حتى الان واكد ان مستقبل الامن القومى العربى متوقف على انهاء الانظمة العربية الاستبدادية الفردية واقامة مجتمعات تسودها ديمقراطية حقيقية تحقق العدل الاجتماعى وتكفل تنمية اقتصادية مستقلة وتقوى المؤسسات المدنية العربية وتحفظ حقوق الانسان وترعاها .

وقال احمد الخواجة نقيب المحامين : ان الخطر الحقيقى الذى يهدد الامن القومى العربى هو اسرائيل وان كل رصاصات لا توجه اليها فهى رصاصات طائشة ، ودعا المثقفين المصريين للعمل على الارتقاء بنبض الشارع المصرى وتوحيده حول مفهوم اساسى يقوم على ان اسرائيل هى خصمنا الاوحد ، وعلى كل الاسلحة العربية ان توجه اليها .

الهدف الوحيد

ودعا سامح عاشور عضو مجلس نقابة المحامين الحكومة المصرية الى عدم الاستجابة لنزوات الحلف الامريكى الصهيونى الذى يستهدف اعادة تخطيط المنطقة وضبط ايقاعها بما يخدم مصالحه .

جاء ذلك فى الندوة التى عقدتها لجنة الحريات بنقابة المحامين مساء الجمعة الماضى لبحث مستقبل الامن العربى على ضوء أزمة الخليج .



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأملات

ماذا بعد ان تسكت المدافع ؟ !

بالرغم من أن حرب الخليج لم تنته بعد بل ومازال باقيا على إنتهائها أصعب مراحلها واكثرها دموية وشراسة . فان الحديث كثر عن الاوضاع الامنية للمنطقة بعد أن تسكت المدافع .. وهذا سليم لاغبار عليه . لأن الدول وهي تحارب تركز عيونها على السلام الذى تحارب من أجله والمفروض ان الفرض الاساسى من الحرب هو الوصول الى حالة سلم افضل ..

من ضمن من تحدثوا عن السلام المهندس « جيمس بيكر » وزير الخارجية الامريكية فاعلن عن شكل « بناء السلام » الذى تريده بلاده وأكد على تصميم وشنجطن بالابقاء على قوات عسكرية برية في الجزيرة العربية وعلى إمكانية تشكيل قوات برية إقليمية دائمة تحت إشراف مجلس التعاون الخليجي أو هيئة الام المتحدة وعن الدور الرئيسى الذى يمكن ان تقوم به دول مجلس التعاون الخليجى في عودة الاستقرار الى المنطقة مع عدم إستبعاد ايران والعراق . ثم وفي آخر اسبقياته تحدث عن مواصلة البحث عن حل للقضية الفلسطينية والحد من التسلح

ولست أدرى هل تشاور المهندس بيكر مع حلفائه في الحرب قبل أن يعطى تصوره للبناء الذى وضع تصميمه كما تقضى الأصول وما تفرضه علاقة الحلفاء مع بعضهم البعض ؟ ويبدو أنه لم يشاور أحدا لأن دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني أكد على إنسحاب القوات الاجنبية خاصة البريطانية عقب أنتهاء الحاجة اليها وكذلك صرح الرئيس الفرنسى بنفس المعنى كما صرح المسئولون في مصر والسعودية وسوريا بان أمن المنطقة العربية ينطلق أساسا من المنظور العربي . يعنى المهندس بيكر يقوم بتصميم بناء لايحقق رغبة أصحابه وإن كان هذا حقيقيا فان مثل هذا البناء سيتهدم على رؤوس من فيه .

وعلى العرب ــ وهم أصحاب العمارة ــ أن يتفقوا فيما بينهم على أساسها وشكلها قبل أن ينتهي المهندس بيكر من وضع تصميماته النهائية فهذا أقرب الى العقل .. فقبل الاتفاق مع بيكر لابد وأن يتم الاتفاق بيننا على التفاصيل التى تحقق الامن القومى العربي مع ملاحظة التعبيرات الغامضة التى انتقاها بيكر عندما تحدث عن « مواصلة البحث عن حل للقضية الفلسطينية » .

ومشكلة الامن التى نواجهها « كالهيدرا » لها أربعة رؤوس لايتحقق الامن القومى دون مواجهتها

فعندنا أولا امن الخليج وهو طريق مرور الى البحار المفتوحة وهو يعنى كل الدول المطلة عليه بما فيها العراق وايران على أن نضع في اعتبارنا وجود الأساطيل الامريكية والغربية منذ الاربعينيات وأظنها ستبقى الى أجل غير منظور . فما هو موقفنا من ذلك ؟

وعندنا ثانيا أمن دول مجلس التعاون الخليجي ومن المعروف حتى قبل حرب الخليج عجز دوله عن تحقيق أمنها الذاتى للفجوة الهائلة بين الثروة الوافرة والقوة البشرية النادرة فهل تملأ هذه الفجوة عربيا ؟ وكيف يتم ذلك في ظل إعلان المهندس بيكر تصميم بلاده على إبقاء قوة برية ؟ قد تتكون مظلة عربية وقد تتكون مظلة دولية تحت إشراف الامم المتحدة ولكن ما علاقة هذه المظلات بالمظلة الامريكية الكبرى ؟

وعندنا ثالثا الامن القومي العربي وشكل إرتباط مجلس التعاون به . هل ستستمر الجامعة العربية أم سيكتفى بالمجالس الجبهوية . وإذا استمرت هل سيبقى الدفاع المشترك للدول الاعضاء من مسئولية الجامعة ــ مع علمنا ان اتفاقية الدفاع المشترك مجرد حبر على ورق ــ أم سيكون ذلك اختياريا بين الدول الاعضاء وتبقى الموضوعات السياسية والاقتصادية فقط داخل مسئولية الجامعة ؟

وعندنا رابعا النظام الاقليمي في ظل العدوان الاسرائيلى واحتلالها الارض ورفضها القرارات الدولية واحتفاظها بالروادع المختلفة بما فيها الروادع فوق التقليدية والنووية واستيرادها المهاجرين السوفيت واستوطانهم بأموال امريكية ؟ كيف يتحقق الاستقرار المنشود في ظل العدوان القائم ؟

نحن الان في نقطة تحول كأوروبا بعد الحروب النابليونية حينما عقد مؤتمر فيينا (١٨١٤ ــ ١٨١٥) والذى قام فيه ميترنيخ وزير خارجية النمسا وكاسلرواه وزير خارجية بريطانيا بالدور الرئيسى ونجح المؤتمر في فرض سلام المائة عام لانه تعامل مع فرنسا المهزومة معاملة كريمة واشركها في رسم أوروبا ثم فرض حلولا على أساس من توازن القوى وتوازن المصالح لجميع الدول وليس لدولة بعينها ..

أمين هويدى



المصدر : ......الأهـــــرام......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ......٢٨ فبراير ١٩٩١......

مباحثات هامة فى واشنطن حول مستقبل منطقة الخليج

التفكير فى إقامة منطقة منزوعة السلاح على حدود العراق والكويت

واشنطن ـ لندن ـ من حمدى فؤاد ومحمد الحناوى : بحث الرئيس الأمريكى جورج بوش خلال اجتماعه بدوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى امس مستقبل المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج . كان هيرد قد توجه إلى واشنطن فى زيارة تستغرق عدة ايام لاجراء محادثات مع نظيره الامريكى جيمس بيكر وذلك بعد ان قطع زيارته للبرتغال بسبب التطورات السريعة فى الخليج .. وسيلحق بالمستر هيرد كل من رولان دوما وزير خارجية فرنسا .. وهانز ديتريش وزير خارجية المانيا وذلك لبحث مستقبل منطقة الخليج بعد ان دخلت الحرب المرحلة النهائية وبخاصة الترتيبات الأمنية للحفاظ على استقلال الكويت .

وعلمت ان الفكرة الاساسية المطروحة خلال هذه المحادثات هى اقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود العراقية ـ الكويتية تعمل فيها قوات عربية مكونة اساسا من قوات مصرية وسورية وسعودية تعمل تحت علم الأمم المتحدة .. وان الاتفاق بين الدول المتحالفة هو على سحب جميع القوات الأجنبية من المنطقة بعد تشكيل هذه القوة وضمان الاوضاع فى الكويت ، بل انه قد تم بالفعل وضع الخطط الخاصة بسحب عشرات الآلاف من الجنود الامريكيين والبريطانيين فى نهاية الشهر القادم .

وصرحت مصادر بريطانية بأن تشكيل جبهة متحدة من وجهة نظر واشنطن سيكون له اثر ، فعال فى مواجهة محاولة صدام حسين الوصول إلى وقف اطلاق النار عن طريق الاتحاد السوفيتى باعتبار ان المسئولين فى دول التحالف يرون ان هناك احتمالات لقيام ترتيبات أمنية انتقالية لحماية الكويت تدعمها القوات البحرية .

واشارت هذه المصادر إلى انه من المتوقع ان يقوم وزير الخارجية دوجلاس هيرد بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لكى تولى الصراع العربى ـ الاسرائيلى اهتماما اكبر وذلك عن طريق الالتزام الحاسم بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط .. وهو الأمر الذى يتجاوز سياسة الولايات المتحدة الراهنة والتى تسعى إلى تشجيع قيام محادثات ثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين باعتبار ذلك خطوة أولى لعقد المؤتمر الدولى .

وفى اجابة عن سؤال للصحفيين قبل سفره حول ما إذا كانت الدول المتحالفة ستسمح لصدام حسين بالاستمرار فى حكم العراق قال وزير الخارجية البريطانى ، ان مسألة من يحكم العراق هى أمر يحدده الشعب العراقى ، اما ماتحاول ان تفعله فهو التاكد من أن ايا من كان سيحكم العراق لن يكون فى وضع يسمح له بمهاجمة الكويت .

ومن ناحية اخرى اكد ليونيد زامياتين السفير السوفيتى فى لندن انه ليست هناك خلافات كبيرة بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا حول ما يجب عمله فى الخليج فى فترة ما بعد الحرب .



■ ازمة الخليج :

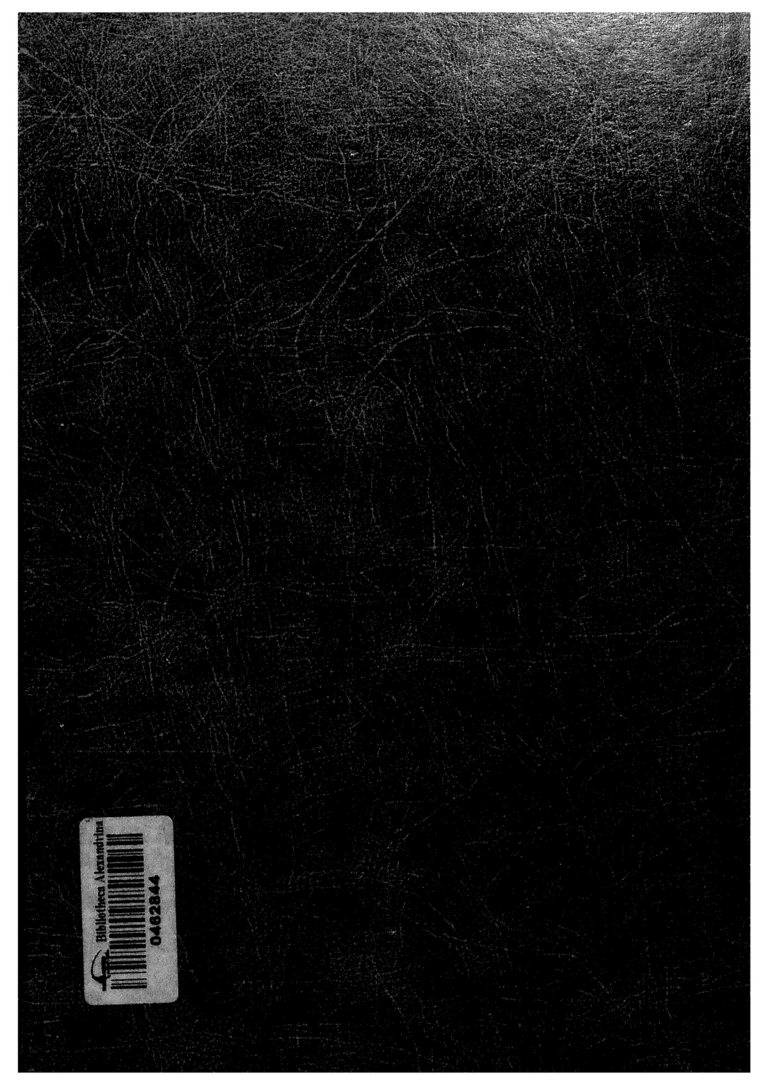
دوافع الاعلان العراقى

اعلان مجلس قيادة الثورة العراقية الذى اعرب عن استعداد العراق للانسحاب من الكويت ضمن نقاط حددها ، ثم ايضاح مندوب العراق بالامم المتحدة عن ان هذه النقاط ليست شروطا وانما قضايا للنقاش ، يعتبر احد ابرز التطورات السياسية لاندلاع الحرب . والأمر اللافت هو تلك الظروف التى احاطت بصدور هذا الاعلان . فهناك تحركان اساسيان . اولهما عسكرى بحت وقوامه استمرار القصف الجوى والصاروخى من قوات التحالف الدولى للقوات العراقية سواء فى العراق ذاته او فى الكويت وتمكنها ـ حسب بيانات التحالف الدولى ـ من تدمير البنية الاستراتيجية العراقية فضلا عن حوالى ثلث القدرات العسكرية التقليدية العراقية اجمالا ، اضافة الى تدمير معظم القدرات فوق التقليدية العراقية الكيميائية والبيولوجية . فى الوقت الذى تنحصر فيه المقاومة العراقية فى اطار سلبى حيث البقاء فى المخابىء المحصنة انتظارا لبدء المعركة البرية التى تواترت التوقعات حول اقتراب موعد شنها .

اما التحرك الثانى الاساسى فهو زيادة الضغوط السياسية على القيادة العراقية للتجاوب مع القرارت الدولية وقبول الانسحاب من الكويت دون شروط ، ويبدو ان هناك بعض التنسيق بين الاتحاد السوفيتى وايران اللذين بالرغم من رفضهما التام لاحتلال العراق للكويت واصرارهما على انسحابه الكامل منها ، الا ان لكل منهما موقفا متميزا ازاء الحرب وازاء وجود القوات الاجنبية فى المنطقة . وتدل المؤشرات على ان هناك بعض التنسيق السوفيتى الايرانى من اجل دفع العراق للانسحاب ومن اجل ابعاد الوجود الاجنبى عن المنطقة ومن اجل ضمان حد ادنى من التوازن الاقليمى فى المستقبل من خلال الحفاظ على بقاء قوة عراقية معقولة . وهو الحد الذى يبدو الان قيد التحقيق بعد تدمير ثلث القوات المدرعة والمدفعية العراقية بحسب بيانات التحالف . ويدخل فى الاطار السياسى العام المصاحب للاعلان العراقى كثرة المشروعات المطروحة دوليا واقليميا عن ترتيبات مستقبلية للمنطقة العربية واعادة صياغة التوازن الاقليمى فى المنطقة بناء على افتراض ان الحرب محسومة سلفا لصالح التحالف ، الامر الذى قد يعنى فقدان العراق اى دور مستقبلى فى الخريطة السياسية والاستراتيجية الجديدة للمنطقة بعد الحرب .

ان تفاعل هذين الاعتبارين معا يفسر الى حد كبير مغزى الاعلان العراقى ، فمن ناحية هناك محاولة الحفاظ على ماتبقى من القدرات العراقية العسكرية والاستراتيجية من خلال وقف الحرب والتعهد بالانسحاب . وهناك ايضا محاولة للتجاوب ولو جزئيا مع الضغوط الايرانية والسوفيتية . وبالتالى افساح المجال مستقبلا لتكوين معادل دولى واقليمى يمكن للعراق الاعتماد عليه فى مواجهة ضغوط التحالف المناهض له ، ويمكن توظيفه ايضا فى مسالة اعادة اعمار العراق والحفاظ على دور عراقى ذى مساحة معقولة فى الترتيبات المستقبلية . على ان النجاح فى تحقيق هذه الاهداف فى الترتيبات المستقبلية . على ان النجاح فى تحقيق هذه الاهداف مازال مرهونا بدوره بالتقدم العملى ناحية الانسحاب وهو ما يامله العالم من محادثات طارق عزيز وزير الخارجية العراقى مع الرئيس جورباتشوف فى موسكو ■

حسن ابو طالب


Bibliotheca Alexandrina
04462844